ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول

دولة الاستقلال

المجلد الثاني

الحقبة غير النفطية
١٩٥١ - ١٩٥٧

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية أكسفورد



ليبيا

بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

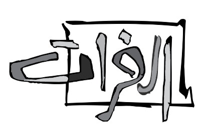


ISBN 978-1-907187-28-5



الطبعة الأولى: **٢٠٠٤**
الطبعة الثانية: **٢٠١٧**

رقم الإيداع الدولي: ٥-٢٨-٩٠٧١٨٧-١-٩٧٨



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
الحمراء - بناية رسامني
ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥
بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣
www.alfurat.com
e-mail: info@alfurat.com

ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول

دولة الاستقلال

المجلد الثاني

الحقبة غير النفطية

١٩٥١ - ١٩٥٧

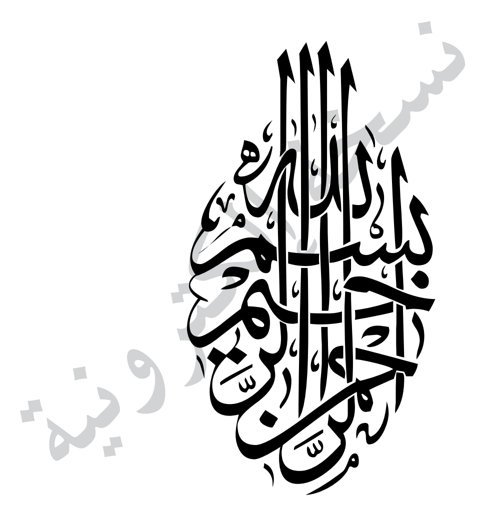
محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد

















الفصل التمهيدي







مباحث الفصل التمهيدي

- ❊ **الوثائق الدستورية**
- ❊ **نظام الحكم**
- ❊ **حكومات الحقبة غير النفطية**
- ❊ **الشروع في إلغاء النظام الاتحادي**







مدخل وتمهيد

الوثائق الدستورية

تمثلت الوثائق الدستورية التي أفرزتها عملية التطوّر الدستوري، منذ صدور قرار الجمعية العامَّة للأمم المتحدة رقم (٢٩٨/ ٤٩) بتاريخ ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩ [١] باستقلال ليبيا، في الآتي:

- القانونين الأساسيّين الصادرين في ٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠ عن الجمعية الوطنية التأسيسية، والمتضمّنين قبول "**الملكية**" و"**النظام الاتحادي**" لليبيا.
- القانون الأساسي المؤرَّخ في ٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠ الذي أقرّته الجمعية الوطنية التأسيسية المتضمّن الموافقة على "**العلم الليبي**".
- **القوانين الانتقالية** التي أقَّرتها الجمعية الوطنية التأسيسية، والمتضمّنة تأليف حكومة وطنية ومجلس وصاية في منطقة طرابلس وحكومة محلية في فزان.
- **الدستور الليبي** الذي أقرّته الجمعية الوطنية التأسيسية في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١.
- **القوانين النظامية** (النظم الأساسية) الثلاثة للولايات التي أقرّتها المجالس التشريعية في هذه الولايات.[٢]

---

١ أنظر: خدوري، ص ٢٠٧-٢١٨.

٢ صدر القانون الأساسي لولاية برقة بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٢، ونشِر في جريدة **برقة الرسمية** (عدد ممتاز) بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٢. كما صدر القانون الأساسي لولاية طرابلس بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢، ونشِر بجريدة **طرابلس الرسمية** (عدد خاص) بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢. أمّا القانون الأساسي لولاية فزان فقد صدر خلال عام ١٩٥٢.

وبعـض هـذه القوانين اسـتنفد أغراضـه بمجرَّد أن تـمَّ تنفيذ مـا نصَّ عليه (تأليـف الحكومـة الوطنية المؤقتة وحكومـات الولايات) كـما أنَّ بعضها الآخر جرى إدخال مضمّناتها في صلب دستور أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١.

كذلك تجدر الإشـارة إلى ما ورد في المادّة (١٩٧) من الدسـتور بشـأن عدم جواز إحداث أيّ تعديل في شكل الحكومة **الملكي والديمقراطي**:

"لا يجـوز اقـتراح تنقيـح الأحكام الخاصَّة بشـكل الحكم الملكـي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور".

وقـد ظل الدسـتور الليبي خلال هذه الحقبة حتى أواخـر عام ١٩٦٢ نافذاً دون التعرّض لأيّ تنقيح أو تعديل، كما لم يجرِ تعطيله ولو لمرَّةٍ واحدة.

نظام الحكم[٣]

نـصَّ دسـتور عام ١٩٥١ على أنَّ نظـام الحكم في ليبيا "**ملكـي وراثي**"، كما نصَّ على أنَّ المملكة في ليبيا "**دسـتورية ديمقراطية تمثيلية**" وأنَّ شـكل حكومتها "**اتحادي**" ونظامها "**نيابي**".

المـلك

والملـك، وفقـاً للدسـتور الليبي، هـو "الرئيس الأعـلى للدولـة" و"القـائد الأعلى للقوات المسلحة" وهو "مصون وغير مسؤول" و"يتولى سلطته بواسطة وزرائــه وهـم المسـؤولون". والملــك هو الـذي يختار رئيــس الـوزراء ويعيِّن بقـية الــوزراء بناءً على توصيته، وله أن يعفي رئيس الوزراء من منصبه أو يعفي أيَّ وزيـرٍ مـن الــوزراء بناءً عـلى ما يعرضــــه عليه رئيس الـوزراء. وللمــلك مثــل هـذه الصلاحيـة فيـما يتـعلـق بتعــيين ولاة الـولايـات أو إعـفائهم من مناصبهم.

كما يتولى الملك السـلطة التشريعية بالاشـتراك مع مجلـس الأمَّة، وهو الذي يصـدّق على القوانين ويصدرها، وهو الذي يصـدر الأوامر لإجراء الانتخابات

٣ أنظر: خدوري، ص ٢٠٧-٢٣٩، ومَرزة، ص ٢١٢-٢٩٧.

العامَّـة ولدعـوة البرلمان إلى الانعقاد، وهـو الذي يفتتح البرلمان ويرفع جلسـاته ويؤجّله ويحله.

وللملـك الحقّ في إعـلان الأحكام العرفية وفقاً للشروط المبيَّنة بالدسـتور، ولـه، بنـاءً على توصية رئيس وزرائـه، أن يعفو ويخفِّف العقوبـة، ولا ينفَّذ حكم إعدامٍ إلا بموافقته.

وكان الملك إدريس، عندما حصلت ليبيا على اسـتقلالها، قد جاوز الواحدة والسـتين من العمر، وقد مارس صلاحياته الدسـتورية الآنفة الذكر وفقاً لفهمه الخاص لها والمنبثق عن ثقافته الإسلامية وخلفيته الدينية، ومن استشعاره لدوره الأبوي التاريخي المتأثر بشخصيته الوادعة وطبيعته المتسامحة.[٤]

وقد شكلت قضية "**ولاية العهد**" شاغلاً مستمراً للملك منذ قيام المملكة. ففـي ٢١ مـن سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٢ أصـدر أمراً ملكيـاً بوضع نظـام لتوارث عـرش المملكة الليبية المتحدة. كما قام في ٢١ من ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٣ بتعيين أخيه "**محمد الرضا**" ولياً للعهد غير أنَّ هذا الأخير توفّي فجأةً في ٢٩ من يوليو/ تموز ١٩٥٥. وبقيت مشكلة ولاية العهد معلقة بعض الوقت إلى أن وقع اختيـار الملـك إدريس في ٢٥ مـن نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦ عـلى أصغر أبناء أخيه الراحل **الحسن الرضا المهدي** (٢٥ عاماً) ولياً جديداً للعهد.[٥]

ويتبـيَّن من الوقائع المتعلقة بهذه الحقبـة أنَّ الملك إدريس– الذي كان زاهداً في الحكـم وعازفاً عنه– فكَّر أكثر من مرّة، بل شرع فعلاً في اتخاذ الخـــطوات من أجـل إعلان **النظام الجمهوري** بديلاً عن النظام الملكي. كانت المرَّة الأولى خلال عام ١٩٥٥ قبل تعـيين السـيد الحسـن الرضا ولياً جديداً للعـــهد، والثانية في عام ١٩٦٥[٦]، كما فكَّر في اعتزال الحكم أكثر من مرَّة.[٧]

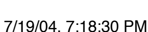
---

٤ ننصح القارئ المهتم بمطالعة ما ورد حول شخصية الملك إدريس في كتب دكتور خدوري ودي كاندول، والدكتور الصـلابي، ومذكـرات بن حليـم والصيد، ومقالة البكوش: "نصـف الحقيقة كذبة كاملة ..."، مجلة **الوسـط** اللندنية (العدد رقم ١٩٤، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥).

٥ لم يكـن للملك أبناء أحياء إذ توفّي الجميع في سـنّ الطفولة، كـما لم ينجب من زواجه الثاني في عام ١٩٥٥. انظر: دي كاندول، ص ١٢٥. وقد نشِر الأمر الملكي بتعيين ولي العهد الجديد في العدد رقم (١) من الجريدة الرسـمية للمملكة الليبيـة المتحدة الصـادر بتاريخ ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، وقد تـزوَّج وليّ العهد في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩ من كريمة والي طرابلس آنذاك الطاهر باكير.

٦ راجع ما ورد بهذا الشأن في مذكرات مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد السالف الإشارة إليهما.

٧ انظر: خدوري، ص ٢٩٨؛ دي كاندول، ص ١٢٤–١٢٥؛ بن حليم، ص ١٢٥، ١٤٠؛ الصيد، ص ١٦٥.



السلطـات الـتنفيذية

فَصَـلَ الدسـتور الليبـي بـين السـلطات الثـلاث: التنفيذيـة والتشريعيـة والقضائية، وميَّز بينها تمييزاً تاماً. (المواد ٤١، ٤٢، و٤٣ من الدستور).

وباستثناء السلطات التنفيذية المنوطة بالملك، فإنَّ السلطات التنفيذية منوطة وموزَّعة بين الوزارة على المستوى الاتحادي، **والولايات** على المستوى الولائي.[٨]

وتتألـف **الـوزارة** من رئيس الـوزراء وعددٍ من الوزراء، ويجـب أن يكونوا جميعاً ليبيّين، وقد يكون الوزير عضواً في البرلمان أو لا يكون. وقد حظر الدستور أن يتقلَـد أيّ عضوٍ من الأسرة المالكة أيَّ منصـبٍ وزاري، ولا يجوز للوزراء أن يتولـوا أيَّة وظيفة عامَّة سـوى الحكم، كما حظر عليهـم الدخول في أيَّة معاملاتٍ تجارية مع الدولة.

و**الوزارة** مسـؤولة عن إدارة الشـؤون العامَّة، الداخلية والخارجية، وفقاً لما هـو منوط بها بموجب الدسـتور للحكومة الاتحادية. والوزراء مسـؤولون أمام مجلس النواب مسـؤوليةً **مشـتركة** عن جميع أعـمال الوزارة، كما أنَّهم مسـؤولون بصفةٍ **فردية** عن السياسة الخاصَّة بوزاراتهم.

أمَّـا على مسـتوى **الولايات** فـإنَّ السـلطة التنفيذية، وفقاً لما ورد بالدسـتور والقوانـين الأساسـية الخاصَّـة بالولايـات الثـلاث، منوطة في كل منهـا **بالوالي**[٩] (الذي يجري تعيينه وعزله من قبل الملك وهو يمثله في شؤونها ومسؤول أمامه). ويسـاعد الـوالي "**مجلس تنفيـذي**" يتكوَّن من رئيـس وعددٍ مـن "**النظار**". وكل من المجلس ورئيسـه مسؤولون عن تسيير شـؤون الإدارة بالولاية أمام المجلس التشريعي الخاص بها.

وفي ظـل **النظام الاتحادي** الـذي اختارته ليبيا، **اختصَّـت الحكومة الاتحادية** بموجب المادة (٣٦) من الدستور بسلطاتٍ تشريعية وتنفيذية في عددٍ من الأمور (مظاهر السـيادة الخارجية، الجنسـية وشـؤون الهجرة والأمـن، الدفاع الوطني، الاقتصـاد الوطنـي، التعليم الجامعي والعالي، وشـؤون المواصلات العامَّة)، كما

٨ المراجع السابقة نفسها.

٩ ثارت نزاعات دستورية حول المركز القانوني للولاة، ولاسيما خلال حكومتي محمود المنتصر ومحمد الساقزلي. راجع الفصل الأول والثالث والرابع بهذا المجلد.

أوجدت المادة (٣٨) **اختصاصاتٍ مشتركة** بين الحكومة الاتحادية والولايات، بحيث تتولى الحكومة الاتحادية السلطة التشريعية بمسائل معيّنة، وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت إشراف السلطات الاتحادية. أمَّا **بقيَّة المسائل** التي لم يعهد بها الدستور للحكومة الاتحادية، ولم يدخلها ضمن الاختصاص المشترك، فقد ترك **الاختصاص بشأنها، تشريعاً وتنفيذاً، للولايات**، وقد ترتب أنَّ الولايات ظلت تحتفظ **بسلطاتٍ أساسية**، الأمر الذي أدَّى إلى تشابك وتداخل الاختصاصات بينها وبين الحكومة الاتحادية، وقيام المنازعات بينهما.[١٠]

السلطات التشريعية

يتبيَّن من نصوص الدستور (المواد ٤١، ٦٢، ١٣٥، ١٣٨) أنَّ **السلطة التشريعية الاتحادية هي سلطة مركَّبة لها طرفان**، هما الملك ومجلس الأمَّة، فالملك يتولى هذه السلطة بالاشتراك مع مجلس الأمَّة.



ويتألف مجلس الأمَّة من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ويتكوَّن **مجلس الشيوخ** من **أربعةٍ وعشرين** عضواً يمثلون الولايات الثلاث **بالتساوي**، أي ثمانية شيوخ لكل ولاية، ينتخب المجلس التشريعي للولاية أربعة منهم ويعيّن الملك الأربعة الآخرين، ويعيّن الملك رئيس مجلس الشيوخ، أمَّا وكيلاه فيجري انتخابهما عن طريق المجلس نفسه. وبتاريخ ٢٩ من مارس/آذار١٩٦٧ صدر مرسوم ملكي بقانون[١١] رفع بموجبه عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى اثنين وأربعين عضواً يعيّنهم الملك جميعاً (لأنَّ المجالس التشريعية كانت قد ألغيت في أعقاب إنهاء النظام الاتحادي في مارس/آذار١٩٦٣).

أمَّا **مجلس النواب** فيجري انتخاب جميع أعضائه بالاقتراع السرّي العام، ويتميّز بأنَّه انتخاب مباشر وفردي وسرّي واختياري. وقد حدَّدت المادة (١٠١) من الدستور نسبة التمثيل بنائبٍ واحد عن كل عشرين ألفاً من السكان. ونظراً لأنَّ توزيع السكان في الولايات متباين إلى درجةٍ كبيرة فقد نصَّ الدستور على ضرورة توفر حدٍّ أدنى في عدد النواب الذي يجب توافره لكل ولاية، بصرف

١٠ مَرزة، ص ٢١٧-٢٢٦.

١١ نشر القانون في العدد (١٠) لسنة ١٩٦٧ من **الجريدة الرسمية للمملكة الليبية**.



النظـر عن عدد سـكانها، فيجـب "أن لا يقل عـدد النواب في أيٍّ مـن الولايات الثلاث عن خمسـة أعضاء، ومدَّة العضوية في مجلس النواب **أربع سنوات**، ويتمّ اختيار رئيس المجلس ووكيليه عن طريق الانتخاب".

وفي أعقـاب إعـلان نتائج التعـداد السـكاني لعـام ١٩٦٤ (حكومة محمود المنتـصر الثانيـة)، صدر مرسـوم ملكي بالقانـون رقم (٧) لسـنة ١٩٦٤ بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٤ قـضى بزيادة عدد الدوائر الانتخابية من (٥٥) دائرة إلى (١٠٣) دوائر.

ومنـع الدسـتور عـلى **أعضـاء البيـت المالـك** أن يكونـوا أعضـاءً في مجلس النـواب، فليس لهم حقّ الترشـيح، وإن كان لهم حقّ الانتخاب. وقد نظَّم **قانون الانتخابـات** لمجلـس الأمَّـة الاتحادي رقم (٥) لسـنة ١٩٥١ موضوع الترشـيح لعضوية المجلس النيابي.

وقـد أحـاط الدسـتور **أعضـاء البرلمـان** بعـددٍ مـن **الضمانات**، ومـا يعرف بالحصانـة البرلمانيـة التي تكفـل تحرّرهم من أيّـة ضغوطٍ خارجيـة محتملة تحول بينهـم وبين حرّية التعبير عن إرادتهم، كما نصَّ الدسـتور عـلى أنَّ مكافأتهم تحدَّد بقانـون تلافيـاً لتأثير السـلطة التنفيذية عليهم. ولأعضاء المجلـس حرّية الكلام المطلقة ولا يجوز اعتقالهم أو محاكمتهم أثناء دورة انعقاد المجلس.[١٢]

ويتمثل **اختصاص مجلس الأمة** الأسـاسي في **التشريع**، أي في سـنّ القوانين التي يجب تصديق الملك عليها وإصدارها. كما يختصّ بإقرار **الميزانية العامة** للدولة بكافّة أبوابها، وبفرض **الضرائب العامة** (الاتحادية) والإعفاء منها، وبعقد **الدين العام** وما يتعلق **بنظام النقد**. أمَّا الاختصاص الأساسي الآخر للمجلس فيتمثل في **الرقابة على أعمال السـلطة التنفيذية** (ما يعرف بالرقابة السياسية) للاطمئنان على قيام هذه السـلطة بممارسـة اختصاصاتها وفقاً لما خوَّلها به الدستور، وتتخذ هذه الرقابة صور السـؤال والاستجواب والتحقيق ومساءلة الوزراء، كل على حدة، والوزارة ككل.[١٣] وجلسـات المجلسين **علنية**، ما لم تطلب الحكومة أو عشرة من أعضاء أيٍّ من المجلسين أن تكون المناقشة **سرّية**.

---

١٢ مَرزة، المصدر نفسه، ص ٢٢٨-٢٦٩.

١٣ ما لم يضبطوا متلبّسين بجريمة أو إذا سمح المجلس الذين هم أعضاؤه بذلك.

أمَّا على **مستوى الولايات**، فلكل ولاية **مجلس تشريعي** لسنّ القوانين المتعلقة بالولاية فقط وتخضع القوانين التي يسنّها المجلس التشريعي لموافقة والي الولاية. كما يختصّ المجلس بمراقبة أعمال السلطات التنفيذية في الولاية (رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي). ويجب أن يكون ثلاثة أرباع المجلس **على الأقل** منتخبين.

ويتمتع أعضاء المجالس التشريعية بالحقوق جميعها وبالحصانة نفسها التي يتمتَّع بها أعضاء مجلس الأمَّة الاتحادي. وجلسات المجالس التشريعية **علنية** إلا إذا طلب الأعضاء أو المجلس التنفيذي أن تكون الجلسة سرَّية.[١٤]

وقد عرفت **الحقبة غير النفطية** ثلاث انتخاباتٍ تشريعية عامة، الأولى في فبراير/ شباط ١٩٥٢ (خلال حكومة محمود المنتصر) والثانية في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦ (خلال حكومة مصطفى بن حليم) والثالثة في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ (خلال حكومة عبد المجيد كعبار).[١٥]

أمَّا **الحقبة النفطية**، فقد شهدت انتخاباتٍ تشريعية عامّة أولى في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤ خلال حكومة محمود المنتصر الثانية، غير أنَّ الملك إدريس أصدر مرسوماً في ١٣/ ٢/ ١٩٦٥ يقضي بحل البرلمان بسبب التزوير الواسع الذي جرى خلال تلك الانتخابات، كما أمر الملك بإجراء انتخاباتٍ برلمانية جديدة في ٨/ ٥/ ١٩٦٥ وهو ما تمَّ فعلاً خلال فترة حكومة حسين مازق. وتجدر الإشارة إلى أنَّ التعديل الذي أدخل على الدستور في عام ١٩٦٣ (خلال فترة حكومة الدكتور فكيني) أعطى **للمرأة الليبية** الحقّ في المشاركة بالعملية الانتخابية وهو ما حدث فعلاً في الانتخابات المذكورة.

وقد جرى فضّ **آخر دورة عادية لمجلس الأمّة الليبي** بموجب المرسوم الملكي المؤرّخ في ١٦ من صفر ١٣٨٩هـ الموافق ٣ مايو/ أيار ١٩٦٩، وكان منتظراً أن تعقد الانتخابات التشريعية العامّة الجديدة في ربيع العام التالي ١٩٧٠ على أبعد تقدير.

السلطات القضائية

كما سبق أن أشرنا، فقد أخذ الدستور الليبي بمبدأ **فصل السلطات** لضمان إقامة العدل. فقد جاء في المادَّة (١٤٢) منه "**القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم**

١٤ خدوري. المصدر نفسه، ص ٢٢٥-٢٢٧.
١٥ عُدّت هذه الانتخابات التي جرت خلال حكومة كعبار من أنزه الانتخابات التي عرفتها حقبة العهد الملكي.



في قضائهم لغير القانون".

وقد نُظم القضاء في ليبيا بعد الاستقلال بموجب **قانون تنظيم القضاء** الصادر في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤، واستحدث هذا القانون **قانوناً مدنياً** أدخل فيه أحكام الشرع المتعلقة بالأحوال الشخصية وألغى المحاكم الشرعية. غير أنَّ الحكومة عدلت عن هذه الفكرة باستحداث **قانون جديد لتنظيم القضاء** صدر في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٨ وعادت فيه إلى نظام المحاكم الشرعية إلى جانب المحاكم الحديثة.

ويعيَّن وزير العدل القضاة، أمَّا قضاة محكمة الاستئناف فيعيّنهم الملك بناءً على توصية وزير العدل، ولا يجوز نقل أيٍّ من القضاة ما لم يوافق مجلس القضاء في الولاية على ذلك. **وقضاة محاكم الاستئناف يعيَّنون لمدى الحياة ولا يجوز عزلهم،** أمَّا بقيّة القضاة فيكتسبون هذه الحصانة بعد خمس سنوات.

ويوجد في الولايات "**مجالس قضائية**" للإشراف على القضاة على اختلاف درجاتهم، وتوقيع العقوبات عليهم.

ويسير النظام القضائي في الولايات كلها على نمطٍ واحد، والأحكام القضائية التي تصدر في أيٍّ من الولايات تقبل بها البقيّة وتقوم بتنفيذها.

وتوجد على قمَّة النظام القضائي **المحكمة الاتحادية** العليا التي تتألف من رئيس وعددٍ من المستشارين (القضاة) يعيّنهم الملك، وهي هيئة اتحادية وتعدّ **أعلى مرجع قضائي في البلاد.**

ويتمتع **قضاة المحكمة العليا بحصانةٍ تامَّة،** فلا يجوز عزلهم من مناصبهم، كما لا يجوز إنقاص مرتّباتهم ولا علاواتهم بعد أن يتمَّ تعيينهم.

وتختصّ المحكمة العليا بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وولايةٍ أو أكثر أو بين ولايتين أو أكثر، والمحكمة تقرّر أيضاً دستورية القوانين أو أيَّة قضية دستورية أو إدارية ترفع إليها. وفضلاً عن ذلك فهي أعلى محكمة استئنافية في القضايا المدنية والجنائية في البلاد. والمبادئ القانونية التي تتضمنّها أحكامها تعتبر ملزمة للمحاكم جميعها.[16]

---

١٦ خدوري، ص ٢٢٧-٢٣٢؛ مرزة، ص ٤٦٦-٥٧٠. راجع ما ورد في هذا الفصل، والفصل الثاني بالمجلد الثاني بشأن الدور الذي لعبته المحكمة العليا منذ الأشهر الأولى لتأسيسها.

حكومات الحقبة غير النفطية

شهدت الحقبة غير النفطية في العهد الملكي **خمس حكومات اتحادية هي:**

١- وزارة محمود المنتصر (من ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ إلى ١٥/ ٢/ ١٩٥٤)
٢- وزارة محمد الساقزلي (من ١٨/ ٢/ ١٩٥٤ إلى ٨/ ٤/ ١٩٥٤)
٣- وزارة مصطفى بن حليم (من ١١/ ٤/ ١٩٥٤ إلى ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧)
٤- وزارة عبد المجيد كعبار (من ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧ إلى ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠)
٥- وزارة محمد عثمان الصيد (من ١٧/ ١٠/ ١٩٦٠ إلى ١٩/ ٣/ ١٩٦٣)

أمَّا على **مستوى الولايات**،[١٧] فقد عرفت **ولاية برقة** خلال هذه الحقبة ثلاثة ولاة هم:

١- محمد الساقزلي (من ١٩٥١ إلى ١٩٥٢)
٢- حسين مازق (من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١)
٣- محمود بوهدمة (من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢)

كما عرفت **ولاية طرابلس** سبعة ولاة هم:

١- فاضل بن زكري (من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣)
٢- الصديق المنتصر (من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤)
٣- عبد السلام البوصيري (من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥)
٤- محمد جمال الدين باش آغا (من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧)
٥- الطاهر باكير (من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠)
٦- أبو بكر نعامة (من ١٩٦٠ إلى ١٩٦١)
٧- فاضل بن زكري (من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣)

أمَّا **ولاية فزان** فقد عرفت خلال الحقبة نفسها واليَيْن فقط هما:

١- أحمد سيف النصر (من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤)
٢- عمر سيف النصر (من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢)

---

١٧ لا يتّسع مجال هذا الكتاب لتناول التطورات الإدارية والسياسية والاقتصادية على مستوى الولايات، وهو ما نحسب أنَّه جدير بدراساتٍ مستفيضة خاصّة نأمل أن يعكف عليها بعض الباحثين.



ومنذ إجراء **التعديلات الدستورية** التي تمَّت بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢، عرفت الولايات الثلاث **فاضل بن زكري** والياً لولاية طرابلس، و**محمد الساقزلي** والياً لولاية برقة، و**غيث عبد المجيد سيف النصر**[18] والياً لولاية فزان.

الشروع في إلغاء النظام الاتحادي

جاءت المبادرة بإلغاء النظام الاتحادي من **الملك إدريس** في أواخر عام ١٩٦٢ عندما طلب من رئيس وزرائه يومذاك **محمد عثمان الصيد** اتخاذ الخطوات وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي وإقامة الوحدة الشاملة. وقد اقتصرت الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد في اتجاه التخلص من النظام الاتحادي على تقليص صلاحيات الولاة والأجهزة التنفيذية بالولايات.[19] أمَّا الإلغاء الفعلي للنظام الاتحادي وإعلان الوحدة الشاملة للبلاد فقد تمَّ خلال حكومة خلفه الدكتور محي الدين فكيني بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣.[20]

وسنتناول في هذا المجلد والمجلد الذي يليه تاريخ حكومات الحقبة غير النفطية الخمس، بحيث يحتوي هذا المجلد تاريخ حكومات السادة محمود المنتصر ومحمد الساقزلي ومصطفى بن حليم (السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٧). أما المجلد التالي فسوف يعرض لتاريخ حكومتي السادة عبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد (السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٣).

---

١٨ أحد مؤسّسي الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارضة لنظام الانقلاب التي تأسّست في ٧/ ١٠/ ١٩٨١.

١٩ راجع فصل "حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة" في المجلد الثالث من هذا الجزء من الكتاب.

٢٠ نشر هذا القانون في **الجريدة الرسمية للمملكة الليبية**، العدد الأول بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣. راجع فصل "حكومة فكيني .. البداية الواعدة" في الجزء الثاني من الكتاب.









الفصل الأول

حكومة محمود المنتصر ..

البداية الصعبة




نسخة إلكترونية



مباحث الفصل الأول




نسخة إلكترونية





البـدايـة

كان السـيد **محمـود أحمد المنتصر** عندمـا كلف بتشـكيل أوّل وزارة ليبية منذ الاسـتقلال قـد بلغ مـن العمـر (٥٥) عامـاً. وهو ينتمـي إلى إحـدى العائلات الكبـيرة بمدينة طرابلس.[١] شـغل خـلال حقبة **الاحتلال الإيطـالي** منصب مدير الأوقاف الإسـلامية (١٩٣٦-١٩٣٩)، كما شـغل خلال الحقبة نفسـها منصب مديـر مدرسـة الفنون والصنائع الإسـلامية بطرابلس،[٢] ومنصـب رئيس الغرفة التجارية. أمَّا خلال حقبة **الإدارة** البريطانية، فقد ظل عضواً بحزب الاسـتقلال الطرابلسي حتى عام ١٩٥١. كما شـغل منصـب نائب رئيس، ثمَّ رئيس المجلس الإداري لإقليـم طرابلـس. وقـد اختير عضـواً في **الجمعيـة الوطنية التأسيسـية**، ووقع اختيار تلك الجمعية عليه ليترأسّ الحكومة الاتحادية المؤقتة التي شكلتها في ٢٩/ ٣/ ١٩٥١، ثمَّ كلفه الملك إدريس في ٢٤ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ بتأليف أول حكومة اتحادية بعد الاستقلال. وصفه أحد تقارير البعثة الأمريكية في ليبيـا بأنّـه "كفؤ، يتمتع بدهاء سـياسي، ذو ميول غربيـة، وذكي، ويقبض على خيوط السـلطة بيده في حـزم .. يتكلم العربية والإيطالية والفرنسـية وقليلاً من الإنجليزية .. لا يشرب الخمر ويحافظ على التقاليد الإسلامية".[٣]

وقد شكل محمود المنتصر وزارته الأولى بعد الاستقلال على النحو التالي:[٤]

١-	الدكتور فتحي الكيخيا	نائباً للرئيس ووزيراً للعدل والمعارف
٢-	منصور بن قدارة	وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
٣-	علي الجربي	وزيراً للدفاع الوطني
٤-	إبراهيم بن شعبان	وزيراً للمواصلات

---

١ تنتشر عائلة المنتصر بين مدينتي طرابلس ومصراته. وقد نزل السيد محمد بن علي السنوسي (جدّ الملك إدريس)، أثناء مروره بليبيا لأوّل مرّة في عام ١٨٣٢، ضيفاً على أحمد باشـا المنتصر. وترتبط عائلة المنتصر بصلات قرابة ومصاهرة مع عددٍ كبير من عائلات طرابلس المعروفة (الخوجة، بن زكري، كعبار، بن شـعبان) وكذا عائلات بنغازي الكبيرة (الكيخيا ولنقي). راجع تقرير البعثة الأمريكية في ليبيا رقم (١٩٣) المؤرّخ في ٥/ ٣/ ١٩٥٣. الملف ١٣-٧٧٣.

٢ بدأت هذه المدرسـة تؤدّي رسـالتها في عهد الوالي العثماني نامق باشـا ١٨٩٨/ ١٨٩٩. انظر: رأفت غنيمي الشـيخ، **تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة**. (بنغازي: دار التنمية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢)، ص ١٥٢-١٥٦.

٣ البرقية رقم (٤٠٢) المؤرّخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٥٢. الملف (١١-٧٧٣).

٤ حافظ المنتصر على التشـكيل السـابق الذي كانت عليه الحكومة المؤقتة، فيما عدا عمر فائق شـنيب الذي كان وزيراً للدفاع الوطني واستبعد من التعديل الجديد ليشغل منصب رئيس الديوان الملكي.

٥- محمد بن عثمان الصيد وزيراً للصحة

وقد احتفظ المنتصر لنفسه بوزارة الخارجية. وأدخل على الوزارة تعديلاً في ١٤ مايو/ أيار ١٩٥٢ ضمَّ بموجبه محمد الساقزلي ليشغل منصب وزير المعارف،[٥] وتعديلاً ثانياً في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٣ عين بموجبه **أبوبكر نعامة** وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني خلفاً **لمنصور بن قدارة** الذي عيّن وزيراً مفوضاً لليبيا لدى الحكومة البريطانية.[٦] كما أدخل على الوزارة تعديلاً ثالثاً في ١٨/ ٩/ ١٩٥٣ تمَّ بموجبه تعيين الدكتور **علي العنيزي** وزيراً للمالية والاقتصاد، خلفاً لأبي بكر نعامة الذي نقل إلى وزارة المعارف، خلفاً بدوره لمحمد الساقزلي.



٥ بقي محمد الساقزلي في هذا المنصب حتى ١٨/ ٩/ ١٩٥٣ عندما عيّن رئيساً للديوان الملكي خلفاً للمرحوم عمر فائق شنيب الذي وافته المنية في ٧/ ٨/ ١٩٥٣.

٦ قدّم منصور بن قدارة أوراق اعتماده كأول وزير مفوض لليبيا لدى بريطانيا في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٣.



وقائـع وتطـوّرات

كان من أبرز **التطورات والوقائع** التي شهدتها فترة وزارة المنتصر:

- طلبـت ليبيـا في ٢٩/ ١٢/ ١٩٥١ الانضـمام إلى هيئـة الأمـم المتحدة.[٧]

- طلبت ليبيا في ٢/ ١/ ١٩٥٢ الانضمام إلى **منطقة الإسـترليني**. كما جرى (في ٢٤/ ٣/ ١٩٥٢) إصدار أول **عملة ليبية** وحدتها الجنيه الليبي، ومساوية في قيمتها للجنيه الإسترليني.[٨]

- جـرت في ١٩/ ٢/ ١٩٥٢ **أوّل انتخابـاتٍ تشريعية** عامة وفقاً لـما نصَّ عليه الدسـتور[٩] وأعلنـت نتائج الانتخابـات في اليوم التالي.

- وقعـت في مدينـة طرابلـس وبعـض مـدن الولايـة (مصراتـه وترهونة والزاوية وصبراته) **مظاهرات** صاخبة من قبل **أنصار حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي** احتجاجاً على نتائج انتخابات فبراير/ شـباط ١٩٥٢ وذلك فور إعلانهـا.[١٠] وقد اصطدمت الشرطة بالمتظاهرين ممَّا أدَّى إلى مقتل وجرح عددٍ منهم. جرى اعتقال الزعماء الرئيسيين في الحزب يوم ٢١/ ٢/ ١٩٥٢، **وتمَّ**



---

٧ قدَّم **الاتحاد السوفييتي** في ٢٣/ ١/ ١٩٥٢ اقتراحاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار يقضي بمطالبة جميع القوى الأجنبية بإغلاق قواعدها العسكرية في ليبيا، كما قدَّمت مصر (الملكية) في التاريخ نفسه مشروع قرار إلى الهيئة الدولية يدعو إلى انسحاب جميع القوى الأجنبية من ليبيا خلال ستة أشهر. واستخدم الاتحاد السوفييتي حق **الفيتو** خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢ لمنع قبول ليبيا عضواً في الأمم المتحدة.

٨ لما كانت العملة الجديدة المصدرة تحمل صورة الملك على أحد وجوهها فقد أصدر الملك إدريس تعليماته (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٢) بإصدار عملة ورقية جديدة خالية من صورته. راجع ما ورد بهذا الخصوص في كتيّب من **الأفق السنوسي** ليوسف عيسي البندك، (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٢)، ص ٦٣.

٩ شهد عاما ١٩٥٢ و١٩٥٣ إجراء انتخاباتٍ على مستوى الولايات لاختيار المجالس التشريعية والبلدية.

١٠ نجح عن **حزب المؤتمر** في تلك الانتخابات كل من الشيخ عبد الرحمن القلهود، والسادة مصطفى ميزران، ومصطفى السراج، ومحمد الزقعار، وكمال فرحات الزاوي، والعربي بوسن، وعبد العزيز الزقلعي، ومصطفى المنتصر. الصيد، ص ٢١٢.

نفـي رئيس الحزب بشـير السـعداوي[11] إلى خـارج البلاد يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٢.

- أصدرت الحكومة **قراراً إدارياً يمنع النشـاط الحزبي وتشـكيل الأحـزاب في البـلاد.**[12] كـما رُفعـت في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٢ حالـة الطـوارئ التـي كانـت قـد أعلنـت في الولايـة في أعقـاب المصادمـات التـي شـهدتها بعـض مـدن الولايـة في أعقـاب الانتخابات العامة.

- جرى في ١٤/ ٣/ ١٩٥٢ تعيين أعضاء **أول مجلس للشـيوخ** في البلاد. كـما جرى أيضاً تعيين **عمر منصور الكيخيا** أوّل رئيس للمجلس المذكور.

- عقـد **مجلـس الأمَّـة** (الشـيوخ والنـواب) في مدينـة بنغـازي (العاصمـة الشرقية) **أول اجتـماع له** يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٥٢. كان الاجتماع مشـتركاً برئاسـة عمـر منصور الكيخيـا، وقد حضر **الملك** إدريس جلسة الافتتاح وألقى كلمة ضمنها هذا القسم:

  "أقسـم بالله العظيـم أن أحترم دسـتور البـلاد وقوانينها، وأن أبذل كل ما لديّ من قوّة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها"

- أصـدرت الحكومـة بتاريـخ ٣/ ٦/ ١٩٥٢ قـراراً يمنع سـفر الليبيّين إلى **إسرائيل.**

---

١١ تمَّ النفي على أسـاس أنَّ **بشـير السـعداوي** كان يحمل جواز سفر سـعودياً. وقد توفِّي في بيروت يوم ١٧/ ١/ ١٩٥٧ بالسـكتة القلبيـة. انظـر: خـدوري، ص ٢٥١-٢٥٣، والمقالات التـي أعدَّها الكاتب السـوري المقيـم في بريطانيا الأسـتاذ محمود السـيد الدغيم المنشـورة بصحيفة **الحياة** اللندنية- فبراير/ شـباط ١٩٩٥). كذلك جرى إبعاد **أحمد زارم** رئيـس تحريـر صحيفة **شـعلة الحرية** الناطقة باسـم حزب المؤتمـر الوطني الطرابلسي، لأنَّه هـو أيضاً كان يحمل جنسـية غـير ليبيـة، وقد عـاد زارم إلى البلاد من منفاه في تونـس خلال حكومة محمد عثمان الصيد الذي اسـتقبله في مكتبه وأسند إليه وظيفة مراقب للأملاك الحكومية بمنطقة غريان. الصيد، ص ٢١١.

١٢ ذكـر خـدوري أنَّه "بعد إصدار الدسـتور وإعلان الاسـتقلال حُل حزب المؤتمـر الوطني الطرابلـسي. وأُغلِق نادي (جمعية) عمر المختار حتى قبل أن تنضمَّ برقة إلى الاتحاد، وأخفقت الأحزاب الأخرى في تحقيق أهدافها، وقد حُلت بعيد الاستقلال، ومن ثمَّ فإنَّ نظام الأحزاب الذي نشأ قبل الاستقلال اختفى لأنَّ سبب وجوده قد زال". خدوري ص ٢٣٧.

- شهد شهر إبريل/ نيسان ١٩٥٢ تدهوراً في العلاقات بين المسؤولين الليبيين **والمستشارين البريطانيين**، كما قامت الحكومة في شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه بإخطار نحو أربعين (٤٠) من هؤلاء المستشارين بإنهاء عقود عملهم اعتباراً من منتصف عام ١٩٥٣.

- تولت **البعثات الدبلوماسية العراقية** بدءاً من ٢٣/ ٥/ ١٩٥٢ تمثيل ليبيا ورعاية مصالحها الدبلوماسية والقنصلية في الدول العربية والإسلامية إلى حين استكمال تأسيس الحكومة الليبية لبعثاتها الدبلوماسية في تلك الدول.

- أعلن **البرلمان الليبي** بمجلسيْه، خلال اجتماعه الذي انعقد في طرابلس خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، عن تأييده للحركة الوطنية التي كانت تناضل في كل من **تونس والمغرب** من أجل التحرّر من فرنسا.

- قام الملك إدريس بأول زيارة له خارج البلاد بعد استقلالها إلى **مصر** في ١/ ١٢/ ١٩٥٢ (بعد قيام الثورة المصرية).

- عبّرت الأوساط الرسمية والشعبية عن احتجاج شديد لقيام السلطات الفرنسية **باغتيال الزعيم العمالي التونسي فرحات حشاد** في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢. فخلال اجتماع **مجلس النواب** الذي انعقد يوم ٨/ ١٢/ ١٩٥٢ ألقى بعض النواب خطباً مندّدة بسياسة فرنسا في تونس والمغرب، كما بعث رئيس المجلس **ببرقياتٍ** إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، منددّاً فيها باسم المجلس بالجرائم التي تقترفها فرنسا بحق الشعبين التونسي والمغربي، وشاركت النقابات والصحف الليبية في شجب حادث الاغتيال، كما أدّيت **صلاة الغائب** على روح الشهيد فرحات حشاد في عددٍ من المساجد بمدينة طرابلس.

- قرَّرت، الحكومة بناءً على توجيهات الملك، الاستعانة **بالخبراء المصريين**[١٣] في المجالات كافَّة، ولاسيما في ميداني **القضاء والتعليم** اللذين تقرّر أيضاً أن يسيرا وفق النظم المصرية. كما قامت الحكومة بالتوقيع في ٧/ ٣/ ١٩٥٣ على اتفاقية تجارية مع مصر.

- جرى في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٣ قبول ليبيا عضواً في **جامعة الدول العربية** لتصبح العضو الثامن فيها.[١٤]

- تمَّ التوقيع في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ على **معاهدة التحالف مع بريطانيا** (مرفَقاً بها اتفاقيتان عسكرية ومالية) مدتها (٢٠) عاماً قابلة للتجديد. وعارض عدد من أعضاء مجلسيْ النواب والشيوخ المعاهدة غير أنَّه تمَّت مصادقة البرلمان عليها في ٧/ ١٢/ ١٩٥٣. وشهدت مدينة طرابلس في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٣ مظاهراتٍ ضدَّ توقيع المعاهدة وقد تدخَّلت الشرطة لقمعها. كما قوبلت المعاهدة بحملة إعلامية شديدة في عددٍ من وسائل الإعلام المصرية والعربية الأخرى.[١٥]

- قدَّمت الحكومة في ٣/٨/١٩٥٣ الخطوط العريضة **لمشروع خطة خمسية للتنمية في ليبيا** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، كما طلبت قرضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ (١٧) مليون دولار.

- أصدرت الحكومة **"قانون المعادن"** رقم (٩) لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز إصدار تراخيص استطلاعية عن البترول

---

١٣ من بين أشهر الخبراء المصريين الذين استعانت بهم الحكومة الليبية منذ مرحلة مبكرة الأستاذ محمود صبري العقاري (رئيساً للمحكمة الاتحادية العليا) والأساتذة عثمان رمزي، علي علي منصور، وحسن أبو علم (مستشارين بالمحكمة الاتحادية العليا)، والأستاذ توفيق عبد الحكم (مستشاراً قانونياً بالقصر)، والدكتور محمود أبو السعود (مستشاراً قانونياً بالقصر وبالبنك الوطني الليبي)، والدكتور محمد فريد أبو حديد (مستشاراً تعليمياً في وزارة المعارف).

١٤ لعب **عبد الرحمن عزام** أمين عام جامعة الدول العربية دوراً هامّاً في الحيلولة دون قبول ليبيا عضواً في الجامعة، ولم يتحقق دخول ليبيا فيها إلا بعد تخلي عزام عن أمانته للجامعة.

١٥ راجع مبحث "المعاهدة مع بريطانيا" من هذا الفصل.

للشركات الأجنبية فيها دون أن تكسبها هذه التراخيص أيَّة حقوق أخرى تتعلق بالحصول على عقود امتيازٍ فيما بعد. وقد تمَّ على أساس هذا القانون منح (٩) شركات بترول عالمية رخص استطلاع دراساتٍ ومسحٍ أولية.[١٦]

- قام الملك في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣ بزيارة قصيرة لأسبانيا التقى خلالها بالرئيس الأسباني فرانكو.[١٧]

- قامت الحكومة في ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ بإغلاق **"نادي المكابي"** اليهودي بمدينة طرابلس بسبب نشاطه وميوله الصهيونية.

- أصدرت الحكومة عدداً من **القوانين** المنظّمة لجوانب مهمة من البنيان التشريعي والإداري للدولة، مثل قانون **اللغة العربية** رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٥٢، تنفيذاً للمادة (١٨٦) من الدستور التي نصّت على أنَّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة،[١٨] ومثل قانون المحكمة العليا الاتحادية والقانون المدني لسنة ١٩٥٤ في ٤/ ١/ ١٩٥٤ وقانوني العقوبات والإجراءات الجنائية لسنة ١٩٥٤، فضلاً عن عددٍ من القوانين الأخرى المتعلقة بميزانيات الدولة. (جرى إقرار أول ميزانية عامَّة للدولة من قبل البرلمان في ٤/ ٨/ ١٩٥٢).



- صدرت **القوانين الأساسية** للولايات الثلاث برقة وطرابلس وفزان. غير أنَّ الوضع الدستوري **للولاة** بالنسبة للحكومة الاتحادية ظل يتسم ببعض الغموض، الأمر الذي **أدَّى إلى تأزم العلاقة بين رئيس الوزراء والولاة**. وقد قامت الحكومة

١٦ حرصت حكومة المنتصر على انتهاج سياسة **"الباب المفتوح"** فقد أصرَّت على ضرورة فتح الباب أمام جميع الشركات المؤهلة من جميع الجنسيات الراغبة في استكشاف البترول في ليبيا. كما رفضت هذه الحكومة أن تستجيب لطلب الشركتين البريطانيتين "شل" و"بريتش بتروليوم" منحهما **"حق الألوية"** على أساس أنَّهما جاءتا إلى البلاد قبل غيرهما (أثناء الإدارة العسكرية البريطانية في ليبيا) وأنَّهما بذلتا جهوداً وأنفقتا أموالاً في هذا الصدد. راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٧ لمعرفة المزيد حول هذه الزيارة انظر: البندك، ص ١٨، ٦٦-٦٩.

١٨ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة. العدد رقم (٥) بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٥٢.

الاتحادية بعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا طالبة رأيها في عددٍ من المسائل المتعلقة بصلاحيات الولاة ومسؤولياتهم.[19] كما واجه رئيس الوزراء مشاكل مع **ناظر الخاصَّة الملكية** آنذاك إبراهيم الشلحي بسبب تدخلات الأخير في شؤون الحكم.[20]

- أنشأت الحكومة عدداً من **الأجهزة والهيئات**، بناءً على توصيات فريق الخبراء الذي شكلته الأمم المتحدة في عام ١٩٥١، لتتولى إدارة وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية والإشراف عليها، وهي:

  - **الوكالة الليبية العامَّة للتنمية والاستقرار** Libyan Public Development and Stabilization Agency بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٥٢.

  - **لجنة التخطيط الاقتصادي** Libyan Gov. Economic Planning Committee بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٢.

  - **شركة التمويل الليبية** Libyan Financing Corporation بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٥٢.

- شهدت فترة هذه الحكومة عدداً من الخطوات الهامَّة المتعلقة بتأسيس **الجيش الليبي** وتطويره، من ذلك:

  - إرسال عدد من الليبيّين للالتحاق بالكليات العسكرية في العراق ومصر.

  - تعيين العقيد **عمران الجاضرة** (ضابط من أصل ليبي كان يعمل في الجيش التركي) رئيساً لأركان الجيش الليبي (وصل لتسلم عمله في ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٢).

---

١٩ راجع مبحث "تنازع الاختصاص مع الولاة" من هذا الفصل.

٢٠ راجع مبحث "مشاكل مع ناظر الخاصة الملكية" من هذا الفصل.



- نقل عدد من الضباط الليبيين، الذين كانوا في الحرس الأميري وفي قوة دفاع برقة، إلى الجيش الليبي، وكان من أبرزهم **الرائد السنوسي لطيوش، والنقيبان نوري الصديق وإدريس عبد الله**، كما جرى ضمّ عناصر أخرى من الحياة المدنية برتبة ملازم ثانٍ من بينهم **مصطفى القويري**.

- وصول **بعثة عسكرية بريطانية** لتدريب وتنظيم الجيش الليبي[٢١] مؤلفة من تسعة أشخاص بقيادة المقدم (رايفورد براون) Reyford Brown ورائدين وستة مساعدين.

- وصول **بعثة عسكرية عراقية** من أربعة ضباط في ١٤/ ١/ ١٩٥٤ للمشاركة في تنظيم وتدريب الجيش الليبي.



- انضمام ليبيا إلى عددٍ من **المنظمات الدولية**، كالاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية، واتفاقية الطيران المدني.

- رفض الحكومة الليبية **لعرض من الحكومة الفرنسية** في مطلع عام ١٩٥٤ بتقديم مساعداتٍ مالية إليها مقابل السماح للأخيرة بالاحتفاظ بقواعد عسكرية لها في ليبيا بولاية فزان.[٢٢]

- استمرار حكومة محمود المنتصر بالمماطلة في عرض **الاتفاقية العسكرية المؤقتة**، المبرمة مع الحكومة الأمريكية قبل

---

٢١ أفاد تقرير سرّي بعثت به البعثة الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا (الرقم الإشاري ٣١٥ ومؤرخ في ٢١/ ٥/ ١٩٥٣) أنَّ إجمالي عدد عناصر الجيش الليبي يومذاك لم يتجاوز (٢٤٨) شخصاً، منهم (١٢) ضابطاً ما بين رائد وملازم ثان، و(٢٩) ضابط صف، والبقية (٢٠٧) من الجنود. وكان توزيعهم بين الولايات الثلاث (٨٠) في ولاية طرابلس، و(١٤٢) في ولاية برقة، و(٢٦) في ولاية فزان. ولم يكن ما لدى الجيش يومذاك من أسلحة يتجاوز (٤٥٠) بندقية، و(١٤) مسدساً، و(١٥) قنبلة يدوية للتدريب. كما لم يكن ما لدى الجيش من آلياتٍ يتجاوز (١٥) سيارة نقل جنود، و(٥) سيارات لاندروفر، وسيارتي سيدان.

٢٢ راجع مبحث "المفاوضات مع فرنسا" في الفصل الثالث "حكومة محمد الساقزلي – الوزارة الأقصر عمراً" من هذا المجلد.

الاستقلال بشأن **"قاعدة ويلس"**، على البرلمان الليبي للمصادقة عليها، أملاً بأن تنجح في إدخال تعديلاتٍ على نصوصها بما يمكن ليبيا من الحصول على شروطٍ أفضل فيما يتعلق بالمقابل المالي.[٢٣] (شهد عام ١٩٥٣ قيام كل من وزير الخارجية الأمريكية **جون فوستر دالاس** ونائب الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** (إدارة الرئيس أيزنهاور) بزيارة ليبيا، الأول في شهر مايو/ أيار، والثاني خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه).

٢٣ راجع الفصل الثاني "حكومة المنتصر - والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا" من هذا المجلد.

تطـوّرات إقليمية ودولية

ومـن **التطـورات الإقليميـة** المهمّـة التي وقعت خـلال حقبة وزارة السـيد محمـود المنتـصر، وكانت ذات تأثـير بارز على دولة الاسـتقلال ومسـيرتها، قيام **ثـورة يوليـو ١٩٥٢** في مـصر وبروز نجم عبـد الناصر منذ عـام ١٩٥٣، وتكرَّر وقـوع **الانقلابات العسـكرية** في سـوريا، هذا فضلاً عن بداية **الصراع السـياسي والأمني والعسكري** بين الدول العربية والكيان الصهيوني الذي كان قد تمَّ زرعه في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٨.

أمَّا على **الصعيد الدولي** فقد شـهدت هـذه الحقبة تصاعد **الحرب الباردة** بين الغـرب، بقيـادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين دول الكتلة الشـيوعية بقيادة الاتحـاد السـوفييتي. أمَّـا داخل المعسـكر الغربي ذاته فقد شـهدت الحقبـة كثيراً مـن مظاهـر **التنافـس والصراع عـلى المصالح ومناطـق النفوذ**، في إفريقيا وآسـيا والـشرق الأوسـط بين الولايات المتحـدة الأمريكية وكل من بريطانيا وفرنسـا. وتجدر الإشـارة تحديداً إلى تطور هام وقع خلال هذه الحقبة وكان له أثره الخطير عـلى ليبيا والمنطقـة العربية خلال العقـود التالية، ونعني به قـرار وزير الخارجية الأمريكيـة المسـتر "**دين أتشيسـون**" في أواخر عام ١٩٥١ (خـلال إدارة الرئيس الأمريكـي ترومـان) بتشـكيل "**لجنة سريـة**" من خـبراء الخارجيـة والمخابرات الأمريكيـة برئاسـة كيرميـت روزفلـت (مـن المخابـرات الأمريكيـة) لدراسـة العالم العربي، وقـد وصفت أوضاعه يومذاك إحدى وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكـي (الوثيقة رقم ١١٤/ ١ أغسـطس/ آب ١٩٥١) بعبـارة جاء فيها "**إنَّ الوضـع في الـدول العربية قد تدهور بصـورة قد تجـاوزت كل التوقعات**". وقد أوصـت اللجنة في تقريرها السري، الذي أنجزته خلال شـهر واحد وقدمته مع نهاية عام ١٩٥١، بأنَّ للمخابرات الأمريكية أن تسـتخدم "**كل الوسائل**"، دون التقيّد بوسـائل الدبلوماسـية التقليدية، في التعامل مـع دول المنطقة، وفي إيصال "**النوع الملائم**" من الحكام في المنطقة ولاسيما من **أوساط العسكريين**.[٢٤]

---

٢٤ راجع فصل "الراعي الأمريكي – ١" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.



المعـاهدة مع بريطانيا

كان واضحـاً، منـذ اللحظـات الأولى لتشـكيل **الحكومـة الاتحاديـة المؤقتة** برئاسة محمود المنتصر في ٢٩/ ٣/ ١٩٥١، أنَّ ليبيا تعاني من **نقص حادٍّ في إيراداتها العامـة**، وأنَّ هذه الإيرادات عاجزة عن تغطية النفقات العامّة، وهو الأمر الذي يتضح بجلاء من الكشف التالي[٢٥] الخاص بإجمالي الإيرادات والمصروفات العامة قبل الاستقلال.

(المبالغ بملايين الجنيهات الليبية)

السنة	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	العجز
١٩٤٥/٤٤	١,٨	٢,٠	(٠,٢)
١٩٤٦/٤٥	٢,٠	٢,٢	(٠,٢)
١٩٤٦	٢,٥	٢,٨	(٠,٣)
١٩٤٧	٢,٥	٣,٨	(٠,٣)
١٩٤٨	٣,١	٤,٦	(١,٥)
١٩٤٩	٣,٥	٤,٠	(٠,٥)
١٩٥٠	٣,٧	٥,٥	(١,٨)
١٩٥١	٤,٢	٥,٩	(١,٧)

يقول السيد **يوسف عيسى البندك**[٢٦] في كتيّبه "**في الأفق السنوسي**":

".. وقد كان السـنوسي حريصاً على أن تسـدَّ **الأمم المتحدة** عجز الميزانية بدل أن تسـدّه **بريطانيـا**. غير أنَّ الأمم المتحدة ليس لديها أموال مخصّصة لسـدّ عجز ميزانيات الدول ..".[٢٧]

---

٢٥ هذا الكشف مستخرج من تقارير بنك ليبيا عن المالية العامة ولاسيما تقرير عام ١٩٦٧.

٢٦ كان يوسـف عيسـى البندك أحد أعضاء وفد الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا، وقد عمل مترجماً للسيد أدريان بلت الذي كان رئيساً لذلك الوفد، كما ربطته بالملك إدريس صلة وثيقة.

٢٧ البندك، ص ٤٦.

ثمَّ يشـير السـيد البنـدك إلى واقعـة ذات صلة ودلالات، كان هو شـخصياً بحكم وظيفته أحد شهودها، فيقول:

"كان منـدوب الأمـم المتحـدة أدريـان بلـت يـشرح للملـك إدريـس قبـل الاسـتقلال استعداد بريطانيا لتقديم **المسـاعدة المالية** لليبيا لسدّ عجز ميزانيتها، **إذ لم يكن هناك مصدر آخر لسـدّ هذا العجز، ولا بدَّ لهذا العجز أن يُسدّ إذا أريد لليبيا أن تستقل**".

وبعد أن يستعرض السيد **البندك** الأسباب الخاصّة التي جعلت المستر بلت يحرص أشدّ الحرص على تنفيذ قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا، يقول:

"في هذه الجلسـة التي أعرض لها الآن كرَّر المندوب كلمة **المسـاعدة البريطانية** وأثرهـا، فغضب السـنوسي فجأة وثـار الدم في وجهـه الوادع، واتقـدت عيناه وقال بنبرة يتأجّج فيها شـعور كريم: (**نحن لا نقبل حسـنة، ولا نريد حسنة. إنَّ بريطانيـا لها مصالح في بلادنا وهي تدفع من أجل مصالحها. فكفَّ هذا الحديث عـن المسـاعدة البريطانيـة**). وتراجـع المنـدوب وأخذ لونـه يتحلـل إلى الظلال المناسـبة للموقف في لباقة بارعة! وأدرك المندوب أنَّ هذا الملك، الزاهد الهادئ المطمئن الذي تستفيض حياته تسامحاً مع الناس، لا يعرف التسامح إذا تعرّضت كرامة بلاده لأيّ مغمز".[٢٨]



غـير أنَّه، بعيداً عن هذا **الموقـف المبدئي الأخلاقي للملك إدريس**، كان على دولة الاسـتقلال الوليدة أن تواجه هذه المشـكلة وأن تجد لها حلاً. ولمواجهة هذه الحالة، قامت الحكومة الاتحاديـة المؤقتة في **١٣/ ١٢/ ١٩٥١** بإبرام اتفاقية مالية مؤقتـة مع **بريطانيـا**[٢٩] تعهّدت الأخيرة بموجبها بتقديم دعـم مالي قدره **(٥٠٠)** ألـف جنيـه **"للوكالـة الليبيـة العامّـة للتنميـة والاسـتقرار"** و**"المؤسسـة الليبيـة الماليـة"**، وتقديم منحـة مقدارها **مائة بالمائة من الإسـترليني** كغطاء لأوّل إصدار مـن **العملـة الليبية**، وأن تقدّم المسـاعدات **المالية اللازمة لسـدّ العجـز في الميزانية**

٢٨ المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢.

٢٩ أبرمـت الحكومة الاتحادية المؤقتة (برئاسـة محمود المنتـصر) يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٥١ اتفاقية ماليـة أخرى مع **الحكومة الفرنسـية** تعهّـدت الأخيرة بموجبها بتقديم الدعم المالي اللازم لسـدّ أيِّ عجز في ميزانيـة **ولاية فزان**. راجع مبحث "المفاوضات مع فرنسا" في الفصل الثالث "حكومة محمد الساقزلي- الوزارة الأقصر عمراً" من هذا المجلد.

الاتحادية وميزانيتي ولايتي برقة وطرابلس. وكان مقرّراً لهذه الاتفاقية أن تنتهي في **١٩٥٣/٣/٣١**.[٣٠]

وفضلاً عن ذلك، فقد قامت حكومة السيد المنتصر عشيّة استقلال ليبيا في **١٩٥١/١٢/٢٤** بإبرام "**اتفاقية عسكرية مؤقتة**" **مع بريطانيا**[٣١] تسمح للقوات البريطانية في ولايتي برقة وطرابلس بالاستمرار في البقاء على التراب الليبي داخل بعض القواعد، وقد أبرمت هذه الاتفاقية بأسلوب "**تبادل الرسائل السرية**"، وكانت مدّتها **سنة واحدة**.

وفي فبراير/ شباط من العام **١٩٥٢** طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣٢] من "**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**" التابع لها (مقرّه جنيف) أن يدرس السبل والوسائل التي يمكن أن تنتهجها الأمم المتحدة لتزويد ليبيا بالمساعدة من أجل "**تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والملحّة**".

وقد حرص رئيس الوزراء محمود المنتصر على أن يطرح موضوع هذه **الاتفاقيات**، وكذلك العروض بالمساعدات المالية التي تلقتها حكومته، على **البرلمان الليبي**[٣٣] الوليد في جلسته الافتتاحية التي انعقدت بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٢/٣/٢٥.[٣٤]

لقد أشار **محمود المنتصر** في خطاب العرش الذي ألقاه في تلك المناسبة إلى هذه الاتفاقيات الثلاث محاولاً تسويغها على النحو التالي:

---

٣٠ جرى فيما بعد الاتفاق على تمديد هذه الاتفاقية حتى يوليو/ تموز ١٩٥٣.

٣١ جرى تمديد هذه الاتفاقية في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢ لمدّة ستة أشهر. كما أبرمت "**اتفاقية عسكرية**" أخرى مع **الولايات المتحدة الأمريكية** في ١٩٥١/١٢/٢٤ تسمح للقوات الأمريكية بالبقاء في قاعدة الملاحة (ويلس) الجوية بطرابلس، وعرضت الحكومة الأمريكية مبلغ مليون دولار كإيجار سنوي لتلك القاعدة. راجع الفصل التالي "حكومة المنتصر والاتفاقية مع أمريكا".

٣٢ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت عدّة قرارات بشأن تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية إلى ليبيا أهمها:

* القرار رقم (٧- ٣٩٨) بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٧ خلال الاجتماع العام للجمعية رقم (٣٠٨)
* القرار رقم (٧- ٣٨٨) بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٥ خلال الاجتماع العام للجمعية رقم (٣٢٦)
* القرار رقم (٧- ٣٨٩) بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٥ خلال الاجتماع العام للجمعية رقم (٣٢٦).

٣٣ نصَّ الدستور الليبي لعام ١٩٥١ على وجوب إجراء الانتخابات العامة الأولى خلال مدّة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ونصف بعد إصدار قانون الانتخابات العامة. وقد صدر القانون المذكور في ١٩٥١/١١/٦، وجرت أول انتخابات تشريعية في ليبيا يوم ١٩٥٢/٢/١٩.

٣٤ حتمت المادة (٢١١) من الدستور أن ينعقد أول مجلس للأمة في موعدٍ لا يتجاوز عشرين يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات، أي في موعدٍ لا يتجاوز ١٩٥٢/٣/١١.

"لقـد عُرِضـت عـلى حكومتي بعض المسـاعدات التي كانت في حاجة ماسّـة إليها، فقبلتها بعد استشارة مندوب الأمم المتحدة [٣٥] ووفقاً لتوصياته، وعقدت بشـأنها اتفاقيـاتٍ مؤقتة ينتهي العمل بها في آخر مارس (آذار) من السـنة المقبلة (١٩٥٣)، وقـد **حرصـت حكومتي عـلى أن لا تمسّ هذه الاتفاقيات اسـتقلالنا وحقوق سـيادتنا**، كما أنها حرصت على أن يكون أجلها قصيراً، متوخّية منها أن **يكـون لمجلسـكم الموقر كلمته في أيّـة اتفاقيات ترى حكومتـي أنها في حاجة إلى عقدها، ضمن المحافظة على سلامة البلاد وفي نطاق الدستور**..".

"وقـد سـاعد المسـتر أدريـان بلـت (مسـاعد سـكرتير عـام الأمـم المتحـدة ومنـدوب الأمم المتحـدة في ليبيا) حكومتي في مفاوضاتهـا الرامية **إلى الحصول على المستشـارين والخـبراء والمال الـلازم لمواجهـة مصاعب المرحلـة الأولى من اسـتقلالنا**. وقـد وُفّقـت حكومتـي، عن طريـق هـذه المفاوضـات، للحصول على العناصر الأساسـية من المسـاعدة التي سـتفتح لنا المجال لإعداد المشـاريع لتحسين حالة الشعب الاقتصادية".



ويمضي المنتصر في خطابه أمام أول برلمان ليبي موضـحاً:

"وإنَّ حكومتي لسعيدة بأن تذكر فيما يلي المساعدات التي قبلتها:

أولاً: مسـاعدة مـن **الولايـات المتحـدة الأمريكيـة** بموجـب اتفاقيـة **النقطة الرابعة**، وسـينفق في المدة التي سـتنتهي في ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٣ مبلغ **مليونين وسـبعمائة ألف دولار** على مشـاريع تنميـة تتطلبها بلادنا وستعود على شعبنا بالفوائد الكثيرة.

ثانياً: مسـاعدة من **الحكومة الفرنسية** لسدّ عجزٍ في ميزانيتنا، ومساهمة أخرى منها في مشاريع التنمية.

ثالثاً: مسـاعدة من حكومـة **المملكة البريطانية العظمى** وشـمال أيرلندا لسـدّ العجز الباقي في ميزانيتنا..".[٣٦]

---

٣٥ نصَّـت الفقرة (٤) من قرار الأمم المتحدة باسـتقلال ليبيا (٢١/ ١١/ ١٩٤٩) عـلى ضرورة أن تعيّن الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا، وتختار مجلساً يساعده ويقدّم له النصح. والغرض من ذلك هو مساعدة الليبيين في وضع الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

٣٦ سامي حكيم، **صالح بويصير**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص ٢٦.

وفيما عدا هذه المساعدات التي أشار إليها المنتصر في خطابه، وعلى الرغم من أن "**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**" التابع لهيئة الأمم المتحدة أصدر في عام **١٩٥٣** توصية قوية إلى جميع الدول الأعضاء في الهيئة يناشدها تقديم العون المالي والتقني لليبيا الحديثة الاستقلال، **لم يسجّل أن قامت أية دولة من الدول الأخرى بتقديم مساعدة لليبيا تنفيذاً لتلك التوصية.**

لا يخفى أنَّ الخطوات التي قامت بها حكومة المنتصر، والاتفاقيات التي أبرمتها، فضلاً عن كونها مؤقتة، لم تكن تفي باحتياجات ليبيا المالية، ولم تعْدُ أن تكون بمثابة المسكّن المؤقت لآلامها المالية.[٣٧] **ومن ثمَّ فإنَّ مشكلة توفير الأموال اللازمة لسدّ عجز نفقات الحكومة وتنفيذ بعض المشروعات الإنمائية بقيت ملحّة وقائمة.**

وفي ظل الملابسات التاريخية الكثيرة المتعلقة باستقلال ليبيا، ودور **بريطانيا** في هذا الاستقلال، وعلاقات **الملك إدريس** القديمة معها، والاتفاقية العسكرية المؤقتة المبرمة بين الحكومتين في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ (فضلاً عن الاتفاقية المالية المؤقتة المبرمة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥١)، فقد بدت **فكرة**[٣٨] **تحويل الاتفاقيات المؤقتة إلى معاهدة تحالف وصداقة بين ليبيا وبريطانيا هي السبيل الطبيعي الذي تستطيع الحكومة الليبية أن تؤمّن من خلاله الحصول على احتياجاتها المالية بشكل ثابت ومستمرّ ومضمون.**

مساع لدى مصر والعراق

يقول البندك في كتيّبه "**في الأفق السنوسي**":

".. وكان السنوسي يرغب، بعد أن تحقق من استحالة قيام الأمم المتحدة

---

٣٧ تنسب برقية سرّية، مرسلة من البعثة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٥٢، إلى القائم بالأعمال الفرنسي في ليبيا حينذاك **المسيو سوليه M. Soulié** تعبيره عن مخاوفه الشديدة حول مستقبل ليبيا بعد أن تتوقف المساعدات المالية التي تقدّمها إليها فرنسا وبريطانيا بموجب الاتفاقيات المالية المؤقتة.

٣٨ أورد خدوري في كتابه **ليبيا الحديثة** في هذا الخصوص "إنَّ فكرة عقد معاهدة تحالف بين ليبيا وبريطانيا العظمى ترجع إلى أيام كانت برقة تحت الإدارة العسكرية البريطانية، فقد أعلن السيد إدريس، وكان قد عاد من المنفى قبيل ذلك بقليل، أنَّ بلاده بحاجة إلى تحالف مع دولة قوية في البرّ والبحر والجوّ...". "ولمّا صدر قرار الأمم المتحدة في صالح ليبيا واستقلالها كانت بريطانيا، بالاتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا، أول دولة عقدت معاهدة مع ليبيا، وكانت الخطوط العريضة للمعاهدة موضع مباحثات متعددة بين الأمير إدريس وممثلي بريطانيا وبرقة، لكن تفصيلات المحتوى لم تبحث إلا بعد أن تأسست أول حكومة وطنية" ... "وكانت مهمة السير **كيركبرايد** الأولى -كسفير لبريطانيا في ليبيا- أن **يفتح باب المفاوضات تمهيداً لعقد معاهدة تحالف بين بلاده ودولة ليبيا الحديثة** ..". خدوري، ص ٢٥٨-٢٥٩. انظر أيضاً: حكيم، **حقيقة ليبيا** ص ١٠١-١٢٠؛ السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية** ١٩٤٠-١٩٩٢ (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٣-٤٥.

بسـدّ العجز، في أن تسـدّ هذا العجز مؤقتـاً الدول الصديقة لليبيـا وفي طليعتها **الشقيقات العربيات!**".[٣٩]

ومـن ثمّ فقبـل أن تشرع **حكومة السـيد المنتصر** في الدخـول في مفاوضاتٍ مـع الحكومـة البريطانية بشـأن "**معاهدة**" تؤمّـن من خلالها ليبيـا الحصول على الموارد اللازمة لها، قرّرت اللجوء إلى الحكومتين العربيتين الوحيدتين اللتين كان بمقدورهما – يومذاك– مساعدة ليبيا مالياً، وهما حكومتا **مصر والعراق**.

يحدثنا اثنان من رؤسـاء الوزارة السـابقين خلال العهد الملكي عاصرا تلك الحقبـة: **مصطفى بن حليـم ومحمد عثمان الصيد**، في مذكراتهـما كيف أنَّ حكومة المنتـصر حاولـت يومذاك الحصول على ما يسـدّ العجـز في ميزانيتهـا العامة عبر الأشقاء في **مصر والعراق**، وكيف أنّ **تلك المحاولات باءت بالفشل**.

أورد السـيد **محمد عثمان الصيد** (وقد كان يشـغل منصـب وزير للصحة في وزارة السـيد المنتـصر)، في مذكراته التي نشرها تحت عنـوان "**محطات من تاريخ ليبيا**":



"ثمّـة مسـألة حيويـة هيمنـت على عمـل الحكومـة الاتحادية وظلت تشـغلها باسـتمرار، وهي **عـدم وجود جيش ليبي وانعدام الموارد**، كما كانت ليبيا تخشـى من **مطامع إيطاليا**، خاصّة أنَّ مشروع بيفن–سفورزا، الذي سبق تقديمه للأمم المتحـدة لفرض وصاية عـلى ليبيا، لا يزال ماثلاً في الأذهـان. وراودت الليبيّين مخاوف من غزو إيطاليا للأراضي الليبية، بالرغم من إعلان الاسـتقلال. **لذلك تقـرّر التفـاوض مع بريطانيا لإقامة حلفٍ عسـكري والحصـول على دعم مالي**، ولتبديد احتمالات تدخّل إيطاليا في الشـؤون الليبية. كان هدف الحكومة حسم هذا الأمر والتفرّغ لبناء الدولة الناشئة.

قبـل بـدء المفاوضـات مـع بريطانيـا اجتمـع مجلـس الـوزراء وقـرَّر الاتصـال بحكومتـي **مصر والعـراق** للحصول منهما على **قروضٍ** تعـين ليبيا قبل الدخول في مفاوضـات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسـكرية أو، على أقل تقدير، دخول المفاوضـات من موقع أفضـل. وتقرّر إيفاد **علي الجربي** وزيـر الدفاع إلى كل من

٣٩ البندك، ص ٤٦.



مـصر والعـراق لمقابلـة المسـؤولين في البلدين، وبحـث إمكانيـة الحصول على مسـاعداتٍ ماليـة باعتبارهما **الدولتـين العربيتين القادرتـين** في ذلك الوقت على تقديم المسـاعدة لليبيا، ولم ترد الحكومة إحراج المملكة العربية السـعودية لأنّها كانـت في ذلـك الوقـت في وضـع لا يمكنها من تقديـم مسـاعدات، لأنَّ إنتاج البترول كان في بدايته ومحدوداً جداً".[٤٠]

ثمَّ يتحدّث **الصيد** عن ردّ الفعل الذي وجده وزير الدفاع الليبي السيد **علي الجربي** في محطته الأولى **مصر**:

"وبالفعـل سـافر **علي الجربي** إلى مصر في أواخـر ١٩٥٢، وكانت **الثورة المصرية** قـد تولـت مقاليـد الأمـور. وفي القاهرة اجتمع الجـربي مع **محمود فـوزي** وزير الخارجيـة آنذاك، وشرح له الأوضاع الليبيـة، مبيناً أنّ الوضع الاقتصادي سيّء للغاية، وأنَّ ليبيا ليس لها جيش، وأنَّ القوات الأجنبية التي احتلتها أثناء الحرب العالمية الثانية لا تزال باقية على أراضيها، وقد قرّرت الحكومة التفاوض مع هذه الـدول، ولكن قبـل الدخول في المفاوضات، ترغب في الحصول على **قروض أو مسـاعدات** تعزّز بها مركزها التفـاوضي مع بريطانيا وأمريكا وفرنسـا. واقترح عـلي الجربي أن تقدم مصر **مسـاعداتٍ ماليـة** إلى ليبيا، وإذا لم يكـن ذلك متاحاً، **تقرض** ليبيا مبلغ **٢ مليون** جنيه إسترليني لتغطية عجز الميزانية.



كان جـواب فوزي أنّه وزير خارجية في حكومة عسـكرية، ومن الأفضل طرح الموضـوع عـلى **مجلس قيـادة الثـورة**، واقترح أن يجتمـع علي الجربي مـع الرئيس **اللـواء محمد نجيب** الذي كان يتولى رئاسـة مجلس قيـادة الثورة آنذاك، وبالفعل حُدّد له موعد مع الرئيس نجيب.

خـلال اللقـاء مـع الرئيس نجيـب شرح السـيد علي الجـربي الأوضـاع في ليبيا وتحـدّث معـه بصراحة حول جميع التفاصيـل. وكان ردّ نجيب أنّ **مصر في حالة ثـورة، وقيـادة الثورة لم تنظم بعـد الأوضاع في البلاد، وبالتـالي لا يمكنها تقديم مسـاعدات إلى ليبيـا، ولا تسـتطيع منحهـا أية قـروض، ونصحـه بالاعتماد على النفس واتخاذ ما تراه الحكومة الليبية مناسباً لتحقيق مصالح ليبيا.**

---

٤٠ الصيد، ص ٨٣-٨٤.

بعد هذه المقابلة نصح محمود فوزي السـيد علي الجربي بالاجتماع مع السيد **جمال عبد الناصر**، وكان آنذاك نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وأوضح له أنّ السلطة الفعليـة في يـده. وأبلغ علي الجربي مجلـس الوزراء بعد عودتـه إلى ليبيا أنّه شرح الأوضاع بالتفصيل للسـيد جمـال عبد الناصر، وكرّر طلب المسـاعدة أو تقديم قـروض، وأبلغه أنّ ليبيـا مضطرة للدخـول في مفاوضاتٍ مـع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسكرية وطلب مساعداتٍ مالية، ولكنها تفضّل الحصول على قروض أو مساعدات من مصر حتى لا تضطر لتوقيع هذه المعاهدة من موقع ضعف، أو على أقل تقدير التفاوض من موضع أفضل، وأشـار السيد علي الجربي أنه طوال الوقت الذي أمضاه مع السيد جمال عبد الناصر ظل فيه صامتاً ولم يعقب.



وحين اقترح علي الجربي على السيد عبد الناصر أن تقدم مصر لليبيا قرضاً بمبلغ ٢ مليون جنيه إسـترليني، أو على الأقل مليون جنيه لمدة ستة أشهر لتغطية عجز الميزانية، سأل عبد الناصر: **هل استشرتم الشعب**؟ فأجاب السيد الجربي: حول ماذا نستشير الشعب، نحن دولة ناشئة ونبحث عن مساعدات مالية وقروض. وعاد الرئيس عبد الناصر ليقول: "**يجب استشـارة الشـعب أولاً**". كان هذا هو الجواب الذي سمعه السيد علي الجربي من جمال عبد الناصر".[41]

أمّا عن محطة **علي الجربي في العراق**، فيقول **الصيد** بشأنها:

"بعـد ذلـك انتقل السـيد **علي الجـربي** إلى العراق واجتمع مـع ولي العهد **الأمير عبد الإلـه** ومع أعضاء الحكومة، وتحدّث معه العراقيـون بصراحة، وأبلغوه أن العـراق بدأ فعلاً في إنتاج البترول، لكن تقرّر رصد جميع المداخيل لتمويل خطةٍ خمسـية للتنميـة، وكانـت البنيات التحتية للعـراق آنذاك في وضعية سـيئة جدا، حتى المجاري في بغداد لم تكن موجودة. وأبلغ العراقيون السـيد علي الجربي أنه **لا توجد دولة عربية تستطيع مساعدة ليبيا بما فيها العراق، لذلك على الليبيين أن يتدّبروا أمورهم بأنفسهم**.

عـاد السـيد علي الجـربي من رحلتـه **خـالي الوفاض**، وناقشـت الحكومـة نتائج محادثاتـه في مصر والعراق، **ولم يكن أمامها بدائل سـوى الدخول في مفاوضاتٍ**

٤١ المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.



مع بريطانيا لتوقيع معاهدة من أجل الحصول على مساعداتٍ مالية وغيرها."[٤٢]

أمّا **مصطفى أحمد بن حليم** فيورد في مذكراته "**صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**" بهذا الصدد:

"لقد اشترطت مصر على ليبيا، مقابل مساعدة مالية سنوية مقدارها مليون جنيه، تعديل الحدود الشرقية لصالح مصر، والتنازل عن واحة "الجغبوب"، وتعيين مستشارين مصريين للإشراف على انفاق المساعدة المصرية".[٤٣]

ثم يذكر ردّ السفير المصري في بنغازي على وفد "**جمعية عمر المختار**" برئاسة الأستاذ **مصطفى بن عامر**، الذي جاء يناشده إسراع مصر في الموافقة على تقديم المساعدة لليبيا حتى تتفادى الحكومة الليبية الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا، وكان هذا الردّ:

"لقد تحمّلت مصر ثمانين عاماً من الاستعمار الإنجليزي، ولن يضرّكم أن تتحملوا عشرين سنة من نفس الاستعمار".[٤٤]

بدء المحادثات مع بريطانيا

إزاء هذا كله، **لم تجد حكومة السيّد المنتصر بدّاً من الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية** من أجل عقد **معاهدة صداقة وتحالف**، تحصل بموجبها على مساعدة مالية مناسبة[٤٥] تسدّ بها عجز الميزانية العامة للدولة الليبية، مقابل السماح للقوات البريطانية باستعمال قواعد عسكرية فوق أراضيها.

- ففي **١٥/ ١/ ١٩٥٣** جرى في بنغازي **افتتاح** المحادثات الرسمية بين الحكومتين الليبية والبريطانية من أجل عقد معاهدة تحالف وصداقة واتفاقية عسكرية وأخرى مالية.

- وفي **٢١/ ٣/ ١٩٥٣** جرى **تمديد** الاتفاقية المالية المؤقتة بين ليبيا وبريطانيا حتى ٣١/ ٧/ ١٩٥٣.

---

٤٢ المصدر نفسه، ص ٨٥.

٤٣ بن حليم، ص ١٥٧.

٤٤ المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٤٥ كانت ليبيا تطالب بتعويض مالي ضخم لقاء استعمال بريطانيا لقواعد عسكرية فوق أراضيها. انظر: خدوري، ص ٢٥٩.



- وفي ٣٠/ ٥/ **١٩٥٣** [٤٦] غـادر السـيد محمـود المنتـصر إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث، ومتابعة المفاوضات بشـأن المعاهدة المزمعة. وقد شـارك [٤٧] معه في هذه المفاوضات كل من وكيل وزارة الخارجية السيد **سليمان الجربي** وسفير ليبيا في بريطانيـا السـيد **منصور قـدارة** (الذي كان قـد جرى تعيينه كأول وزير مفوض لليبيا في لندن بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٥٣).

يلقـي **الصيد** بعض الضوء عـلى **الوقائع** التي أعقبت في لنـدن اقتراب نهاية المفاوضات مع بريطانيا، **فيقول**:

".. وفي **نهاية المفاوضات** توصّل السـيد محمود المنتصر إلى صيغة **الاتفاقية المالية** التـي بموجبها تقدم بريطانيا دعماً مالياً إلى ليبيا في حدود ثلاثة مليون وسـبعمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه إسترليني، يخصّص منها (٢) مليون وسبعمائة وخمسة وسبعون ألفاً لدعم الميزانية، ومليون للتنمية.



عقب ذلك، بعث السـيد محمود المنتصر برقية بالشـيفرة يقـول فيها إنَّ أقصى ما اسـتطاع التوصّل إليه هو هذا الاتفاق بالنسـبة للجانب المالي، و**اقترح أن تجتمع الحكومـة مـع الملك** وتعـرض عليه ما تـمَّ التوصّل إليـه، **فإذا تمَّ إقـرار الاتفاق نمضي قدماً، وإذا لم تتمّ الموافقة يجب أن تستقيل الحكومة**.

"وفي هذه الأثناء **أرسلت برقيات من طرف بعض الليبيين، خاصّة من برقة**، إلى وزارة الخارجية البريطانية وإلى الصحف البريطانية، تشـير إلى أنَّ السـيد محمود المنتصر لا يمثّل ليبيا .."

"بعـد أن وصلـت برقية السـيد محمـود المنتصر، طلب السـيد **فتحـي الكيخيا** نائـب رئيس الحكومـة اجتماعاً مع الملـك. كان ذلك في الصيـف، والملك مقيم

٤٦ أوردت برقية سرية مرسلة من البعثة الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٥٣ وتحمل الرقم الإشـاري (٣٣٣) أنَّ **الوزيـر المصري** المفوض السـيد **يحي حقي** وصل إلى طرابلـس في ٢٧/ ٥/ ١٩٥٣، وقد طلب من رئيس الـوزراء المنتـصر مرافقته إلى بنغازي لتقديم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس غير أنَّ المنتصر رفض الاسـتجابة لطلب السـيد حقي بسـبب انشـغاله بالتحضـير لاسـتقبال وزير الخارجيـة الأمريكي **جـون فوسـتر دالاس** (الذي وصل طرابلـس يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣) وبسـبب اسـتعداده للسـفر إلى لندن. وقد أفـادت هذه البرقيـة أنَّ الوزير حقي كان يحمل **عرضاً شفوياً** من الرئيس المصري نجيب بتقديم مساعدة مالية لليبيا، وقد شككت البرقية في أن يقبل الليبيّون العرض المصري لأنَّ المنتصر يشك في جدّية ذلك العرض. الملف المركزي 559-6/(W) 770.00.

٤٧ أورد بن حليم في مذكراته أنَّه شارك، بتكليفٍ من الملك، في بعض الجوانب الفنية المتعلقة بالاتفاقية العسكرية. وكان بن حليم يشغل يومذاك منصب ناظر الأشغال العامة في ولاية برقة.



في البيضـاء، فانتقلـت الحكومـة إلى هنـاك واجتمعنـا مع الملك في **أواخر شـهر يونيو/ حزيـران ١٩٥٣**، وأبلغـه الكيخيـا بتفاصيل الاتفاقية التـي وصل إليها المنتصر، كذا باقتراحه أن تستقيل حكومته وتشكيل حكومة جديدة إذا رفضت الاتفاقية."[٤٨]

ويضيف الصيد:

".. وأثنـاء اجتـماع الملك مع الحكومة طلبت الكلمة، وسـألت الملك: هل من الـضروري توقيع معاهدة مـع بريطانيا؟ وقلت: إنّني أطرح هذا التسـاؤل لأنَّ هناك **أشـخاصاً من الحاشـية**، ومن ولاية برقة على وجه التحديـد، يقولون بأنَّ الملـك لا يرغـب في توقيع معاهدة مـع بريطانيا، فأجاب الملـك قائلاً: **(الاتفاق مع بريطانيا ضروري جداً لمصلحة ليبيا ولضمان أمنها واستقلالها)** وأضاف **(إذا كانـت الضرورة تحتـم توقيع معاهدة مع بريطانيا، وسـيعاد النظر فيها بعد عشر سنوات، فربّما يمنّ الله علينا خلال هذه الفترة بموارد وثروات أخرى تغنينا عن هذه المعاهدة)**."

"تدخلت مجدّداً وقلت: إذا كان الملك يرى أنَّ الاتفاقية ضرورية فإنّنا نلتمس منـه أن **يأمر حاشـيته بالصمت**، لأنَّ البرقيات التي أرسـلت إلى لندن، تشـكك وتطعـن في مصداقيـة محمـود المنتـصر، تمّت كلها بإيعـاز من الحاشـية، وخاصّة من السـيد **إبراهيم الشـلحي** ناظر الخاصّة الملكية. ابتسـم الملك وأجابني قائلاً: (سأبحث الأمر لإيقاف هذه الأشياء) ..."

"**بعـد انتهـاء الاجتماع أرسـلت الحكومـة برقية إلى السـيد محمـود المنتصر تبلغه موافقة الملك والحكومة على تفاصيل المعاهدة** ..."

".. بعد هذه الواقعة عادت الحكومة مجدّداً إلى طرابلس، ثمَّ عاد محمود المنتصر رئيـس الحكومـة الليبية من لنـدن، وبعد عودتـه انتقلت الحكومـة إلى بنغازي، وكان الملك إدريس السنوسي قد عاد لتوّه من مصيفه في البيضاء، **وعقدت عدّة اجتماعات ترأسّها الملك في قصر المنار، تمّت خلالها مناقشة مواد المعاهدة بشقيها**

---

٤٨ الصيد، ص ٨٦-٨٧.

العسكري والمالي، وعلى ضوء هذا النقاش تمَّ تفويض محمود المنتصر لتوقيع المعاهدة مع بريطانيا".[٤٩]

مضمـون المعاهدة

يتلخّـص مضمون مشروع "**معاهـدة التحالف والصداقـة**"[٥٠] الذي توصّل إليه المنتصر مع الحكومة البريطانية في لندن بالنقاط التالية:

- يسود سلم وصداقة وتحالف وثيق بين ليبيا وبريطانيا.
- تتعهّـد الدولتان بعدم اتخاذ موقـف إزاء البلاد الأجنبية يتنافى مع التحالف، أو قد يخلق متاعب للفريق الآخر.
- يتعهّـد كل من الفريقين بأن يسرع لنجدة الآخر في حالة حرب أو نزاع مسلح، كتدبير للدفاع الجماعي.
- وفي حالة **وقوع خطر محدق بأعمال عدائية تجاه** أيٍّ من الطرفين المتعاقدين يتفق الفريقان فوراً على تدابير الدفاع اللازمة.
- وفي سـبيل تأمين سـبل **الدفاع المتبـادل** يقـدّم كل فريق للآخر جميع التسـهيلات والمسـاعدات التي في وسـعه، بشروطٍ يتفّق عليها.
- وفي مقابـل **التسـهيلات** التي تقدّمهـا ليبيا **للقـوات البريطانية** تتعهّد بريطانيا بتقديم **مساعدة مالية** يتفق عليها أيضاً.
- لا تخـل المعاهدة بالالتزامات التـي تعهّد بها الفريقان بموجب ميثـاق الأمـم المتحـدة، أو **بالنسـبة لليبيـا فيـما يختـصّ بميثاق الجامعة العربية.**
- حـدِّدت مـدّة المعاهـدة **بعشريـن سـنة**[٥١] قابلـة للتجديـد أو للاستعاضة عنها بمعاهدة أخرى.



---

٤٩ المصدر نفسه، ص ٨٧-٨٨.

٥٠ لمطالعة نصّ تلك المعاهدة انظر: خدوري، ص ٤٣٠-٤٣٣.

٥١ أورد الصيد في مذكراته (ص ٨٦) بأنّ بريطانيا اقترحت في بداية المفاوضات أن تكون مدّة المعاهدة ستين سنة، وفي المقابل قدّم الجانب الليبي اقتراحاً بأن لا تتجاوز مدة المعاهدة عشر سنوات.

وقـد ألحـق بمـشروع المعاهـدة **مشروعـان لاتفاقيتـين منفصلتـين**، الأولى **عسكرية**،[٥٢] وقد عالجت بالتفصيل القضايا العسكرية، وتضمّنت إحدى موادها نصّـاً **تعهّـدت بريطانيـا بموجبـه أن تـزوّد ليبيا بالأسـلحة والذخـيرة والمعدات اللازمة لجيشـها**. والثانية **مالية**،[٥٣] وقد حدّد هدفها بأن "تساعد بريطانيا ليبيا على التمتع بحالة من الاسـتقرار المالي ونموٍّ اقتصـادي منظم". وقد تعهّدت بريطانيا – تحقيقاً لتلك الغاية– بأن تقدّم لليبيا **مساعدة مالية سنوية**.

وفيما يتعلق **بالاتفاقية المالية**، فقد حدِّدت مدّتها **بعشر سنوات** قابلة للتجديد، وتعهّدت بريطانيا أن تدفع سـنوياً خلال السنوات الخمس الأولى مبلغ **(مليون)** جنيه إسـترليني **للتنميـة الاقتصاديـة** و**(٢,٧٥)** مليون جنيه إسـترليني كمعونة ماليـة **لسـدّ العجز في الميزانية العامـة** لليبيا. أمَّا فيما يتعلق بحجم المسـاعدة المالية خلال **السنوات الخمس الثانية**، فقد ترك للاتفاق عليه بين الطرفين في حينه.[٥٤]

وقـد قام **الملـك** إدريس بإصدار مرسـوم ملكـي في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ أعطى بموجبه لرئيس الوزراء ووزير الخارجية المنتصر **صلاحية عقد المعاهدة والتوقيع عليهـا** بـدءاً من ذلـك التاريخ، على أن يتـمَّ تصديق الملك عليهـا وإبرامه لها بعد موافقة مجلس الأمّة عليها.

وبالفعل، قام **محمود المنتصر** في اليوم نفسـه (٢٩/ ٧/ ١٩٥٣) **بالتوقيع على المعاهدة** عن الجانب الليبي، كما وقع عليها السـفير البريطاني في ليبيا المسـتر **أليك كيركبرايد**. وقد جرت مراسم التوقيع في مدينة بنغازي، ودخلت المعاهدة فوراً في مرحلة التنفيذ لضمان استمرار التعاون القائم بين البلدين.

مجلس الأمّـة يناقش المعاهدة

بعد خمسـة أيام من توقيع رئيس الوزراء للمعاهدة مع بريطانيا، وتحديداً في **٤/ ٨/ ١٩٥٣**، جرى تقديمها **للبرلمان الليبي** لمناقشتها والتصديق عليها. وشرع البرلمان في تلك المناقشة فور استماعه لخطاب المنتصر بشأنها. وعلى حسب ما ورد

---

٥٢ لمطالعة نصّ الاتفاقية العسكرية انظر: خدوري، ص ٤٣٤-٤٥٨.

٥٣ المصدر نفسه، ص ٤٥٩-٤٦١.

٥٤ كان الجانب الليبي حريصاً على أن تحدّد مسبقاً مدّة المساعدة المالية **بعشر سنوات**، في حين كان الجانب البريطاني حريصاً على أن تكون المدّة التي تحدّد عنها المساعدات مسبقاً **خمس سنواتٍ** فقط بحيث يعاد النظر فيها في نهاية تلك المدة.

في "**المذكرة التفسيرية**" التي قدّمتها الحكومة لتسويغ إبرام تلك المعاهدة، لم يكن أمامها إلا حلاّن:

١- المطالبـة بالجـلاء، وهـو حل مثـالي لكنه غـير مجـدٍ إذا لم ترافقه الوسائل اللازمة لإدراكه.

٢- سلوك طريق الواقعية، التي هي أساس الحلول السياسة، وهو الطريق الذي لم تجد الحكومة مناصاً من السـير فيه واللجوء إلى المفاوضات.

واسـتمرّت مناقشة البرلمان للمعاهدة في **جلسات سرّية**، وتركزت معارضة عـدد مـن النـواب لها على **أسـاس مساسـها بسـيادة ليبيـا، وقلـة المعونـة المالية، والتدخّـل في ماليـة الدولـة، وعدم تحديـد حجم القـوات البريطانيـة**، كما رفض فريق آخر من النواب فكرة **التحالف مع بريطانيا من أساسـها**. وعندما طرحت المعاهـدة في **١٨/ ٨/ ١٩٥٣** للتصديـق عليهـا، تمّت الموافقة عليهـا مع تصويت (١٦)[٥٥] نائبـاً ضدّهـا من أصـل **(٥٥)** نائباً. ومن ثمَّ أحيلت إلى مجلس الشـيوخ للمناقشة والإقرار.



وقد تعثرت لبضعة أسابيع مناقشة **مجلس الشيوخ** لتلك المعاهدة بسبب قيام الحكومة الليبية في **١/ ٩/ ١٩٥٣** بالاتصال بالحكومة البريطانية للاستفسار منها حول بعض الاعتبارات المتعلقة **بالمادة رقم (٢) من الاتفاقية المالية**، والتي برزت خلال مناقشات مجلس النواب.

وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٥٣ جـرى تقديـم المعاهـدة **لمجلـس الشـيوخ** لمناقشـتها والمصادقـة عليهـا. وبعـد أن فرغـت **لجنة الشـؤون الخارجية والدفـاع** بالمجلس من مناقشـتها قامـت بإحالتهـا إلى المجلس ليناقشـها بدوره. ورغم أنَّ الجلسـة

---

٥٥ الأعضاء هؤلاء هم: خليل القلال، عبد القادر البدري، خليفة عبد القادر، عبد السلام بسيكري، محمود بوشريدة، صالـح بويصير، القذافي سـعد (وهم من نواب برقـة البالغ عددهم ١٥ عضواً)، ومصطفـى السراج، وعبد الرحمن القلهود، ومصطفى ميزران، ومحمد وهيب الزقعار، وعبد العزيز الزقلعي، وكمال فرحات الزاوي، ومنير العروسي، والعربي بوسن (من نواب طرابلس البالغ عددهم ٣٥ نائباً)، وواحد من نواب فزان الخمسة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عـدداً مـن هؤلاء الأعضاء تقلدوا مناصب وزارية فيما بعد، ومن هؤلاء: القلال، والبدري، وبسـيكري، والسراج، والقلهـود، وميـزران، كـما أنَّ أحدهم، وهو عبد القادر البـدري، كلف بتأليف الوزارة عـام ١٩٦٧. أمَّا خليفة عبد القادر فتولى رئاسة لجنة البترول بعد محمد السيفاط (١٩٦٢)، وأمَّا محمود بوشريدة فقد تولى منصب ناظر الداخلية أكثر من مرّة في ولاية برقة.

السرّية التي عقدها هذا المجلس لمناقشة المعاهدة والتصويت عليها كانت قصيرة فإنّها شهدت **كلماتٍ قوية** ضدّ المعاهدة التي إحداها ألقاها **الشيخ أحمد رفيق المهدوي**،[٥٦] كان ممّا جاء فيها:

"**إنَّ هذه المعاهدة، بموادها السبع، ظاهرها الرحمة وباطنها السلاسل والأغلال والقيود والاستعباد، ولا تمنح ليبيا إلا شيئاً تافهاً لا قيمة له، وهي المساعدة المالية التي هي عبارة عن حبر على ورق لا تتعهّد فيها بدفع شيءٍ معيّن إلا لمدّة خمس سنوات، وبعدها سيظل المستولي المحتل جاثماً من غير أن يدفع شيئاً** ...".

"إنَّ المساعدة البريطانية مشروطة أولاً بحاجة ليبيا، وثانياً بتقديم نسخ من الميزانية وتقارير مدققي الحسابات، وهذه كلها **قيود تعدّ تدخّلاً مباشراً ورقابة على ميزانية ليبيا** .. كما أنَّ الاتفاقية في مجملها عبارة عن وعود معلقة على ما ستتفق عليه الحكومتان بعد كل خمس سنوات .. فإذا لم تتفق الحكومتان، أو بالأصحّ إذا لم توافق بريطانيا على احتياجات ليبيا، ولم تصدّق على مستندات الميزانية، فلا توجد قوة أو حجّة تجبر بريطانيا على الدفع حتى أمام محكمة العدل الدولية. فلا عبرة إذن بذكر **الملايين الخيالية** في الاتفاقية المالية، **ولا قيمة لادّعاء الضعيف المغلوب أمام القوي الغالب** ..."

"**إنَّ هذه المعاهدة لا يريدها الشعب ولا يرضى عنها**، وإنَّ الأمَّة الليبية ساخطة عليها مشمئزّة منها...".

"إنَّ التصديق على هذه المعاهدة فيه ضرر محقق، وإنَّ رفضها لا يضرّ بالوطن ولا الحكومة التي قالت إنَّها بذلت أقصى ما في وسعها وغاية ما في جهدها، ولم تتمكن من الحصول إلا على هذه الشروط القاسية من الطرف الآخر ...".[٥٧]

ورغم هذه الكلمات القوية، وافق مجلس الشيوخ برئاسة الشيخ **عمر منصور الكيخيا** على تلك المعاهدة، وأقرّها بالأغلبية يوم **٢١/ ١٠/ ١٩٥٣**. وفي ٣١ من أكتوبر/ تشرين الأول أصدر **الأمير محمد الرضا السنوسي**، باعتباره نائباً



---

٥٦ هو شاعر ليبيا الأشهر، وكان أحد رجالات جمعية عمر المختار بمدينة بنغازي.

٥٧ حكيم: ص ١١٦-١١٧. كان من بين الشيوخ الآخرين الذين شاركوا الشيخ أحمد رفيق المهدوي معارضته لتلك المعاهدة الشيخ **محمد شليد** من فزان.



للملك،[٥٨] مرسـوماً بإبرام المعاهدة بعد أن **تمّت مصادقة مجلسي النواب والشيوخ عليها**.[٥٩]

أثناء سيـر المفاوضات

أثنـاء وجـود محمـود المنتـصر في بريطانيـا، ومنـذ الأيـام الأولى لشروعه في اسـتئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية بشـأن المعاهدة الليبية- البريطانية، انبرى العديد من **الشـخصيات الوطنية** تناشـده من خـلال البرقيات والمذكرات والمقـالات بأن يقطع المحادثـات مع بريطانيا وأن يصرف النظـر عن توقيع هذه المعاهدة. ومن الأمثلة على ذلك، الخطاب المفتوح إلى رئيس الوزراء الذي نشرته صحيفـة "**الدفـاع**"، في عددهـا رقـم **(٧٢)** الصـادر يـوم **١١/ ٦/ ١٩٥٣**، بقلم المحرّر السياسي، ومذيّلاً باسم **محمد بشير المغيربي** تحت عنوان "**رسالة مستعجلة إلى رئيـس وزراء ليبيـا في لنـدن - اقطـع حديث المعاهدة وابـدأ حديث الجلاء يا رئيس الوزراء**". وقد جاء في ذلك الخطاب المفتوح:



> **أيّها الرئيس المحترم**
> منذ شهور وأنت تفاوض الإنجليز هنا في ليبيا للوصول معهم إلى تعاقدٍ يمكنـك من تقديم الميزانية إلى مجلس الأمَّة بدون عجز، لأنَّ هذا العجز سيسـدّد من الأرقام التـي تقدّمهـا بريطانيا مقابل احتلالها واسـتغلالها لأرضنا ولشـعبنا تحت اسـم معاهدة أو اتفاقية، ولكنّك لم تنجح، وكان السـبب في ذلك هو الخلاف حـول عدد الأرقـام، وهاأنت الآن تدخل في مباحثـاتٍ مـع الإنجليز هناك في لندن، وكل همّـك أن تعود إلينا وقد وقعت بالأحرف الأولى من اسـمك معاهـدة أو اتفاقية تحمل أكبر عددٍ من الأرقام..
>
> ولنفـرض أنّـك نجحـت في ذلـك، أتعتقـد أنّنا بهـذا النجـاح نكون قد وطدنا دعائم الاسـتقلال لبلادنا، وأكدنا معاني السـيادة لأمّتنا؟ أتعتقد أنّنـا خدمنـا حاضرنـا وضمنّـا مسـتقبلنا؟ أتعــتقـد أنّنا نفعنـا عروبتنا

٥٨ كان الملك إدريس في رحلة للعلاج بسويسرا منذ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٣.

٥٩ لمزيدٍ من التفاصيل حـول هذه المعاهدة والانتقادات التـي وجّهت إليها انظر: خدوري؛ سـامي حكيم، **معاهدات ليبيـا مـع بريطانيا وأمريكا وفرنسـا - تحليلها ونصوصها** (القاهـرة: مكتبة الإنجلو المصريـة،١٩٦٤)؛ هنري أنيس ميخائيل، **العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

وأرضَينا إسلامنا؟

لا شـك أنَّـك مـا أقدمت عـلى المفاوضـة إلا لأنَّـك تعتقد أنَّها السـبيل الوحيد لاستخلاص حقوقنا، وأنَّ المعاهدة هي ثمن هذه الحقوق الذي لا مفرَّ من تسـديده، وأنَّها لا تتعارض مع استقلالنا وسيادتنا، ولا تضرّ بحاضرنا ومستقبلنا، ولا تطعن في عروبتنا وإسلامنا.

إنّـك على هـذا الاعتقاد مجتهـد، ولكنّـه لم يصب، ومن حقـك علينا أن نضـع بين يديك دليل الصواب، ومن واجبك نحونا أن تتجنّب الطريق الخاطئ لأنّك لا تسير وحدك في الطريق.

سـتبادر إلى القـول إنَّ اسـتقلال ليبيا قد أعلـن وفي ميزانيتها عجز وعلى أراضيها قوات أجنبية، فنحن أمام (الأمر الواقع) في الحالتين، فاستمرار تسـديد عجـز الميزانيـة متوقف على اسـتمرار وجود القـوات الأجنبية، وأسـارع فأقـول لـك: إنَّ الخطـأ الأسـاسي في الموضوع هـو ربط عجز الميزانية بالقوات الأجنبية.



أمَّا (عجز الميزانية) فهو مسألة تعالج على حدة، والأمر الواقع فيها قائم على الوهم والتضليل، فليس هناك في الحقيقة عجز، ولكن الإنجليز هم الذيـن خلقوه وليـداً، وتدرّجوا به صعوداً ليربطوا بينه وبين بقاء قواتهم في البلاد.

وأنـت أوّل من يعلـم أنَّ في الإمـكان موازنة الميزانيـة إذا صدقت النية، بإحـداث تعديلات جوهريـة في أغلب أجزائها، التـي وضع تصميمها المستشـارون الإنجليـز، عـلى شـكل فظيـع مـن سـوء التقديـر وشـدّة الإسراف.

وأمَّـا (القوات الأجنبية) فلـماذا لا يكون الأمر الواقع فيها هو العكس؟ لـماذا لا يكون الأمر الواقـع الجلاء بدل البقاء؟ فالأمـر الواقع لا يتمثل في وجـود القوات الأجنبيـة، وضرورة تبرير بقائها بمعاهـدة أو اتفاقية تُبرم، ولكن الأمر الواقع يتمثل في ضرورة جلاء القوات الأجنبية، لأنَّ

بقاءها لا تبرّره اتفاقية أو معاهدة مبرمة؟

ثمَّ تعالَ إلى منطق الأرقام نحتكم إليه، ماذا يمكن أن نكسـب أو نخسر عندما نرفض المعاهدة، وحينما نقبلها؟

سـتقول لـك الأرقام إنَّنـا إذا قبلنا المعاهدة سنكسـب بضعة ملايين من الجنيهات سـتذهب هباءً منثوراً كما ذهبت سـابقاتها، ستعطيها بريطانيا باليمـين لتسـلبها باليسـار، سـتضيع في كماليات وتمويهات، سـتزيد من ترف أفراد، ومن ضيق الجماهير.. ولكنّنا سـنخسر كل شيء .. سـنخسر الاستقلال والسيادة والحاضر والمستقبل والعروبة والإسلام.

سـنخسر الاسـتقلال لأنَّنـا سـلمنا بالاحتـلال، سـنخسر السـيادة لأنَّ صاحـب القـوة هو الحاكـم الفعلي في البلاد.. وسـنخسر الحـاضر لأنَّنا سـنعيش عالـة عـلى الغير وآلـة في يد الغير.. وسـنخسر المسـتقبل لأنَّنا عرّضنـا بلادنا للدماء، وعرّضنا شعبنا للفناء، في حـربٍ مقبلة لا ريب فيهـا ولا ناقـة لنـا فيهـا..وسـنخسر العروبـة لأنَّنـا طعنّـا جهادنـا من الخلـف، ومكنّا الاسـتعمار من أن يتخـذ في أراضينا قواعـد تهدّد أقطار العرب وتغزوها، وسـنخسر الإسـلام لأنّنا خالفنا تعاليم ديننا واتخذنا المستعمرين أولياء من دون الله.



ومـاذا سـنخسر إذا رفضنا المعاهـدة؟ لن نخسر أكثر ممّـا نحن فيه الآن، على أسوأ الاحتمالات.

لن يسـتطيعوا سـحب اعترافهم بأنَّنا (دولة مسـتقلة)، وهذا الاعتراف الإسـمي هو كل مـا تحصّلنا عليه حتـى الآن.. ولن نخـاف من الغزو، فالغـزو قائم بوجود الجنود والمعـدات الأجنبية في كل بقعة من وطننا.. ولن نخشـى الجوع والموت، فالذي يطعمنا ليس هو الإنجليز وإنَّما هي السماء، والآجال بيد الله لا بيد تشرشل!

ولكنّنا سنكسـب كرامتنا ورجولتنا وجدارتنا بالحرية والمجد، سنكسب رضـا الله والأجيال والتاريخ، سنكسـب عطف ومسـاعدة عالم العرب

والمسلمين من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، سنكسب أيضاً احترام الأعداء والخصوم لأنّنا لم نهن على أنفسنا حتى نهون على الغير!؟

أيّها الرئيس المحترم:
سيقولون لك إنَّه الدفاع المشترك من أجل العالم الحر، وهل نحن أحرار حتى نشترك في الدفاع عن هذا العالم الحر؟ وهل معنى الحرية هو تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق نفوذ: لأمريكا طرابلس، ولبريطانيا برقة، ولفرنسا فزان؟

أين تقع ليبيا، أهي على حدود الصين أم روسيا أو تشيكوسلوفاكيا حتى تحتشد فيها قوات أهم دول حلف الأطلنطي؟




إنَّ هذه الدول الثلاث هي صاحبة ومناصرة ومشجعة مشروع بيفن- سفورزا، وهي تحاول تطبيقه من جديد تحت ستار المعاهدة أو الاتفاقية...

وبالأمس وقف الشعب الليبي في وجه ذلك المشروع يتحدّى أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وفشل المشروع، وانتصر الشعب لأنَّه كان يؤمن بالله ويثق بنفسه، فلم يخف ولم يطمع.

ألسنا اليوم في موقفٍ أشبه بموقف الأمس، ألسنا في حاجة إلى إيمان بالله يقتلع الخوف من صدورنا، وثقة بالنفس تنتزع الطمع من قلوبنا...

اقطع حديث المعاهدة وابدأ حديث الجلاء ... يا رئيس الوزراء.

إنَّ ذا هو واجبك الوطني، وهذا هو حقك السياسي، وما خاب رجل تمسّك بحقه وأدّى واجبه...

ولك السلام والاحترام[٦٠]

---

٦٠ نص الرسالة في كتاب المغيربي، ص ٣٨٠-٣٨٢.



وأثناء سير المفاوضات في لندن بشأن المعاهدة مع بريطانيا، التقى نائب رئيس مجلس النواب **صالح بويصير** (صاحب امتياز جريدة "الدفاع") مع ضابط المعلومات في البعثة البريطانية في بنغازي المستر **فليتشر** Fletcher يوم **٢٣/ ٦/ ١٩٥٣**. وقد أرسل المستر ريفينزديل T. C. Revansdale برسالة مؤرّخة في ٢٤/ ٦/ ١٩٥٣ [٦١] إلى الخارجية البريطانية تضمّنت ما دار خلال ذلك اللقاء الذي تركز حول المعاهدة البريطانية-الليبية المزمعة، وجاء في تلك الرسالة:

"خلال محادثة مع فليتشر (ضابط المعلومات) يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٥٣، قال صالح بويصير[٦٢] **إنَّه لا يعارض إبرام معاهدة مع بريطانيا شريطة أن تكون جديرة بالاحترام** (شريفة) Honourable. **وأول** وأهم الشروط، في نظره، لمثل هذه المعاهدة أن تنصّ على مثول العسكريين البريطانيين الذين يرتكبون جرائم جسيمة (وليس مخالفات بسيطة) في ليبيا أمام محاكم ليبية، كما هي الحال بالنسبة للجنود الأمريكيين في بريطانيا. **وثاني** هذه الشروط أن ينحصر وجود القوات البريطانية في ليبيا في مناطق ومبان محدودة. **وثالث** هذه الشروط ألا تحصل ليبيا من بريطانيا على أقل ممّا تحصل عليه الأردن منها، وهو ستة ملايين جنيه سنوياً. **ورابع** هذه الشروط فهي ألا تلزم المعاهدة ليبيا بمساعدة بريطانيا ضدَّ أيّة دولة عربية، أمَّا **خامس** هذه الشروط فهو أن تنص الاتفاقيّة على استثناء الجنود الإسرائيليين من حلفاء بريطانيا الذين يمكنهم استخدام الأراضي الليبية في أوقات الحرب".

وتضيف رسالة البعثة البريطانية في الفقرة الثانية منها:

"لقد أضاف صالح بويصير أنَّه كان من بين الأشخاص الليبيّين الذين حاول **الوزير المصري المفوض**[٦٣] أن يسوّق لهم **فكرة أنَّ مصر على استعداد لتغطية العجز المالي بالميزانية الليبية**، غير أنَّه عندما حاول أن يحصل من الوزير المصري المفوض على تفاصيل المساعدة المصرية المعروضة لجأ الأخير إلى المراوغة، وكان

٦١ الرسالة تحمل الرقم الإشاري ١٦٧٣٨/ ٦/ ٥٣ وموجودة بالملف FO 371/103078 XC 20458.

٦٢ أشارت الرسالة إلى أنَّ بويصير هو رقم (٤٧) في ملف شخصيات النظام الملكي في الخارجية البريطانية.

٦٣ الإشارة هنا إلى الوزير المفوض المصري الجديد السيد يحي حقي الذي وصل لتسلم مهام منصبه في أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٥٣، وقد ردّدت بعض الدوائر أنّه جاء بعرض شفوي من الحكومة المصرية بمساعدة ليبيا مادياً بما يغنيها عن توقيع المعاهدة مع بريطانيا. راجع ما ورد بهذا الخصوص في هذا الفصل والفصل الذي يليه.

من الواضح أنَّه فشـل في طرد الشـكوك التي كانت في رأس بويصير حول قدرة مصر على تدبير المال (المعروض)."

وتختم البعثة البريطانية رسـالتها هذه بتعليـقٍ حول ما دار في تلك المحادثة، فتقول:

"إنَّ **بويصـير** مثـل **فكري أباظة** في مصر، صحفي ناري الأسـلوب، غير أنَّه على درجـة من **الـذكاء** (الدهاء) بحيث يحافظ على **مسـتوى مـن الواقعية** لأغراض أخرى. وإنَّ صوته سـوف يكون دون شـك بارزاً في البرلمان الليبي عندما يجري عـرض المعاهـدة والاتفاقيـات الملحقة بهـا للمصادقة، ومع أخذنـا في الاعتبار نوباتـه الواقعيـة، إلا أنَّ علينا أن نتوقع منه **عرضاً مـن الديماغوجية** عندما يقف على قدميه (للحديث) داخل البرلمان."[٦٤]

ردّ الفـعل لتوقيع المعاهدة

يصـف الدكتـور مجيـد خـدوري ردّ الفعل على إبـرام المعاهدة مـع بريطانيا **داخل ليبيا** على النحو التالي:

".. كان نقد **الصحافة الليبية** للمعاهدة أكثر اعتدالاً، ولكن بعض الكتاب كان يطالـب بشروط أكثر حرّيـة، حتى قبل أن توقع المعاهدة. وقد انقسـم الجمهور الواعي سياسياً إلى **ثلاث فئات** في النظرة إلى المعاهدة. فكان **هناك** أولئك الذين **يعارضـون المعاهـدة مـع بريطانيا كائنة مـا كانت المعاهـدة**، وكان ثمّة هناك من يقبـل بالمعاهدة ولكنّه كان يطالب **بعون ماليٍّ أكبر**، وأخيراً أولئك الذين حبّذوا المعاهـدة لكنّهـم لم يكونـوا راضين عن وضع مسـاحات واسـعة تحت تصرّف بريطانيـا. وقـد **هـاج الجمهـور**، وخاصـة في مدينة **طرابلـس**، بتأثـير الصحافة والدعايـة الخارجيـة، إلى حـدٍّ أنَّه كان من الـضروري اسـتخدام البوليس لقمع المظاهرات في إحدى المناسبات (يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٥٣)".[٦٥]

كـما أورد محمد بشـير المغيربي في كتابـه "وثائق جمعية عمـر المختار- صفحة من تاريخ ليبيا" أنَّ الأسـتاذ **مصطفى بن عامر** رئيس جمعية عمر المختار السـابق

---

٦٤ كان بويصـير مـن بين أعضاء البرلمان السـتة عشر الذي صوّتوا ضـدَّ التصديق على المعاهدة التـي وقعها المنتصر مع بريطانيا.

٦٥ خدوري، ص ٢٦١-٢٦٢.

قـرّر إصـدار **عددٍ خاص** مـن مجلة "**ليبيا**" بمناسـبة تقديم المعاهدة مـع بريطانيا في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ إلى مجلـس النـواب الليبي للتصديق عليهـا. وكان من بين ما احتواه ذلك العدد (العدد ١٤، وهو العدد الأخير منها) مذكرة وجّهها الأسـتاذ بن عامر إلى مجلس الأمَّة، جاء فيها:[٦٦]

إلى أعضاء مجلس الأمَّة
أقدمت الوزارة على عقد معاهدة عسكرية ومالية مع بريطانيا، هي الآن بين يدي مجلس الأمَّة ليقول كلمته فيها.

إنَّ مصـير ليبيـا عـاد مـن جديـد موضـع مسـاومة في سـوق المطامـع الاسـتعمارية، وقـد رضي أعضاء مجلس الوزراء أن تعود بلادهم سـلعة للبيع، وأن يرضوا ثمناً لاحتلالها واستغلالها دراهم معدودات.

إنَّ الكلمة التي يقولها مجلس الأمَّة هي التي سـتقرّر اتجاه مصير الوطن، فإمَّا أن يعود مسـتعمرة محتلة مسـتغلة، وإمَّا أن يثبـت على حقه في حياة الحرية والاستقلال والسيادة.



نيل الاستقلال والمحافظة عليه
لقد نالت ليبيا اسـتقلالها التام بفضل صبرها وجهادها، وبموجب قرار مـن هيئة الأمـم المتحدة، ومـن ألزم النتائـج الطبيعية لذلـك أن تتحرّر البـلاد مـن كل أثـر من آثـار الاسـتعمار أو النفـوذ الأجنبـي، فالقوات الأجنبية التي كانت موجودة قبل إعلان الاسـتقلال لا مبرّر لاسـتمرار بقائها، **والمسـاعدات المالية والفنية التي تحتـاج إليها الدولة الوليدة يجب أن تأتي عن طريق الأمم المتحدة.**[٦٧]

ولكـن النتائـج جاءت غـير طبيعيـة وغير منطقيـة، فالقـوات الأجنبية اسـتمرّت في احتلالهـا للبـلاد بموجـب **اتفاقيـاتٍ مؤقتـة** وقعتهـا هذه الـوزارة، بحجّة أنَّ اعتراف الدول المحتلة بالاسـتقلال كان متوقفاً على تلك الاتفاقيات، **وعجز الميزانية تضخّم بصورة مريعة لا نتيجة مشاريع**

٦٦ المغيربي، ص ٣٨٣-٣٨٩.
٦٧ مرَّ بنا كيف أنَّ الأمم المتحدة عجزت عن إقناع أيّة دولة بتقديم المساعدات المالية التي تحتاجها ليبيا.

عمرانية أو إنشاءات حيوية، ولكن بسبب توجيه خاص من المستشارين البريطانيين في ميادين الإسراف والتبذير في شتى أنواع الكماليات والمظهريات...

وهكذا لم يمضِ عام ونصف عام على الاستقلال حتى برهن الذين تولوا زمام الأمر أنَّهم غير قادرين على المحافظة على هذا الاستقلال، فارتموا في أحضان الأجنبي، واستسلموا لإرادته، إلى أن اختتموا صفحة أعمالهم بتوقيعهم الصك الذي جعلوا به الاحتلال شرعياً والاستقلال اسمياً.

يقولون ونقول...

ولا ريب أنَّ هذه الفئة من المسؤولين لا تعدم القدرة على مواجهة الناس في الضوء لتقنعهم بأنَّ ما أقدمت عليه في الظلام كان ضرورة تقتضيها الظروف ومصلحة تحتمها الأحوال، وأنَّه الأمر الواقع ولا بدَّ ممَّا ليس منه بد، **يقولون إنَّنا في حاجة إلى مال لنعيش ولنكون دولة، وإنَّنا في حاجة إلى حليف يدفع عنّا غارة أعدائنا القدماء.**

ويقولون إنَّ الاحتلال قائم ولا قدرة لنا على إجلائه، وإنَّ ظروفنا الخاصّة تتطلب منّا قبول الوضع الخاص...

يقولون هذا، وليس غريباً ولا عجيباً أنَّهم بما يقولون مؤمنون ومخلصون بالنسبة لاستعدادهم الشخصي، ولكنّه ليس هو الاستعداد الذي تقاد به الشعوب وتكون به الدول، ولو كان الأمر كذلك لما بقي في ليبيا شعب بعد عشرات السنين من الاستعمار، ولما قامت في ليبيا دولة بعد كل ما لاقت من بؤس ومن يأس...

إنّنا نربأ بمجلس الأمَّة أن يكون بين أعضائه من يصيخ السمع لهذا المنطق المستضعف الهزيل ... المنطق الذي لم يعد يجد أذناً صاغية حتى بين قبائل (كينيا) الحفاة العراة...

ولنسلم بأنّنا بحاجة إلى مال لنعيش ونكون دولة .. أيعتقد عاقل أنَّ **بريطانيا** هي المورد الذي يمدّنا بهذا المال من أجل حياتنا واستقلالنا؟

ولنسـلم بأنّنـا في حاجـة إلى مـن يدفـع عنّـا غـارة الأعـداء القدمـاء، أيؤمـن مخلـوق أنَّ بريطانيـا هي الكفيلة بـردّ العدوان لمجـرّد أنّنا حلفاء وأصدقاء؟

أيُّ مخلوق عاقل عاش في ليبيا في السـنين الأخيرة لا يمكنه الإجابة على هذين السؤالين بالإيجاب!

هل ينسى الليبيّون ؟

أينسـى الليبيّون كيف أخلفت بريطانيا وعدها لهم بعد أن استتبّ الأمر لهـا في ليبيـا، فمزّقت البـلاد إلى ثلاثة أجـزاء جعلت لها ثـلاث إدارات متنافـرات، وصـادرت المصانـع والآلات، واسـتولت عـلى المحاصيل والمنتوجـات، وامتـدّ احتلالهـا إلى المستشـفيات، وكبتـت الحرّيـات، وأشـاعت الفـوضى، وعرقلـت كل حركـة نهوضيـة في كل ميـدان من ميادين الإصلاح!



أينسـى الليبيـون أنَّ بريطانيـا هـي صاحبة مـشروع (**بيفن- سـفورزا**) الذي كان يقـضي بأن تقع **برقة** تحت الوصاية البريطانية، وتقع **طرابلس** تحـت الوصاية الإيطالية، وتقـع **فزان** تحت الوصاية الفرنسـية، لولا أنَّ الله لطـف بالأمَّـة الليبيـة فهـدى منـدوب (هايتـي) الحـرّ إلى معارضته في التصويـت الأخير، ففشـل المشروع الذي فضح نوايـا الإنجليز نحو الليبيّين!

وإن ينسـى الليبيّـون فلـن ينسـوا أنّهم **عـرب ومسـلمون**، وأنَّ بريطانيا خلقـت دولـة إسرائيـل في أقدس بقـاع العـرب والمسـلمين، وشرّدت منهم شـعباً كاملاً قوامه مليون نسـمة، ما زال يهيم في الصحراء فريسـة للجوع والداء، وذاك رغم معاهدتها ومحالفتها مع الدول العربية، ورغم عهودها ووعودها لعرب فلسطين!

ولـن ينسـى الليبيّـون أنَّ **معاهدة ٣٦** المصرية هي التي سـبّبت لمصر كل مـا تعانيه من فسـادٍ وتأخّر، فقد كان الإنجليز يسـتغلون هـذه المعاهدة لفرض توجيهاتهم في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية



والعسكرية، وكانت كل التوجيهات تخدم المصالح البريطانية المحضة بقدر ما تضرّ المصالح المصرية الضرورية، إلى أن انتبه المصريون إلى الهاوية التي يتقدّمون نحوها فأعلنوا إلغاء المعاهدة وتوقفوا عن السير في ركاب المستعمر، وهم اليوم في صراعهم الدموي ضدَّ الاستعمار يلاقون من تعنّت بريطانيا وسطوتها ألواناً من النضال والوبال، بين هدم القرى وتفتيش المساكن واعتقال السكان وقتل الأحرار في رابعة النهار!

هذه هي **بريطانيا عدوّة الشرق والإسلام والعرب** التي ستمدّنا بالمال لكي نعيش، لنأكل، وتحتل أرضنا لحمايتنا من احتلال آخر، هذه هي بريطانيا حليفتنا العتيدة وصديقتنا اللدودة!!

لسنا فقراء ولسنا ضعفاء

إنَّ فئة من أبناء الوطن فقدت الإيمان بالله والثقة بالنفس، فأصيبت بداء الخوف ومرض الطمع، فأصبحت تشكو من الفقر وتئنّ من الضعف، لا لأنَّنا فقراء حقاً، ولا لأنَّنا ضعفاء فعلاً، ولكنّه (الوهن) الذي طغى على العقول والقلوب، فانقطعت الصلات الروحية بالسماء، وقويت الروابط المادية بالأرض، فاختلت المقاييس واضطربت الموازين، حتى تجرّأ من تجرّأ وقبِلَ أن تتقاضى ليبيا أربعة ملايين من الجنيهات كل سنة، مقابل احتلالها واستغلالها مدّة عشرين سنة من أعرق وأخطر دولة استعمارية غادرة عرفها تاريخ البشرية الطويل!

نحن لسنا فقراء، بدليل أنَّ إيطاليا ما غزت ليبيا حبّاً في نشر لوائها وفرض حكمها على مليون من الليبيّين في هذه الرقعة الفسيحة من الأرض، ولكنّها غزت ليبيا لتكتسح من الوجود هذا المليون البشري لتحل محله هذا العدد من أبنائها، علماً منها أنَّ هذه الأرض يمكنها أن تستوعب أمَّة كبيرة العدد تعيش بفضل ما تنتجه تربتها على الأقل في اكتفاءٍ وكفاف...

ونحن لسنا ضعفاء، بدليل أنَّنا استطعنا أن نقاوم الإيطاليين ربع قرن دون أن نمكنهم من تنفيذ خططهم الاستعمارية كما يشاءون، ثمَّ

استطعنا أن نعود لطعنهم في الصميم بعد أن خيّل إليهم أنَّهم قضوا على كل أثر معنوي ومادي لمقاومتنا الوطنية...

لسنا فقراء ولا ضعفاء ما دمنا أغنياء بالله وأقوياء بأنفسنا ... هذا هو مقياس الفقر والغنى ومعيار الضعف والقوة في حياة الشعوب وتاريخ الدول...

أمّا بعد ...

وأمّا بعد، فإنَّ من يهن يسهل الهوان عليه، فهل نهون على أنفسنا إلى هذه الدرجة وبهذه السهولة .. أيضيع جهاد عشرات القرون، أنطمس ذاتيتنا، أندوس كرامتنا؟

لماذا؟ أخوفاً من الإنجليز لأنَّهم يحتلون أرضنا؟ أطمعاً في الإنجليز لأنَّهم يتحكمون في ماليتنا؟



لماذا إذن قاومنا الطليان .. أكان يعتقد أحد أنّنا نستطيع طردهم؟ لماذا قاتلناهم ونحن ضعفاء وهم أقوياء، ولكنّه **واجب الدين والوطن، بغضِّ النظر عن النتائج**، ورغم ذلك فقد أرانا الله آياته، فانهزم الطليان وكنّا عنصراً أساسياً في أسباب هذه الهزيمة!

ولماذا إذن قاومنا مشروع بيفن– سفورزا؟ أكان يعتقد أحد أنَّ المشروع الذي قدّمته بريطانيا وإيطاليا وأيّدته أمريكا وفرنسا يمكن أن يفشل في هيئة الأمم، ولتلك الدولة أغلبية ساحقة في هذه الهيئة، ولكنّه أيضاً واجب الدين والوطن دون اعتبار للعواقب، وقد أرانا الله آياته في الآفاق مرّة أخرى ففشل المشروع اللعين وانتصر حق ليبيا في الحرّية والسيادة!

مصير ليبيا مرَّة أخرى

إنَّ مصير ليبيا يقرّر مرّة أخرى، يقرّره جماعة من أبنائها يجتمعون بمجلس أمّتها في ظل الدستور ... فإلى أين المصير أيّها النواب والشيوخ؟ لا نقول لكم استمدّوا القوة من غير الله، ولا نقول لكم

اعتمدوا على غير نفوسكم، إنّما نقول لكم إنّكم مسؤولون أمام الله والأجيال والتاريخ، مسؤولون أمام العروبة والإسلام والوطنية.

مسؤولون .. لأنَّ الاستقلال الذي نلناه جاء بعد دم وعرقٍ ودموع، والمحافظة عليه تستلزم الاستعداد دائماً لبذل الدم والعرق والدموع .. مسؤولون .. لأنَّ ليبيا تعتبر جسراً يجمع بين مشرق البلاد الإسلامية ومغربها، واستقلالها ليس من حقها فقط، ولكنَّه حق للمسلمين في المشرق والمغرب.

إنَّ إبرام المعاهدة مع بريطانيا معناه ضياع استقلال ليبيا بإقرار الاحتلال الأجنبي لها قرابة ربع قرن، ومعناه أنَّنا أصبحنا، لا حلفاء لبريطانيا فحسب، ولكن حلفاء أيضاً بالتبعية لإسرائيل ولإيطاليا، ومعناه أنَّنا سنكون حلفاء لفرنسا وهي قاهرة إخواننا الأقربين في شمال إفريقيا.

إنَّ إبرام المعاهدة مع بريطانيا معناه بكل تأكيد طعنة نجلاء للوعي القومي العربي والبعث الإسلامي الجديد، ومعناه بكل صراحة أنَّنا نقول للمستعمرين مرحباً في بلادنا أيّها الأصدقاء، في الوقت الذي يقول فيه العرب والمسلمون في كل مكان: اخرجوا من بلادنا أيّها الأعداء.

هذا هو المعنى الواقعي للمعاهدة المعروضة أمامكم أيّها الشيوخ والنواب ...

هداكم الله إلى طريق الصواب.



مصطفى بن عامر [٦٨]

كما أورد مؤلف الكتاب نفسه أنَّ **الأستاذ بن عامر** أرسل بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٥٣ برقياتٍ إلى كل من الملك إدريس ورئيس الوزراء محمود المنتصر. وقد جاء في برقيته **للملك:**

٦٨ المغيربي، ص ٣٨٥-٣٨٩. ينبغي ألا ينسى القارئ للنظام الملكي أنَّه سمح بتوجيه هذه المذكرة البالغة القوة في خطابها، كما سمح بنشر وتوزيع عدد مجلة ليبيا الذي ظهرت فيه، وبأن يتمَّ توزيع هذا العدد بكميات كبيرة في جميع أنحاء ليبيا، كما أورد المغيربي في ص (٣٨٣) من كتابه.



"إلى مقام مولانا الملك المعظم

مولاي. تتجه الأنظار إلى مقامكم السامي مؤمّلة منكم العمل على تجنيب الوطن كارثة احتلال جديدة نتيجة معاهدة لا يجني الوطن من ورائها أيَّ خير.

وفي الوقت الذي تهبّ فيه الشعوب لتحرير نفسها، نجد أنَّ الأمور عندنا تسير بالعكس بسبب تصرّف المسؤولين.

إنَّما نالت البلاد استقلالها نتيجة مسعاكم، ونرجو أن تكونوا - خصوصاً في وقت الشدّة - خير راع ومنقذ لأمَّة تخشى أن تكبَّل بقيودٍ لا تنسجم مع مسعاكم وجهادها في سبيل حرّيتها، فكونوا خير راع ومنقذ.

وقاكم الله كل سوءٍ وجنَّب الأمَّة على يديكم كل ضرر".[٦٩]

واتجهت نيّة بعض المعارضين لهذه المعاهدة في الداخل إلى **استخدام العنف** في التعبير عن معارضتهم لها، كما يتضح من الواقعة التي أشار إليها سامي حكيم:



".. وكانت المغامرة الكبرى عندما استقرّ رأي هذه **الجماعة**[٧٠] على تخليص البلاد من المعاهدة البريطانية وذلك **بنسف البرلمان** أثناء نظره بهذه المعاهدة في عام ١٩٥٣. وأوكلت الجمعية هذه **المهمّة الانتحارية** إلى كل من **علي وريّث ومحمود الهتكي**، على أن يدخلا قاعة الاجتماع ويجلسا في شرفة الزائرين، وعندئذٍ تدوّي القنابل والألغام وطلقات المسدسات التي ملأوا بها ملابسهم من الداخل فينهار البرلمان على من فيه من النواب والوزراء ومعهم الفدائيين الشابين [الفدائيان الشابان] ..

ولم يتوقف الشابان الفدائيان عن أداء مهمتهما إلا بعد أن علما، وهما على مقربة من البرلمان، بأنَّ الجلسة سرّية فعادا من حيث أتيا تلاحقهما أنظار رجال البوليس الذين انتشروا في كل مكان .."[٧١]

---

٦٩ المغيربي، ص ٣٩٠.

٧٠ يقصد سامي حكيم هنا بالجماعة "**جمعية اليد السوداء**" التي زعم أنَّها كانت وراء محاولة اغتيال الملك إدريس في ١٩/ ٥/ ١٩٥١ بإلقاء قنبلة على موكبه في مدينة طرابلس. كما أورد أنَّه كان من بين أعضائها من الطلبة علي فرحات، وإسماعيل الأزمرلي، ومحمود الأزرق، وإبراهيم الدويبي، وعلي وريّث، وإبراهيم الغويل، وعلي بانون، ومحمود الهتكي. حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٥٥، ١٥٦.

٧١ المصدر نفسه، ص ١٥٦-١٥٧.

أمَّـا ردود الفعـل لتلـك المعاهدة **خـارج ليبيا،** فـكان أبرزهـا في **مصر** التي كانـت **تخوض في الفترة ذاتها مفاوضاتٍ مع بريطانيا حول إجلاء قواتها الموجودة في منطقـة قنـاة السـويس.** فقد حاولت مـصر أن تؤثر على ليبيا كـي تؤخّر توقيع المعاهـدة مـع بريطانيـا إلى أن تنتهـي المفاوضـات المصرية-البريطانيـة، ومن ثمَّ تحصـل مصر عـلى شروطٍ أفضل من بريطانيا. وقد ذهبـت مصر في ذلك إلى حدٍّ أنّهـا عرضت مسـاعدة مالية عـلى ليبيا لقاء تأخير المفاوضات مـع بريطانيا، لكن مصر لم تعرض أيّة ضمانة لأمدٍ طويل.[٧٢]

كما يزعم **سامي حكيم،**[٧٣] أنَّ **عبد الرحمن عزام** أمين الجامعة العربية الأسبق قام باتصالاتٍ مع **الحكومة الأمريكية** حتى أقنعها (؟!) بدفع تعويض مالي لليبيا قـدره (١٠٠) مليـون دولار نظـير اسـتخدام أمريكا لمطار الملاحـة في طرابلس، وأبلغ نتائج هذا الاتفاق (؟!) للحكومة الليبية، ممّا يضمن سدّ العجز في الميزانية لمدّة طويلة دون الحاجة لعقد معاهدة مع بريطانيا.[٧٤]

وقـد أدّى عـدم اسـتجابة حكومـة المنتصر للعـروض المصريـة (؟!) إلى أن اشـترك **بشير السـعداوي** وأمين الجامعة العربية السابق **عبد الرحمن عزام في حملة صحافيـة** ضـدَّ الحكومـة الليبيـة، وهوجم المنتـصر ووُصـف بأنَّـه أداة في أيدي المستعمرين.[٧٥]

من التقـارير البريطانية

ويتناول **التقرير السرّي السنوي،** الذي أعدّته **السفارة البريطانية** في بنغازي عـن أحداث عـام **١٩٥٣،** المحادثـات البريطانيـة الليبية، وما أسـفرت عنه من توقيع معاهدة التحالف والصداقة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ على النحو التالي:

"يعـدّ إبـرام معاهدة الصداقـة والتحالـف الليبية/ البريطانية، مـع الاتفاقيتين العسـكرية والماليـة الملحقتين بها، أهمّ إنجازات السـنة الثانية لاسـتقلال ليبيا.

٧٢ انظر: خدوري، ص ٢٦١. انظر أيضاً ما ورد بهذا الشأن في هذا المبحث.

٧٣ سامي حكيم، **استقلال ليبيا** (القاهرة: المكتبة الإنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٧٠)، ص ١٦٠-١٦١.

٧٤ هذا زعْم، فوق أنَّه عار عن الصحة، سـخيف وغير قابل للتصديق، ثمَّ ما الدالة التي للسـيد عزام على أمريكا حتى يقنعهـا بهـذا العرض السـخي وهي التي قاومت بشـدة زيـادة الإيجار السـنوي للقاعدة على مليون دولار سـنوياً؟ وفضلاً عن ذلك، فما الفرق بين وجود القوات البريطانية والقوات الأمريكية في ليبيا، أليس كله تبعية للأجنبي؟

٧٥ خدوري، ص ٢٦١، ٥٣٠ -٥٣١.

إنَّ هـذه المعاهـدة، كما تعـوّد أن يذكرنا الملك إدريس، هـي تحقيق لهدفٍ وضعه الملك أمام شـعبه، عندما أعاده مدّ المعركة مـن المنفى خلال الحرب ليقود بلاده بفاعلية".

"إنَّ تفاصيـل الاتفاقيتـين العسـكرية والماليـة كانتا موضوع **مفاوضـاتٍ مطوّلة وشـاقة**، والتي دلت على تصميم عنيد لـدى رئيس الوزراء (المنتصر) لضمان أنَّ الترتيبات (التي يتفق عليها) لا تشـكل أيّ انتقاصٍ من سـيادة ليبيا واسـتقلالها وكرامتها".

"كان "المنتصـر" واعيـاً للانتقـادات المحتملـة (للمعاهدة) مـن داخل ليبيا ومـن خارجهـا. وكان مـدركاً أنَّ **البرلمـان الليبـي** يضـمّ بيـن أعضائـه عـدداً مـن الساسـة الوطنيـين، وغيرهـم، الذيـن يشـعرون – فـي ظل غيـاب النظام الحزبي – بأنَّهم أحرار في اتخاذ الموقف الذي يعنّ لهم عندما يُعرض مشروع المعاهـدة والاتفاقيـات الملحقة بهـا أمام البرلمان، ومن ثـمَّ فقد كان حريصاً طـوال المفاوضـات على أن يحصل على الشـروط التي تجـعلـه واثقاً من الحـصـول علـى موافقة البرلمـان عليهـا دون المخاطرة بالتعـرّض لنزاعاتٍ مـحـرجة .."

"إنَّ جَلَـد (رئيس الوزراء) وتشـبّثه، مدعوماً بصراحته الحميمة وباسـتعدادنا لتفهّم وجهات نظره، مكنت كُلاً منّا من تحقيق هدفه."

"تعرّضـت المعاهـدة والاتفاقيـات الملحقـة بهـا، بعـد التوقيع عليهـا، لهجوم عنيـف من الدعايـة المصرية ودوائر الجامعة العربية، غـير أنَّ المصريين بالغوا في التعبير عن موقفهم الأمر، الذي أدّى إلى قيام معارضة لهم في أوسـاط المعتدلين والمسؤولين من الليبيّين".

ويشـير التقريـر إلى بعـض التفاصيـل المتعلقـة **بأسـباب تأخّـر التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها** كالآتي:

"وعـلى غير المتوقـع، تأخّـرت مصادقة الليبيّـين على مشروع المعاهدة بسـبب طلبهـم منّـا الموافقـة عـلى تعديـل لقانـون "**الوكالـة الليبيـة العامـة للتنميـة**




والاستقرار"[٧٦] فور التصديق على المعاهدة (من قبل الليبيّين) يجري بمقتضاه إعطاء رئيس مجلس إدارة الوكالة الليبي صوت الأغلبية Majority Vote. **إنَّ حساسية الليبيّين لكل ما يبدو، من حيث المظهر، أنَّه تدخّل خارجي في تسيير أمورهم**، بدا في غير محله في هذه الحالة، غير أنَّه لم يكن بالمقدور تجاهله أو تبديده."

"لقد اتسم استقبال خبر إبرام المعاهدة في ليبيا بالهدوء. وفيما يتعلق ببعض مناوئي الحكومة، فعلى الرغم من أنَّهم كانوا يعبّرون في **العلن** عن رأيهم بأنَّ بريطانيا لم تدفع ثمناً مجزياً لليبيا مقابل التسهيلات العسكرية الممنوحة لها، أو أنَّ المعاهدة هي خدعة استعمارية، فإنَّهم كانوا يعبّرون في **السرّ** عن رأيهم بأنَّ الفوائد الناجمة عن المعاهدة هي للطرفين. وقليل من الليبيّين هم الذين سمحوا للرياء المصري المخادع أن يؤثر في منطق الواقع لديهم".[٧٧]



---

٧٦ أنشئت هذه الوكالة في ٦/ ٣/ ١٩٥٢ بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢. بناءً على توصية فريق خبراء الأمم المتحدة من أجل تنشيط مشروعات وبرامج التنمية والإشراف عليها. وقد سلفت الإشارة إلى أنَّ الاتفاقية المالية المؤقتة المبرمة بين بريطانيا وحكومة المنتصر المؤقتة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥١ قد نصّت على أن تتعهّد بريطانيا بتقديم منحة قدرها (٥٠٠) ألف جنيه إسترليني للوكالة المذكورة والمؤسسة المالية الليبية. كما حضر السير آرثر دين Arthur Dean Sir (المختص بالشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية البريطانية) إلى ليبيا في ١٠/ ٥/ ١٩٥٢ ليعمل كمدير عام لهذه الوكالة.

٧٧ التقرير مؤرّخ في ١٨/ ١/ ١٩٥٤ ويحمل الرقم الإشاري JT 1011/1 الملف FO. 371/108679.

تنازع الاختصاص مع الولاة

بسبب ما شاب الصياغة، التي حدّد بها دستور عام ١٩٥١ **صلاحيات وعلاقات السلطات الاتحادية والولائية** في مسائل التشريع والتنفيذ، من **قصور وغموض وتداخل**، وبسبب **الصراعات** السياسية، والحزازات والحساسيات الجهوية والقبلية الشخصية الموروثة والطارئة التي سادت العلاقات **داخل كل ولاية وبين كل ولاية وأخرى** من الولايات الثلاث المكوّنة للاتحاد الليبي، **فقد كان طبيعياً أن يقوم تنازع في الاختصاص بين الحكومة الاتحادية (المركزية) وحكومات الولايات ممثلةً في أشخاص ولاتها.**

ويُفهم من مطالعة الوثائق والمراجع التي تناولت هذا الموضوع أنَّ الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات قد تمحور حول جملة من **القضايا** شملت:

(أ) المركز القانوني للولاة

الوالي هو ممثل الملك في الولاية .. وقد ثارت الإشكالية حول ما إذا كان الوالي مسؤولاً أمام الملك أم أمام رئيس الوزراء؟ لقد اكتفت المادة (١٨٠) من الدستور بالنصّ على أن "يعيّن الملك الوالي ويعفيه من منصبه"، وهو ما قد يعني أنَّ الملك، وهو الذي لا يتحمَّل مسؤولية، يعيّن الوالي أو يعفيه من منصبه بناءً على توصية يقدّمها رئيس الوزراء. غير أنَّ **القوانين الأساسية** للولايات الثلاث نصَّت على **أنَّ الوالي ممثلٌ للملك وهو مسؤول أمامه وحده.**



وفي ظل هذا التضارب وعدم الوضوح، نظر الولاة إلى مناصبهم كما لو كانت رئاسة لولاية مستقلة استقلالاً ذاتياً، ولاسيما فيما يتعلق بوالي برقة **محمد الساقزلي**، ووالي فزان **احمد سيف النصر**،[٧٨] اللذين اعتادا إدارة إقليميهما وكأنَّهما

---

٧٨ كان الملك قد عيَّن في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، بناءً على توصية رئيس الوزراء المنتصر، كلاً من فاضل زكري ومحمد الساقزلي وأحمد سيف النصر ولاة لكل من طرابلس وبرقة وفزان على التوالي، وكان الساقزلي يشغل قبل ذلك منصب رئيس وزراء حكومة برقة، وأحمد سيف النصر رئيس حكومة فزان. انظر: خدوري، ص ٢٦٥.

رئيسان لحكومتين.

وقد زاد من تفاقم الخلاف حول هذا الموضوع قيام الملك في **١٤/ ٥/ ١٩٥٢** بتعيين **حسين مازق** والياً لبرقة، خلفاً لمحمد الساقزلي، وبتعيين **الصديق المنتصر** في **١٣/ ٦/ ١٩٥٣** والياً لطرابلس، خلفاً لفاضل بن زكري، دون أن **يقوم في كلتا الحالتين، باستشارة رئيس الوزراء المنتصر، ودون أن يحمل أيٌّ من هذين المرسومين توقيع رئيس الوزراء**. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الملك قد عهد بمهمّة تنفيذهما إلى رئيس الديوان الملكي (عمر فائق شنيب) لا إلى رئيس الوزراء.

(ب) الإشراف على صرف الأموال

إنَّ قضية **إشراف الحكومة الاتحادية (المركزية) على كيفيّة صرف الأموال العامة**، التي تخصّصها للولايات، كانت هي أيضاً موضع خلافٍ وتجاذب في وجهات النظر، وتنازع ما بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، بسبب سكوت المادة (١٧٤) من الدستور عنها. إذ اكتفت هذه المادّة بالنصّ على منح الأموال، دون أن تشير إلى حق الحكومة الاتحادية في الإشراف على كيفية صرف الأموال الممنوحة. وفيما اعتبرت الحكومة الاتحادية هذا الحق طبيعياً لها مادامت هي التي تقوم بتخصيص هذه الأموال، وهي التي تلتزم بسدّ أيّ عجز في ميزانيات الولايات، فإنَّ حكومات الولايات ارتأت مادام القانون لم ينصّ صراحة على هذا الحق، فهذا يعني أنَّ حكومات الولايات لها مطلق الحرية في إدارة شؤونها وفي صرف هذه الأموال.

(ج) حق التصرّف في الممتلكات التي تتخلى عنها الدول الأجنبية

أثارت هذه القضية بدورها تنازعاً في الاختصاص بين **الحكومة الاتحادية وحكومة برقة** على وجه الخصوص. فقد حدث أن رغبت الحكومة البريطانية، بعد انسحابها من برقة، في **استئجار بعض الأبنية** التي كانت قد أعادتها إلى ليبيا، وارتأى السيد المنتصر أنَّ بريطانيا تخلت عن حقوق الملكية إلى الحكومة الاتحادية، ومن ثم فإنَّ اتخاذ أيّ قرار بالتصرّف في ملكيتها، سواء بالتأجير أو غير ذلك، هو من اختصاص الحكومة الاتحادية. وقد عارض والي برقة يومذاك محمد الساقزلي وجهة نظر رئيس الوزراء هذه، على أساس أنَّ الحكومة الاتحادية

إنَّما تمارس حقها في التفاوض مع الدول الأجنبية نيابة عن حكومات الولايات، على حين حق التصرّف في هذه الممتلكات هو من اختصاص الولايات نفسها.

وقـد تجدّدت هذه المشـكلة مرّة ثانية في عهد ولاية **حسـين مازق**، الذي قام **بتوزيع بعض الأراضي (المزارع) المستردَّة من الإيطاليين على المواطنين في الولاية**. وقد تعرَّض **مجلس النواب** لمناقشـة هذا الموضوع في أكثر من جلسـة من جلساته دون أن يتمكن من التوصل إلى تسـوية حوله، بسـبب إصرار حكومة ولاية برقة على موقفها.[79]

لقـد **جُـرَّ الملك** إلى الخلاف حول هـذه **القضايا الثلاث**، وحـاول من جانبه أن يجد حلاً وسـطاً يرضي به أطراف النزاع جميعاً، فقد كان يهمّه إرضاء الحكومة الاتحادية حفاظاً على النظام الاتحادي الوليد، كما كان يهمّه في الوقت نفسه إرضاء حكومات الولايات في برقة وفزان التي كان يعتمد على تأييدها الكبير له.[80]

ومن أجل التغلب على هذه المشكلة، صدرت أوامر الملك بتشكيل "**المجلس الإداري الأعلى**" برئاسـة رئيس الـوزراء وعضوية الولاة في الولايات الثلاث، وكانـت مهمّة هذا المجلس محض تنسـيقيّة، على أن يجتمع **كل ثلاثة أشـهر** وكلما دعت الضرورة لذلك. وقد عقد المجلس المذكور أول اجتماعاته في طرابلس يوم **٢٣/ ٨/ ١٩٥٢**، واسـتغرق هـذا الاجتماع عدَّة أيام دون أن يسـفر عن اتخاذ أيّة قراراتٍ ذات أهمّية. غير أنَّ المجلس فشـل، على ما يبدو، في إيجاد حل للمشـكلة القائمـة بين رئيس الحكومة الاتحادية والـولاة في الولايات، الأمر الذي أدَّى إلى توقف اجتماعاته.[81]

يقـول **محمد عثمـان الصيد**، الـذي كان وزيـراً للصحة في حكومـة المنتصر، حول هذا الموضوع:

> "عانت الحكومة الاتحادية كثيراً من هذه العراقيل، وصار السيد محمود المنتصر رئيس الحكومة يشـكو باسـتمرار للملك من تصرّفات الولاة، وأوضح له أكثر من مرّة أنَّ الولاة يضعون العراقيل أمام عمل الحكومة."

٧٩ انظر: حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ١٨٠-١٨١.
٨٠ انظر: خدوري، ص ٢٦٥.
٨١ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٢) المؤرّخ في ١٦/ ٩/ ١٩٥٢ بالملف المركزي ٠٠, ٧٧٣.

".. لكـن **الخلافـات بـين الحكومـة الاتحادية وولاية برقـة** كانت تزداد اتسـاعاً، وحين اشتكى محمود المنتصر إلى الملك اقترح عليه تشكيل مجلس يسمّى **المجلس الإداري**، يترأسّه رئيس الحكومة، ويضمّ ولاة الأقاليم الثلاثة، ويعقد اجتماعاتٍ دورية كل شـهرين، ويتمّ من خلال هذا المجلس معالجة المشـاكل التي تطرأ بين الحكومة الاتحادية والولاة، وفي الوقت نفسـه اقترح الملك حلاً للمشكلة، وهو تعيـين محمد السـاقزلي والي برقة وزيـراً للمعارف في الحكومـة الاتحادية لتفادي مشاكسـاته. وبالفعـل أجري تعديـل وزاري محدود، أصبح بمقتضاه السـاقزلي وزيـراً للمعارف في الحكومـة الاتحادية، ونقل أبو بكـر بونعامة من المعارف إلى المالية بعد استقالة منصور قدارة من منصبه كوزير للمالية.

وبدأت اجتماعات المجلس الإداري، برئاسـة محمود المنتصر، وعضوية حسـين مـازق، الـذي خلف السـاقزلي في منصبه والياً على برقـة،[82] وفاضل بن زكري، باعتبـاره والياً لولاية طرابلس، وسـيف النصر عبـد الجليل، نيابة عن عمّه أحمد سيف النصر والي ولاية فزان. وخلال الاجتماعات **اقترح بعض الولاة أن تكون رئاسـة المجلـس دورية ولا تقتصر عـلى رئيس الحكومة**. تضايـق محمود المنتصر مـن هـذا الاقتراح، وعقد اجتماعـاً للحكومة أوضح فيه أنّـه لا فائدة ترجى من المجلس الإداري، لأنَّ رئيس الحكومة لا يمكن أن يتساوى مع الولاة، مبيّناً أنَّ في ذلك تقليصاً من سـلطات الحكومة الاتحادية أكثر ممّـا كان، **وبالفعل أبلغ الملك بعدم جدوى استمرارية المجلس الإداري**".[83]



وأمام فشل هذا الحل، واستمرار الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايـات، لم يجـد السـيد محمود المنتصر بـداً من اللجـوء إلى **المحكمـة الاتحادية العليـا**[84] طلبـاً لفتواهـا الدسـتورية، باعتبارهـا صاحبـة الاختصـاص في النظر بالنزاعات الدستورية.

وفي **٢١/ ١/ ١٩٥٤** (أي بعـد عشرة أيام مـن افتتاح المحكمة) تقدّم رئيس الـوزراء المنتـصر إليها بكتابٍ يطلب فيه رأيها في الوضع القانوني للولاة بالنسـبة

---

٨٢ جرى تعيين حسين مازق في منصب والي برقة في ١٤/ ٥/ ١٩٥٢.

٨٣ الصيد، ص ٨٣، ٨٩.

٨٤ كان قد صدر مرسوم ملكي بإنشاء المحكمة الاتحادية العليا في ١٠/ ١١/ ١٩٥٣، كما جرى افتتاحها في ١١/ ١/ ١٩٥٤ بحضـور **الملـك إدريس** الذي ألقى كلمة قصيرة في حفل الافتتاح جاء فيها: "بسـم الله الرحمن الرحيم: يطيب لي أن أعلـن في هذه المناسـبة افتتـاح المحكمة الاتحادية العليا، وأن أبـارك أعمالها وأتمنى لها التوفيق في تأدية المهام المقدسـة المنوطة بها **لتوطيد أسس حياة البلاد الدستورية والقضائية والإدارية**. والله الموفّق المرشد".



للحكومة الاتحادية، وفي عددٍ من المسائل الأخرى، كشرعية المرسـومين اللذين تـمَّ بموجبهما تعيين واليي برقـة وطرابلس في ١٤/ ٥/ ١٩٥٢ و١٣/ ٦/ ١٩٥٣ دون استشـارة الحكومـة الاتحاديـة مسـبقاً، وفي شرعيـة تفويـض الملـك للولاة بالسـلطة بشكل مباشر، وحق الحكومة الاتحادية في مراقبة الولايات والإشراف عليها. وقد قدّم السيد المنتصر أمثلة لعددٍ من القضايا التي جرى حولها التنازع في الاختصاص بين حكومته وبين حكومات الولايات، في مجالات التعليم والبنوك والاتصال بالدول الأجنبية والمنظمات الدولية، كالنقطة الرابعة واليونسكو. وقد دعّـم رئيـس الوزراء السـيد المنتصر كتابـه إلى المحكمة **بمذكرة تفسـيرية** تقع في عشرين صفحة، تناولت علاقة الولاة بالاتحاد والوضع الدسـتوري لهم، وتفنيد المخالفـات التي ارتكبوها. وأكدت المذكرة عـلى فكرة أنَّ الحكومة الاتحادية هي حكومة برلمانية مسـؤولة أمام البرلمان عن ممارسـتها لسلطات رئيس الدولة، كما جـاء فيها أنَّ الملك، وهو رئيس الدولة، لا يسـتطيع أن يمارس سـلطاته مباشرة، لأنّـه يتمتع بحصانـة ولأنَّه غير مسـؤول، ويترتب على ذلك أنَّ السـلطات التي حدّدها الدسـتور للملك يجب أن تمارسـها حكومة مسـؤولة. وينطبق المبدأ ذاته على الملك فيما يتعلق بعلاقته بالولايات. وخلصت المذكرة إلى "**أنَّ الوالي بوصفه حاكـماً للولاية هـو موظف عمومي كبير، اتحادي من حيث مسـؤوليته عن تنفيذ الدسـتور ورعايته والتزامه بتنفيذ القوانين الاتحادية في الولاية. ولا ينبغي تفسـير سلطات الوالي بحيث تتجاوز السلطات الممنوحة له بموجب الدستور.**"[٨٥]

وقـد تـردّد أنَّ **دوائـر القـصر** عـدّت احتـكام رئيـس الـوزراء إلى المحكمة العليا بمثابة شـكوى قانونية ضدَّ تدخّل القصر في شـؤون الحكم.[٨٦] ولأنَّ **محمد السـاقزلي**، الـذي أصبح رئيسـاً للديوان الملكي منـذ ١٨/ ٩/ ١٩٥٣، قد عايش هـذه المشـكلة وتعامل معها عمليـاً من زاويتيهـا، عندما كان واليـاً لولاية برقة، وعندمـا أصبـح فيـما بعـد (منـذ ١٤/ ٥/ ١٩٥٣) وزيـراً للمعـارف في حكومة المنتـصر (لمدّة أربعة أشـهر تقريباً)، فقد انبرى لمحاولة إيجاد حل للمشـكلة. فقد كان يتصوّر أنَّه بالإمكان حل المشكلة دون الرجوع إلى المحكمة العليا، فتقدّم في

٨٥ للمزيـد حـول ما ورد في هـذه المذكرة التفسـيرية وكتاب رئيـس الوزراء المنتـصر انظر: حكيـم، ص ١٨٥–١٩٤؛ خدوري، ص ٢٦٧–٢٦٨.

٨٦ انظر: حكيم، ص ١٩٥، انظر أيضاً مبحثي "مشاكل مع ناظر الخاصة الملكية" و"استقالة المنتصر" في هذا الفصل.

٣١/ ١/ ١٩٥٤ **بمذكرة** إلى الملك، ذهب فيها إلى أنَّ المشكلة الرئيسية في النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تدور حول منصب الوالي الذي كان مسؤولاً أمام الملك، والملك ليس مسؤولاً بموجب الدستور، وقد اقترح البحث عن حل للمشكلة في تجارب بلدان أخرى، **كأستراليا وكندا**، تشابه نظمها الاتحادية النظام الليبي، واقترح في هذا السياق أن يبقى الوالي على وضعه، غير مسؤول باعتباره ممثلاً للملك، على أن يجري استحداث منصب رئيس للمجلس التنفيذي للولاية يكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي فيها وأمام الملك.[٨٧]

غير أنَّه قبل أن تجري مناقشة مقترحات الساقزلي[٨٨] بشأن هذا النزاع، وقبل أن تقول المحكمة العليا كلمتها فيه، جدّت ملابسات، كما سنرى، جعلت الملك إدريس يقبل استقالة محمود المنتصر في ١٥/ ٢/ ١٩٥٤. [٨٩]

٨٧ خدوري، ص ٢٦٨-٢٦٩.

٨٨ تمَّ قبول هذه المقترحات في أواخر عام ١٩٥٤ خلال حكومة مصطفى بن حليم، إذ أعيد النظر في القوانين الأساسية للولايات، وجرى استحداث مناصب رؤساء المجالس التنفيذية فيها، بحيث يكونون مسؤولين أمام مجالسها التشريعية وأمام الملك.

٨٩ قد ينظر بعضهم إلى هذا النزاع نظرة سلبية، غير أنَّنا نعتقد أنَّه أمر طبيعي ما زال يتكرّر في تجارب الدول، ولاسيما في بداية حصولها على استقلالها. وممّا يُسجَّل لرجال ذلك العهد أنَّهم ظلوا يحتكمون في خلافهم إلى الدستور والقوانين الأساسية للولايات، ويلجأون بعد ذلك إلى المحكمة الاتحادية العليا، بوصفها صاحبة الاختصاص في تفسير الدستور والنزاعات الدستورية لتقول كلمتها الفصل.

مشـاكل مع ناظر الخاصَّة

يجمـع معاصرو تلـك الحقبة من عمر العهـد الملكي أنَّ السـيد إبراهيم أحمد الشـلحي ناظـر الخاصّـة الملكية كان شـخصية قويّـة ذات ميـزاتٍ خاصّة كثيرة، وكان أكثر شخصيات هذا العهد قرباً من الملك وتأثيراً عليه، ومن ثم كان الأكثر سطوة ونفوذاً.

يقول الدكتور **مجيد خدوري عن إبراهيم الشلحي**:

"... مـن الحـق أن نذكر أنَّ الشـلحي كان عـلى قدر كبير من الـذكاء والوطنية والتفاني في العناية بشؤون الملك الخاصّة، لكن **تحفّظه** كان خصمه. كانت أسرته قد جاءت من الجزائر أصلاً.[٩٠] وكان قد انضمّ من صغره إلى حلقة السـيد أحمد (الشريف) ودرس القرآن والتعاليم السنوسية. والتحق الشلحي بخدمة السيد إدريـس بناءً على اقتراح السـيد أحمد. **وقد أثبت الشـلحي، منـذ نعومة أظفاره، ولاءه وتفانيه في خدمة سيّده.**"[٩١]

"وكان الرجـل حسـن السـلوك مؤدّباً في تصرّفه، كثير الاحـترام للعاملين مع الأمير (الملك فيما بعد) وزوّاره، وقلما كان يتفوّه بكلمة في حضرتهم. ومن أجل هـذا كله كان خصومـه يتجنّبونه لأنَّهم كانـوا يعرفون أنّه **كان يبـدي آراءه سرّاً للملـك، وكان الملك يقدّر آراءه تقديراً كبيراً، ولم يكن يخفي احترامه للشـلحي واعتماده عليه.**"[٩٢]

ويقول في موضع آخر:

"وكانت الثقة التي تمتع بها الشـلحي عند الملك موضع اسـتغرابٍ من بعض المراقبـين الأجانـب، وموضع شـك عند بعـض الليبيّين، وكان ولاء الشـلحي

---

٩٠ من مواليد قسنطينة بالجزائر حوالي عام ١٨٩٩.

٩١ أورد الدكتـور خـدوري في ملاحظـة هامشـية من كتابه أنَّ الملك إدريس أخبره بأنَّ الشـلحي خدمه ٤١ سـنة بأمانة وولاء لا تضاهيهما أمانة وولاء ابنٍ، لو كان له ابن.

٩٢ خدوري، ص ٢٨٣-٢٨٤.

للملك لا يرقى إليه اتهام، كما أنَّ آراءه وأحكامه في الأمور العامّة كانت موضع تقدير. وقد كان وفيّاً لأصدقائه وأتباعه. **ولكن النفوذ الذي كان يتمتع به كان يخنق خصومه**، وكان أشد الجميع امتعاضاً من نفوذه أبناء عمومة الملك، أبناء السيد أحمد الشريف وحفدته،[٩٣] الذين كانوا يحسّون بأنَّ الشلحي قد أقصاهم عن المُلك، هذا مع العلم بأنَّ الملكة نفسها كانت من تلك الجماعة."[٩٤]

أمَّا رئيس الوزراء الأسبق **مصطفى بن حليم**، الذي كانت قد ربطته بالسيد الشلحي صلة وطيدة على مدى **أكثر من عشر سنواتٍ تقريباً**، قبل استقلال ليبيا وبعده، مكنته من معرفته معرفة دقيقة، فقد خصّص في مذكراته التي نشرها في عام ١٩٩٤ عدداً من الصفحات تناول فيها شخصية الشلحي ونفوذه وحادث اغتياله (في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤) أثناء فترة رئاسته للوزارة. وكان من بين ما ورد في تلك الصفحات:

"كما قدّمت، لقد عرفت الملك إدريس معرفة حميمة، كما أنّني عرفت إبراهيم الشلحي معرفة دقيقة على مدى أكثر من عشر سنواتٍ تقريباً.[٩٥] وأبادر بالقول بأنَّ **علاقة الملك إدريس بناظر خاصّته كانت، لا شك، علاقة وطيدة**، جذورها تمتدّ إلى أربعين سنة من الخدمة المخلصة الأمينة، ترعرعت خلالها اختبارات صعبة في ظروف الهجرة القاسية، وارتوت بوفاءٍ فطري صادق من إنسان جُبل على الوفاء، فحفظ لأمين سرّه وناظر خاصّته جميل إخلاصه في أيام الشدّة والضيق.

من ناحية أخرى، فقد امتازت **شخصية إبراهيم الشلحي** بميزاتٍ كثيرة **أكملت** شخصية الملك إدريس، أو قل **غطت بعض نقاط الضعف** في شخصية الملك. فقد كان الملك إدريس خجولاً يتجنّب الإحراج ويكره إغضاب الناس، وكان الشلحي يقوم بدور السدّ المنيع حول الملك، يرفع عنه الحرج والإحراج،

---

٩٣ للمزيد حول جذور الخلاف بين الشلحي وأبناء السيد أحمد الشريف وحفدته راجع، على سبيل المثال، الباب الرابع بعنوان "اغتيال ناظر الخاصّة الملكية" من مذكرات بن حليم، وما ورد أيضاً تحت مبحث "اغتيال الشلحي" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٩٤ المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

٩٥ يرجع معظمها إلى سنوات إقامتها المشتركة في مصر قبل الاستقلال. يقول بن حليم في مذكراته، ص (١١٢) "تعرّفت أنا على إبراهيم (الشلحي) سنة ١٩٣٨ عندما كنت أزور السيد إدريس حيث كان يقيم بمنطقة فكتوريا بمدينة الإسكندرية، ولاحظت فيه الأدب الجم والتواضع الشديد، وكان صوته لا يرتفع عن الهمس في حضرة السيد، ولكن هذا المظهر المتواضع كان يخفي ذكاءً شديداً ودهاءً نادراً .... كما اشتهر بالتديّن وخشية الله".

ويتحمّل عنه اللوم، ويصرف عنه من لا يودّ أن يواجهه.

كان **الملك إدريس قليل الحيلة، يكره التفاصيل والترتيبات المعقدة**، وكان إبراهيم الشلحي واسع الحيلة، على قدر كبير من الذكاء والدهاء، فكان يتولى عن سيّده التفاصيل والترتيبات المعقدة، والتحايل عليها.

كان الملك إدريس لا يحسن الأمور الحسابية، وكان إبراهيم يتولى عنه، في أمانة، جميع أموره المادية وحساباته الخاصّة. كان الملك إدريس كريماً سخيّاً معطاءً، لا يعرف التوفير أو الاكتناز، ولا يعطي للمال أيّ أهمية. وكان إبراهيم هو صمّام الأمان، يشرف على مصروفات الملك، يوفّر له متطلباته ومستلزماته، ويلفت نظره أحياناً إلى قرب نضوب الرصيد.

وكان **الملك إدريس يكره الاجتماعات الموسّعة والمناقشات الحامية والجدل الذي قد يحتاج إلى ردودٍ فورية**، لذلك فقد كان إبراهيم الشلحي ينوب عنه ويستمع لتلك المناقشات، ثمّ يرجع إليها برأي الملك، المتخذ بعد تروٍّ وتفكير".[٩٦]



ويضيف بن حليم في مذكراته عن حقبة ما بعد الاستقلال:

"ثمَّ تطوّرت واتسعت تلك العلاقة بين الملك والشلحي بعد رجوعهما إلى الوطن، وأصبح الملك يستشيره في كثير من الأمور السياسية، ويعتمد عليه في تلقي ونقل الرسائل الشفوية، والإيعاز بتوجيهات الملك إلى المسؤولين.

وللأمانة، فإنَّ إبراهيم الشلحي كان يتحمّل كثيراً من اللوم الظالم والحسد في صمتٍ ورضا، بينما كان ينسب كل ما هو حسن ومفيد لتوجيهات الملك."

وبعد أن يستثني **مجالاً واحداً** يجزم السيد بن حليم:

"**أنَّ إبراهيم الشلحي قدَّم للملك نصائح رصينة ووطنية في الغالب مراعية لمصلحة الملك والوطن، وكان نفوذه لدى الملك يوظف في اتباع سياسة رزينة حكيمة بعيدة النظر والمدى. وكثيراً ما حاول تقريب وجهات النظر بين الملك وكثير من العناصر الوطنية والمعارضة**".

٩٦ لعل الإشارة هنا إلى ما كان يجري بين الليبيّين من اجتماعاتٍ في المهجر بمصر حيث كان يقيم الملك.



ثمَّ يخلص **بن حليم** إلى القول:

".. كان **إبراهيم الشلحي**، على مدى أكثر من **أربعين سنة**، هو الذي يشرف على شؤون الملك الحياتية من طعام ولباس ومسكن، وهو الذي يتولى الإشراف على مالـه، وهو أوّل من يراه صباحاً وآخر من يمسّيه مساءً، فتعوّد الملك الاعتماد اعتماداً كلياً على ناظر خاصّته، حتى **أصبح وجود إبراهيم الشلحي إحدى مستلزمات الحياة بالنسبة للملك إدريس**، وأصبح يعامله معاملة الابن البارّ والصديق الأمين الحميم".

ثمَّ يعود **بن حليم** إلى بيان **الجانب الوحيد الذي استثناه** من تصرّفات الشلحي فيقول عنه:

"أمّا ذلك المجال الوحيد الذي استثنيته ممّا تقدّم فهو مجال **استغلال إبراهيم الشلحي لعلاقته الحميمة مع الملك إدريس في حماية نفسه وأسرته ممّن ظنَّ أنَّهم أعداءه اللدودين** [أعداؤه اللدودون] وأعني بهم فرع السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية ... فقد كان إبراهيم الشلحي يعيش متأثراً بهاجس قوي من أنَّ أبناء أحمد الشريف يعملون بكل الحيَل للإيقاع به والتخلص منه ... **لذلك فإنَّ إبراهيم الشلحي عمل بمكر ودهاء على إقامة تحالفاتٍ مع من ظنَّ أنَّهم سيساعدونه ويحمونه من أعدائه، كما عمل بنفس المكر والدهاء، ولكن من وراء الستار، على إبعاد أعدائه عن الملك، وبذلك ظنَّ أنَّه أضعف نفوذهم وقلل من خطرهم**".[97]

في سياق هذه السياسة "**الخفيّة الماكرة**" التي انتهجها إبراهيم الشلحي بدهاء، ومن وراء ستار، وبسببٍ من هذه السياسة وقع الخلاف، ومن ثمَّ الصدام، بينه وبين رئيس الوزراء محمود المنتصر الذي كان الشلحي يعدّه متحالفاً مع أعدائه وخصومه من أبناء السيد أحمد الشريف.

يقول **محمد عثمان الصيد**،[98] حول هذا الموضوع:

"وسافر **محمود المنتصر** في عطلة، وأصبح **فتحي الكيخيا** رئيساً للحكومة

٩٧ بن حليم، ص ٨٨-٩٠.
٩٨ الصيد، ص ٩١.

بالنيابة، واستغل السـادة **إبراهيم الشـلحي** ناظر الخاصّة الملكية **وعمر شـنيب** رئيس الديـوان (الملكي) سـفر المنتـصر للنيل منـه، إذ كان هاجسـهما إضعاف محمـود المنتـصر، وخلق مشـاكل له بأيّة طريقـة، لأنّهما كانا يتهمانـه بالتعاون مع أبنـاء السـيد أحمـد الشريف ابن عـم الملك ... ومـن وجهة نظر السـيد إبراهيم الشـلحي وعمر شـنيب فـإنَّ أبناء السـيد أحمد الشريـف كانوا يطمحـون لتولي الحكم في ليبيا.

كان **فاضـل بن زكري** يشـغل منصـب والي طرابلس، وهو مـن أصدقاء محمود المنتـصر والمقرّبين إليه، واعتاد التعاون مـع الحكومة الاتحادية ودعمها، ولذلك حين سـافر محمود المنتصر استطاع السـيدان ناظر الخاصّة ورئيس الديوان إقناع الملك بتوقيع مرسـوم بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٣ [٩٩] يقـضي بإقالة فاضل بن زكري وتعيـين **الصديـق المنتصر** كوالي على ولايـة طرابلس. وبالرغم مـن أنَّ الصديق المنتـصر هـو أحـد أقرباء محمـود المنتـصر، فإنَّ صلتـه كانـت قوية مـع إبراهيم الشلحي وعمر شنيب، **وكان يعمل معهما ضدَّ قريبه.**





وقـد حكى لي **الصديق المنتصر** نفسـه أنَّهما (**يقصد الشـلحي وشـنيب**) **طلبا منه عرقلـة جميـع قرارات الحكومـة الاتحاديـة، والعمل على مضايقـة محمود المنتصر حتى يستقيل**". [١٠٠]

يقول **مصطفى بن حليم** حول موقف الشلحي من المنتصر:

".. ثـمَّ تطـوّر اسـتغلال النفوذ (من قبل الشـلحي) فلمس الأمور السياسـية العليـا للوطـن، وذلـك بعد إعـلان الاسـتقلال الليبـي .. فمثـلاً **كان إبراهيم الشـلحي وراء المنغّصـات والمـآزق والعقبـات التـي وُضعـت أمـام أول رئيس للـوزراء محمـود المنتـصر، وعجّلـت بخروجـه مـن الحكـم**. وما ذلـك إلا لأنَّ إبراهيـم الشـلحي ظـنَّ أنَّ محمـود المنتصر يعـادي أصدقـاءه (فرع محمـد عابد السـنوسي) ويحالـف أعـداءه (أبناء السـيد أحمـد الشريف السـنوسي)، بل كان إبراهيـم الشـلحي وراء تعيـين **الصديق المنتـصر** والياً على طرابلـس برغم عدم

٩٩ المرسوم موقع بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٣ وليس ١٤/٥/١٩٥١ كما ورد في مذكرات الصيد.
١٠٠ الصيد، ص ٩١.



جدارتـه، ومـا ذلـك إلا لأنَّ الصديـق المنتـصر كان صديقاً حميماً لعبـد الله عابد السنوسي حليف إبراهيم الشلحي..."[101]

ثمَّ يتحدّث **بن حليم** في موضع آخر من مذكراته **عن المشـاكل التي واجهها رئيس الوزراء المنتصر من ناظر الخاصة الملكية الشلحي** فيقول:

"... **إنَّ ناظـر الخاصّـة الملكيـة (إبراهيـم الشـلحي)، الرجل القوي والمستشـار المقرّب من الملك، كان في البداية من مؤيّدي المنتصر منذ أن تولى رئاسة الحكومة الليبية المؤقتة، واسـتمرَّ تأييد ناظر الخاصّة الملكية لرئيس الحكومة إلى أوائل سنة ١٩٥٣، إلا أنَّ ذلـك التأييـد، المفيد والضروري لرئيس الحكومة، بدأ يتلاشـى، ثمَّ انقلب إلى عداءٍ دفين مسـتتر تحت أقنعة من المجاملات الشـكلية**. فقد شـعر ناظر الخاصّة الملكية أنَّ رئيس الحكومة يميل ميلاً نحو فرع السيد أحمد الشريف السـنوسي ويناصرهـم في صراعهم مع عبد الله عابد السـنوسي، ولّمـا كان ناظر الخاصّـة الملكيـة قد اتخذ من عبد الله عابد حليفاً في عدائه القديم مع فرع السـيد أحمـد الشريف، **فقد رأى في الرئيـس المنتصر "حليفاً لأعدائه وعدوّاً لحليفه"**، أو بعبارة بسـيطة رأى في رئيس الوزراء عدوّاً له (أي لإبراهيم الشلحي)، ولذلك فقـد **نقـل تأييده ووضعـه في كفّـة الولايات**، لكي يحـرج المنتـصر ويرغمه على الاسـتقالة. كذلك شجّع (الشلحي) الملك على **إجراء تعديل جوهري في وزارة** محمـود المنتصر عندما كان الأخير في إجـازة في الخارج، فعيَّن العنيزي (الدكتور علي نور الدين) وزيراً للمالية، وعيَّن "بونعامة" (أبو بكر) وزيراً للمعارف، ونقل السـاقزلي من وزارة المعارف إلى رئاسـة الديوان الملكي، وكان هذا بمثابة صفعة قوية معنوية موجّهة علناً لرئيس الوزراء الذي ظهر وكأنَّه آخر من يعلم".[102]



ويشـير **بـن حليـم** إلى محاولة قام بهـا، بحكم صداقتـه الوطيدة مـع كل من المنتصر والشلحي، لإعادة التفاهم بينهما فيقول:

".. ونظـراً لعلاقـاتي الطيبـة مـع كل مـن رئيـس الـوزراء (المنتـصر) وناظـر الخاصّة الملكية (إبراهيم الشـلحي) فقد شـعرت بأنَّ الواجـب الوطني يدعوني

---

١٠١ بن حليم، ص ٩٠-٩١.
١٠٢ بن حليم، ص ٤٧-٤٨.

لبـذل مسـاع حميدة بـين الرجلين لعلي أعيـد لعلاقتهما ذلك التفاهـم والتعاون، لكـي يتفـرّغ الجميع لمواجهـة مشـاكل الدولة الحديثـة. وفاتحت ناظـر الخاصّة ووجـدت عنـده ترحيبـاً واسـتعداداً لمرافقتي في زيـارة لرئيس الـوزراء محمود المنتصر. وبالفعل رافقت ناظر الخاصّة الملكية في زيارة رتبتها مع رئيس الوزراء في منزله الرسـمي في منطقة جليانة (ببنغازي). ودام اجتماعنا الثلاثي ما يقارب مـن سـاعتين. كان المنتصر صريحاً لبقـاً، شرح الصعوبات والعقبـات التي تقام في طريقه، ونسـب بعضها لناظر الخاصّة الملكية، ثمَّ نفى عن نفسه تهمة مناصرة فريـق من العائلة السنوسـية عـلى فريق آخر، وأكـد أنَّه إنَّما يسـعى لخدمة وطنه وملكه في الحدود التي رسمها الدستور.

وكان ناظـر الخاصّـة الملكيـة يسـتمع في أدبٍ جـم وتواضع ظاهـر إلى أن انتهى محمود المنتصر من اسـتعراضه الشـامل لظنونه وصعوباته، ثمَّ بدأ (الشلحي) في توجيه أسئلة محدّدة، واتضح من المناقشة أنَّ الرئيس المنتصر لم يتمكن من إثبات مهمّة تدخّل واحدة قام بها ناظر الخاصّة الملكية، بل عجز حتى عن تحديد قرينة واحدة عن عرقلة أو صعوبة قام بها ناظر الخاصّة الملكية، ولكنّه اسـتمرَّ بتكرار ظنونـه ومـا نُقل لـه من أخبار ومـا بلغه من إشـاعات. وهكذا انتهـى الاجتماع بمجاملاتٍ جوفاء لتغطية الشعور بفشل الاجتماع.

ورافقت ناظر الخاصّة الملكية في طريق العودة إلى منزله، فسألني: "هل أرضتك ردودي؟" قلـت: "لقـد أعجبني ذكاؤك ومهارتـك في ردودك ولو أنَّني لم أقتنع بهـا!". ردَّ قائـلاً: "إنَّ صديقـك (يعني المنتـصر) لن يطول جلوسـه على كرسي الرئاسة، أو شيء من هذا القبيل."

واجتمعـت في اليـوم التالي برئيس الوزراء فوجدت ظنونه قد أصبحت يقيناً من أنَّ ناظـر الخاصّـة الملكية يتزعّم، من وراء السـتار، حركة عرقلـة أعمال وزارته، ومحاولـة إنهـاء ولايته، وأكد لي أنَّـه قرّر مواجهة الملك فـإن لم يحصل على تعاونه فإنَّه مستقيل لا محالة .. وهذا ما حدث بعد أسابيع قليلة".

ويختم **بن حليم** سرده لهذه الوقائع قائلاً:

"وأسـفت كثيراً لفشـل مسـاعيّ في إزالة تلك القائمة الطويلـة من الخلافات



والصعوبـات التي اصطنعت اصطناعاً فأطاحت بأوّل رئيس للحكومة الليبية، **وحرمت الوطن من خدمات ذلك الرجل النزيه الشجاع**".[١٠٣]

وقـد تعرّضت للخلاف ما بين رئيس الوزراء المنتصر وناظر الخاصة الملكية الشلحي **عدَّة برقيات وتقارير سرّية أرسلتها البعثتان البريطانية والأمريكية** بليبيا إلى عاصمتيهما، ونكتفي بالإشارة إلى ما ورد في واحدة منها بالتقرير رقم **(١٠٥)** الـذي أعدّتـه القنصليـة الأمريكيـة في بنغـازي بتاريـخ ٢٥/ ٥/ ١٩٥٣ ويحمل عنوان "صعوبات المنتصر مع الديوان والولاة".[١٠٤]

ويتلخّـص مـا جـاء في ذلـك التقرير بـأنَّ **شـائعاتٍ كثـيرة** تـردّدت خلال الأسـبوع الثاني من شـهر مايو/ أيار ١٩٥٣ حول تقديم رئيـس الوزراء المنتصر لاسـتقالته للمرَّة الثالثة، وأنَّ الملك قبل الاسـتقالة، وعرض على فتحي الكيخيا (نائب رئيس الوزراء) تشـكيل الوزارة الجديدة فاعتذر، الأمر الذي جعل الملك يعيّن السـاقزلي في ذلك المنصب بشـكل مؤقت. وقد تبيّن أنَّ هذه الشـائعات لا أساس لها من الصحّة.

وأضاف التقرير[١٠٥] أنَّ الملك طلب من **السـيد إبراهيم السنوسي** (الذي كان قـد وصـل من مصر في منتصف شـهر مايو/ أيار ١٩٥٣) الذهـاب إلى طرابلس ومحاولة إقناع المنتصر بالعدول عن استقالته التي كان قد قدّمها احتجاجاً على:

١- اسـتخدام الـولاة الثلاثـة، ولاسـيما والي برقـة، لصلاحيـاتٍ واسـعة، وتعاملهم في القضايا مباشرة مع الملك دون الإشـارة إلى رئيس الوزراء.

٢- تدخّلات إبراهيم الشلحي غير المسوغة في شؤون الدولة.

وأشـار هـذا التقريـر إلى أنَّ السـيد إبراهيـم السـنوسي رفض أن يقـوم بأيّة محاولة لاسترضاء المنتصر ما لم يحصل على تأكيداتٍ من الملك بأنَّ تدخّلات ناظر

---

١٠٣ المصدر نفسه، ص ٤٨-٤٩.

١٠٤ هذا التقرير موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.13.

١٠٥ نُسِبت المعلومات الواردة هنا إلى السيد بشير إبراهيم السنوسي نجل السيد إبراهيم السنوسي سفير ليبيا لدى مصر وأكبر أبناء السيد أحمد الشريف السنوسي.

الخاصّة الملكية سوف تتوقف، وأن يجري الحدّ من صلاحيات الولاة، وقد أعطى الملك للسيد إبراهيم السنوسي تلك التأكيدات التي طلبها.

واسـتطرد التقرير ذاته مشـيراً إلى أنَّ رئيس الوزراء المنتصر سبق له أن **نجح خلال خريف عام ١٩٥٢** في إقناع الملك بوجهة نظره حول تدخّلات الشـلحي، **فقد قام الملك بإبعاد الشـلحي مدّة شـهرين قضاهما الأخير في مصر**، غير أنَّه كان طـوال هـذه المدّة عـلى صلة بالملك، ومـا أن رجع إلى البلاد حتى عـاد إلى ما كان عليه من نفوذٍ وحظوة لدى الملك. وقدَّم التقرير أمثلة عديدة لتدخّلات الشلحي وإساءته استغلال نفوذه.

وأفاد التقرير أيضاً – نقلاً عن مصدره الليبي – أنَّ **السـيد إبراهيم السنوسي** غـادر إلى طرابلس في **٢٢/ ٥/ ١٩٥٣**، وأنَّه نجـح في إقناع المنتصر بالعدول عن استقالته.[١٠٦]





١٠٦ تـرأسَّ المنتـصر الجانـب الليبي في المحادثـات التي جـرت في طرابلس يـوم ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣ مع الجانـب الأمريكي برئاسة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس الذي قام بزيارة لطرابلس ليوم واحد. كما غادر المنتصر البلاد في ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣ إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث ومتابعة المفاوضات بشأن المعاهدة المزمعة مع بريطانيا.



مشـاكل مع عبد الله عابد[١٠٧]

السـيد **عبد الله عابد السنوسي** هو أحد أبناء السيد محمد عابد السنوسي،[١٠٨] وُلد في تشاد وعاد إليها خلال الفترة التي سـبقت الاستقلال. ويبدو أنَّ إبراهيم الشـلحي، الـذي كان يبحـث عن حلفـاء من داخـل العائلة السنوسـية لمواجهة خصومه من أبناء السيد أحمد الشريف السنوسي، قد وجد في السيد عبد الله عابد ضالته المنشودة.

يقول **محمد عثمان الصيد**:

".. لقد عمل السـيد إبراهيم الشـلحي على دعم السيد عبد الله عابد ابن أخي السـيد أحمد الشريف واسـتقطابه إلى جانبه حتى يسـتطيع أن يجد له سنداً داخل العائلـة السنوسـية، وحين عـاد عبد الله عابد من تشـاد، وكان والـده قد هاجر إليها في زمن مضى، كانت أوضاعه المالية سـيّئة. فأشـار عليه إبراهيم الشـلحي **بتأسـيس شركة خاصّة تعمل في مجـال التجارة والمقاولات، حتـى يتقوّى نفوذه المالي والاجتماعي**، وفعلاً اشتغل عبد الله عابد في مجال تصدير الحديد الخردة إلى مصر وغيرها".[١٠٩]

أمَّا **مصطفى بن حليم**[١١٠] فيقول:

".. وبعـد عودة السـيد إدريـس إلى برقة والمناداة به أميراً عليهـا، فإنَّ إبراهيم

---

١٠٧ إنَّ مـا ورد في هـذا المبحث وغـيره من مباحث هذا الكتاب لا يعني إنكار ما عُرف عن السـيد عبد الله عابد من كرم وشـهامة ونخوة، ومواقف قومية في نصرة الثورة الجزائرية والقضية الفلسـطينية جعلت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يمنحه وسـامي الجمهورية والاسـتحقاق من الدرجة الأولى. راجع، للمزيد حول هذا الموضوع، الردّ الذي نشرته صحيفة **الشرق الأوسط** لمصطفى محمد البركي، رئيس الرابطة الليبية الوطنية في القاهرة سابقاً، في عددها رقم (٥٦٠١) الصادر بتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٩٤ بعنوان "عبد الله عابد لم يستغل حظوته لدى السنوسي في تجارته".

١٠٨ السـيد محمد عابد السـنوسي هو أحد أخوة السيد أحمد الشريف السنوسي وكان يتولى قيادة فرع الحركة السنوسية في فزان، ثمَّ هاجر إلى تشـاد وأنجب هناك عدَّة أبناء . للمزيد حول شـخصية السيد عبد الله عابد السنوسي، راجع على سـبيل المثـال ما ورد في فصـل "جوانب من قصة البترول الليبي"، ومبحث "صراع مع رموز الفسـاد المالي" في فصل "حكومة حسين مازق .. وقائع وتطوّرات" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٠٩ الصيد، ص ٩١.

١١٠ كان لمصطفـى بـن حليـم علاقتـه القوية بالسـيد عبـد الله عابد، كما سـترد الإشـارة في الفصل الخـاص بحكومة بن حليم.



(الشلحي) أضاف إلى حلفائه حلفاء جدداً في شخص **عبد الله عابد السنوسي** وإخوته - قرّبهم من الأمير **وأيّدهم في مجالاتٍ كثيرة**".[111]

كما يقول في موضع آخر:

"قرَّب (الشلحي) فرع محمد عابد السنوسي وأغدق عليهم، وخصوصاً عبد الله عابد، الأعمال والنفوذ المالي والمعنوي، وتحالف معهم، واستعملهم كسند ضدَّ نفوذ فرع السيد أحمد الشريف السنوسي".[112]

لقد كان السيد عبد الله عابد، ومن ورائه إبراهيم الشلحي، بما لهما من تدخّلات ونفوذ، وراء عددٍ من المشاكل التي واجهتها حكومة محمود المنتصر وأدَّت إلى توتر علاقته مع الملك، ثمّ إلى تقديم استقالته فيما بعد ..

- تتمثل أولى وأبرز هذه المشاكل في إقالة والي طرابلس **فاضل بن زكري في ١٣/ ٦/ ١٩٥٣** وتعيين **الصديق المنتصر** خلفاً له، دون استشارة رئيس الوزراء **محمود المنتصر** ودون توقيعه على المرسوم، مع تكليف رئيس الديوان الملكي بتنفيذه بدلاً منه.

"كانت إقالة السيد فاضل بن زكري لأسبابٍ تافهة، ولكنّها مشرّفة له، فقد **اعتذر عن وضع سيارة حكومية تحت تصرّف عبد الله عابد السنوسي**، لأنَّ وسائل النقل الحكومية لا تستعمل إلا في الأغراض الرسمية،"[113] ولم يكن بين فاضل بن زكري وعبد الله عابد من ودٍّ أو مجاملة، **فعمل عبد الله عابد**، بالتعاون مع الطيب الأشهب وبقية رجال الحاشية الملكية، على تصوير فاضل بن زكري[114] للملك على أنَّه طاغية، ميوله إيطالية، قد يستقل بولاية طرابلس إذا لم يعالج أمره في الحال، ثمَّ أقنعوا الملك بأنَّ الشخص الطرابلسي الوحيد الذي يمكن له حكم ولاية طرابلس الغرب وضمانها داخل المملكة

١١١ بن حليم، ص ١١٣.
١١٢ المصدر نفسه، ص ٩٠.
١١٣ ما أبعد الليلة عن البارحة!!
١١٤ وصفه الصيد في (ص ٩١) من مذكراته بقوله: "هو من أصدقاء محمود المنتصر والمقرّبين إليه، واعتاد التعاون مع الحكومة الاتحادية ودعمها".




الليبيــة هــو الصديــق المنتــصر، وكان الصديــق المنتصر عــلى علاقة وطيدة مع عبد الله عابد ورجال الحاشية الملكية".[١١٥]

- أمَّا **المشـكلة الأخرى الأبــرز** التي واجهتها حكومة المنتصر بسـبب تدخّلات السـيد عبـد الله عابد، ومن ورائه الشـلحي، فنترك **محمد عثمان الصيد** يتحدث عنها:

"في هذه الأثناء، أحسَّ السـيد محمود المنتـصر ببعض الإرهاق،[١١٦] وأبلغ مجلس الوزراء بأنَّه ينوي السـفر إلى ألمانيا للاسـتجمام، ولكن قبل سفره حدثت واقعة ستكون لها انعكاسات كبيرة على الأوضاع الحكوميـة في ليبيـا. إذ تقـدّم السـيد عبـد الله عابد السـنوسي، أحد أقربـاء الملك إدريـس، بطلبٍ للحكومة الاتحادية عـبر وزير المالية، يطالب فيه باسـترجاع مبلغ **خمسة وأربعين ألف جنيه** كان قد دفعها **كرسـوم جمركية** لحكومة برقة قبل إعلان الاسـتقلال، لقاء تصدير حديـد خردة إلى مصر وغيرها. وكان السـيد عبـد الله عابد قد قدّم طلبـاً باسـترجاع المبلغ من ولاية برقة، بيد أنَّ الوالي **السـيد حسـين مـازق** أبلغـه أنَّ الجمارك بعد الاسـتقلال أصبحت مـن اختصاص الحكومة الاتحادية لذلك عليه تقديم طلبه للحكومة، وبالفعل قدّم الطلب إلى الحكومة الاتحادية في طرابلس.

اجتمـع مجلس الوزراء ودرس الطلب وقـرّر رفضه، على اعتبار أنَّ الواقعـة حدثت قبل الاسـتقلال والحكومة الاتحادية غير مسـؤولة عمّا حدث في تلك الفترة ...".

"ظل السـيد عبد الله عابد يلحّ ويطالب باسـترداد المبلغ الذي دفعه لسلطات الجمارك قبل الاستقلال، وخطط **إبراهيم الشلحي** في ظل غيـاب رئيـس الحكومـة محمـود المنتصر لإجـراء تعديـل حكومي محدود، واسـتدعى **فتحي الكيخيا** إلى قصر الخلد بطرابلس وطلب منه إدخال تعديل وزاري يتمّ بموجبه تعيين الدكتور **علي العنيزي** في

---

١١٥ بن حليم، ص ٥٤-٥٥.
١١٦ كان يعاني من مرض ارتفاع ضغط الدم بشكل حاد.

الحكومة كوزير مالية (والاقتصاد الوطني)، وينقل **أبو بكر بونعامة** وزيـر المالية (والاقتصاد الوطنـي) إلى وزارة المعارف، ويعيَّن **محمد الســاقزلي** كرئيـس للديـوان الملكي خلفاً **لعمر شـنيب** الـذي توفّي بسكتة قلبية رحمه الله، وقد كان تعيين المذكورين في المناصب المشار إليها بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٣".[١١٧]

وبعد تشـكيل مجلـس الوزراء للجنة كلّفها بمهمّة دراسـة شـكوى عبد الله عابـد السـنوسي وتقديـم تقريـر عنها إلى مجلـس الـوزراء (تكوّنت هـذه اللجنة برئاسـة وزيـر المواصـلات إبراهيـم بـن شـعبان، وعضوية ناظـر الماليـة بولاية طرابلس نجم الدين فرحات ومصطفى بن حليم الذي كان يشغل منصب ناظر الأشغال والمواصلات في ولاية برقة)، اتخذ المجلس قراره بدفع المبلغ الذي كان عبد الله عابد يطالب به.[١١٨]







١١٧ الصيد، ص ٩٠-٩٣.

١١٨ أورد الصيد في ص (٩٣-٩٤) من مذكراته تقوّلات كثيرة حول هذا الموضوع، وقد فنّدها بن حليم في الحلقة الأولى من ردّه الذي نشرته له صحيفة الشرق الأوسط في عددها (٥٥٧١) الصادر بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤.

توتـر العلاقة مع الملـك

رغـم الاحـترام المتبـادل الـذي يكنّه كل من الملـك إدريس ورئيـس وزرائه السـيد المنتـصر للآخر، فـإنَّ العلاقة بينهـما كدّرتها خلافات عديـدة، وتعرّضت للتوتّر الشديد منذ مرحلة مبكرة من مسيرة العهد الملكي، بسبب اختلاف الميول الفطرية والتجربة الحياتية السابقة لكل منهما، وبسبب جدَّة تجربة الحكم الاتحادي في ظل دولة الاسـتقلال على كل منهما. كما أنَّ تدخّلات الحاشية وأصحاب المصالح والحسـابات الخاصّة والجهوية قد أسهمت في قيام هذه الخلافات والتوترات وفي تصاعدهـا، فضـلاً عن بعض الغمـوض وأوجه القصـور التي شـابت عدداً من نصوص دستور المملكة الوليدة.

وقـد تناولت هـذه العلاقة بين الملك إدريس ورئيـس وزرائه المنتصر بعض **التقاريـر** المبكـرة التـي أعدّتهـا البعثتـان الدبلوماسـيتان الأمريكيـة والبريطانية في ليبيـا، ومـن أمثلتها **تقريـر البعثة الأمريكيـة رقم (١١٣)** المـؤرّخ في **١٧/ ٦/ ١٩٥٣**.[١١٩]

لقد أشـار هذا التقرير إلى أنَّه على مدى فترة غـير قصيرة تواترت التكهنات حـول توتـر العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه، وأنَّ عـدم رضا الملك عن المنتصر قـد تنامـى بصفة كبيرة مؤخّراً، وأنَّ عدم رضا الملـك قد تضخّم ليس فقط بتأثير نصائـح ناظر الخاصّة الملكية الشـلحي لـه، ولكن أيضاً بسـبب نصائح عضوي مجلس النواب البرقاويين **صالح بويصير ومحمود بوشريدة** اللذين يكنّ لهما الملك احتراماً كبيراً.[١٢٠]

وأبان التقرير أنَّ تقارير وصلت البعثة إلى الأمريكية مفادها أنَّ هذين النائبين ظلا غير راضين على تركيز المنتصر لاهتمامه على **المعاهدة مع بريطانيا**، واسـتبعاد

---

١١٩ الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم (773.11).

١٢٠ إنَّ هذه الملاحظة حول موقف صالح بويصير من المنتصر لا تسـتقيم مع ما ورد في تقارير البعثة ذاتها، كما سـيرد فيما بعد في مبحث "استقالة المنتصر" من هذا الفصل.

الاهتمام **بالاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية**، وأنّه وفقاً لما وصل البعثة فإنَّ **بويصير** على وجه الخصوص طلب من الملك ممارسة نفوذه مع المنتصر، وحثّه على التعجيل بالبت في موضوع الاتفاقية مع أمريكا.

كما أضاف تقرير البعثة أنَّ النائب **بويصير** وأنصاره في برقة، إلى جانب **الشلحي**، ظلوا يلحّون على الملك في السعي **لإقامة علاقاتٍ قوية مع مصر وجامعة الدول العربية، وهي السياسة التي يبدو أنَّ المنتصر لا يحبّذها.**

وأشار التقرير أيضاً إلى انعكاس التوتر في العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه المنتصر على الزيارة التي قام بها الوزير الأمريكي **دالاس** إلى ليبيا في **٢٨/ ٥/ ١٩٥٣**، إذ إنَّ الملك لم يحرص على استقبال الضيف الأمريكي حيث يقيم في بنغازي، واكتفى بتوجيه الدعوة للضيف في اللحظات الأخيرة للقدوم إلى بنغازي حتى يتمكن من استقباله.



غير أنَّ أهم تقارير البعثة الأمريكية التي تعرّضت بإسهاب للتوتر في العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه هو التقرير المفصّل (أربع صفحات) الذي أعِدّ بتاريخ **١٧/ ٦/ ١٩٥٣** (تاريخ التقرير السابق نفسه) ويحمل الرقم الإشاري (٣٥٤) وعنوان "**العلاقات بين الملك إدريس ورئيس الوزراء المنتصر**"[١٢١] وجاء فيه:

"لا شك أنَّ العلاقات بين الملك إدريس ورئيس وزرائه المنتصر قد توتّرت خلال العام الماضي. ومن الواضح أنَّ **الملك والمنتصر عجزا عن العمل سوياً كوحدة متجانسة فعّالة في حكم المملكة الليبية المتحدة وإدارة علاقات ليبيا الخارجية**. وقد عبّر المنتصر في مناسباتٍ كثيرة عن ضيقه بعدّة قراراتٍ اتخذها الملك، كما أنَّ الأخير عبّر من جانبه للمستر أدريان بلت عن عدم رضاه على المنتصر، وذلك عند زيارة بلت الأخيرة لبنغازي في إبريل/ نيسان الماضي (١٩٥٣)."

"وتعتقد البعثة أنَّ هناك **عدّة أسبابٍ رئيسية** تكمن وراء العلاقة غير المرضية بين الملك والمنتصر. ومن المرجّح أنَّ **أهمَّ سببٍ** وراء الخلاف القائم بينهما يرجع إلى حقيقة أنَّ الملك إدريس متمسّك **بميوله البرقاوية**، على حين أنَّ

١٢١ التقرير موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم (773.11).

المنتـصر **طرابلـسي**. لقد أصبـح يتجلّى بشـكل متزايـد أنَّ الملك إدريـس لا يأبه كثـيراً برفاهيـة إقليم طرابلس أو إقليم فزان، وربـما لا يعنيه في الحقيقة غير برقة والبرقاويين".[١٢٢]

"ولسوء الحظ، فإنّ الملك، بسبب تصرّفاته الكثيرة (سواء بالفعل أو بالتجاهل)، قد جعـل من تفضيله لبرقة أمـراً واضحاً أمام الجميع. والطرابلسـيون يعرفون جيـداً عـدم رغبة الملك في زيـارة طرابلس،[١٢٣] ناهيك عن الإقامـة بها، كما أنَّه لم يمرّ **تفضيل الملك لمصر على طرابلس** دون ملاحظة من قبل الطرابلسيين".[١٢٤]

"المنتـصر مـن جانبه ربما أظهـر توجّهاتٍ إقليمية محدودة، بـل ربما لم يظهر أيَّة توجّهـات مـن هذا القبيـل. وفي اعتقاد البعثـة، أنَّ المنتصر بـذل قصارى جهده في السـعي لخدمة الشـعب الليبي ككل، على الرغم من أنَّ جهوده هذه لم تكلل دوماً بالنجاح، كما أنَّ بعض الأساليب التي لجأ إلى استخدامها لم تنمّ عن اختيار جيّد".




"ومـن المؤكـد أنَّ موقـف الملـك قـد أثـار سـخط المنتصـر علـى وجـه الخصـوص. ولا بدَّ، فـي رأي البعثة، أن يكون المنتصـر على درجة كبيرة من الاقتنـاع بـأنَّ الملك غير معني برفاهية ليبيا بصفة عامّة، **ولا راغب في الحفاظ على وحدتها**".[١٢٥]

"ولا بـدَّ أن يكـون المنتـصر متضايقـاً بشـكل كبير بسـبب ميل الملـك إلى **اتباع نصائـح ناظـر الخاصـة الملكيـة إبراهيـم الشـلحي وزمرته**، بـدلاً من أن ينشـد توصيات ووجهات نظر رئيس وزرائه وأخذها في الحسبان."

---

١٢٢ لعـل هـذا الحكم ينطوي على كثير مـن التعجّل وبعض الظلم للملك، فالفترة التي مرّت على اسـتقلال البلاد وقيام الاتحاد بين أقاليمها الثلاثة لم تكن تسمح بمثل هذا الحكم، كما أنَّ الإمكانات التي كانت تحت تصرّف الملك لم يكن فيها ما يكفي لرفاهية أيّ إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة. وهذا لا يعني أنَّه لم يكن للملك ميول برقاوية معروفة ليس بمقدوره أن يتخلى عنها بين ليلة وضحاها.

١٢٣ لقـد غـاب عـن البعثة أنَّ الملك كان قد تعـرَّض لمحاولة اغتيال في مدينة طرابلـس في ١٩/ ٥/ ١٩٥١ (أي قبل نحو عامين فقط من كتابة ذلك التقرير، وسيلاحظ القارئ أنَّ الملك قد امتنع عن زيارة مدينة بنغازي عاصمة برقة رسمياً قرابة ١٣ عاماً كاملة منذ أن جرى فيها اغتيال رئيس ديوانه الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ حتى إبريل/ نيسان ١٩٦٨. (راجع فصل "حكومة البكوش .. النهاية المباغتة" في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

١٢٤ الإشـارة هنا هي لقيام الملك بزيارة رسـمية لمصر في شـتاء عام ١٩٥٢، ولا شـك أنَّ مقارنة كهذه ساذجة إن لم تكن سخيفة.

١٢٥ مرّة أخرى نجد على الملك تحاملاً ظالماً وبلا مسوّغ.

وفي محاولـة مـن معـدِّ هذا التقريـر للبحث عـن أعذار للملك بهـذا الصدد يقول:

"قـد يكون مفهوماً أن يلجـأ الملك إلى المحيطين به طلباً للنصيحة بدلاً من أن ينشـدها لـدى رئيـس وزرائه الموجود على نحـو (٦٠٠) ميل بعيـداً عنه. ولعل من الصدف السـيّئة أن يكون صديقه القديم **إبراهيم الشـلحي ذا ميول برقاوية أكثـر منها ليبيـة، وأن يكون الشـلحي معنياً بعلاقة ليبيا بمـصر أكثر من اهتمامه بعلاقتهـا بالقـوى الغربيـة**. ويعتقد الكثيرون أنَّـه **لو أمكن إزاحة الشـلحي من مـسرح الأحداث**[١٢٦] فإنَّ الملك سـوف يتحوّل بين يوم وليلة إلى شـخص آخر، بل لعله يصبح ملكاً على درجة معقولة من الفاعلية".

ثمَّ يتحفّظ التقرير:

"على الرغم من أنَّ البعثة لا تعتقد أنَّ **إزاحة الشـلحي** سـوف تؤدّي إلى مثل هذا التغيير المثير على الملك، فإنَّها مع ذلك تعتقد أنَّه **إذا أمكن تحرير الملك من سيطرة الشلحي عليه** فسيصبح أكثر استعداداً للاستماع إلى نصيحة رئيس وزرائه وغيره من الشخصيات المهمّة في الحكومة الاتحادية".



ويضيف التقرير، في تفسـيره لموقف الملك، بُعداً آخر مهمّاً وليس بالضرورة صحيحاً كليّة:

"ويبدو للبعثة أنَّ **الملك ليس لديه رؤية واضحة لواجباته كملك لليبيا،**[١٢٧] وأنَّ لديه فكرة مشوّشـة عـن الدور المناط برئيـس الوزراء أن يلعبـه. وبصفة عامّة، يبدو أنَّ **الملك يفضّل الحياة الهادئة التي لا تزعجها الواجبات الملكية**".

"غـير أنَّ هـذا **العـزوف** الظاهر عن الحكـم في موقف الملك إدريـس، **لا يمكن اعتبـاره من الأمور التـي يمكن الارتكان إليها**. فقد يحدث أن يقوم الملك فجأة، ودون إنـذار، بالاندفـاع في خضمّ الأحداث بنفسـه، ودون التشـاور مع رئيس وزرائـه، ويشرع في إصدار التعليمات المناهضة لسياسـة حكومة المنتصر، والتي

١٢٦ تمَّ اغتيال إبراهيم الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ أي بعد نحو عام وبضعة أشهر من تاريخ إعداد هذا التقرير!!
١٢٧ لعـل معـدّ هذا التقرير يتصوّر بسـذاجة أنَّ هناك مرجعاً جاهزاً يمكن للملك من خلال دراسـته والإطلاع عليه أن يعرف واجباته كملك؟!



تسـبّب أكبر الحرج والسـخط لدى رئيس الوزراء. وقـد وقعت أمثلة على ذلك خلال زيارة الملك لمصر في الشتاء الماضي (١٩٥٢)".

ثمَّ يذكر التقرير وزارة الخارجية الأمريكية بما ورد في عددٍ من التقارير التي سبق للبعثة أن أرسلتها في هذا الخصوص، فيقول:

"إنَّ الـوزارة سـوف تتذكـر مـا ورد في تقرير البعثة مـن أنَّ الملك وافق خلال زيارته لمصر على أن تتبادل ليبيا ومصر السـفراء بينهما،[١٢٨] **وأنَّ الملك أمر المنتصر بـأن يوقـف فـوراً المفاوضات الجاريـة مع كل مـن الولايات المتحـدة وبريطانيا وفرنسـا، وأن يبـدأ فـوراً في محادثاتٍ مع مصر مـن أجل إبرام اتفاقيـة معها.**[١٢٩] ولحسـن الحظ،[١٣٠] **فقد استطاع رئيس الوزراء أن يقنع الملك بالعدول عن تنفيذ هـذه الخطط**، وقـد هدّد، في هذه الحالة الأخيرة، بالاسـتقالة إن لم يتراجع الملك عـن تعليماته السـابقة. إنَّ هنـاك أمثلة كبيرة لتدخّلات الملك في شـؤون هي من اختصاص رئيس الوزراء بالدرجة الأولى".

ويمضي تقرير البعثة الأمريكية مستنتجاً:

"**قـد يكون مـن قبيل المبالغة القطع بـأنَّ ميول الملك المصرية هـي أكبر من ميوله الغربيـة**. ومـن المؤكد، فيما يبدو، **أنَّه أكثر ميلاً لمصر مـن رئيس وزرائه**. لقد عبّر المنتصر في مناسـباتٍ عديدة عن اعتقاده بأنَّ من واجب ليبيا أن تعطي لعلاقاتها مع الغرب طابعها الرسـمي[١٣١] قبل أن تشـغل نفسـها بسياسات جامعة الدول العربيـة. وقـد عبّر مؤخّـراً عن شـكوكه حول دوافـع مصر مـن وراء تقديمها لعرض بدعم ليبيا مالياً.[١٣٢] وفضلاً عن ذلك، عبّر عن امتعاضه من دخول ليبيا مؤخّراً في جامعة الدول العربية[١٣٣] وعدّه سابقاً لأوانه".

---

١٢٨ كان التمثيل بين البلدين على مستوى وزراء مفوضين.

١٢٩ من المهم البحث في الأسباب الحقيقة التي أدّت إلى أن يطرأ على موقف الملك إدريس تجاه مصر التغيير الذي شهدته الحقبة منذ بداية الستينيات.

١٣٠ يقصد حظ الولايات المتحدة وبريطانيا بالطبع.

١٣١ يقصد بتوقيع المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

١٣٢ الإشـارة هنـا هي للعرض الشـفوي الذي جاء به الوزيـر المفوض المصري الجديد يحي حقي خلال شـهر مايو/ أيار ١٩٥٣. راجع الفصل التالي من هذا المجلد بعنوان "حكومة المنتصر والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا".

١٣٣ دخلت ليبيا جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٣ لتصبح العضو الثامن في هذه الجامعة.

"وإذا كان للمـرء أن يصدّق تصريحات المنتصر، فإنَّ الملك يغدو هو المسـؤول بدرجـة كبيرة عن دخول ليبيا للجامعـة العربية. وإنَّ أفكار الملك وأفكار رئيس الـوزراء المنتصر متباعـدة فيما يتعلق بالصورة التي ينبغـي أن تكون عليها علاقة ليبيا بمصر وببقية الدول العربية، في نظر كل منهما".

ويمضي التقرير:

"إنَّ أسـباب هـذا الاختلاف بـين المنتصر والملـك كانت معوّقاً كبـيراً لرئيس الوزراء خلال العام الماضي، **وقد وجد المنتصر نفسـه مضطراً**، في مرّاتٍ عديدة، **لتقديم استقالته**".[134]

"وفي تصـوّر البعثـة، فإنَّ التهديد بالاسـتقالة الذي صدر عـن المنتصر مؤخّراً هـو الأكثـر جدّية حتـى الآن، ومن المحتمـل أن تترتب عليه نتائـج لدى الملك وتصرّفاته المستقبلية".

ثـمَّ يورد تقرير البعثة الأمريكيـة سرداً لمضمون **حوار متوتر جرى بين الملك إدريس ورئيس وزرائه المنتصر** نقل تفاصيله السـيد **أحمد إبراهيم السنوسي** (نجل ابن عم الملك وابن أخي الملكة فاطمة، الذي كان يعمل ضمن التشريفات الملكية) إلى السكرتير العربي بالبعثة الأمريكية **مروان عفيفي**. وقد جاء في ذلك السرد:

"بينما كان المنتصر في **بغداد** خلال شـهر مايو/ أيار (١٩٥٣) الماضي للمشـاركة في حفل تتويج الملك فيصل الثاني، قام الملك فجأة، ودون علم المنتصر، بإصدار أوامره بتشـكيل **لجنـة لفحص ميزانية الحكومـة الاتحادية** ومصـادر تمويلها،[135] وقـام رئيس الـوزراء بالنيابة الدكتور فتحـي الكيخيا بالإبـراق للمنتصر حول الإجراء الذي اتخذه الملك. وقام المنتصر فور عودته من بغداد بالتوجّه، في حالة مـن الغضـب، إلى بنغازي حيـث **انفجر** لأوّل مرّة، حسـب علم البعثـة، **محذّراً الملك وطالباً منه الكفّ عن تدخّلاته**".

"ووفقاً لما رواه السـيد أحمد إبراهيم السـنوسي (تشريفاتي الملك) فقد **تصرّف المنتـصر بطريقـة فظـة مع الملك متهـماً إيّاه بالتدخّل في شـؤون الحكومـة بطريقة**

١٣٤ أشار التقرير إلى تقرير آخر سابق للبعثة يحمل الرقم (٥٤٥) ومؤرّخ في ١٤/ ١/ ١٩٥٣.
١٣٥ تناولت البعثة موضوع هذه اللجنة في تقريرها رقم (٣٠٨) المؤرّخ في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣.



غير دستورية، وبعدم العمل من أجل وحدة ليبيا، وبخلق الخلاف بين الولاة أنفسهم، وبين الولاة وبين رئيس الوزراء، من أجل السيطرة على الولاة، وإضعاف سلطة ونفوذ الحكومة الاتحادية".

"ورد **أنَّ المنتصر اتهم الملك صراحة بالميل إلى جانب البرقاويين بشكل واضح،** كما انتقده بشأن سماحه للأوضاع المالية لولاية برقة أن تصل إلى هذه الحالة اليائسة. وقد أنهى المنتصر كلامه بتقديم استقالته إلى الملك".

ويضيف التقرير أنَّه، وفقاً لمعلومات البعثة الأمريكية، فقد كان الملك ينوي بعد هذه الواقعة أن يعيّن **عبد المجيد كعبار**[١٣٦] رئيساً للوزراء، غير أنَّه صرف النظر عن هذه الفكرة بناءً على نصيحة **محمد الساقزلي** الذي كان يشغل يومذاك منصب وزير المعارف. كما يستطرد التقرير معلقاً على هذه المواجهة:

"إنَّ البعثة تستطيع أن تتخيّل أنَّ الملك أصيب بصدمة شديدة نتيجة تهجّم المنتصر الصريح عليه، كما يمكنها أن تفترض أنَّ الملك ما زال يحاول التعافي من اتهامات المنتصر له".

"إنَّ البعثة تعتقد أنَّ رئيس الوزراء المنتصر يستحق، على الأقل، الإكبار على مواجهته للملك، وقد كان أوانها قد حل منذ زمن. وإذا استطاع المنتصر أن يحتفظ بمركزه كرئيس وزراء لليبيا، وهو أمر مشكوك فيه، فإنَّ من المؤكد أنَّ ذلك سيتمّ وفقاً لشروط المنتصر الخاصّة".

ثمَّ يستدرك التقرير:

"ومن المحتمل بالدرجة نفسها أن يسعى الملك **للتخلص من المنتصر**، إن أمكنه فعل ذلك بأمان. إلا أنّ من شأن هذا أن يضع **صعوباتٍ أمام الملك**، إذ يبدو أنَّه يعتقد، مثل غيره من غالبية الليبيين، بأنّ **رئيس الوزراء الليبي ينبغي أن يكون طرابلسياً** إذا ما أريد المحافظة على بقاء المملكة الليبية متحدة، على الرغم من أنَّه لا بدَّ من الاعتراف بأنَّ جزءاً كبيراً من الدعم الذي يلقاه المنتصر يرجع إلى أنه موجود في السلطة لفترة من الوقت، كما يرجع إلى أنَّه ليس هناك، وبكل أسف، إلا عددٌ محدودٌ من الأشخاص القادرين على أن يحلّوا محلّه".

---

١٣٦ كان كعبار يشغل يومذاك منصب رئيس مجلس النواب، وهو صهر محمود المنتصر.

"وعلى الرغم من أنَّ للمنتصر، كرئيس للوزراء، **أوجه قصور ظاهرة وعديدة، فإنَّه لا يوجد أحد، على ما يبدو، في ولاية طرابلس (باستثناء بشير السعداوي الموجود في المنفى) يملك القدرة على استقطاب دعم سياسي حوله أو يحوز ما يؤهّله لترؤّس الحكومة الليبية**".

ثمَّ يضيف التقرير:

"هناك احتمال أن يقوم الملك (ولاسيما أنّه محاط بأصدقائه البرقاويين الذين هم الآن دون شك يحتقرون المنتصر ويخافونه) بإعفاء رئيس الوزراء المنتصر من منصبه في أوّل فرصة مواتية. ويبدو للبعثة أنَّ هذه الفرصة سوف تسنح خلال الخريف القادم (١٩٥٣) عندما تكون الحكومة والبرلمان في بنغازي. عند ذلك، سوف يكون الملك محاطاً بأصدقائه البرقاويين من داخل الحكومة ومن خارجها ومن داخل البرلمان، وسيكون أعضاء الحكومة الطرابلسيون قريبين بحيث يمكن شرح أسباب إقالة المنتصر (الحقيقية والمختلقة) لهم".




"ومع ذلك، فإنَّ البعثة تعتقد أنَّ الملك لن يقدم على هذه الخطوة ما لم يكن على يقين بأنَّ إقدامه على ذلك لن يعرّض وحدة البلاد للزعزعة. ذلك أنَّه على الرغم من أنَّ الملك لم يعطِ مؤشّراتٍ تدل على وجود حرص خاصّ لديه على وحدة ليبيا، فإنَّه لا يستطيع أن يكون غير مبالٍ بالانتقادات التي يمكن أن توجَّه إليه من قبل الشعب الليبي، ومن العالم بصفة عامّة، في حال قيامه بخطواتٍ تؤدّي إلى التعجيل بتفكك المملكة الليبية المتحدة".

الاستقالة[١٣٧]

مرَّ بنا كيف أنَّ محمود المنتصر هدّد بتقديم استقالته، كما قدّمها فعلاً أكثر من مرّة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣، وكيف أنَّ الملك رفض قبول هذه الاستقالة، بل سعى إلى استرضائه خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٣ بتوسيط السيد **إبراهيم أحمد السنوسي** ابن عم الملك وسفير ليبيا لدى مصر.

لقد استجاب المنتصر لوساطة السيد **إبراهيم السنوسي** وعدل عن استقالته، واستقبل وزير الخارجية الأمريكي دالاس في طرابلس في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣ ليتوجّه بعد ذلك في ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣ إلى لندن للمشاركة في احتفالات تتويج الملكة إليزابيث، ولمتابعة المفاوضات بشأن المعاهدة المزمعة مع بريطانيا وبقي فيها حتى أواخر يوليو/ تموز من العام نفسه.

أثناء **غياب رئيس الوزراء محمود المنتصر** في بريطانيا تمكّن خصومه، وعلى رأسهم إبراهيم الشلحي، من إقناع الملك بالتوقيع على مرسوم ملكي بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٥٣ يقضي **بإقصاء صديق رئيس الوزراء السيد فاضل بن زكري** من منصب والي طرابلس وتعيين الصديق المنتصر خلفاً له، دون **استشارة رئيس الوزراء** في ذلك، ودون توقيعه على هذا المرسوم. وفضلاً عن ذلك، **فإنَّ الملك قد كلف رئيس الديوان الملكي، لا رئيس الوزراء، بتنفيذ هذا المرسوم.**

بعد عودة محمود المنتصر من بريطانيا، في أواخر يوليو/ تموز ١٩٥٣، "قامت حملة إعلامية شديدة من الصحافة والإذاعة العربية والمصرية ضدَّ المعاهدة الليبية البريطانية، وهوجم المنتصر هجوماً لا هوادة فيه، لا سيّما من إذاعة "صوت العرب" التي كانت تبث من القاهرة، ومن الصحافة العربية في لبنان وسوريا ومصر. وقد تجاوبت مع هذه الحملات عناصر ليبية معارضة في البرلمان

---

١٣٧ نشرت صحيفة **الجمهورية** المصرية الرسمية في عددها الصادر يوم ١٨/ ٢/ ١٩٥٤ مقالاً مطوّلاً حول استقالات محمود المنتصر المتعدّدة. راجع تقرير البعثة الأمريكية في ليبيا رقم (١٣٣) المؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٥٤ (الملف 773.13) حول مقال الصحيفة المذكورة.

الليبي وخارجه، وبذل محمود المنتصر جهوداً جبارة ومساعي حقيقية، ومارس ضغوطاً شديدة إلى أن وافق البرلمان، بمجلسيه وبأغلبية بسيطة، على معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا".[١٣٨]

بعد نجاح المنتصر في الحصول على موافقة مجلس النواب على المعاهدة البريطانية-الليبية في ١٨/ ٨/ ١٩٥٣ بأغلبية (٣٩) صوتاً مقابل (١٦) صوتاً، وفي انتظار ردّ بريطانيا على الاستفسار الذي بعثت إليها به الحكومة الليبية في ١/ ٩/ ١٩٥٣ بشأن المادة رقم (٢) من الاتفاقية المالية،[١٣٩] **توجّه المنتصر إلى ألمانيا للاستشفاء والاستجمام بعض الوقت.**



أثناء غياب محمود المنتصر في الخارج، تمكنت زمرة إبراهيم الشلحي من استصدار مرسوم ملكي بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٥٣ يقضي بإدخال تعديل على الوزارة بموافقة نائب رئيس الوزراء الدكتور فتحي الكيخيا، ولكن دون استشارة المنتصر نفسه بالأمر،[١٤٠] ومرسوم آخر بالتاريخ نفسه يقضي بتعيين محمد الساقزلي (وزير المعارف بالحكومة) رئيساً للديوان الملكي. وعاد المنتصر على الفور إلى البلاد قاطعاً عطلته..

"وفور وصوله توجّه إلى القصر الملكي وقدّم استقالته إلى الملك احتجاجاً على تعديل حكومته أثناء غيابه، معتبراً أنّ الإجراء غير شرعي. وكان ردّ الملك أنّ فتحي الكيخيا نائب رئيس الحكومة وافق على التعديل. وبالرغم من ذلك، لم يقتنع محمود المنتصر وأصرَّ على الاستقالة. فقبل الملك استقالته وطلب منه إرجاء البت فيها حتى وقتٍ لاحق".

"خلال وجود المنتصر داخل القصر الملكي ونظراً لتأثره، سقط مغشياً عليه بعد أن ارتفع ضغطه، وأسعف من طرف طبيب الملك الخاص. لذلك طلب الملك من محمود المنتصر العودة لاستكمال علاجه (في الخارج)، ووعد بأن ينظر في موضوع استقالته بعد أن يتماثل للشفاء. قَبِل المنتصر هذا الحل على مضض وسافر لتلقي العلاج".[١٤١]

---

١٣٨ بن حليم، ص ٤٦. للمزيد، راجع مبحث "المعاهدة مع بريطانيا" في هذا الفصل.

١٣٩ برزت الاستفسارات حول هذه المادة خلال مناقشات مجلس النواب لها.

١٤٠ راجع مبحث "ومشاكل مع عبد الله عابد" في هذا الفصل.

١٤١ الصيد، ص ٩٣. انظر أيضاً: خدوري، ص ٢٧٠-٢٧١. وقد أكد واقعة سقوط المنتصر مغشياً عليه، أثناء لقائه بالملك لمناقشة موضوع استقالته، تقرير البعثة الأمريكية رقم (٢٥) المؤرّخ في ١/ ١٠/ ١٩٥٣. الملف 773.13.

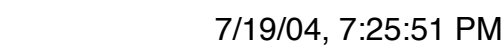
وفي ٢٤/ ٩/ ١٩٥٣ نشرت صحيفة "**الدفاع**" (مستقلة يملكها عضو البرلمان صالح بويصير) خبراً في عددها الصادر ذلك اليوم كشفت فيه أنَّ رئيس الوزراء أبرق باستقالته إلى الملك الذي رفض قبولها. وأضافت الصحيفة أنَّ المنتصر جدّد تقديم استقالته، ممّا حدا بالحكومة إلى إرسال **إبراهيم بن شعبان** إلى روما للتشاور مع رئيس الوزراء في محاولة لإقناعه بالعدول عن موقفه. وقد ألمحت الصحيفة إلى أنَّ إصرار المنتصر على استقالته ليس له علاقة بموضوع المعاهدة مع بريطانيا، ولكنّه نتيجة بعض "**المسائل العائلية والوزارية**".[١٤٢]

ومن جهة أخرى، نشرت صحيفة "**البشائر**" (مستقلة لصاحبها عوض محمد زاقوب) في عددها الصادر يوم **٢٨/ ٩/ ١٩٥٣** بياناً صادراً عن **المكتب الصحفي الاتحادي** أكد على أنَّ رئيس الوزراء المنتصر قدّم استقالته بالفعل، وأنَّ الملك طلب إليه الاحتفاظ بموقعه إلى حين عودة الملك من سويسرا،[١٤٣] وإلى حين استرداد المنتصر لعافيته.[١٤٤]

وقد أعدّت **البعثة الأمريكية** تقريراً بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٣ أشارت فيه إلى ما ورد بالصحيفتين المذكورتين، كما ألقت فيه المزيد من الضوء على هذه التطوّرات المتعلقة بوضع رئيس الوزراء المنتصر، فكان ممّا ورد فيه:

"في أعقاب **الإعلان الرسمي** عن تقديم المنتصر لاستقالته، ازدادت التكهنات حول دوافع المنتصر لتقديم هذه الاستقالته في هذا الوقت. وترجع الاستقالة، وفقاً للاتجاه العام السائد في الدوائر السياسية في بنغازي، إلى عدّة أسباب أهمّها أنَّ المنتصر كان يسعى لمواجهة مع الملك حول استقلالية الولاة وتدخّلات القصر في الشؤون الداخلية، وربّما الشؤون السياسية الخارجية أيضاً. وهناك، كمثال على ذلك، تفكير بأنَّ المنتصر يعتقد أنَّ تعيين **الساقزلي** رئيساً للديوان الملكي سوف يؤدّي إلى زيادة تدخّل القصر في شؤون حكومة ولاية برقة، كما سيعزّز التوجّهات الاستقلالية لدى تلك الولاية. أمَّا فيما يتعلق بتدخّل القصر في السياسة الخارجية للدولة، فيُشار إلى قيام **الشلحي** (ناظر الخاصّة الملكية) بلعب

١٤٢ راجع تقرير البعثة الأمريكية في ليبيا رقم (٢٥)) المؤرّخ في ١/ ١٠/ ١٩٥٣. الملف المركزي 773.13.
١٤٣ كان الملك إدريس قد توجّه إلى لوزان للعلاج في ٢٧/ ٩/ ١٩٥٣.
١٤٤ راجع تقرير البعثة الأمريكية السابق.



دور **نشط لتقوية علاقات ليبيا بمصر**، ومن المرجّح أنَّه **كان القناة التي حاولت عبرها مصر توصيل تلميحاتها (الشفوية) باستعدادها لتقديم مساعدات مالية لليبيا**. كما أنَّ احتمالَ أن يأخذ سلوك **الصديق المنتصر** (والي طرابلس الجديد) اتجاهاً معارضاً لسياسات ابن عمّه رئيس الوزراء محمود المنتصر يشكل هو الآخر سبباً للانزعاج لدى الأخير".[١٤٥]

"وبالإضافة إلى موضوع الولاة، يسود الاعتقاد محلياً بأنَّ مطالبة **السيد عبد الله عابد** الحكومة الاتحادية بأن تعيد إليه مبلغ (٢٧) ألف جنيه ليبي[١٤٦] سبق أن دفعها كرسوم جمركية[١٤٧] تشكل هي أيضاً مصدر انزعاج لدى المنتصر ... **ولأنَّ المنتصر متضايق من صلات السيد عبد الله عابد بالمصريين** (وقد حصل مؤخّراً على وسام رفيع من الحكومة المصرية)، ومن الدور النشط الذي لعبه مؤخّراً ضدَّ المصادقة على المعاهدة مع بريطانيا، فقد قرّر المنتصر عدم ردّ هذه المبالغ التي يطالب بها السيد عبد الله".



ويختم القنصل الأمريكي **السيد بولارد مور** Bolard More تقريره الذي أعطاه عنوان "**ردود الفعل في بنغازي لاستقالة رئيس الوزراء المنتصر**" بعباراتٍ جاء فيها:

"وبشكل عام، فإنَّ الرأي السائد بين **العناصر السياسية في بنغازي**، أنّه بافتراض أنَّ المنتصر قدّم استقالته بصفة أساسية احتجاجاً على وضع الولاة وتعيين الساقزلي، فإنَّه بذلك يكون قد عزّز من موقفه، إذ يسود الاعتقاد هنا أنَّ الملك، برفضه قبول هذه الاستقالة، لا بدّ أنه أعطى المنتصر وعوداً بالحدّ من تدخّلات القصر (الشلحي)".

ثمَّ يضيف القنصل الأمريكي مور:

"إنَّ هذا التقييم ربّما يكون مؤسّساً بالكامل على أمان معسولة، **وإنَّ التأييد الذي يحظى به موقف رئيس الوزراء حالياً، والذي يحسد عليه في ضوء تأييده**

١٤٥ راجع ما ورد في مبحث "مشاكل مع ناظر الخاصّة الملكية" في هذا الفصل.
١٤٦ من الواضح أن هذا المبلغ لا يتفق مع المبلغ الذي أورده الصيد، ونرجح أن ما ورد في تقرير البعثة الأمريكية هو الصحيح، لأنَّ الصيد كثيراً ما يعتمد على ذاكرته في تدوين الأرقام والتواريخ، وهي كثيراً ما تخونه.
١٤٧ راجع ما ورد في مبحث "ومشاكل مع عبد الله عابد" في هذا الفصل أيضاً.

للمعاهدة البريطانية، يمكن أن يتعرّض لتغيّر مفاجئ (في غير صالح المنتصر) إذا تبيّن أنَّ وراء هذه الاستقالة أسباباً أخرى".

وفي **١٩/ ١٠/ ١٩٥٣** قام الرائد **سالم أسود** (Salem Aswad) [١٤٨] من قاعدة ويلس بزيارة رئيس الوزراء المنتصر في **فرانكفورت بألمانيا**، حيث يواصل علاجه، ودار بين الاثنين حوار مطوّل أوردته البعثة الأمريكية في تقرير لها أرسلت به إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٣ يحمل الرقم الإشاري (١٩٨).[١٤٩]

ويتضح من مطالعة التقرير أنَّ **الحوار بين رئيس الوزراء وضيفه الأمريكي الغامض** شمل موضوعات عودة السيد المنتصر إلى البلاد واستقالته، والتطوّرات الجارية في ليبيا، ووضع المعاهدة مع بريطانيا، وعلاقة المنتصر بالملك، وأخيراً حالة رئيس الوزراء الصحية. وكان من بين ما جاء في ذلك التقرير:

- أنَّ المنتصر لم يسحب استقالته، وأنَّه ينتوي إعادة طرح موضوعها على الملك إدريس فور عودة الأخير إلى البلاد من سويسرا.
- أنَّه يعتزم أن يطلب من الملك إعطاءه الإذن بإدخال تعديل على تشكيل الوزارة، وأن يعطى صلاحيات بالنسبة للولاة الثلاثة، لأنَّه لا يستطيع أن يتساهل بشأن الطريقة التي يتصرّف بها الولاة الآن، ولاسيما والي طرابلس الصديق المنتصر، وأنَّه سوف يصرّ على استقالته في حال عدم استجابة الملك لمطالبه.
- **أنَّه عبّر بشدّة عن عدم رغبته في الاستمرار كرئيس وزراء، لأنَّه يخاف، إذا ما أتمَّ إبرام الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، والتي يعدّها جميعاً ضرورية لليبيا، أن يوصم من قبل المتطرّفين الليبيّين بأنَّه خائن لليبيا وللعرب،**

---

١٤٨ يبدو أنَّ هذا الضابط هو من أصل عربي، ولم يوضح التقرير الصفة التي زار بها رئيس الوزراء المنتصر، غير أنَّ الموضوعات التي تطرّق إليها الحوار أثناء هذه الزيارة تدل على أنَّ بين الاثنين صلة وطيدة سابقة، أو أنَّه كان يحمل صفة رسمية معيّنة جعلت المنتصر يسترسل معه في الحديث.

١٤٩ موجود بالملف المركزي رقم (773.13).

وقـد يضطرّ لمغـادرة ليبيا. وقـد فقد حتى الآن صحتـه وجزءاً كبـيراً من ثروتـه في خدمة بـلاده،[١٥٠] وليس لديـه الرغبة في أن يخاطر بفقدان أسرته ووطنه.

- أنَّ نائـب رئيس الوزراء **فتحي الكيخيا** لم يزوّده خلال وجوده للعـلاج بالخارج بأيّـة معلومـاتٍ عن تطـوّرات الأحداث في داخل البلاد، كما لم يسعَ إلى أخذ رأيه حول أيّ موضوع.
- **أنَّ نفـوذ إبراهيم الشـلحي (ناظـر الخاصّة الملكيـة) على الملك إدريس قوي جداً،** وأنَّ الآخرين، الذين بمقدورهم أن يطلعوا الملـك على حقيقة الأوضاع داخـل البلاد، لا تتاح لهم الفرصة للقيام بذلك.



أمَّـا عـن حالة المنتصر الصحية، وموعـد عودته المحتمـل إلى ليبيا، فقد أفاد التقرير نفسـه بـأنَّ رئيس الـوزراء تعرّض مـرّة أخرى للارتفاع الحـاد في ضغط الدم، إلا أنَّ حالته الصحية تحسّـنت بشـكل كبير منذئذٍ، وأنّه لن يعود للبلاد إلا بعد عودة الملك في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣.

وفي أثناء وجود **المنتصر بألمانيا**، قام **(٣٩)** نائباً من **أعضاء مجلس النواب**[١٥١] بإرسال برقية له بتاريخ **١٨/ ١١/ ١٩٥٣** عبّروا فيها عن تأييدهم له ومنح ثقتهم المشفوعة بأمل العودة إلى البلاد. وقد جاء في تلك البرقية:

"حضرة السيد محمود المنتصر رئيس وزراء المملكة الليبية

فرانكفورت – ألمانيا.

من صميم قلوبنا نعبّر عن الفرحة بشفائكم. نرسل لكم خالص التهنئة، مـع عظيم تقديرنـا وثقتنا في أنّكم سـتواصلون العمل تحت إرشـادات الإدريـس العظيـم لخدمة الوطـن وفي تحقيق الغايـات الوطنية الكبيرة.

---

١٥٠ راجـع مـا ورد في فصـل "حكومة عبد الحميد البكـوش .. النهاية المباغتـة" تحت مبحث "شـعبية البكوش في برقة" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٥١ إجمـالي عـدد أعضاء مجلس النواب هو (٥٥) عضواً، (٣٥) منهم عن ولاية طرابلس، و(١٥) عن ولاية برقة، و(٥) عن ولاية فزان. وكان عدد النواب الحاضرين للجلسة التي تقرّر خلالها إرسال البرقية (٤٢) عضواً.

وإنّنا نأمل أن تسرعوا العودة إلى أرض الوطن حتى يقترن فرح الشعب لعـودة المليـك المحبوب بقدوم رئيـس الوزراء، موضـع الثقة من الملك المعظم وممثلي الشعب".[١٥٢]

وقد حملت البرقية توقيعات **تسعة وثلاثين نائباً** هم:[١٥٣]

عبد المجيد كعبار	صالح بن رابحة	ميلود عبد الله (برقة)
محمد سيف النصر	صالح بويصير (برقة)	محمد بريدان (برقة)
عبد الله السحيري	محمد شلقم السنوسي (فزان)	السنّي اللالي
عبد الرحمن القلهود	المنير العروسي	علي بن سليم
علي بن سالم	محمود البحباح	علي العنيزي (برقة)
مصطفى عزيز	الطاهر بن محمد العالم (فزان)	إبراهيم بن شعبان
علي النعاس	حسين الفقيه	أبو بكر نعامة
محمد الشعّاب	إسماعيل بن لامين	باكير طريش
المهدي بريش	عبد الله بن عبد الصمد	مصطفى المنتصر
محمد الزقعار	نور الدين بن قطنّش	محمد الشرع قرزة
سليمان بن سعيد	خليل القلال (برقة)	السنوسي حمادي(فزان)
منصور بن محمد خليفة (فزان)	الكيلاني الضريريط (برقة)	عبد السلام بسيكري (برقة)
مفتاح عريقيب	يحي بن مسعود	علي تامر

ولا يخفى أنَّ **إرسـال هذه البرقية يشـكّل اجتهاداً سياسـياً راقياً**. وممّا **يلفت النظر حول أسماء النواب الموقعين عليها:**

١ - أنّ **سبعة من النواب الموقعين** على هذه البرقية (صالح بويصير، خليـل القـلال، الكيـلاني الضريريـط، ميلـود عبـد الله، محمد بريدان، علي العنيزي، وعبد السـلام بسـيكري) **هم من ولاية برقـة**، بل إنَّ **أربعة من هـؤلاء يمثلون المناطق القبلية**، ممّا يؤكد أنَّ رجـال العهد الملكي **لم يكونوا** - كـما تذهب معظم المراجع والتقاريـر- **يفكرون على الدوام على أسـس جهوية وقبلية** (إذ

---

١٥٢ حكيم: **حقيقة ليبيا**، ص١٨٣.

١٥٣ اعتمدنـا في نـصّ هـذه البرقية وأسـماء النواب الموقعـين عليها على ما جاء في كتاب سـامي حكيم **حقيقـة ليبيا**، ص ١٨٣-١٨٤، مع ملاحظة أن التاريخ الذي أورده حكيم للبرقية خطأ، وأن الأسماء التي أوردها فيها بعض الأخطاء وناقصـة، ثم اسـتكملنا البيانات من تقرير البعثـة الأمريكية بليبيا رقم (٢٦٠) المـؤرّخ في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٣. الملف المركزي (773.13).



لـو صحَّ هذا الزعم لما فكر هؤلاء في تأييد المنتصر الذي ينتمي إلى ولاية طرابلس).

٢- أنَّ **أربعـة مـن النواب الموقعـين** على هذه البرقية (محمد شـلقم السـنوسي، منصـور محمـد خليفـة، الطاهـر بـن محمـد العالم، والسـنوسي حمـادي) هم مـن **ولاية فـزان**، الأمر الـذي يؤكد الملاحظة نفسها الواردة في الفقرة السابقة.

٣- أنَّ **خمسـة مـن النـواب** الموقعـين عـلى البرقيـة (عبـد الرحمـن القلهـود، ومحمد الزقعار، وصالح بويصـير، وخليل القلال، وعبـد السـلام بسـيكري) **هـم من بـين النـواب السـتة عشر الذيـن عارضوا المصادقة على المعاهـدة التي وقعها المنتصر مع بريطانيـا، وعارضوهـا أشـدّ المعارضـة أثناء مناقشـتها داخل البرلمـان**، غير أنَّ الموقف من المعاهدة لم يتحوّل لديهم إلى عداءٍ شـخصي لرئيس الوزراء وبقية سياساته ومواقفه، الأمر الذي نحسـب أنَّه **يجسّـد حالة نضج سـياسي عالية تحسـب لأولئك الرجال**.



٤- أنَّ **اثنين من الموقعين** عـلى البرقية (عبد الرحمن القلهود ومحمد الزقعـار) همـا مـن أعضاء **حزب المؤتمـر الطرابلـسي** الذي قام المنتـصر بحلـه في شـهر فبراير/ شـباط ١٩٥٢، في أعقـاب الاضطرابـات التي شـهدتها مدن ولاية طرابلـس، بعد إعلان الانتخابـات التـي جـرت خـلال ذلك الشـهر، **ممّا يؤكـد مرّة أخرى درجة الموضوعية العالية التي يتحلى بها هؤلاء**.

وكـما وعـد المنتصر، فقـد رجـع إلى البـلاد في **٢٩/ ١١/ ١٩٥٣** إثـر عودة الملـك إدريس في ٢٤/ ١١/ ١٩٥٣، [١٥٤] غير أنَّه ظل **متمسـكاً** بموقفه فيما يتعلق باسـتقالته وشروطه للعدول عنها. ويتضح ذلك من التقرير الذي بعث به **نائب**

١٥٤ كان الملـك إدريـس قد زار، في طريق عودته من سـويسرا، إسـبانيا والمغرب، مع نهاية الأسـبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣.

القنصـل الأمريكـي في بنـغـازي المسـتر بيـتر تشـيس Peter R. Chase بتاريـخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٣ [١٥٥] وجاء فيه:

"لقد أبلغني **القنصل العام الإيطالي** بليبيا **المسـتر ماجولي** Majoli يوم ٧/ ١٢/ ١٩٥٣ أنَّ **مصطفى بن حليم**، ناظر الأشـغال العامة بحكومة ولاية برقة، أبلغه بأنَّ **المنتصر** لم يقتنع بالكامل بعد بأنَّ من مصلحته الاسـتمرار في منصبه كرئيس وزراء، ومن المحتمل أن يستمرَّ في الإصرار على استقالته".

"كـما أضـاف القنصل الإيطـالي ماجولي أنَّه فهم أنَّ رئيس الـوزراء المنتصر قد تضايق كثيراً بسـبب استقبال الملك لأعضاء السـلك الدبلوماسي في قصر المنار قبل اسـتقباله رئيس وأعضاء الحكومة، ومن ثم فإنَّ المنتصر (الذي كان يشـغل في الوقـت نفسـه منصب وزيـر الخارجية) لم يكـن حاضراً أثناء اسـتقبال الملك للدبلوماسـيين الأجانب، كما أنَّه من غير المسـتبعد أن يكـون المنتصر قد تضايق أيضـاً بسـبب تحرّك الملك من وإلى قـصر المنار وبصحبته **إبراهيم الشـلحي** بدلاً منه شخصياً".

ويفيد تقرير آخر للسـفارة الأمريكيـة[١٥٦] أنَّ الملك، إثر وصوله إلى طرابلس مـن رحلتـه الأوروبيـة، سـافر بطريق الـبرّ بصحبـة رئيـس وزرائـه المنتصر إلى بنغـازي، وقـد ظهر أن الاثنين كانـا خلال هذه الرحلة **على علاقـة ودّية**. غير أنَّ **الملك**، عندما حضر إلى قصر المنار ببنغازي يوم **٦/ ١٢/ ١٩٥٣** لاستقبال رجال السـلك الدبلومـاسي الأجنبي، وصل بصحبـة ناظر الخاصّة إبراهيم الشـلحي، كـما أنَّ الملـك أعطى تعليماته المحـدّدة لكبير التشريفات يومـذاك **الدكتور وهبي البوري** بألا يكون المنتصر حاضراً أثناء اسـتقباله للدبلوماسيين الأجانب، الأمر الذي سبّب ضيقاً للمنتصر.

وأضـاف هـذا التقريـر أنّ المنتـصر على ما يبدو قـد طلب **مقابلـة الملك** يوم **٨/ ١٢/ ١٩٥٣** وطلـب منـه خلال هـذه المقابلة تضمين **خطـاب العرش** الذي سـيجري إلقـاؤه عند افتتاح البرلمـان يوم ١٠/ ١٢ فقرة تفيـد أنَّ موضوع **المركز**

---

١٥٥ التقرير رقم (٥٨). الملف المركزي (773.13).

١٥٦ التقرير رقم (٦٤) المؤرّخ في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣. الملف المركزي (773.00).

القانـوني للـولاة سـوف يجري إحالته عـلى المحكمة الدسـتورية (العليـا) لإبداء وجهـة نظرها فيه. كـما يبدو أنَّ المنتصر طلـب من الملك التزامـاً كتابياً بأن يكفَّ القصر فوراً عن التدخّل في الشـؤون التي هي من اختصاص الحكومة الاتحادية، وطلـب أيضاً إعطاءه الإذن بإدخال تعديل على حكومتـه، والتزاماً بألا تتعرّض الحكومة للتعديل في حالة غيابه عن البلاد، وفي حال عدم موافقة الملك على هذه المطالب، فإنَّه سوف يتمسّك بالاستقالة التي سبق له أن تقدّم بها. ويضيف التقرير أنَّ المنتصر قابل صباح ذلك اليوم عضو مجلس النواب **خليل القلال**، وأعاد على مسـامعه تلك المطالب، وأنَّ المنتصر بدا واثقاً أنَّ الملك سـوف يستجيب لها. غير أنَّ الملك، لدى اسـتقباله للمنتصر واسـتماعه لطلباته، قرّر أنَّها غير مقبولة. وفي ظل هذه الظروف، فإنّه **سـيكون من المتعـذّر أن يطلب من المنتصر تلاوة خطاب العرش في افتتاح دورة البرلمان يوم ١٠/ ١٢/ ١٩٥٣**.

ويضيـف التقريـر أنّه عندما قابل رئيس البعثة المسـتر **فيلارد** رئيس الديوان الملكي **محمد السـاقزلي**، لكي يناقش معه التفاصيـل المتعلقة بزيارة نائب الرئيس **نيكسون** للملك،[١٥٧] أبلغه الساقزلي أنَّ **خطاب العرش سوف تتمّ تلاوته من قبل نائب رئيس الوزراء فتحي الكيخيا**.

ويفيـد التقريـر أنَّ المنتـصر لم يجرِ إبلاغه عـلى ما يبدو بقـرار الملك بأن يتولى فتحـي الكيخيـا إلقـاء خطـاب العرش بـدلاً منه، ولم يعلـم بذلـك إلا من عمر منصـور الكيخيـا رئيـس مجلس الشـيوخ، أثنـاء تناوله العشـاء في بيـت الأخير في بنغـازي، الأمـر الـذي أدّى إلى إصابته بنوبة جديدة من نوبـات ارتفاع ضغط الدم.

ويضيـف التقرير أنَّ **الملك** أرسـل مسـاء ذلـك اليـوم (٨/ ١٢) إلى المنتصر يطلب حضوره إلى القصر لمناقشة موضوع الاستقالة أكثر، غير **أنَّ المنتصر اعتذر عن الحضور، مؤكداً أنه لا يرغب في المزيد من المناقشات ما لم يكن الملك مستعداً لقبـول شروطه**. وإذ لم يتسـلم المنتـصر أيّ ردٍّ من الملك **قام بمغـادرة بنغازي إلى طرابلس** صباح يوم **٩/ ١٢/ ١٩٥٣**.

١٥٧ تمّت هذه الزيارة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥٣.




لقـد أدّى سـفر المنتـصر إلى طرابلـس إلى اضطـرابٍ وارتبـاك في صفـوف المسـؤولين حول ما إذا كانت الوزارة قد اسـتقالت، وهل قبل الملك اسـتقالتها. وفي مسـاء ذلـك اليـوم (٩/ ١٢) **التقـى الملـك في الديـوان الملكـي بالمسـؤولين وبحضـور نائـب رئيـس الـوزراء فتحـي الكيخيا، وتحـدّث معهم عـن الوضع الدستوري القائم.**

وأضاف التقرير أنَّه عند افتتاح البرلمان، يوم **١٠/ ١٢/ ١٩٥٣، ظهر الملك في حالة صحية جيّدة،** وبدا مسـترداً لحيويته، على عكس ما كانت عليه حاله عندما اسـتقبل أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي قبل أربعة أيام فقط (يوم ٦/ ١٢)، كما أنَّ مراسم الافتتاح جرت بطريقة جيّدة، **إذ تولى فتحي الكيخيا رئيس الوزراء بالنيابة إلقاء خطاب العرش.**

وقـد أورد تقريـر البعثـة الأمريكيـة هـذا جملـة مـن التعليقات حـول هذه التطوّرات، كان من بينها:

"إنَّ هذه الأزمة الدسـتورية – إن صحَّ تسـميتها كذلك– تبدو مجرّد تحرّكٍ جديد في **لعبـة الشـطرنج الدائمة بين رئيس الـوزراء المنتصر** (مدعومـاً بعددٍ كبير من أعضـاء مجلـس النـواب، ومنهـم صالـح بويصـير، **والملكـة**، وأبنـاء فـرع أحمد الشريف من العائلة السنوسية) **وبين القصر**. ويبدو في هذه الحالة أنَّ المنتصر قام بحركة خاطئة عندما سـافر إلى طرابلس في الليلة السابقة على افتتاح البرلمان، إذ يبـدو أنَّه أسـاء تقدير قوة نفوذ الملك على بقيـة أعضاء الوزارة، كما ظهر في أعين الدبلوماسيين الأجانب الذين تجمّعوا لحضور الاحتفال بأنَّه قليل الأهمّية".

"... وبشـكل عـام، وعلى ما يبدو مـن خلال هذا الاختبار الحـالي لمدى نفوذه، **أوضـح الملك بشـكل صريـح، لكل مـن يعنيه الأمـر، أنَّه هو المصدر الأسـاس للسـلطة في البـلاد، وأنَّه قادر تماماً على إدارة الحكومـة بدون المنتصر، على الرغم مـن أنَّ عودة هـذا الأخير هي في الحقيقـة موضع ترحيب أغلبيـة أعضاء مجلس النواب**".

"وعـلى الرغـم من أنَّ **هـذه المناورات السياسـية ذات الطابـع الشرقي هي، من وجهـة النظـر الليبية، أمر طبيعي**، فإنّه يبدو كذلك أنّها لم تؤثر على إدارة شـؤون

البـلاد اليومية داخلياً (فهذه الأمور هي في أيدي ولاة الولايات، نواب الملك). أمّا فيما يتعلق بشـؤون ليبيا الخارجية، فمن الواضح أنّها قد اتجهت نحو الشلل. كما **أنّها أوجدت حالة لا تبدو واعدة بالنسـبة لاستمرار ليبيا كدولة موحّدة،** من حيـث أنّ الملك ليس على اسـتعدادٍ للسـماح بوجود حكومة اتحاديـة قوية (على الأقـل تحت رئاسـة المنتصر) مـادام بقي حيّـاً، وإذا كانت وجهـات نظر معظم النـواب النافذين تعـدّ مؤشراً صحيحاً، فإنّ أغلبية الليبيّين الواعين سياسـياً لن يقبلـوا بوجود حكومة اتحادية ضعيفة بعد وفاة الملـك. وبالنظر إلى أنّ الحكومة الاتحادية، بسبب أساليب الملك التدخلية بقوة، لا يمكنها أن تكون – ولو لفترة طويلة قادمة – أكثر من وسـيلة لتنفيذ سياسـة البلاد الخارجية، فإنّ فرص قيام حكومة اتحادية قوية بعد وفاة الملك تبدو بحق – وللأسف – ضئيلة جداً".

ويذكر **سـامي حكيم**[١٥٨] أنّ صالح بويصـير قد نشر في تلك الفترة، وتحديداً بتاريـخ **٢٤/ ١٢/ ١٩٥٣**، في صحيفـة "الدفـاع" (التـي هو صاحـب امتيازها) مقـالاً تحـدّث فيه عمّا يهـدّد البلاد من أخطار، وألمـح فيه إلى الثـورة القادمة التي تهـدّد كيان الحكـم. وتصادف أن التقى المنتـصر (وكان ما يزال رئيسـاً للوزراء) بصالح بويصير بعد كتابة ذلك المقال، فقال له، وفقاً لما يرويه سامي حكيم:

"لقـد قـرأت مقالك وأنا موافق على كل ما ورد فيه، ولو سـار الحال على هـذا المنـوال لضاعت البلاد .. ونرجو الله أن يلطف بالعباد .. إنّي أحسّ يا صالح بأنّ رياح الثورة تهبّ ولكن لا أعرف موعدها".



وشـدَّ محمود المنتصر على يـد صالح بويصير وقال له: **"إنّي آمل أن تسـتيقظ النفوس وتتوب إلى الرشاد وتتقي الله في الوطن"**.[١٥٩]

وقـام رئيس الوزراء المنتصر في **٢١/ ١/ ١٩٥٤**،[١٦٠] كما مرّ بنا، باللجوء إلى **المحكمـة الاتحادية العليا** والاحتكام إليهـا، طالباً فتواها الدسـتورية، باعتبارها صاحبـة الاختصاص في النزاعات الدسـتورية،[١٦١] وكان ممّا جاء في كتاب رئيس الوزراء إلى رئيس المحكمة الاتحادية العليا ما نصّه:

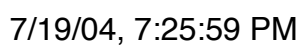
١٥٨ حكيم، **صالح بويصير**، ص ١٤١.

١٥٩ المصدر نفسه، ص ١٤٤.

١٦٠ حـاول رئيس الديوان الملكي محمد السـاقزلي حل المشـكلة القائمة بين الولاة والحكومـة الاتحادية دون الرجوع إلى المحكمـة الاتحاديـة العليـا، فقـدّم إلى الملك مذكرة بهـذه الخصـوص في ٣١/ ١/ ١٩٥٤ غير أنّ جهـوده هذه باءت بالفشل. انظر: خدوري، ص ٢٦٨.

١٦١ أورد الصيـد في مذكراتـه (ص ٩٦) أنّ الملـك وافـق على طلب هذه الفتـاوى من المحكمة العليا حـول جميع النقاط موضع الخلاف. غير أنّ برقيّة للبعثة الأمريكية مؤرّخة في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٤ وتحمل الرقم الإشاري (٢٧٧)، في الملف رقم (773.13)، أفادت بأنّ المنتصر قام باللجوء إلى المحكمة العليا دون علم الملك ودون موافقته.





"... أرجـو باسـم حكومة المملكة الليبية المتحـدة أن تتفضّلوا بإبداء الرأي في شـأن مسـألة دسـتورية هامّة وهي مسألة الوضع الدسـتوري للولاة وعلاقتهم بحكومة الاتحاد الليبي، سواء فيما يتعلق بتعيينهم وعزلهم أو باختصاصاتهم، أو بمسؤوليتهم ومدى حق الدولة في الإشراف عليهم ...".[١٦٢]

وفي ١٠/ ٢/ **١٩٥٤** دعـا الملك إدريـس الحكومة بكامل أعضائها إلى **مأدبة غداء**، ومنح جميع الوزراء **وسـام الاسـتقلال من الدرجـة الأولى**، على حين منح **محمود المنتصر قلادة محمد بن علي السنوسي**.[١٦٣]

وفي ١٥/ ٢/ **١٩٥٤** بعث الملك إلى المنتصر كتاباً، أبلغه فيه بقبول اسـتقالته، نصّه كما يلي:[١٦٤]

عزيزي السيد محمود المنتصر
لقـد اطلعنا عـلى كتابكم المؤرّخ في أوّل أكتوبـر (تشرين الأول) ١٩٥٣ الـذي رفعتم فيه إلينا اسـتقالة الوزارة التي تترأسّـها، فقد رأينا آسـفين قبولهـا وأصدرنـا إليكم أمرنا هذا، وإنّنا إذ نشـكركم ونشـكر زملاءكم عـلى ما أدّيتموه من الخدمـات الجليلة نقدّر لكم ما قد تحقق على أيديكم من خير لصالح البلاد.

إدريس.

صدر في قصر المنار ١١ جمادى الثاني ١٣٧٣ هـ.
الموافق ١٥ فبراير (شباط) ١٩٥٤.

وفي خطـوة لم تتكـرّر في تاريـخ التجربة البرلمانية في ليبيـا أصرَّ أعضاء مجلس النـواب على دعوة الوزارة المسـتقيلة لإعـلان ثقتهم بها، والاسـتماع إلى بيان من رئيـس وزرائهـا الذي حضر فعلاً اجتـماع مجلس النواب ببنغـازي يوم ١٦/ ٢/ ١٩٥٤.[١٦٥]

---

١٦٢ انظر: حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ١٨٥.
١٦٣ الصيد، ص ٩٦، ٩٧. وتُعدّ هذه القلادة أعلى وسام في الدولة.
١٦٤ انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ١٩٥. يذهب حكيم إلى القول إن مأدبة الغداء تمت يوم ١٥/ ٢/ ١٩٥٤، وإن الملك إدريس قام خلالها بتسليم المنتصر خطاب قبول استقالة حكومته، وهذا أمر مستبعد، في نظرنا، لما عرف عن الملك من اللباقة في مثل هذه الأمور، ومن ثم فنحن نرجح صحة رواية الصيد الواردة أعلاه.
١٦٥ حكيم، المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧. راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٢١) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٤. الملف رقم (773.13).

وبدأت الجلسة – كما ورد في مضبطة المجلس– بتلاوة "**رسالة هامّة مستعجلة**" هي نص قبول استقالة الوزارة مشفوعة بكتابٍ من رئيس الوزراء الذي وقف وألقى البيان التالي:

"سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.
علمتم من نصّ الرسالة التي تليت عليكم الآن بأنَّ الحكومة التي تشرّفت برياستها قد استقالت، وأنَّ مولانا الملك المعظم تفضّل وقبل الاستقالة.

وإنّي أودّ في هذه اللحظة أن أوجّه شكري الخالص وامتناني الصادق لمجلس الأمّة الموقر على ما أولاني وزملائي من ثقة غالية، وعلى ما آزرني به من تعاون وثيق سهَّل المهمّة الشاقة التي كانت الحكومة أخذتها على عاتقها في **ظروفٍ دقيقة**. وإنَّه لمن **أغلى الأماني** التي أودّ أن أعبّر عنها في هذا المقام أن أرى الحكومة الجديدة تنعم بما أوليتم حكومتي المستقيلة من تأييدٍ ومعاضدة، وأن **أرى الانسجام الذي عوّدتمونا به سائداً بين المجلس والحكومة الجديدة** حتى تستطيع النهوض **بالأعباء الكبيرة** التي في انتظارها. أقول الأعباء الكبيرة لأنَّ **ليبيا في حاجة إلى المزيد من العناية والعمل المجدي حتى تصل إلى المستوى الذي نريده لها في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، وإنَّ ذلك لا يتم **إلا بتآزر شتى أعضاء الدولة وتكافلها وسعيها المشترك**".[١٦٦]

وقد ردَّ على كلمة رئيس الوزراء المستقيل **رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار** فقال:

"أشكركم على كلمتكم الرقيقة التي أشرتم فيها إلى **التعاون الوثيق والانسجام الكامل** بين حكومتكم ومجلس الأمّة، فقد عملنا جميعاً، المجلس والحكومة، عملاً مخلصاً **وكان رائدنا في جميع الأوقات رعاية مصالح الشعب وخدمة الوطن**. وإنّي أؤكد لكم أنَّ مجلس النواب سيواصل أعماله في طريق الانسجام والتعاون الوثيق مع كل حكومةٍ ليبية **تعمل لصالح الشعب وتحترم حقوقه وتؤدّي واجباتها في نطاق الدستور**".

١٦٦ لا يخفى على القارئ ما تفيض به هذه الكلمة من نضج في الرؤية واستشعار بالمسؤولية وأدب في التخاطب وحرص على الوطن. رحم الله رجال ذلك الجيل المبكر من بناة ليبيا الحديثة.



وهكـذا انتهـت فـترة أوّل حكومـة وطنيـة شـهدتها ليبيـا في بدايـة عهـد الاسـتقلال، ويقـول الصيد، الذي كان أحـد وزرائها، في مجال تعـداد إنجازات تلك الحكومة:[١٦٧]

".. ومـن الإنجازات المشـهودة لهـذه الحكومة، والتي أصبحـت من الثوابت التي تمسّكت بها جميع الحكومات المتعاقبة:

١- إلزامية التعليم الابتدائي.
٢- إقرار مجانية التعليم من مراحله الأولى حتى درجة الدكتوراه.
٣- نـشر التعليم وتعميمه، بإنشـاء مـدارس داخلية ابتدائيـة وإعدادية وثانوية في جميع أنحاء البلاد.
٤- إنشاء مدارس ليلية لمحو الأمّية في جميع أنحاء البلاد.
٥- تعميم التغذية المدرسية.
٦- إقرار مجانية العلاج في جميع مستشفيات ومستوصفات الحكومة.
٧- إعفـاء المزارعـين مـن جميع أنـواع الضرائب والرسـوم عـلى كل ما ينتجونه ويستوردونه من بذور وآلات زراعية.
٨- قرار بدفع جميع مرتبات موظفي الدولة ومسـتخدميها قبل يوم ٢٩ من كل شهر."[١٦٨]

إنَّ إنجـازات حكومـة محمود المنتـصر[١٦٩] هي في الواقع أكـبر بكثير ممّا ذكره الصيد، كما اتضح في سياق هذا الفصل ويتضح أيضاً في الفصل الذي يليه.

---

١٦٧ الصيد، ص ٩٧.

١٦٨ لقد حرص العهد الملكي، منذ تلك السـنوات المبكرة التي كانت البلاد بأشـدّ حالات الفقر فيها، على دفع مرتبات موظفي الدولة في مواعيدها وقبل أن يكتمل الشهر، ولم يحدث أن تأخّرت الدولة عن ذلك مرّة من المرّات، غير أنّه من المعروف الآن وفي ظل النظام الانقلابي أنّ صرف المرتبات أصبح يتأخّر، ولاسـيما منذ مطلع التسـعينيات، لمدد تصل أحياناً لسـتة أشـهر، رغم أنَّ البلاد أصبحت دولة نفطية وعائداتها النفطية تقارب في المتوسـط عشرة مليارات دولار سنوياً.

١٦٩ ممّا يجدر الإشـارة إليه أنَّ الملك إدريس لم يتوقف عن الاسـتعانة بقدرات محمود المنتصر لخدمة ليبيا، فعيّنه مستشـاراً خاصاً له، ثمَّ عيّنه سفيراً لليبيا في عددٍ من الدول الأوروبية، ثمَّ عاد وكلفه في عام ١٩٦٤ بتشكيل الوزارة، ثمَّ عيّنه منذ عام ١٩٦٥ في منصب رئيس الديوان الملكي، وأعطاه صلاحيات واسعة غير مسبوقة. ولم يتردّد المنتصر في تلبية دعوة الملك له بتقديم خدماته من أجل بلاده حتى نهاية العهد الملكي عندما ألقى الانقلابيون القبض عليه في الأول من سـبتمبر ١٩٦٩، وتعرّض لشـتى صوَر الإهانة وسـوء المعاملة، وتوفّي بالسـجن يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ فوضعت السلطات الانقلابية جثته في ثلاجة المستشفى الحكومي دون أن تبلغ حتى أهله بوفاته .







الفصل الثاني

حكومة محمود المنتصر .. والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا






نسخة إلكترونية



مباحث الفصل الثاني

* **تمهيد**
* **ملابسات وخلفيات سابقة على الاستقلال**
* **الموقف من المصادقة على الاتفاقية (منذ الاستقلال)**
* **محادثات المنتصر – دالاس**
* **منذ زيارة دالاس**
* **خلاصة**




نسخة إلكترونية



تمهيـد

قبـل حصـول ليبيـا عـلى الاسـتقلال، وخـلال **سـنوات الإدارة البريطانية في ليبيـا** (١٩٤٣-١٩٥١)، قامـت بريطانيـا، عـام **١٩٤٤**، بمنـح الولايـات المتحدة الأمريكية حق إنشـاء "**قاعدة الملاحة العسـكرية**" قـرب مدينة طرابلس لاستخدامها من قبل القوات الجوية الأمريكية أثناء الحرب.[١] وكان من المفترض أن تكـون الحقوق المتعلقـة بالقاعدة **مؤقتة لمدّة الحرب فقط**، إلا أن رغبة **روسـيا** في الحصول على **الوصاية على منطقة طرابلس بعد الحرب**، وما تلا ذلك من قيام **الحرب الباردة**، حفز الولايات المتحدة على **طلب الاستمرار في استعمال القاعدة، حـين شُرع في نقـل السـلطات مـن البريطانيـين إلى الليبيين في ظـل الإعلان عن اسـتقلال ليبيا**.[٢] ومن ثمَّ فقد قامت أول حكومة ليبية (حكومة محمود المنتصر)، عشـيّة الاسـتقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، بالتوقيع على **اتفاقيـة مؤقتة** مع حكومة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تُجدّد سـنوياً، وتسـمح للأخيرة باسـتعمال قاعدة الملاحة لمدة **عشرين سنة**، إلى أن **تحل محل هذه الاتفاقية المؤقتة اتفاقية يوافق عليها البرلمان الليبي وتنظّم اسـتعمال القوات الأمريكية للقاعدة المذكورة. وقد حُدِّدت قيمـة الإيجار التـي تدفعها أمريكا للحكومة الليبية مقابل اسـتخدام هذه القاعدة بمبلغ مليون دولار في السنة**.[٣]

وكما هو معروف، فـإن "الاتفاقية" بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية لم يتمّ إبرامها سوى في التاسع من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤، خلال حكومة مصطفى بـن حليـم. وتوضـح الوثائـق أن هذه الحقبـة التـي قاربت ثلاث سـنوات (بين

---

١ انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ١٢١؛ خدوري، ص ١٨٧؛ بن حليم، ص ١٨٢.

٢ خدوري، ص ٢٨٧.

٣ وقـع الاتفاقيـة عـن الجانب الليبي محمـود المنتصر رئيـس الـوزراء، ووقعها عن الجانـب الأمريكـي القنصل العام الأمريكـي في ليبيا المسـتر **لينش Lynch**. وفور الإعلان عن اسـتقلال ليبيـا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ أعلنت الولايات المتحـدة الأمريكية اعترافها بها، وأرسـل الرئيس الأمريكي ترومان رسـالة تهنئة إلى الملك إدريس، كما أرسـل وزير الخارجية الأمريكي رسالة أخرى مماثلة لنظيره الليبي. وجرى أيضاً في التاريخ ذاته رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في ليبيا من قنصلية إلى مفوّضية وقد تولى المستر لينش مسؤولية القائم بالأعمال.



توقيـع الاتفاقية المؤقتة وإبـرام المعاهدة) كانت حافلـة بالأحداث والاتصالات والمفاوضات، بل بالمنـاورات التي **حاول خلالها الجانب الليبي أن يحقق للخزانة الليبية أكبر عائد مالي ممكن مع المحافظة، قدر المستطاع، على كافة مظاهر السيادة الوطنيـة**. أمَّـا الجانب الأمريكي فقد حاول هو الآخـر أن يحافظ على الامتيازات التـي منحتهـا له الاتفاقية العسـكرية المؤقتة، مع الحرص على إبقـاء قيمة الإيجار قريبة من المبلغ الأصلي الذي حدّدته تلك الاتفاقية.

وتكشـف مطالعة الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المتعلقة بتلك الحقبة عن **حنكة سياسية غير عادية تحلى بها محمود المنتصر، وعن جهود مضنية بذلها** من أجـل التنصّل من قيود الاتفاقية العسـكرية المؤقتة التي أبرمها مع أمريكا في ظل ظروف سياسـية صعبة كانت تحياها ليبيا عند لحظة الاستقلال، وفي ظل ضغوط قاسـية مارسـتها مختلـف الأطـراف الدوليـة منتهزة تلـك الظـروف، ومن أجل الحصول لبلاده على أكبر المنافع من ورائها، مسـتغلاً رغبة أمريكا وإلحاحها على المصادقة على تلك الاتفاقية المؤقتة من مجلس الأمّة الليبي.

وقبـل أن نسرد الوقائع والتطوّرات التي أعقبت **توقيع الاتفاقية العسـكرية المؤقتـة** مـع الولايـات المتحـدة في **٢٤/ ١٢/ ١٩٥١**، والتي أفضـت فيما بعد إلى إبـرام اتفاقيـة سـبتمبر ١٩٥٤، يحسـن أن نعـرض لبعـض **الملابسـات والحقائق** المتعلقـة بالاتفاقيـة الأولى كما تتضـح من الوثائـق السرية للخارجيـة الأمريكية الخاصة بتلك الحقبة.

ملابسات وخلفيات سابقة على الاستقلال[4]

في **٥/ ١٢/ ١٩٥٠** كاتب وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون Dean Acheson زميله وزير الدفاع **جورج مارشال** George Marshal بشأن استعمال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة ويلس (الملاحة) في طرابلس بموجب تصريح من الحكومة البريطانية، وأنه لا توجد مشكلة في الاستمرار باستعمال القوات الأمريكية لتلك القاعدة مادام البريطانيون قائمين على إدارة ليبيا. غير أنه نظراً لتوقع حصول ليبيا على استقلالها، وفي ضوء ما أسفر عنه اجتماع القيادة المشتركة لرؤساء الأركان في الجيش الأمريكي، من اعتبار قاعدة ويلس ذات أهمّية طويلة الأمد للاستراتيجية الأمريكية، فإن الأمر يستوجب بحث الكيفية التي تؤدّي للحصول على حق استعمال القاعدة المذكورة بعد أن تصبح ليبيا بالفعل دولة مستقلة.

وقد طلب الوزير أتشيسون من زميله وزير الدفاع مارشال أن يوضح له وجهة نظره، من منظور عسكري، عمّا إن كان من الأفضل محاولة الحصول على حق استخدام القاعدة من **الليبيين مباشرة** أو بوساطة عقد "إيجار من الباطن" مع بريطانيا.

- وقد ردّ **وزير الدفاع مارشال** على استفسارات زميله وزير الخارجية بموجب عدّة رسائل كان أوّلها في ٩/ ١/ ١٩٥١[5]، ويُفهم منها:

– أن وزارة الدفاع تفضل، بشأن حق استعمال قاعدة

---

٤ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥١: الشرق الأدنى وإفريقيا**، المجلد الخامس، ص ١٣١٣، *Foreign Relations of the United States, 1951, Vol. V, The Near East and Africa* (Washington D. C.: Department States of America, US Government Printing Office, 1982).

٥ انظر: المصدر نفسه، ص ١٣١٣–١٣١٥.

ويلس، عقد **محادثات متعدّدة الأطراف تشارك فيها كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا**.

- ضرورة **الفصل الكامل** بين المساعدات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تقدّمها أمريكا لدعم الاقتصاد الليبي، ولسدِّ عجز ميزان المدفوعات الخاص بطرابلس الذي قُدِّر بنحو (٥ , ١) مليون دولار في العام، وبين ما تدفعه كإيجار مقابل استخدام الأراضي التي تقوم عليها القاعدة، وذلك لسببٍ بسيط (من وجهة نظر وزير الدفاع الأمريكي) هو أن **حاجة أمريكا لاستخدام القاعدة قد تمتدّ لفترة أطول ممَّا قد تستلزمه حاجة الاقتصاد الليبي للدَّعم**.

- يُنتظر أن تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بإنفاق **مبالغ ضخمة من أجل تطوير إنشاءاتها العسكرية في ليبيا**، وسوف يستفيد الاقتصاد الليبي من هذه النفقات التي قُدِّرت بمبلغ **(٥ , ٢)** مليون دولار لسنة ١٩٥١، **(٢ , ٤)** مليون دولار لسنة ١٩٥٢، **(٢ , ٤)** مليون دولار لسنة ١٩٥٣، و(١) مليون دولار لسنة ١٩٥٤.

- قُدِّرت **مساحة الأراضي** التي سوف تقام عليها التجهيزات العسكرية الأمريكية في ليبيا (وتستحق أن تدفع إيجارات سنوية مقابل استخدامها) بنحو **(٣١٠٠)** هكتار، سوف يتمّ زيادتها بنحو **(٥٠٠٠)** هكتار، وبأراض أخرى لأغراض التدريب البرمائي تُقدَّر مساحتها بنحو (١٠٠) ميل مربّع ومساحتين دائريتين لأغراض التدريب بالذخيرة الحيَّة بقطر قدره (٣) أميال.

- قـدَّرت وزارة الدفـاع الإيجـار الذي ينبغـي دفعه مقابل اسـتخدام هذه الأراضي بما لا يقل عن (٢٠) دولار ولا يزيد عن (٥٠)[٦] دولار في العام للهكتار الواحد.

- وفي ١٥/ ٢/ ١٩٥١ قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإخطار سفارتها في لندن بالإجراءات التي ينبغي السير بموجبها بشأن **المباحثات المزمع عقدها** حول القاعدة العسكرية الأمريكية في ليبيا، متبنية مقترحات وزارة الدفاع بهذا الخصوص، ومضيفة إلى ذلك:

أ- أن المبـادرة بشـأن البدء في المحادثات سـوف تصدر عن (الأمـير) **إدريس** فور تشـكيل الحكومة الليبيـة المؤقتة، وأن المحادثات سـوف تجري بسرية ودون أيّة بيانات أو إعلان إلى أن يتحقق استقلال ليبيا.




ب- أن أمريـكا **سـوف تدخـل المحادثـات مع ليبيـا منفردة**، مـع مراعاة **بذل كل جهد للتنسـيق مـع كل من بريطانيا وفرنسـا**، وبهـذا الأسـلوب تتحقـق مزايـا المحادثـات المتعـدّدة الأطـراف مع الاحتفـاظ للجانـب الأمريكي بحريّة التصرف.

ج- مراعـاة ضرورة **الفصـل الكامـل بـين الإيجـار الـذي سـوف يُدفـع مقابـل اسـتخدام أراضي** القاعـدة، **وبين المسـاعدات المالية والاقتصادية** التي تُدفع من أجل دعم الاقتصاد الليبي، تجري الإشـارة إلى الفائدة المتوقعة من المصروفات المنتظر أن تجنيها القوات الأمريكية في ليبيا، وإلى برنامج المساعدات الفنية الأمريكية المتوقع أن تبلغ في عـام ١٩٥٢ وحده نحـو (١,٥) مليـون دولار، مع التأكيد على أن كافة **هذه المبالغ سـتكون خاضعة لموافقة الكونجرس الأمريكي**.

٦ يُدفع هذا الإيجار (المرتفع) عندما تكون الأراضي آهلة بالسكان ويجري ترحيل سكانها عنها.

وقد أشارت الرسالة ذاتها إلى أن وزارة الخارجية سوف تشرع، فور استلامها مقترحات الدفاع، في إعداد مشروع الاتفاقية المؤقتة المقترحة بين ليبيا وأمريكا لكي يكون أساساً للمحادثات المزمعة. كما أضافت الاقتراح بأن تقوم السفارة في لندن بإطلاع الخارجية البريطانية على الإجراءات المقترحة فيها، مشيرة إلى أنها من جانبها سوف تطلع السفارة الفرنسية في واشنطن على الخطوط العريضة لهذه المقترحات، وأن الوزارة ترحّب بأيّة مقترحات من جانبيهما بهذا الخصوص.

- قام المستر "**لينش**"، القنصل العام الأمريكي في ليبيا، بإرسال **ملاحظاته** حول المبادىء والإجراءات التي اقترحتها رسالة وزارة الخارجية الأمريكية المذكورة. وقد ضمَّن هذه الملاحظات رسالتيه الموجّهتين إلى الوزارة في ١٠ و٢١ فبراير/ شباط ١٩٥١ والتي جاء فيهما:

١- أنه يشدّد على **ضرورة الفصل** بين المساعدات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تقدّمها الحكومة الأمريكية لليبيا، وبين قيمة الإيجار الذي تدفعه إليها مقابل استخدام القاعدة.

٢- أنه لا يرى أيّة حكمة في **ربط موضوع القاعدة والمحادثات بشأنه بالمساعدات الفنية** التي تزمع الحكومة الأمريكية تقديمها لليبيا خلال عام ١٩٥٢ بموجب **برنامج النقطة الرابعة**.

٣- **أنه ينصح بشدَّة بعدم الدخول في المشاكل المتعلقة بالأراضي المملوكة للمواطنين الليبيين في المستقبل،** وأشار إلى أن **القنصلية** تقوم في ذلك **الوقت بدفع إيجارات للمواطنين عن طريق الإدارة البريطانية في ليبيا نظير استخدامها لأراضيهم**. وفي ضوء ما دلت عليه تجربة التعامل في هذا المجال، فإنه يقترح، تجنباً

للمشاكل التي يمكن أن تواجهها الحكومة الليبية أو المواطنون الليبيون أو الحكومة الأمريكية، أن يجري **التعامل مباشرة بين الحكومتين**، وأن يُدفع مبلغ سنوي مقطوع كإيجار لاستخدام القاعدة وكافة المنشآت العسكرية في ليبيا.[٧]

- وكما هو معروف فقد اجتمعت **الجمعية الوطنية التأسيسية في** طرابلس في **٢٩/ ٣/ ١٩٥١** وأصدرت في اليوم ذاته قرارها بتأسيس الحكومة الاتحادية المؤقتة اعتباراً من ذلك اليوم، يكون من اختصاصها:

(أ) القيام بالاتصالات مع مندوب الأمم المتحدة من أجل تهيئة الخطة التي تنقل بموجبها السلطات من الدولتين المشرفتين على الإدارة المؤقتة (بريطانيا وفرنسا) عملا بأحكام قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة الصادر في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠.




(ب) نقل السلطات تدريجياً من الدولتين المشرفتين على الإدارة بطريقة تضمن انتقال جميع السلطات من الإدارات القائمة قبل ١/ ١/ ١٩٥٢ (الموعد المحدّد كحدٍّ أقصى لتحقيق استقلال ليبيا) عملاً بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة السالف الإشارة إليه، شريطة أن تكون ممارسة الحكومة المؤقتة للسلطات متفقة مع أحكام الدستور (الصادر في ٧/ ١٠/ ١٩٥١) ولاسيما فيما يتعلق بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية عندما تكون هذه القضية قد انتهى تحديدها في الجمعية الوطنية.[٨]

- وفي **٣٠ من إبريل/ نيسان ١٩٥١** تضمَّن تقرير المتابعة المقدّم[٩]

٧ **علاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣١٦-١٣١٧.
٨ خدوري، ص ١٨٨-١٨٩.
٩ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣١٨-١٣٢٠.

إلى **مجلس الأمن القومي الأمريكي** بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة **جملة من الملاحظات بشأن ليبيا**، جاء فيها:

(أ) أن مندوب هيئة الأمم المتحدة إلى ليبيا المستر أدريان بلت أشار، في تقريره السنوي إلى الدورة الخامسة (سبتمبر/ أيلول ١٩٥٠) للجمعية العامّة للهيئة، إلى أن ليبيا "**ستحتاج لمساعدات مالية وفنية كبيرة من أجل بقائها اقتصادياً، ولكي يمكنها أن تعتمد على نفسها كدولة مستقلة**" وأن هدف استقلال ليبيا سوف يتحقق بحلول أوّل يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢.

(ب) أن وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم **١٩/ ٥** حدَّدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا "**في إقامة دولتها الموحّدة" التي تكون مرتبطة بالمملكة المتحدة (بريطانيا) بشكل يضمن تمتع الأخيرة بحقوق استراتيجية كافية ومن ثمّ الولايات المتحدة**" وأن هذه السياسة سوف تتحقق من خلال:

١- **الوعد الذي قدّمه الأمير إدريس السنوسي وأنصاره الرئيسيّون باستعدادهم لإبرام اتفاقيات مناسبة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تكفل استمرار استفادة القوات الأمريكية من التسهيلات العسكرية فوق الأراضي الليبية.**

٢- ربط **العملة الليبيّة الجديدة بالإسترليني الذي سيسهّل عملية ربط ليبيا بالمملكة المتحدة.**

٣- **تقديم مساعدات مالية للإدارة البريطانية في ليبيا عبر برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية، وبرنامج مساعدات النقطة الرابعة.**

٤- المسـاعدات الماليـة المهمّة التـي ينتظـر أن تقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل حق اسـتخدام قاعـدة ويلـس، ومـن خـلال **الإنفاق العسـكري للقوات الأمريكية في ليبيا**.

(ج) أن الجمعيـة العامّـة للأمـم المتحـدة أصـدرت في ١٧ نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٠ (الدورة الخامسـة) قراراً تضمّن عدَّة توصيات من بينها:

١- قيام **الجمعية الوطنية التأسيسـية** بتشـكيل حكومة مؤقتـة في موعد لا يتجاوز، قدر المسـتطاع، الأول من إبريل/ نيسان ١٩٥١.

٢- **حث المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عـلى تقديـم المسـاعدات الفنيـة والماليـة الممكنـة لليبيا**.

٣- قيام الإدارات الأجنبية في ليبيا (بريطانيا وفرنسا) **بنقل سلطاتها** تدريجياً إلى الحكومة الانتقالية. وأن يسعى مبعوث الأمم المتحدة (أدريان بلت) فوراً، في ضوء توجّهات المجلس الاستشـاري المختص بليبيـا، وبالتعاون معـه ومـع الإدارات المذكورة، لتحقيق عملية نقل السلطات.




(د) أن **الجمعيـة العامّـة للأمـم المتحدة** أصـدرت في الدورة نفسـها (خـلال شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٠) عدَّة قرارات تتعلق بليبيا، من بينها قرار يوصي بضرورة تقديـم الأمم المتحدة **مسـاعدات فنية لليبيـا بعد إعلان استقلالها**.

- وفي **٤ مايو/ أيـار١٩٥١** بعـث السـفير الأمريكـي ببريطانيا[١٠]

١٠ المصدر نفسه، ص ١٣٢٠-١٣٢١.



إلى وزارة الخارجية الأمريكية مستفسراً حول أسلوب معالجة موضوع الاتفاقيات العسكرية المزمعة مع ليبيا خلال **اجتماعات الدورة التالية للجمعية العامّة للأمم المتحدة،** طارحاً جملة من الاستفسارات والمقترحات بهذا الخصوص، مشيراً إلى أن بريطانيا بدورها قلقة حول ما يمكن أن يثار حول تلك الاتفاقيات خلال اجتماع الجمعية المنتظر، ومتسائلاً في الوقت نفسه عن إمكان تأجيل تلك المحادثات مع ليبيا إلى ما بعد اجتماعات دورة الجمعية العامّة، على أن تقتصر هذه المحادثات في تلك الفترة على مباحثات أوَّلية وغير رسمية مع الأمير إدريس.

كما أجاب السفير في رسالته عن تساؤل، كان قد وصله من الوزارة في الثاني من الشهر ذاته، حول برنامج المساعدات المالية التي تعتزم بريطانيا تقديمها إلى ليبيا، معتذراً عن التأخّر بهذه الإجابة الذي يرجع بدرجة كبيرة إلى **غياب الحسم حول حجم ونوع المساعدات، والناجم عن الاختلاف في وجهات النظر بين بريطانيا وكل من فرنسا وأدريان بلت.**

- وفي **الخامس عشر من شهر مايو/ أيار ١٩٥١** قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالردّ على تساؤلات سفيرها في لندن حول احتمالات إثارة موضوع **الاتفاقيات العسكرية** مع ليبيا خلال **دورة الجمعية العامّة للأمم المتحدة،** والتي تبدأ في سبتمبر من ذلك العام، مؤكدة على اعتقادها بأن هذا الموضوع سوف تجري إثارته (من قبل الاتحاد السوفييتي ومصر وعددٍ من الدول العربية) خلال اجتماعات تلك الدورة، وسواء أتمَّ بالفعل التوصل إلى اتفاقيات مع ليبيا أم لم يتمّ. كما عبّرت الوزارة عن توقعها أن يثار هذا الموضوع في اجتماعات **مجلس الأمن** في حال إعلان استقلال ليبيا خلال شهري أكتوبر/ نوفمبر وتقدّمها لعضوية الأمم المتحدة على الفور.

أمَّا فيما يتعلق بالموقف الذي ينبغي اتخاذه داخل اجتماعات **الهيئة العالمية** إزاء

موضوع الاتفاقيات، فقد ذهبت وزارة الخارجية الأمريكية في ردّها إلى ما يلي:

"ينبغي علينا أن نكون على استعدادٍ لمواجهة الموضوع بصراحة، ودون اعتذار أو مواقف دفاعية، مؤكدين على تزايد التهديد لسلام وأمن الدول الحرة، وأن هذه الدول سوف تبذل قصارى جهدها من أجل دعم نظام أمنها الجماعي، وأن الاتفاقيات الخاصة بالقواعد (في ليبيا) هي جزء أساسي من هذا النظام".

"إن الوزارة تشعر بأن الاتفاقية مع ليبيا ينبغي أن تتضمّن ما يفيد بأن الأطراف الموقعة عليها إنما تمارس بموجبها حقوقها وواجباتها والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة."



"وفضلاً عن ذلك، فإن الوزارة تفكر في تضمين الاتفاقية نصوصاً بشأن إمكان استخدام الإنشاءات العسكرية، المسموح بها بموجبها، في دعم الجهد الجماعي للأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم والأمن في العالم".[11]

كما عبّرت هذه الرسالة عن توقعها بأن يقوم ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة، عند مشاركته في أعمال اللجنة المختصة بتقرير مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا (في حال الإعلان عن استقلال ليبيا)، بالإعراب عن قناعته بأن الاتفاقيات المذكورة هي في مصلحة ليبيا وأنها سوف تخدم أمنها الداخلي.



وعبّرت الوزارة عن قناعتها بعدم وجود ضرورة لتقديم صورة عن الاتفاقية المزمعة، أو محاضر الاجتماعات المتعلقة بها، في تلك المرحلة، إلى الجمعية العامّة.

كما أشارت رسالة الخارجية الأمريكية في خاتمتها لعدّة قضايا أهمّها:

١١ المصدر نفسه، ص ١٣٢١-١٣٢٣.



١ - أن هناك **إنشاءات عسكرية** ينبغي إتمامها في قاعدة ويلس قبل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١ على الرغم من أن مثل هذا الأمر قد يثير جدلاً داخل اجتماعات الجمعية العامّة، ومن ثمَّ فإنَ إبرام الاتفاقية لا ينبغي أن يتأخّر كثيراً عن هذا الموعد.

٢ - أن الاتجاه السائد هو أن يجري إبرام **اتفاقية مؤقتة يجري** التوقيع عليها نيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الليبية المؤقتة، وسوف تكون سارية المفعول إلى أن **يتمَّ استبدالها باتفاقية أخرى يجري التفاوض بشأنها مع الحكومة الليبية في أسرع وقت.**

٣ - على الرغم من أن الإدارتين البريطانية والفرنسية هما اللتان تملكان السلطة والصلاحيات في ليبيا (في تلك الفترة) فإن الوزارة **تؤمل أن تحصل من كل من بريطانيا وفرنسا على تأكيدات تكفل نقل هذه السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة في وقت مناسب يمكنها من التوقيع على الاتفاقية.**

٤ - إذا تعذر عملياً نقل السلطات إلى الحكومة الليبية المؤقتة بالسرعة الكافية، فإن الوزارة تقترح مساراً بديلاً لذلك، هو **أن تشرع الحكومة المؤقتة في إجراء المفاوضات بشأن الاتفاقية، على أن تؤجّل التوقيع عليها إلى ما بعد نقل السلطات إليها.**

٥ - لا يمكن الشروع في المفاوضات بشأن الاتفاقية قبل ١٩٥١/٧/٩.

٦ - **ضرورة الاتصال بالكونجرس الأمريكي للحصول على تأكيدات بأن المفاوض الأمريكي يستطيع أن يقدّم عرضاً بدفع مقابل ماليٍّ مباشر نظير استعمال القاعدة.**

- وفي ١٩/ ٥/ ١٩٥١ **بعث السفير الأمريكي في لندن** المستر **جيفورد** Gifford إلى وزارة الخارجية الأمريكية ببرقية أبلغها فيها بأن **الحكومة البريطانية**[١٢] **لا ترى أنه من العملي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتفاوض حول الاتفاقية العسكرية مع الحكومة الليبية المؤقتة**، وذلك **لأنها لا تستطيع أن تتصوَّر إمكان قيام كل من بريطانيا وفرنسا بنقل صلاحية إبرام الاتفاقيات منها إلى تلك الحكومة، وذلك لاعتبارين أساسيّين**: **أوّلها، أنه لا يمكن فصل هذه الصلاحية عن بقية الصلاحيات التي تملكها الإدارتان الفرنسية والبريطانية في ليبيا. وثانيها، أنه من الواضح جداً أن الحكومة المؤقتة غير قادرة على القيام بمهمّة التفاوض حول هذه الاتفاقية**. كما نقل إليها تفضيل الحكومة البريطانية لأن تقوم كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بتبادل مسوّدات الاتفاقية المزمعة من أجل تبادل الملاحظات حولها قبل مناقشتها مع الليبيين.





- وفي **التاسع والعشرين من مايو/ أيار** ١٩٥١ استُقبل المستر **لينش** Lynch القنصل العام الأمريكي في ليبيا من قبل (الملك) إدريس، بحضور وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة (**علي الجربي**). وقد بعث المستر لينش، بشأن ذلك الاجتماع، ببرقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٥١، كان ممّا جاء فيها:

  - أن الملك ووزير خارجيته عبَّرا عن قناعتهما بأنه يمكن التوصل إلى تفاهم كامل حول **الاتفاقية العسكرية قبل الاستقلال، على أن يجري التوقيع والمصادقة عليها فور تحقق الاستقلال**.
  - أنهما لا يمانعان في **الشروع في المحادثات**، بشأن هذه

١٢ المصدر نفسه، ص ١٣٢٤-١٣٢٥.

الاتفاقية بعد نهاية شهر رمضان الموافق ٨/ ٧/ ١٩٥١.

- أنهما **لا يرحبّان بفكرة وجود وفدين كبيرين في المحادثات، ويمكن الاكتفاء بشخصين أو ثلاثة عن كل جانب.**

- **أكد الملك ووزير خارجيته على افتقاد الجانب الليبي الخبرة الكافية في مجال المفاوضات، ومن ثم فإنهما يرحّبان بأن يقوم الجانب الأمريكي بتسليمهما، قبل بدء المفاوضات بوقت كافٍ، نسخة من مشروع الاتفاقية المقترحة لدراستها.** (شكك القنصل الأمريكي في حكمة الاستجابة لهذا الاقتراح).

- كان واضحاً، طوال هذه المحادثات، **أن الملك ووزير خارجيته يتوقعان أن تقوم الحكومة الأمريكية، في ظل هذه الاتفاقية المزمعة بتقديم دفعات مالية للحكومة الليبيّة،** وأنهما لم يظهرا اهتماماً كبيراً لإشارات القنصل العام الأمريكي بأن الحكومة الليبيّة سوف تتلقى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية عدا مساعدات النقطة الرابعة، والفائدة التي يجنيها الاقتصاد الليبي من النفقات التي تقوم بها القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا.

وقد ضمَّن القنصل العام الأمريكي برقيّته ملاحظة تتعلق بموقف المقيم العام البريطاني في ليبيا المستر **بلاكلي** Blackley الذي عبَّر عنه خلال لقاء معه قبل اجتماعه بالملك، **واعترض فيه على فكرة عقد مفاوضات مبكرة مع الجانب الليبي بشأن الاتفاقية العسكرية لاعتقاده بأنه سيجري استغلالها من العناصر المعارضة للحكومة، وكذلك من قبل الدعاية المصرية والسوفييتية.**

كما ختم القنصل برقيّته بنصيحة للخارجية الأمريكية، مفادها أنه آن **الأوان لأن تصرف الحكومة الأمريكية نظرها عن توقع حصولها على التسهيلات العسكرية في ليبيا دون دفعات نقدية سنوية.**

- وفي إطار التحضير لاجتماع في وزارة الخارجية الأمريكية مع **المستر أدريان بلت** (بناءً على طلب الأخير) لمناقشة بعض الأمور المتعلقة باستقلال ليبيا، قامت هذه الوزارة بإعداد مذكرة[١٣] (شاركت فيها عدّة إدارات) مؤرخة في ٨/ ٦/ **١٩٥١** تناولت عدَّة موضوعات توقعت أن يطرقها المستر بلت، منها أن **يعبِّر الأخير عن رغبته بالمشاركة في المحادثات المزمع إجراؤها بين الحكومة الليبيّة المؤقتة والولايات المتحدة الأمريكية.** وتكشف تلك المذكرة عن بعض وجهات النظر الأمريكية في هذا الخصوص، ومنها:

  - **أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض فكرة مشاركة المستر بلت في المحادثات المزمعة رفضاً كاملاً.**
  - **ينبغي تجنب الخوض مع المستر بلت في موضوع احتمال قيام أمريكا بدفع أية مبالغ مقابل استخدامها للقاعدة العسكرية.**
  - **أن أمريكا لم تلتزم بعد بعرض أيّة مبالغ مقابل استخدامها للقاعدة.**
  - **على الرغم من توقع أمريكا بأن تقوم مستقبلاً بدفع مبلغ مالي مقطوع سنوياً نظير استخدام القاعدة فإن الكونجرس لم يقر بعد تخصيص أيّة مبالغ لهذا الغرض.**

وعندما تمَّ هذا اللقاء المزمع مع **المستر بلت** في **١٣/ ٦/ ١٩٥١** الذي حضره عن الجانب الأمريكي وكيل وزارة الخارجية المستر **ماكجي** (كما حضره مساعد

١٣ المصدر نفسه، ص ١٣٢٦-١٣٢٩.

بلـت المسـتر **توماس بـاور** Thomas Power و**السـفير كلارك**[١٤])، تبيَّن أن الهدف الأساس للمستر بلت من وراء **الاجتماع هو تأمين مصروفات الحكومة الاتحادية المؤقتـة في ليبيا، والتي قدِّرت حينـذاك بملبغ (١٠٠) ألف جنيه**. ومع ذلك، فقد تطـرق الاجتماع إلى عدَّة موضوعات أشـارت إليها رسـالة الوزارة[١٥] المؤرخة في ١٥/ ٦/ ١٩٥١ والموجّهة إلى القنصل العام الأمريكي في ليبيا، منها:

- **عـبَّر المسـتر أدريان بلت عـن خيبة أمله بشـأن ربط ليبيا بالإسـترليني، وتأثـير ذلـك عـلى برنامـج المسـاعدات المسـتقبلية لليبيـا، وكذلك عـن تحفظه على وجـود عددٍ كبير من المستشارين البريطانيين في ليبيا.**

- **أظهـر المسـتر بلـت تفهمـه لحاجـة الولايـات المتحـدة الأمريكية للقاعدة العسكرية في ليبيا.**

- عـبّر المسـتر **ماكجي** من جانبه عن شـكره لتفهّم المسـتر بلـت **لاحتياجات أمريكا العسـكرية**، وأبلغه أن أمريكا خصصـت لعـام ١٩٥٢ مبلـغ **(١,٥)** مليـون دولار مسـاعدات لليبيا ضمن برنامج **الأمـن الجماعي** (النقطة الرابعـة) مؤكداً أنـه لا ينبغي النظر إلى هذا المبلغ على أنه مقابل مالي لاسـتخدام القاعدة. كما أشار أيضاً **للنفقات العسـكرية** للقـوات الأمريكيـة وكيـف أنهـا ستسـاعد بدورها الاقتصاد الليبي.

- **عـبَّر المسـتر ماكجـي عـن معارضـة أمريكا لاسـتمرار الأمـم المتحدة في تسـيير الأمـور في ليبيا بعـد أن يتحقق استقلالها.**

- عبَّر المستر بلت من **جانبه عن استحسانه لحجم المساعدة الأمريكية المنتظرة لليبيا وكيف أنها سوف تحل مشكلتها**

---

١٤ المقصـود هـو المسـتر لويـس كلارك، منـدوب حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (بدرجة سـفير) في المجلس الاستشاري الخاص بليبيا والمعيَّن من قبل هيئة الأمم المتحدة.

١٥ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣٣٠-١٣٣١.

المالية، كما أشار إلى ضرورة بذل الجهد **من أجل مواجهة الانتقاد الذي يتردَّد في بعض الأوساط العربية من أن نوعاً جديداً من الاستعمار والإمبريالية أخذ يظهر في ليبيا.**

- وقد بعث القنصل العام الأمريكي ببرقية[16] أخرى إلى الخارجية الأمريكية مؤرخة في **٢٠/٧/١٩٥١**، بشأن المفاوضات المنتظرة مع الحكومة الليبية المؤقتة، يؤكد فيها:

- أن عدد المشاركين من الجانب الأمريكي ينبغي أن يبقى - بناءً على طلب (الملك) إدريس - في أضيق حدّ، ومن ثم فإن أيَّ فريق تفكر الحكومة الأمريكية بإرساله للمشاركة في المباحثات ينبغي أن يُتوقع بقاؤه كخبراء مساعدين لا يشاركون فعلاً في الاجتماعات المنتظرة.





- **ينبغي إخطار الحكومة الليبية مسبقاً بأيِّ أشخاص تفكر الحكومة الأمريكية بإرسالهم لهذه المباحثات.**

- **أن الحكومة الليبية تطلب تزويدها مسبقاً بنسخة مترجمة** من مشروع الاتفاقية المقترحة.

- **أن القنصلية لا تستطيع الاعتماد على أيّ مترجمين في ليبيا** (سواء أكانوا يتبعون الأمم المتحدة أم غيرها) للقيام بترجمة مشروع الاتفاقية، ومن ثمَّ فإنه يطلب من الوزارة القيام بذلك في واشنطن.

ثمَّ يختم القنصل برقيته بالتأكيد على أن:

"هذه المباحثات ينبغي أن **تبقى ذات طابع غير رسمي** .. وبقدر ما نحافظ على هذا الطابع بقدر ما ينبغي أن نحقق نجاحاً لها .. وينبغي

١٦ المصدر نفسه، ص ١٣٣٢- ١٣٣٣.

أن نتذكـر بأنـه **حتـى وزيـر الخارجيـة (الليبـي) ذاتـه لا يملـك خـبرة في العلاقـات الخارجيـة أو المفاوضـات الدوليـة**. وعلى الرغم من أنه سـوف يتلقـى **استشـارات مـن البريطانيين**، فإنه سـيظل يتعامـل مـع هـذه المحادثـات ببعـض الحـرج، إذ إنـه يعلـم تماماً، وبـصرف النظر عـن النتائج التي يتوصل إليها معنا، أن **هذه الاتفاقية ستكون هدفاً لحـملات نقد من خصومـه السياسـيين في ليبيا** .. ومـن ثمَّ فلا ينبغي لنـا أن نخيف الليبيين الفزعين بعدد كبير من المشاركين ذوي المواهب الكبيرة".

- ويتضـح عند هـذه المرحلـة[17] أن **الإدارة الأمريكيـة أصبحت حريصـة عـلى إبـرام الاتفاقية العسـكرية مـع الحكومـة الليبية المؤقتـة، وعـلى تجنـب أيّـة مناقشـة لهـذا الموضـوع في الجمعية العامّة للأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق هاتين الغايتين، أخذت تسـتعجل موعـد تحقيـق اسـتقلال ليبيـا، ومـن ثـم الترتيبات التمهيديـة في هـذا الشـأن، بـما في ذلـك نقـل السـلطات مـن الإدارتـين البريطانيـة والفرنسـية**. وإلى هـذه القضايا أشـارت رسـالة وزير الخارجيـة الأمريكي أتشيسـون بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥١ للسـفارة الأمريكية في لندن، والتي أشـار فيها أيضاً[18] إلى:

  - **انزعـاج الـوزارة مـن عـدم رغبـة بريطانيا بالإشـارة في إعلانها، الخاص بنقل السلطات منها إلى الحكومة الليبية المؤقتة، إلى تفويض صريح للأخيرة بحق إبرام اتفاقيات مؤقتـة، لمـا يمكن أن تثـيره تلـك الإشـارة الصريحة من تعقيدات.**

---

١٧ لا توجـد في الوثائق الأمريكية السرية المفرَج عنها أية إشـارة صريحة إلى موعد ومـكان المباحثات الليبية/ الأمريكية بشأن الاتفاقية العسكرية.

١٨ المصدر نفسه، ص ١٣٣٣.



- انزعـاج الإدارة من **التقارير الصحفيـة**، من النوع الذي نقلتـه اليونايتـد بـرس بتاريـخ ١٩/ ٩/ ١٩٥١ بشـأن تصريحات (عبد الرحمن عزام)، التي أعلن فيها **معارضة الجامعة العربية لأيَّة اتفاقية تبرمها الحكومة الليبية المؤقتة مـع بريطانيـا وتجيز بموجبهـا للقوات البريطانيـة البقاء فوق الأراضي الليبية.**

- **أن الـوزارة تفضـل ألا يكـون للمسـتر أدريان بلـت أيَّة صفـة (بـما في ذلـك الصفـة الاستشـارية) بعـد تحقيـق اسـتقلال ليبيا، مـا لم يكن ذلك ضروريـاً للحصول على موافقتـه للتعجيـل بالإجـراءات الانتقاليـة، وشريطـة موافقة الحكومة الليبية المؤقتة.**



- وفي **التاسـع مـن أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٥١** قامـت **وزارة الخارجيـة الأمريكية بإعـداد مذكرة** ضافية عن تطـوّر **القضية الليبيـة** للاسـتعمال مـن قبـل وفدهـا لـدى الـدورة السادسـة للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة المنعقـد في باريـس، خـلال الفترة من ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١ إلى ٥ فبراير/ شـباط ١٩٥٢ [١٩]. وقد تضمَّنت المذكرة في الفقرة رقـم (٥) إشـارة إلى موقف **الاتحاد السـوفييتي**، خلال الدورتين السـابقتين الرابعة والخامسـة للجمعية العامّة، إزاء القوات الأجنبية في ليبيا. فقد قـدّم في كل دورة **مـشروع قـرار طلب بسـحب كافـة القوات العسـكرية الأجنبية من ليبيـا، وإزالة كافة القوات العسـكرية المنشـأة فـوق أراضيهـا**. وقد تـمَّ، في المرتين، إسـقاط المشروع السـوفييتي بصعوبة، وأشـارت المذكرة إلى أن مـشروع القرار السـوفييتي قـد حظي في الدورة الخامسـة بتأييـد كبير ومزعج أثناء التصويت عليه في اللجنة السياسـية، وقد جاء هذا التأييد

١٩ جرى النظر في المسـائل المتعلقة بالقضية الليبية خلال الاجتماعات من (٤٨) إلى (٥٤) الخاصة باللجنة السياسـية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥١. **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣٣٤-١٣٤٤.

مـن عدد من **الدول العربية والآسـيوية ودول أمريكا اللاتينية.** وتـوصي المذكـرة بـضرورة التصدّي بقـوّة لمواجهـة أيّ توجّه لـدى الدول، التـي لا تنتمـي للمجموعة السـوفييتية، لبحث هـذا الموضوع مـن جديد خلال الـدورة السادسـة. كما نبَّهت المذكـرة إلى أن إثارة هذا الموضوع مجـدّداً قد لا تأتي من الاتحاد السـوفييتي فحسـب، بل **قد تأتي أيضاً من مصر**[20] التي تشكل سياسـتها في هذا الصـدد تناقضاً حـادّاً مع سياسـات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- وينقل القنصل الأمريــكي في جنيف المستر **وارد (Ward)** (عن السـفير الأمريكـي كلارك) إلى الخارجيـة الأمريكية، بموجب برقيّـة مؤرخة في ١٧/ ١٠/ ١٩٥١، أن المسـتر أدريان بلت يعدّ **الأوَّل من نوفمبر/ تشرين الثاني،** كموعدٍ لتحقق **استقلال ليبيا، مبكراً، إذ إنه لا يتيح الوقت الكافي لنقل السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة المؤقتة.**

وتُعقـب البرقيـة بتبيـين **مزايـا تحديد موعـدٍ مبكر لاسـتقلال ليبيا، إذ إنه يحول دون مناقشـة موضوع ليبيا والقواعد في دورة الجمعيـة العامّة السادسـة،**[21] **وهذا، فضلاً عن أنه ينسـجم مع قـرارات الأمم المتحدة الخاصة باسـتقلال ليبيـا، فإنه يقلل من فرص العنف ومن الانتقادات المتعلقة بضعف الكفاءة.**

ويختـم القنصل الأمريكي برقيته **ناقلاً عن السـفير كلارك رأيه بصواب وجهـة نظر الوزارة بالتعجيل بموعد اسـتقلال ليبيا، مـع ملاحظة أنـه إذا كان الأوّل من نوفمبر مبكـراً فإن يوم ٣١ من ديسمبر يعدّ متأخّراً جداً.**

- وفي برقيـة مؤرخـة في ١٧/ ١٠/ **١٩٥١** مـن وزيـر الخارجيـة

---

٢٠ يلاحظ أن مصر التي تتحدّث عنها المذكرة هي مصر الملكية (!!).

٢١ وسـتجد الأمم المتحدة نفسـها آنذاك أمام أمـر واقع. **العلاقـات الخـارجية للـولايات المتحـدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣٤٤-١٣٤٥.

أتشيسون إلى السفارة الأمريكية بلندن طلب منها أن تعيد التأكيد على قناعتها بضرورة تعجيل الحكومة البريطانية بتحقيق استقلال ليبيا، وضرورة أن تسبق هذه العملية اجتماعات الدورة السادسة للجمعية العامّة للأمم المتحدة، مع حرص الوزارة على ألا تُجر إلى مناقشة الترتيبات العسكرية الخاصة بقواتها في ليبيا خلال تلك الاجتماعات، وتقليل تلك المناقشات قدر المستطاع.

كما نقلت، في التاريخ ذاته، برقية أخرى من القنصل الأمريكي في جنيف، المستر وارد، اعتقاده بأن بريطانيا تبحث عن المتاعب، وأنها تضعف من موقف الحكومة الليبية المؤقتة عندما تطلب منها، من خلال الاتفاقيات المؤقتة التي تعتزم إبرامها معها، إلزام الحكومة، التي ستتشكل بعد الاستقلال، بتلك الاتفاقيات حتى إبريل / نيسان ١٩٥٣.

- وفي مذكرة من الوزير دين أتشيسون إلى الرئيس الأمريكي مؤرخة في ١٨/ ١٠/ ١٩٥١ اقترح رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في ليبيا، فور تحقق الاستقلال، من قنصلية عامّة[٢٢] إلى مفوضية. وبعد أن أعطت المذكرة للرئيس ترومان خلفية حول قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ليبيا، أفادت بأن عملية نقل السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية قد بدأت، وينتظر لها أن تتمَّ مع نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١، وبعد أن أشارت المذكرة إلى دور الولايات المتحدة المؤيّد لحصول ليبيا على استقلالها، تناولت أهميتها لأمريكا على النحو التالي:

"بالإضافة إلى مصالحنا العامة في ليبيا .. فإن لنا مصلحة خاصة فيها تتعلق بالقاعدة الجوية العسكرية

٢٢ تطوّر التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في ليبيا من قنصلية في طرابلس عام ١٩٤٨، إلى قنصلية عامَّة في طرابلس عام ١٩٤٩. (مع قنصلية في بنغازي في عام ١٩٥٠)، ثمَّ إلى مفوضية عند تحقق الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.



ذات الأهمية الاستراتيجية (قاعدة ويلس) القريبة من طرابلس، فضلاً عن **منشآت عسكرية أخرى كثيرة فيها**. وإن منحنا الحق في استمرار استعمالنا لهذه التسهيلات بعد حصول ليبيا على استقلالها، هو موضوع محادثات سرية جارية بيننا وبين الحكومة الليبية المؤقتة، وهي حكومة صديقة لنا وللمملكة المتحدة".

"إن وزير الخارجية في تلك الحكومة المؤقتة (**علي الجربي**) قام في الأوّل من نوفمبر/ تشرين الثاني (١٩٥٠)[٢٣] بزيارة إلى واشنطن فقد أقام علاقات عمل جيدة مع ممثلي الوزارة، وقد عبّر عن أمله في أن يستقبل ممثلين دبلوماسيين للدول الأخرى في طرابلس".

وبعد أن أشارت المذكرة مجدداً إلى أهمية التجهيزات العسكرية الأمريكية في ليبيا للأمن القومي الأمريكي، عادت للاقتراح **برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي** إلى درجة "مفوضية" لأن ذلك سيساعد في استمرار عملية الاستفادة من هذه التجهيزات.[٢٤]

- تضمّنت البرقية التي أرسلها السفير الأمريكي بلندن المستر **جيفورد** بتاريخ **١٩/ ١٠/ ١٩٥١** إلى وزير الخارجية الأمريكية أنه عبَّر للمسؤولين في الخارجية البريطانية عن **رغبة أمريكا في تحقيق استقلال ليبيا في موعد مبكر**، كما نقل السفير أن **آراء المقيم البريطاني في ليبيا بهذا الصدد غير معروفة، غير أنه يشعر بأن تاريخي الأول والثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني غير مقبولين**، وربما يكون آخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني مناسباً. كما نقلت البرقية **تخوف الخارجية البريطانية وتردّدها بشأن التعجيل بموعد الاستقلال** إن لم يكن أدريان بلت موافقاً

---

٢٣ المقصود هو عام ١٩٥١ فلم تكن الحكومة الاتحادية المؤقتة قد شكلت بعد، إذ إنها شكلت في ٢٩/ ٣/ ١٩٥١.

٢٤ اقترحت المذكرة فضلاً عن ذلك تسمية المستر هنري فيلارد Henry S. Villard الموظف من الدرجة الأولى، والمتخصص بشؤون الشرق الأدنى وإفريقيا بالوزارة، ليشغل منصب المفوض الأمريكي لدى ليبيا. **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ١٣٤٦-١٣٤٧.

عليـه، وأن مواجهـة الجمعيـة العامـة في دورتهـا القادمة "بأمر واقع" فيما يتعلق باسـتقلال ليبيا سوف يضع بريطانيا وأمريكا في موقـفٍ صعـبٍ للغاية ما لم يكن بلت موافقاً على هذا الأمر. ومـن ثـمَّ فـإن القرار بشـأن تعجيل موعد الاسـتقلال سـوف يتوقف، فيما تراه بريطانيا، على رأي أدريان بلت.

ويختـم السـفير الأمريكي برقيتـه بملاحظة مفادها أن المسـتر ألـن (الخارجية البريطانية) يحبّذ فكرة إقناع بشـير السـعداوي بالتعاون لجعل الليبيين يتحدّثون بصوت موحّد داخل الدورة السادسـة للجمعية العامّة للأمم المتحدة، غير أنه يشـك كثيراً في إمـكان تحقيق ذلك دون أن يُعرض على السـيد السـعداوي مقابـل ذلك تولي رئاسـة الـوزارة، وهذا ما تعارضـه بريطانيا بشدَّة.[25]



- وفي أواخـر شـهر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٥١ تناولـت المراسـلات، بـين القنصـل العـام الأمريكـي في ليبيـا وبـين الخارجيـة الأمريكيـة، وبـين الأخـيرة والخارجيـة البريطانية، موضـوع الألفي جنـدي من جنـود القوات الجويـة الأمريكية الذيـن كانـت قيـادة تلك القـوات تخطـط لوصولهـم إلى ليبيا مـع بدايات شـهر ديسـمبر/ كانون الأول. وقد نقـل القنصل الأمريكـي اعتراضه الشـديد على هذه الخطوة إذ إنها سـتتزامن مع موعد اسـتقلال ليبيا الأمر الـذي ينتظر أن يخلق للحكومة الليبيـة من لدن خصومها متاعب سياسـية كبـيرة، كما أعربت الحكومـة البريطانيـة (في ١٠/ ١١/ ١٩٥١) لأمريـكا عـن اعتراضهـا الشـديد على هـذه الخطوة للأسـباب نفسـها. وقد اضطرت وزارة الدفـاع الأمريكية للتراجع عن هذه الخطوة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥١.[26]

- كـما نقل القنصـل العام الأمريكـي لينش، في برقيـة مؤرخة في

٢٥ المصدر نفسه، ص ١٣٥٧.
٢٦ المصدر نفسه، ص ١٣٥٩.



٣١/ ١٠/ ١٩٥١، إلى الخارجية الأمريكية أن المستر **أدريان بلت** صرّح له أن **موعداً يتراوح بين ١٠ و١٥ ديسمبر/ كانون الأول سوف يكون مناسباً لتحقيق استقلال ليبيا**، وأن لهذا التاريخ مزايا كبيرة، إذ إنه **يتناسب مع البرنامج المرسوم لنقل السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة الليبية**، وقد يتيح **وقتاً للحكومة الإيطالية تتمكن خلاله من إنجاز الاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الإيطالية مع الحكومة الليبية**.

وقد علق القنصل على مقترحات بلت (الذي كان قد التقى به في طرابلس) بأنها ستكون مناسبة مادام بمقدور أمريكا أن تؤجل مناقشة المسألة الليبية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة السادسة) إلى ما بعد هذا التاريخ المقترح.

ويؤكد القنصل العام الأمريكي في برقيته على:

"**أن النقطة المهمة في كل هذه المناورات، المتعلقة بتقريب موعد استقلال ليبيا، هي تحاشي أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة (في دورتها السادسة) بإصدار قرار يكون من شأنه أن يعيق استمرار تطوير واستخدام المنشآت الاستراتيجية في ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**".[٢٧]

وتحسباً لما يمكن أن تؤول إليه التطوّرات، ولاحتمال انعقاد **الجمعية العامة للأمم المتحدة** وقيامها بمناقشة المسألة الليبية وما يتعلق منها تحديداً بالتسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية في ليبيا، وتخوفاً من أن يعيد الاتحاد السوفييتي مجدداً الكرّة لما سبق أن اقترحه في الدورتين الرابعة والخامسة[٢٨] (١٩٤٩، ١٩٥٠) بضرورة إجلاء كافة القوات الأجنبية عن ليبيا، وإزالة كافة

---

٢٧ المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢٨ كان التصويت على مشروع القرار السوفييتي خلال الدورة الخامسة على النحو التالي: (٣٨) ضدّ المشروع، (١٣) مع المشروع، وامتناع (٨) دول عن التصويت.

القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية فيها، تحسّباً لذلك كله قامت الخارجية الأمريكية بإعداد **مذكرة**[٢٩] لاستعمالها خلال الاجتماعات المنتظرة **للدورة السادسة للجمعية العامة**، ولمواجهة وتفنيد أيّة ادعاءات أو اتهامات قد يثيرها الاتحاد السوفييتي وبعض الدول العربية حول إقامة أمريكا وبريطانيا لقواعد عسكرية في ليبيا تهدّد استقلالها، وما تنويانه من استخدام هذه القواعد في تنفيذ "عدوان أمبريالي".

- وتفيد المراسلات بين القنصل العام الأمريكي في ليبيا ووزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة من **٥ إلى ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١**:

  ١- أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في **٥/ ١١/ ١٩٥١** بعرض مبلغ (٧٥٠) ألف دولار كإيجار سنوي لمدّة عشرين سنة مقابل استخدام قاعدة الملاحة وبقية المنشآت العسكرية الأخرى.

  ٢- **رفضت الحكومة الاتحادية المؤقتة العرض الأمريكي**، وأعربت عن اضطرارها للتمسك بعرضها الذي ذكرته آنفاً وهو (١) مليون دولار كإيجار سنوي **لمدة عشرين عاماً، مضافاً إلى ذلك إيجار مناسب عن الأراضي التي تقوم الحكومة الليبية بحيازتها (من الأهالي) بغرض استخدامها من قبل أمريكا.**

وقد قام القنصل العام الأمريكي في طرابلس **(المستر لينش)** بإعداد رسالة بتاريخ **٩/ ١١/ ١٩٥١** موجّهة إلى الخارجية الأمريكية ينصحها فيها **بقبول عرض الحكومة الليبية المؤقتة** الذي سلفت الإشارة إليه. وقد أشار في تلك الرسالة إلى:

(أ) **باستثناء المملكة العربية السعودية، فإن ليبيا هي الدولة الوحيدة في العالم العربي التي تكنّ صداقة مخلصة للولايات المتحدة.**

---

٢٩ المصدر نفسه، ص ١٣٥٩-١٣٦١.



(ب) **إن ليبيا ستكون قريباً عضواً في الجامعة العربية، ومن ثم يمكن أن تكون جسراً لأمريكا في العالم العربي.**

(ج) **إذا تعاملت أمريكا مع الحالة القائمة بحكمة وتمكنت من كسب صداقة ليبيا، فإن ذلك قد يكون خطوة تساعد أمريكا على استرداد مكانتها في الشرق الأوسط.**

(د) **إذا أضاعت أمريكا هذه الفرصة، برفضها دفع الإيجار المجزي الذي يرغب الليبيون به، فإنه يعتقد أن أمريكا ترتكب بذلك خطأ سياسياً كبيراً.**

(هـ) ينبغي على أمريكا أن تكون مدركة لبعض **المشاكل الخطيرة التي تواجهها الحكومة الانتقالية** والتي تجعلها تعتقد بأن من الضروري لها أن تحصل على مبلغ كبير(؟) دون استقطاعات حتى **يمكنها أن تواجه الدعاية التي تردّدها مصر بأن هذه الحكومة باعت بلادها لأمريكا وبريطانيا**، وبأنه لولا وجود قوات هاتين الدولتين فوق الأراضي الليبية فإنه من غير الممكن لهذه المنطقة أن تتجنب ويلات الحروب في المستقبل.

ثمَّ يشير **القنصل الأمريكي** بعد ذلك في رسالته إلى أن **المحادثات** بين الجانبين (الأمريكي والليبي) انطلقت في **جوٍّ وديٍّ للغاية** وما تزال جارية كذلك. وأنه قد تجنب، خلال الاجتماعات التي جرت يوم **٥ من نوفمبر/ تشرين الثاني** أو في ذلك اليوم (التاسع من نوفمبر)، الإشارة إلى إمكان توقف المحادثات (بسبب المقابل المالي) **خشية أن يؤدّي ذلك إلى تبدّل الجوّ الودّي الذي تجري بظله**.. كما يؤكد القنصل اعتقاده بأن مستقبل علاقات أمريكا مع ليبيا يتوقف على نتيجة تلك المحادثات وعلى الأسلوب الذي يتمّ تناولها به.

ويتناول **القنصل** بعد ذلك بعض **الملاحظات المتعلقة بهذه المحادثات** فيشير إلى:

- **أن الليبيين لن يوقعوا أيّة اتفاقية قبل دعوة البرلمان الليبي للانعقاد ومصادقته عليها.**
- وأنهُم، مع ذلك، على استعدادٍ لتبادل المذكرات.

ويستطرد القنصل الأمريكي ليبيّن أنه إذا **كانت "المذكرات المتبادلة" تستند إلى مشروع الاتفاقية المطروح خلال المحادثات فإن ذلك يجعل وجود القوات الأمريكية (خلال الفترة حتى انعقاد البرلمان الليبي ومصادقته على مشروع الاتفاقية) يستند إلى وضع أفضل قانونياً ممَّا لو كان تبادل المذكرات مستنداً إلى سياسة "الأمر الواقع".**

كما يستطرد القنصل، **بصدد تأكيد وجهة نظره، مبيّناً أنه إذا حل يوم الاستقلال، دون أن يكون لدى أمريكا اتفاقية مبرمة مع الحكومة المؤقتة أو مذكرات متبادلة بينهما مع استعداد الحكومة لتوقيعها، فإن أمريكا قد تجد نفسها في موقف حرجٍ دولياً.**

ثمّ يعود القنصل، في ختام رسالته هذه، للتطرق إلى "**المبلغ**" الذي يطالب به الليبيون، وهو مليون دولار سنوياً لمدة عشرين سنة، مضافاً إليه قيمة إيجار سنويٍّ مجز مقابل استخدام أمريكا لهذه المنشآت العسكرية في بلادهم، **فيؤكد:**

- **أن هذا المبلغ لا يبدو - من وجهة نظره- غير معقول، ولاسيما إذا أخذ في الاعتبار أن أمريكا تفكر باستخدام (٧) مطارات إضافية، ومركز اتصالات للبحرية الأمريكية قرب درنة، ومساحات للتدريب على الرماية بالذخيرة الحيَّة، والمناورات البرمائية لقوات الجيش والمارينز.**
- **أن هذا المبلغ، هو بالتأكيد، ليس كبيراً إذا ما قورن بمبالغ أخرى دفعتها أمريكا مقابل حصولها على مساحات أقل بكثير (لقواعدها) في بلدان أخرى.**

ويختم القنصل رسالته إلى وزارة الخارجية مؤكداً بأنه بقدر ما ينبغي لأمريكا

أن تتوقـع لهـذه الاتفاقية أن تكون مناسـبة لها، فعليها أن تتوقع أن تكون مناسـبة أيضاً للحكومة الليبية بحيث يتسـنى لها أن تسوّقها لمواطنيها، مشيراً إلى أن الوفد الأمريكي المفاوض يشاركه بهذا الرأي، ومؤمّلاً أن تكون هذه هي قناعة الوزارة أيضاً.[٣٠]

- وفي **١٥ نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٥١** بعثـت الخارجيـة الأمريكية إلى قنصلها العام في ليبيا المستر لينش معبّرة عن عدم ممانعتهـا في أن يكون **الأول من ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥١** هو **موعد اسـتقلال ليبيـا** بدلاً من **الخامس عـشر من نوفمبر/ تشريـن الثاني**، باعتبـار أن اللجنة السياسـية التابعـة للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تناقش المسألة الليبية في بداية شهر ديسـمبر/ كانون الأول. ونظراً لأن الـوزارة لا تتوقع أن تقوم اللجنة المذكورة ببحث المسـألة الليبية قبـل بداية يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢ فإنها **بالتالي لا تمانع أن يؤجَّل موعد استقلال ليبيا إلى ١٥/ ١٢/ ١٩٥١**.[٣١]
- وفي **٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١** بعث القنصل الأمريكي في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية مؤكداً أن **١٥ ديسـمبر/ كانون الأول** أصبـح هـو التاريـخ المرتقـب لتحقـق اسـتقلال ليبيـا، ومشـيراً في الوقـت ذاتـه إلى الموقـف الـذي وصلـت إليـه **مشروعـات الاتفاقيات بين الحكومة الليبية المؤقتة وحكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.**

ويوضـح القنصل أنه فيـما عدا **الاتفاقية البريطانية التي تسـير سـيراً مرضيّاً** فـإن **الأخريـن متعثرتان**. ورأى أن تأخّر الفرنسـيين في الـشروع بالمحادثات مع الليبيـين يعـدّ خطأ كبيراً. كما أشـار إلى ما يردّده **المنـدوب الإيطــالي بأنه ما لم يتمّ إبـرام الاتفاقيـة المتعلقـة بالممـتلـكات الإيطاليـة في ليبيا فإن إيطاليـا لن تعترف باستقلال ليبيا**.[٣٢]

---

٣٠ المصدر نفسه، ص ١٣٦١-١٣٦٣.
٣١ المصدر نفسه، ص ١٣٦٣.
٣٢ المصدر نفسه، ص ١٣٦٤-١٣٦٥.

- وفي **٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١** قام المستر **ويليام فوستر**، القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي، بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي أشار فيها إلى المحادثات الجارية بين الحكومة الليبية المؤقتة وبين الحكومة الأمريكية، وإلى مشروع الاتفاقية (الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٥١)، مقترحاً **إدخال تعديل على بعض مواده**ا، ومنبّهاً **إلى اعتبار الجدول رقم (١) الملحق بالاتفاقية سرياً للغاية**.

وفيما عدّ المستر فوستر **أن تبادل المذكرات بين الحكومتين هو إجراء كافٍ لتغطية المرحلة الانتقالية** إلى أن يعتمد البرلمان الليبي الاتفاقية، فقد أشار إلى ضرورة استعداد وزارة الدفاع لأن تدرج ضمن بنود ميزانيتها مبلغ (١) مليون دولار أمريكي **لمدّة عشرين سنة كإيجار**[٣٣] **مقابل استخدامها لمختلف التسهيلات والمنشآت العسكرية التي تحتاجها في ليبيا، فضلاً عمّا قد تقرره وزارة الخارجية من مساعدات مالية واقتصادية ضمن برنامج الأمن الجماعي (النقطة الرابعة)**.

- وفي **٦ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١** أخطرت وزارة الخارجية الأمريكية قنصلها العام في ليبيا، بموجب البرقية رقم (١٨١)، **بأنها ووزارة الدفاع قررتا المساهمة** بمبلغ (١) مليون دولار سنوياً لمدَّة عشرين سنة من **أجل التنمية الاقتصادية في ليبيا** بالإضافة إلى دفع إيجارات عن الأراضي المتفق عليها، وذلك **مقابل قبول ليبيا بالاتفاقية العسكرية المؤرخة في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١ والتي جرى تعديل المادة السابعة منها تبعاً لاعتراضات الجانب الليبي عليها**.

وقد نُصح القنصل العام الأمريكي بأن يذكّر الليبيين بأن

---

٣٣ أكد المستر فوستر في رسالته أن هذا الإجراء يعدّ خروجاً عمّا درجت الوزارة على القيام به في حالات مشابهة.

أمريكا سوف ترى من جانبها أنه من المهمّ جداً - لأغراض النشر - أن يبقى موضوع المليون دولار (كمساعدة اقتصادية) مستقلاً عن موضوع الاتفاقية العسكرية، كما تتوقع الشيء نفسه من الجانب الليبي، أي بالإبقاء على الموضوعين منفصلين دون الربط ما بينهما.

وتضيف البرقية، فضلاً عن ذلك، ضرورة أن يكون مفهوماً لدى الليبيين وأمريكا أن التصديق على الاتفاقية المذكورة ينبغي أن يسبق قيام أمريكا بتنفيذ أيّ برنامج للمساعدات الاقتصادية.

وقد أرفقت الوزارة مع هذه البرقية **المذكرات** التي ينبغي تبادلها بشأن الاتفاقية العسكرية والاتفاقية الاقتصادية بين القنصل العام الأمريكي والمسؤولين الليبيين المختصين، على أن **يجري مبدئياً التوقيع بالأحرف الأولى على تلك المذكرات، ثمَّ يجري تبادلها مع جهات الاختصاص الليبية يوم الاستقلال.**

- وفي **١٩** من **ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١** بعث القنصل الأمريكي العام في ليبيا إلى وزارته يخطرها **بأنه ينوي التوقيع على الاتفاقية العسكرية وتبادل المذكرات بشأن الاتفاقية المالية يوم الاستقلال مع رئيس الوزراء، المنتصر، وليس مع وزير الخارجية، أسوة بما يعتزم الفرنسيون والبريطانيون فعله.**

وفيما يتعلق بالإعلان عن الاتفاقية العسكرية والمذكرات المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية، أشار القنصل إلى أنه من المتوقع **أن يقوم رئيس الوزراء بإلقاء خطبة عامّة ثاني أيام الاستقلال، ولا يستبعد أن يرغب بالإشارة خلالها إلى الاتفاقية المالية مع أمريكا كأحد إنجازات حكومته. وقد نبَّه القنصل إلى ضرورة أن تكون الخارجية الأمريكية على استعدادٍ لأن تقوم من جانبها بإعلان متزامن عن الاتفاقية المالية إذ إن من شأن**

هذا الأمر أن يعود بفائدة كبيرة على الحكومة الليبية.

أمَّـا فيـما يتعلق بالإعلان عـن الاتفاقية العسـكرية والمذكرات الخاصة بها، فقد أشـار القنصل إلى أنه من الممكن تأجيل ذلك إلى حين تقديم الاتفاقية للبرلمان للمصادقة عليها، غير أنه ألمح في الوقت نفسـه إلى أن وجـود الأحزاب المعارضة في الداخل، والمجموعـة العربيـة في الجمعيـة العامّـة للأمـم المتحـدة، ربّما يجعـل من الأفضل الإعلان عن تبـادل المذكرات عقب إعلان الاستقلال مباشرة، ومن الأفضل أيضاً أن تكون الحكومة هي المبـادرة للإعلان عـن هذا الموضـوع بدل أن تضطـر إلى ذلك اضطراراً.

ويختـم القنصل برقيّته معبّراً عن وجهـة نظره في هذا الموضوع بالتأكيـد على ضرورة التشـاور مع رئيس الـوزراء المنتصر قبل اتخـاذ أيّ قـرار بهذا الشـأن، ومؤكـداً في الوقت ذاتـه أنه يميل للـرأي القائل بضرورة أن يقوم وزيـر الخارجية الليبي، خلال الخطـاب الذي يُنتظر أن يلقيه مسـاء اليوم التالي للاسـتقلال، بالإشـارة إلى موضوع تناول المذكرات، على أن تبقى الاتفاقية العسـكرية طـيَّ الكتمان فـلا يُعلن عنهـا إلا بعـد الانتخابات العامّة وعند تقديمها للبرلمان الليبي للمصادقة عليها.[٣٤]

- وفي **الواحد والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١** بعث وزيـر الخارجيـة الأمريكـي **أتشيسـون** بتعليماتـه إلى القنصلية الأمريكيـة العامّـة في ليبيا متضمِّنـة الموافقة **بتخويـل القنصل العـام بالتوقيع على الاتفاقية العسـكرية** وتبـادل المذكرات مع رئيـس الـوزراء الليبـي. وفضـلاً عن ذلـك، فإن هـذه البرقية تضمّنت **التوجّهات والملاحظات** التالية:

  - عـلى الرغم مـن أن الوزارة كانت تفضـل عدم الإعلان عن موضـوع **تبادل المذكـرات** حول المسـاعدات المالية

٣٤ المصدر نفسه، ص ١٣٦٦.

لليبيـا في ذلك الوقـت، فإنها أصبحـت توافق، مكرهة، على أن يشـير رئيس الوزراء الليبـي إلى هذا الموضوع في خطابه الذي يزمع أن يلقيه بعد الاستقلال مباشرة.

- ينبغـي أن يكون مفهومـاً لدى رئيس الـوزراء (الليبي) أن الحكومـة الأمريكيـة لـن **تقـوم بدفـع أيـة مبالغ من المسـاعدات الماليـة الموعـودة إلا بعـد أن تتـمَّ المصادقـة على الاتفاقية العسكرية بشـكل نهائي من البرلمان الليبي والملك إدريس.**[٣٥]

- في الوقـت الذي لا تمانع فيه وزارتـا الخارجية والدفاع، أن تتـمَّ الإشـارة إلى تبـادل المذكـرات بـين الحكومتـين الليبيـة والأمريكية حول موضوع المنشـآت العسـكرية الأمريكيـة في ليبيـا، فإنهـما تفضـلان عـدم **نـشر نـص الاتفاقية العسكرية أو المذكرات المتعلقة بها قبل تقديمها للبرلمان الليبي للمصادقة عليها، وذلك تحاشـياً لأن تقع بأيـدي مرشّـحي المعارضـة خـلال الانتخابـات العامّة المقبلـة**، أو أن تصبـح محل مناقشـات خـلال اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة.[٣٦]



وكما هو معروف، فقد تحقق اسـتقلال ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ وجرى، عشيَّة ذلك اليوم، التبادل الرسمي للمذكرات المتعلقة بالمسـاعدات المالية الأمريكية لليبيا وللاتفاقية العسـكرية بـين البلدين والمذكرات المتعلقـة بهـا.[٣٧] [تتألف هـذه الاتفاقية من (٢٧) مـادّة و(٤) كتـب متبادلة مُنحت أمريكا بموجبها حق البقاء في قاعدة ويلس لمدّة عشرين عاماً].[٣٨]

---

٣٥ تشير برقية الوزير الأمريكي إلى أنه سبق الإشارة لهذا الموضوع، إلا أن الوزارة ترمي، من وراء تكرار هذه الإشارة، إلى تجنب وجود أيّ لبس أو سوء فهم حول هذه النقطة لدى الملك إدريس ورئيس الوزراء المنتصر. المصدر نفسه.

٣٦ المصدر نفسه، ص ١٣٦٧.

٣٧ في ذلـك اليوم، اعترفـت الولايات المتحدة الأمريكيـة اعترافاً كاملاً بالحكومة الجديدة، كما أنها رفعت من مسـتوى تمثيلهـا الدبلوماسي لدى المملكة الليبية المتحدة إلى مفوضية، فقد كلف المسـتر لينش بممارسـة مهام القائم بالأعمال بها إلى حين وصول الوزير المفوض فيلارد. كما بعث الرئيس الأمريكي ترومان برسـالة تهنئة بهذه المناسـبة إلى لملك إدريس.

٣٨ انظر: السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)**، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ١٩٩٤)، ص ٥٠.

ويمكن من خلال هذا السَّرد تلخيص الحقائق المتعلقة بالاتفاقية العسكرية بين المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

١- تؤكد الوثائق الأهمّية الاستراتيجية لقاعدة ويلس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي شرعت باستخدامها في ظل الإدارة البريطانية في ليبيا عام ١٩٤٣.

٢- تحدَّدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا في إقامة دولتها الموحّدة "التي تكون مرتبطة بالمملكة المتحدة (بريطانيا) بشكل يضمن تمتع الأخيرة بحقوق استراتيجية كافية ومن ثمَّ الولايات المتحدة".

٣- تتحقق هذه السياسة من خلال جملة من الخطوات، من بينها تقديم الأمير إدريس وأنصاره الرئيسيّين وعداً باستعدادهم لإبرام اتفاقيات مناسبة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تكفل استمرار استفادة القوات الأمريكية بالتسهيلات العسكرية فوق الأراضي الليبية.[٣٩]



٤- مع قيام هيئة الأمم المتحدة بالإعلان عن منح ليبيا الاستقلال في موعد لا يتجاوز ١/١/١٩٥٢ كان أمام أمريكا ثلاثة خيارات لتغطية استمرار وجودها العسكري في ليبيا:

الأول: استئجار القاعدة من الباطن من بريطانيا (التي كانت تزمع إبرام معاهدة مع ليبيا).

الثاني: اللجوء إلى سياسة الأمر الواقع في مواجهة الحكومة الليبية وبقية العالم.

الثالث: التوصل إلى إبرام اتفاقية مع الحكومة الليبية المنتظرة.

---

٣٩ يقول الدكتور صلاح العقاد: "كان في نيّة الولايات المتحدة الأمريكية إخلاء ليبيا من القواعد الأمريكية لولا استمرار الحرب الباردة مع الكتلة السوفييتية وتلميحات الاتحاد السوفييتي إلى رغبته في الوصاية على ليبيا"، انظر: صلاح العقاد، **ليبيا المعاصرة** (القاهرة: قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ١٩٧٠)، ص ١١٥.

٥- مع تبنّي الإدارة الأمريكية للخيار الثالث فقد حرصت في الوقت ذاته على:

أ- التعجيل بموعد تحقيق استقلال ليبيا بحيث لا يُتاح للجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة الاتفاقية التي تتوصل لإبرامها مع الحكومة الليبية المؤقتة.

ب- التنسيق الكامل مع بريطانيا بشأن هذه الاتفاقية.

ج- إبعاد المستر أدريان بلت، مبعوث هيئة الأمم المتحدة في ليبيا، عن المحادثات التي تجريها الإدارة الأمريكية مع ليبيا.

٦- ومع دخول الحكومة الأمريكية في محادثات مع الحكومة الليبية المؤقتة، بشأن إبرام الاتفاقية المزمعة، فإن الإدارة الأمريكية حرصت بكل تعنّت وإصرار على:

(أ) التوصل إلى إبرام الاتفاقية العسكرية قبل موعد الاستقلال الذي حرصت على "تقريبه" قدر المستطاع.

(ب) تقديم أقل عائد مالي للحكومة الليبية.

(ج) الفصل الشكلي (الإجرائي) بين المقابل المالي الذي تقدّمه وبين الاتفاقية العسكرية، مع حرصها، في الوقت نفسه، على الربط الفعلي (العملي) بينهما بحيث لا يتمّ تقديم أيّ مقابل مالي قبل أن يتمَّ التصديق على الاتفاقية العسكرية من البرلمان الليبي في ظل دولة الاستقلال.

(د) السماح فقط بالإعلان عن تبادل المذكرات بشأن الاتفاقية العسكرية والمالية، دون الاتفاقية نفسها.

(هـ) عدم السماح بنشر نص الاتفاقية العسكرية إلا عند تقديمها إلى البرلمان الليبي للمصادقة عليها.

(و) المصادقة على الاتفاقية من قبل البرلمان الليبي والملك في أسرع وقت ممكن عقب تحقق استقلال ليبيا.

الموقف من المصادقة على الاتفاقية (منذ الاستقلال)

كما سلفت الإشارة، **فإنه بالقدر الذي كانت فيه الحكومة الأمريكية حريصة على التعجيل بإبرام الاتفاقية العسكرية مع الحكومة الليبية المؤقتة (برئاسة محمود المنتصر)، كانت حريصة في الوقت ذاته على أن يتمَّ التصديق على تلك الاتفاقية من قبل البرلمان الليبي (بعد انتخابه) ومن الملك إدريس بأسرع وقت بعد استقلال ليبيا** (كما تكشف عن ذلك الوثائق السرية للخارجية الأمريكية). إلا أنه يتبيّن، من **الوقائع** المتعلقة بهذا الموضوع منذ حصول ليبيا على استقلالها، أن كلاً من **الملك إدريس ومحمود المنتصر راجعا موقفيهما بشأن هذه الاتفاقية** وحاولا الحصول على شروطٍ أفضل من أمريكا، **ولاسيما أن الاستقلال قد تحقق فعلاً وأنه لم يعد هناك مسوّغ للمخاوف السابقة من أن يؤدّي عدم التوقيع على الاتفاقية المذكورة إلى عرقلة عملية استقلال البلاد.**




وتتضح هذه الحقائق بجلاء من خلال متابعة وثائق الخارجية الأمريكية السرية الخاصة بتلك الحقبة،[٤٠] وغيرها من المصادر المتعلقة بالفترة الزمنية نفسها.

- ففي **٢٩ من مارس/ آذار ١٩٥٢** بعث المستر فيلارد الوزير المفوض بالبعثة الأمريكية في ليبيا برقية إلى الخارجية الأمريكية أشار فيها إلى محادثات جرت بينه وبين رئيس الوزراء المنتصر، عقب **افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الليبي في** بنغازي (٢٥/ ٣/ ١٩٥٢)، قام بسؤاله خلالها عمّا إذا كانت **الاتفاقية العسكرية** بين البلدين سوف تُعرض على البرلمان خلال الدورة المذكورة، وأن **إجابة رئيس الوزراء عن هذا**

---

٤٠ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٢-١٩٥٤: إفريقيا وجنوب آسيا، المجلد الحادي عشر، ص ٥٣٩-٥٩٨. *Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. XI, Africa and South Asia*
(Washington D. C.: Department States of America, US Government Printing Office, 1983).

السـؤال جاءت بأنه يعمل على تمهيد الطريق بشـكل جيد قبل عـرض الاتفاقية على البرلمان، وبأسـلوبٍ يضمن تحقيق نتائج طيّبـة، وأن مـن المحتمـل أن يجـري عرضها عـلى البرلمان عند انعقاده مرة أخرى في مدينة طرابلس.

مواقف الصحافة والبرلمان

- شرعـت **الصحافـة الليبيـة**، منذ شـهر إبريل/ نيسـان ١٩٥٢، بالتعـرض لنقـد الاتفاقيـة العسـكرية الليبيـة بـين الحكومتين الليبية والأمريكية.[٤١]

- وفي **١٥/ ٤/ ١٩٥٢** بعـث الوزيـر المفـوض الأمريكي ببرقية أخـرى أشـار فيها إلى لقاءٍ تـمَّ بينه وبين رئيس الـوزراء الليبي المنتـصر (أثنـاء حفل عشـاء أقامـه الوزير عـلى شرف القنصل العـام الأمريكـي الجديـد جيرنيغـان Jernigan) سـأله خلاله عـمّا إذا كان مـا زال ممكناً بتقديـره تقديم الاتفاقية العسـكرية الليبية/ الأمريكيـة للبرلمان خلال الدورة القادمة في طرابلس، آخذاً بالاعتبار أن البرلمان سوف يكون مشغولاً بالنظر في عددٍ مـن التشريعـات، فضلاً عـن اقتراب شـهر رمضـان والعطلة الصيفيـة. وقـد ردَّ المنتصر بأنه مـا زال يتحـيّن الفرصة المؤاتية لتقديم الاتفاقية المذكورة للبرلمان، وأنه يعتقد أن ذلك سـوف يتمّ، حسب اعتقاده، قبل شهر رمضان (كان بدء شهر رمضان خلال ذلك العام في ٢٧ مايو/ أيار).

- في **٨/ ٥/ ١٩٥٢** بعث الوزير المفوض فيلارد ببرقية أخرى إلى الخارجية الأمريكية يطلعها فيها على أن رئيس الوزراء المنتصر لم يعـد متأكـداً مـن إمـكان عـرض الاتفاقيـة العسـكرية على البرلـمان الليبي قبل شـهر رمضان، وأن رئيس مجلس الشـيوخ **الشـيخ عمر منصـور الكيخيا** يقترح أن يتم ذلك خلال شـهر سبتمبر/ أيلول (١٩٥٢).

---

٤١ من ذلك، على سبيل المثال، المقال الذي كتبه صالح بويصير عضو مجلس النواب في **صحيفة الدفاع** (خاصة) بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ بعنوان "أمريكا في طرابلس". انظر: سامي حكيم، **صالح بويصير**، ص ٦٣-٦٥.

- في ٦/٦/ ١٩٥٢ بعث المستر **فيلارد** برقية إلى واشنطن يصف فيها **المشهد السياسي في ليبيا** خلال تلك الفترة بالهدوء، وأن الموضوع الرئيسي الذي يتناوله الليبيون في جلسات المقاهي يدور حول **الاتفاقيات العسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية** المتوقع أن **تُعرض على البرلمان الليبي** عقب عودته للانعقاد في العاشر من يوليو/ تموز. وأشار فيلارد إلى أن **التعقيبات الشخصية التي يبديها أعضاء البرلمان، والتعليقات التي تنشرها الصحافة المحلية، تخلق كلها مناخاً غير صحّيٍّ وغير مناسب.**

كما أضاف فيلارد بأن معظم الليبيين لا يعيرون **أيَّ اهتمام للتهديد الشيوعي، وينظرون إلى الصراع ما بين الشرق والغرب على أنه فرصة للدول غير المنحازة بمقدورها استغلالها لمصلحتها. كما أنهم لا يرون أن وجود القوات الأجنبية هو من أجل حمايتهم، بل يرونه مصدر دخل لهم لم يجرِ استغلاله للحدّ الأقصى بعد.** كما أشار إلى أن صحيفة **"الليبي"** (خاصة) تشجّع الليبيين، في كل عددٍ من أعدادها، على الاعتقاد أن **"موقع ليبيا الاستراتيجي"** هو ثروتهم الطبيعية الرئيسية. وأشار أيضاً إلى أن هذه الصحيفة أوردت بأن الأمريكان يعرضون على الحكومة الليبية مبلغ (٢,٨) مليون دولار سنوياً كإيجار سنوي، **وهو ما عدّته الصحيفة غير كافٍ.**

كما ألمح المستر فيلارد في تعقيبه إلى أن **أحد زعماء المعارضة** (لم يذكر اسمه) قد **أبدى استعداده لمنع القوى التي تعارض المصادقة على الاتفاقية من الخروج إلى الشوارع العامّة، وذلك مقابل مبالغ تُدفع إليه من الميزانية السرية للبعثة الأمريكية.**

وفيما واصل المستر فيلارد تعقيبه **باستبعاد خروج أيّة مظاهرات معادية للاتفاقية**، أبدى مع ذلك **تخوّفه من القدرة على إبقاء البرلمان ذاته في جانب الاتفاقية، إذ يُتوقع أن يؤدّي**

موقـف الصحافة الليبية (المعارض للاتفاقية) إلى تشـدّد بعض أعضـاء البرلمان الليبـي في المطالبة بزيادة قيمـة التعويض الذي تدفعه الحكومة الأمريكية مقابل استخدام القاعدة، على أساس أنه من شـأن وجود القوات الأجنبية على الأراضي الليبية ليس فقط الحط من سيادة ليبيا، بل تعريضها فضلاً عن ذلك لمخاطر العدوان السوفييتي.

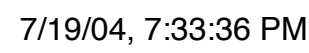
وختم المسـتر **فيلارد** برقيته إلى واشـنطن مشـيراً إلى مثال آخر، يجسّد في نظره **ميل الحكومة الليبية للمماحكة** من أجل الحصول عـلى المزيد مـن الأموال، ألا وهو إصرارهـا على الحصول على مبلـغ **(٢٠)** ألـف دولار إضافيـة، فـوق المبلغ الذي سـبق أن طالبت به سـلاح الطيران الأمريكـي، ثمناً لقطعة أرض ينوي استخدامها كملعب رياضي بمنطقة القاعدة بطرابلس.

- طلبت الحكومـة الليبية، خلال شـهر **يونيو/ حزيران ١٩٥٢**، **مسـاهمة** من الحكومـة الأمريكيـة بمبلـغ (١٠٠) ألف دولار (وخمسـين ألفـاً مـن الحكومـة البريطانيـة[٤٢]) لاسـتخدامها في إصـلاح مصد الأمـواج في مرفأ القره مانلـلي بميناء طرابلس، عـلى أسـاس حجـم اسـتخدام كل منهـما لهـذا المرفـأ في إنزال وارداتها من المنتجات البترولية.

- وفي **٥/ ٧/ ١٩٥٢** قـدَّم النائـب **خليـل القـلال** (عـن مدينـة بنغـازي) سـؤالاً إلى الحكومـة في البرلمـان الليبي عـن الوضع بشأن **مطار الملاحة**، وتوسّع السلطات الأمريكية في الاستيلاء عـلى بعـض الأراضي لضمّهـا إلى المطـار، ومـا إذا كان هـذا الإجراء يتمّ بموجب اتفاقية قد أبرمت، وإذا كان **الأمر كذلك فهـل تنـوي الحكومة عـرض هـذه الاتفاقية على مجلـس الأمَّة**

---

٤٢ عـلى الرغـم مـن اسـتخدام بريطانيا للمرفـأ في إنـزال احتياجـات جنودها مـن المنتجـات البترولية، فإنهـا رفضت الاسـتجابة لمطلب الحكومة الليبية بشأن هذه المساهمة الإضافية لاعتبارها أن النفقات الأساسية لإصلاح هذا المرفأ إنما أتت من "الهيئة الليبية العامة للتنمية والاستقرار" التي تعول في تحصيل أموالها بدرجة أساسـية على المسـاعدات البريطانية.





للنظـر فيها أم أنهـا وضعتها موضع التنفيـذ دون أن تلتفت إلى الاعتبارات الدستورية.[٤٣]

وقـد علـق المسـتر **فيلارد** عـلى هـذا الموضـوع في برقيـة بعث بهـا إلى واشـنطن بتاريـخ **٢٥/ ٧/ ١٩٥٢** قائـلاً "**إن الوطنيـة الليبيـة المتطرفة التي ظهرت في الصحافة الليبية، برزت الآن في مجلس النواب (الليبي). فسـؤال النائب القلال بشـأن القواعد الأمريكيـة جـرت صياغتـه بطريقـة توحـي بـأن الحكومتـين الأمريكيـة والليبيـة تتخطيـان البرلـمان عـن عمد". كـما أورد فيلارد أسـئلة أخرى لهـذه التوجّهات الوطنيـة، والتي أخذت شـكل انتقادات للـشركات والقوات الأجنبية بسـبب موقفها في معاملة العمالة الليبية لديها.**



- وفي **١٧/ ٧/ ١٩٥٣ أبلـغ مسـاعد وزيـر الدفـاع الأمريكـي** لشـؤون الطيران المستر **هاجنز** Huggins رئيس الوزراء الليبي أن **سـلاح الطيران يفكر بإقامة منشآت جديدة في برقة**، غير أن **قيـام الحكومة الأمريكية بإجراء أيّة إنفاقات عسـكرية إضافية في ليبيا سـوف يتوقف بدرجة أساسية على قيام الحكومة الليبية بالتصديق على الاتفاقية العسكرية التي أبرمتها مع أمريكا.**

- وفي **٢١/ ٧/ ١٩٥٢ ردّ رئيـس الـوزراء المنتـصر عـلى سـؤال النائب خليل القلال خلال جلسـة البرلمان التي انعقدت بذلك اليوم**، فكان ممّا جاء في هذا الردّ:

> "عرضت حكومـة الولايات المتحدة عـن طريق قنصليتها العامّـة في طرابلـس الدخـول مـع الحكومـة الليبيـة في مفاوضـات لتنظيـم الوضـع القانـوني لقواتهـا في ليبيا، واسـتجابت الحكومـة لهـذا الغـرض لإقـرار وضـع قائم في ظـروفٍ يتطلبهـا الأمـن العالمـي، وهو وضـع يتفق مع

٤٣ حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ١٢٢؛ العقاد، ص ١١٥.



مصلحـة البـلاد، ولا يتنافى مع اسـتقلالها وسـيادتها. وقد وقعـه (الاتفـاق) وزير الخارجيـة يوم إعلان الاسـتقلال، وذلك نيابـة عن الحكومة الليبية، وسـيُعرض هذا الاتفاق عـلى مجلسـكم الموقـر في أقـرب فرصـة ممكنـة لمناقشـته وإقراره".

ومضى رئيس الوزراء قائلاً:

"ولعلـه مـن الجديـر بالذكر أن وجـود القوات العسـكرية الأجنبيـة في ليبيـا، والأمريكيـة منهـا بوجـه خـاص، **هو وضـع قائـم ضمن السياسـة الدوليـة الراميـة إلى المحافظة على السـلام في العالم**، وإنه ليهمّني أن أقول هنا إن الحكومة تحرص كل الحرص على ألا تحيد عمَّا ينص عليه الدسـتور، ويسـعدني لذلـك أن أصرح بأن الاتفـاق الليبي الأمريكي حـول القوات الأمريكية بليبيا لم يوضع موضع التنفيذ لأنه لم يطرح بعد على مجلسكم الموقر للموافقة عليه، مع أن كلاً مـن الحكومتين الليبيـة وقيادة القـوات الأمريكية لا تبتعد عـن روحـه في علاقاتهـا مـع بعضهـا البعض. ولأسـبابٍ بديهيـة ناتجة عـن طبيعة مهمّة المطـار فقد اتسـعت رقعته، وتمَّ ذلك بأن اسـتأجرت قيـادة المطار الأراضي التي كانت في حاجـة، إليهـا بأن دفعـت تعويضـاً عادلاً عـمّا كان على الأراضي المستأجرة من زراعة ومنافع".

"وصحيـح أن المطـار يقـع في ناحيـة زراعية هامّـة، كما أنه قريـب مـن مدينـة طرابلـس، ولـو كان الأمـر بيدنـا حين إنشـائه، لأخذنا مكاناً آخر أقل أهمّية مـن الناحية الزراعية بعيـداً عـن المناطـق الآهلة بالسـكان، ولا شـك أنـه لو تمَّ ذلـك لكان أدعـى إلى راحتنا ومصلحتنا ولـكان أقل نفقةً للحكومة الأمريكية نفسـها، أمَّـا ولم نكن مخيّرين فلا يبقى أمامنـا إلا قبول الأمر الواقع فيما يختص بمكان المطار، هذا

فضلاً عن أنه لا يمكن أن نتجاهل الفوائد التي تجنيها البلاد من وراء وجود هذه القوات الأمريكية كاستخدام العدد الوافر من الأيدي العاملة الوطنية والمساهمة في ابتياع كثير من المنتجات الليبية".[٤٤]

اتهام أمريكي بالمماحكة والابتزاز




- وفي ٣٠/ ٧/ ١٩٥٢ بعث المستر **فيلارد** برقية أخرى أشار فيها إلى لقاءٍ جرى بينه وبين المستشار البريطاني لرئيس الوزراء **اللورد أكسفورد** Lord Oxford (أثناء غياب رئيس الوزراء) سأله خلاله عن **إمكان عرض الاتفاقية العسكرية على البرلمان الليبي في موعدٍ قريب**. وقد أشار المستر فيلارد في برقيته إلى أنه أصيب **بالدَّهشة لا بالانزعاج** لدى سماعه اللورد أكسفورد يردّد **حجج بعض المسؤولين الليبيين بأن الإيجار السنوي للقاعدة والمحدَّد بمبلغ مليون دولار هو قليل جداً،** وأنه قد يكون من الصعب إقناع البرلمان الليبي بعدم المطالبة بزيادة ذلك المبلغ بشكل كبير، وأن ليبيا تفقد سنوياً في شكل **إعفاءات جمركية** على ما تستورده القاعدة الأمريكية (بموجب الاتفاقية) مبالغ تربو على المليون دولار، وأنه من المتوقع أن يثير بعض أعضاء البرلمان مسألة أن **ما تتلقاه ليبيا مقابل تأجير القاعدة يقلَ كثيراً عمّا تقوم أمريكا بدفعه في أيّ مكان آخر في العالم.**

وقد أشار المستر فيلارد في البرقية ذاتها إلى أنه أوضح للورد أكسفورد أن ليبيا تتلقى نفقات عسكرية أمريكية بشكل إيجارات ومشتريات وإنشاءات محلية تصل مبالغها لعدَّة ملايين سنوياً، **وأنه لا يتوقع أن يقوم الكونجرس الأمريكي بالمصادقة على منح ليبيا مساعدات أخرى عدا المليون دولار ومساعدات برنامج النقطة الرابعة.**

٤٤ حكيم، المصدر نفسه، ص ١٢٣-١٢٤.

وقد ختم فيلارد برقيته بقوله إنه "**إذا كانت ملاحظات اللورد أكسفورد مؤشّراً لموقف البرلمان الليبي، فإنه من المؤكد أننا سنواجه حالة قريبة من الابتزاز المالي**".

كما أشار إلى أن **احتمالات قيام سلاح الطيران الأمريكي بإنشاءات له في برقة** – مع ما يترتب عليها من منافع مادّية للمنطقة – ربّما يكون عاملاً مهمّاً في خلق جوٍّ مناسب داخل البرلمان الليبي.[٤٥]

- وفي **١/ ٨/ ١٩٥٢** بعثت الخارجية الأمريكية ببرقية إلى وزيرها المفوض في ليبيا تخطره فيها بأن سلاح الطيران يقوم بمراجعة النظر باحتياجاته **في برقة**، وأن البحرية الأمريكية بانتظار مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية العسكرية والاتفاق على إيجار سنويٍّ معقول لتشرع في بناء منظومة الاتصالات الخاصة بها **في درنة**. وقد ضمّنت الوزارة برقيتها إشارة إلى أنه في حال عدم تمكن المستر فيلارد من إقناع الحكومة الليبية بقبول مبلغ المليون دولار كإيجار مناسب مقابل استخدام القاعدة العسكرية في طرابلس، **فإن الحكومة الأمريكية سوف تضطر لمراجعة برنامج الإنشاءات العسكرية التي تزمع إقامتها في برقة**.



- وفي **٧/ ٨/ ١٩٥٢** أبرق المستر **فيلارد** إلى الخارجية الأمريكية بشأن لقاءٍ جرى بينه وبين رئيس الوزراء **محمود المنتصر** يوم **٥/ ٨/ ١٩٥١** استفسر خلاله عن وضع **الاتفاقية العسكرية**. وقد أفاد فيلارد أن المنتصر أجاب بأن **الموعد المحتمل لعرضها على البرلمان هو العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول**. وفيما أكد له استمرار مساعيه من أجل إيجاد المناخ المناسب لعرض هذه الاتفاقية على البرلمان، وأنه لا توجد أيّة صعوبة في **الموافقة**

---

٤٥ أشارت برقية بعث بها القائم بالأعمال الأمريكي لينش في ٢٤/ ١/ ١٩٥٢ وأخرى بعث بها الوزير المفوض فيلارد بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٥٢ إلى أن الملك وعدداً من الشخصيات البرقاوية البارزة، من بينهم علي الجربي (وزير الدفاع) ومحمد الساقزلي (والي برقة)، عبّروا عن ترحيبهم بقيام أمريكا ببناء قواعد وإنشاءات عسكرية لها في برقة. **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٤١-٥٤٣.

عليهـا من حيـث المبـدأ، إلا أنه ألمـح إلى أن المشـكلة الوحيدة التي تواجه المصادقة على الاتفاقية هي **مشكلة ذات طابع مالي**، إذ يسـود الاعتقاد بأن مبلغ المليون دولار لا يعدّ إيجاراً مناسـباً ومجزياً.

وقد خلص المسـتر فيلارد في برقيته إلى أنه لم يتلق طلباً رسـمياً مـن الحكومـة الليبيـة بشـأن زيـادة الإيجـار السـنوي للقاعدة (التعويـض)، وليـس بنيّته بحث هذا الموضـوع مع الليبيين في ذلك الوقـت، ولكن ينبغي على الحكومـة الأمريكية أن تكون عـلى اسـتعدادٍ **لمواجهة معارضة داخل البرلـمان الليبي** على هذا الأسـاس، وأن من المهمّ أن تقوم الخارجية الأمريكية بإخطاره بمـدى اسـتعدادها، في النهايـة، لإعادة النظـر في قيمة الإيجار المتفـق عليه بـين الحكومتين بموجب المذكـرات المتبادلة حول الاتفاقية العسكرية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.





- وفي **١٢/ ٨/ ١٩٥٢** تلقـى المسـتر **فيـلارد** برقيـة مـن وزارة الخارجيـة الأمريكية مفادهـا أن **أيّ تعديل** يجـري إدخاله على الاتفاقية العسـكرية المبرمة بين الحكومتـين الليبية والأمريكية **يتطلب موافقة أعضاء لجنة الكونجرس المختصة**، وأن الوزارة لا ترغـب في أن تطلـب من وزارة الدفـاع بحث هذا الموضوع مـع أعضاء اللجنـة المذكورة على أسـسٍ افتراضيـة نظرية. كما ذكـره بأن **المبلغ المحدَّد في الاتفاقية قد جـرت الموافقة عليه من الوزارات المختصة كحدٍّ أقصى**.

طـلب ليبي رسمي بتعديل الاتفاقية

- وفي **٢٢/ ٨/ ١٩٥٢** بعث المستر فيلارد إلى الخارجية الأمريكية برقيـة أبلغها فيهـا بأنه علم بنيّـة الحكومة الليبية عـلى أن تقدّم قريبـاً إلى **الحكومة الأمريكية طلباً بزيادة قيمة الإيجار السـنوي للقاعدة** إلى (٢) مليون دولار. وقد عبّر المستر فيلارد في تلك

البرقية عـن اعتقاده بأن الطلب المذكور هو بتأثير **المستشـارين البريطانيين** (العاملين في الحكومة الليبية) أكثر من كونه مبادرة ليبية. وأشـار الوزيـر الأمريكي المفوض في برقيته بأنه سـوف يحـاول مقابلة الملك إدريس ومناقشـة موضـوع المصادقة على الاتفاقيـة العسـكرية معـه. كما عبَّر المسـتر فيلارد عن خشـيته من أن **الحكومة الليبية تعمّدت عدم تهيئة المناخ المناسـب الذي يسـمح بتمرير الاتفاقية في البرلمان، وأنها سـمحت باسـتمرار الحملـة ضدَّ الاتفاقية في الصحافة المحليـة ولم تحاول إيقافها أو الحدّ منها.**

- في **٢٦/ ٨/ ١٩٥٢** تلقـت البعثـة الأمريكيـة في ليبيـا برقيـة مـن واشـنطن تنقل إليها تعليـمات وزارة الخارجيـة إلى الوزير المفـوض فيـلارد **بضرورة التمسّـك بحـزم بموقـف الحكومة الأمريكيـة السـابق فيـما يتعلـق برفضهـا لأيّـة زيـادة في قيمـة الإيجار السـنوي للقاعدة**، وإبلاغ الحكومة الليبية بكل وضوح أن الحكومـة الأمريكيـة تتوقـع منهـا المصادقـة عـلى الاتفاقية العسـكرية بشروطهـا الحالية. وفيـما يتعلق بدور المستشـارين البريطانيـين (على النحـو الذي أشـارت إليه الفقرة السـابقة) اقترحـت البرقية أن يقوم المسـتر فيـلارد بإثارة هـذا الموضوع بلباقـة، معـبّراً عـن أمـل الحكومـة الأمريكيـة بأن يحـدّوا من تأثيرهم على الحكومة الليبية.

- وفي **٢٩/ ٨/ ١٩٥٢** قام المستر فيلارد بإعداد رسالة، بالتعاون مع عددٍ من العسكريين والفنيين الأمريكان العاملين بالقاعدة العسـكرية في طرابلس، أوردوا فيهـا **المزايا والمنافع** التي تجنيها ليبيـا من القاعدة المذكورة وذلك بغرض اسـتخدامها من قبل رئيس الوزراء في معرض ردّه على أسئلة أعضاء البرلمان الليبي لدى مناقشـة الاتفاقية العسـكرية الليبية/ الأمريكية. (غير أن مـن الواضـح أن المنتصر تجاهل تلك الرسـالة تجاهـلاً كاملاً،

كما تكشف عن ذلك برقية المستر فيلارد المؤرخة في ٩/ ١٠/ ١٩٥٢ والواردة فيما بعد).

- وفي ١/ ٩/ ١٩٥٢ **بعث** فيلارد برقية من بنغازي موجّهة إلى الخارجية الأمريكية نقل بموجبها **أن الحكومة الليبية أبلغته رسمياً في ذلك اليوم عدم رضاها عن الشروط التي تضمّنتها الاتفاقية العسكرية المبرمة في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١م**، وتحديداً بما يتعلق في:

(أ) **مدّة** الاتفاقية (عشرون سنة).
(ب) **قيمة التعويض** المدفوع لأغراض التنمية الاقتصادية (الإيجار) المحدّد بمليون دولار سنوياً.

وقد أشار **فيلارد** في برقيته إلى أن الموضوع قد جرى نقله إليه في ذلك اليوم عن طريق **سليمان الجربي** وكيل وزارة الخارجية الليبية، الذي سلمه في منزله رسالة شخصية موقعة من رئيس الوزراء (محمود المنتصر) مؤرخة في **٢٩/ ٨/ ١٩٥٢**.

وقد لخَّص **المستر فيلارد** الرسالة، في ضوء الشرح الذي قدَّمه إليه **الجربي** (إذ لا يوجد مترجم عربي بالبعثة الأمريكية)، كالآتي:

١- وجّهت الرسالة في فقرتها الأولى الشكر والامتنان للحكومة الأمريكية بشأن المساعدات التي قدّمتها إلى ليبيا، وكذلك روح الصداقة التي جرى بضوئها إبرام الاتفاقية العسكرية، كما طلبت في الفقرة ذاتها **إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية**.

٢- **حالت موجة الحر التي اجتاحت البلاد دون تقديم الاتفاقية للبرلمان للمصادقة عليها خلال دورة البرلمان السابقة**، ومع ذلك فإن **معظم أعضاء البرلمان الذين**



اطلعوا على الاتفاقية عبّروا عن نقدهم لها فيما يتعلق بالنقطتين اللتين سلفت الإشارة إليهما.

٣- أن رئيس **الوزراء شخصياً يؤيّد وجهة النظر** المذكورة ويعدّ الاتفاقية "**صفقة خاسرة**" لليبيا. ذلك أنه لو نُظر للاتفاقية من **منظور تجاريٍّ** صرف، فإن ليبيا **تخسر سنوياً بشكل إعفاءات جمركية للقوات الأمريكية** (بموجب الاتفاقية) ما يُقدَّر بنحو (٧٠٠) ألف جنيه ليبي على حين **لا تحصل مقابل ذلك سوى على مبلغ (٣٠٠) ألف جنيه ليبي** (مليون دولار).

٤- أشارت الرسالة بعد ذلك إلى أن **الحكومة الليبية تعطي أكثر ممّا تأخذ،** وحتى لو أخذ بالاعتبار المساعدات التي جرت الإشارة إليها في المذكرات المتبادلة بين الحكومتين في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، **فيمكن القول إن أمريكا لا تقدّم أيّة مساهمة من أجل رفاهية الشعب الليبي.**




٥- أشارت الرسالة إلى أن المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا في ظل **برنامج النقطة الرابعة متاحة لعدد كبير من دول العالم وليست مرتبطة بحصول أمريكا على تسهيلات عسكرية بالمقابل.**

٦- إن الحكومة الليبية **سوف تقدّم الاتفاقية العسكرية للبرلمان الليبي خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني** القادم (١٩٥٢) عند اجتماعه في طرابلس. وتناشد الحكومة الليبية الحكومة الأمريكية، انطلاقاً من روح الصداقة بينهما، وروح التعاطف التي كثيراً ما عبّرت عنها أمريكا تجاه الدول الصغيرة وحديثة الاستقلال، أن **تقوم بمراجعة بنود الاتفاقية المذكورة فيما يتعلق بمدّتها وقيمة الإيجار السنوي.**



٧- كما طلب رئيس الوزراء في رسالته من المستر فيلارد أن يقوم بمساندة الحكومة الليبية في مطلبها وأن يشرح لحكومته الصعوبات التي تواجهها.

وقد علق المستر **فيلارد** في برقيته على الملاحق المرفقة برسالة رئيس الوزراء، والتي تشرح **تفاصيل الخسائر المالية** التي تتكبدّها الخزانة الليبية بسبب الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها القوات الأمريكية في ليبيا في ظل الاتفاقية العسكرية، واعتبرها، دون شك، من إعداد وعمل المستشار البريطاني "**بيت هارد ايكر**" Pitt Hardacre ومساعديه.

كما أشار في برقيته إلى أنه لم يعطِ **سليمان الجربي** (الذي سلّمه رسالة رئيس الوزراء المنتصر) أيّ أمل حول إمكان الاستجابة لمطلب الحكومة الليبية. كما لخّص ما دار بينهما من نقاش حول فحوى الرسالة ومطالب الحكومة الليبية بالآتي:



- **إذا خيّرت الحكومة الليبية بين الاستجابة لمطلب زيادة الإيجار أو تخفيض مدّة الاتفاقية فإنها - من وجهة نظر السيد الجربي - تفضل زيادة الإيجار.**

- **إن هدف الحكومة الليبية من وراء طلب زيادة قيمة الإيجار هو تحرير نفسها من الاعتماد على بريطانيا.**

- **إن الحكومة الليبية تنوي، في حال عدم تمكنها من إنفاق المساعدات المالية الإضافية في الوقت الحاضر، أن تدّخرها للمستقبل عندما تكون ظروف استخدامها أكثر ملاءمة.**

- **أن الحكومة الليبية لا تستطيع الاعتماد على مساعدات النقطة الرابعة التي يمكن قطعها عنها في أيِّ وقت.**

كما ختم المستر **فيلارد برقيته بالملاحظات التالية:**

(أ) إنه ينوي الردّ على رسالة رئيس الوزراء في ضوء التعليمات التي وصلته من الخارجية الأمريكية في ٢٦/ ٨/ ١٩٥٢ (**التمسك بشدَّة بعدم تعديل شروط الاتفاقية سواء فيما يتعلق بالمدّة أو بقيمة الإيجار**).

(ب) **أنه لم يتمكن من رؤية الملك خلال الأيام العشرة السابقة، وأنه يعتقد أن ذلك تمَّ عن عمد، حتى يجري تسليمه هذه الرسالة من رئيس الوزراء.**

(ج) أنه يعتزم مناقشة موضوع الاتفاقية العسكرية مع الملك متى أتيحت له الفرصة لمقابلته.

لقاء فيلارد مع الملك

- وفي **٨/ ٩/ ١٩٥٢** بعث المستر **فيلارد** ببرقية إلى الخارجية الأمريكية تضمّنت فحوى ما دار بينه وبين **الملك إدريس** خلال مقابلة تمَّت يوم **٦/ ٩/ ١٩٥٢** (لم يحضر هذه المقابلة سوى المترجم، ودامت ساعة كاملة في جوٍّ ودّي بعيد عن الرسميات). ويمكن تلخيص ما جاء في تلك البرقية بالآتي:

١- دارت المقابلة حول موضوع المصادقة على الاتفاقية العسكرية بين البلدين.

٢- أشار المستر فيلارد إلى الرسالة الشخصية التي وصلته من محمود المنتصر (رئيس الوزراء) والمتعلقة بطلب الحكومة الليبية تعديل بنود الاتفاقية ذات الصلة بقيمة الإيجار السنوي ومدة الاتفاقية، وأنه أحال الرسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

٣- عبَّر المستر فيلارد عن رأيه الشخصي بالموضوع **وأنه لا يتوقع الاستجابة لطلب الحكومة الليبية، فقد شهد**

بنفسه (في واشنطن قبل مجيئه) **مدى الصعوبة التي وافقت بها الجهات المختصة على مقدار المساعدة المالية السنوية المقطوعة** (مليون دولار) **كحدٍّ أقصى، وكيف أنها تعدّ هذا الأمر سبقاً لم تقدِم عليه أمريكا من قبل.**

٤- تحدَّث **الملك إدريس** (الذي بدا واضحاً بنظر المستر فيلارد أنه على إطلاع من قبَل رئيس الوزراء بهذا الموضوع) فأشار إلى:

- أنه على بعض الدراية بهذا الموضوع.
- أن رئيس الوزراء المنتصر يخشى من اتهامه من قبل أعضاء البرلمان بعدم رعاية مصلحة ليبيا فيما لو رضي بالمبلغ الأصلي لإيجار القاعدة (مليون دولار سنوياً).
- أنه كان بنيّة المنتصر تقديم الاتفاقية للبرلمان في الدورة الماضية، إلا أنه قرر عدم القيام بذلك لقناعته، من خلال استطلاع آراء بعض أعضاء البرلمان، أن الاتفاقية ستواجه بالرفض.
- أن أعضاء البرلمان الليبي، من خلال ما **قرأوه وسمعوه عن حجم المساعدات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط، يعتقدون أن ما تدفعه أمريكا لبلادهم لا يشكل حصة عادلة.**
- أن أعضاء البرلمان الليبي لا يميّزون بين مختلف أنواع المساعدة التي تقدّمها أمريكا، **وما يعنيهم كلية هو الحجم النهائي للمساعدات التي تقدّمها لدول المنطقة.** (كان المستر فيلارد قد حاول إدخال

موضوع مساعدات النقطة الرابعة في النقاش).

- أنه أكد على أن الاتفاقية سوف تقدَّم للبرلمان خلال الدورة القادمة، **وأن رئيس الوزراء، ما لم تستجب أمريكا لطلباته، سيجد نفسه عندها بوضع حرج أمام البرلمان الذي سوف يتهمه وزملاءه في الحكومة بالتقصير في حق بلادهم.**

- **أن الملك إدريس لم يعر اهتماماً لتلميحات المستر فيلارد بشأن المنشآت الأمريكية المزمعة في منطقة برقة.**

٥- أشار المستر فيلارد في ختام هذه البرقية إلى مقال كان قد نُشر في عدد جريدة "**الليبي**" الصادر بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٥٢، تهجّم بشدَّة على مساعدات **برنامج النقطة الرابعة**،[٤٦] وذكر أنه أبلغ الملك أن مثل هذه المقالات **أخذت تظهر بكثرة في الصحافة الليبية**، وأن من شأن ذلك أن يخلق انطباعاً معادياً لدى الرأي العام الأمريكي سيكون ضاراً بموقف أعضاء الكونجرس عند تقييم العلاقات مع ليبيا. وأشار المستر فيلارد إلى أن الملك بدا مستاءً من هذه المقالات وعزاها إلى رغبة بعض الصحفيين في محاكاة الصحافة المصرية، أو بإظهار مشاعرهم الوطنية بشكل مبالَغ به، وفيما اعتذر الملك عنها، طلب عدم إعطائها أيّة أهمّيّة، إذ إن الشعب الليبي لا يحمل سوى أطيب المشاعر نحو أمريكا.[٤٧]

---

٤٦ كان من بين الفقرات التي وردت في ذلك المقال، من خلال إشارات المستر فيلارد: "إن الهدف الحقيقي لبرنامج النقطة الرابعة هو جعلنا مدينين لأمريكا دون أن نستلم منها فعلاً أيّ قرض، وهو جعلنا سجناء طغيانٍ يحمل قناع المساعدات الخيرية" "إذا كانت أمريكا ترغب بمعاملتنا بهذه الطريقة، فلتعلم بأنها موجودة بيننا كضيف غير مرغوب به"؛ "أمريكا تستغلنا عسكرياً"؛ "هناك دوافع سياسية خفيّة"؛ "إن أمريكا تأخذ منا كل شيء ولا تعطينا شيئاً"؛ "إنها تكتفي بتخديرنا بمساعدات النقطة الرابعة". **(ولا يخفى أن مجرد قيام النظام بالسماح بنشر هذه المقالات يعدّ حجّة له لا عليه).**

٤٧ لا شك أن ما ورد على لسان الملك إدريس خلال هذه المقابلة يكشف عن جانب من حنكته السياسية، كما يكشف عن درجة التنسيق العالية بينه وبين رئيس وزرائه المنتصر.

- وفي ١١/ ٩/ ١٩٥٢ جرت مقابلة[٤٨] بين رئيس الوزراء محمود المنتصر والمستر فيلارد الذي قام بنقل ما جرى خلالها إلى وزارة الخارجية بموجب برقية محررة في التاريخ ذاته، وكان من أهمّ ما جاء فيها:

١- أن رئيس الوزراء الليبي ما زال يأمل باستجابة الحكومة الأمريكية لمطلبه، وبمقدرة المستر فيلارد في أن يلعب دوراً بهذا الصدد.

٢- ذكّر المستر فيلارد رئيس الوزراء بأنه هو الذي طالب بمبلغ المليون دولار كإيجار للقاعدة، فجاء ردّ المنتصر بأن هذه **الاتفاقية أبرمت في ظل ضغوط، وأنه لم يكن بمقدوره توقع حجم المعارضة التي سوف يواجهها من أعضاء البرلمان الليبي لأن هذا المبلغ غير مجز.**



٣- **أن رئيس الوزراء أشار لأوّل مرة إلى إسرائيل بصراحة،** وذكر كيف أن الليبيين عندما يقارنون ما يتلقونه من أمريكا بما **تقدّمه الأخيرة من مساعدات لإسرائيل، فإن من الطبيعي أن يتولد لديهم هذا الإحساس بالغبن والتمييز في المعاملة.**[٤٩]

٤- لم يكن رئيس الوزراء متحمّساً كثيراً لمطلب تخفيض مدّة الاتفاقية، بل بدا متناقضاً مع نفسه أحياناً.

ولقاء مع هارد ايكر

- وفي ١٤/ ٩/ ١٩٥٢ قام المستشار البريطاني بالحكومة الليبية المستر "**بيت هارد إيكر**" Pitt Hardacre بقضاء أمسية مع

٤٨ كان المستر فيلارد قد بعث بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٥٢ برسالة إلى محمود المنتصر نقل له فيها ردَّ الحكومة الأمريكية برفض الاستجابة لمطالب الحكومة الليبية بإعادة النظر في بندَيْ قيمة الإيجار السنوي للقاعدة ومدّتها.

٤٩ علق المستر فيلارد، عند هذه النقطة، بأنه ساوره إحساس، لدى مقابلته الملك إدريس يوم ٦/ ٩/ ١٩٥٢، بأن ذلك هو عين ما كان يدور بذهن الملك عندما كان يتحدّث عن المساعدات التي تقدّمها أمريكا إلى دول أخرى في الشرق الأوسط.

المستر **فيلارد**، بناءً على دعوة الأخير، تركز الحديث خلالها حول طلب الحكومة الليبية زيادة المقابل الذي تتلقاه عن تأجير قاعدة ويلس بطرابلس. وقد لخّص المستر فيلارد ما دار في ذلك اللقاء في برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية تحمل التاريخ نفسه، وكان أهم ما جاء فيها:

(أ) أن المستر "**هارد ايكر**" **هو الذي أعدَّ الجداول التي أرفقت برسالة رئيس الوزراء إلى المستر فيلارد وأن ذلك تمَّ بناءً على طلب الحكومة الليبية، وأنه (أي المستر هارد ايكر) يعتقد فوق هذا بأحقية الليبيين في المطالبة بتلك العائدات، وبأن التقديرات الواردة بتلك الجداول كانت متحفظة، إضافة إلى أنه يُفترَض أن تكون مقنعة للأمريكان بحكم تأصل نظرتهم للأمور من زاوية تجارية.**

(ب) **صدرت عن المستر هارد ايكر خلال ذلك اللقاء جملة من الملاحظات أهمّها:**

١- **أن أساس مطالبة الليبيين بزيادة المقابل المالي للقاعدة يعود إلى حجم المساعدات الأمريكية التي تتلقاها إسرائيل، فقد شعر البرلمان أن ليبيا تستحق أكثر من مليون دولار مقابل استخدام أمريكا للقاعدة العسكرية في طرابلس، أخذاً بالاعتبار أن إسرائيل لا تقدِّم أيّة تسهيلات للدفاع عن الغرب وتتلقى مع ذلك مساعدات اقتصادية تفوق بعدّة مرات ما تحصل عليه ليبيا.**

٢- أن ليبيا تسلمت من **بريطانيا** خلال السنة المالية ١٩٥٢/ ٥٣ مبلغ (١،٥) مليون جنيه مقابل حصولها على تسهيلات عسكرية مساوية

للتسهيلات التي تحصل عليها أمريكا، فلا ينبغي من ثمَّ لأمريكا أن تتقاعس عن زيادة المساعدات المالية التي تقدّمها.

٣- **أن الاقتصاد الليبي قادر على استيعاب المزيد من الأموال والاستثمارات**، بصرف النظر عمّا يقال حول عدم قدرة الليبيين على التعامل مع المساعدات الأجنبية.

٤- **أنه من المؤكد أن الاتفاقية العسكرية مع أمريكا كانت ستواجه بالرفض** فيما لو جرى تقديمها للبرلمان ليصادق عليها خلال الدورة السابقة، ومن المؤكد أن **تواجه المصير نفسه فيما لو قدِّمت للبرلمان في دورته القادمة دون إدخال تعديلات على حجم المقابل المالي الذي ستتلقاه ليبيا.**

٥- **أن الحكومة الليبية المؤقتة، التي وقعت الاتفاقية العسكرية مع أمريكا عشيّة الاستقلال، لا تملك حق إلزام الحكومة الليبية بتلك الاتفاقية.**

٦- **أن الحكومة الليبية تتوقع أن يتمَّ دفع المقابل عن تأجير القاعدة، من أمريكا، من تاريخ التوقيع على الاتفاقية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، لا من تاريخ مصادقة البرلمان عليها، وأن الحكومة الليبية قد أعدَّت ترتيباتها المالية على هذا الأساس**، وأنها سوف تعارض بشدّة أيّ توجّه لدى الحكومة الأمريكية بأن يبدأ الدفع عن الفترة من تاريخ المصادقة على الاتفاقية كما تقترح أمريكا.

٧- أنه إذا لم يكن بمقدور الولايات المتحدة زيادة المقابل السنوي لاستخدام القاعدة فمن الممكن

تعويض ذلك عن طريق زيادة قيمة الإيجار للمنشآت العسكرية الأخرى، أو تقرير مساعدات اقتصادية إضافية خاصة غير مساعدات النقطة الرابعة التي يمكن قطعها في أيّ وقت.

٨- وكاقتراح بديل، يمكن أن تنضمَّ أمريكا لصندوق "**الهيئة الليبية العامّة للتنمية والاستقرار**" (حتى لو استدعى ذلك أن تستصدر الحكومة الأمريكية قانوناً خاصاً من الكونجرس بهذا الشأن) وتستطيع، فيما لو أسهمت سنوياً بمبلغ (٢) مليون دولار، أن تحصل على صوت أعلى من ذلك الذي تتمتع بريطانيا حالياً به في هذا الصندوق.



وقد ختم فيلارد برقيته بالإشارة إلى أن **هارد ايكر** أسرّ له بصفة شخصية **أن الحكومة الليبية طلبت من الحكومة البريطانية أن يكون المبلغ السنوي الذي تقدّمه لدعم عجز الميزانية العامة الليبية مقطوعاً ومحدّداً بشكل ثابت مسبقاً، بدلاً من أن يحدّد في كل سنة بناءً على العجز الفعلي في تلك الميزانية**، وهو ما يعزّز أن بيت هارد ايكر والسفير البريطاني كريكبرايد هما اللذان اقترحا على الحكومة الليبية طلب زيادة المقابل السنوي لتأجير القاعدة من أمريكا.[٥٠]

رفض وتعنت أمريكي

- وفي **١٩٥٢/٩/٢٤** تسلم المستر فيلارد برقية من وزارة الخارجية الأمريكية تضمَّنت موافقتها على جوابه الشفوي الذي قدّمه للحكومة الليبية رداً على المطالب التي تضمّنتها

٥٠ أرسلت السفارة الأمريكية في لندن برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٥٢/٩/٤ جاء فيها أن الخارجية البريطانية عبَّرت عن اهتمام خاص بعدم رضا الليبيين عن بعض شروط الاتفاقية الخاصة بقاعدة ويلس. وقد علقت السفارة أنه من المحتمل أن يكون **موقف بعض المستشارين البريطانيين في ليبيا غير مساعد للحكومة الأمريكية، إلا أنه لا يوجد أيّ دليل على أن الحكومة البريطانية تحاول نسف الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقاعدة، أو أنها تعمل على تعديلها**، كما أضافت البرقية أنه "**بالنظر إلى مجمل العلاقات البريطانية/ الأمريكية، فإن السفارة (الأمريكية في لندن) تستبعد أن تكون الحكومة البريطانية متورطة في نشاط من هذا النوع كسياسة لها**".

رسالة رئيس الوزراء المؤرخة في ٢٩/ ٨، واقترحت الوزارة على الوزير الأمريكي المفوض في ليبيا أن يبعث بردٍّ مكتوب **على تلك الرسالة يعدِّد فيه** المنافع والمكاسب المالية التي تجنيها ليبيا من الولايات المتحدة الأمريكية. كما اقترحت أن يذكر في تلك الرسالة أنه إذا كان أعضاء البرلمان الليبي جميعهم غير راضين عن حجم المساعدة المالية ومدّة الاتفاقية العسكرية فإن ذلك يعني سوء فهم مؤسف للمزايا التي سبق للحكومة الليبية أن فاوضت بشأنها وتوقعت أن تكون موضع مصادقة البرلمان. ونظراً إلى أن التسهيلات التي تحصل عليها أمريكا في ليبيا ليست ذات طبيعة تجارية وأنها تشكل جزءاً من جهود دفاعية تستفيد منها ليبيا وجميع دول العالم الحر، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الحكومة الأمريكية **لا تستطيع الموافقة** على إعادة النظر في الاتفاقية المذكورة.

- وفي ٨/ ١٠/ **١٩٥٢** سلم الوزير الأمريكي المفوض في ليبيا إلى رئيس الوزراء المنتصر **الردّ المكتوب** على رسالة الأخير المؤرخة في ٢٩/ ٨ والمبني على توجيهات وزارة الخارجية الأمريكية. وقد علق رئيس الوزراء بأن الردّ سوف يجري النظر فيه أثناء اجتماع مجلس الوزراء الذي سيبدأ يوم ٩/ ١٠، وأنه سوف يكون بمقدوره بحث موضوع الردّ في مرة أخرى. وكما سبق لرئيس الوزراء اعتبار رسالته المذكورة **غير رسمية** Informal فقد اتفق المستر فيلارد معه على اعتبار ردّه من الطبيعة نفسها، حتى يسهل لكل منهما التراجع متى كان ذلك مناسباً. **ودون أن يحاول المنتصر التعليق على ما جاء في الردّ المذكور، فقد أوضح أنه في حال تقديمه الاتفاقية العسكرية للبرلمان، دون زيادة في قيمة الإيجار السنوي، فإن ذلك سوف يعني هزيمة محققة للحكومة، ممّا يضطره إلى تقديم الاستقالة.**

- وفي ٩/ ١٠/ **١٩٥٢** بعث الوزير الأمريكي المفوض فيلارد

برسالة إلى الخارجية الأمريكية أبلغها فيها عن لقائه برئيس الوزراء المنتصر، وتسليمه ردّ أمريكا غير الرسمي على الخطاب الليبي بشأن زيادة قيمة الإيجار الخاص بالقاعدة ومدّة الاتفاقية العسكرية. وقد خصص المستر فيلارد رسالته المطوّلة **لمناقشة النتائج السياسية التي يمكن أن تترتب على تمسك الحكومة الأمريكية بموقفها بعدم زيادة قيمة الإيجار السنوي لاستخدام القاعدة العسكرية**. ويمكن تلخيص ما جاء في تلك الرسالة من مناقشات على النحو التالي:

(أ) **ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تأخذ بعين الاعتبار النتائج المحتملة** لرفضها الاستجابة لمطلب رئيس الوزراء، والتي يمكن حصرها بزيادة قيمة الإيجار السنوي للقاعدة، إذ يمكن بسهولة إقناعه بالتخلي عن المطلب الآخر المتعلق بتخفيض مدّة الاتفاقية.

(ب) إن **المساعدات الأخرى غير المباشرة** التي تتلقاها الحكومة الليبية من أمريكا (في شكل نفقات عسكرية محلية) **لا تلبّي احتياجات الحكومة الليبية إلى أموال حرة Free money غير مقيّدة بمشروعات معيّنة لإنفاقها بنفسها على المشروعات التي تراها ضرورية للاقتصاد الليبي**، أو ربّما لتحرير العملة الليبية من ارتباطها بالإسترليني للاعتماد على الدولار، وتقليل اعتماد ليبيا على المساعدات البريطانية (كما سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع عند لقاء سليمان الجربي مع المستر فيلارد يوم ٢/٩/١٩٥٢).

(ج) إذا قام البرلمان الليبي برفض المصادقة على الاتفاقية عند تقديمها إليه، **فإن ذلك سيضع رئيس الوزراء المنتصر أمام مشكلة كبيرة**. وإذا أخذت ملاحظات الملك إدريس (أثناء استقباله للمستر فيلارد يوم ٦/ ٩/



١٩٥٢) على علاتها، فإن موقف المنتصر سيكون حرجاً جداً، ولا شك بأنه سيكون مضطراً لتقديم استقالته إذا ما ووجه بمثل هذه الصفعة.

(د) إن عدم التصديق على الاتفاقية العسكرية قد يعرض مشروع معاهدة التحالف والصداقة بين بريطانيا وليبيا للخطر.

(هـ) إن سقوط حكومة المنتصر الموالية للغرب قد يغيّر المناخ السياسي في ليبيا كلية، وهذا يعني أننا نكون قد فقدنا حكومة صديقة، وتبقى الاتفاقية العسكرية في الوقت ذاته دون تصديق.



(و) لا يظهر في الأفق من هو مرشّح ليحل محل المنتصر في رئاسة الوزارة سوى فتحي الكيخيا الطموح جداً لهذا المنصب والمرشّح له بحسب كثير من الشائعات. (وصفت الرسالة فتحي الكيخيا بأنه متقلب ووطني ومتهوّر).

(ز) أن المنتصر لم يمارس قيادة فعّالة بما يتعلق بالاتفاقية العسكرية، ولم يفصح للبعثة الأمريكية في ليبيا عن درجة المعارضة التي يواجهها داخل البرلمان إلا بعد انفضاض الدورة البرلمانية، وبعد أن أصبح المنتصر أسير وجهات النظر التي سمح بنفسه في تناميها.[٥١]

(ح) أن المنتصر لم يقم يوم ٢١ يوليو/ تموز بشرح المنافع التي تحصل عليها ليبيا أمام البرلمان (الإشارة هنا إلى ردّ المنتصر على السؤال الذي قدّمه النائب خليل القلال كما سلفت الإشارة)، وفضلاً عن ذلك، فإنه قام فجأة بأخذ

٥١ لا يوجد شك، من خلال مطالعة هذه الوقائع والتطوّرات، بأن المنتصر قد قام بما قام به عن عمد وبترتيبٍ محسوب ودهاءٍ سياسيٍّ كبير بقصد تعديل شروط الاتفاقية المؤقتة التي وقعها مضطراً عشيَّة الاستقلال.

إجازة بعد أن أخطر البرلمان بأن الاتفاقية العسكرية مع أمريكا سوف تُعرض عليه للمناقشة في الأسبوع التالي.

(ط) **اعترف المنتصر للمستر فيلارد بأنه لم يجر إطلاع أعضاء البرلمان، بعد، سوى على المذكرات المتعلقة بالاتفاقية.**

(ي) **أن المنتصر لم يقم بإعداد الجوّ المناسب لتمرير الاتفاقية في البرلمان، كما أنه سمح باستمرار الحملة الإعلامية المحلية ضدَّ الاتفاقية دون أن يحاول إيقافها**، وهو قد تجاهل، فضلاً عن ذلك، تجاهلاً تامّاً الرسالة التي بعث بها إليه المستر فيلارد بتاريخ ٨/٢٩ من أجل استخدام المعلومات الواردة فيها أثناء مناقشات البرلمان الليبي.

(ك) **من الواضح أن المنتصر يميل، إمَّا بحكم طبيعته أو بسبب طموحاته السياسية، إلى عدم الحماسة لأيّ موضوع يتوقع أن يواجه معارضة قويّة، وهو مع ذلك، وبالرغم من نقاط ضعفه، يظل أكثر الساسة الليبيين الموالين للغرب اقتداراً.**

(ل) **وما لم يقم المنتصر بدور ريادي في إقناع البرلمان الليبي بالمصادقة على الاتفاقية، وهو أمر مستبعد جداً**، فحينئذٍ يظل الأمل ضئيلاً بأن تتمَّ المصادقة على الاتفاقية المذكورة في المستقبل المنظور، وسيتمّ في أحسن الأحوال وضعها على الرف لأجل غير محدود مع كل ما يترتب على ذلك من شكوك حول الوضع القانوني للقوات الأمريكية في ليبيا.

(م) حتى لو أمكن للولايات المتحدة أن تحصل على مصادقة البرلمان على هذه الاتفاقية، من خلال ضغط يمارسه كل من الملك ورئيس الوزراء، فإن **العلاقات**، ما لم يصاحب تلك المصادقة زيادة في قيمة الإيجار، **ستظل**

> **متوتـرة بين الحكومة الليبية والقاعدة العسـكرية،** كما أن الليبيين سيستمرون في إثارة عدد من القضايا الصغيرة. وفي الوقت نفسـه، فـإن موقف الليبيين، الذي سيتسـم بالرفـض وغياب الـود، لن يشـجّع على بنـاء المزيد من الإنشاءات العسكرية في أنحاء أخرى من ليبيا.

ويختم المسـتر **فيلارد** رسالته إلى وزارة الخارجية الأمريكية **بالملاحظات التالية:**

١- إن الليبيـين لا يعيرون فكرة "**الأمـن الجماعي**" و"**الدفاع المشـترك عن العالم الحر**"[٥٢] أيّة أهمّية، وينظرون إليها على أنهـا فكـرة "**عاطفيـة**"،[٥٣] وينظـرون إلى "**موقـع بلادهم الاسـتراتيجي**" على **أنـه أهمّ رأس مـال يملكونه،** ومن حقهـم **الحصـول مقابله على أكـبر عائد.** إنهـم ينظرون إلى مسـألة إعطائهـم التسـهيلات العسـكرية لأمريكا في بلادهـم على أنها بحكـم بيع السـلع والخدمات، ومن ثمَّ فهم يعتقدون أن من حقهم أن يطالبوا وأن يحصلوا على أعلى سعرها.



٢- في التحليـل النهائـي، فإنـه لا مندوحة أمـام أمريكا من النظـر إلى هذا الموضوع من **زاوية الأهمّية الاسـتراتيجية لقاعـدة ويلس، معبّراً عنهـا لا بقيمة عاطفيـة بل مالية،** وهي أساس نظرة الليبيين لهذا الموضوع.

كما اقترح المسـتر فيلارد على حكومته، في ختام تلك الرسـالة، الاسـتجابة لمطلـب الحكومـة الليبيـة بزيـادة المقابـل المـالي

---

٥٢ ذهب المستر فيلارد في رسالته للقول بأن فكرة الدفاع عن العالم الحر في مواجهة الإمبريالية السوفييتية نادراً ما تفهم وقليـلاً مـا تُذكـر في ليبيا، على حين أن فكرة الدفاع ضـدّ العدوان الفرنسي أو البريطاني تحظـى بالمقابل لدى الليبيين بفهم أكبر.

٥٣ نسـبت برقيـة بعثت بها القنصلية الأمريكيـة العامة في بنغازي يوم ١٩/ ٩/ ١٩٥٢ إلى رئيـس الوزراء المنتصر قوله: "**إن حالة الفقر التي تسم ليبيا هي التي دفعتها إلى بيع حق استعمال القاعدة مقابل عائد مجزٍ لضمان استمرار وجودها الوطنـي. وعـلى الرغم من أن ليبيا تؤيّد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قربها إليها كونها لا تحمل أية نيّات اسـتعمارية، إلا أن ليبيا لا يمكنها أن تستسـلم للعاطفة وتتخلى عن حقوقها في القاعدة (دون مقابل)**". إنها بلا شك كلمات رجل دولة من طرازٍ نادر، نسأل الله تعالى أن يتغمّده برحمته الواسعة.

لاستخدام القاعدة، ولو جزئياً، بشكل "صفقة شاملة" تغطي كافة المشاكل العالقة بشأن القاعدة.

- وفي **١٣/ ١٠/ ١٩٥٢** بعثت المفوضية الأمريكية في ليبيا ببرقية إلى الخارجية الأمريكية اقترحت فيها أن تتخذ الزيادة في المقابل المالي الذي تدفعه الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية **شكل مبلغ مالي مقطوع يدفع مرة واحدة**، أو أن يتمّ دفع المبلغ جزئياً في شكل قاربٍ لحراسة الساحل الليبي أو طائرة أو تجهيزات للموانئ.

تراجع في الموقف الأمريكي

- وفي **٣١/ ١٠/ ١٩٥٢** أبلغ مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية وزارة الخارجية الأمريكية استعداد وزارته لزيادة حجم المقابل المالي السنوي الذي يدفع لليبيا إلى **(مليوني)** دولار كحدٍّ أقصى لمدّة عشرين عاماً على أن تبذل الخارجية كل جهدٍ في مقدورها لكي تحصل على القاعدة بإيجار أقل من المبلغ المذكور.

- **وقبل أن يغادر المستر فيلارد ليبيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتشاور مع حكومته، التقى بمحمود المنتصر** الذي عبَّر له عن بقاء موقف الحكومة الليبية على حاله بالرغم من رفض الحكومة الأمريكية الاستجابة لطلب حكومته. وقد وصف فيلارد رئيس الوزراء المنتصر بأنه كان "**مصدوماً ومفزوعاً ومحبطاً**"[٥٤] بسبب ذلك الرفض، وأنه عبَّر له **بأن على أمريكا، إن كانت ترغب ببقائه في الحكم، أن تبحث عن فرص الاتفاق معه حول وجهات نظره، وتقديم التشجيع الكامل له حتى يتمكن من عرض الاتفاقية على البرلمان.**

- وفي **٤/ ١١/ ١٩٥٢ بعث المستر فيلارد ببرقية من واشنطن**

---

٥٤ نحن لا نستبعد أن تكون الحالة التي وُصف بها المنتصر في برقية المستر فيلارد (مصدوماً ومفزوعاً ومحبطاً "Shocked, dismayed and discouraged") مفتعلة من جانبه، وفي إطار المناورة والتكتيك السياسي اللذين عرف بهما.

(حيث كان يجري مشاورات مع حكومته) إلى المفوضية الأمريكية في ليبيا، عن طريق القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية المستر **ديفيد بروس** David K. E. Bruce. أبلغها من خلالها عن **وجود فرصة للحصول على مساعدات مالية إضافية فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالقاعدة**، وأن المشكلة التي تواجهه تتعلق بالصعوبتين التاليتين:

الأولى: **معرفة قيمة المساعدة الإضافية** التي ترضي رئيس الوزراء ويراها كافية لعرض الاتفاقية على البرلمان الليبي والحصول على مصادقته عليها.

الثانية: **الشكل** الذي سوف تتخذه المساعدات الإضافية (التعهد بتمويل مشروعات إنمائية معيّنة، أو مؤسسة للائتمان الزراعي ...)





وقد طلب فيلارد من المفوضية الأمريكية في ليبيا مساندة جهوده في واشنطن عن طريق تزويده بالآتي:

(١) الحدّ الأدنى من المساعدات المالية الضرورية المطلوبة.

(٢) الطريقة المثلى التي يتمّ بها تقديم المساعدات بحيث تضمن تصديق البرلمان على الاتفاقية والتوظيف المناسب للمساعدات.

(٣) إذا كان يمكن الاكتفاء بتقديم وعدٍ عام من جانب أمريكا بتمويل عددٍ من المشروعات في ليبيا بدلاً من تحديد مبالغ معيّنة.

وكما اقترحت البرقية على المفوضية بحث هذه الموضوعات مع رئيس الوزراء أو مع علي الجربي، فقد نبّهتها إلى **ضرورة عدم إعطائهما أيّة آمال غير صحيحة بشأن زيادة المساعدة. ومع ذلك، فإن رأت المفوضية أن الأوضاع السياسية في ليبيا آخذة بالتدهور فلا بأس في إعلامهما، بطريقة شخصية وغير رسمية، عن وجود أمل بزيادة قيمة المقابل المالي إلى ما فوق المليون دولار.**

- وفي ٦/ ١١/ ١٩٥٢ **بعثت الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في لندن** برقية تشير فيها إلى أن **وزارة الدفاع أصبحت على استعدادٍ للاستجابة إلى مطلب ليبيا بزيادة قيمة الإيجار السنوي للقاعدة** (حجم المساعدات الاقتصادية لليبيا)، وأنها حريصة على الحصول على تصديق للاتفاقية العسكرية الخاصة بتأجير القاعدة **بأرخص مقابل ممكن**، وأن وزارة الخارجية لم تخطر الليبيين بعد بهذا الموضوع، وهي تنتهز فرصة وجود المستر فيلارد في واشنطن لتبحث معه شروط وكيفية تقديم هذا العرض الجديد لليبيا. ثمَّ أشارت البرقية بعد ذلك إلى **أهمّية معرفة وجهات نظر بريطانيا تجاه أيّة ترتيبات جديدة مع ليبيا**، إذ إن الحكومة الليبية تميل الآن لاستعمال أيّة مساعدات أمريكية في تأسيس هيئة جديدة، قد تكون للإقراض الزراعي، أو لتمويل التنمية الاقتصادية أو الاستيطان بصفة عامة، وأن الرأي السائد في الدوائر الأمريكية هو بأن **ترى هذه المساعدات تُنفق بصورة جيدة**. ثمَّ تشير البرقية إلى أنه نظراً لأن الليبيين **لا يريدون أن تذهب هذه المساعدات لتمويل** مشروعات الهيئة الليبية العامة للتنمية والاستقرار (التي تأتي أموالها من بريطانيا)، وأنهم **يرغبون في الاعتماد على هذه المساعدات للحدِّ من النفوذ البريطاني**، فإن **أمريكا تواجه مشكلة تتعلق بالكيفية التي يتمّ بها إنفاق هذه المساعدات.**



كما أشارت البرقية إلى أن **أمريكا ترغب بأن تكون هذه هي الجولة الأخيرة من المحادثات بينها وبين ليبيا بما يختص بالتعويض عن استخدامها لقاعدة ويلس**، ومن ثمَّ فهي تتمنى على سفارتها في لندن تزويدها بمعلومات حول جميع الموضوعات و**المجالات التي بمقدور المستشارين البريطانيين (في ليبيا) أن يمارسوا بشأنها تأثيراً في الحكومة الليبية من أجل تحقيق تصديق عاجل على الاتفاقية العسكرية، وبدون مطالبات جديدة بمزيدٍ من المساعدات.**

كما طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفيرها في لندن الاتصال بالخارجية البريطانية وإخطارها أيضاً بأن **المستر فيلارد سيتوقف في بريطانيا يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٥٢** في طريق عودته إلى ليبيا **لمعرفة وجهات نظر بريطانيا في هذا الخصوص تمهيداً لمحادثاته مع الليبيين**، مذكرة السفير بأن وزارة الدفاع الأمريكية ترغب بأن تجري مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، ومن ثمّ سيشرع المستر فيلارد بمحادثاته مع الحكومة الليبية فور عودته إلى ليبيا.

تصعيد ليبي

- في ٨/ ١١/ **١٩٥٢** بعثت المفوضية الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية برقية تفيدها **بأنها لم تتمكن من الحصول على أيّة معلومات محدّدة بشأن المساعدات المالية التي تطلبها الحكومة الليبية.**
- وفي **١٨/ ١١/ ١٩٥٢** بعثت المفوضية الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية إشارة بأن وزارة الخارجية الليبية أصدرت بياناً في ذلك اليوم ذكرت فيه أنه سبق لكل من الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية أن قدّمتا للحكومة الليبية مشروع اتفاقية معها على غرار الاتفاقية المبرمة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونقل البيان **قرار الحكومة الليبية بإعادة النظر في الاتفاقيات المذكورة، كما أوضح أن المقترحات الليبية بهذا الخصوص سوف تقدّم للحكومات المعنية في القريب العاجل.**

فيلارد في لندن

- بعد أن وصل المستر **فيلارد** إلى لندن، أجرى محادثات مع **المستر ألن** Allen والمستر **غارنيت** Garnett من الخارجية البريطانية بعث في ختامها إلى الخارجية الأمريكية برقية مؤرخة في **٢٢**/

١١/ ١٩٥٢، خلاصتها ما يلي:

(١) دار النقاش في البداية حول **الأسباب التي دعت الحكومة الليبية** إلى إصدار **بيانها** بتاريخ ١٨/ ١١/ **١٩٥٢** والذي أعلنت فيه **قرارها بإعادة النظر في شروط اتفاقياتها المؤقتة المبرمة مع كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا**. وكان التساؤل حول الأسباب التي دعت الحكومة الليبية للإقدام على هذه الخطوة، وعمّا إذا كانت صيغة مشروع الاتفاقية الذي تسلمته ليبيا من الحكومة البريطانية هي السبب. وقد شكك المستر ألن في هذا الأمر وأكد أن الخارجية البريطانية وضعت نصب عينيها الاعتبارين التاليين عند صياغة مشروع الاتفاقية المذكور:

(أ) تجنب أكبر قدر ممكن من الاعتراضات الليبية المحتملة.

(ب) جعل الصياغة قريبة من صياغة الاتفاقية الأمريكية أملاً بأن يسهّل ذلك على الحكومة الحصول على مصادقة البرلمان عليها.

كما ذكر المستر ألن أن محمود المنتصر أبلغ السفير البريطاني في ليبيا **المستر كيركبرايد** بأنه سيجد صعوبة في الحصول على موافقة البرلمان عليها لأنها تشبه الاتفاقية الأمريكية، بل إنه ذهب إلى حدّ القول بأن على بريطانيا، إن أرادت **تمرير مشروع الاتفاقية الخاص بها، أن تسعى لدى الولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بتعديل اتفاقيتها.**

(٢) فيما يتعلق **بالاتفاقية البريطانية الليبية (المعاهدة)، عبَّر المستر ألن عن اعتقاده بأنه قد تمّ التفاهم بين الجانبين**

بشأنها، غير أن الموافقة النهائية للحكومة البريطانية لم تتمّ بعد، ومن المحتمل أن يتمَّ التوقيع بالأحرف الأولى عليها قبل عطلة أعياد الميلاد. كما أشار إلى أن **الليبيين يفضلون ألا يوقعوا الاتفاقية (المعاهدة) إلا بعد الانتهاء من الاتفاقيتين العسكرية والمالية، إذ يمكن عرض المجموعة بكاملها أمام البرلمان**.

(٣) عبّر المستر فيلارد عن دهشته وحيرته إزاء موقف الليبيين الأخير المتمثل بطلب إعادة النظر في كامل شروط الاتفاقية العسكرية مع أمريكا، إذ كان يعتقد أن انتقادات الليبيين للاتفاقية المذكورة منصبَّة على مدتها وعلى الشروط المالية ولم يسبق لهم أن انتقدوها بكاملها، وأن رئيس الوزراء المنتصر أبلغه أنه إذا تمّت زيادة قيمة الإيجار السنوي للقاعدة فلن تكون هناك صعوبة في المصادقة عليها، وهذا ما دفعه للذهاب إلى واشنطن لبحث هذه المشكلة، **وهو الآن عائد من واشنطن يحمل تحويلاً بعرض مبلغ إضافي على الحكومة الليبية، مع توجيه بإبقاء هذا المبلغ الإضافي عند أقل حد ممكن. أمَّا الآن، وفي ظل طلب الحكومة الليبية بإعادة النظر بكامل الاتفاقية، فإنه يعتقد بأن مهمّته قد بلغت حدّ التعقيد.**





(٤) أشار المستر ألن إلى **أن الخارجية البريطانية منزعجة جدا** بسبب هذه التطوّرات الخاصة بليبيا، وأنها كانت عاكفة على دراسة طلبٍ تقدّمت به ليبيا، واقترحت بموجبه أن يتمَّ تحديد **مبالغ سنوية مقطوعة** لدعم الميزانية الليبية، **بدلاً من تغطية العجز الفعلي الذي يظهر في ميزانية كل سنة**. وقد زكى المستر كيركبرايد (السفير البريطاني في ليبيا) هذا الطلب، إلا أن الخارجية البريطانية تواجه

مشاكل بالنسبة لهذا المطلب الليبي:

(أ) هناك صعوبة في جعل البرلمان البريطاني يوافق على مساعدة سنوية لمدّة عشرين سنة، إذ تقتضي الإجراءات المعتادة أن يتمَّ تخفيض توزيعات الميزانية البريطانية سنوياً.

(ب) **إن الاستجابة للمطلب الليبي سوف تخلق صعوبات في مواجهة الحالات المشابهة مع عددٍ من الدول الأخرى.**

(ج) **إن من شأن الاستجابة لهذه المطلب إحداث تغيير جوهري في طبيعة العلاقة بين بريطانيا وليبيا، فقد يصبح أمراً صعباً ممارسة الرقابة على الاقتصاد الليبي وضمان استخدام الأموال بشكل سليم.**

وبصدد بحثها عن حل لهذه المشكلة، **يتجّه التفكير لدى الحكومة البريطانية** نحو الموافقة على طلب الحكومة الليبية، وذلك بأن يتخذ دعم عجز الميزانية الليبية شكل مبالغ مقطوعة ومحدّدة مسبقاً على ألا يكون لمدّة عشرين سنة، بل لفترات أقل: خمس سنوات أو ثلاث، وعلى أن يعاد النظر بحجم هذا الدعم في نهاية كل فترة. كذلك فقد تصر الحكومة البريطانية على أن يتمَّ تخصيص جزءٍ من هذا الدعم لتمويل مشروعات "**الهيئة الليبية العامة للتنمية والاستقرار**" كوسيلة لبريطانيا للاحتفاظ **ببعض الرقابة على هذه الأموال.**[٥٥]

(٥) ذكر المستر فيلارد بأن هناك **اتفاقاً ضمنياً بين الحكومة الليبية والأمريكية** يقضي بأن يذهب الدعم الذي تقدّمه

---

٥٥ إذ إن المدير العام لهذه الهيئة هو بريطاني (السير آرثر دين Sir Arthur Dean Sir) لأن بريطانيا هي المساهم الأكبر في أموال هذه الهيئة، فهي تساهم بنحو نصف مليون جنيه سنوياً من ميزانيتها.

الأخيرة خلال السنة الأولى لصندوق "**هيئة التنمية والاستقرار**". غير أن الحكومة الليبية عبّرت فيما بعد عن رغبتها في إتباع إجراءات مغايرة، إذ أخذت تتحدّث بشكل غير واضح عن رغبتها في إنشاء بنك لتقديم القروض الزراعية لصغار المزارعين الليبيين، وفيما عدا ذلك لم يتحدّث الليبيون عن الكيفيّة التي سيستخدمون بها الدعم الأمريكي في أغراض التنمية. وقد أكد المستر فيلارد أن حكومته سوف تصر على اشتراط استخدام الأموال التي تقدّمها في أغراض التنمية الاقتصادية. كما أشار إلى الصعوبة القانونية التي تواجه بلاده بالانضمام إلى "الهيئة الليبية العامة للتنمية والاستقرار" إذ إن ذلك يتطلب استصدار قانون خاص بذلك من الكونجرس الأمريكي.



(٦) تطرق البحث بعد ذلك إلى موضوع **طلب الحكومة الليبية إعادة النظر في كامل شروط الاتفاقيات** (المبرمة والمقترحة) مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وقد شدّد **المستر ألن** على أهمّية **التنسيق بين الأطراف الثلاثة** في مواجهة الحكومة الليبية، وضرورة أن تبذل هذه الأطراف قصارى جهدها لنصح الليبيين **بالابتعاد عن أساليب الابتزاز والمزايدة واستخدام طرفٍ ضدَّ آخر**. كما وردت في هذا الصدد الإشارات التالية:

- أن **الفرنسيين** يشعرون بعدم الاطمئنان، وأنهم اقترحوا في اليوم ذاته على الحكومة البريطانية توحيد جهودهم في المحادثات المتعلقة بالاتفاقيات مع ليبيا، محبِّذين مساهمة الولايات المتحدة أيضاً.



- اقترح **البريطانيون** انتهاز فرصة وجود المستر فيلارد في لندن لإجراء **محادثات ثلاثية** بهذا الخصوص، غير أن الأخير لم يستجب لهذا الاقتراح لأنه لا يملك تخويلاً بهذا الأمر.

- اقترح المستر فيلارد أن يشرع **الجانبان البريطاني والفرنسي** في المحادثات بينهما، غير أنه أضاف أنه **لا يستطيع فهم حرص الفرنسيين على إجراء مثل هذه المحادثات**، إذ إن لديه انطباعاً من خلال المفوضية الفرنسية في طرابلس بأن الحكومة الفرنسية راضية بما ورد على لسان **رئيس الوزراء المنتصر بأنه لا يمكن بحث الاتفاقية مع الفرنسيين قبل الانتهاء من موضوع الاتفاقيات مع أمريكا وبريطانيا.**

- علق المستر ألن موضحاً بأن **تفسير اهتمام الفرنسيين الحالي يكمن في أنهم يعلقون على اتفاقيتهم الأهمّيّة نفسها التي تعلقها كل من أمريكا وبريطانيا على اتفاقيتيهما.**

- وافق المستر ألن على الرأي القائل بأن **الفرنسيين لا يحظون بشعبيّة في ليبيا، وأن مشاركتهم في المحادثات لا تجعلها ميسّرة السبيل**، غير أنه أضاف بأن الفرنسيين يملكون في أيديهم ورقة مهمّة تتعلق **بوضعهم المتميّز في فزان، وأن الحكومة الليبية دائمة التخوّف من أن تقوم فرنسا بفصل هذا الإقليم عن بقية ليبيا، وربّما يكون الوقت مواتياً الآن لتمارس فرنسا بعض الابتزاز من جانبها بشأن هذا الموضوع.**

- أضاف المستر ألن أن **بلاده سوف تلتقي، في الأحوال كلها، بالفرنسيين** في محادثات ثنائية، إذ إنهم يواجهون مشاكل مشابهة لتلك التي تواجهها بريطانيا في ليبيا، وبمقدور الولايات المتحدة أن تنضمَّ لهذه المحادثات فيما بعد.

(٧) أعرب فيلارد بعد ذلك عن أنه ما زال يأمل بالنجاح في تقديم **مقترحات مقنعة** للحكومة الليبية فور عودته إلى طرابلس، وتساءل عمّا إذا كان بمقدور **المستر كيركبرايد** أن يفعل شيئاً لإثناء الليبيين عن عزمهم بشأن إعادة النظر في الاتفاقية العسكرية برمّتها مع أمريكا. وردَّ ألن بأنه يعتقد أن كيركبرايد قد قام بذلك فعلاً، وفي الأحوال كلها ستقوم الوزارة بطلب ذلك منه. كما اقترح أن تسعى المفوضية الأمريكية في ليبيا إلى إقناع **المستر هارد ايكر** (المستشار البريطاني للحكومة الليبية) بأن يشرح للمسؤولين الليبيين مزايا الاتفاقية العسكرية مع أمريكا والمخاطر التي تترتب على إعادة التفاوض حولها.

نتائج محتملة ومخاوف

اقترح المستر **ألن** بعد ذلك **بحث النتائج التي يمكن أن تترتب على رفض الليبيين المصادقة على الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.**

وأوضح المستر **فيلارد** في هذا الصدد أن بمقدوره أن يبلغ الحكومة الليبية بأن **حكومته ليست على استعدادٍ للتفاوض من جديد حول اتفاقية تمَّ التوصل إليها والتوقيع عليها برضى الجميع. وعلى الرغم من اعتقاده بأن الحكومة الليبية لا تستطيع – في حال اتخاذ أمريكا لهذا الموقف – أن تطرد القوات الأمريكية خارج بلادها، فإن من شأن ذلك أن يخلق للحكومة الأمريكية مشاكل وصعوبات** كثيرة، ويصبح من المستبعد أن تقوم حكومته ببناء الإنشاءات العسكرية الجديدة

التي ينوي سلاح الجو الأمريكي القيام بها في ليبيا.

عقّب **المسـتر ألن** بأن **الوضع سـيكون صعباً بالنسـبة لبريطانيا** أيضاً، إذ إن الاتفاقية العسـكرية المؤقتة مع ليبيا تغطـي وضع القوات البريطانية في ليبيا حتى **٢٤/ ١٢/ ١٩٥٢** فقـط، وينبغـي مـن ثـمَّ إعادة التفاوض بشـأنها مـع الحكومة الليبيـة. وفي **ظـل الترتيبات القائمة، فإن بريطانيا لا تسـتطيع زيادة عدد قواتها في ليبيا** أو القيام بأيّة إنشاءات جديدة (إذا تطلب الأمر ذلك في حال جلاء بريطانيا عن قناة السويس).

ومـضى المسـتر ألن مؤكـداً أنه في حـال إصرار بريطانيا والولايـات المتحدة الأمريكيـة عـلى موقفيهـما **فمـن المحتمـل أن يهـدّد رئيـس الـوزراء المنتـصر بالاستقالة.**

وعقّب المسـتر **فيـلارد** بأنه ما زال عـلى اعتقاده الماضي **بأن اسـتقالة المنتصر تشـكل كارثة، وربّـما كان البريطانيون يحملون الرأي نفسـه، وبات من الواجب مواجهة هذا الاحتمال**، وأن **المشـكلة الكبرى تتمثل بمن يخلف المنتصر في رئاسـة الوزارة.**

وقـد اتّفقـت وجهتا نظر كل مـن ألن وفيلارد على أنـه **لا يوجد بديل واعد لمحمـود المنتـصر**، وهناك احتمال، فضلاً عـن ذلك، بأن يكون خليفته في رئاسـة الـوزارة عنيـداً ومتصلباً، ولاسـيما إذا جاءت اسـتقالة المنتصر بسـبب الاتفاقية الخاصة بالقاعدة.

وأضاف **ألن** أنه **إذا لم يتمَّ اختيار خليفة مناسـب لرئيس الوزراء الحالي، فإن هذا قد يعني لليبيا أنها سـتأخذ بالتدحرج في طريق الانقسـام والانفصال، الأمر الـذي قـد يـؤدّي بالنهاية إلى اختفـاء النظام الاتحـادي القائم في البـلاد. وفي هذه الحالـة، فإن حكومات أمريكا وبريطانيا سـتجد نفسـها في معرض التفاوض مع حكومـات ولايات حول الاتفاقيات المتعلقة بالقواعـد. (وعقّب ألن بأنه يتمنى عدم حدوث هذه الحالة، كما أنه لا يدعو لوقوعها).**

كـما اقـترح **ألن** السـعي لمقابلـة **الملـك إدريس**، وإبلاغـه بأنـه إذا لم يتمّ حل

مشكلة القواعد العسكرية، وإذا اضطر المنتصر للاستقالة، **فإن بلاده سوف تواجه مخاطر الانقسام والتفكك**. غير أن فيلارد، رغم ترحيبه بفكرة مقابلة الملك، لم يكن متفائلاً بشأن نتيجتها، قياساً على تجربته السابقة معه، **وأنه يرى أن الملك يميل في مثل هذه الأحوال إلى المراوغة المتعمّدة والتعلل بالتشاور مع رئيس وزرائه المنتصر**.

وقد عقّب المستر **ألن** بالموافقة على ملاحظة المستر فيلارد، وأنه لا ينبغي توقّع مساعدة كبيرة من الملك **ما لم تتوصل أمريكا وبريطانيا إلى قرار حازم برفض الاستجابة للمطالب الليبية بشأن أيّة امتيازات إضافية، وعندئذٍ فقط يمكن أن نتوقع تدخّل الملك. غير أن الخطر الرئيس الذي يبقى قائماً في مثل هذه الحالة هو أن الليبيين سيوافقون على اتفاقية يكنون لها أشدَّ الكره، وقد أثبتت تجربتهم مع مصر أن إبرام مثل هذه الاتفاقيات التي لا تحظى بقبول الحكومات المعنّية، ولا برضا شعوبها، هو من أكبر الأخطاء**. وقد اتفقت وجهتا نظر الجانبين حول الملاحظة الأخيرة.



وقد ختم المستر فيلارد رسالته إلى الخارجية الأمريكية معبّراً فيها عن أمله بأن يلقى قراره بالاعتذار عن المشاركة في محادثات ثلاثية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا) في لندن، بشأن الاتفاقيات مع الحكومة الليبية، موافقة الوزارة.[٥٦]

تعديلات ليبية مقترحة

- في **٢٧/ ١١/ ١٩٥٢** قامت الحكومة الليبية بتسليم المفوضية الأمريكية في طرابلس **مذكرة بمقترحاتها الخاصة بتعديل الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية** بشأن قاعدة ويلس والمبرمة في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، وقامت المفوضية بإرسال ترجمة أوّلية لتلك المذكرة في ١/ ١٢/ ١٩٥٢(ثمَّ أعقبتها بترجمة أخرى منقحة ودقيقة في ٨/ ١٢/ ١٩٥٢).
- وفي **١/ ١٢/ ١٩٥٢** تمكن المستر فيلارد، في غياب رئيس الوزراء المنتصر، من مقابلة **وزير الدفاع الليبي علي الجربي**،

٥٦ كان المستر فيلارد قد بعث يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٥٢ برقية سابقة إلى الخارجية الأمريكية في لندن أوضح فيها الأسباب التي دعته للاعتذار عن المشاركة في المحادثات الثلاثية المقترحة باعتبار أن ذلك سوف يفقد أمريكا وضعها المتميّز (والمقدّم على بريطانيا وفرنسا) الذي تتمتع به حالياً في ليبيا.

وقد بعث المستر فيلارد في هذا التاريخ نفسه برقية إلى الخارجية الأمريكية بشأن ما دار في ذلك اللقاء جاء فيها:

(أ) أشار **الجربي** إلى أنه لا ينبغي النظر إلى المقترحات الليبية الخاصة بتعديل الاتفاقية المذكورة بأنها تشكل خروجاً عن إطار الاتفاقية أو أنها ذات أثر كبير على مضمونها. وأن **المقترحات استهدفت ضبط بعض النصوص المتعلقة بأمور السيادة ووضع الأمريكيين المقيمين في القاعدة ومدى خضوعهم للقانون الجنائي الليبي، وهي الآن تترجم مبادئ جوهرية ورئيسية يمكن للحكومة الليبية أن تقبلها.**

(ب) أوضح الجربي أن **السبب الرئيس الذي أثار الحكومة الليبية وجعلها تطالب بإدخال هذه التعديلات على الاتفاقية العسكرية مع أمريكا هو قيام كل من بريطانيا وفرنسا بالمطالبة – في مشروعي الاتفاقيتين اللذين تقدمتا بهما إلى الحكومة الليبية – بالامتيازات نفسها الممنوحة للحكومة الأمريكية بموجب الاتفاقية العسكرية معها.** وأكد الجربي أن **الشعب الليبي لا يمكنه أن يمنح بريطانيا وفرنسا الامتيازات نفسها التي أعطاها باختياره ورضاه للولايات المتحدة الأمريكية**، وفيما يتعلق **بفرنسا** على وجه الخصوص، فإنه لا يمكن منحها الامتيازات والإعفاءات نفسها الممنوحة لأمريكا بموجب الاتفاقية العسكرية المبرمة معها، وسيكون هناك بالمثل معارضة شعبية لمنح بريطانيا الشروط نفسها التي مُنحت لأمريكا.

(ج) أكد الجربي أن التعديلات المقترحة سوف **تطبّق على الاتفاقيات الثلاث**، وإذا تمَّ قبول هذه المقترحات فإنه **يضمن مصادقة البرلمان عليها.**

(د) أشار الجربي إلى أن مناقشة **موضوع قيمة إيجار القاعدة ليست من اختصاصه**، غير أنه أشار إلى أن قيمة الإيجار الذي تطالب به الحكومة الليبية قد يصل إلى (٥) ملايين دولار.

ثمّ خصص الجزء الأخير من برقيته **للمناقشات المقتضبة التي جرت بينه وبين الوزيرين المفوضين البريطاني والفرنسي** في طرابلس حول **المقترحات الليبية**،[٥٧] وأشار إلى أن ردَّ الفعل الأوّلي للمستر **كيركبرايد** بشأنها أنها تشكل "**أساساً للمباحثات**" على حين أن **المسيو دوماركاي** Dumarcay **عدّها بصورة أو بأخرى مقبولة لديهم**.



كما أشار إلى أن **الوزير المفوض الفرنسي** عدّ مشروع الاتفاقية، التي قدّمها إلى الحكومة الليبية خلال الصيف الماضي، بمثابة "**معاهدة تحالف**" على غرار المشروع البريطاني، وأن "**الملحق العسكري**" الذي ألحق مؤخراً بمشروع الاتفاقية كان هو الآخر شبيهاً بالنموذج البريطاني. وكما كانت نيّة بريطانيا كذلك كانت فرنسا ترغب بالدخول في مفاوضات مع الحكومة الليبية من أجل إبرام **اتفاقية مالية معها**.

واستنبط المستر فيلارد في ختام برقيته أن بريطانيا وفرنسا كانتا متقاربتين منذ البداية في إعداد مشروعي اتفاقيتيهما، وأن قيام فرنسا بتقديم مشروع ملحق الاتفاقية العسكرية بأبعاده الواسعة "وفي ظل المشاعر المعادية لفرنسا السائدة في هذا البلد العربي" ربّما كان السبب المباشر لقيام الليبيين بتغيير موقفهم (إزاء الاتفاقية العسكرية مع أمريكا).



- وفي **٥/ ١٢/ ١٩٥٢** أبلغت المفوضية الأمريكية في ليبيا وزارة الخارجية الأمريكية، بموجب برقية مؤرخة في ذلك اليوم، أنها

٥٧ وفي برقية مرسلة من السفير فيلارد إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٥٢ شكا بشدّة من عدم وجود مترجم يجيد اللغة العربية في المفوضية، وأن الحاجة إلى وجود مثل هذا المترجم أصبحت ماسّة جداً، ولاسيما في ضوء **قرار الخارجية الليبية بضرورة أن تكون مراسلات البعثات الأجنبية معها باللغة العربية** اعتباراً من شهر مارس/ آذار ١٩٥٣، أمَّا مراسلات الوزارة ذاتها مع تلك البعثات فقد أصبحت باللغة العربية منذئذٍ.

تشعر بأن المقترحات الليبية الجديدة **بشأن تعديل الاتفاقية الخاصة بالقاعدة تشكل أساساً معقولاً للمباحثات**، إذا ما تبيّن استحالة المصادقة على الصيغة الأصلية للاتفاقية. كما عبَّرت عن اعتقادها بأن **الصعوبات الحالية نجمت عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مشروع اتفاقيتها العسكرية مع ليبيا إلى كل من بريطانيا وفرنسا خلال مفاوضات عام ١٩٥١**، كما أشارت أيضاً إلى أنه مادامت **الحكومة الأمريكية تمتلك اتفاقية نافذة مع ليبيا لمدّة غير محدودة، على حين أن بريطانيا وفرنسا محتاجتان لإبرام اتفاقيتين جديدتين مع ليبيا أو تجديد الاتفاقيتين المؤقتتين القائمتين حالياً منذ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، فإنه يغدو في غير مصلحة أمريكا أن تدخل في مفاوضات ثلاثية** (مع بريطانيا وفرنسا).

- وفي **٩/ ١٢/ ١٩٥٢** أخطرت الخارجية الأمريكية مفوضيتها في طرابلس بأن **وزارة الدفاع الأمريكية تعارض بشدّة الدخول في مفاوضات جديدة مع ليبيا حول الاتفاقية الخاصة بالقاعدة،** ذلك لأن الاتفاقية المذكورة قد سبق الانتهاء من التفاوض حولها وجرى توقيعها (في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١) وأنها فقط بصدد انتظار المصادقة عليها (من البرلمان الليبي).

- وفي **اليوم ذاته** (٩/ ١٢/ ١٩٥٢) بعثت المفوضية الأمريكية في طرابلس برقية إلى واشنطن أبلغتها فيها رأيها **باستحالة اتخاذ أيّ قرار بشأن الاتفاقية العسكرية قبل الحديث مع رئيس الوزراء المنتصر الموجود في ذلك الوقت بالقاهرة**، كما جاء في الفقرتين الأخيرتين من البرقية أن الوزير المفوض يشعر بضرورة إبلاغ رئيس الوزراء بأنه طرح المطالب الليبية (بشأن زيادة الإيجار وإنقاص المدّة) خلال زيارته لواشنطن، **وأنه حصل على تفويض من الخارجية الأمريكية لمناقشة المطلب الخاص بزيادة إيجار القاعدة في ظل الاتفاقية القديمة (القائمة)، إلا أنه غير**

مخوَّل للدخول في مفاوضات جديدة بشأنها. كما شدَّد في الفقرة التالية على أنه إلى أن يتمّ ذلك، **يغدو من غير الحكمة الشروع في مباحثات ثلاثية** (مع بريطانيا وفرنسا).

- وفي **١٧/ ١٢/ ١٩٥٢** تسلمت المفوضية الأمريكية في ليبيا برقية من واشنطن تخطرها **بموافقة وزارة الدفاع الأمريكية على المسار الذي اقترحته المفوضية** في برقيتها يوم ٩/ ١٢، كما شدَّدت على ضرورة أن **يبلغ رئيس الوزراء، عقب عودته من القاهرة، رغبة أمريكا القوية في أن تصادق ليبيا على الاتفاقية العسكرية الحالية، وإبلاغه أيضاً أن أمريكا لا تستطيع الدخول في مفاوضات جديدة بشأن الاتفاقية المذكورة بسبب مشاركة الكونجرس في الموضوع، وبسبب حاجة أمريكا الملحّة والعاجلة للتخطيط لشؤونها العسكرية في المنطقة**.

كما ضمّنت وزارة الخارجية برقيتها جملة من **المقترحات**، بشأن النهج الذي سيتبّعه الوزير المفوض لدى تعرضه للموضوع مع رئيس الوزراء المنتصر، شملت ما يلي:

(١) بمقدور الوزير المفوض أن **يعبّر لرئيس الوزراء عن دهشته واستيائه من التغيير المفاجئ الذي طرأ على موقف الحكومة الليبية**. وفي الوقت الذي ينبغي عليه تجنب القول مباشرة بأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع بحث المقترحات الليبية الخاصة بتعديل الاتفاقية العسكرية بينهما، إلا أنه ينبغي أن **يبيّن لرئيس الوزراء بكل وضوح أنه ليس مخوّلاً ببحث أيّة مطالب ليبية إلا على أساس الاتفاقية** القائمة، كما يمكنه الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تعتبر **من الضروري الاستمرار في المحادثات بينهما على أساس هذه الاتفاقية، بحكم أنها قامت بالفعل ببحث هذه المطالب مع قادة الكونجرس على أساسها**.

(٢) ينبغي التأكيد على أن الوزير المفوض **مخوّل ببحث موضوع زيادة قيمة الإيجار** الخاص بالقاعدة على أساس الاتفاقية القائمة حالياً، وأنه، عند الإشارة إلى إمكان قيام الحكومة الأمريكية بزيادة قيمة الإيجار، ينبغي التذكير بأنها **كانت تعوّل على أن يقوم رئيس الوزراء بتقديم الاتفاقية العسكرية القائمة بسرعة للبرلمان ليصادق عليها، كما كانت تعوّل على موقفه الداعم لتلك الاتفاقية.**

(٣) وبمقدور الوزير المفوض، إن وجد ذلك مناسباً، أن يستعرض مع رئيس الوزراء تاريخ **المفاوضات المطوّلة** التي انتهت بالتوقيع على الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقاعدة في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، وأن يعيد الإشارة إلى **المساعدات الاقتصادية الكبيرة** التي تتلقاها ليبيا من عدّة جهات في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) وعلى الجانب السلبي، فإن بمقدور الوزير المفوض أن يشير إلى أن **عدم المصادقة على الاتفاقية العسكرية المذكورة يمكن أن يجبر الحكومة الأمريكية على إعادة تقييم نفقاتها العسكرية الحالية والمنتظرة في ليبيا، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تحويل المبالغ، التي كانت مخصصة للإنفاق في برقة، بشكل نهائي عنها**. وكما سلفت الإشارة، فإن هذه المبالغ ينبغي أن يتمّ التصرف فيها قبل شهر إبريل/ نيسان ١٩٥٣، وإن وزارة الدفاع تعتقد أن الوقت الذي تمّت إضاعته في النظر بالمقترحات الليبية (بإعادة النظر في الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقاعدة) من شأنه أن يؤدّي إلى استبعاد ليبيا كموقع محتمل لقواعد إضافية (ومن ثم حرمانها من نفقات ومساعدات إضافية).[٥٨]

---

٥٨ من الواضح أن الأمريكيين كانوا يستخفون بالمسؤولين الليبيين، ويحاولون استغلال حاجة بلادهم إلى الأموال أقصى درجات الاستغلال.

وختمت وزارة الخارجية برقيتها بالتأكيد على وزيرها المفوض في ليبيا أنه من أجل التأثير على رئيس الوزراء المنتصر، وتنبيهه إلى جدّية وقوة الموقف الأمريكي، فبمقدوره أن يستعمل النقاط الواردة آنفاً أو أن يضيف إليها أيّة حجج أخرى قد يراها ضرورية.

لقاء جديد بين المنتصر وفيلارد

- في **٢٢ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢** استقبل رئيس الوزراء محمود المنتصر المستر فيلارد (الوزير الأمريكي المفوض)، وكان موضوع اللقاء، الذي استمر زهاء ساعتين ونصف الساعة، هو المقترحات الليبية بشأن تعديل الاتفاقية العسكرية بين البلدين. وقد أبرق الوزير المفوض في اليوم التالي إلى واشنطن بشأن ما دار في هذا اللقاء. ويمكن تلخيصه فيما يلي:



(أ) أن الوزير المفوض راعى خلال حديثه مع رئيس الوزراء التوجيهات التي بعثت واشنطن بها إليه (في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٢) لشرح موقف الحكومة الأمريكية.

(ب) أشار رئيس الوزراء إلى الآتي:

١- تبيّن له أثناء وجود المستر فيلارد في أمريكا (خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول) أن البرلمان لن يصادق على الاتفاقية الخاصة بالقاعدة في صيغتها الأصلية.

٢- أن بريطانيا وفرنسا قامتا في الوقت نفسه بتقديم مشروعي اتفاقيتين مع بلديهما شبيهتين بالاتفاقية العسكرية التي أبرمتها ليبيا مع أمريكا.

٣- **أصر رئيس الوزراء على أنه قد جرى إبلاغه**

مـن قبل المفـاوض الأمريكي،[٥٩] عنـد التوقيع على الاتفاقيـة (في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١)، بأن من الممكن تعديلها فيما بعد.

٤- إنـه لا يصر عـلى اتفاقية جديدة مـع أمريكا، وكل ما يطلبه هو استبدال بعض النصوص الموجودة في الاتفاقية الحالية **بنصـوص أخرى تتضمّن المبادئ التي تحمي حرية ليبيا واستقلالها.**

(ج) قـام الوزيـر المفـوض بالإلحـاح في السـؤال عـلى رئيس الـوزراء عـمّا إذا **كان عـلى اسـتعدادٍ لعـرض الاتفاقيـة الأصلية عـلى البرلمان، وجاء ردّ المنتصر بأنه لا يسـتطيع أن يعطي تأكيدات بهذا الخصوص.**

وقد أشـار المسـتر فيـلارد في ختام برقيتـه إلى الانطباع الذي تكـوَّن لديه من أن رئيس الوزراء منزعج للحالة القائمة (بشـأن الاتفاقية)، وأن موقفه هذا يبدو مبنياً على التخوّف من ضغوط قد تمارسـها عليه بريطانيا من أجل منحها معاملة مماثلـة لتلك التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشـار أيضاً إلى اعتقاده بأن رئيس الوزراء ربّما يكون مستعداً لمواجهة المعارضة في البرلمان إذا كان المقابل الذي تعرضه أمريكا (كإيجار للقاعدة) عالياً بشكل كافٍ.

من التقـارير البريطانية

وصـف التقريـر السري السـنوي، الذي أعدّته السـفارة البريطانيـة في ليبيا عـن أحداث وتطوّرات عام ١٩٥٢، علاقـات المملكة الليبية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، بسبب موضوع الاتفاقية العسكرية المؤقتة، بعبارة جاء فيها:

"لم تكن في آخر عام ١٩٥٢ علاقات الحكومة الليبية بالحكومة الأمريكية على النحو الحسن الذي كانت عليه هذه العلاقة مع بداية ذلك العام."

وقـد أرجـع التقرير المذكور [الوثيقـة رقـم (1/1010/1/53) المؤرخة في ٢/

---

٥٩ يقصـد المسـتر (أنـدرو لينش) الـذي كان يشـغل منصب قنصل عـام لأمريـكا في ليبيا، ثـمَّ أصبح القائـم بالأعمال للمفوضية الأمريكية منذ تاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.

١/ ١٩٥٣، الملف السري للخارجية البريطانية رقم (FO 371/103034)] ذلك التدهور الذي طرأ على العلاقة الليبية-الأمريكية إلى أن الليبيين راجعوا أمرهم بخصوص الاتفاقية العسكرية التي كانوا قد أبرموها مع الولايات المتحدة بشأن قاعدة ويلس، وأن الليبيين أبلغوا الأمريكان في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني أن شروط تلك الاتفاقية غير مقبولة لديهم، وأنهم يريدون لأنفسهم مقابلاً مالياً أعلى، مع منح أمريكا مزايا أقل.

رفض المقترحات الأمريكية

- في ٣/ ١/ **١٩٥٣** تسلمت المفوضية الأمريكية في طرابلس **مذكرة** من رئيس الوزراء محمود المنتصر تفيد **رفضه رفضاً كاملاً لفكرة تقديم الاتفاقية الخاصة بالقاعدة الأمريكية في ويلس، التي جرى توقيعها في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، إلى البرلمان للمصادقة عليها.**
- وفي ٥/ ١/ **١٩٥٣** قدّم النائب **مصطفى ميزران** (مدينة طرابلس) **سؤالاً للحكومة الليبية داخل البرلمان** عمّا إذا كانت **الحكومة قد عقدت اتفاقاً مع أمريكا بشأن القواعد الأمريكية في ليبيا، وإذا كان الجواب بالإيجاب فلِمَ لم تقدّم الحكومة هذه الاتفاقية للمجلس؟**

ويذكر سامي حكيم في كتابه "**حقيقة ليبيا**" "أن علي الجربي وزير الدفاع الليبي قام، نيابة عن وزير الخارجية، بالردّ على سؤال النائب ميزران في جلسة مجلس النواب التي انعقدت يوم ١٢/ ١/ **١٩٥٣** بقوله:

> "سبق للحكومة أن أجابت عن سؤال مماثل في الدورة الماضية لمجلسكم الموقر، وليس عندي ما أضيفه سوى أن الحكومة لم تعرض الاتفاقية على مجلسكم الموقر حتى الآن لأنها ذات **صبغة مؤقتة**، بموجب رسالتين تمَّ تبادلهما بين رئيس الحكومة والقائم بأعمال المفوضية الأمريكية بليبيا يوم الاستقلال، و**عقدت الحكومة هذه الاتفاقية إثباتاً لحالة واقعة مستهدفة إعادة النظر فيها وتعديلها**

بـما **هـو أفضـل**. ولا زالت الاتصـالات بـين الحكومـة والمفوضية الأمريكية سـائرة في سـبيل الغاية التـي تتوخّاها، وحالمـا تفرغ من ذلـك سـتبادر الحكومة بتقديـم الاتفاقيـة الناتجة عـن الاتصالات ليقول المجلس الموقر كلمته فيها".[٦٠]

ويتضح مـن الوثائق السرية للخارجية الأمريكية أنها بعثت يوم **٢٩/ ١٢/ ١٩٥٢** ببرقية إلى المسـتر **أندرو لينش** (الذي كان يشـغل منصب سـكرتير أوّل/ قنصـل عام لأمريكا في ليبيا، وهو الذي قاد الجانب الأمريكي في المفاوضات مع الحكومـة الليبية المؤقتة، وقام بالتوقيع نيابة عن الحكومة الأمريكية على الاتفاقية العسكرية بشأن القاعدة في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، باعتباره القائم بالأعمال يومذاك) وذلـك في مقـر عمله الجديد في السـفارة الأمريكية بعمّان بالأردن، تسـتفسر منه **عمّا ورد على لسـان محمـود المنتصر خلال لقائه يـوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٢ مع الوزير الأمريكي المفوض، والذي جاء فيه:**

"إن المسـتر لينـش أبلغه شـفوياً أن الاتفاقية التي وُقعـت يوم ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ هـي مجـرد اتفاقية مؤقتة ويمكن تعديلهـا بعد التوقيع عليهـا. وأنـه - أي المنتـصر - أجـبِر على قبـول مبلغ المليـون دولار سنوياً (كإيجار للقاعدة) على أساس "إمَّا خذ المبلغ أو اتركه"، وأنه أعطـي الانطباع بـأن المسـاعدة الاقتصادية (الإيجار) سـوف تجري زيادتها فيما بعد".

وقـد ردَّ المسـتر **لينش** من مقـر عمله الجديد في عـمّان بتاريخ **٥/ ١/ ١٩٥٣** موضحاً الآتي:

(أ) أن ما ورد على لسان المنتصر هو اختلاق لا صحّة فيه.

(ب) أنـه بعـد الاتفـاق عـلى كافـة بنـود الاتفاقيـة، وكذلك الاتفـاق على توقيعها في تمام السـاعة العاشرة من مسـاء يـوم ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، قـام سـكرتير محمـود المنتـصر

---

٦٠ سامي حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ١٢٥. ومن الواضح أن التقدّم بهذا السؤال كان بإيعازٍ من الحكومة حتى تتمكن من تقديـم الإجابـة التي أدلى بها علي الجربي، والتي تعني وضع الجانب الأمريكي أمام موقف ليس بمقدور الحكومة أن تتراجع عنه.

بإبلاغ المستر لينش خلال حفل استقبال في تمام الساعة الخامسة (من بعد الظهر) (بعد الإعلان عن استقلال ليبيا واعتراف حكومة الولايات المتحدة بها) **بأن رئيس الوزراء المنتصر يفضل إعطاءه مهلة عدّة أيام أخرى للتفاوض قبل التوقيع على الاتفاقية.**

(ج) كان ردّ فعل المستر لينش لطلب رئيس الوزراء - الذي جاء عن طريق سكرتيره- **هو الرفض الشديد، طالباً تذكيره بالوضع الشاذ الذي ستجد ليبيا نفسها فيه مع وجود القوات الأمريكية في القاعدة (ويلس) ووجود عدد كبير من رجال سلاح الجوّ الأمريكي دون وجود اتفاقية تغطي ذلك التواجد. وأن موعد توقيع الاتفاقية هو الموعد المتفق عليه نفسه،** وقد وقع رئيس الوزراء بالفعل على الاتفاقية في الموعد ذاته.



(د) **لم يحدث في أيِّ وقت أن قام الليبيون من جانبهم أو المستر لينش من جانبه، وبعد مضيّ أربعة أشهر من المفاوضات، باقتراح أن ما تمَّ التوصل إليه، وقدِّم للتوقيع عليه، هو مجرد وثيقة "انتقالية" أو "غير نهائية" في طبيعتها.**

(هـ) إن مبلغ **المليون دولار** (كإيجار للقاعدة) ليس من اقتراح الجانب الأمريكي **بل باقتراح من الجانب الليبي في المفاوضات**، وقد ظل الليبيون يصرون عليه لفترة طويلة، وأن علي الجربي، الذي كان يرأس الجانب الليبي في المفاوضات، عبّر بأن المليون دولار مبلغ طيّب ويمكن إقناع البرلمان الليبي بقبوله.[٦١]

٦١ وردت إشارة سيئة بحق الليبيين في ردّ المستر لينش في هذا المقام، مفادها "إنه يكره أحياناً أن يستشهد بأقوال الليبيين" "And in circumstances he dislikes quoting the Libyans".

مبادرة أمريكية

- في ٦/ ١/ **١٩٥٣** بعث الوزير المفوض فيلارد ببرقية إلى واشنطن كان من بين ما جاء فيها:

  - **بات واضحاً الآن أنه لم يعد بالإمكان إقناع رئيس الوزراء المنتصر بتقديم الاتفاقية الخاصة بالقاعدة إلى البرلمان الليبي للمصادقة عليها حتى بعد تقديم العرض له بزيادة قيمة إيجار القاعدة، وذلك بسبب التزامه (مع مجلس الوزراء) بإدخال بعض التعديلات على الاتفاقية المذكورة والمتعلقة بمسائل تمسّ سيادة ليبيا.**

  - **السؤال القائم** الآن هو إلى أيِّ مدًى يمكن مجاراة رئيس الوزراء في مطالبه، بما يحفظ ماء وجهه، ويجعل قادراً على القول أمام البرلمان إنه قام بالتفاوض مع أمريكا وحصل منها على التعديلات المطلوب إدخالها على الاتفاقية؟

  - تعتقد المفوضية أن **الهوّة بين النصوص الحالية للاتفاقية والتعديلات المقترحة ليست كبيرة**، وأن الأمر يستدعي جهداً مكثفاً وسريعاً من جانب الإدارة الأمريكية من أجل البحث عن صيغة توفق بين الاتفاقية الأصلية والتعديلات المقترحة بما يحافظ على **مبدأ السيادة الوطنية الذي يحرص عليه الليبيون.**

  - اقترحت المفوضية إعداد **ورقة** بهذا الخصوص وإجراء **مبادرة** للبدء دون تأخير في حوار حولها مع الليبيين، كما توقعت المفوضية أن أسبوعاً من هذا الحوار سوف يظهر مدى إمكان التوصل لاتفاق في وجهات النظر معهم. وإذا ما وافقت الخارجية الأمريكية، فإن المفوضية تقترح الشروع بهذا الاتجاه **خشية أن تفرض المحادثات الليبية/ البريطانية نفسها على مسار الأحداث، ويفقد**



الليبيون حماستهم لاعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المفضلة لديهم في التعامل معها.

- كما أشارت المفوضية، بصدد اقتراحها المذكور، إلى أنها **لن تلزم الحكومة الأمريكية بشيء**، وأن كل **ما ستسعى لتحقيقه من وراء ذلك الحوار هو التعرف على مدى توفر أرضية مشتركة له بحيث يجري إخطار وزارة الخارجية به للنظر فيه**. كما نبَّهت إلى أنه قد يكون من المفضل لديها الاستعاضة عن الاتفاقية الحالية بصيغة أقصر منها تحافظ على حقوق أمريكا الأساسية وتجنب اتهامها مستقبلاً بـ"**الاستعمارية**". كما أشارت إلى اعتقادها بأنه يوجد قدر كافٍ من "**النيّات الحسنة**" لدى الجانب الليبي بما يكفل استقبال الاقتراح السالف بالترحيب.

  كما **أكدت المفوضية أنها تفضل الاقتراح المذكور على فكرة عقد محادثات ثلاثية (بريطانية/ فرنسية/ أمريكية)، أو ترك البريطانيين يتولون التفاوض مع ليبيا نيابة عن أمريكا.**

- **وبعد أن أكدت البرقية على تفاؤل المفوضية بشأن موقف المسؤولين الليبيين، وأن الفرصة تبدو سانحة، تمنت على الوزارة إعطاءها الإذن بالشروع في تنفيذ اقتراحها المذكور.**

• وفي **٩/ ١/ ١٩٥٣** أبلغت الخارجية الأمريكية مفوضيتها في طرابلس عن **أسفها وأسف وزارة الدفاع بسبب بلوغ المحادثات الليبية/ الأمريكية، بشأن القاعدة، طريقاً مسدوداً بسب مذكرة رئيس الوزراء المنتصر المؤرخة في ٣/ ١/ ١٩٥٣. كما فوّضت الخارجية الأمريكية المستر فيلارد بأن يشرع في مناقشات غير رسمية مع الليبيين في ضوء الأسس الواردة**



ببرقيته إلى الوزارة، والمؤرخة في ٦/ ١/ ١٩٥٣.

- في **٩/ ١/ ١٩٥٣** بعث المستر فيلارد ببرقية إلى واشنطن أشار فيها إلى أن البعثة تسلمت من رئيس الوزراء المنتصر **مذكرة** عبَّر من خلالها عن **رفضه للفكرة التي سبق أن اقترحها المستر فيلارد بعرض الاتفاقية الأصلية الخاصة بالقاعدة على البرلمان من أجل المصادقة عليها**. وقد أشارت مذكرة رئيس الوزراء إلى أنه، على الرغم من أن موضوع الاتفاقية متوقف الآن، فإنها تعبّر عن ثقتها بإمكان التوصل إلى حل بشأن القاعدة، انطلاقاً من الصداقة التي تربط بين كل من ليبيا والولايات المتحدة.




وفي فقرة أخرى من البرقية ذاتها أشار فيلارد إلى أن **مجلس النواب الليبي رفض الاستجابة لدعوة له بزيارة قاعدة ويلس بطرابلس، على أساس أن قبول البرلمان لهذه الدعوة، قبل المصادقة على الاتفاقية، قد يؤخذ على أنه اعتراف ضمني وفعلي بشرعية وجود القوات الأمريكية فوق الأراضي الليبية**. وقد عقب المستر فيلارد على هذه الفقرة بالقول إن هذه البعثة تعتقد أن أغلبية أعضاء مجلس النواب كانوا يرغبون بزيارة القاعدة، وربّما كانوا قبلوا بالدعوة التي وجّهت إليهم في هذا الصدد لولا الخطبة الوطنية الملتهبة (وليس بالضرورة العدائية) التي ألقاها النائب **صالح بويصير**، ودعا فيها لرفض الاستجابة للدعوة (بزيارة القاعدة). **وقد استعمل بويصير في خطبته موضوع الدعوة هذه ليسأل الحكومة عن الأسباب التي دعتها إلى عدم تقديم الاتفاقية للبرلمان من أجل المصادقة عليها. كما أضاف بويصير (وفقاً لما نقله فيلارد) بأن البرلمان سيكون، بمجرد المصادقة على الاتفاقية، سعيداً بالقيام بزيارة القاعدة.**

فيلارد يقابل المنتصر

- في **١٢/ ١/ ١٩٥٣** تمكن المستر فيلارد من مقابلة رئيس الوزراء المنتصر،[٦٢] وقد بعث في البرقية نفسها بما دار في تلك المقابلة إلى واشنطن، وكان ممّا جاء فيها:

---

٦٢ كان رئيس الوزراء المنتصر قد استقبل صباح ذلك اليوم أيضاً المستر كيركبرايد (الوزير المفوض البريطاني) واتفق معه على اتخاذ الترتيبات للشروع في المحادثات بشأن مشروع المعاهدة الليبية/ البريطانية. وقد تمَّ بالفعل في ١٥/ ١/ ١٩٥٣ الإعلان عن الشروع رسمياً في تلك المحادثات في بنغازي. (راجع مبحث المعاهدة مع بريطانيا في الفصل السابق).

١- أنـه أبلـغ رئيـس الـوزراء **أن الحكومـة الأمريكيـة اندهشـت لمذكرتـه المؤرخـة في ٣/ ١/ ١٩٥٣ وأنها أصيبـت بخيبة أمل إزاء ما جاء فيهـا، وأنه لم يكن بنيّة الحكومة الأمريكية في أيِّ يوم من الأيام المساس بسيادة ليبيـا، وهي مـع ذلك تثمّن روح الصداقـة التي عبَّرت عنها المذكرة.**

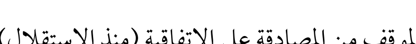
٢- وفيـا لا تـزال الـوزارة متمسّـكة بـشروط الاتفاقيـة الأصلية، فإنه، أي المستر فيلارد، على استعدادٍ، انطلاقاً مـن روح الصداقة بين البلدين، **وعلى أسـاس شـخصي وغـير رسـمي صرف، أن يبحث مـع الحكومـة الليبية، الصياغـة المحـدّدة التـي ترغـب بإدخالها عـلى نصوص الاتفاقية المذكورة من أجل المحافظة على سـلامة المبادئ التي تخص السيادة الليبية،** وأنه على اسـتعدادٍ لعمل أيِّ شيء من شأنه أن يساعد الحكومة الليبية في هذه الاتجاه، وأنـه، إذا مـا وجـد أن النتائج تسـتوجب ذلك، سـوف يقـوم بإحالـة الصياغـة المقترحـة إلى واشـنطن، مؤكداً في الوقـت نفسـه أن ليـس بمقـدوره أن يلـزم الحكومة الأمريكية مسـبقاً بـأي شيء، وأن التعديـلات المقترحة ينبغـي أن تبقـى في **أضيـق نطـاقٍ ممكـن**، مشـدّداً عـلى أهمّيـة الإسراع بالتحـرك في هـذا الصدد بسـبب حاجة أمريكا الملحّة لاتخـاذ قرارات فورية فيما يتعلق بخططها الدفاعية في ليبيا.

٣- عـبّر رئيس الـوزراء المنتصر عـن امتنانه لهـذا الاقتراح، ويقينـه بـأن الـوزارة قـد وضعـت هـذا الأمر بيـدٍ كفؤ (يقصـد المسـتر فيـلارد)، إذ إنه عـلى يقين مـن صداقته وتعاونـه، وأن الأمـر لن يسـتغرق طويلاً قبـل التوصل لاتفـاق حـول النقـاط الأساسـية. وبعـد أن أكـد عـلى



أهمّيـة **المبادئ المتعلقة بالسـيادة الوطنية وضرورة صونها والمحافظـة عليهـا**، عبَّر عن توقعه بـأن يلقى ذلك الأمر ترحيب أمريكا وتجاوبها.

٤- اتخـذ حديـث رئيـس الـوزراء المنتصر بعد ذلـك منحًى جديـداً ركّـز فيـه عـلى أن **الترجمـة العربيـة للاتفاقيـة العسـكرية**، التـي جـرى التوقيـع عليهـا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، **كانـت ركيكـة وغـير سـليمة، ممَّـا يجعلها غير مفهومـة**، وأنـه لهذا السـبب كان قد طلـب يومذاك من المسـتر **لينش تأجيـل التوقيع عـلى الاتفاقيـة لبضعة أيام حتـى يتمكن من دراسـتها ومن مقارنـة النصين (العربي والإنجليزي)، غير أن الأخير طلب التوقيع عليها مساء يـوم الاسـتقلال دون تأخـير**. وبالمثل فقد مـارس المقيم العـام البريطاني المسـتر **بـلاكلي** كذلك ضغوطـاً أخرى للتوقيـع عـلى الرسـائل المتبادلة في ذلـك اليـوم، **مهدّداً بأنه ما لم يجر التوقيع فلن يكون هناك اسـتقلال**. ومن ثمَّ فقـد فهم، من توقيعه عـلى الاتفاقية في تلـك الظروف، أن بمقـدوره دراسـة النسـخة العربيـة منهـا فيـما بعـد وإدخال التعديلات المناسـبة عليهـا. **والآن، وقد تمكنوا مـن دراسـة النص العـربي باسـتفاضة، فقد تبـيَّن لهم أن ليـس بمقدورهـم تقديمه إلى البرلمان، ولا سـيما في ضوء الطبيعة الفنية العالية للاتفاقية، وأن الحكومة الليبية ذاتها لا تسـتطيع أن تدافع أمام الـرأي العام عن هذه الاتفاقية بنصهـا العـربي غـير المفهـوم**. وأضـاف رئيس الـوزراء أنـه تصـوَّر أن بمقـدوره أن يفعل ذلك بعـد أن يتمكن مـن الحصـول على موافقـة أمريـكا بزيادة قيمـة الإيجار السـنوي للقاعدة، غير أن طلبه هذا ووجه برفضٍ كامل مـن أمريكا. ثمَّ طرأ على هذا الموضوع بعد ذلك عناصر أخرى.



٥- قام المستر فيلارد بعد ذلك بمواجهة رئيس الوزراء بقوله له إنه (أي رئيس الوزراء) **انتظر بمرور قرابة عام كامل** قبل أن يطلب من أمريكا إعادة النظر بالخلل الموجود في الاتفاقية، فعقب رئيس الوزراء بأن **الخطأ كان خطؤه** هو، وتعلل بانشغاله وانشغال بقية أعضاء الحكومة معه بمسائل أخرى كثيرة في الفترة التي أعقبت حصول البلاد على استقلالها. وردَّ المستر فيلارد بأن الحكومة الأمريكية كانت تعتقد طوال هذه الفترة أن الاتفاقية سليمة وأنها بانتظار مصادقة البرلمان عليها، **وأن أساليب الحكومة الليبية بهذا الشأن، والتي فُهمت من قبل الإدارة الأمريكية على أنها تهدف لتسويق عملية المصادقة، قد تركت انطباعاً سيئاً.**

٦- وعد المستر فيلارد بأنه ما زال بالإمكان تلافي الوضع وتصحيحه، وأنه سوف يتوجّه إلى واشنطن بهذا الموضوع، وعقب رئيس الوزراء مؤكداً استمرار ثقته بالموقف الأمريكي، وأن المطلوب هو تعديل بعض المسائل الطفيفة المتعلقة **بالسيادة الليبية**. ولم يجرِ بالفعل مناقشة "**موضوع**" التعديلات المعنيّة.

٧- وقد تمَّ خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن يقوم رئيس الوزراء بعرض تعديلات الاتفاقية المقترحة على مجلس الوزراء للحصول على موافقته بشأنها، وسيترك بعد ذلك لوكيل وزارة الخارجية (الذي كان حاضراً هذا الاجتماع) مناقشة الصياغة المقترحة مع ممثل المفوضية الأمريكية، على أن يقوم الاثنان (المنتصر وفيلارد) بمراجعة الصياغة النهائية مرة أخرى.

- **كما سلفت الإشارة، فقد جرى في ١٥/ ١/ ١٩٥٣ في بنغازي افتتاح المحادثات الرسمية بين الحكومتين الليبية والبريطانية**



مـن أجـل عقد معاهـدة تحالفٍ وصداقـة، واتفاقية عسـكرية، وأخرى مالية بين البلدين.

الاتـفاقية أمام مجلس النواب

- في **١٩/ ١/ ١٩٥٣** بعث المسـتر فيلارد ببرقية لوزارة الخارجية الأمريكية أوضح فيها أن المفوضية تلقت ما يفيد بأن **الحكومة الليبية قامت بإطلاع أعضاء مجلس النواب الليبي على الاتفاقية الخاصـة بالقاعـدة**. فقـد توافد مسـاء ذلـك اليـوم مجموعات مـن أعضـاء البرلمـان (والمعروفـين بولائهـم للحكومـة) على المفوضية واجتمعوا بالسـكرتير العـربي فـيها (مروان عفيفي) وأثـاروا معـه موضـوع الاتفاقيـة، موجّهـين الانتــقـاد لعددٍ مـن نصوصهـا، ولاسـيما تلـك المتعلقـة بحريّة تنقـل القوات الأمريكيـة في جميـع المناطـق الليبيـة، وحمايتهم مـن تعرضهم للقضـاء الليبـي، وكيـف أن **هـذه النصـوص تشـكل احتلالاً لليبيـا وإهـداراً للسـيادة الوطنيـة**. وعندمـا قدّمـت المفوضية لهؤلاء النـواب توضيحات مفادها أن ليـس لأمريكا أيّة نيّات اسـتعمارية في بلادهـم، وأن كل مـا يعنيهـا هـو الحصـول على بعض **التسـهيلات العسـكرية المؤقتة فيها**، جاء ردّهم باحتمال صحّـة ذلـك، إلا أن هـذه النصوص تشـكل مع ذلـك انتهاكاً صريحاً **للسـيادة الليبية**. وأضاف بعضهـم أن ليبيا، إن سمحت لأمريكا أن تفعل في بلادهم ما تشـاء، فهذا من شـأنه أن يجعل **بريطانيـا** – وهي **المعروفة بروحها الاسـتعمارية**– تقوم **بطلب الشيء نفسـه من ليبيا**. كما أشار بعضهم إلى أن صداقة بريطانيا لليبيـا هـي أطول عمـراً مـن صداقة أمريـكا، كـما أن **بريطانيا قدّمـت لليبيـا مسـاعدات تفـوق تلـك التـي قدّمتهـا أمريكا**، ومن ثمَّ **فلن تسـتطيع ليبيا أن تعامل أمريكا بأسـلوبٍ يفضل أسلوب تعاملها مع بريطانيا**.

واسـتنتجت البرقيـة مـن ملاحظـات أعضـاء مجلـس النواب

الآنفة أنها تعبّر ربّما عن محاولة من جانب الحكومة الليبية لتسويغ تأخّرها عن تقديم الاتفاقية الخاصة بالقاعدة إلى البرلمان، وكذلك من أجل ضمان تأييد هؤلاء الأعضاء لها، من خلال الإشارة من جانبها إلى النصوص التي تعترض عليها.

كما أضافت هذه البرقية أنه يبدو أن رئيس **الوزراء يقوم الآن بإيجاد وإنشاء المعارضة للاتفاقية الأمريكية، التي يزعم أنها كانت موجودة منذ وقت داخل البرلمان الليبي**. وتعلق البرقية على هذا المسلك لدى رئيس الوزراء المنتصر، **والمتمثل بزرع أفكار داخل رؤوس أعضاء البرلمان وجعلهم موضع ثقته، بأن ذلك قد يقوّي من وضع المنتصر في البرلمان، ممَّا قد يُسهّل عليه تمرير أيّة اتفاقية يرغب في تمريرها، إلا أن من شأن هذا المسلك أيضاً، في المدى البعيد، أن يضع صعوبات جمّة في طريق المفاوضات من أجل الحصول على اتفاقية مناسبة من وجهة النظر الأمريكية، كما أنه قد يجعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على شروطٍ أفضل من تلك التي تحصل عليها بريطانيا**.

- وفي **٦/ ٢/ ١٩٥٣** بعث المستر فيلارد ببرقية إلى واشنطن كان ممّا جاء فيها ما ذكره له **الوزير المفوض الفرنسي في ليبيا** عمّا بلغه من المنتصر بأن **الاتفاقية الليبية/ البريطانية هي التي سوف تعرض وحدها، وقبل غيرها من الاتفاقيات، على البرلمان الليبي**.

ومقابلة أخرى مع المنتصر

- في **١ إبريل/ نيسان ١٩٥٣** تمكّن المستر **فيلارد** من مقابلة رئيس الوزراء المنتصر **في اليوم التالي لعودته من القاهرة**،[٦٣] وقد استمر اللقاء زهاء ساعة، بعث على إثرها المستر فيلارد

٦٣ كان محمود المنتصر في القاهرة لحضور اجتماع جامعة الدول العربية حيث تقرر في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٣ قبول ليبيا كعضوٍ ثامنٍ فيها.






ببرقيـة إلى وزارة الخارجيـة ضمّنها ما دار فيـه، ونلخصها فيما يلي:

١- أشـار الطرفـان إلى **التعثّـر في سـير المفاوضـات الليبية/ البريطانيـة** بشـأن معاهـدة الصداقـة والتحالـف بـين البلديـن، وذلك **بتأثير التعثر الـذي تواجهه المفاوضات البريطانية/ المصريـة** بشـأن وجـود القـوات البريطانيـة في مـصر، وأن هـذه المفاوضـات الأخـيرة قد تسـتغرق مـدَّة عامين. وقـد أضاف رئيس الوزراء أنه لا يسـتطيع الانتظـار طوال تلـك الفـترة، **فالأوضاع الماليـة في ليبيا تتطلـب الوصـول إلى اتفـاقٍ سريـع مـع بريطانيـا**، وأن عـدم الوصول إلى نتائج حتـى الآن ليس خطأ الحكومة الليبيـة، كما أن **مجلس الوزراء ليس بمقدوره أن يخصص وقتاً موازياً لذلك للتفاوض بشأن الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية**.

٢- أشار المستر فيلارد إلى أن حكومته قد أخطرته بأن يطلب من **الحكومة الليبية النظر في الاتفاقية الخاصة بالقاعدة في أسرع وقـت ممكـن**، وأضاف أن حكومتـه انتظرت وقتاً طويـلاً، وأنه مادامت المفاوضـات الليبية/ البريطانية لا تسـير بالسرعـة المطلوبة، فإنـه يتمنى أن تقـوم الحكومة الليبيـة بإخطـاره بوجهـة نظرهـا. وقـد **ردَّ المنتـصر بأنه يتوقـع أن يكون بمقـدوره عرض الموضـوع على مجلس الوزراء والحصول على موافقته مع يوم ٤ إبريل/ نيسان، وسـيطلب من المجلس إعداد مسوّدة وافتتاح المحادثات خلال الأسبوع التالي**.

٣- **أثـار رئيس الوزراء بعد ذلـك نقطة جديدة ومهمّة، فقد أشـار إلى أن الحكومة الأمريكية هي في حكم المسـتأجرة لقاعـدة الملاحـة لمـدّة (١٥) شـهراً (٢٤/ ١٢/ ١٩٥١**

- ١/ ٤/ ١٩٥٣) ولم تقم حتى ذلك التاريخ بدفع أيّ مقابل عن استخدام التسهيلات التي تقدّمها لها الحكومة الليبية. وأن ليبيا تتوقع، بموجب الاتفاقية الخاصة بالقاعدة، أن تقوم أمريكا بتقديم مساعدات اقتصادية إليها مع نهاية عام ١٩٥٢، وذلك في حدود مبلغ مليون دولار على الأقل، على الرغم من أن ليبيا ما تزال تتوقع أن تكون المساعدات الاقتصادية الأمريكية لليبيا أكثر من ذلك بكثير. وطلب رئيس الوزراء من الوزير المفوض فيلارد أن تقوم حكومته بدفع مبلغ مليون دولار للحكومة الليبية كدفعة من المبلغ الذي يجري الاتفاق عليه بما يختص بتلك المساعدة.

٤- وقد ردَّ الوزير المفوض الأمريكي بأنه رغم تفهّمه لصعوبة الأوضاع المالية للحكومة الليبية وتعاطفه مع حاجة ليبيا عموماً للمساعدة الاقتصادية، فإنه لا يتوقع أن تقوم الحكومة الأمريكية بالترخيص بدفع المبلغ المذكور للحكومة الليبية قبل أن تتمَّ مصادقة البرلمان على الاتفاقية الخاصة بالقاعدة. كما أضاف بأنه وفقاً لفهمه فإن المساعدات الاقتصادية السنوية (الإيجار) لا تُستحق إلا منذ تاريخ المصادقة على الاتفاقية ولا تحسب بأثر رجعي، أي من تاريخ التوقيع عليها في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.[٦٤]

٥- عقب رئيس الوزراء على ردّ المستر فيلارد مؤكداً رفض الفهم الذي قدّمه الأخير. كما أعرب عن أنه غير قادر على فهم امتناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع المقابل لاستخدامها للقاعدة وللتسهيلات الخاصة بها على امتداد السنة السابقة دون انقطاع. إن امتناع أمريكا عن دفع هذا المقابل يماثل حالة امتناع مستأجر

٦٤ منتهى التعنت وأقصى درجات الشحّ !!



عن دفع قيمة إيجار منزل يقطنه بحجّة أن توقيع عقد الإيجار لم يجرِ بعد. كما أضاف أن الشعب الليبي لن يسعه فهم هذا الموقف الأمريكي، وأن عدم قيام أمريكا بدفع الإيجار بأثر رجعي سوف يهدّد استمرارية حكومته.[٦٥]

٦- وعد المستر فيلارد بنقل وجهات النظر الليبية إلى حكومته، غير أنه استدرك بأن إرفاق هذا المطلب بصيغة متفق عليها للتعديلات المطلوب إدخالها على الاتفاقية سوف يسّهل من مهمّته هذه. **وقد عقب المنتصر بالتأكيد على خطورة الوضع المالي للحكومة والذي كاد أن يصفه بـ"اليائس"، واستطرد مشيراً إلى دهشة عددٍ من "الأصدقاء المشتركين" الذين التقى بهم خلال اجتماعات الجامعة العربية (في القاهرة ٣ مارس/ آذار ١٩٥٣) لصغر حجم المساعدات الأمريكية لليبيا، وأنهم عرضوا التوسّط بهذا الموضوع بين ليبيا وأمريكا.**[٦٦]

٧- حث المستر فيلارد **رئيس الوزراء**، مادامت ليبيا قد بلغت هذا الحدّ من الحاجّة الماسّة للأموال، على الاستعجال بالبدء في المفاوضات حول الاتفاقية الخاصة بالقاعدة، وقصر التعديلات المقترحة على نطاق محدود، وأنه يستحسن الانتهاء من ذلك قبل وصول وزير الخارجية الأمريكية دالاس إلى طرابلس خلال شهر مايو/ أيار (١٩٥٣). وبعد أن أكد رئيس الوزراء على ضرورة مراعاة المبادئ المتعلقة بالسيادة الليبية في الاتفاقية، وعد بأن يطلب من مجلس الوزراء التركيز على الاتفاقية مع أمريكا، والتعجيل بالإجراءات الخاصة بها خلال أسبوع.

---

٦٥ إنه لمن حق هؤلاء الرجال على الليبيين أن يذكروا لهم هذه المواقف بكل تقدير وإكبار.

٦٦ يقصد العراقيين على وجه الخصوص.

وقد تضمَّن **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية في ليبيا[٦٧] رقم (٤٧) المؤرخ في ١٧/ ٤/ ١٩٥٣ إشارتين إلى هذا الموضوع: الأولى، تتعلق بما أبلغ به **سليمان الجربي** (وكيل وزارة الخارجية الليبية) البعثة من أن أقرب تاريخ يمكن تزويدها فيه بمقترحات مجلس الوزراء الليبي المتعلقة بتعديل الاتفاقية الخاصة بالقاعدة هو ٢٧/ ٤/ ١٩٥٣. أمَّا الثانية، فهي تتعلق بما ورد على لسان **أدريان بلت** (مندوب الأمم المتحدة الذي اشرف على عملية استقلال ليبيا) والذي كان في زيارة لليبيا خلال تلك الفترة، فقد أورد التقرير أن المستر بلت أبلغ المستر فيلارد، خلال حديث خاص بينهما، أن **الليبيين مهتمون بالحماية التي توفرها لهم الاتفاقية العسكرية (مع بريطانيا وأمريكا) أكثر من اهتمامهم بالمساهمات المالية التي تجلبها لهم تلك الاتفاقيات.**

كما تضمَّن **التقرير الأسبوعي** المشترك التالي، المؤرخ في ٢٤/ ٤/ ١٩٥٣، ما يفيد بأن الوزارة لم تتلق أيَّ جديد فيما يتعلق بمقترحات مجلس الوزراء الليبي بشأن الاتفاقية، ولا ينتظر تسلم أيّ جديد قبل عودة رئيس الوزراء المنتصر من رحلته إلى الشرق الأوسط. كما تضمّن التقرير ذاته ما يفيد بأن الوزير المفوض فيلارد قدَّم يوم **٢٢/ ٤/ ١٩٥٣** شيكاً بمبلغ **(١٠٠)** ألف دولار أمريكي كمساهمة في إصلاح **مصدّ الأمواج في مرفأ القره مانللي بميناء طرابلس**، بناءً على طلب الحكومة الليبية، وقد سُحب المبلغ من المخصصات العسكرية (كانت الحكومة قد طلبت خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٢ من الحكومتين البريطانية والأمريكية المساهمة في إصلاح مصدّ الأمواج المذكور).

أمَّا **التقرير الأسبوعي** المؤرخ في ١/ ٥/ ١٩٥٣ فقد ورد به أن **سليمان الجربي** اعتذر عن عدم تمكن المجلس من تقديم مقترحاته بشأن الاتفاقية، بسبب انشغاله بالعديد من الأعمال، كما أنحى باللائمة على رئيس الوزراء المنتصر الذي يحرص على القيام بكل شي بنفسه.

وأشار **التقرير الأسبوعي** للبعثة المؤرخ في ٨/ ٥/ ١٩٥٣ إلى أن رئيس الوزراء المنتصر أبلغ المستر فيلارد بأنه أعطى تعليماته لوزارة الخارجية الليبية



٦٧ تقرير أسبوعي مشترك تشارك في إعداده مختلف العناصر (السياسية والأمنية والعسكرية) المكوّنة للبعثة الأمريكية في ليبيا، ويرسل إلى وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالات والأجهزة الأمنية في واشنطن.

بإعـداد التعديـلات المقترح إدخالهـا على الاتفاقيـة الخاصة بالقاعدة وتسـليمها للبعثـة الأمريكية، وأنه ينبغي تسـلّمها قبل **منتصف شـهر مايو/ أيار**. ومن جهة أخـرى، تضمّـن التقريـر ذاتـه إشـارة إلى أن **الجـربي أبلـغ أحـد موظفـي البعثة الأمريكيـة امتعـاض رئيس الـوزراء المنتصر من رفض المسـتر فيـلارد دفع مبلغ المليون دولار الخاص بتأجير القاعدة بمفعول رجعي (منذ الاستقلال)**.

كما تضمَّن **التقرير الأسبوعي** للبعثة الأمريكية، المؤرخ في **١٥/ ٥/ ١٩٥٣**، مـا يفيد بأن سـليمان الجربي أبلغ البعثة بأنه أنهـى إدخال التعديلات المقترحة على الاتفاقية، وأنه، بعد عرض هذه التعديلات على المستشـار القانوني، سـوف يقوم بإحالتهـا عـلى مجلس الوزراء لأخـذ موافقته عليهـا. وقد ذكر الجـربي أن رئيس الوزراء أبلغه بضرورة **تسـليم مسـوّدة المقترحات النهائيـة إلى البعثة قبل وصول وزير الخارجية الأمريكية دالاس إلى طرابلس في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣**.

وقد تضمّن **التقرير الأسبوعي** التالي المؤرخ في **٢٢/ ٥/ ١٩٥٣** إشارة إلى أن الجربي أبلغ البعثة بأنه سـوف يقوم بتسـليم **المسـوّدة النهائية للاتفاقية بعد إدخال التعديلات عليها في ٢٣/ ٥/ ١٩٥٣**. وقد عبّرت البعثة في تقريرها عن تشككها بحدوث ذلك، غير أنه من الواضح أن الحكومة الليبية قد تمكّنت، وقبل وصول الوزير دالاس إلى ليبيا، من **تسـليم مسوّدة الاتفاقية الموعودة إلى البعثة الأمريكية في ليبيا، فقد جرت الإشارة إليها خلال المحادثات التي دارت بين الجانبين الليبي برئاسـة السـيد المنتـصر، والأمريكـي برئاسـة المسـتر دالاس**، كما سـيتضح من المبحث التالي.



محادثات المنتصر - دالاس

في ٢٨/ ٥/ **١٩٥٣** [٦٨] قام وزير الخارجية الأمريكي **جون فوستر دالاس** بزيارة لليبيا لمدّة يوم واحد أجرى خلالها، والوفد المرافق له، محادثات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية محمود المنتصر استغرقت اثنتي عشرة ساعة. [٦٩]

"افتتح رئيس الوزراء الليبي المناقشة بالترحيب بزيارة وزير الخارجية الأمريكي وأفراد حاشيته لليبيا، ثمَّ عرض وجهات نظر الحكومة الليبية في الشؤون السياسية، التي تهمّ ليبيا، وأعقبها ببيان عن حاجة ليبيا للمساعدة الاقتصادية (المالية). وقد احتوت **المذكرة** التي قدّمها رئيس وزراء ليبيا إلى "المستر فوستر دالاس" خلال هذا الاجتماع على وجهات نظر الحكومة الليبية في المسائل السياسية.

وصرح رئيس الوزراء، بأنه **يأمل في أن تزيد الولايات المتحدة مساعدتها المالية لليبيا، وأشار إلى أن ليبيا فقيرة جداً، وفي حاجة ماسّة إلى مساعدات من الخارج**. وأضاف الرئيس أن **ليبيا وليدة الأمم المتحدة**، وهي من ثم ابنة الولايات المتحدة، وصرح الرئيس بأن ليبيا تعاني عجزاً يبلغ خمسة ملايين جنيه، وقال: إنه يأمل في أن تقوم بريطانيا والولايات المتحدة بتغطيته عن طريق اتفاقات متبادلة، وأضاف أن أرقام الميزانية الوارد تفصيلها في المذكرة التي سلمها الرئيس إلى "المستر دالاس" تبيّن أنها ميزانية مقتصرة على النفقات الإدارية العادية، للمحافظة على حياة البلاد في وضعها الراهن، وليس فيها تبذير أو اعتمادات غير أساسية.

---

٦٨ أي قبل يومين من مغادرة رئيس الوزراء المنتصر إلى لندن (في ٣٠/ ٥/ ١٩٥٣) لمتابعة المفاوضات الليبية- البريطانية بشأن معاهدة التحالف والصداقة بين البلدين.

٦٩ حضر المحادثات عن الجانب الليبي، إلى جانب محمود المنتصر، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية سليمان الجربي، كما حضرها من الجانب الأمريكي، فضلاً عن المستر دالاس، مدير وكالة الأمن المشترك المستر هارولد ستاسن، والوزير الأمريكي المفوض في ليبيا المستر فيلارد، والمستر دايتون. س. ماك الضابط السياسي بالمفوضية، والسيد مروان عفيفي السكرتير العربي بالمفوضية. وقد جرت المحادثات في مكتب رئيس الوزراء بطرابلس.

وصرح **رئيس الوزراء**: أنه من الضروري رفع مستوى المعيشة بين أهالي ليبيا، وأن يوجد اقتصاد لا يقتصر على سدّ حاجيات الشعب الضرورية، وإنما يضمن للبلاد شيئاً أكثر، ولو بقليل، ممَّا تتطلبه ضروريات المعيشة. وأشار الرئيس إلى أن **برقة نكبت في العام الماضي بمجاعة قاسية، بسبب الجفاف، وأن المناطق الداخلية بطرابلس الغرب لم تسقط فيها الأمطار في هذه السنة إلا بمقدار غير كافٍ، وهي مهدّدة بخطر المجاعة.**

وانتقل **رئيس الوزراء** إلى الكلام عن موضوع **الشيوعية** في ليبيا، وقال: إن في طرابلس الغرب، على خلاف ما في برقة، عدداً كبيراً من السكان الأجانب، وأن هناك خطراً مستمراً للنشاط وللدعاية الشيوعية، وأن الحالة الاقتصادية غير المرضية في البلاد تهيء التربة الصالحة لانتشار هذا الخطر واستفحاله. ولاحظ الرئيس أن **تونس من بين المصادر التي تتسرب منها الدعاية الشيوعية**، وأن الحكومة الليبية قد شعرت بالخطر الشيوعي، ووجدت من الضروري **إبعاد عددٍ من الشيوعيين الإيطاليين**، وقال الرئيس: ولئن نجحت الحكومة الليبية في الحدّ من النشاط الشيوعي، فإنها ترى أن المكافحة وحدها لا تكفي لإيقاف خطر ازدياد تسرب المبادئ الشيوعية فهي ترى أن أفضل طريقة لشل الدعاية الشيوعية، وإحباطها، ولعدم ترك مجال تنبت فيه جذورها، إنما هي تحسين مستوى المعيشة للشعب الليبي، والقضاء على الجوع، وتطلب ليبيا – لتحقيق ذلك – مساعدة الولايات المتحدة. واستطرد الرئيس قائلاً: إن من المظاهر الرئيسية للسياسة الأمريكية ظاهرة أساسية، وهي رفع مستوى المعيشة بين السكان في العالم المتخلف، **وليس هناك قطرٌ أحوج من ليبيا لرفع مستوى معيشة سكانه.**

وقال **رئيس الوزراء**: إن ليبيا مخلصة جداً في رغبتها في التعاون الوثيق مع الحكومة الأمريكية، وإذا كانت ليبيا تحتاج إلى تعاون الولايات المتحدة ومساعدتها، فإن ذلك الاحتياج متبادل بين الفريقين، على أن ليبيا تدرك أنها في حاجة متزايدة إلى العون من أمريكا، لسدّ حاجياتها، وللنهوض باقتصادياتها، ورفع مستوى معيشة سكانها.

وأضاف الرئيس قائلاً: ربّما تسمعون إشاعات تزعم أن ليبيا لا ترغب في عقد اتفاق مع الولايات المتحدة، إني أؤكد لكم أن هذه الإشاعات مغرضة لا أساس لها من الصحّة، وما يُقصد من ورائها إلا تعكير صفو العلاقات بين بلدينا، كما أؤكد لكم أن الأمر على عكس ما تزعمه مثل هذه الإشاعات المختلقة، فإن رغبة الحكومة الليبية، والشعب الليبي، ليست فقط عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة، وإنما عقدها بأسرع ما يمكن. واختتم الرئيس ملاحظاته بالإعراب عن تقديره لروح التعاون والتفاهم التي لقيها من الوزير المفوض (فيلارد) ومن موظفي المفوضية، ومن العقيد (أنتيس)[٧٠] قائد مطار (ويلس) ومن معاونيه، بالرغم من صعوبة الموقف ومن رفض جميع الطلبات التي تقدّمت بها ليبيا، والتي تراها مشروعة وعادلة.




وقد شكر المستر "**دالاس**" رئيس الوزراء على تعليقاته، وعبَّر عن ارتياحه العظيم لتمكّنه من إدخال ليبيا في برنامج زيارته للشرق الأوسط، وأضاف إلى ذلك: إن الرئيس "أيزنهاور" مسرور كذلك من تحقّق زيارة وزير خارجيته لليبيا وبلدان الشرق الأوسط الأخرى. وقال: إن هذا دليل على الأهمّية العظمى التي يعيرها الرئيس "أيزنهاور" للشرق الأوسط.

وقال وزير **الخارجية الأمريكية**: إنه سعيد لأن رئيس الوزراء (الليبي) يقدّر صفات الوزير المفوض "المستر فيلارد" وقال: مع أن "المستر فيلارد" قد رفض في مناسبات عديدة بعض المطالب الليبية، إلا أن ذلك يجب ألا يؤخذ دليلاً على قلة تعاطفه أو تفهّمه لمشاكل ليبيا أو مستلزماتها، إذ يجب التذكّر أن "المستر فيلارد" كان يفعل ذلك بناءً على تعليمات وردت إليه مباشرة من الحكومة الأمريكية، والتي تكون أحياناً قاسية القلب نوعاً ما.

وأشار **وزير الخارجية الأمريكي** بعد ذلك إلى بيان رئيس الوزراء فيما يتعلق بحاجة ليبيا لمساعدة مالية إضافية من الولايات المتحدة،

٧٠ الكولونيل أنتيس Colonel Anthis.



وأوضح أن الولايات المتحدة نفسها تجد صعوبات مالية، وأضاف إلى ذلك: إن الأمريكيين يدفعون أعلى ضرائب في العالم، وأن ميزانية الحكومة الأمريكية غير متوازنة بمقدار كبير، وويتوقع الشعب الأمريكي، من الحكومة الجديدة أن تخفض الضرائب، وتوازن الميزانية، وقد أصبح من المؤكد أن ميزانية الحكومة الأمريكية ستخفض إلى حدٍّ كبير جداً، فمخصصات وزارة الخارجية ستخفض بحوالي ٣٠٪، ومن المؤكد أن "الكونجرس" سيمحص بدقة مشروع المساعدة الأجنبية الأمريكية. وأضاف وزير الخارجية إلى ذلك: إن الحكومة الأمريكية في الوقت ذاته ترغب دائماً في أن تعامل أصدقاءها بكل عدالة، وتعدّ ليبيا من بين هؤلاء الأصدقاء. وقال وزير الخارجية: إن رئيس الوزراء (الليبي) يستطيع أن يطمئن إلى أن الحكومة الأمريكية ستنظر بعناية في محتويات المذكرتين (السياسية والاقتصادية) وفي اقتراحات الحكومة الليبية لتعديل اتفاقية القواعد الأمريكية (في ليبيا)، وقال إنه لم يحضر إلى ليبيا بنفسه ليتفاوض في اتفاقية القواعد أو أيّة اتفاقية أخرى، بيد أنه أكد لرئيس الوزراء أن المسؤولين عن المفاوضات سيعيرونها اهتمامهم العاجل العادل. وهنا قال رئيس الوزراء (الليبي): إن الليبيين سيقومون بمثل ذلك بنفس الروح أيضاً. وقال وزير الخارجية الأمريكي: إنه قَبِل تأكيد رئيس الوزراء أن الليبيين يرغبون في عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة، وهنا قال الرئيس: "على وجه السرعة".

ووافق **وزير الخارجية** على أن **الولايات المتحدة في حاجة إلى ليبيا، وأن ليبيا في حاجة إلى الولايات المتحدة، وأشار إلى الفوائد التي تعود على ليبيا، نتيجة لوجود الأمريكيين**. وأضاف إلى ذلك: إنه كان من المعتقد سابقاً، أن كل اتفاق يُعقد بين طرفين يكون المغنم فيه لجانب أحدهما والمغرم في الجانب الآخر. وقال: إن هذا مبدأ سيء، وليس صحيحاً أو ضرورياً، كما أنه لم يعد يتمشّى مع روح العصر الحاضر، **إذ يجب أن يكون الاتفاق تدبيراً مرضياً للطرفين**. وقال وزير الخارجية الأمريكية: إن رئيس الوزراء يعلم ولا شك أن ليبيا تستفيد بقدر كبير من مصروفات القوات الأمريكية فيها، وأنها تنال بذلك قدراً كبيراً

مـن العملة الأجنبية، وذلك علاوة على المسـاعدة الاقتصادية المباشرة. وأمّـا فيـما يتعلق بـأن تصبح ليبيا جسراً بين الشرق والغـرب، فقد قال وزيـر الخارجية الأمريكي: **إنه لمن حسـن الحـظ أن يوجد بلد في الشرق الأوسط كليبيا يقدّر زعماؤه وجهات نظر الشرق والغرب.**

وبعد ذلك أشـار **وزيـر الخارجية الأمريكيـة** إلى أن زيارته كانت الأولى مـن نوعها يقوم بها أيّ وزير للخارجية الأمريكية في الشرق الأوسـط، وأنهـا دليل على **إدراك الرئيس "أيزنهـاور" لأهمّية هذه الرقعة من العالم، وأضـاف أن الحالة في الشرق الأوسـط ملأى بالمشـاكل، بـل بالمخاطر،** واقـترح أن يسـتعمل أصحـاب السـلطة في الـشرق الأوسـط نفوذهم لمنع وقوع أيّ اشـتباكٍ بخصوص أي من المشـاكل، كالمشكلة المصرية - الإنجليزية حول منطقة قناة السـويس. وبعـد ذلك قدّم وزير الخارجية رسـالة من الرئيس "أيزنهاور" موجّهة للملك إدريس الأول، ثمَّ شكر رئيس الوزراء على الاستقبال اللطيف الذي استقبلته به الحكومة الليبية هـو ورفاقـه، وقـال: إنه هـو وعقيلته قـد سُرّا في طرابلس، ويـودّان لو يقضيان فيها فترة أطول.

وقـال رئيـس الـوزراء: إن ليبيا تقـدّر العـبء الثقيل الواقـع على دافع الضرائـب الأمريكـي، والحمـل العام الـذي وقع على كواهل الشـعب الأمريكـي، وأضاف قائلاً: **بيد أن المبلغ الـذي تطلبه ليبيا من الولايات المتحـدة قليـل جـداً، إذا قـورن بـما تقدّمـه الولايـات المتحـدة للبلدان الأخـرى، وبالرغم من أن المبلغ الذي تطلبه ليبيـا قليل فإن الفائدة التي ستناله أمريكا من ورائه كبيرة جداً، كما أن الغرب بصورة عامة يستفيد من مدّ ليبيا بالمسـاعدة المالية، فليبيا تقع في قلب البحر الأبيض المتوسـط ولهـا سـاحل يبلغ طولـه حوالي ألفـي كيلومتر، وإذا وقعـت حرب فإن وجـود القـوات الأمريكية في ليبيا يجعل من هذه البلاد سـدّاً في وجه أيّ تهديـد يأتي عن طريق الثغـرة التي لا تزال مفتوحة في الشرق الأوسـط، والتي لا يمكن سـدّها إلا إذا سـوّيت مشاكل شعوبه.** وأضاف الرئيس أن ليبيـا تعـدّ بمثابة ممر يضمـن المواصلات مع الجزء الغربي من شـمال



إفريقيا حتى سواحل المحيط الأطلسي، حيث تقوم القواعد الأمريكية. واستطرد الرئيس قوله: هذا من الناحية المادية، أمَّا من الناحية المعنوية فإن الليبيين إذا كانوا يتمتعون بمستوى طيب من المعيشة فإنهم سيساهمون في إيجاد التوازن في العالم، وهذا أمر ضروري في الوقت الحاضر.

وخلاصة القول فالمعتقد أن ليبيا تعدّ بصورة عامة بلداً متأخراً، يستحق المساعدة في سعيه لتشييد نظام اقتصادي قابل للحياة، ومستوى معقول من المعيشة للشعب الليبي، حتى يكون لليبيا ما تساهم به في الحياة الديمقراطية.

والاتجاه الوحيد الآخر لليبيا، هو العودة إلى حالة اقتصادية صحراوية، وبذلك تكون مصدر لوم أبديّ للدول التي أخرجت ليبيا المستقلة إلى حيّز الوجود.




إن ليبيا تناشد الولايات المتحدة أن تقدّم مساعدة مالية سخيّة في هذه الأعوام التأسيسية العظيمة الأهمّية، وهي أعوام ستكون حاسمة فيما إذا كانت ليبيا ستحقق لنفسها نظاماً سلبياً مدركاً للعالم، أو تُدفع للانكماش على نفسها، وتكون لها نظرة محلية مطبوعة على التحزّب القومي".[٧١]

وقد تضمّن **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا رقم **(٥٣)** المؤرخ في **٢٩/ ٥/ ١٩٥٣** إشارة إلى قيام الحكومة الليبية **بتسليم البعثة مسوّدة الاتفاقية بعد إدخال التعديلات الليبية عليها**، كما تناول زيارة المستر دالاس، ذاكراً أن الوزير قام بزيارة رئيس الوزراء المنتصر[٧٢] الذي تحدّث معه عن احتياجات ليبيا للمساعدات الاقتصادية، مشيراً إلى المقترحات الليبية بشأن

---

٧١ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٢-١٩٥٤: الشرقين الأدنى والمتوسط**، المجلد التاسع، ج١، ص ١٦٢-١٦٦ و٥١٥-٥١٨. *Foreign Relations of the United States 1952-1954, Vol. IX, The Near East and Middle East, Part1* (Washington D. C.: Department States of America, US Government Printing Office, 1986).

٧٢ جرت هذه الزيارة، كما سلفت الإشارة، بمكتب رئيس الوزراء بطرابلس. وقد أورد التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية المؤرخ في ٢٦/ ٦/ ١٩٥٣ أن صحيفة "**البشائر**" الليبية (خاصة) أوردت في افتتاحيتها اتهاماً لرئيس الوزراء المنتصر بأنه مارس إهمالاً في واجباته تجاه الملك عندما التقى بالوزير الأمريكي الزائر دالاس في طرابلس (بعيداً عن مقر إقامة الملك إدريس)، ولم تستبعد البعثة أن يكون الاتهام الوارد بافتتاحية هذه الصحيفة بإيعازٍ من **إبراهيم الشلحي** ناظر الخاصة الملكية الذي كان يناصب المنتصر العداء. راجع ما ورد بهذا الخصوص في الفصل السابق.

التعديلات التي ترى ليبيا إدخالها على الاتفاقية والتي جرى تسليمها مؤخّراً إلى البعثة الأمريكية، ومؤكداً **استمرار نظرة ليبيا إلى الاتفاقية القائمة على أنها مؤقتة، وأن موادها وبنودها قابلة لإعادة النظر والمراجعة قبل الاتفاق عليها بشكل نهائي،** ومؤكداً أيضاً **على توقّعه بأن تقوم الحكومة الأمريكية بدفع الإيجار للحكومة الليبية عن استعمال قاعدة ويلس بأثر رجعي**. كما أشار التقرير إلى أن الجانب الليبي حصر نفسه خلال هذه المحادثات في بحث القضايا المتعلقة **بشؤون ليبيا الداخلية** متجنباً الخوض في القضايا المتعلقة بإسرائيل ومصر وتونس.






منـذ زيارة دالاس

وعقب **عودة دالاس** إلى واشـنطن بعث ببرقية إلى المسـتر فيلارد مؤرخة في **٣/ ٦/ ١٩٥٣** أخطـره بموجبها أنـه شرح للرئيس **أيزنهاور** أثنـاء اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي يوم **١/ ٦/ ١٩٥٣** ما **وجد عليه رئيس الوزراء المنتصر من خيبة أمل بسبب إخفاق الحكومة الأمريكية في تقديم المساعدات المالية لبلاده مقابـل اسـتخدام أمريـكا لقاعدة ويلـس منـذ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١**، كـما أبلغه بأن الرئيس أيزنهاور قد وافقه الرأي **بضرورة تقديم مسـاعدة مالية عاجلة** للحكومة الليبية مقدارها **نصف مليون دولار** (كدفعة على الحساب) وكذلك رغبته **بسرعة العمل على إتمام المفاوضات الخاصة بإبرام الاتفاقية العسـكرية المتعلقة بالقاعدة.** وقد حث الوزير على ضرورة وضع المبلغ المذكور من أموال سلاح الطيران تحت تـصرف الحكومة الليبية عـلى وجه السرعة، معبّراً في الوقت ذاته عن اعتقاده بأن من شـأن هـذه الخطوة أن **تكسر الطـوق الذي يكبّل المفاوضات** بشـأن الاتفاقية المذكورة. كما بعث دالاس في التاريخ ذاته برقية أخرى إلى وزير الدفاع الأمريكي تحمل المضمون نفسه.

- وفي ٢٣/ ٦/ ١٩٥٣ بعـث دالاس ببرقيـة إلى وزيـر الدفـاع الأمريكـي يطلب فيها زيادة المبلغ الذي ينبغي دفعه للحكومة الليبيـة إلى مبلـغ مليون دولار بدلاً من نصـف المليون، وذلك تجنباً لاسـتقالة حكومـة المنتصر، إذ إن مـن مصلحة الولايات المتحـدة الأمريكيـة أن يبقـى المنتصر في رئاسـة الـوزارة. وقد قامت وزارة الدفاع بالفعل بتسـليم الوزير الأمريكي المفوض شـيكاً بمبلـغ مليـون دولار لصالـح الحكومـة الليبيـة. (تـمَّ هـذا الإجراء يـوم ١٩/ ٦/ ١٩٥٣ بنـاءً على تعليمات شـفوية سابقة).

- وفي ٣٠/ ٦/ ١٩٥٣ بعث وزير الخارجية **دالاس** برقية إلى زميله **(تالبوت)** وزير سلاح الطيران أشار فيها إلى ما دار خلال اجتماع **مجلس الأمن القومي** الأمريكي يوم ١/ ٦/ **١٩٥٣** والذي أقر خلاله الرئيس أيزنهاور وبقية أعضاء المجلس **ضرورة استئناف المفاوضات مع الحكومة الليبية والوصول إلى اتفاقٍ معها في أسرع وقت ممكن.**

وأبلغه بأن وزارة الخارجية، بالتعاون مع وزارة الدفاع، هي بصدد إعداد رؤاها خلال الجولة التالية من المفاوضات حول النقاط التي أثارتها الحكومة الليبية مؤخّراً **بشأن المحافظة على مظاهر سيادتها الوطنية** في الصيغة النهائية للاتفاقية العسكرية المزمعة. كما أبلغه بأنه أعطى تعليماته إلى مسؤولي وزارة الخارجية بضرورة التعامل مع هذا الموضوع على النحو التالي:

١- التعامل بحرية مع النقاط المثارة من الجانب الليبي.

٢- **حيثما كان ممكناً، فإن الإدارة الأمريكية ترغب في إزالة كافة أسباب الخلاف مع العالم الإسلامي، ولاسيما في حالة البلدان الصديقة والمحتاجة، مثل ليبيا.**

٣- **إن استمرار ليبيا دولة مستقلة يتوقف بدرجة كبيرة على سرعة النجاح في إبرام الاتفاقية العسكرية بينها وبين القوى الحليفة.**

٤- **إن مصر تسعى لأن يكون لها دور مسيطر في ليبيا.**

٥- **إن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تسمح بأن تُدار علاقتها بأسلوب (التفاوض الصارم)[٧٣] من الجانب الأمريكي خلال الجولة القادمة من المفاوضات.**

٦- **إن درجة تمتع أمريكا في المستقبل باستخدام القاعدة**

---

٧٣ هذه الاستفاقة استغرقت بلا شك وقتاً طويلا!

العسكرية في طرابلس سوف يتوقف بدرجة مباشرة على "الإحساس بالإنجاز" الذي يخرج به الليبيون من هذه المفاوضات.

٧- مع استثناء موضوع "**الولاية القضائية**"، فإن بقية النقاط التي أثارها الليبيون قابلة للاتفاق معهم حولها خلال الصياغة النهائية **للاتفاقية العسكرية، والتي سوف توفّر لأمريكا احتياجاتها العسكرية بكفاية وبتكلفة تقل كثيراً عمّا تدفعه أمريكا في بقية دول العالم.**[٧٤]

وقد طلب الوزير **دالاس** في نهاية رسالته من زميله **تالبوت** أن ينقل الملاحظات والتوجيهات السابقة إلى العسكريين المشاركين في الوفد الأمريكي خلال الجولة التالية من المفاوضات مع الحكومة الليبية.

- أورد التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية في طرابلس رقم (٦٣) المؤرخ في **١٩٥٣/٨/٧** أن رئيس الوزراء **المنتصر** أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي بأن **سليمان الجربي** (وكيل وزارة الخارجية) سوف يتولى بدءاً من **١٩٥٣/٨/١٠** فحص الاتفاقية الخاصة بالقاعدة بهدف تذليل القضايا الصغيرة، وتحديد القضايا ذات الأهمّية الرئيسية التي سوف يتولاها المنتصر بنفسه لدى عودته من إجازته (في روما) بهدف عرض الاتفاقية على البرلمان والحصول على مصادقته عليها.

- وفي **١٩٥٣/٩/٢٤** كتب المستر **فيلارد** إلى الخارجية الأمريكية مقترحاً إعطاءه **الإذن بالتوجّه إلى روما** لكي يحاول أن **يثني محمود المنتصر عن الاستقالة من رئاسة الحكومة،**[٧٥] إذ إن استقالة المنتصر، وفقاً لوجهة نظر المستر فيلارد، ستكون

---

٧٤ تُرى، لِمَ تأخّر إدراك هذه الحقيقة والاعتراف بها؟!

٧٥ راجع مبحث استقالة المنتصر (الفصل السابق).



ضربة قوية لتقدّم المباحثات الليبية-الأمريكية بشأن القاعدة. غير أن **ردّ المستر دالاس على طلب المستر فيلارد جاء بالرفض** خشية تسرّب الموضوع إلى أطراف أخرى، من جهة، ومن جهة ثانية تجنباً لأن يقع في تصوّر المنتصر أنه "**شخص لا يمكن الاستغناء عنه**"، كما أضاف **المستر دالاس مذكراً المستر فيلارد بخيبة أمل الخارجية الأمريكية في أداء المنتصر فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالقاعدة خلال السنة الماضية.**[٧٦]

- أشار **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية رقم **(٧٣)** المؤرخ في ١٦/ ١٠/ **١٩٥٣** إلى أن **سليمان الجربي** (وكيل وزارة الخارجية الليبية) أنهى محادثاته مع البعثة والمتعلقة بمراجعة الاتفاقية، تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها قبل عرضها على البرلمان. (تواصلت هذه المحادثات على امتداد شهري أغسطس وسبتمبر/ آب وأيلول ١٩٥٣).

- ووفقاً **للتقرير الأسبوعي** رقم (٧٤) المؤرخ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٣ فقد قام **الجربي** بتقديم مشروع الاتفاقية المعدَّل إلى مجلس الوزراء تمهيداً لمناقشته وإقراره قبل عرضه على البرلمان.

- أفاد **التقرير الأسبوعي** المؤرخ في ١٣/ ١١/ ١٩٥٣ أن رئيس الوزراء بالنيابة **فتحي الكيخيا** أبلغ البعثة بأن مجلس الوزراء سوف يرجئ النظر في الاتفاقية إلى حين انتهاء البرلمان من إقرار الميزانية العامة للدولة الخاصة بعام ١٩٥٤.

- وفي ١٨/ ١١/ ١٩٥٣ بعث المستر فيلارد ببرقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية ضمّنها ما دار بينه وبين **المنتصر** خلال لقاءٍ عارض بينهما (في مكتب الجنرال هاورد تيرنر Howard M. Turner قائد القوات الجوية الأمريكية – القوة الأولى)،

٧٦ إنهم لا ينسون!




وكان مـن بـين ما نقلـه في تلك البرقيـة أن المنتصر عـبّر له عن اعتقاده بأن مسـتقبل ليبيـا يتوقف على مدى قـوة علاقاتها مع الولايـات المتحـدة الأمريكية، وأنه يعـدّ الاتفاقية العسـكرية الخاصـة بالقاعدة هدفاً ينبغي أن يحتـل الأهمّية الأولى، وأنه في حال اسـتمراره في رئاسـة الحكومة سـوف يحرص على اختتام المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية بأسرع وقت ممكن.

- أشـار **التقرير الأسـبوعي** المشـترك رقم (٧٨) المؤرخ في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٣ إلى أنـه عـلى الرغم مـن انتهاء **البرلمـان الليبي** من إقرار **الميزانية العامة** الخاصة بالسـنة المالية ١٩٥٤ (١٧/ ١١/ ١٩٥٣)، فـإن **مجلس الـوزراء الليبي لم يبحـث بعد في مشروع الاتفاقيـة الخاصـة بالقاعـدة**. وعـبَّرت البعثـة عـن تخوّفها من أن **فتحـي الكيخيـا** وبقية الـوزراء لا يريدون تحمل مسـؤولية الموافقـة عـلى مـشروع الاتفاقيـة والدفـاع عنـه أمـام البرلمان، وتشـعر البعثة بأن **مجلـس الوزراء الليبي يفضـل إرجاء بحث الاتفاقية إلى ما بعد عودة رئيس الوزراء المنتصر**.[٧٧]

- وخلال يومي **١٢و١٣ من شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣** قـام نائب الرئيس الأمريكي **ريتشـارد نيكسـون** بزيـارة لليبيا ضمن جولة شـملت عدداً مـن دول الشرق الأدنى والأقصى. وقـد قام خـلال زيارتـه لليبيا **بمقابلـة الملك إدريـس ورئيس الـوزراء المنتـصر**. وأورد **التقريـر الأسـبوعي** المشـترك، الذي أرسلته البعثة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٥٣ والخاص بالأسبوع رقم (٨٢)، أن **فتحي الكيخيا** نائب رئيس الـوزراء أبلغ القنصلية الأمريكيـة في بنغازي أنه جرى إصدار تعليـمات للحكومة الاتحادية – في أعقاب مقابلة نائب الرئيس الأمريكـي للملـك – **بـضرورة الإسراع في إنجـاز المباحثـات المتعلقـة بالاتفاقية الخاصة بالقاعدة**. وقد أشـار **الكيخيا** إلى أنه

٧٧ عاد المنتصر إلى طرابلس يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٥٣ (التقرير الأسبوعي المشترك المؤرخ في ٤/ ١٢/ ١٩٥٣ الأسبوع رقم ٨٠).

بسبب غياب **علي العنيزي** (وزير المالية) **وعلي الجربي** (وزير الدفاع) خارج البلاد فإنه يصعب الشروع في مناقشة وبحث نتائج المباحثات التمهيدية التي توصل لها **سليمان الجربي** مع البعثة حول الاتفاقية. وأورد التقرير أن **الكيخيا** أضاف أن القضايا موضوع الخلاف بين الجانبين تنحصر في مدى **سريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية في ليبيا، والاستعمال المشترك، ومقدار المساعدات المالية، كما أشار إلى أن حجم المساعدات المالية الأمريكية هو الذي يقرر مدى استعداد ليبيا لإعادة النظر في بقية المسائل الجوهرية.**

- وتضمّن **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا رقم (٨٤) المؤرخ في **٢١/ ١٢/ ١٩٥٣** أن **رئيس الوزراء المنتصر أبلغ المستر فيلارد بأنه سوف يتوجّه إلى بنغازي في نهاية الأسبوع لمقابلة الملك، من أجل تحديد وضعه (كرئيس للوزراء) وتعزيز صلاحياته إن أمكن**، وأنه إذا نجح في مسعاه فسوف يعطي أولوية لموضوع المحادثات المتعلقة بالاتفاقية مع أمريكا، واقترح أن يكون سليمان الجربي على اتصال به في البعثة، وهو سيطلب من المستر فيلارد، فور جلاء هذه الأمور، الحضور إليه في بنغازي، **فإذا لم يتمّ التوصل إلى حل بشأن القضايا العالقة فإنه سيطلب من الملك الإذن باستكمال المفاوضات حول الاتفاقية في واشنطن.**

- وتضمّن **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية رقم (٢) المؤرخ في **١٥/ ١/ ١٩٥٤** إشارة إلى أن رئيس الوزراء المنتصر أبلغ المستشار بالمفوضية بأن مجلس الوزراء سوف يقوم مجتمعاً بمراجعة الاتفاقية الأمريكية عقب عودة **فتحي الكيخيا** من زيارته للقاهرة، والتي حضر خلالها اجتماعات مجلس الجامعة العربية. وقد عقبت المفوضية على هذا الخبر بأنه حتى ذلك الوقت قام معظم الوزراء الرئيسيّين منفردين بمراجعة

الاتفاقية، غير أنهم لم يسبق لهم مراجعتها مجتمعين.[78]

كما تضمَّن التقرير ذاته أن المستر **هارد ايكر** (المستشار البريطاني المالي والاقتصادي للحكومة الليبية) أفاد لمستشار المفوضية خلال اجتماعين مطوّلين معه بـ:

١- أن الحكومة الليبية تتوقع مساعدة مالية ضخمة من أمريكا تضاهي تلك التي تحصل عليها من بريطانيا.

٢- أن الليبيين ربّما يكونون على استعدادٍ للقبول، بديلاً عن المساعدات المالية الأمريكية، بتعهّدٍ أمريكي لبناء الإنشاءات والمرافق العامّة التي يحتاج إليها الاقتصاد الليبي، ومن أمثلتها إعادة بناء ميناء بنغازي البحري.

٣- أن الليبيين يفضلون استلام مساعدات مالية كبيرة الآن، بدلاً من مساعدات (صغيرة الحجم نسبياً) على مدى بعيد.

كما أضاف التقرير أن المستر هارد ايكر ذكر لمستشار المفوضية أنه نظراً لقبول أمريكا بخضوع أفراد قواتها لقوانين دول الناتو واليابان، ونظراً لأن بريطانيا لم تصر خلال المفاوضات الخاصة بالمعاهدة بينها وبين ليبيا على المطالبة بعدم إخضاع أفراد قواتها للقوانين الليبية، فإنه يتوقع بأن تجد الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة بالغة في إقناع الليبيين بالاستجابة لمطلب الجانب الأمريكي بعدم خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية.

- وأورد **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية المؤرخ في

٧٨ تضمَّن التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة رقم (٣) المؤرخ في ٢٢/ ١/ ١٩٥٤ ما يفيد بأن رئيس الوزراء المنتصر أصدر تعليماته لمجلس الوزراء بالشروع في النظر بموضوع الاتفاقية خلال الاجتماع الذي سينعقد يوم ٢٦/ ١/ ١٩٥٤ حين يكون فتحي الكيخيا قد عاد إلى ليبيا. وقد أفادت التقارير الأسبوعية التالية الخاصة بشهري يناير وفبراير/ كانون الثاني وشباط (١٩٥٤) أن مجلس الوزراء شرع فعلاً، على حين يبدو تحت ضغطٍ من الملك إدريس، في مناقشة ومراجعة الاتفاقية، فيما واصل سليمان الجربي بحث بقية موادها مع البعثة الأمريكية في ليبيا.

٢٩/ ١/ ١٩٥٤ (الأسـبوع رقـم ٤) أن المسـتر بيت هاردايكر أبلـغ البعثـة بأنـه اقـترح عـلى الحكومـة الليبيـة أن تطلب من الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، خـلال مفاوضاتها المتعلقـة بالمسـاعدات الماليـة مقابـل تأجـير القاعـدة، بـأن تأخـذ تلك المسـاعدات شـكل بناء مشروعـات تنمية، مع تقليـل المطالبة بمساعدات مالية مباشرة.

- وفي ٨/ ٢/ ١٩٥٤ بعثـت **الخارجيـة الأمريكيـة** برقيـة إلى مفوضيتهـا في طرابلس أبلغتهـا بموجبها **قرار سـلاح الطيران الأمريكي تخفيض احتياجاته العسكرية بسبب تعثر المفاوضات المتعلقـة بالاتفاقيـة العسـكرية**. وأشـارت البرقيـة إلى توقـع الخارجيـة الأمريكية أن يضيـف القرار المذكور **تعقيـداً جديداً** للمفاوضـات الليبية/ الأمريكيـة، ولاسـيما فيـما يتعلـق بقيمة الإيجـار السـنوي المطلوب عن اسـتعمال القاعـدة، إذ إن **وزارة الدفـاع** تعـدّ مبلغ (٢) مليون دولار حـدّاً أقصى لهذا الإيجار في ظل هذا التخفيض الجديد في احتياجاتها العسكرية.
- تضمّن **التقرير الأسـبوعي** المشـترك للمفوضية الأمريكية رقم (٦) المـؤرخ في **١٢/ ٢/ ١٩٥٤** أنـه خـلال محادثـة جرت بين موظفين من القنصلية الأمريكية في بنغازي و**عبد المجيد كعبار وصالـح بويصـير**[٧٩] شـدَّدت عنـاصر المفوضيـة عـلى ضرورة **ألا ينتظـر الليبيـون أن يكـون حجـم المسـاعدات الاقتصاديـة** الأمريكيـة في حجـم توقعاتهـم، وقـد ذكـر التقريـر أن **كعبار** اقترح أن يكون **جزء من المساعدات بشكل مواد وبضائع**.
- وفي ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ بعـث المسـتر **فيلارد** برقيـة إلى الخارجية الأمريكيـة معقبـاً فيها عـلى مـا ورد في البرقية الآنفـة (بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٥٤). وقد أشـار فيلارد إلى أن المفوضية والحكومة الأمريكيـة قد سـبق لهـما مـراراً أن **حذرتا الحكومـة الليبية من**

٧٩ كان عبد المجيد كعبار وصالح بويصير يشغلان منصبي رئيس ونائب رئيس مجلس النواب على التوالي.

احتمال تضاؤل الأهمّية الاستراتيجية لليبيا بالنسبة لأمريكا بسبب تأخّر وتعثر المفاوضات بشأن الاتفاقية العسكرية، غير أن الانطباع الذي ترسّخ لدى المفوضية هو أن **المسؤولين الليبيين كانوا ينظرون إلى هذه التحذيرات على أنها من قبيل الحيل التي تلجأ إليها أمريكا لإتمام المفاوضات، كما أنهم كانوا يعتقدون بأن أمريكا لا تستطيع الاستغناء استراتيجياً عن ليبيا.**

وقد توقع المستر **فيلارد** أن يؤدّي **قرار الإدارة الأمريكية، بتخفيض حجم احتياجاتها العسكرية في ليبيا، إلى طرد بعض الأوهام لدى الحكومة الليبية، وأن يخلق لديها حالة من الهلع والذعر، وأن يؤكد لها أن أمريكا كانت صريحة وصادقة معها. كما توقع أن يضع ذلك القرار الجانب الليبي في وضع خاسر نفسياً عند استئناف المفاوضات بشأن الاتفاقية في المدى القريب.**

ومن **أجل أن يتمكن الجانب الأمريكي المفاوض من تحقيق أكبر قدر من المكاسب** في مجالي:

أ- تخفيض التعويض (الإيجار) عن استخدام القاعدة.

ب- والتعجيل باختتام المفاوضات.

فقد اقترح المستر **فيلارد** في برقيته انتهاج الآتي:

١- تقديم جدول مختصر للمسائل الفنية إلى الجانب الليبي دون أيِّ تعليق، كملحق للاتفاقية (وفقاً لنص المادّة الثانية).

٢- حينما يقوم الجانب الليبي بالتعبير عن استيائه، كما هو متوقع، بشأن تواضع احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن **حينئذٍ تذكيرهم بما سبق للحكومة**



الأمريكيـة أن أعربت عنه حول إمـكان نقل احتياجاتها ومطالبهـا العسـكرية إلى جهـات أخرى في حـال تأخّر إبرام الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقاعدة.

٣- ومـن أجل إبقاء الجانب الليبي في حالة من انعدام التوازن، فيحسـن تضمـين الجـدول الفنـي بعـض المطالــب التي لا تشـكل أهمّية حقيقية لأمريـكا بحيث يمكن للجانب الأمريكي أن يسـقطها خلال المفاوضات كدليل إضافي على تضاؤل أهمّية ليبيا الاستراتيجية لأمريكا.

٤- وعندما يصل الجانبان إلى مناقشة موضوع "التعويض/الإيجـار" فـإن الجانــب الأمريكـي يسـتطيع – مشـيراً إلى التخفيـض الكبـير الـذي طـرأ عـلى الاحتياجـات العسـكرية الأمريكيـة في ليبيـا – أن يبدأ باقـتراح مبلغ مليـون دولار سـنوياً، كما يستطيع الجانـب الأمريكي أن يشـير في هذا الصدد كيف أن ليبيا كانت مسـتعدة في الماضي لأن تقدّم لأمريـكا مقابل هذا المبلغ تسـهيلات عسـكرية واسـعة، أمّا وقد جرى تخفيض الاحتياجات العسـكرية الأمريكيـة في ليبيـا فإن هذا المبلـغ يبدو على درجة من السخاء.



٥- وفي حـال قيـام الجانـب الليبـي بالإشـارة إلى حجـم المساعدات المالية التي تقدّمها الحكومة البريطانية لليبيا، فيمكـن للجانب الأمريكي أن يردّ بأن هذه التسـهيلات العسـكرية التـي تتمتع بهـا بريطانيا في ليبيـا تفوق بكثير تلك التي تتمتع بها أمريكا.

٦- يسـتطيع الجانب الأمريكي بعد ذلك رفع قيمة الإيجار/التعويض المطلوب إلى (٢) مليون دولار سـنوياً شريطة التعهّـد بقيام البرلـمان الليبي بالمصادقة عـلى الاتفاقية في وقت قريب.

ويمضي المستر فيلارد في برقيته إلى وزارة الخارجية الأمريكية مضيفاً إلى هذه المقترحات ملاحظات أخرى تتعلق بجدول التوقيت لتقديم مختلف هذه المقترحات. كما اختتمها بالإشارة إلى أنه **على الرغم من أن الليبيين قد رفضوا في الماضي مبلغ (٢) مليون دولار كإيجار / تعويض للقاعدة، فإنه من الممكن، في ظل الظروف الحالية، أن يقبلوا بهذا المبلغ بناءً على مبدأ "شيء خير من لا شيء"**، ولاسيما إذا أمكن إضافة بعض المزايا والمنافع الأخرى إليه.[٨٠]

ويستدرك المستر فيلارد مشيراً إلى أنه في ظل تغيّر رئيس الوزراء[٨١] (فقد أصبح محمد الساقزلي رئيساً للحكومة اعتباراً من ١٨/ ٢/ ١٩٥٤) فمن الممكن تعديل جدول التوقيت المقترح مع الإبقاء على النهج والتكتيك نفسيهما خلال المفاوضات المرتقبة.



٨٠ لا شك أن ما ورد في هذه البرقية يكشف عن درجة المكر والشحّ التي طبعت أسلوب الدبلوماسيين الأمريكيين في التعامل مع رجال الدولة الليبية الناشئة.

٨١ أعلن في ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ عن قبول الملك إدريس لاستقالة محمود المنتصر من رئاسة الوزارة.

خلاصة

يتضح بكل جلاءٍ من هذه الوقائع كيف أن الدبلوماسية الأمريكية عجزت، بكل تجربتها وشتى حيلها وضغوطاتها وأساليبها الماكرة، وعلى امتداد خمسة وعشرين شهراً (٢٤/ ١٢/ ١٩٥١-١٥/ ٢/ ١٩٥٤)، عن إقناع رئيس الوزراء محمود المنتصر بأن يقدّم للبرلمان "**الاتفاقية العسكرية المؤقتة**" التي اضطر للتوقيع عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية عشيَّة يوم الاستقلال ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.

كان رئيس الوزراء المنتصر على قناعة بأن تلك الاتفاقية، التي وجد نفسه مُكرهاً على إبرامها، تنطوي على كثير من الغبن لليبيا، وتشكل مساساً بسيادة الدولة الوليدة، ومن ثمّ فقد عمل، على امتداد حقبة وزارته، بدهاءٍ سياسيٍّ نادر، وبتعاون وتنسيق فريد ومتميّز مع الملك إدريس وأعضاء حكومته، ومع أعضاء البرلمان الليبي الناشئ، والصحافة الوطنية، على أن يحرم الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على "**مصادقة البرلمان الليبي**" التي كانت حريصة على أن تتوفر لتلك الاتفاقية، ما لم يُرفع ذلك الغبن الذي شكلته، وتُسدّ الثغرات التي انطوت عليها.

وهكذا انتهت حقبة حكومة السيد محمود أحمد المنتصر التي امتدّت أكثر من خمسة وعشرين شهراً دون أن يتمّ تقديم "الاتفاقية العسكرية المؤقتة" مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تأجير "قاعدة ويلس" الجوية، إلى البرلمان الليبي للمصادقة عليها.[٨٢]

٨٢ نحسب أن هذا الموضوع جدير بالمزيد من البحث، ولاسيما فيما يتعلق بالدور الذي لعبه المستشارون البريطانيون والحكومة البريطانية في هذا الخصوص، وما يثيره بعضهم من مزاعم تشكك في النيّات الحقيقية لمحمود المنتصر.









الفصل الثالث

حكومة محمد الساقزلي ..
الوزارة الأقصر عمراً













مباحث الفصل الثالث

* تشكيل الوزارة وملابساتها
* الموقف من استشارة المحكمة العليا
* المفاوضات مع فرنسا
* المفاوضات حول الاتفاقية مع أمريكا
* الأزمة الدستورية
* الاستقالة







تشكيل الوزارة وملابساتها

كان السيد **محمد مصطفى الساقزلي** قد بلغ الثانية والستين من عمره عندما كلفه الملك إدريس، في **١٥/ ٢/ ١٩٥٤**، بتشكيل الوزارة الجديدة. وينتمي السيد الساقزلي، الذي ينحدر من أصل تركي، إلى إحدى البيوتات الكبيرة في مدينة **بنغازي**. كان يعمل محرراً للعقود قبل أن يجري تعيينه وزيراً للداخلية/ العدل في **حكومة برقة الأولى** التي ترأسها عمر منصور الكيخيا في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٤٩. ثمَّ تولى الساقزلي **رئاسة حكومة برقة** خلفاً للكيخيا في مارس/ آذار ١٩٥٠. ومنذ أن نالت ليبيا استقلالها في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ أصبح الساقزلي **والياً لولاية برقة**، وبقي في هذا المنصب حتى **١٤/ ٥/ ١٩٥٢** عندما خلفه حسين مازق. وفي التاريخ ذاته تمّ تعيينه **وزيراً للمعارف** في حكومة محمود المنتصر. وفي ١٨/ ٩/ ١٩٥٣ عُين **رئيساً للديوان الملكي** خلفاً لعمر فائق شنيب.[١]

وُصف الساقزلي من قبل عدد من معاصريه بالاستقامة والتعقل،[٢] والأمانة والنزاهة،[٣] وبالإخلاص والتفاني في العمل، والحزم والعمل الدؤوب[٤]، كما وصفه الدكتور خدوري بأنَّه كان ركناً من أركان الإقليمية البرقاوية.[٥] وقد أخذ عليه بعض هؤلاء المعاصرين[٦] عناده وقلة مرونته السياسية وحدّة المزاج والاندفاع وسهولة الإثارة. أمَّا **علي محمد الديب**، الذي شغل منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس حتى ١٩/ ١/ ١٩٥٤، فقد قال عن الساقزلي:

"..الرجل الذي تحدّى العاصفة وصمد في مواجهة السهام التي تلقاها من

---

١ توفي السيد عمر فائق شنيب يوم ٧/ ٨/ ١٩٥٣ إثر سكتة قلبية، وكان قد شغل قبل ذلك منصب وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية المؤقتة التي ترأسها محمود المنتصر في ٢٩/ ٣/ ١٩٥١.

٢ دي كاندول، ص ١١٠.

٣ على لسان محمود المنتصر بعد استقالته من رئاسة الوزارة خلال مقابلة مع الوزير الأمريكي المفوض فيلارد يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٥٤، البرقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية رقم (٢٧٧) المؤرّخة في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٤. الملف (773.13).

٤ بن حليم، ص ٣٢، ٤٩، ٥٩.

٥ خدوري، ص ٢٦٦.

٦ بن حليم، ص ٤٩، ٥٩؛ الصيد، ص ٩٩.

أشباه الرجال، فداس على مراد النفس، وزهد في المنصب الكبير، واحتفظ بمكانة أسمى وأرفع في سجل التاريخ بين عظماء الرجال".[٧]

أمَّا عن **ملابسات وظروف** تكليف الملك إدريس للساقزلي في **١٥/ ٢/ ١٩٥٤** بتشكيل الوزارة، في اليوم ذاته الذي جرى فيه الإعلان عن قبول استقالة رئيس الوزراء المنتصر، فلا يُعرف عنها سوى القليل.[٨]

من هذا القليل ما ورد في كتاب الدكتور **مجيد خدوري**:

".. لقد كان الملك يرى أنَّ الموقف يحتاج إلى رجل له خبرة قانونية واستقلال فكري، فاتجه إلى الساقزلي. ولمّا لفت بعضهم نظره إلى أنَّ الساقزلي تعوزه المرونة، أجاب بأنَّه يريد أن يجرّبه في رئاسة الحكومة الوطنية، وعلى كل حال فقد كان بحاجة إليه ليحل المشكلات الدستورية المعلقة، ومن ثمَّ فلم يكن من المنتظر أن تعمر الحكومة الجديدة طويلاً. ويبدو أنَّ الساقزلي أدرك الغاية من التكليف الملكي من أوّل الأمر، كما أسرَّ بذلك إلى بعض أصدقائه يومها، وكما قال للمؤلف بعد ذلك بسنوات".[٩]

من ذلك أيضاً ما أورده **مصطفى بن حليم** في مذكراته:

"كلّف الملك رئيس ديوانه محمد الساقزلي بتشكيل الوزارة الليبية الثانية في أواخر فبراير (شباط) سنة ١٩٥٤، واستدعاني الرئيس المكلّف وعرض عليّ منصب وزير المواصلات في وزارته الجديدة، وكانت دعوته لي دعوة فاترة شعرت بأنّه يقوم بها تلبية لأمر من الملك، ولذلك استمهلته إلى الغد، وذهبت إلى الديوان الملكي وطلبت مقابلة الملك في أمر مستعجل".

وبعد أن يورد **بن حليم** أنّه ذكر للملك مخاوفه من أن تسبّب بعض صفات الساقزلي تضارباً بينهما في الآراء وتزايداً في النفور، يذكر أنَّ الملك أخبره بأنّه

---

٧ من بين فقرات الإهداء في كتاب **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا عام ١٩٥٤**، لعلي محمد الديب، (القاهرة: مطابع المنار العربي، ١٩٩٦).

٨ توقع تقرير للبعثة الأمريكية (يحمل الرقم (١٦٩) ومؤرّخ في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣) أن يخلف محمود المنتصر في رئاسة الوزارة أحد ثلاثة، هم: سالم المنتصر وعبد المجيد كعبار والصديق المنتصر. الملف (773.13).

٩ خدوري، ص ٢٧٢.

هـو الذي وجّه السـاقزلي إلى إشراكه (أي مصطفى بـن حليم) وخليل القلال في الوزارة الجديدة، ويضيف:

".. وقد استطرد (الملك) قائلاً: (إنَّ السـاقزلي قد توسّع أفقه وزادت مداركه كثـيراً بعد توليـه وزارة المعارف الاتحادية ثـمّ منصب رئيس الديـوان. وأصبح إدراكه الدستوري يقدّر أهمّية الصلاحيات الاتحادية والولائية، ولقد فكرت في إسناد الوزارة إليه في هذا الوقت بالذات لأنّنا نواجه فيه عدّة مشاكل دستورية، أملاً بأن يتمكن، بما اكتسـب من خبرة، في إيجاد الحلول المناسـبة لتلك المشـاكل الدستورية)".[١٠]

أمَّا **الصيد** فيذهب إلى القول في هذا الشأن:

".. كان ناظـر الخاصّـة الملكية **إبراهيم الشـلحي** يرغب في إبعاد السـاقزلي عن رئاسـة الديـوان، لأنَّ التعامل معه صعب ومتعذر، وبالفعـل تمَّ له ما أراد حين عيِّن السـاقزلي رئيسـاً للحكومة، وجاء الشـلحي برجل هيّن هو السيد **منصور قدارة** رئيسـاً للديوان.[١١] **كان الشـلحي يدرك جيداً أنَّ بقاء السـاقزلي في رئاسـة الحكومـة لـن يطول** بسبب اندفاعه وحدّته وسـهولة إثارته. لذلـك اقترح على الملـك تعيـين مصطفى بن حليم وزيراً للمواصلات في حكومته ليكون البديل الجاهز حين يخرج الساقزلي نفسه من رئاسة الحكومة..".[١٢]



لقد اسـتغرقت مشـاورات[١٣] السـاقزلي لتأليف وزارته نحو ثلاثة أيام إذ إنَّ الإعلان عن تشـكيلها لم يتمّ إلا في ١٨/ ٢/ ١٩٥٤، وقد ظهر هذا التشكيل على النحو التالي:

---

١٠ بن حليم، ص ٤٩.

١١ تمّ ذلك التعيين في ٢١/ ٢/ ١٩٥٤

١٢ الصيد، ص ٩٩.
هناك من يذهب إلى أنَّ الاختيار قد وقع على مصطفى بن حليم لرئاسـة الوزارة في أعقاب الزيارة التي قام بها **نائب الرئيس الأمريكي نيكسـون** لليبيا خلال الأيام الأخيرة لحكومة المنتصر، وتحديداً يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٥٣، عندما بدا واضحاً أنَّ السـيد المنتصر سـوف يتخلى لا محالة عن رئاسة الحكومة. وهناك وثيقة أمريكية سرّية لم يجرِ الإفراج عنها قـد تكون ذات صلة بهذا الموضـوع. (الوثيقة المذكورة تحمل الرقم الإشـاري (٣٨١)، مؤرّخة في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤، وهـي برقية مرسـلة من البعثـة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجية الأمريكية ومسـحوبة مـن الملف رقم ١٣ , ٧٧٣ بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٨٩)

١٣ راجع بشـأن هـذه المشـاورات التـقرير الـذي بعثت به المفـوضية الأمريكية بـتاريـخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٤ رقم (١٢١). الملف (773.13).



١- محمد الساقزلي — رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية
٢- عبد الرحمن القلهود — وزيراً للعدل
٣- علي نور الدين العنيزي — وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
٤- خليل القلال — وزيراً للدفاع
٥- إبراهيم بن شعبان — وزيراً للمعارف
٦- محمد الطاهر العالم[١٤] — وزيراً للصحة
٧- مصطفى بن حليم — وزيراً للمواصلات
٨- إسماعيل بن لامين — وزير دولة
٩- خليل ناصوف — وزير دولة[١٥]

ويفيد تقرير للبعثة الأمريكية (التقرير رقم ١٣٣، المؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٥٤) أنَّ تعيين الساقزلي رئيساً للحكومة **لم يُستقبل في ولاية طرابلس بالترحيب**، وهو ما يفسّر طول المشاورات بشأن تشكيل الوزارة. كما أضاف تقرير آخر للبعثة نفسها (التقرير رقم ١٢١، المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٤) أنَّ هذا التعيين لم يلقَ ترحيباً من عناصر الجمعية الوطنية (جمعية عمر المختار) في برقة وكانت قد دخلت في مصادمات عنيفة في شهر يوليو/ تموز ١٩٥١ مع حكومة برقة، التي كان الساقزلي يرأسها يومذاك، الأمر الذي أدّى إلى استصدار مرسوم بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٥١ [١٦] يقضي بحل هذه الجمعية ومصادرة ممتلكاتها، وهو ما يفسّر تردّد خليل القلال أحد أعضاء الجمعية السابقين في الاشتراك بوزارة الساقزلي.[١٧]

وقد ألقى الساقزلي بيان حكومته أمام مجلس النواب أثناء اجتماعه في بنغازي يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٥٤، وجاء في ذلك البيان:

"... لقد جرت العادة بأن تدلي كل وزارة جديدة للمجلس النيابي عند تشكيلها ببيانٍ عن سياستها، ويسرّني أن أعلن أنَّ **السياسة التي ستسير عليها الوزارة الجديدة هي نفس السياسة التي كانت تنتهجها الوزارة المستقيلة.**"[١٨]

---

١٤ جرى اقتراح محمد الطاهر العالم بوساطة محمد عثمان الصيد الذي لم يدخل الوزارة لأنّه لم يكن على وفاق مع الساقزلي، كما كان متوقعاً تعيينه نائباً لوالي فزان وهو الأمر الذي لم يتم. انظر: الصيد، ص ٩٧.

١٥ تمّ إلحاق خليل ناصوف (عضو مجلس الشيوخ) وزير دولة بوزارة الساقزلي بموجب مرسوم ملكي صدر في ٢١/ ٢/ ١٩٥٤، كما صدر في التاريخ نفسه مرسوم آخر يقضي بتعيين منصور بن قدارة رئيساً للديوان الملكي خلفاً للساقزلي.

١٦ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول من هذا الكتاب.

١٧ راجع تقرير البعثة الأمريكية رقم (١٢١) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٤. الملف (773.13).

١٨ حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ١٩٨.

الموقف من استشارة المحكمة العليا

كما سلفت الإشارة، فقد كان من بين الخطوات التي قامت بها **حكومة المنتصر** في أواخر أيامها الالتجاء إلى **المحكمة الاتحادية العليا** بموجب **مذكرة قانونية** مؤرّخة في **٢١/ ١/ ١٩٥٤** لتطلب رأيها – بوصفها صاحبة الاختصاص في النزاعات الدستورية – **حول الوضع الدستوري للولاة وبما أصدره الملك من مراسيم دون علم الوزارة.** ولأن **محمد الساقزلي** كان يشغل يومذاك منصب رئيس الديوان الملكي، وبحكم معايشته لمشكلة الوضع الدستوري للولاة منذ كان والياً لولاية برقة (حتى ١٤/ ٥/ ١٩٥٢) وفيما بعد حين أصبح وزيراً للمعارف (حتى ١٨/ ٩/ ١٩٥٣) فقد حاول التصدّي لحل المشكلة دون الرجوع إلى المحكمة العليا، فتقدّم في **٣١/ ١/ ١٩٥٤ بمذكرة إلى الملك** ضمّنها مقترحاته لحل النزاع بين الحكومة الاتحادية والولاة.[١٩]

كان طبيعياً بعد أن **تولى الساقزلي رئاسة الوزارة** أن يسارع لإيجاد حل لهذا الإشكال الدستوري المتعلق بوضع الولاة، فقام الساقزلي في هذا السياق، خلال أسبوعين من تسلمه رئاسة الحكومة، وتحديداً في ١/ ٣/ ١٩٥٤، بإرسال **كتابٍ إلى رئيس المحكمة العليا** طالباً منه أن **تقتصر فتوى المحكمة على الوضع القانوني للولاة وعلاقتهم بالحكومة الاتحادية**، وأن لا تتناول المراسيم الملكية التي صدرت بتعيين الولاة الجدد، كما يتضح من نصّ الكتاب التالي:

المملكة الليبية المتحدة

مكتب رئيس الوزراء

بنغازي في ١ مارس ١٩٥٤ ملف رقم هـ/ ٢/ ١

حضرة السيد المحترم رئيس المحكمة الاتحادية العليا، طرابلس

---

١٩ راجع مبحث "تنازع الاختصاص مع الولاة" في الفصل الأول "حكومة المنتصر .. البداية الصعبة" من هذا المجلد.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنّي أحيل إلى طلب الرأي المقدم من رياسة مجلس الوزراء في ٢١/ ١/ ١٩٥٤ بشأن المسألة الدستورية الخاصّة بالوضع الدستوري للولاة وعلاقتهم بحكومة الاتحاد الليبي، وإلى البرقية التي أرسلناها إلى حضرتكم بإيقاف النظر في ذلك الموضوع مؤقتاً - أحيط حضرتكم بأنَّ مجلس الوزراء[٢٠] قد قرّر تعديل طلب الرأي سالف الذكر، وذلك بصرف النظر عن الأمثلة والوقائع الواردة به، وبالاقتصار على طلب بيان حكم الدستور الليبي فيما يتعلق بالأمور الآتية:

١- إدارة وطريقة تعيين الولاة وعزلهم.
٢- اختصاصات الوالي وسلطاته.
٣- مدى مسؤولية الوالي أمام السلطة الاتحادية، ومدى حق الحكومة في الإشراف عليه.

ونرجو أن تتفضّلوا بموافاتنا بالرأي القانوني في المسائل المذكورة في أقرب فرصة ممكنة.

وتفضّلوا وحضرات زملائكم وافر الشكر والاحترام

محمد الساقزلي
رئيس مجلس الوزراء[٢١]

ذكر مصطفى بن حليم، وكان وزيراً للمواصلات في حكومة الساقزلي،[٢٢] أنَّ السيد الساقزلي **بعد أن تولى رئاسة الحكومة بادر وطلب من المحكمة العليا إرجاء النظر في رسالة سلفه السيد المنتصر ربّما لتجنيب المحكمة الإحراج.**

---

٢٠ ذهب الدكتور خدوري، في ص ٢٧٢ من كتابه، إلى أنَّ رأيه الذي جهر به لمجلس الوزراء يوم ٤/ ٣/ ١٩٥٤ هو أنَّ الدستور غامض فيما يتعلق بوضع الوالي القانوني واقترح تعديل الدستور لإعفاء الوالي من المسؤولية، وهو ما حدث خلال حكومة بن حليم كما سيمرّ بنا.

٢١ تجد نصّ كتاب رئيس الوزراء في **حقيقة ليبيا**، ص ١٩٩-٢٠٠.

٢٢ بن حليم، ص ٥٤.

غير أنَّ مطالعة **الرسالة السابقة** التي بعث بها رئيس الوزراء الساقزلي إلى رئيس المحكمة العليا المؤرّخة في ١/ ٣/ ١٩٥٤ تؤكد أنَّ ما ذهب إليه بن حليم ليس صحيحاً، وهو ما عزّزه أحد شهود تلك الحقبة المحامي **علي محمد الديب** في كتابه "**مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا عام ١٩٥٤**"،[٢٣] وقد أشار إلى وثيقة صادرة عن المفوضية البريطانية بطرابلس بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٥٤ تحمل الرقم الإشاري (١٠١٢/ ٥٤)، وسجل فيها المفوض البريطاني أنَّ القاضي البريطاني **بيل** Bell، أحد أهم المستشارين بالمحكمة الاتحادية العليا، أبلغه بأنَّ المحكمة نظرت النقاط الثلاث التي أثارتها حكومة المنتصر في مذكرتها، وأنَّ المحكمة أقرّت وجهة النظر الاتحادية فيما يخصّ المسائل الثلاث، ورأت أنَّ الملك إدريس كان على خطأ في إصدار قرارات تعيين الولاة دون أخذ موافقة رئيس الوزراء الاتحادي، وأنَّ الولاة ليسوا في حكم نواب الملك، ولا يجوز للملك إعطاؤهم بعض صلاحياته، كما لا يحق لهم الدخول في اتفاقيات مع دول خارجية، وأنَّ على الولاة أن يعملوا وفق متطلبات الحكومة الاتحادية في المسائل التي تقع ضمن نطاق الحكومة الاتحادية. كما ينسب المفوض البريطاني إلى القاضي (بيل) قوله بأنَّ رأي المحكمة أو حكمها صدر في الوقت نفسه الذي تمّ فيه تغيير الحكومة الاتحادية، وكان زملاؤه المصريون متردّدين في إعلان الحكم، وقد رحلت الحكومة التي أثارت المسائل الثلاث، ولكن بيل أقنعهم بأنَّ الحكم يجب أن يصدر بالرغم من ذلك كله.[٢٤]

ثمَّ يضيف علي الديب أنَّ الذي حدث، عندما أبلغ الساقزلي بمنطوق قرار المحكمة، أنه تخلص من الموقف بأن عدّ حكم المحكمة "رأياً" وليس "**حكماً ملزماً**"،[٢٥] كما يتضح من الفقرة الثانية من رسالة المفوض البريطاني المؤرّخة في ٦/ ٤/ ١٩٥٤ رقم (١٠١٢/ ٤/ ٥٤).




٢٣ الديب، ص ٣٤-٣٦؛ انظر أيضاً، خدوري، هوامش الفصل الثامن، هـ ٤٨، ص ٥٣٢.
٢٤ الديب، ص ٣٤-٣٦.
٢٥ المصدر نفسه، ص ٣٦، ٢٠٤.



المفاوضات مع فرنسا

سلفت الإشارة إلى أنَّ الحكومة الاتحادية المؤقتة برئاسة محمود المنتصر قد وقّعت بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥١ **اتفاقيتين مؤقتين مع فرنسا**، إحداهما **عسكرية** تسمح لفرنسا أن تحتفظ بقواتها في إقليم فزان لمدة ستة أشهر إلى أن **تعقد معاهدة تحالف تحلّ محلّ الاتفاقية المؤقتة**، والثانية **مالية تعهّدت** فرنسا بموجبها أن تقدّم إلى ليبيا مساعدة مالية تغطي العجز في ميزانية ولاية فزان.

وقد كانت **الاتفاقية المالية** وحجم المساعدة التي تقدّمها فرنسا لتغطية ميزانية ولاية فزان مثار اعتراضات واستجوابات داخل البرلمان الليبي. من ذلك ما حدث في جلسة يوم ٤/ ٨/ ١٩٥٢ عندما وجّه **النائب صالح مسعود بويصير** نقداً لتلك الاتفاقية جاء فيه:

"إنَّ هذا الاتفاق من شأنه أن تعيّن الحكومة الليبية موظفاً فرنسياً يكلف بوجهٍ خاص بالشئون المالية والاقتصادية المتعلقة بفزان، ويعني هذا أنَّ فرنسا تسدّد قسطاً من العجز، وهي بذلك وضعت إحدى يديها على استقلال ليبيا، ومن ناحية ثانية جعلتنا نضطرّ أن نوافقها على أن تسدّد العجز في الميزانية الفزانية لا الليبية، ومعنى هذا ألا علاقة للحكومة الليبية بفزان، كأنَّ فزان دولة أخرى، وكأنّها ليست ولاية ولا تربطها بالحكومة الليبية إلا إعانة فرنسية قدرها (١٦٣) ألف جنيه تدفعها فرنسا لا لمصلحة ليبيا ولا لمصلحة فزان، بل للمصلحة الفرنسية في فزان ... ولو طلب من ناظر الأشغال في برقة أن يقتصد هذا المبلغ لفعل، بل لو اتجهنا إلى الحكومة الاتحادية وإلى الولايات الليبية لتقتصد (١٦٠) ألف جنيه لتسدّ بها عجز فزان لاستطعنا أن نفعل، فهذا ليس بالمبلغ الكبير ولا الخطير ولا يساوي رأس مال تاجر بسيط، وبذلك لا نتنازل عن سيادتنا لفرنسا.." [٢٦]

٢٦ حكيم، المصدر نفسه، ص ١٣٥-١٣٦، نقلاً عن مضبطة مجلس النواب لجلسة يوم ٤/ ٨/ ١٩٥٢. وقد أضاف المؤلف أنَّ انتقادات صالح بويصير للاتفاقية وجدت تأييداً من عدد آخر من أعضاء البرلمان، كان من بينهم عبد العزيز الزقلعي ومصطفى ميزران ومحمود بوشريدة وخليفة عبد القادر ومراجع الرخ.



ورغم هذه الانتقادات من داخل **البرلمان** ومن خارجه، فإنَّ حكومة المنتصر لم تجـد بداً مـن تجديد **الاتفاقية المالية المؤقتة** مع فرنسـا مرّتـين، وكان العون المالي الفرنسي يقدّم عن طريق حكومة الاتحاد.

أمَّا بالنسـبة **للاتفاقية العسـكرية**، فقد اقترحت الحكومة الفرنسـية رسمياً، بموجـب مذكـرة مكتوبـة مؤرّخـة في ١٢/ ١١/ ١٩٥٢، عـلى الحكومـة الليبية (حكومـة المنتصر) عقد معاهدة تحالف على غرار معاهـدة التحالف مع بريطانيا التـي كانت قيد المفاوضات يومـذاك. وقد ردّت الحكومة الليبية بمذكرة مكتوبة في **٢٤/ ١١/ ١٩٥٢** مؤكدة موافقتها على بقاء القوات الفرنسية في فزان، ومبدية في الوقت نفسـه اعتراضها على بعض الامتيازات والحصانات والإعفاءات التي كانت فرنسا قد طلبتها في مذكرتها.[٢٧]

وعـلى الرغـم من رغبة **المنتـصر** في أن يدخل، عقـب إتمامـه للمعاهدة مع بريطانيـا، في مفاوضات مع الحكومة الفرنسـية لإبرام معاهـدة مماثلة معها، فإنَّه اضطرَّ إلى اسـتخدام أسلوب المماطلة والتسويف بسـبب المعارضة الشديدة التي كان يواجههـا ضدّ هذا الاتجاه من داخل مجلس الوزراء (الدكتور علي نور الدين العنيزي والدكتور فتحي الكيخيا على وجه الخصوص) ومن الرأي العام.[٢٨]



ويـورد **مصطفـى بن حليـم**، في مذكراته، صورة لتقريـر سرّي جداً بعث به **السـفير البريطـاني** في ليبيا السـير إليـك كيركبرايـد إلى وزير الخارجيـة البريطاني **أنتوني إيدن** مؤرّخ في ١٧/ ٢/ ١٩٥٤، وقد اسـتعرض هذا التقرير آراء الساسـة الليبييـيّن، وحدّد موقف كل منهم من معاهدة التحالف الليبية الفرنسـية. وينقل بن حليم عن تقرير السفير البريطاني قوله:

".. إنَّ إبراهيم الشلحي، ناظر الخاصّة الملكية، كان من أعنف وأشدّ المعارضين لعقد أيّ معاهدة بين ليبيا وفرنسـا،[٢٩] كما أنَّ كلاً من عمر باشـا منصور الكيخيا

---

٢٧ خدوري، ص ٢٩٢؛ بن حليم، ص ٢٤٣.

٢٨ ممّا غذّى هذه المعارضة سياسات فرنسا ضدّ الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال في شمال إفريقيا، ولاسيما في تونس، وقد قام البرلمان الليبي بشجب هذه السياسات أكثر من مرّة وكذلك فعلت الحكومة الليبية.

٢٩ بالرجوع إلى النصّ الإنجليزي المنشـور في المذكرات ص ٦٦٢-٦٦٤ يتبيّن أنَّ ما أورده السـفير البريطاني في الفقرة (٥) من رسـالته، بشـأن موقف إبراهيم الشـلحي، هو "أنَّه انفجر معبّراً عن مشاعر عدائية لفرنسا أمام أحد موظفي السـفارة البريطانية عندما علم منه أنَّ السـفير البريطاني عاد إلى ليبيا بطريق البرّ عبر تونس". (كانت تونس ما تزال تحت الاحتلال الفرنسي).

رئيس مجلس الشيوخ والدكتور فتحي الكيخيا وزير العدل والدكتور علي العنيزي وزير المالية والنائب عبد الرحمن القلهود جميعهم يعارض فكرة عقد أيّ معاهدة بين ليبيا وفرنسا. بل إنَّ عمر باشا منصور والدكتور فتحي الكيخيا حاولا حث السفير البريطاني على أن تقف بريطانيا في صف ليبيا إذا ما تأزّم الأمر بين ليبيا وفرنسا، ولكن السفير البريطاني أفهمهما استحالة مثل ذلك الموقف من بريطانيا ضدّ حليفتها فرنسا.

أمّا رئيس الديوان الملكي محمد الساقزلي، الذي كان مرشحاً في ذلك الوقت لتولي رئاسة الوزارة، فقد أبدى معارضته لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا،[٣٠] ولكنّه أبدى ميله لعقد **معاهدة صداقة** مع فرنسا تمنح بمقتضاها القوات الفرنسية تسهيلات مواصلات في أرجاء فزان".

ثمَّ يضيف بن حليم نقلاً عن تقرير السفير البريطاني كيركبرايد:

"أمَّا صحافة **برقة** والرأي العام فيها، فقد كان ضدّ أيّة معاهدة تحالف مع فرنسا بسبب أعمال القمع التي يواجهها المسلمون في إفريقيا على يد الفرنسيين".[٣١]

ويُفهم من رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني كيركبرايد إلى الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية مؤرّخة في ٥/ ٣/ ١٩٥٤[٣٢] (أي بعد تولي السيد الساقزلي لرئاسة الوزارة):

- أنَّ الوزراء الليبيّين في بنغازي كانوا متخوّفين كثيراً من مسألة معالجة مسودة الاتفاقية مع فرنسا لسببين: أوّلهما عدم شعبية فكرة التفاوض مع فرنسا، وثانيهما ضعف موقف الوزراء مقابل الأغلبية الطرابلسية في مجلس النواب.

- أنَّ رئيس الوزراء **الساقزلي** استدعى الوزير المفوض الفرنسي في ليبيا (المسيو دوماركاي J. Dumarcay) في الرابع من مارس/ آذار ١٩٥٣ واقترح عليه عقد **معاهدة صداقة وحسن جوار** بين

٣٠ يفهم من النصّ الإنجليزي لرسالة السفير البريطاني أنَّ الساقزلي سأله عمَّ إذا كان يعتقد أنَّ الحكومة الفرنسية لها نيّات استعمارية في ليبيا فأجابه السفير البريطاني بالنفي.
٣١ بن حليم، ص ٢٤٤ و٦٦٢-٦٦٤.
٣٢ انظر: بن حليم، الملحق رقم ٢٥، ص ٦٦٥-٦٦٧.

فرنسا وليبيا تسمح لفرنسا الاستمرار في استعمال ثلاثة مطارات في فزان، في كل من سبها وغات وغدامس، وتعطي لفرنسا تسهيلات للمواصلات من وإلى هذه الأماكن والأقطار المجاورة، وتسمح لها بالاحتفاظ بحرّاس لهذه المطارات الثلاثة يعادل عددهم عدد القوات الفرنسية الموجودة في فزان يومذاك (حوالي ٤٠٠٠ رجل). كما اقترح الساقزلي أن يرتدي هؤلاء الحراس زيّاً خاصّاً يختلف عن الزيّ الذي ترتديه القوات الفرنسية، يتمّ الاتفاق عليه.

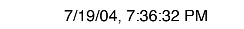
- عبّر السفير البريطاني عن أمله في أن تسارع الحكومة الفرنسية إلى قبول ذلك العرض بأسرع ما يمكن، وأنّه من غير المتوقع أن يعرض الليبيّون شروطاً أفضل.
- عبّر السفير عن توقعه بأن يواجه الساقزلي معارضة شديدة من زملائه في مجلس الوزراء، ولاسيما من العنيزي والقلال والقلهود. كما أشار إلى أنّ رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار يظن أنّ المجلس قد يوافق على معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا مع الإبقاء على عددٍ رمزي من القوات الفرنسية.

ويُفهم من مطالعة مذكرات بن حليم[٣٣] أنّ المفاوضات مع الحكومة الفرنسية استمرّت على يد الحكومة الليبية الثانية، فقد رئس الوفد الليبي محمد الساقزلي رئيس الحكومة، وكان أعضاء الوفد الليبي هم الدكتور علي العنيزي ومصطفى بن حليم وسليمان الجربي، وكيل وزارة الخارجية، وشمس الدين عرابي، مدير الشؤون السياسية بالوزارة.

كما يُفهم أيضاً أنّ زملاء الساقزلي في الوزارة، وفي الوفد المفاوض، فوجئوا بالعرض الذي قدّمه إلى الجانب الفرنسي، وأمام المعارضة التي واجهها الساقزلي من زملائه في الوزارة (العنيزي والقلال والقلهود)، ولاسيما فيما يتعلق بفكرة الزيّ الخاص للقوات الفرنسية في فزان، فقد اضطرّ إلى أن يلجأ للمماطلة والتسويف مع الحكومة الفرنسية[٣٤] إلى أن استقال في ٨/ ٤/ ١٩٥٤.

٣٣ المصدر نفسه، ص ٥٠، ٢٤٥.

٣٤ قامت حكومة الساقزلي في ٣١/ ٣/ ١٩٥٤ بتجديد الاتفاقية المالية المؤقتة المبرمة مع الحكومة الفرنسية قبيل الاستقلال، وجرى التجديد لمدّة ثلاثة أشهر فقط. وكانت حكومة المنتصر قد جدّدت هذه الاتفاقية مرّتين منذ الاستقلال.

المفاوضات حول الاتفاقية مع أمريكا

من بين الملفّات العاجلة والمهمّة التي ورثتها حكومة الساقزلي عن حكومة المنتصر ملف المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إعادة صياغة الاتفاقية المؤقتة بشأن تأجير قاعدة ويلس الجوية بطرابلس، بشكلٍ يجعل تقديمها للبرلمان الليبي مقبولاً والمصادقة عليها ممكنة.

يذكر الأستاذ **سامي حكيم** في كتابه "**صالح بويصير**" في هذا الصدد ما يلي:

".. حتى إذا استقالت وزارة محمود المنتصر يوم ١٥ من فبراير (شباط) ١٩٥٤ وأسندت رئاسة الوزارة إلى "محمد الساقزلي" فاتحه "**صالح بويصير**" (الذي كان آنذاك نائباً في البرلمان الليبي) حول خطورة المعاهدة الأمريكية وضرورة تجنيب البلاد منها، فوجد منه ترحيباً بضرورة عدم عقد تلك المعاهدة..".

".. وأوضح محمد الساقزلي لـ"صالح بويصير" بأنَّ كل ما يستطيع أن يقدّمه لبلاده هو أن **يماطل ويسوّف** في عقد تلك المعاهدة ليظل الوجود الأمريكي بعيداً عن السند القانوني ...".

ويضيف **سامي حكيم**:

"**ولبّى محمد الساقزلي طلب القصر** لتأليف لجنة للدخول في مفاوضات مع السلطات الأمريكية، ولكنّه **أصدر التعليمات إلى أعضاء الوفد الليبي بالتمهّل وعرقلة المباحثات..".**[٣٥]

كما يضيف في كتابه "**حقيقة ليبيا**"[٣٦] أنَّ اللجنة المذكورة باشرت أعمالها

---

٣٥ حكيم، صالح بويصير، ص ٦٦، ٦٧.

٣٦ حكيم، حقيقة ليبيا، ص ١٢٦.

وشرعت في استئناف المفاوضات مع الجانب الأمريكي يوم ٩/ ٣/ ١٩٥٤ [٣٧] إلى أن تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة خلفاً للساقزلي يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤.

أمّـا **مصطفى بن حليم** الـذي كان عضواً في الوفـد الليبي المفاوض (خلال حكومة الساقزلي) فيورد في مذكراته:

> "منـذ عهـد الـوزارة الليبيـة الأولى، بـدأت المفاوضـات بـين ليبيـا وأمريكا، واسـتمرّت كذلـك في عهد وزارة السـاقزلي. أمّا بالنسـبة لوزارة السـاقزلي فقد كنت عضواً في الوفد الليبي المفاوض إلى جانب الدكتور علي نور الدين العنيزي وسليمان الجربي، وكان محمد الساقزلي يرأس الوفد الليبي. وتعثرت المفاوضات أمام عقبتين اثنتين:
>
> - مدى خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية.
> - قيمة إيجار القاعدة.
>
> فقـد كانت الولايات المتحـدة تصرّ على ألا يخضع أفراد قواتهـا لأيّ قانونٍ ليبي (أسـوة بوضعهـم في القواعـد الأمريكية في دولٍ أخـرى مثل إسـبانيا والفلبين وألمانيـا الغربية)، أمَّا قيمة الإيجار فقـد أصرّت الولايات المتحدة على دفع إيجار اسمي مقداره مليون دولار فقط في السنة". [٣٨]

وتتضمّـن **الوثائق السرّية للخارجية الأمريكيـة**، المفرَج عنها والخاصّة بهذه الحقبـة، عـدداً من التقارير والرسـائل المتبادلة بينها وبـين المفوضية الأمريكية في ليبيا ذات صلة بهذا الموضوع.

- ففي **التقرير الأسـبوعي المشـترك** الذي أرسـلته البعثة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن بتاريخ **٥/ ٣/ ١٩٥٤** وردت إشارات إلى موضوع المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية.

تناولت **الإشارة الأولى** التعليق على ما ورد خلال محادثات جرت بين **المستر**

---

٣٧ أشار التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٤ (الأسبوع رقم ٧) إلى توقف المفاوضات الليبية/ الأمريكية حول الاتفاقية، غير أنَّه توقع استئنافها في القريب، كما توقع تركيز الثلاثي: الساقزلي، وبن حليم، والعنيزي، على موضوع المساعدات المالية الأمريكية لليبيا، نظراً لما عُرف عنهم من مواقف في هذا الخصوص.

٣٨ بن حليم، ص ١٨٢.

فيلارد ورئيس الوزراء الجديد **محمد الساقزلي** وعدد من وزرائه، فهمَ منها المستر فيلارد أنَّ الوزارة الجديدة، وبناءً على تعليمات من الملك، ساعية إلى إحراز تقدّم في موضوع الاتفاقية مع أمريكا، وأنّه من المتوقع أن تعقد المفاوضات النهائية في **٨/ ٣/ ١٩٥٤**. كما أضافت الإشارة إلى أنَّ الجانب الليبي ما يزال يتوقع حجماً كبيراً للمساعدات الأمريكية. وأنّه في الوقت الذي يرحّب فيه بالمزيد من الإنشاءات العسكرية فوق الأراضي الليبية إلا أنّه يعتبر أنَّ هناك صلة بين حجم هذه الإنشاءات وحجم المساعدات التي توقعتها ليبيا، وأنَّ **من بين الأسباب التي تجعل الجانب الليبي على هذه الحالة من التوقع، بالنسبة لحجم المساعدات، المخاطر المحتملة لأيّ هجوم نووي على طرابلس بسبب التصاق القاعدة بها، ومن بين هذه الأسباب عدم تصديقهم ألا يكون بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات مالية لليبيا دون أن تحصل هي على تسهيلات عسكرية مقابلة**. وأنَّ الجانب الليبي يتوقع من أمريكا أن تدفع لهم أكثر ممّا تريد فرنسا دفعه (أبدت فرنسا استعدادها لدفع ٥٠٠,٠٠٠ جنيه) وأكثر حتى ممّا تعهّدت بريطانيا، بدفعه على الرغم من أنَّ هاتين الدولتين هما أفقر نسبياً من الولايات المتحدة.

أمَّا **الإشارة الثانية** التي وردت في التقرير ذاته فهي تفيد بأنَّ **محمد الساقزلي** (رئيس الوزراء الجديد) قد أبلغ المستر فيلارد أنَّ **حكومته تفضّل أن تتوقف الولايات المتحدة عن الاستمرار في إنشاءاتها إلى حين الانتهاء من المفاوضات الخاصّة بالقاعدة. وقد عقب المستر فيلارد في ذلك التقرير بأنّه يعتزم إثارة هذا الموضوع مع الملك.**

- بعث المستر **فيلارد** بتاريخ **٨/ ٣/ ١٩٥٤** برقية سرّية إلى الخارجية الأمريكية، كان ممّا جاء فيها:

"منذ وصولي إلى بنغازي، ومن خلال حوارات مع أعضاء الحكومة الليبية الجديدة (حكومة الساقزلي) أصبح لديّ الانطباع:

(أ) أنّ سياسة الحكومة الجديدة تتمثل في الإسراع بالمحادثات الخاصّة بالقاعدة (العسكرية) مع الحرص في الوقت ذاته على الحصول على

أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الأمريكية.

(ب) أنّه لا ينبغي الربط بين حجم المساعدات واحتياجات أمريكا العسكرية في ليبيا".

"إنَّ الاعتقاد السائد لدينا، بأنَّ **تخفيض احتياجاتنا العسكرية في ليبيا سوف يكون له تأثير الصدمة على الليبيّين، ليس له نصيب من الصحة، حيث أنَّ هذه الحكومة (برقاوية) والبرقاويون مصرّون على الحصول على أكبر حجم من المساعدات لإعادة بناء ولايتهم المدمّرة**. وعندما يعلم هؤلاء (البرقاويون) أنَّ المنافع الحقيقية سوف تذهب (في ظل هذه التخفيضات في احتياجاتنا العسكرية) إلى ولاية طرابلس، فإنَّ هذا سيجعلهم أكثر تمسّكاً بموقفهم الحالي."

"وفي ظل اللامبالاة التي تطبع موقف الحكومة الليبية إزاء حججنا بأنّ من شأن تخفيض احتياجاتنا العسكرية (في ليبيا) أن يؤدّي إلى تخفيض مساعداتنا الاقتصادية لليبيا، فلا يبقى أمامنا من سبيل، من أجل تجنّب الوصول إلى طريق مسدود حول موضوع "المساعدات"، سوى **اللجوء إلى الملك**".



ويضيف المستر **فيلارد** مقترحاً في هذا الصدد:

"إنَّ علينا أن نتوصل إلى "**صيغة**" نقنعه (أي الملك) من خلالها بأنَّ أمريكا مهتمّة بتقدّم ليبيا الاقتصادي .. إذ إنّه دون تقديم أيّة منافع مادية إضافية لليبيّين، أو دون إيجاد الأمل لديهم بالحصول على مساعدات منّا في المستقبل، فإنّ هذا من شأنه أن يدفع الليبيّين إلى رفض التصديق على الاتفاقية العسكرية، ووضعنا بالتالي في موقف حرج يتمثل في وجود قواتنا العسكرية في بلد دون وجود الغطاء القانوني لذلك.."

ويضيف المستر **فيلارد** في برقيته الموجّهة إلى الخارجية الأمريكية عبر القنصلية الأمريكية في بنغازي:

"يساورني الاعتقاد بأنَّ إصرار الليبيّين على ضمان الحصول على مساعدات اقتصادية من أمريكا، يرجع إلى أمرين:

(أ) الخوف من **استغلال الحكومة البريطانية لهم**، الآن أو في المستقبل، باعتبارها الدولة صاحبة المسؤولية الاقتصادية والمالية نحوهم.

(ب) توقعهم أن **تلجأ بريطانيا إلى تخفيض مساعداتها لهم أو إنهائها كلية**، بعد خمس سنوات (موعد تجديد الاتفاقية المالية) أو في أيّ ظرفٍ آخر، أو فيما لو قرّرت ليبيا أن تحذو حذو مصر وتقوم بإلغاء المعاهدة الليبية/ البريطانية".[٣٩]

• وقد تضمّنت الفقرة الثانية من **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية، المؤرّخ في **١٢/ ٣/ ١٩٥٤** (الأسبوع رقم ١٠)، إشارة إضافية إلى **ما دار بين الملك إدريس والمستر فيلارد** حول موقف الحكومة الليبية من موضوع المساعدات الأمريكية لليبيا، وقد ورد في تلك الفقرة ما يلي:

"عبّر المستر **فيلارد** للملك إدريس عن سروره للرغبة الظاهرة لدى مجلس الوزراء الجديد بالإسراع في المفاوضات الخاصّة بالاتفاقية العسكرية. غير أنّه في الوقت ذاته أشار إلى انزعاجه بسبب التوجّه المتنامي لدى الحكومة الجديدة لربط الموافقة على تلك الاتفاقية بالحصول على مساعدات مالية ضخمة، في شكل تمويل مشروعات اقتصادية معينة أو في شكل مساهمات نقدية. وقد أضاف الوزير المفوض (فيلارد) بأنَّ ليبيا ينبغي أن تثق في صداقة أمريكا ونيّاتها الحسنة تجاهها، واستعدادها للمساعدة في مواجهة أيّة طوارئ اقتصادية قد تحدث في المستقبل، بدلاً من المطالبة الآن بمقابلٍ مادي مماثل لأيّة تسهيلات (عسكرية) تقدّمها (ليبيا للولايات المتحدة) الأمر الذي يؤدّي إلى تعثر المفاوضات."

"وقد وافق **الملك** (وفقاً لما أوردته الفقرة المذكورة) بأنَّ إنجاز الاتفاقية لا ينبغي أن يتوقف على حجم المساعدات الاقتصادية أو الموافقة المسبقة على تمويل مشروعات محدّدة. وأضاف **الملك** بأنَّ **"الباب ينبغي أن يبقى مفتوحاً" من خلال الإعلان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها**

---

٣٩ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلد الحادي عشر، ص ٥٨٢-٥٨٣؛ انظر أيضاً: الفقرة رقم (٢) من التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في ١٢/ ٣/ ١٩٥٤ (الأسبوع رقم ١٠).

لمساعدة ليبيا في المستقبل لتنفيذ خططها الاقتصادية وفقاً لما تسفر عنه الحاجة أو المستجدّات في المستقبل".

ويضيف التقرير في الفقرة نفسها بأنَّ الوزير المفوض تحفظ على طلب الملك بشأن إعلان أمريكا عن استعدادها لتقديم المساعدة لليبيا في المستقبل بقوله:

"إنَّه لا يستطيع أن يلزم حكومته بأيّة كلمات أو عبارات محدّدة، غير أنّ صيغة ما يمكن التوصّل إليها مفادها بأنَّ حكومة **الولايات المتحدة مهتمّة بأن ترى ليبيا تطوّر اقتصادها على أسس سليمة ومنظّمة".**

وقد ختم التقرير هذه الفقرة بملاحظة تفيد بأنَّ التوسّط لدى الملك يبدو هو السبيل الوحيد لإقناع مجلس الوزراء بالتقليل من إصرارهم على الحصول على إيجار عالٍ مقابل استخدام القاعدة.



- تناول **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية، المؤرّخ في **١٩/ ٣/ ١٩٥٤** (الأسبوع رقم ١١)، موضوع المفاوضات الجارية بين الجانبين الليبي والأمريكي حول الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة العسكرية في ليبيا في إشارتين. جاء في **الإشارة الأولى** ما يفيد أنَّ مجلس الوزراء الليبي أنهى مراجعته لمشروع الاتفاقية، وأنَّ اجتماعاً تمَّ في ١٨/ ٣ وضمَّ الجانبين قد بحث موضوع ولاية القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية، وأنَّ المستر فيلارد قد طار إلى بنغازي من أجل حضور ذلك الاجتماع. وقد تضمّن التقرير تعقيباً من مكتب البعثة في بنغازي يشير إلى توقّع أن **يكون هذا الموضوع من أصعب المواضيع التي تتعرّض لها المفاوضات**، كما أشار إلى تعليقٍ آخر، نسبه التقرير إلى أحد الموظفين في البعثة البريطانية في ليبيا، عبّر فيه عن أنّه **لم يتوقع إطلاقاً أن يقبل الليبيون، فيما يتعلق بموضوع خضوع أفراد القوات الأجنبية للقوانين الليبية، بشيءٍ أقل ممّا قبلوا به بالخصوص نفسه في المعاهدة الليبية/ البريطانية.**

أمَّا **الإشارة الثانية** التي تضمّنها التقرير ذاته، فقد تناولت ما صرَّح به **مصطفى بن حليم** (وزير المواصلات آنذاك) عضو الوفد الليبي المفاوض لرئيس بعثة إدارة العمليات الخارجية الأمريكية (FOA) [٤٠] في ليبيا، إذ عبّر له عن

٤٠ Foreign Operation Administration.

حـرص ليبيا عـلى اختتام المفاوضات حول الاتفاقية بـأسرع وقت ممكن، **غير أنَّ أمريكا لن يكون بمقدورها، مهما عرضت من أموال في شـكل مسـاعدات مالية لليبيـا، إقناع الجانب الليبي بقبول نصٍّ في الاتفاقية يتعلق بخضوع أفراد القوات الأمريكيـة للقوانين الليبية، ويعطي لأمريكا امتيازات بهذا الخصوص أفضل من تلـك التي أعطاهـا النصّ المقابل لبريطانيا في معاهدتها مع ليبيا**. كما عبّر بن حليم عن أمله في أن يتمكن الجانبان (الليبي والأمريكي) من التوصّل إلى صيغة ترضي وجهة النظر الليبية، ذلك أنَّ الفشـل في تحقيق هذا الأمر سـوف يؤدّي إلى **انهيار المفاوضات**.

- وفي **٢٣/ ٣/ ١٩٥٤** تلقـت المفوضية الأمريكية في ليبيـا **برقية من الخارجية الأمريكية** تخطرها بموجبها أنَّ مبلغ **المليون دولار** (المخصّصة من أموال سـلاح الطـيران الأمريكي) الخاصّة بالسـنة المالية ١٩٥٢، والتي سـبق تحويل المفوضية بدفعها للحكومة الليبية، **سـوف تسقط صلاحية صرفها إذا لم يتمّ ذلك قبل نهاية شـهر يونيو/ حزيران ١٩٥٤**. وقد طلبت الوزارة من المفوضية تقديم اقتراحاتها حـول الكيفية التي عن طريقها يمكن دفع ذلك المبلغ للحكومة الليبية، ممّا يحقق أكبر مزايا ممكنة، وممّا يجنّب سقوط صلاحية صرفه.[٤١]

وقد ردّ **المستر فيلارد** على استفسار الخارجية الأمريكية الآنف الذكر ببرقية مؤرّخة في **٢٧/ ٣/ ١٩٥٤** جاء فيها:

"... إنّنـي أعتقد أنَّه ليـس بالمرغوب به، ولا هو من مصلحتنا، أن نقوم بدفع المبلـغ المذكـور (المليـون دولار) للحكومـة الليبيـة قبـل قيامهـا بالمصادقة على الاتفاقيـة الخاصّـة بالقاعدة العسـكرية (ويلس)، ويمكن اسـتخدام هذا الأمر (احتمال فقدان الحكومة الليبية لهذا المبلغ) كحافز لها على إتمام المصادقة المذكورة قبل ٣٠/ ٦/ ١٩٥٤".

"وفقاً لفهمي، فإنَّه إذا تمّت المصادقة على الاتفاقية العسكرية (من قبل الحكومة الليبيـة) قبـل ٣٠/ ٦/ ١٩٥٤، فإنّني سـأكون مخوّلاً لعرض مبلـغ (٥) ملايين دولار كدفعـة أوليـة (مليـون دولار عـن السـنة الماليـة ١٩٥٢ ومليـون دولار

---

٤١ المصدر نفسه، ص ٥٨٣، الملفات المركزية للخارجية الأمريكية رقم (711.56373/3-2354).

عن كل من سنتي ١٩٥٣، ١٩٥٤) فضلاً عن مليون دولار عن كل سنة من السنوات السبع عشرة (١٧) القادمة".

وبعد أن طلب المستر فيلارد من الخارجية الأمريكية تأكيد صحّة فهمه للأمور على النحو الذي أوضحه في الفقرة السابقة، أضاف في الفقرة التالية:

"وبالنظر إلى أنَّ المحادثات فيما يتعلق بالترتيبات المالية (مع الحكومة الليبية/ حكومة محمد الساقزلي) سوف تبدأ خلال الأسبوع القادم، فإنّني أقترح على الوزارة أن تنظر في إمكان تقديم عرضٍ مغر لليبيّين على الأسس التالية:

١- دفعة مبدئية بمبلغ (١١) مليون دولار، فضلاً عن (٢) مليون دولار عن كل سنة من السنوات الأربع عشرة التالية.

٢- دفعة مبدئية بمبلغ (٧) ملايين دولار، مضافاً إليها دفعات بمبلغ (٢) مليون دولار عن كل سنة من السنوات الست عشرة التالية".

- تضمّن **التقرير الأسبوعي المشترك** المؤرّخ في **٢٦/ ٣/ ١٩٥٤** (الأسبوع ١٢) إشارة إلى المفاوضات الجارية بين الجانبين الليبي والأمريكي حول الاتفاقية. وقد أفادت تلك الإشارة أنَّ الجانبين أنهيا مراجعة النصوص المتعلقة بالتسهيلات العسكرية من الاتفاقية. وفيما يتعلق بالمواد التي أبدى أحد الجانبين تحفظات بشأن نصوصها، فسوف يجري مراجعتها مرّة أخرى خلال اجتماع الجانبين في **٢٧/ ٣** [٤٢] من أجل التوصّل إلى صياغة توفيقية مؤسّسة على المبادئ العامة التي جرى الاتفاق عليها مسبقاً. وقد أفاد التقرير أنَّ قرابة نصف مواد الاتفاقية قد جرى الاتفاق حولها، وينتظر أن يجري الاتفاق حول المزيد من المواد، ومع ذلك فسوف تظل هناك حاجة إلى المزيد من المفاوضات حول بعض القضايا، مثل قضية "**خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية**".

- وفي **٣٠/ ٣/ ١٩٥٤** أبرقت **الخارجية الأمريكية** إلى المستر فيلارد في قنصليتها ببنغازي مخطرة إيّاه بأن سلاح الطيران الأمريكي مخوّل بدفع مبلغ لا يربو عن (٤٠) مليون دولار أمريكي عن سنوات الاتفاقية العشرين وبمعدّل

٤٢ تضمّن التقرير الأسبوعي المشترك التالي المؤرّخ في ٢/ ٤/ ١٩٥٤ إشارة إلى أنَّ هذا الاجتماع بين الجانبين قد تمّ في موعده، وأنَّ اجتماعاً آخر سوف يجري في ١/ ٤/ ١٩٥٤.

سنوي لا يزيد عن (٢) مليون دولار. وأنَّه يتطلب، كي تلتزم الحكومة الأمريكية بدفع هذه المبالغ للحكومة الليبية، أن تقوم الأخيرة بالمصادقة على الاتفاقية العسكرية. وفي حال إتمام المحادثات قبل ٣٠/ ٦/ ١٩٥٤ فإنَّه يصبح من حق الحكومة الليبية أن تتسلم مبلغ (٤) ملايين دولار عن سنتي ١٩٥٢، ١٩٥٣، فضلاً عن مبلغ (٢) مليون دولار في الأول من يوليو/ تموز عن عام ١٩٥٤. كما تضمّن ردّ الخارجية الأمريكية رفضاً للمقترحات الواردة في الفقرة الأخيرة من رسالة فيلارد الآنفة.

الأزمـة الدستورية

جذور الأزمـة وأسبابها

خلال ولايـة **فاضل بن زكري**، أوّل والٍ لولاية طرابلس منذ الاسـتقلال، صدر القانون الأسـاسي[٤٣] للولاية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢. وفي ٣/ ٣/ ١٩٥٣ جـرت أول انتخابات لانتخـاب أول **مجلس تشريعي** للولايـة.[٤٤] وقد تمَّ اختيار **المحامي علي محمد الديب** رئيساً لذلك المجلس بالإجماع.

كان في مقدّمـة الأعمال التي طرحت على المجلس التشريعي الوليد مشروع تعديل القانون الأسـاسي للولاية،[٤٥] الذي أحاله عليه المجلس التنفيذي (خلال ولايـة بن زكري) للمناقشـة والإقرار. وكان من بين القضايـا التي تركز النقاش والخلاف حولها داخل المجلس التشريعي قضية سلطات الوالي وطبيعة عمله.

قبـل أن ينتهـي المجلـس التشريعي من مناقشـة القانون الأسـاسي للولاية، صدر بتاريخ **١٣/ ٦/ ١٩٥٣** مرسوم ملكي يقضي بتعيين **الصديق المنتصر** خلفاً لفاضل بن زكري في منصب والي طرابلس.

لقد سـلفت الإشـارة إلى **الملابسـات التي أحاطت بتعيـين الصديق المنتصر في منصـب والي طرابلـس**، فهـذا التعيـين تـمّ دون أخـذ رأي رئيـس الـوزراء محمـود المنتـصر، ودون أن يقـوم بالتوقيع على المرسـوم إلى جانـب توقيع الملك، كـما أنَّ مهمّة تنفيذ هذا المرسـوم نيطـت برئيس الديوان الملكي بـدلاً من رئيس الـوزراء، وقد تبيّن فضلاً عن ذلـك أنَّ عملية إقصاء بن زكري واختيار الصديق المنتصر بديلاً له تمّت بتدخّلٍ مباشر وغير مبرّر من حاشـية الملك (ممثلة على وجه

---

٤٣ نشر القانون في عدد خاصّ من جريدة طرابلس الرسـمية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢. راجع الفصل الرابع "ليبيا عشـيّة الاستقلال" بالمجلد الأول من هذا الكتاب.

٤٤ يضمّ المجلس (٤٠) عضواً منهم (٣٠) بالانتخاب والباقي بالتعيين.

٤٥ الديب، ص ٣١-٣٣، ٤١.

الخصوص بناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي) وبهدف النيل من رئيس الوزراء محمود المنتصر وإسقاط حكومته.[٤٦]

ولم يقتصر الأمر على **ملابسات تعيين الصديق المنتصر في منصب والي طرابلس**، بل كانت أيضاً **شخصية الوالي الجديد ذات طبيعة صدامية، كما أنَّ تصرّفاته كانت تتّسم بالرعونة والتسرّع.**

يقول عنه أحد معاصريه، **مصطفى بن حليم**، في مذكراته:

".. وإنّه من الإنصاف القول بأنَّ للصديق المنتصر بعض المميّزات، فقد كانت له خبرة إدارية طويلة، وكان نزيهاً حازماً في إدارته، إلا أنَّه مع الأسف كان مصاباً بداء العظمة، وعرف عنه التطرّف وحبّ الانتقام، وكان لا يخلو من جموح وطفرات عنيفة".[٤٧]

كما أورد تقرير **للبعثة الأمريكية** في ليبيا بحق الصديق المنتصر عدّة **أوصاف** كان من بينها:

".. منذ أصبح والياً (لطرابلس) فقد تحوّل إلى شخصٍ معادٍ للأجانب بشكلٍ متطرّف (مع بعض الميول المصرية)، ولقد واصل تنفيذ سياساته، وبالأحرى سياسات القصر، بطريقته الشاذة الديكتاتورية المعتادة. من الواضح أنّه طموح بدرجة كبيرة، ويبدو أنَّه على استعداد لأن يفعل أيّ شيء من أجل الوصول إلى مبتغاه".[٤٨]

أمّا عن **صلة الصديق المنتصر بناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي** فأمر يؤكده التقرير ذاته:

"الصديق المنتصر ليس سوى أداة في يد زمرة القصر برئاسة إبراهيم الشلحي، ومن الواضح أنَّ معظم تصرّفاته هي من إملاءات هذه الزمرة".[٤٩]

---

٤٦ راجع مبحث "مشاكل مع ناظر الخاصّة الملكية" من الفصل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" بهذا المجلد.

٤٧ بن حليم، ص ٥٥.

٤٨ راجع التقرير رقم (١٦٩) المؤرّخ في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٣، الملف (773.13).

٤٩ المصدر نفسه.

كما يقول **بن حليم** في هذا الصدد:

"ومن ناحية أخرى، كان عبد الله عابد على علاقة سيّئة مع رئيس الوزراء محمود المنتصر، كما كان رجال الحاشـية يشـاركون عبد الله عابد هذا الشـعور، ولذلك فـإنَ الصديـق المنتصر، تقرّبـاً من عبـد الله عابد ومجاملـة له ولرجال الحاشـية، انقلـب عـلى ابن عمّـه رئيس الوزراء وأظهر له أشـدّ العداء، وحـارب أصدقاء محمـود المنتـصر وظنّ **أنّ عـلي الديب (رئيـس المجلس التشريعـي بالولاية) من أنصار محمود المنتصر فبدأت الشكوك تتتابه نحوه** .."[٥٠].

لا شـك أنَّ شـخصية الـوالي الصديق، بهـذه الصفات وهـذا التوجّه وهذه العلاقـات، كانـت مرشّـحة لأن تدخـل في **صدامات** مـع السـلطة التشريعية في الولاية، ولاسـيما أنّه كان على رأسـها المحامي **علي محمد الديـب** الذي يصفه بن حليم بأنّه كان "**ذكياً طموحاً لاذع اللسان**"، وهو ما حدث فعلاً وأدخل البلاد في أخطر أزمة دستورية عرفها العهد الملكي.



هـل كان الصدام الذي وقع بين السـلطة التنفيذية في ولاية طرابلس، وعلى رأسـها الوالي الصديق المنتصر، وبين المجلس التشريعي في الولاية، وعلى رأسـه المحامـي علي الديـب، هو في جوهره وحقيقته **صداماً شـخصياً** بين الاثنين ومن وراءهما؟ أم كان لأسبابٍ **موضوعية أخرى**؟

يفهـم المطالـع لمذكـرات **بـن حليـم** أنَّ الصـدام بـين الاثـنـين كان ذا **طبيعة شخصية** "فالصديق المنتصر ظنَّ أنّ الديب كان من أنصار رئيس الوزراء" "وزاد من أسـباب التوتّر بين الصديق وعلي الديـب اختلاف الأمزجة بين الرجلين، إذ كان الوالي مصاباً بداء العظمة، عنيفاً في ردود فعله، على حين كان رئيس المجلس التشريعـي على الديب ذكياً طموحاً لاذع اللسـان، وسرعان مـا حدث التصادم بينهما".[٥١]

أمَّا الدكتور **خدوري** فيذهب إلى القول في توضيح مقدمات الصدام:

".. ذلك أنَّ مجلس ولاية طرابلس التشريعي، الذي قام بأعماله بشكل مرض

٥٠ بن حليم، ص ٥٥.
٥١ المصدر نفسه والصفحة نفسها.

خـلال مدّة تقرب من السـنة، منذ إنشـائه في آذار (مـارس) ١٩٥٣، **أخذ ينتقد بعض تصرّفات قام بها صديق المنتصر والي طرابلس** .."[٥٢].

أمّـا **علي الديب** نفسـه، فينفي في كتابـه "مؤامرة بن حليم عـلى الديمقراطية عام ١٩٥٤" الاعتبارات الشخصية، على الأقل من جانبه،[٥٣] ويرجع الصدام إلى اعتبارات موضوعية ومبدئية فيقول:

"لا مـراء في أنَّ السـبب الحقيقـي والمنطقـي هو **خلاف موضوعـي** مبعثه رغبة المجلس التشريعي ورئيسه في إرساء قواعد الديمقراطية والمسؤولية الدستورية للدولـة الوليدة، ولو كان سـبب الأزمـة راجعاً إلى اختلاف المـزاج والغيرة، أو ظنّ المرحوم الصديق المنتصر ما ظنّه في الديب، لأثيرت القضية أول ما أثيرت في عهـد الوالي الصديق، ولكنّها أثيرت ابتداءً في عهد سـلفه الوالي المرحوم **فاضل بـن زكري** الذي كانـت تربطه بعلي الديب صداقة قوية وعلاقة وطيدة، ولم تمنع هـذه الصداقة والعلاقـة على الديب مـن أن يجهر بكلمة الحق وينـادي بتحديد عمـل الوالي: إمّـا أن يبقى متمتّعاً بتلك السـلطات التي يمارسـها، مع محاسـبته عليهـا أمـام المجلـس التشريعـي، وإمّـا أن تسـحب منـه تلك السـلطات، وفي مقدّمتها رياسته للمجلس التنفيذي، ويبقى بعيداً عن ممارسة أي سلطة تنفيذية ... إنَّ **هـذا الموقـف كان موقفاً مبدئيـاً لا اعتبار فيه للأشـخاص، ولا دخل فيه للتأثر بالعلاقات الشخصية**".[٥٤]

ثمّ يؤكّد الديب هذا المعنى بقوله:

".. إنَّ المسـألة **لم تكـن في الواقـع خلافـاً شـخصياً** بـين الوالي ورئيـس المجلس التشريعـي، بـل كانـت محاولـة مسـتميتة مـن الـوالي للحفـاظ عـلى سـلطاته الاسـتبدادية المطلقة، بقدر ما هي محاولة مسـتميتة من رئيس المجلس التشريعي وزملائه لضمان الديمقراطية وإرسـاء القواعد الدسـتورية، التي تمنع الوالي من انتحال سلطات وصلاحيات لا يصل إليها الملك نفسه دون أن يخضع للمساءلة عن ممارساته لتلك السلطات".[٥٥]

---

٥٢ خدوري، ص ٢٧٣.

٥٣ يسـتنكر الديب ما ذهب إليه بن حليم في تفسـيره الشخصي للصدام فيقول: "ويكون التفسير الشخصي لهذه القضية في حقيقته مجرّد محاولة من الأسـتاذ بن حليم لمسـخ الحقيقة وتجريد كاتب هذه السـطور من شرف الدفاع الجاد عن الديمقراطية". انظر: الديب، ص ٤٠.

٥٤ الديب، ص ٣٢.

٥٥ المصدر نفسه، ص ٤٠.



بدايـة الأزمـة

يقول **الديب** عن **بداية الأزمة:**

"بـدأت الأزمـة بالفصـل الثالث مـن (**مـشروع القانون الأسـاسي**) الذي كان المجلـس التنفيـذي قد أحاله على المجلـس التشريعي لمناقشـته، وإدخال ما يراه عليه من تعديلات، وهو الفصل الذي يتعلق بالسـلطة التنفيذية، لا سـيّما المادة **(٥٤)** التي تحدّد **مركز الوالي الذي يمثل الملك في الولاية**، ويكون مسـؤولاً عن مباشرة كافة السلطات والامتيازات الملكية التي يخوّلها له الملك ويرأس في نفس الوقت المجلس التنفيذي، أي حكومة الولاية، **وتنصّ تلك المادة، وكذلك المواد التي تليها في هذا الفصل، على أنَّ الوالي بكل تلك السـلطات ليس مسؤولاً أمام المجلـس التشريعي** (الذي هو البرلمان المحلي للولاية) ولا أمام أي جهة أخرى، وهذا بالطبع يخالف أصول وبدهيات أي نظام ديمقراطي.

وهنا انقسـم الرأي بين الأعضـاء (المجلس التشريعـي)، **فالبعض** رأى أن يجرّد الوالي من سـلطاته التنفيذية وتوزيع مسـؤولياتها على النظار، ويبقى بذلك مجرّد رمـز ليقوم بتمثيـل الملك في الولايـة، وكان هذا رأي **الأقلية** مـن الأعضاء. أمَّا **الأكثريـة** فكانـت ترى أنَّ الـوالي يجب أن يبقى محتفظاً بسـلطاته عـلى أن يكون **مسؤولاً أمام المجلس التشريعي**".

وأشـار الديـب إلى أنَّـه، عندما احتـدم النقـاش داخل المجلـس حول هذه القضيـة، قـرّر التخلي عن مكانه كرئيـس للمجلس، واتخذ موقعـه بين الأعضاء كـي يتمكن من شرح وجهة نظـره في القضية، وذلك من خلال كلمة ألقاها على الأعضاء أهاب بهم في ختامها أن يقرّروا مسؤولية الوالي أمام المجلس التشريعي: يُشكر إن أحسن، ويُحاسب إن أساء.

ثـمَّ يتطرّق الديـب إلى **ردّ فعل حكومة الولاية** على الاتجاه الذي بدأ يتبلور داخل المجلس حول هذه القضية فيقول:

"وجاء ردّ فعل المتحدّث باسم الوالي والمجلس التنفيذي، ناظر العدل **محي الدين فكيني**،[٥٦] على عكس ما كنّا نتوقع .. جاء ردّاً غاضباً ومهدّداً عندما وقف يقول:

٥٦ عيّن الدكتور محي الدين فكيني رئيساً للمجلس التنفيذي بالولاية في عام ١٩٥٤، ثمَّ اختير وزيراً للدولة في التعديل الـذي أجـراه مصطفى بن حليم على وزرائه في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦، وعيّن بعد ذلك سـفيراً لليبيا في مصر، ثمَّ الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تمَّ اختياره رئيساً للوزراء في مارس/ آذار ١٩٦٣. راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب.



(إنّني أحذركم مخلصاً من تصرّفات صدرت عن حسن طوية، في ظاهرها ميسم الرحمة وباطنها فيه العذاب، أحذّركم من أن تؤدّي هذه التصرّفات إلى عكس الرغبة الكريمة التي أبديتموها على لسان رئيسكم)."

ويقول الديب إنَّه طلب الكلمة للردّ على تهديد ناظر العدل **الدكتور فكيني**، وإنّه جاء في ردّه الذي ألقاه:

"إنَّ وضع المجلس التشريعي للوالي مسؤولاً أمامه لا يتنافى مع نيّة المجلس في ضمّ الشمل والتعاون المثمر، ولا تقف هذه المسؤولية عائقاً دون ما ينتج عن التعاون، إن صدقت النيّات وحسُنت الطوية .. ثمَّ إنّي لا أجد ما أفسّر به تحذير الناظر (محي الدين فكيني) للمجلس إلا ما يُشتمّ منه التهديد، **وحاشا أن تفرض على المجلس سلطة أو يفتّ في عضده تهديد مهدّد، وهو القبّة التي تجتمع تحتها نواب الأمة، الممثلون لها تمثيلاً صحيحاً، والناطقون باسمها، والمدافعون عن حقوقها**... وقد يتراءى لبعض ضعاف النفوس أنَّ موقف المجلس من الأمر كله كان بإملاء **أغراض شخصية، أو لسوء علاقات مع الوالي**، وعلم الله أنَّ **جذور المسألة تمتدّ إلى عهد الوالي السابق**، وموقفنا لم يتغيّر قط في قليلٍ أو كثير، ولم تكن مسؤولية الوالي شيئاً جديداً علينا .. وليس هناك ما يبرّر تأجيل النظر عن القانون الأساسي، حيث تمّ بحثه ومناقشته، ولم يبقَ إلا أن يوافق عليه الموافقة النهائية".

ثمَّ يضيف **علي الديب** أنَّه تم طرح الموضوع للتصويت، فكانت النتيجة الموافقة على المادة الخاصة بإقرار مسؤولية الوالي بأغلبية (٣٢) صوتاً مقابل صوتين معارضين وامتناع عضوين عن التصويت وغياب أربعة أعضاء. ويعلق على هذه النتيجة قائلاً:

"وهكذا حسم الإشكال – الذي طال حوله الجدل– بأسلوبٍ ديمقراطي يجسّد حرص الغالبية من أعضاء المجلس على التزام مبادئ الديمقراطية الحقة والتقيّد بأحكام الدستور."[٥٧]

---

٥٧ الديب، ص ٤١-٤٣. أشارت برقية مرسلة من المفوضية البريطانية في طرابلس تحمل الرقم الإشاري ١٠١١٠/ ٦٢/ ٥٣ بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٣ إلى أنَّه رغم موافقة أغلبية الأعضاء فإنَّ القصر تمكن من حجب أخذ الصوت على الاقتراح بتعديل القانون الأساسي، وتأجيل طرح القضية إلى أجلٍ غير مسمّى.

وقائع الأزمـة وتطوّراتها

بـدلاً من أن يرضخ والي طرابلس الصديق المنتصر لقرار المجلس التشريعي للولاية، أو يقوم بتقديم استقالته في حال عدم رضاه عن القرار..

"**لجأ الوالي إلى حاشـية القصر الملكي** يستعديهم على المجلس التشريعي وينبّههم إلى أنَّ الفرصـة قـد سـنحت للتخلص من علي الديب، المسـجّل لديهم في قائمة غـير المرغـوب فيهم، لما يكمن في شـخصه من طموح يشـكل خطـراً داهماً على العرش والدولة".[٥٨]

"**طلـب الـوالي من الملك حـلّ المجلس التشريعي**، وأيّده في ذلـك بعض رجال الحاشـية الذيـن صـوّروا للملك أنَّ علـي الديب رجـل له طموحـات خطيرة، ويجب التخلص منه قبل فوات الأوان، وقبل تفاقم الأمور".[٥٩]

كان ذلـك في أواخر عهد حكومة محمود المنتصر وفي أوج الأزمة بين الأخير والقصر.[٦٠]

يقول **الدكتور خدوري**:

"اسـتصدر الوالي (الصديق المنتصر) باتصاله المباشر بالديوان الملكي **مرسـوماً** تاريخه **١٩** كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ بحل المجلس التشريعي، وسلم المرسوم على غير انتظار إلى رئيس المجلس التشريعي علي الديب".[٦١]

وقد جاء نصّ **المرسوم الملكي** على النحو التالي:

مرسوم ملكي

نحن إدريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة

بعـد الإطـلاع عـلى المادتـين ٣٦ و٣٧ مـن القانـون الأسـاسي لولايـة

٥٨ الديب، ص ٤٥.
٥٩ بن حليم، ص ٥٥.
٦٠ راجع مبحث "الاستقالة" في الفصل الأول "حكومة المنتصر والبداية الصعبة" من هذا المجلد.
٦١ خدوري، ص ٢٧٣.





طرابلس الغرب، وبناءً على ما عرضه علينا المجلس التنفيذي لولاية طرابلس الغرب، ونظراً لما ظهر من افتقار روح التعاون من قبل المجلس التشريعي مع المجلس التنفيذي، وحرصاً على بذل كل المجهودات في العمل لتوطيد دعائم الإصلاح المنتج والتنظيم النافع، ورغبة في إيجاد التفاهم والتعاون اللازمين ما بين السلطتين العامّتين في طرابلس الغرب، لتوجيه أداة الحكم فيها نحو المصلحة العامة والخير الشامل.

أمرنا بما هو آت:

مادة (١) يحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب للأسباب المتقدّم ذكرها.

مادة (٢) تجري الانتخابات والتعيينات للمجلس التشريعي الجديد في خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل.

مادة (٣) على والي طرابلس الغرب تنفيذ أمرنا ويعمل به من تاريخ صدوره.

إدريس

صدر بقصر المنار في ١٤ جماد أول سنة ١٣٧٣ هـ. الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٥٤م.[٦٢]

يصف **بن حليم** بدوره **الملابسات** المرتبطة بصدور هذا المرسوم الملكي:

"أمر الملك رجال الحاشية بإعداد مرسوم ملكي بحل المجلس التشريعي، إلا أنَّ المستشار القانوني للديوان الملكي (**عوني الدجاني**) أبدى اعتراضه، فقد رأى أنَّ

٦٢ الديب، ص ١٢٣. قام رئيس الوزراء المنتصر خلال يومين من صدور هذا المرسوم، وتحديداً في ٢١/ ١/ ١٩٥٤، بتقديم مذكرة إلى المحكمة الاتحادية العليا يحتكم إليها بشأن تحديد الوضع الدستوري للولاة. راجع مباحث "تنازع الاختصاص مع الولاة" و"توتّر العلاقة مع الملك" و"الاستقالة" من الفصل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" بهذا المجلد.

الأسـباب التي ذكرها الوالي لا تكفي ولا تبرّر حـل المجلس التشريعي، كما أيّد رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت (**محمد السـاقزلي**) رأي المستشار القانوني. فما كان من رجال الحاشـية (أظن **إبراهيم الشـلحي**) إلا أن طلبوا من سـكرتير الملك **أبي القاسـم الغماري** صياغة مرسـوم ملكي وطبعه على الآلة الكاتبة، **ولمّا لم يكن للغماري أيّة دراية قانونية فقد نقل نص أمر ملكي سـابق وجعله مرسوماً بحـل المجـس التشريعـي، وقدّم النـصّ للملك فوقع عليـه اعتقاداً منـه أنّه أعدّ بمعرفة المستشار القانوني للديوان**".[٦٣]

مـا أشـار إليه بن حليم، حـول موقف رئيس الديوان الملكـي يومذاك **محمد السـاقزلي** المعـارض لاقتراح الـوالي الصديـق المنتصر بحل المجلـس التشريعي، أكدته برقية مرسـلة من **المفوضية الأمريكية** تحمل الرقم الإشـاري 1019/.1954/ بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٤ جاء في الفقرة الرابعة منها:

"وبالمناسبة، فقد أخبرت بأنّه عندما استشار الملك رئيس الديوان حول اقتراح الصديـق المنتصر **اسـتنكر السـاقزلي (رئيـس الديـوان) الفكرة بشـدّة**، ممّا جعل الملك يشعر بالغضب إلى حدٍّ ما، وربّما يكون قد استجاب للوالي بالمضيّ قدماً في اقتراحه تحت تأثير الانفعال".[٦٤]

إلى جانـب هذه البرقية، هناك **عـدّة وثائق بريطانية**[٦٥] أخرى ألقت المزيد من الضوء على الملابسات التي سبقت وتزامنت مع صدور ذلك المرسوم وأعقبته.

الوثيقة الأولى رسـالة سرّية مؤرّخة في **٢٠/ ١/ ١٩٥٤** مرسلة من المفوضية البريطانية في بنغازي، ورد بالفقرة الثالثة منها أنَّ الوالي الصديق المنتصر اسـتقبل خلال الأسـبوع السابق من قبل الملك، وأنَّ محمود المنتصر (رئيس الوزراء) أسرَّ إلى المسـتر ريفنزديـل (المستشـار بالمفوضيـة البريطانية) بأنَّ الصديـق المنتصر قد توصّـل إلى **اقتنـاع كامل بأنَّ المجلـس التشريعي الحالي لولايـة طرابلس يجب أن يحـل لأنَّ الصديـق وجده غير متعاون**. وعـلى ما يبدو، فإنَّ هناك **قـدراً كبيراً من الكراهية** بين الصديق المنتصر ورئيس ذلك المجلس (علي الديب).

٦٣ بن حليم، ص ٥٥-٥٦.
٦٤ الديب، ص ٦٦، ٢٠١.
٦٥ اعتمدنا في هذه الوثائق ونقل نصوصها إلى العربية على ما ورد في كتاب علي الديب.



وأضاف مستشار المفوضية البريطانية في رسالته أنَّ **محمود المنتصر** أشار إلى الصديق بوصفه **ديكتاتوراً**، وبأنَّه سوف يستمرّ في خطته بحل المجلس، وأنَّ اتجاه الصديق لتقوية سلطته ونفوذه بهذه الطريقة هي بالطبع **مسألة بغيضة** لدى محمود **ولكنّه لا يستطيع التدخّل**.

ثمَّ ختم المستر ريفنزديل رسالته بملاحظة جاء فيها أن آخر معلومات وصلت المفوضية من مصدر بالقصر مفادها أنَّ **الصديق المنتصر رجع إلى طرابلس ومرسوم حل المجلس في جيبه**.[٦٦]

أمَّا **الوثيقة الثانية** فهي برقية مرسلة من المفوضية البريطانية بطرابلس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٢١/ ١/ ١٩٥٤** تحمل الرقم الإشاري (13) T 1014/3، وقد جاء فيها أنَّ والي طرابلس رجع بالأمس (٢٠/ ١/ ١٩٥٤) إلى طرابلس من بنغازي **وحل فوراً المجلس التشريعي لولاية طرابلس بأمر من الملك**، وأنَّ مبنى المجلس أغلق وهو تحت حراسة الشرطة. كما أفادت هذه البرقية أنَّ رئيس الوزراء **محمود المنتصر**، الذي هو طريح الفراش مرّة أخرى، قد بعث من بنغازي إلى المستر غريتوريكس Greatorex (المستشار الشرقي بالمفوضية) أوضح له فيها أنَّ قرار حل المجلس التشريعي اتخذ دون استشارته، وألمح فيها إلى أنَّ **هذا التحرّك قد بدأه الصدّيق بمساعدة الشلحي، وأنَّ أصدقاءه نصحوه بأن يستقيل بسبب هذا الموضوع**.[٦٧]

الوثيقة البريطانية الثالثة، وهي رسالة بعثت بها المفوضية البريطانية في بنغازي مؤرّخة في **٢٦/ ١/ ١٩٥٤** تحمل الرقم الإشاري (JT 1015/6 - 54/12/1019)، كان ممّا جاء فيها:

"... إنَّ التقارير بأنَّ **الملك إدريس كان محجماً عن مجاراة الوالي (الصدّيق المنتصر) ولكن تمّت استمالته أخيراً في هذا الاتجاه من قبل إبراهيم الشلحي** هي تقارير قابلة للتصديق، بيد أنّه ينقصها كالعادة التأكيد المطلق ... إنَّ اصطلاح "**فقدان روح التعاون**" (الواردة بالمرسوم الملكي القاضي بحل المجلس

---

٦٦ الديب، ص ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٤.

٦٧ المصدر نفسه، ص ١٩٥، ٢٣٥.

التشريعي) يوحي بالاعتراف بأنَّ القرار بحل المجلس له أصول وأسس نفسية نوعاً ما."[٦٨]

الوثيقة البريطانية الأخرى رسالة من مكتب المفوضية البريطانية في بنغازي مؤرّخة في **٢٦/ ١/ ١٩٥٤** وتحمل الرقم الإشاري (JT 1015/7 - 54/13/1019). وكان ممّا جاء فيها أنَّ **الناس في طرابلس ينتقدون السبب المقدّم كأساس للحل في المرسوم الملكي** ... وأنّه، منذ حل المجلس التشريعي، **فإنَّ أعضاءه من ذوي النفوذ والسلطان، وكذلك فاضل بن زكري، والي طرابلس السابق، قد وضعوا تحت المراقبة الشديدة من قبل رجال الشرطة**. وهذا بالطبع ما يدعو إلى تنامي الشعور بأنَّ الصدّيق المنتصر يحكم ولاية طرابلس على غرار **دولة بوليسية**. كما أضافت الرسالة أنَّه لا مناص من أن يكون لذلك **تأثير سلبي على مكانة الملك في الولاية**، إذ إنَّ ما حدث، من إذعان الملك واستسلامه لضغط الصدّيق المنتصر أخيراً، هو **مظهر ضعف**، وربّما كان أيضاً غضّاً للطرف عن المصالح الحقيقية لولاية طرابلس.




وأضافت الرسالة ذاتها أنَّ **غريتوريكس** (الذي كان مصدر المعلومات الواردة فيها) يرى أنَّ **الملك إدريس ربّما يكون قد خُدع** حول الحالة الحقيقية لولاية طرابلس فمن المفهوم **أنَّ إبراهيم المنتصر**، الذي يشغل منصب وكيل الديوان الملكي المقيم في طرابلس، والذي قدّم تقارير يمتدح فيها إدارة الصدّيق المنتصر لشؤون الولاية، هو **أحد مناصري الصدّيق المنتصر**. كما أضافت أنَّه على الرغم من أنَّ **رئيس الديوان الملكي** (محمد الساقزلي) يدرك جيداً المخاطر المحيطة بسلوك الصدّيق المنتصر في هذه القضية، فإنَّ **من الواضح أنَّ نفوذ الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) ما يزال هو الطاغي في القصر**.[٦٩]

أمّا **الوثيقة الأخيرة** فقد سلفت الإشارة من قبل إلى بعض محتوياتها، ونعني بها رسالة مكتب المفوضية البريطانية في بنغازي المؤرّخة في **٢/ ٢/ ١٩٥٤** ذات الرقم الإشاري (JT 1015/10 -1954/20/1019)، فقد جاء فيها أيضاً أنَّ المفوضية أخبرت بأنّه إثر حل المجلس التشريعي **تلقى الملك إدريس العديد من البرقيات**

٦٨ المصدر نفسه، ص ١٩٧-١٩٨، ٢٣٧.
٦٩ المصدر نفسه، ص ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٨.

من ولاية طرابلس تحييّ الخطوة، غير أنَّ وصول هذه البرقيات، في الوقت الذي لم يصدر فيه علانية صوت واحد معارض في ولاية طرابلس، جعل **الملك مرتاباً**، ومن **المحتمل أنّه استنتج أنَّ الصدّيق المنتصر ذاته قد دبّر هذا السيل من المديح المتملق**.

كما أضافت الرسالة ذاتها أنّه توجد دلائل جمّة على أنَّ **العديد من الليبيّين البارزين** قد انزعجوا انزعاجاً عظيماً من حل المجلس، وأنَّه يوجد الكثير من التعليقات المريرة حول "**الديكتاتورية**" في ولاية طرابلس، بالإضافة إلى **التوقعات** بأنّ الصدّيق المنتصر، سوق يقوم، في حالة استمراره في منصبه، بتزوير هذه الانتخابات الجديدة، لكي يحشو المجلس الجديد بأتباعه وأنصاره.[٧٠]

اللجوء إلى المحكمة العليا[٧١]

خلال أقل من أسبوعين على صدور المرسوم الملكي المؤرّخ في ١٩/ ١/ ١٩٥٤ والقاضي بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس، قام علي محمد الديب، بصفته رئيساً لذلك المجلس، برفع مذكرة قانونية (عريضة دعوى دستورية) مؤرّخة في ٣١/ ١/ ١٩٥٤ إلى المحكمة الاتحادية العليا طالباً إليها إصدار حكمها في دستورية المرسوم الملكي المذكور.[٧٢]

وقد أثار الديب في عريضة الدعوى الدستورية المذكورة النقاط التالية:[٧٣]

١- إنَّ حل المجلس التشريعي تمَّ **بأمر ملكي** وليس **بمرسوم ملكي** كما تنصّ المادة (**٣٦**) من القانون الأساسي لولاية طرابلس. ولا بدّ للمرسوم الملكي، كي يكتسب الصفة القانونية، أن **يكون موقعاً من قبل رئيس الوزراء**، كما تقضي بذلك المادة المذكورة من القانون

---

٧٠ المصدر نفسه، ص ٢٠١، ٢٣٩.

٧١ جرى افتتاح المحكمة الاتحادية العليا في ١١/ ١/ ١٩٥٤ بحضور الملك إدريس. وفي ٢١/ ١/ ١٩٥٤ تقدّم رئيس الوزراء محمود المنتصر بكتاب إلى هذه المحكمة يطلب فيه رأيها بالوضع القانوني للولاة بالنسبة إلى الحكومة الاتحادية.

٧٢ كان قانون المحكمة العليا يستوجب توقيع محام على العريضة يكون مقيّداً في جدول المحامين المخوّلين بالترافع أمام المحكمة العليا كشرط لقبول العريضة، وقد امتنع كثير من المحامين، وغالبيتهم من الإيطاليين، عن التوقيع على العريضة خوفاً من النتائج التي تترتّب على تلك الخطوة. وقد تمكن الديب من الحصول على محام إيطالي هو فاوستو فرارا الذي قبل بالتوقيع على العريضة، ممّا وفر الشكل القانوني لقبولها من المحكمة العليا. الديب، ص ٤٩.

٧٣ خدوري، ص ٢٧٣-٢٧٤. لمراجعة نصّ الدعوى انظر: حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ٢٠٧-٢١٠.

الأساسي لولاية طرابلس، والمادة (٨٥) من الدستور.

٢- أنّ المرسـوم الملكـي المذكـور أورد أنَّ الملـك قـد أمـر بحـل المجلـس التشريعـي بنـاءً عـلى "**توصيـة**" المجلـس التنفيـذي، وليس بنـاءً على "**النصـح**" المقدّم منـه، كما نصّت عليه المادة ذاتها المذكورة من القانون الأساسي للولاية.

٣- ذكـر المرسـوم الملكـي أنَّ سـبب الحـل يعـود إلى "**انعدام التعـاون**" بين المجلـس التشريعـي والمجلـس التنفيـذي، مـع أنَّ **جلسـات المجلـس التشريعـي لا تؤيّـد دعـوى انعـدام التعـاون**، كـما أنَّ المجلـس لم يقصّر بواجباته قطّ منذ إنشائه.

في هـذه الأثناء، كانت الحكومة الاتحادية قد تغيّرت، وكان محمد السـاقزلي قد شكّل في **١٨/ ٢/ ١٩٥٤** الحكومة الجديدة. وفي ٧/ ٣/ ١٩٥٤ تقدّم **المجلس التنفيـذي** لولايـة طرابلس،[٧٤] باعتباره مسـؤولاً عن المرسـوم الملكـي، **بمذكرة قانونيـة مضـادة**[٧٥] إلى المحكمـة العليـا حـاول فيها الـردّ على ما جـاء في عريضة الدعوى التي قدّمها الديب. وقد أعدّت هذه المذكرة من قبل المستشـار القانوني (المصري الجنسية) **عبد الحليم عوض**.





في يوم **٩/ ٣/ ١٩٥٤** بدأ النظر بالقضية أمام **دائرة القضاء الإداري** برياسـة المستشار **علي علي منصور** (مصري الجنسية) وعضوية كل من المستشارين **حسن أبو علم وعثمان رمزي** (وهما أيضا مصريّا الجنسـية)، وقام بتمثيل النيابة الشـيخ **محمود المسـلاتي**، الذي انتدبته المحكمة لهذه المهمة، وكانت هذه القضية **هي أول قضية تُطرح أمام المحكمة الاتحادية العليا**.

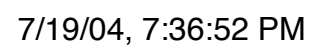
وفي الجلسـة الثانية التـي عقدتها الدائرة في هذه القضيـة يوم **٣/ ٤/ ١٩٥٤** حل الشـيخ **عبـد الحميد الديباني** محل المستشـار **عثمان رمزي**، وقـرّرت المحكمة النظـر بالحكـم في جلسـة يـوم الإثنـين **٥/ ٤/ ١٩٥٤** [٧٦]. وفي اليـوم المحـدّد،

٧٤ كان المجلـس التنفيـذي يتكوّن من طاهر باكير ناظر الداخلية، ونجم الديـن فرحات ناظر المالية، ومحمد الميّت ناظر الأشـغال، ومحمـد بك درنة ناظر الزراعـة، ومحمد الهالي ناظر الصحـة، وأبي بكر الزمرلي ناظر المواصلات، ومحي الدين فكيني ناظر العدل، وأحمد الحصائري ناظر المعارف.

٧٥ انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ٢١١-٢١٣.

٧٦ انظر: الديب، ص ٥٠-٧٥؛ خدوري، ص ٢٧٤.





أصـدرت المحكمـة العليا حكمهـا الذي **قضى ببطـلان الأمر الملكـي الصادر في ١٩/ ١/ ١٩٥٤ والقـاضي بحل المجلس التشريعي لولايـة طرابلس الغرب وما ترتّب عليه من آثار**.[٧٧]

تداعيـات صدور الحكـم

يقول **بن حليم** (وكان وزيراً للمواصلات في حكومة السـاقزلي) في معرض وصفـه لما حدث إثر صـدور حكم المحكمة العليا ببطـلان الأمر الملكي القاضي بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب:

"قامـت عاصفـة سياسـية هوجـاء تنافس فيها السياسـيون في إلقـاء الزيت على النـار، وغابـت الحكمة والـترّوي، وسـيطرت الحماقة والأعـمال الغوغائية على السـاحة السياسـية الليبية. فقد نظّـم **والي طرابلس** الصدّيـق المنتصر **مظاهرات من الرعاع** تهتف في شوارع **طرابلس بسقوط المحكمة العليا والعدالة. وهاجمت تلـك المظاهـرات المأجـورة مبنـى المحكمـة العليـا**. وتبـارى أصحـاب المآرب - خصوصـاً **رجال الحاشـية الملكيـة**- في تصوير حكم المحكمـة العليا على أنّه **اعتداء على سلطة الملك، وتدخّل تآمري من المستشارين المصريين** في شؤون ليبيا الدسـتورية بغية زلزلة النظام الملكي وتقويضه، ونظمت **حملة صحافية** رخيصة في الجرائـد الحكومية ضدّ المحكمة العليا ومستشـاريها بإيعاز من والي طرابلس وبعـض رجال الحاشـية الملكية. بـل أكثر من ذلك، فإنَّ **عبد الله عابد السـنوسي** سـارع لنجـدة صديقه الحميـم والي طرابلس فنظّم **مظاهـرة قوامها عمال شركة (ساسكو) لتسير** في شوارع بنغازي **هاتفة** بسقوط حكم المحكمة، **مُظهرة الولاء للملك، كأنما كانت المحكمة العليا تحاول المساس بذلك الولاء**".[٧٨]

ويؤكد **محمد عثمان الصيد** ما ورد في مذكرات بن حليم، فيقول:

".. كان يوجـد **مؤيّدون** لاسـتمرارية المجلس التشريعي في ولاية طرابلس، كما يوجـد **ناقمون** على الـوالي الصدّيق المنتصر، لأنّه كان قد تولى منصبه **بكيفيّة غير**

---

٧٧ للإطـلاع عـلى منطوق حكـم المحكمة العليا (١٨ صفحة) انظـر: الديـب، ص ١٢٥-١٦٣؛ وللإطلاع على ما دار خلال النظر بالقضية انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ٢١٤-٢٢٠.

٧٨ بن حليم، ص ٧٥.

نزيهـة، إذ جاء به **إبراهيم الشـلحي وعمر شـنيب ليخدم أغراضهـا** ... لذا فإنّه عندمـا صـدر قـرار المحكمة العليا بهذا الشـأن **وجـد تجاوباً منقطـع النظير على المستوى الشعبي في الولاية**".

"بـادر الصدّيـق المنتـصر بمواجهـة ذلـك - وكانـت تصرّفاته تتّسـم بالتسرّع- بالاتفـاق مـع ناظر الخاصّة السـيد إبراهيم الشـلحي إلى دفع العـمال والطلاب في ولايـة طرابلس للقيام بمظاهرات تدعو إلى سـقوط المحكمة العليا. والشيء نفسـه في برقة حين طلب من شركة (ساسـكو) التي يملكها السيد عبد الله عابد حليف إبراهيم الشلحي، بتسيير مظاهرات تندّد بقرار المحكمة العليا، وحدثت اضطرابات في كل من طرابلس وبرقة".[٧٩]



أمّا الأسـتاذ **سـامي حكيم** فيشـير إلى بعض التداعيات التي أعقبت صدور حكم المحكمة العليا على النحو التالي:

"عـلى أنَّ هـذا الحكم الذي صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة الموقرة لم يتقبّله والي طرابلـس (الصدّيـق المنتصر) فجرى وراء عاطفته عندما أعـدّ مظاهرة قوامها بعض رجال البوليس، الذين ألبسـهم الرداء المدني وخلع عنهم الزيّ الرسمي، حتـى إذا توافـدوا عـلى مقرّ الولايـة أطلّ عليهم خطيبـاً منـدّداً بالمحكمة العليا وحكمهـا، ثـمّ انطلقت المظاهرة الرسـمية في شـوارع طرابلس هاتفة بسـقوط المحكمـة ورجالهـا، وحياة الملـك حامي القانـون، وحياة الـوالي محطّم المجلس التشريعي".

"واتجهـت المظاهـرة نحو منزل أعضاء المحكمة ... واشـتدّ صياح المتظاهرين المسـمّرين أمام المسـكن .. فحطّموا الحاجز الخشـبي، وأعملوا أيديهم في قوائم الباب الحديدية لنزعها حتى يتسنّى لهم الدخول..".

ثمّ يضيف الأسـتاذ سـامي حكيم أنَّ المستشارين بعثوا ببرقية إلى الملك وإلى رئيـس الوزراء بما رأوه وسـمعوه، وطالبوا بمنع الاعتـداء عليهم والتحقيق مع المتظاهرين والمحرّضين.

٧٩ الصيد، ص ٩٨.

ثـمّ يضيـف أنَّ جريدة "**طرابلـس الغرب**" الحكومية صـدرت يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤ تحمـل في صـدر صفحتهـا الأولى مقالاً بعنـوان "**مؤامرة على الاسـتقرار السـائد في الوطن**"، وقـد اجتمعت الجمعية العمومية للمحكمة العليا برئاسـة المستشـار الأسـتاذ علي علي منصور، **وطالبت الحكومة الليبية بمحاكمة الجريدة** المذكـورة على ما نشرته، كما أرسـلت إلى الملك برقية احتجّـت لديه بموجبها عمَّا نشرتـه الصحيفة التـي تصدر عن إدارة المطبوعات والنـشر لولاية طرابلس، كما شاركت في هذه الحملة جريدتا "**الأخبار**" و"**الزمان**".[٨٠]

وقد أشار **الدكتور خدوري** إلى هذه التداعيات باقتضاب:

".. فصدّيـق المنتـصر، الذي كان قد اقترح عـلى الملك حلّ المجلس التشريعي الطرابلـسي، أحنقه أن جاء قرار المحكمة في صالح علي الديب، وتسـتّر بدعوى أنَّ قـرار المحكمة كان القصد منه النيل من سـلطة الملك، فنظّم مظاهرة شـغب اخترقت الشوارع في ٦ نيسان (إبريل) وحطمت نوافذ المحكمة".[٨١]

وفيـما يتعلـق **بالوثائـق السرّيـة للمفوضية البريطانيـة** في ليبيـا، فقد حفلت بالإشارات إلى حكم المحكمة العليا وتداعياته .. من ذلك:

- **رسالة المفوضية رقم (54/4/1012) (JT1015/27)**[٨٢]

حيـث ورد أنَّ **ردّة الفعل** الفورية **لـوالي طرابلس** على حكم المحكمة تمثلت في إعلانـه على الملأ أنَّ **الانتخابات سـوف تجري كما كان مخطّطـاً لها، ممّا يعني أنَّه** يتحـدّى قـرار المحكمة. وقد وصف ما يجري **بأنّه مؤامرة مصرية لإثارة مشـاكل داخلية في ليبيا**، ولم يدّخر وسعاً في انتقاد ومهاجمة كل ما يمتّ إلى المصريين بصلة. ولم تستبعد الرسالة أن يكون للحكم تأثيرات خطيرة، غير أنَّ **ذلك يعتمد إلى حدٍّ كبـيرٍ على ردود فعـل الملك إدريس**، فلو طلب من الصدّيق المنتصر إطاعة الحكم فـإنَّ ذلـك يعني إعـادة المجلس التشريعي إلى سـابق عهده، وفي هـذه الحالة فإنَّ الوالي سوف يستقيل وسوف يضعف موقف الملك. ولو شجّع الملك استخفاف

---

٨٠ حكيم، المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٩.

٨١ خدوري، ص ٢٧٤-٢٧٥.

٨٢ مؤرّخة في ٦/ ٤/ ١٩٥٤؛ انظر: الديب، ص ٢٠٤، ٢٤١.

الـوالي بالمحكمـة وتحدّيه لهـا، فإنَّ معارضي الوالي سـوف يتّحـدون مع العناصر المعادية للسنوسية في ولاية طرابلس، ويصبح بأيديهم سلاح قويّ للمواجهة.

- **برقية المفوضية رقم (٥٦) بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٤ (JT 1015/29)** [٨٣]

التـي أفـادت بأنَّه تـمّ اسـتدعاء والي طرابلـس إلى بنغـازي، **وأنّه رجع إلى طرابلـس مدّعيـاً الحصول عـلى تفويض من الملـك إدريس بتجاهل المحكمـة العليا الليبية** التـي حكمت بأنَّ حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس غير دستوري.

- **رسـالة الـــوزير المفـــوض البريـــطـــاني إلى المسـتر أنطوني إيـــدن رقـــم 54/5/1016 (JT 1015/34)** [٨٤]



- وكان ممّـا جاء فيهـا أنَّ والي طرابلـس الصدّيق المنتـصر قام، فور تسـلّمه لحكم المحكمة العليـا بجمع العديد مـن أعيان ووجهاء الولايـة، وأعلـن **أنَّ انتخابـات المجلـس الجديد سـوف تسـتمرّ بغـضّ النظر عن قرار المحكمة العليا، وأنَّه لا يقرّ ولا يعترف بأيَّة سلطة سوى سلطة الملك إدريس.**
- كـما جـاء فيها أنَّـه تمّ **اسـتدعاء الـوالي المنتصر من قبـل الملك إلى بنغـازي** ووصل جـوّاً بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٤ ثـمَّ غادرها في اليوم نفسه، ولكنّه **لم يقابل الملك إدريس** في ذلك اليوم لأنَّ الأخير كان مريضـاً، غير أنَّ الوالي المنتصر قابل ناظـر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشـلحي**، ومن المفترض **أنَّه أخبر بأنَّ عليـه أن يتجاهل المحكمة العليـا، لأنَّـه أعلن قبل العـودة لطرابلس بـأنَّ انتخابات المجلس الجديد سوف تسير قدماً.** [٨٥]
- كـما أضافت الرسـالة أنَّ رئيـس الـوزراء **(السـاقزلي) طلب من الصدّيق المنتـصر أن يزوره قبل العودة إلى طرابلس ولكن الأخير**

٨٣ المصدر نفسه، ص ٢٠٨، ٢٤٤.
٨٤ المصدر نفسه، ص ٢٠٩-٢١٢، ٢٤٥-٢٤٨.
٨٥ راجع فيما يأتي بعد ما ورد بشأن هذه الزيارة التي قام بها الوالي المنتصر إلى بنغازي.

تجاهل طلب رئيس الوزراء كلّية.

- وأضافت الرسالة أنَّ العديد من البرقيات، المؤيّدة والمعارضة للمحكمة العليا، قد تمّ تبادلها بين طرابلس وبنغازي، ويبدو أنَّ **القسم الأكبر من أعضاء البرلمان قد استقبلوا حكم المحكمة بالترحيب، وقابل العديد منهم رئيس الوزراء وطلبوا منه أن يؤمّن قبول الحكم.**

- **أنّه لا أحد، باستثناء إبراهيم الشلحي، يمكنه الوصول إلى الملك، بسبب مرض الأخير**، الأمر الذي يجعل من العسير معرفة ما يجول في ذهن الملك. غير أنَّه **يبدو من المؤكد أنَّ الملك يرفض ما قرّرته المحكمة.**

- أنَّ **إبراهيم الشلحي**، الذي يعكس في العادة وجهة نظر الملك، أخبر أحد موظفي المفوضية البريطانية **أنَّ الوالي كان محقاً تماماً في تجاهل قرارات المحكمة العليا لأنّها كانت غير دستورية**، وكانت تحوّل ليبيا إلى دولة موحّدة. وأضاف قائلاً "إنَّ **كلاب المصريين حاولوا دوماً أن يفرضوا علينا نظام حكم موحّد** (بدلاً من النظام الاتحادي)".

- أضافت الرسالة أنَّ هذه الحادثة (حكم المحكمة)، والتي يمكن **أن تكون لها عواقب خطيرة وواسعة الانتشار**، يظهر أنّها ستكون **التحرّك الأوّل** في المعركة بين "**أنصار الولايات**" الذين يرغبون في المحافظة على الشكل الفضفاض الحالي للاتحاد، والذين يقودهم الملك إدريس والقصر، وبين "**دعاة الوحدة**" الذين يرغبون في الحدّ من نفوذ الملك ويتحرّكون باتجاه شكل لحكومة أكثر توحّداً. وحسب ما وقر لدى الملك إدريس وأعوانه فإنَّ **النفوذ والتأثير المصريين** هما وراء هذا الفريق من "**دعاة الوحدة**".

وبعد أن يشير الوزير المفوض البريطاني كيركبرايد في رسالته إلى أنَّ رئيس الوزراء **محمد الساقزلي** اقترح عليه، كالعادة، **استخدام نفوذه**

لإقناع الملك بخطأ وسائله، يعبّر عن حيرته حول ما إذا كان يتوجّب عليـه محاولـة التأثير على الملك أم لا. كما يؤكـد أنَّ **المصريين أصبحوا بشـكلٍ متزايد غير محبوبين في الأوسـاط الليبية العليا**، وهو ما اعتبره ذا أهمّيـة قصوى للبريطانيـين. كما عبّر عن ميله للاعتقـاد بأنَّه ينبغي عليه في الوقت الحالي محاولة تشجيع الاتجاه المعادي للمصريين، دون الانحيـاز إلى أحـد الفريقين في **المعركة الدسـتورية التي تشـير الأدلة جميعها إلى قرب نشوبها**.

كما أشارت هذه الرسالة إلى **وجود تحرّكٍ نشط مفاجئ للرأي العام في برقـة لصالح الملك إدريـس** في الوقت الحالي، وأنَّ **أعداداً متزايدة** من النـاس خلصت إلى نتيجة مفادها أنَّ **المحكمة العليا تجاوزت إصدار قرارهـا، في مسـألة قانونيـة واضحـة مقطوع بهـا، إلى القيـام بتحرّك سياسي موجّه ضدَّ الملك إدريس شخصياً**.

وبعد أن أكد السـفير البريطاني في رسـالته أنَّ **المظاهرات** في طرابلس وبنغـازي ضـدَّ قرار المحكمـة العليا كانت قد نظّمـت في البداية من قبـل بعض نقابات العـمال، وكان موعزاً بها من قبل الولاة، توقّع أن تقوم خـلال يومي ١٠، ١١ في بنغازي مظاهـرات مضادّة، وأخرى ضدّ التدخّل المصري في الشؤون الليبية.



أمّـا بالنسـبة **للوثائق السرّيـة الأمريكية** فتجدر الإشـارة إلى تقرير السـفارة الأمريكيـة رقـم (٤٢٥) المؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤ والـذي تضمّن ما دار خلال المحادثـة التـي جرت بين المسـتر **فيلارد** ورئيس الـوزراء السـابق **محمود المنتصر** في بيـت الأول يـوم ١٠/ ٤/ ١٩٥٤، وقد نسـب التقرير إلى المنتـصر أنَّه ينظر إلى الأحـداث المتعلقـة بالأزمة الدسـتورية بجدّية كبيرة، وأنَّـه يتوقع حدوث ضرر بالـغ لسـمعة ليبيا الدوليـة إذا ما تكرّر قيـام الملك بإلغاء أحـكام المحكمة العليا بأوامر منه.

وأضاف التقرير، وكما كان متوقعاً، فقد **ألقى المنتصر باللائمة، بشأن الأزمة الحالية، على عدوّه الشخصي إبراهيم الشلحي**. ووفقاً لمعلومات المنتصر، فقد **كان**

الملك على استعداد مسبقاً بأن يقبل بقرار المحكمة العليا، سواء أتعارض ذلك القرار مع المرسوم الملكي الذي أصدره بحلّ المجلس التشريعي أم لم يتعارض. غير أنَّ الذي حدث هو أنَّ **والي طرابلس** (الصدّيق المنتصر) طار صباح **يوم ٧/ ٤/ ١٩٥٤ على متن طائرة من قاعدة ويلس لإقناع الملك بتأكيد سلطة العرش في مواجهة قرار شعبة القضاء الإداري والدستوري بالمحكمة العليا.**

ويضيف التقرير، نقلاً عن محمود المنتصر، أنَّ والي طرابلس **الصدّيق المنتصر لم يُستقبل من قبل الملك**، ولكنّه قابل **إبراهيم الشلحي**، الذي أبلغه دعم القصر له في تجاهل حكم المحكمة العليا، وأنَّه ينبغي عليه العودة إلى طرابلس ومعالجة الموقف وفقاً لما يراه مناسباً في نظره.

وأضاف التقرير أنَّ المنتصر يعتقد **أنَّ الشلحي هو الذي تصرّف بالنيابة عن الملك**، وهو ما جعل والي طرابلس يتجاهل قرار المحكمة ويستمرّ في الإجراءات المتعلقة بالانتخابات. كما عبّر محمود المنتصر عن **شكّه في أن يكون الملك على علم بحقائق المشكلة كافة، أو أن تكون لديه الرغبة في أن يشغل نفسه مباشرة بحلّها.**

كما أضاف المنتصر، حسب ما ورد في هذا التقرير، أنّه يشعر، من خلال صلته الطويلة بالملك، أن ليست لديه الفرصة أو الرغبة لدراسة جانبيّ أيّ موضوع، وهو يصغي بدلاً من ذلك باهتمام لنصيحة صديقه وثقته القديم الموجود دائماً إلى جانبه، والذي تكون له الكلمة الأخيرة عادة في أيّ قرار صغُر أم عظُم.

وعبّر المنتصر عن اعتقاده **بأنَّ الملك لا يمكن أن يفكر بنفسه في الاعتراض على حكم المحكمة العليا، ذلك أنَّ سياسته كانت منذ البداية بأن يحكم بطريقة دستورية**. وفي الحقيقة، فإنَّ الشلحي هو القوة التي تقف وراء العرش، وأنَّ الصدّيق المنتصر (والي طرابلس) هو عميله في طرابلس.

وقد لاحظ المنتصر أنَّ **والي طرابلس أدلى بتصريحين كاذبين خلال هذه الأحداث**. أوّلهما أنَّه **أشاع بأنَّ الملك استدعاه إلى بنغازي** ليبحث معه الأزمة المترتبة على قرار المحكمة العليا (وقد علق المستر فيلارد أنَّه بناءً على هذا الادّعاء قامت سلطات قاعدة ويلس بتزويده بطائرة خاصة لتنقله إلى بنغازي)، **على**

حـين أنَّ الذي اسـتدعاه هـو إبراهيم الشـلحي وليس الملك. وفضـلاً عن ذلك، فقد **ادّعى**، عقب عودته إلى طرابلس، أنَّه أُستقبل في بنغازي من قبل الملك الذي شـجّعه شـخصياً على تجاهل قرار المحكمة العليا (على حين أنَّ الذي استقبله هو إبراهيم الشـلحي)، وكانت النتيجة التي ترتبت على هذين الادّعاءين أن أصبح الصدّيق المنتصر أكثر قوّة من ذي قبل. غير أنَّ هذا قد يشكّل خطراً عليه في المدى البعيد.

وأضـاف محمود المنتصر، رغم ما عُرف عنه من مشـاعر عدائية للمصريين، أنَّ الادّعاء بأنَّ القاهرة هي التي أوصت المستشـارين المصريين بإصدار حكمهم في القضيـة التـي نظرت فيها المحكمة العليا، هو ادّعاء ظالم بشـكل كبير. كما أكّد اعتقـاده بـأنَّ القضـاة المذكورين عـلى درجة عالية مـن الحيدة والنزاهة وليسـت لديهم أيّة دوافع خفيّة.

تقييـم دبلوماسي للأزمـة

في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤ قـام الوزيـر الأمريكـي المفـوض فيلارد بإرسـال تقرير سرّي إلى الخارجيـة الأمريكيـة[٨٦] ضمّنـه الانطباعـات التي تلقّاها مـن عددٍ من زملائه رؤسـاء البعثات الدبلوماسـية في ليبيا (المصرية، والفرنسـية، والإيطالية، والإسـبانية، والتركية، والبريطانية، فضلاً عـن بعثة الأمم المتحدة) حول الأزمة الدستورية التي شهدتها ليبيا يوم ذاك.

نقل **المسـتر فيلارد** في تقريره أنّه وجـد **الوزير المصري** المفوض **يحي حقي** في حالة هياج شـديد، وأنَّ الأخير أكد له أنَّ المستشـارين المصريين أصدرا حكمهما في القضيـة بعيداً عن تأثير موقف الحكومة المصريـة من ليبيا، وأنّه يعدّ هذا اليوم هو الأكثر سـواداً (Blackest Day) منذ تسـلّم مهام منصبه في ليبيا. كما أنَّه يشعر بحرج شديد، إذ إنَّ القصر الملكي لم يردّ على طلب له باستقبال الملك لوفد تجاري مـصري موجـود في بنغازي يومذاك. كـما نقل عن الوزير حقـي توقّعه لمصاعب كثـيرة في طريق النظام الاتحادي في ليبيا، وإحساسـه بأنّه إذا لم تنجح ليبيا بتطوير

٨٦ التقريـر يحمـل الرقم الإشـاري (426)، الملف (773.00). وتجدر الإشـارة إلى أنَّ الوزير المفـوض فيلارد هو الذي استطلع آراء زملائه الدبلوماسيين حول هذه الأزمة.

نظامهـا السـياسي، في حدود الإطار الذي تصورته لها الأمـم المتحدة، فإنَّ البلاد سوف تواجه مصاعب وضغوطات دولية.

أمَّـا بالنسـبة **للوزيـر المفـوض الفرنـسي دوماركـي**[٨٧] Dumarcay فقد نقل التقريـر الأمريكـي عنه اعتباره لعملية الاسـتهزاء بقرار المحكمـة العليا والدور الذي لعبه والي طرابلس بهذا الخصوص "**استعراضاً مثيراً للانزعاج**" (Shocking Exhibition)، كـما عـبّر عن اعتقاده بأنّ المستشـارين المصريين أصدروا حكمهم بطريقـة محايـدة ونزيهـة، وأنَّ ما حدث لهو أوضـح دليل حتى الآن عـلى أنَّ **ليبيا تنحرف نحو نظام ملكي اسـتبدادي يتحكم فيه مزاج الملك**، وأنَّه لا يسـتطيع أن يجد الكلمات التي يعبّر بها عن مشاعره إزاء والي طرابلس الصدّيق المنتصر الذي وصفه بأنّه **منفلت بطريقة ميئوس منها**.

كما نقل المسـتر فيلارد في تقريره عن الوزير المفـوض **الإيطالي ماريو كونتي** Mario Conti وصفـه للتطـورات التـي وقعـت بأنّهـا "**أداء مخـز**" (Scandalous Performance)، وأنَّه لا يتوقع أن تسـتمرَّ **المحكمة العليا كهيئة تحظى بالاحترام**، وفي ظل ما حدث فإنّه من غير المتوقع أن يبقى المستشـارون المصريون في ليبيا ما لم تطلب منهم ذلك حكومتهم. كما أكد اعتقاده الجازم بأنَّ **المستشارين المصريين لم يكونـوا أداة في يـد حكومتهم، وأنّه ينظر إليهم على أنّهـم رجال نبلاء وجادّون ونزهاء، وكل همّهم هو أداء واجبهم وخدمة ليبيا على أفضل الوجوه الممكنة**.

كما نقل عن الدبلوماسي الإيطالي نفسـه إشـارته إلى الـوالي **الصدّيق المنتصر عـلى أنه ديكتاتور صغـير**، وأنه، أي الوزير المفوض، يعتقد أنَّ عدم احترام الوالي لقرار المحكمة العليا سوف يكون مثار **اهتمام الأمم المتحدة** التي أنشأت حكومة ليبيـا الاتحاديـة، وأنه إذا حدث المزيـد من هذه التصرفات فمن **غير المسـتبعَد أن تقـوم الأمم المتحدة بإرسـال لجنـة للتحقيق في مدى إمكان اسـتمرار ليبيا كدولة ذات سيادة**.

كما نقل التقرير الأمريكي عن **السـنيور كونتي** اعتقاده بأنَّ **إبراهيم الشلحي**

---

٨٧ أفـاد التقريـر بأن الوزير المفوض الفرنسي كان يعدّ العدّة آنذاك للسـفر إلى فزان لمعالجـة الحالة الناجمة عن قرار نائب والي فزان **سـيف النصر عبد الجليل** بطرد اثنين من المستشـارين الفرنسـيين في سـبها خلال ٤٨ سـاعة، وقد وصف سيف النصر بأنّه ضدّ الفرنسيين بشكل مرير، وأنّه موالٍ للمصريين.

(ناظر الخاصّة الملكية) هو المسؤول الرئيس عن هذه التطورّات وليس الملك. كما عـبّر عن **مخاوفه** من حدوث المزيد من هذه الممارسـات في ظل تعيين **مصطفى بن حليـم** وزير المواصلات رئيسـاً للـوزارة الجديدة[88] **مديناً بتعيينـه في هذا المنصب للشـلحي، فالشـلحي وبن حليم وعبد الله عابد السنوسي يشـكّلون ثلاثياً تحرّكه المصالح المالية الشـخصية أكثر ممّا تعنيه المصلحة العامّة لليبيا**، وبارتباط الصديق المنتصر معهم فليس من الصعوبة على المرء أن يدرك بأيّ اتجاهٍ تسـير البلاد، ما لم يتحرّك **البرلمان** ويجعل صوته - نيابة عن الشعب - مسموعاً لدى الملك.

أمَّـا الوزيـر **المفوض الإسـباني** السـنيور دي لاس كاجيـكاس Sr. De Las Cagigas فينقل عنه التقرير الأمريكي ما وصفه بأنّه أكثر الآراء حدّة، فهو يعتقد بـأنَّ ليبيا مقبلة على أحداثٍ خطيرة (Grave Events) يمكنها أن تؤدّي بسـهولة إلى انتهـاء الدولة الليبية وفقاً لتصوّرات الأمم المتحدة لها. وأنَّ الصديق المنتصر، بالدعم الذي يجده من القصر، يتصرّف "**كديكتاتور سـوفييتي**"، كما عبّر الوزير الإسباني عن سروره لمغادرته الوشيكة لليبيا لأنه لا يتوقع أن تشهد ليبيا منذ الآن سوى المشاهد المفجعة. كما عبّر عن شكّه أن يقوم البريطانيون بأيّ شيء.




الوزير **التركي** المفوض **كاراسبان** Karasapan هو الدبلوماسي الوحيد، بين الذين قابلهم المستر فيلارد، الذي ألقى باللائمة على المصريين بشأن هذه الأزمة، ودافـع عـن موقف القصر من قـرار المحكمة العليا، ودعا إلى النظر فلسـفياً لهذه الأزمة، بعيداً عن التصوّرات والمعايير الخاصة بالديمقراطيات الغربية.

أمّا بالنسـبة للـــوزير المفـوض **البريطاني** السـير أليك **كيركـــبرايـــد**[89] Sir Alec Kirkbride فلـم يتمكّـن المسـتر فيلارد مـن اللقاء بـه إذ كان الأول في رحلة بطريق البرّ بين طرابلس وبنغازي عندما قامت الأزمة الدستورية. وعندما التقـى فيلارد **بالمستشـار البريطاني T. C. Ravensdale** بـدا الأخير منزعجاً من التطـورات الجاريـة أكثر ممّا أفصح عنـه فعلاً، وإذ لم يكن بمقـدوره إلا أن يظهر ارتياحـه لـما أصـاب النفوذ المـصري في ليبيـا، فإنه لم يسـتطع أن يقـاوم انزعاجه

---

٨٨ كان مصطفى بن حليم قد كلف بتشكيل الوزارة الجديدة في ٨/ ٤/ ١٩٥٤ خلفاً لمحمد الساقزلي.

٨٩ أورد المسـتر فيـلارد أنّـه، في آخر مرّة التقى فيها بالسـير كيركبرايد، قلل الأخير من مدى نفوذ الشـلحي على الملك، واعتبر أن هناك مبالغة كبيرة في هذا الأمر، وأن الملك إدريس يتّخذ، فيما يتعلق بشؤون الدولة، قراراته بنفسه.

لما يمكن أن يقع من تطوّرات في ليبيا خلال الأسبوعين أو الثلاثة القادمة. فتحرّكات **علي الديب** التالية، وإقدام السلطات على منع نشر أيّة تقارير تتعلق بقرار المحكمة العليا، واحتمال ألا تتمتّع **الوزارة التي شكلها بن حليم** بأيّة شعبية في طرابلس، ذلك كله قد يؤدّي إلى وقوع أحداث غير متوقعة. وقد بدا المستشار البريطاني عازفاً عن الإفصاح عن الطريقة التي يمكن للمفوضية البريطانية أن تجد فيها نفسها معنيّة بفاعلية في التطورات الجارية.

الإشارة الأخيرة في تقرير المستر فيلارد تناولت الانطباعات التي سمعها حول الأزمة الدستورية من **المستر توماس باور** Thomas Power **الممثل المقيم لبرنامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة** في ليبيا. نقل التقرير أنَّ المستر باور وافق على أنّ الاتجاه السائد الآن هو نحو ملكية استبدادية، عكس تصوّرات هيئة الأمم المتحدة، وأنَّ الانطباع الذي تتركه هذه التوجّهات لدى العالم ينبغي أن تصل إلى الملك إدريس، وأنَّ **المستر باور يتذكر كيف أنَّ الملك إدريس كان حريصاً على اعتبار نفسه ملكاً دستورياً منذ مرحلة مبكرة من ظهور البوادر بإمكان استقلال ليبيا، وأنّه على يقين من أنَّ الملك إدريس قادر على تفهّم كيف ينظر العالم إلى هذه التطورات إذا ما تمّ تقديم التوضيحات الصحيحة له**. والسؤال هو: كيف يمكن الوصول إلى الملك في الوقت الذي يحظى فيه **الشلحي** بمركزه ذي النفوذ الكبير. وقد اقترح فيلارد أنَّ **المستر أدريان بلت** ربّما يكون الشخص الوحيد الذي يمكنه التحدّث حول هذا الموضوع مع الملك، وقد وافق المستر باور على هذه الملاحظة مؤكداً أنَّ المستر بلت سيكون بلا شك مهتمّاً بالحالة الراهنة في ليبيا.

وقد **ختم** المستر فيلارد تقريره بجملة من **الملاحظات**، كان من بينها "أنّه من وجهة نظره الخاصّة، فإنَّ ليبيا في الوقت الحاضر **اختطت لنفسها الطريق الخطأ**، وعلى الرغم من عدم وجود أخطار وشيكة فإنّه لا يوجد، على مدى النظر، ما يوقف الاتجاه القائم أو يعكس وجهته. وإنَّ التطورات الجارية ينبغي أن تكون محلّ اهتمام الولايات المتحدة، ذلك أنّه، سواء أحببنا أم كرهنا، **فإنَّ جزءاً كبيراً من المسؤولية عن قيام ليبيا يُعزى إلينا**".

"وكعضو رئيس في الأمم المتحدة، فنحن لا يُنظر إلينا فقط كأصحاب فضل في استقلال ليبيا، ولكنّنا نُعدّ، من وجهة نظر العديد من الليبيّين، الضامن الرئيس

والأمل لبقاء دولتهم واستمرارها اقتصادياً وسياسياً. وإلى حدٍّ ما، فإنَّ دولاً أخرى تنظر إلى موقفنا – إزاء ليبيا– من المنظور نفسه".

"ويبدو لي أن لا مندوحة أمامنا، مادمنا قد لعبنا دور المؤيّد الرئيس لاستقلال ليبيا، من أن نواصل تحمّل مسؤوليتنا الأخلاقية، على الأقل إزاء الاتجاه الذي تسير فيه ليبيا، وإزاء مآلها النهائي. **ولو أنَّ البريطانيين كانوا يضطلعون بمسؤولياتهم الأساسية تجاه ليبيا بطريقة نشطة وفعّالة، كما كان مفترضاً بهم أن يفعلوا، لكانت مسؤوليتنا أقل. غير أنَّه في ظل الظروف الحالية، فإنَّ العالم ينظر إلى سياسة الولايات المتحدة، لا بريطانيا، فيما يتعلق بالمملكة الليبية".**

ويضيف **المستر فيلارد**:

"وعند هذا المنعطف، فإني لا أعتقد أنّه ينبغي علينا أن نتدخّل بشكلٍ مباشر في الشؤون الليبية. وعلينا الاعتراف أن ليس بمقدورنا أن ندفع بشعبٍ، عاش طويلاً مستعمَراً، ولا يملك الخبرة والمران، إلى المجتمع الدولي، ونتوقع منه أن يتصرّف كأمّة ناضجة ذات سيادة، وأن نغسل أيدينا من أيّة مسؤولية تجاه مستقبله. ولسوف نُسأل، عاجلاً أم آجلاً، عن دورنا في استعجال تحويل ليبيا إلى دولة مستقلة. يجب علينا أن نتحمّل اللوم إذا ما سارت أمور البلد في اتجاهٍ خاطئ، بالقدر الذي يحق لنا فيه أن ندّعي الفضل في حال نجاح التجربة."



"ومادامت هذه التجربة **تخصّ سمعة ونفوذ الأمم المتحدة ككل**، فقد لا يكون الوقت مبكراً للتفكير بالتشاور مع أصدقائنا في هذه المنظمة حول مسار الأحداث في ليبيا."

هذه هي جذور أول أزمة دستورية عرفتها دولة ليبيا الوليدة، وهذه هي أسبابها وتداعياتها .. وإلى هذا الحدّ بلغت توقّعات المراقبين لتطوّراتها ووصلت تخميناتهم واقتراحاتهم.

إنَّ الفصول التالية من هذا الكتاب سوف توضح كيف استطاع العهد الملكي أن يتجاوز هذه الأزمة وأن يتدارك نفسه، غير أنَّه تجدر الإشارة إلى بعض **الملاحظات** التي نحسب أنَّها جديرة بالإبراز والتأمّل:

١- أنَّ **هذه الأزمة لم تكن من صنع الملك**، وإنّما جُرّ إلى حلبتها وزُجّ في أتونها على كرهٍ منه. وهي أزمة نجمت، بالدرجة الأساسية، بسبب رعونة وتصرّفات والي طرابلس يومذاك **الصديق المنتصر**، وبسبب تدخّلات ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي** وإساءة استغلاله لنفوذه لدى الملك. وقد أكد أكثر من مصدر - كما رأينا- أنَّ الملك كان على استعدادٍ لأن يقبل بحكم المحكمة العليا وأن ينزل عند قرارها.

٢- لقد اتّهم الكثيرون العهد الملكي بغلبة **النظرة الإقليمية** على تصرّفات ومواقف **رجالاته**،[٩٠] وقد يكون في هذا الاتهام بعض الحق، غير أنّه ممّا يلفت النظر أنَّ **البعد الإقليمي** كان غائباً بشكلٍ شبه كامل عن هذه الأزمة وتداعياتها، بل إنَّ تصرّف بعض أطراف الأزمة كان بوحي من المبدأ، وبما يتعارض مع ما يوصف بالنزعات والميول الإقليمية.

- فموقف **المجلس التشريعي الطرابلسي** في مواجهة والي طرابلس، الصديق المنتصر، هو في صميمه موقف مبدئي، وضدّ التوجّهات الإقليمية، وانتصار للدستور ولمبدأ مساءلة الولاة أمام السلطة التشريعية.

- وموقف **رئيس الوزراء الساقزلي**، الذي كثيراً ما وُصف بأنّه من أعمدة الإقليمية البرقاوية، كان هو الآخر متسماً بالموضوعية والمبدئية ومنحازاً للدستور ولاستقلالية القضاء. وكذلك كان موقف غالبية أعضاء مجلس الوزراء.

- وكذلك كان موقف الشيخ **عبد الحميد عطية الديباني** (وهو ليبي برقاوي) أحد مستشاري المحكمة العليا الذين نظروا في القضية وأصدروا حكمهم ببطلان الأمر الملكي الصادر

---

٩٠ راجع ما أوردناه في الفصل الأول من هذا المجلد "حكومة محمود المنتصر .. والبداية الصعبة" تحت مبحث "الاستقالة".

في ١٩/ ١/ ١٩٥٤ بحـلّ المجلـس التشريعـي الطرابلـسي، وكذلـك موقف جريـدة "**الدفـاع**"، وموقف **معظـم أعضاء مجلس النواب** الذين استقبلوا حكم المحكمة العليا بالترحيب وقابلوا رئيس الوزراء وطلبوا منه أن يؤمّن قبول الحكم.

٣- رغـم عـدم مشروعيـة ودسـتورية ما حـدث إزاء حكـم المحكمة العليا، سواء أكان ذلك بعلم الملك أو موافقته أم لم يكن، فمن حق العهد الملكي، وحق الملك على وجه الخصوص، أن يُسـجّل له أنَّه لم يلاحـق الأطـراف التي كان لها موقف معـارض لموقف القصر، بالاعتقـال أو الانتقام أو الإقصاء،[٩١] بل إنّه لم يتردّد في الاسـتفادة مـن خدماتهم لمصلحـة البلاد وبعرض أرفع المناصـب عليهم فيما بعد.

- **فالسيد فاضل بن زكري**:
الـذي أقـصي عـن منصـب والي طرابلـس في ١٣/ ٦/ ١٩٥٣ عـاد إلى المنصب ذاتـه في عام ١٩٦١ وبقي فيه حتى مارس/ آذار ١٩٦٣ عندما ألغـي النظـام الاتحـادي. كـما عـرض عليه الملـك تولي منصـب رئيس الوزراء في أعقاب استقالة حسين مازق (يونيو/ حزيران ١٩٦٧).

- **والسيد محمد الساقزلي**:
جرى تعيينه عميداً لبلدية بنغازي، ثمّ جرى تكليفه مرّة أخرى بمنصب والي برقة في أواخر عام ١٩٦٢.

- **والشيخ عبد الحميد عطية الديباني**:
شـغل منصـب وزير العدل في حكومـة عبد المجيد كعبـار، وتولى مهام منصـب نائب رئيس الـوزراء في الحكومة ذاتها، ثمّ عيّن شـيخاً لجامعة السـيد محمـد بـن علي السـنوسي الإسـلامية، ثـمّ اختاره الملـك في عام ١٩٦٥ عضـواً في مجلسـه الاستشـاري الـذي ضـمّ، إلى جانب الشـيخ الديباني، مفتي ليبيا ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ.

٩١ كما هي الحال في معظم الدول العربية يومذاك، وكما حال ليبيا اليوم في ظل النظام الانقلابي.



- **والسيد علي محمد الديب:**

أحـد أبطـال هذه الأزمـة، والذي طعـن في الأمر الملكـي الصادر بحل المجلس التشريعي أمام المحكمة العليا، فهو يقول، في معرض التعريف بنفسه[٩٢] خلال الفترة التي أعقبت تلك الأزمة:

- في سـبتمبر **١٩٥٤** فاز في مسـابقة أعدّتها نظـارة العدل للحصول على شـهادة تؤهله لشـغل مناصب القضاء وللاشـتغال بالمحاماة فاشتغل بها.

- في عـام **١٩٥٦** رشّـح نفسـه لعضويـة مجلس النـواب، ولكـن السـلطات الحاكمـة اسـتخدمت ضدّه وسـائل قمعيـة بمضايقته والزجّ بمؤيّديه في السجون فآثر الانسحاب[٩٣].

- وفي عام **١٩٥٨** رشّح نفسه لعضوية المجلس التشريعي بطرابلس ففاز بأغلبية عالية.



- وفي ينايـر **١٩٥٩** اسـتأنف إصـدار جريـدة "**الليبـي**" لـمـدّة تناهز **العشريـن شـهراً**، فأمـرت السـلطات بإقفالهـا في **أول أغسـطس ١٩٦٠** لأنّها تحرّض على **الثورة**.[٩٤]

- وفي عـام **١٩٦٠** تمّ تكليـف المرحوم "**فاضل بـن زكري**" ليكون والياً لولاية طرابلـس، فكان أوّل شروطه أن يكون "علي الديب" رئيسـاً للمجلـس التنفيـذي،[٩٥] فشـغل هـذا المنصـب إلى أن قدّم

٩٢ راجع ظهر غلاف كتاب **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا ١٩٥٤** للديب.

٩٣ جرت تلك الانتخابات خلال فترة حكومة بن حليم.

٩٤ لا شك أنّها حجّة للنظام الملكي لا حجّة عليه أن يصبر عشرين شهراً على "جريدة" خاصّة تحرّض على الثورة قبل أن يأمر بإغلاقها، مع أنَّ صاحبها عضو في المجلس التشريعي وصاحب موقف سابق مناوئ للملك.

٩٥ لا نسـتبعد فعلاً أن يكون المرحوم فاضل بن زكري قد رشّـح الديب لرئاسـة المجلس التنفيذي، ولكن لا يخفى أنّه كان بمقـدور الملـك، لو كان يحمل للديب أيّة ضغينة، أن يرفض هذا الترشـيح وألا يسـتجيب له، بل يرفض أصلاً حتى تعيين بن زكري والياً لطرابلس. تجدر الإشارة إلى أنه جرى تعيين الديب في منصب رئيس المجلس التنفيذي في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠ خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وبعد ثلاثة أشـهر من إقفال جريدته. وقد شـهدت فترة ترؤّس الديـب للمجلـس التشريعـي عملية اعتقـال أعضاء حزب البعـث العربي الاشـتراكي في ليبيا في شـهر يوليو/ تموز ١٩٦١، وأصدر الديب بياناً في ٣/ ٨/ ١٩٦١ أشـار فيه إلى الاعتقالات التي جرت، واسـتخف فيه بحزب البعث، كما توعّد المتآمرين بالعقاب. كما شهدت الفترة نفسها المضايقات التي تعرّضت لها الحركة العمالية ومحاكمة قياداتها. راجع الفصلين الثاني والرابع بالمجلد الثالث من هذا الكتاب.





استقالته في يوليو **١٩٦٢** – لخلافٍ بينه وبين وليّ العهد – فانتخبه زملاؤه لرياسة المجلس التشريعي مرّة أخرى.

- وفي مـارس **١٩٦٣** ألغـت الحكومـة النظـام الاتحـادي وحلّـت المجالـس التنفيذيـة والتشريعيـة في الولايـات الثـلاث، فعـاد إلى المحاماة حتى تقاعد في أوائل ١٩٩٢.[٩٦]







٩٦ جاء في خاتمة كتاب الديب **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا عام ١٩٥٤** تحت عنوان "**أمّا بعد**"، ص ١١٧: "... هذه الصفحات التي أردنا بها إحقاق الحق وإزهاق الباطل ووضع الأمور في نصابها ... ولكنّنا نريد في تسجيل التاريـخ الحـق ولا شيء غير الحق ... حتى لا نبيت على ضيم ولا نسـكت على ظلـم، ولا نتحمّل أن نرى المنكر ولا نغيّره ولو بالقلم ... فقدري أنّني كرهت سـلب الحق في رائعة النهار وتشـويه موقف هو أعز المواقف التي عشـتها وأعتـزّ بهـا في حياتي." ثمّ يقـول تحت عنوان "**ثمّ ... أمّا بعد**"، ص١١٩: "وسـتظل أحداث هذه المواجهة (الأزمة الدسـتورية) وصمة خزي في جبين ذلك العهد، كما سـتبقى لطخة عار في تاريخ كل أولئك ... الذي أجمعوا كيدهم فتآمروا على الديمقراطية ذاتها". ونحن، بكل صدق، إذ نكبر للسـيد الديب وقفته المبدئية الشـجاعة في عام ١٩٥٤ وهبّتـه الحاليـة في مواجهة مـن يريدون – وفقاً لرأيـه – تزييف التاريخ، من خـلال إصداره لكتابـه، فإنّنا نتوقع منه – ونحـن ندعـو لـه بطول العمر – أن يكتب للشـعب الليبـي ولأجياله القادمة – وهو الـذي لا يبيت على ضيم ولا يسـكت على ظلم ولا يتحمّل أن يرى المنكر ولا يغيّره ولو بالقلم – أن يكتب عمّا أصاب ليبيا ودسـتورها وقضاءها ومحكمتهـا العليا ومسـيرة الديمقراطيـة فيها وحرّية الصحافة في ظل النظام الانقلابي الذي عايشـه عن كثب خلال العقود الثلاثة الماضية. إنّنا نأمل بكل إخلاص ألا يحرم الأستاذ الديب الأجيال القادمة، على الأقل، من بعض نتاج ثورة ضميره وعطاء فكره وقلمه، فهو مسـاعد لقاضي القضاة ومحام سـياسيٍّ سـابق، وهو من ثم شاهد مهم على ما جرى فوق الأرض الليبية منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩.

الاستقـالة

يحسـن تذكير القـارئ بملخّص **الوقائـع** المتعلقة بالأزمة الدسـتورية والتي نشـأت في أعقـاب صدور **الأمر الملكي بحل المجلـس التشريعي لولاية طرابلس الغرب**.

- في ١٩/ ١/ ١٩٥٤
صدر **أمر ملكي** بحل المجلس التشريعي وإجراء **الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد** في غضون تسعين يوماً.[٩٧]

- في ٢٠/ ١/ ١٩٥٤
قـام والي طرابلـس **الصديق المنتصر**، الذي عهد إليـه الملك بتنفيذ الأمر الملكي، بحلّ المجلس التشريعي وتحديد **مواعيد الانتخابات الجديدة** في مقاطعات الولاية في أيام ٧ و**٩** و١١ و**١٣** من إبريل/ نيسان ١٩٥٤.

- في ٣١/ ١/ ١٩٥٤
قـام **علي محمد الديب** رئيس المجلـس التشريعي المنحلّ برفع دعوى إلى **المحكمة العليا** الاتحادية، طعن بموجبها في صحّة الأمر الملكي القاضي بحـل المجلس التشريعي. وقد سـجّلت الدعوى لدى مسـجّل القضاء الإداري بالمحكمـة يـوم **٤/ ٢/ ١٩٥٤** وأعلنـت إلى المدّعـى عليهـم (المجلس التنفيذي لولاية طرابلس) يوم **٦/ ٢/ ١٩٥٤**.

- في ٧/ ٣/ ١٩٥٤ [٩٨]
قـدّم المدّعى عليهم (المجلس التنفيذي لولاية طرابلس) مذكرة قانونية

---

٩٧ نُشر الأمر الملكي في جريدة طرابلس الغرب المحلية الصادرة في يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٤.

٩٨ كان قـد أُعلـن في ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ عن قبول الملك لاسـتقالة رئيس الوزراء محمود المنتصر وتكليف محمد السـاقزلي بتشكيل الوزارة الجديدة. وقد قام رئيس الوزراء الجديد بإرسال كتابٍ إلى رئيس المحكمة العليا يتعلق بطلب الرأي الذي كان المنتصر قد تقدّم به إلى المحكمة العليا في ٢١/ ١/ ١٩٥٤ بشـأن الوضع الدسـتوري للولاة. راجع مبحث "الموقف من استشارة المحكمة العليا" في هذا الفصل.

بردّهم على الدعوى، موقعة من الأستاذ **عبد الحليم عوض** نائب المستشار القانوني للولاية، حيث خوّله المجلس التوقيع على المذكرة وتقديمها نيابة عنه بموجب قرار صدر عن المجلس في ٤/ ٣/ ١٩٥٤.

- في ٩/ ٣/ ١٩٥٤
شرعت المحكمة العليا في النظر في الدعوى أمام **دائرة القضاء الإداري** حيث سجّلت تحت القضية رقم (١) للسنة القضائية ٥٣/ ٥٤. وقد تشكلت هيئة المحكمة برئاسة المستشار **علي علي منصور** (مصري الجنسية) وعضوية المستشارين الأستاذ **حسن أبو علم** والأستاذ **عثمان رمزي** (مصريين) وبحضور ممثل النيابة الشيخ **محمود المسلاتي**، المستشار المنتدب بقرار من رئيس المحكمة، والشيخ **محمد الجالي هويسة**.

- في ٣/ ٤/ ١٩٥٤
عقدت المحكمة العليا الاتحادية (دائرة القضاء الإداري) **جلستها الثانية** للنظر في قضية حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس، وكان المستشار الشيخ **عبد الحميد عطية الديباني** (ليبي) قد حلّ في بداية الجلسة محل المستشار الأستاذ **عثمان رمزي**.

- في ٥/ ٤/ ١٩٥٤
أصدرت المحكمة العليا الاتحادية حكمها في القضية **ببطلان الأمر الملكي الصادر في ١٩/ ١/ ١٩٥٤** القاضي بحلّ المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب وما ترتّب عليه من آثار. وكانت ردّة الفعل الفورية لوالي طرابلس **الصديق المنتصر** أن أعلن على الملأ أنّ **الانتخابات الخاصّة بالمجلس التشريعي الجديد سوف تستمرّ كما كان مخططاً لها**. كما وصف ما يجري بأنّه

مؤامرة مصرية[٩٩] لإثارة مشاكل داخلية في ليبيا، ولم يدخّر وسعاً في انتقاد ومهاجمة كل ما يمتّ إلى المصريين بصلة.

- في ٦/ ٤/ ١٩٥٤
قام والي طرابلس بتنظيم **مظاهرة** شعب اخترقت شوارع مدينة **طرابلس** مندّدة بحكم المحكمة العليا، وحطّمت نوافذ المحكمة. كما جرى تنظيم مظاهرة مماثلة في **بنغازي، وتواصلت المظاهرات يومي** ٧، ٨ إبريل/ نيسان ١٩٥٤

- في ٧/ ٤/ ١٩٥٤
  - جرت **الانتخابات** للمجلس التشريعي لولاية طرابلس في مناطق المدينة ومتصرفية سوق الجمعة. وقد نشرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" (رسمية) أنَّ الإقبال على الانتخابات في الحاضرة كان بنسبة ٨٠٪ وفي الدوائر الريفية ١٠٠٪ (العدد رقم ٣٢٦٨ الصادر يم ٨/ ٤/ ١٩٥٤).
  - عقد **مجلس الوزراء** جلسة في مقرّ رئيس مجلس النواب، عقب تلقيه، أثناء حضوره لمجلس النواب، برقية من مدير الشرطة الاتحادية **فائز الإدريسي** تفيد بأنَّ والي طرابلس مستمرّ في إجراء الانتخابات، وأنَّ المظاهرات المأجورة لا زالت تجوب شوارع طرابلس وتهتف بسقوط المحكمة.

- في ٨/ ٤/ ١٩٥٤
  - تواصلت **مظاهرات** الشعب المندّدة بحكم المحكمة العليا في طرابلس وبنغازي.

---

٩٩ أورد مصطفى بن حليم في مذكراته (ص ٦٢-٦٣) "اتّضح لنا أثناء الأزمة أنَّ السفارة المصرية في بنغازي كانت تتدخّل سرّاً لدى مستشاري المحكمة العليا المصريين حاثة إيّاهم على الوقوف في جانب الشعب لا في جانب الملك. وقد كان أحد الذين حملوا رسالات التوصية من السفارة المصرية إلى رئيس المحكمة، وإلى علي منصور كذلك، مدير بنك مصر في بنغازي **أحمد فتح الله**، كما أسرَّ لي هو بذلك فيما بعد..". كما زعم بن حليم في (ص ١٧٠-١٧١) أنَّه قال للرئيس عبد الناصر أثناء لقائه به في شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٤ "إنّك يا أخ جمال جديد في السياسة وقد لا تحسن مناورتها ... وإنّني، برغم اطمئناني لصدق رغبتكم في إقامة تفاهم تام وصداقة متينة بين بلدينا، فإنّني لا أفهم الهدف من أعمال كثيرة تقوم بها سفارتكم في بنغازي، مثلاً: محاولة توجيه قضاة المحكمة العليا المصريين والإيحاء لهم باتخاذ مواقف خاصّة ضارّة بالاستقرار في ليبيا".



- صدرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" (رسمية) معلنة حملة شرسة ضدّ المحكمة العليا ومستشاريها، كما حملت تعليقاً تحت عنوان كبير "**مؤامرة على الاستقرار السائد في الوطن**" (العدد ٣٢٦٨).
- بناءً على طلب ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي**، وصل والي طرابلس **الصديق المنتصر** إلى بنغازي على متن طائرة خاصّة زوّده بها قائد قاعدة ويلس الجوية.[١٠٠]

أُستقبل الوالي من قبل الشلحي فقط.[١٠١] تجاهل الوالي أثناء وجوده في بنغازي دعوة من رئيس الوزراء الساقزلي للالتقاء به. كما أكد، إثر عودته إلى طرابلس في اليوم نفسه، أنَّ الترتيبات متواصلة لاستمرار إجراء الانتخابات الخاصّة بالمجلس التشريعي الجديد في الولاية في مواعيدها المحدّدة لها.[١٠٢]




- أخبر ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي** أحد موظفي المفوضية البريطانية في بنغازي أنَّ والي طرابلس كان محقاً في تجاهل قرارات المحكمة العليا لأنّها غير دستورية.
- عقد **مجلس الوزراء اجتماعاً ثانياً** صباح ذلك اليوم قرّر فيه تقديم استقالته.[١٠٣]

ما الذي حدث خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس ٧/ ٤/ ١٩٥٤[١٠٤] وفي أعقابه؟

١٠٠ ادّعى الصديق المنتصر لقائد القاعدة أنّه ذاهب إلى بنغازي باستدعاء من الملك ولمقابلته.

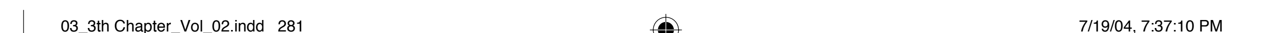
١٠١ زعم الوالي المنتصر فور عودته إلى طرابلس أنه قابل الملك أثناء تلك الزيارة الأمر الذي لم يحدث.

١٠٢ وصلت صورة من حكم المحكمة العليا صباح ذلك اليوم إلى مجلس الوزراء بالطائرة.

١٠٣ يذكر بن حليم في (ص ٥٧) من مذكراته أنَّ اجتماع مجلس الوزراء كان يوم ١٠/ ٤/ ١٩٥٤ ومن الواضح أنَّ هذا التاريخ غير صحيح إذ إنه من الثابت أنَّ تكليف بن حليم بتشكيل الوزارة كان يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤ (كما سيرد فيما بعد). ويبدو أنَّ بن حليم اعتمد بهذا الخصوص على ما ورد في كتاب الدكتور خدوري وهو بدوره غير صحيح.

١٠٤ من الأمور التي تؤكد أنَّ هذا الاجتماع تمّ يوم ٧/ ٤/ ١٩٥٤ وليس ١٠/ ٤/ ١٩٥٤ (كما ذكر بن حليم والدكتور خدوري):

- ❊ البرقية رقم (٨٥) المرسلة من المفوضية البريطانية في بنغازي عند الساعة (٥،٨) من بعد ظهر يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤ التي تنقل خبر استقالة الساقزلي وتكليف مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة.
- ❊ ورد بالخط العريض بصدر عدد صحيفة "**طرابلس الغرب**" رقم (٣٢٦٩) الصادر يوم ٩/ ٤/ ١٩٥٤ "الساقزلي يرفع استقالة حكومته إلى الملك. الملك يتفضّل بقبول استقالة الوزارة ويعهد إلى مصطفى بن حليم بتأليف الوزارة الجديدة".
- ❊ البرقية المرسلة من المفوضية الأمريكية إلى واشنطن يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤ رقم (٨٧) والتي تفيد بأنَّ وزارة الساقزلي استقالت ظهر يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤. (الملف 711.56373)، والبرقية رقم (٨٨) المؤرّخة في ٩/ ٤/ ١٩٥٤ التي أفادت أنَّ الملك كلف بعد ظهر يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤ مصطفى بن حليم بتشكيل الوزارة الجديدة.



لقد تضاربت أقوال من تناولوا هذا الموضوع وكتبوا عنه..

□ **فوفقاً لرواية المفوضية البريطانية**

- عند حوالي الساعة ١١ (صباحاً) من يوم ٨/ ٤/ **١٩٥٤** تمَّ تسليم رسالة من الملك إلى رئيس الوزراء الساقزلي. وقد عرض رئيس الوزراء الرسالة على مجلس الوزراء وأرسل بعدئذٍ استقالته إلى الملك. وقد قبل الملك الاستقالة وطلب من بن حليم تشكيل مجلس وزراء جديد.
(البرقية رقم (٤٤) المؤرّخة في ٩/ ٤/ ١٩٥٤ - الرقم الإشاري 54/5/1016).

- عندما علم الساقزلي أنَّ والي طرابلس الصديق المنتصر قدم إلى بنغازي يوم ٨/ ٤/ **١٩٥٤** ليحصل على مساندة ودعم الملك في عزمه على إجراء الانتخابات، بغض النظر عن حكم المحكمة العليا، رفع الهاتف واتصل دون تروٍّ بالملك شخصياً، وأصرّ على أنَّ تنفيذ قرار المحكمة العليا يجب أن يسري ويأخذ مجراه. ومّما زاد الطين بلة وجعل الأمور تتفاقم، أنّه تكلم بتلك الطريقة أمام بقية مجلس الوزراء، وعلى الفور أغلق الملك سمّاعة الهاتف في وجه الساقزلي ووجّه إليه رسالة يطلب منه فيها تقديم استقالته في الحال.
(رسالة المفوضية المؤرّخة في ١٣/ ٤/ ١٩٥٤ ذات الرقم الإشاري (54/12/1016).

□ **أمّا الدكتور خدوري** فقد أورد الرواية التالية:

"في هذا الجو واجه الساقزلي أزمة ١٠ نيسان (إبريل) ١٩٥٤. [١٠٥] كان مع وزرائه يحضرون جلسة للبرلمان ذلك اليوم، حين بلغه أنَّ صدّيق المنتصر كان يجري الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد، [١٠٦] وأنَّ مظاهرات ضدّ المحكمة العليا كانت تسير في طرابلس. فدعا الوزارة إلى اجتماعٍ لبحث القضية.

---

١٠٥ أشرنا من قبل إلى أنَّ هذا التاريخ غير دقيق.
١٠٦ من المرجّح أنّ هذه الجلسة كانت يوم ٧/ ٤/ ١٩٥٤ (وليس يوم ١٠/ ٤/ ١٩٥٤) ذلك أنَّ إجراء تلك الانتخابات بدأ يوم ٧/ ٤/ ١٩٥٤.

ولم يكن رئيس الوزراء يدري ما الذي كان قد نقل إلى الملك عنه، ولذلك فإنّه تكلم إلى الملك تليفونياً بناءً على اقتراح أحد الوزراء،[١٠٧] وطلب إليه أن يأمر المنتصر بالتوقف عن إجراء الانتخابات، ولم تعجب الملك الطريقة التي اختارها الساقزلي للتحدّث إليه، لذلك اختصر الحديث معه، فعقد الساقزلي اجتماعاً للوزارة في اليوم التالي قرّرت فيه الاستقالة. وبينما كانت الوزارة لا تزال مجتمعة وصل نائب رئيس الديوان الملكي علي العابدية[١٠٨] وأخبر الوزارة بأنَّ الملك نزع ثقته منها، فسلمه الساقزلي كتاب الاستقالة حالاً".[١٠٩]

☐ الأستاذ **سامي حكيم** أورد في كتابه "**حقيقة ليبيا**" رواية مختلفة لتلك الوقائع جاء فيها:

"بعد انقضاء ثلاثة أيام من صدور الحكم، طلب القصر الملكي في بنغازي صورة منه، كما طلبت الحكومة الاتحادية التي كان يرأسها محمد الساقزلي صورة أخرى. فأرسلت الصورتان بالطائرة واجتمع بعد ظهر[١١٠] الخميس ٨ من إبريل ١٩٥٤ مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء وبحضور المستشار البريطاني للمجلس، وكانت الجلسة مخصّصة لدراسة الحكم..".



"... استمرّ اجتماع مجلس الوزراء من الخامسة مساءً حتى منتصف الليل... وانتهت مناقشات مجلس الوزراء التي استمرّت سبع ساعات كاملة إلى أنَّ الحكم صحيح وعادل... ولمّا كان موعد إجراء انتخابات المجلس التشريعي قد حل،[١١١] فقد رأى مجلس الوزراء تأجيل هذه الانتخابات لمدة أسبوعين حتى يتّسع المجال أمام السلطة التنفيذية للوصول إلى حل يصون الدستور والقانون".

"ومع دقات منتصف الليل اتصل محمد الساقزلي رئيس الوزراء تليفونياً بناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي** للاستئذان في مقابلة الملك على عجل.[١١٢] فقال

١٠٧ لعله خليل القلال. راجع رواية مصطفى بن حليم.
١٠٨ يقصد فتحي علي العابدية وكيل الديوان الملكي.
١٠٩ خدوري، ص ٢٧٥.
١١٠ كانت وزارة الساقزلي قد قدّمت استقالتها عند ظهر ذلك اليوم.
١١١ كان أوّل موعد قد حل في اليوم السابق ٧/ ٤/ ١٩٥٤.
١١٢ هذه من المبالغات المستهجنة التي انطوت عليها رواية سامي حكيم، إذ كيف يعقل أن يطلب رئيس الوزراء مقابلة الملك في تلك الساعة المتأخرة من الليل؟!

لـه: ومـاذا تريد منه؟ فردّ عليه "أريـد أن أبلغه قرار مجلس الوزراء بشـأن حكم المحكمـة العليـا". فقـال له: "بلغنـي إيّاه". وبعـد أن أبلغه قرار مجلـس الوزراء قال له الشـلحي: "انتخابـات المجلس التشريعي لن تؤجّـل لأنَّ التأجيل معناه التسليم بإلغاء الأمر الملكي وهذا لا نسلم به، والقرار اللي قرّرتموه لا يقرّه الملك ولا ينفذه..".

"ونقـل رئيـس الوزراء تفاصيل هذه المحادثة إلى مجلـس الوزراء الذي ما زال في حالـة انعقـاد (!؟) .. وقرّر المجلس بإجمـاع الآراء تقديم اسـتقالته ... وقرّر المجلـس كذلـك أن يتـولى رئيـس الـوزراء بنفسـه تقديـم الاسـتقالة إلى الملك مباشرة بدون وسـيط. وما كاد السـاقزلي يهمّ بمغـادرة مكتبه حتى كان على بابه "فتحـي العابديـة" وكيل الديوان الملكي الذي طلب من رئيس الوزراء تقديم استقالته".[١١٣]

☐ **مصطفـى بن حليم**، الـذي كان وزيراً للمواصلات في وزارة السـاقزلي، وكان أحد شـهود تلك الوقائع، له روايته الخاصّة. فهو يقول حول هذا الموضـوع:[١١٤]

"... وكان مجلـس النـواب مجتمعـاً في يـوم ١٠/ ٤/ ١٩٥٤،[١١٥] وكان أغلـب الـوزراء يحـضرون الجلسـة عندما وصلـت برقية مسـتعجلة من مديـر الشرطة الاتحاديـة (فائـز الإدريسي) يبلغ رئيس الوزراء (السـاقزلي) بـأنَّ والي طرابلس مسـتمرّ في إجـراء الانتخابـات،[١١٦] وأنَّ المظاهـرات المأجـورة لا زالـت تجوب شـوارع طرابلس وتهتف بسـقوط المحكمة.. وانتهز رئيس الوزراء (الساقزلي) فرصـة رفع جلسـة مجلس النواب، فعقد جلسـة مسـتعجلة لمجلـس الوزراء في غرفـة رئيس مجلـس النواب، وظهـر في الاجتماع اتجاهان.. اتجـاه اقترحه **خليل القـلال** بـأنَّ الموضـوع من الخطـورة بحيـث يتطلب الاتصـال الفـوري بالملك

---

١١٣ هذه الرواية في نظرنا لا تخلو من المبالغة وافتقار الدقة. حكيم، المصدر نفسه، ص ٢٣٩–٢٤١.

١١٤ مـن الواضـح أنَّ بن حليم كان إمّا يتحدّث من الذاكرة التي يبدو أنّها قد خانته هنا، أو أنّه اعتمد في التواريخ الواردة بها، كما سلفت الإشارة، على ما جاء في كتاب الدكتور خدوري.

١١٥ في اعتقادنـا أنَّ التاريـخ الصحيح لهذا الاجتماع هو يوم ٧/ ٤/ ١٩٥٤، وممّـا يؤكد هذا أن ذلك اليوم هو اليوم الذي جرت فيه الانتخابات الخاصّة بالمجلس التشريعي في منطقة المدينة وبعض المناطق الانتخابية الريفية الأخرى (سوق الجمعة) بطرابلس.

١١٦ انظر الملاحظة السابقة.

ومطالبته بإصـدار أمر إلى والي طرابلس يوقف انتخابات المجلس التشريعي إلى أن تبتّ الوزارة في المشكلة الدستورية، والاتجاه الآخر اقترحته أنا (مصطفى بن حليم) وهو أن نطلب عقد اجتماع في صباح الغد لمجلس الوزراء برئاسـة الملك ونواجهه بالمشـكلة الدسـتورية ونتحاور معه في حلها على أسـاس أنَّ المحكمة العليا يحميها الملك والدستور...".

"مـال الرئيس السـاقزلي إلى رأيي، ولمّا لم يكـن لدى جدول أعمال مجلس النواب أيّ أعـمال أخرى فقد عدت إلى منزلي آملاً أن نواجه الأزمة الدسـتورية في الغد بالطريقة الهادئة التي اقترحتها.

وعلمـت فيـما بعد أنَّ **خليل القـلال** – بعد أن غادرت أنا المجلـس – أعاد الكرّة وألـحّ على رئيس الـوزراء في ضرورة اتخاذ موقف حازم عـلى الفور، وحثه على الاتصال الهاتفي بالملك. وعندما اتصل الساقزلي بقصر الغدير قال له التشريفاتي **أحمد محي الدين** أنَّ مولانا الملك يؤدّي صلاة المغرب فردّ الرئيس السـاقزلي بأنَّه سـينتظر على الهاتـف إلى أن يردّ عليه الملك. وبعد انتظار حوالي ربع سـاعة جاء الملـك إلى الهاتـف فشرح له الرئيـس آخر أخبـار طرابلس، وطلـب منه بإلحاح أن يصـدر أمره الفـوري إلى والي طرابلس بإيقاف الانتخابـات في الحال، وكرّر الطلب، ويبدو أنَّ الملك شـعر بالحرج، ولم يرتح لأسـلوب الرئيس فأشار عليه بالتريّـث، وأنَّ مثل هـذا الموضوع لا يبحث على الهاتـف، ولكن رئيس الوزراء استمرّ في إلحاحه فقطع الملك المكالمة".

ثـمَّ يتحدّث **بـن حليم** عن وقائع اجتـماع مجلس الوزراء **صبـاح اليوم التالي** كالآتي:

"هذا التطوّر شرحه لنا رئيس الوزراء عندما عقدنا **جلسة مستعجلة** صباح يوم ١١ إبريل ١٩٥٤،[١١٧] قبل أن يبدأ الحوار رأيت أن أبدي رأيي على الفور، فقلت يا دولة الرئيس، بعد أن قطع الملك المحادثة الهاتفية، فهذا في رأيي يعني أنّه قضي الأمر ووجب علينا الاسـتقالة، واقترحت أن يبدأ بالصياغة ... وفي هذه الأثناء

١١٧ في اعتقادنـا أنَّ هـذا التاريـخ غير صحيح أيضاً، والصحيـح هو أنَّ الاجتماع عقد صباح يـوم الجمعة الموافق ٨/ ٤/ ١٩٥٤، فهو اليوم الذي وقعت فيه استقالة الساقزلي وجرى فيه تكليف بن حليم بتشكيل الوزارة الجديدة، حسب ما أكدت برقيات المفوّضيتين البريطانية والأمريكية.





جاء **أحمد بن سعود** سكرتير الرئيس وهمس في أذنه أنَّ وكيل الديوان الملكي **فتحي العابدية** في غرفة الانتظار، وخرج الرئيس ثمّ عاد بعد دقائق ممتقع الوجه أحمره وقال في عصبية ظاهرة أنَّ مولانا أرسل طالباً استقالة الوزارة ... وكتبنا الاستقالة بنفس القلم الذي كنت بدأت أكتب به مشروع الاستقالة..".[١١٨]

- أمّا **محمد عثمان الصيد** فيبدو أنّه اعتمد هو الآخر على كتاب الدكتور مجيد خدوري عند حديثه في مذكراته عن ملابسات استقالة حكومة السيد الساقزلي وتاريخ وقوعها إذ يورد ذلك التاريخ على أنّه يوم ١١/ ٤/ ١٩٥٤، وهو لا يضيف حول هذا الموضوع إلا القليل الذي تمثل في العبارات التالية:

".. وعندما اندلعت المظاهرات المندّدة بقرار المحكمة العليا الذي قضى بإلغاء المرسوم الملكي واستئناف المجلس التشريعي لولاية طرابلس عمله، انفعل **الساقزلي** وطلب الملك على الهاتف وتحدَّث معه بلهجة حادَّة ... وخلال المكالمة الهاتفية أبلغ الملك أنَّ المظاهرات التي اندلعت في طرابلس وبنغازي هي من تخطيط وتنفيذ الصديق المنتصر وعبد الله عابد، ويبدو أنّه نعتهما بنعوت غير لائقة، ولم ينتبه إلى أنّه كان يتحدَّث مع الملك، فجاء كلامه خارجاً عن حدود اللياقة. لذلك كان جواب الملك أنَّ مثل هذا الكلام لا يقال على الهاتف، وأغلق الخط في وجهه.

كان مجلس الوزراء مجتمعاً آنذاك، ويقال إنَّ بعض الوزراء هم الذين دفعوا الساقزلي وحرّضوه لكي يطلب الملك على الهاتف ويقول ما قاله، وذلك بقصد تخريب علاقته مع الملك".

ويمضي **الصيد** في روايته لملابسات هذا الموضوع فيقول:

"أوفد الملك سكرتيره **فتحي العابدية**[١١٩] في ١١/ ٤/ ١٩٥٤ [١٢٠] ليطلب من الساقزلي تقديم استقالته. وبالفعل جاء فتحي العابدية، وقد أخبرني شخصياً بهذه الواقعة، وطلب من سكرتير رئيس الحكومة إبلاغ الساقزلي رغبته في

١١٨ بن حليم، ص ٥٧-٥٨.
١١٩ الأرجح أنَّ فتحي العابدية كان يشغل منصب وكيل الديوان الملكي في بنغازي.
١٢٠ الأرجح أنَّ التاريخ هو ٨/ ٤/ ١٩٥٤ وليس كما أورد الصيد.

الحديث معه، وردّ سكرتير رئيس الحكومة أنَّ اجتماع مجلس الوزراء لم ينفضّ بعد. لكن فتحي العابدية أصرّ على مقابلة الساقزلي، وخلال المقابلة أبلغه بقرار الملك، وعاد الساقزلي إلى الوزراء وأبلغهم بالقرار، وكتب استقالته في نفس التاريخ وسلمها لفتحي العابدية".[١٢١]

وهكذا سقطت أقصر وزارات العهد الملكي عمراً[١٢٢] إذ لم تمض في الحكم سوى اثنين وخمسين يوماً عاصفاً.[١٢٣]



١٢١ الصيد، ص ٩٨-٩٩.

١٢٢ من بين القرارات القليلة التي تمكنت هذه الوزارة من اتخاذها - فضلاً عمّا أشرنا إليه- القرار الصادر في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٤ والذي قضى باستبدال العقيد **عمران الجاضرة** بالعقيد **داود سلمان الجنابي** في منصب رئيس أركان الجيش الليبي. وكان العقيد الجنابي أحد ضباط البعثة العسكرية العراقية التي وصلت إلى ليبيا في ١٤/ ١/ ١٩٥٤ والتي ضمّت أربعة ضباط للمشاركة في تنظيم وتدريب الجيش الليبي. وكذلك تعيين **عبد الرازق شقلوف** في منصب وكيل وزارة المالية. راجع ما ورد حول هذه الشخصية في الفصل الثاني بالمجلد الثالث من الكتاب.

١٢٣ جرى تعيين محمد الساقزلي مرّة أخرى في منصب والي ولاية برقة في أواخر عام ١٩٦٢، وبقي في هذا المنصب حتى إبريل/ نيسان ١٩٦٣ عندما جرى إلغاء النظام الاتحادي كلية.













الفصل الرابع

حكومة مصطفى بن حليم ..
السنوات العصيبة










مباحث الفصل الرابع

* تمهيد
* تشكيل الوزارة وتعديلاتها
* ذيول الأزمة الدستورية
* اغتيال الشلحي وتداعياته
* وقائع وأحداث وتطوّرات
* تطوّرات إقليمية ودولية
* العلاقات مع بريطانيا
* لقاءات متكرّرة مع عبد الناصر
* إشارات متناثرة
* علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي
* مساعي شركات البترول
* الاستقالة











تمهيد

يصف الدكتور **مجيد خدوري** وصول السيد **مصطفى أحمد بن حليم** إلى رئاسة الحكومة في ليبيا بعبارة جاء فيها:

"لم يكن يخطر ببال بن حليم، حين دعي لمقابلة الملك في اليوم الذي استقال فيه الساقزلي، أنّه سيُعهد إليه بتأليفها، لأنّه كان يعتبر نفسه أصغر سنّاً وأقل تجربة من أن يتحمّل مثل هذه المسؤولية.."[1].

كان السيد بن حليم قد أكمل **الثالثة والثلاثين** من عمره عندما كلف بتشكيل الوزارة في **٨ إبريل/ نيسان ١٩٥٤**. ولم يكن قد مضى على عودته إلى ليبيا سوى أربع سنوات كاملة. فهو من مواليد مدينة الإسكندرية في ٢٩/ ١/ ١٩٢١ حيث إنَّ والده أحمد محمد بن حليم كان قد هاجر من **مدينة درنة** (شرقي ليبيا) إلى مصر عند بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا.

يصف بن حليم في مذكراته **نشأته وتعليمه**:

"... وتربّيت مع إخوتي في الإسكندرية في جوٍّ ليبي قح، فكانت عاداتنا ولهجتنا وصداقاتنا كلها ليبية، إذ كانت الإسكندرية تعجّ بالمهاجرين الليبيّين. وحرص والدي على تعليمنا الديني والمدني، فأرسلت أنا وأخي عبد المنعم في أوّل الأمر إلى **مدرسة الشيخ محمد عمورة** (وهو مهاجر ليبي)، ثمّ التحقت بمدرسة "سانت كاترين" الفرنسية التي يديرها رهبان كاثوليك، ثمّ بكلية "سان مارك" الشهيرة، وكان والدي يتولى تحفيظنا القرآن الكريم في جلساتٍ مسائية.."[2].

".. كانت إقامتنا في الإسكندرية كما قدّمت في واحة ليبية، وكانت حالة والدي

---

١ خدوري، ص ٢٧٧. وقد أورد الدكتور خدوري في (ص ٢٧٩) من كتابه أنَّ بن حليم قد أسرّ بنفسه بهذا الأمر للمؤلف.

٢ بن حليم، ص ١٩.

مـوسرة دون إفـراط .. وكان يقضي أغلـب وقته في التجارة والعبـادة ... وكان يميـل أكثر نحو السـيد **أحمـد الشريف** ويرى فيه المجاهد المسـلم الحق، ولم يكن والدي يكره **السـيد إدريس**، ولكنّه كان يفضّل مواقف السيد أحمد الوطنية التي لا تشوبها الممارسات والأساليب السياسية.."[٣]

"**في هذه البيئة الليبية، المتديّنة المحافظة في البيت، الفرنسـية المتحرّرة في المدرسة، نشأت.**"[٤]

في عام **١٩٣٨** تعرّف الشاب مصطفى بن حليم (الذي كان ما يزال يومذاك طالبـاً بالبكالوريا) على **إبراهيم الشـلحي** الذي كان يـلازم الأمير في هجرته إلى مصر:

"وتعرّفـت أنـا عـلى إبراهيم (الشـلحي) سـنة ١٩٣٨ عندما كنت أزور السـيد إدريس[٥] حيث كان يقيم بمنطقة فكتوريا بمدينة الإسكندرية".



وفي يونيو/ حزيـران **١٩٤١** قابـل الطالـب مصطفـى بـن حليـم إبراهيـم الشـلحي، وعرض عليه **اسـتعداده للتطـوّع في الجيش السـنوسي** (الذي كان قد تأسّـس في عام ١٩٤٠)، وقد شاور الشـلحي الأمير إدريس الذي وجّهه لنصح الطالب بن حليم لمواصلة دراسته الهندسية.[٦]

وقد تمكن الطالب بن حليم في العام نفسه (**١٩٤١**) من الالتحاق بالدراسة **بكلية الهندسـة بجامعة الإسـكندرية** فحصل منها عام **١٩٤٦** على البكالوريوس بدرجـة الـشرف. والتحـق بعـد تخرّجـه بالعمـل مهندسـاً في شركـة "**إيجيكـو**" للإنشـاءات، التـي كانت تعـدّ يومذاك أكـبر وأقوى شركات الهندسـة في مصر، وبقي بها حتى أوائل عام **١٩٥٠**.

بعد اسـتقلال **إمارة برقـة** في يونيو/ حزيران **١٩٤٩** وتشـكيل حكومة بها، تحـدّث **إبراهيم الشـلحي** مـع الأمـير إدريس عن المهنـدس مصطفى بـن حليم

---

٣ المصدر نفسه، ص ٢٠.

٤ المصدر نفسه، ص ٢١.

٥ قال مصطفى بن حليم في ص ٢٨: "كنت قابلت الأمير عدّة مراتٍ في الإسكندرية وأنا صبي، فقد كان على صداقة مع أحد أخوالي (الشيخ أحمد بن غلبون)".

٦ بن حليم، ص ٢٨.

والنجاح الذي حققه والخبرة التي اكتسبها في الإسـكندرية. ويبدو أنّه اقترح في مطلـع عـام **١٩٥٠** على الأمير إدريس تعيين بن حليم في **منصب وزير الأشـغال والمواصـلات** الذي خلا في حكومة برقة (كان يرأسـها يومذاك محمد السـاقزلي) بعد تعيين **علي أسـعد الجـربي** مندوباً لبرقة في مجلس هيئـة الأمم المتحدة المشرف على تحضير استقلال ليبيا.[٧]

ويذكر مصطفى بن حليم أنَّ **الأمير إدريس** وجّه إليه رسالة عن طريق الحاج **عبـد الكافي السـمين** (صديق والده وصهره) يدعوه فيهـا لمقابلته في بنغازي، كما ينسب إلى الأمير إدريس، خلال مقابلته له في قصر الغدير خارج مدينة بنغازي في النصف الأول من عام ١٩٥٠، قوله:



"... أنا الآن في **سـبيل إنشـاء دولـة**، ويلزمني رجال متعلمـين [متعلمون] من أبناء الوطن. ورغبتُ أن تتولى وزارة الأشـغال والمواصلات، فقد سـمعت عن خبرتك ونجاحك في الإسـكندرية من إبراهيم بك (يقصد إبراهيم الشـلحي)، ولذلـك فـإنّي آمـل أن تقبل العودة إلى وطنـك والعمل فيه مهـما كلفك هذا من تضحيات، وأضاف .. وآمل أن تسـتجيب لنداء وطنك وتسـاهم في بنائه، **وأنا لا أستطيع أن أعمل دون رجال يعاونونني، خصوصاً المتعلمين [المتعلمون] من الوطنيـين**. وأضـاف أنَّ الإدارة يقـوم بها الآن أجانب أغلبهـم إنجليز، وأنا أودّ التخلص منهم تدريجياً ولكن يجب أن يحل محلهم أكفاء من الوطنيين".[٨]

يقول بن حليم إنَّه عبّر للأمير إدريس خلال اللقاء ذاته عن قبوله للعرض، وطلب إمهاله مدّة شهر حتى يستطيع تصفية أعماله في الإسكندرية. وفي **يونيو/ حزيـران ١٩٥٠** عـاد بن حليم إلى ليبيا حيث صـدرت إرادة أميرية بتعيينه **وزيراً للأشـغال العامّـة والمواصـلات** في حكومة برقة، وأقسـم اليمين، ثـمّ زار رئيس الوزراء محمد السـاقزلي. ويصف **بن حليم علاقته بالسـاقزلي** يومذاك بالعبارات التالية:

"... ولا أدري لـماذا، فـإنَّ نوعاً من **الشـك والريبة** سـيطر عـلى علاقاتي برئيس الوزراء، ربّما اندفاع الشـباب المسـيطر عليّ تعارض مع حذر شيخوخته، أو **ربّما**

٧ المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.
٨ المصدر نفسه، ص ٢٨.



لأنّني فُرضت عليه فرضاً ولم يكن له أيّ دورٍ في اختياري".[٩]

بعد استقلال ليبيا في **٢٤/ ١٢/ ١٩٥١**، أصبح رئيس وزراء برقة الساقزلي والياً لولاية برقة، كما أصبح الوزراء نظّاراً في "**المجلس التنفيذي**" للولاية، ومن ثم فإنّ بن حليم أصبح **ناظراً للأشغال العامة والمواصلات** بذلك المجلس.

وكما مرّ بنا، فقد حلّ حسين مازق محل محمد الساقزلي والياً لولاية برقة خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٢. وفي العام نفسه (١٩٥٢) تردّد اتهام بن حليم بسرقة الأنابيب (التي كان يمدّها الطليان لنقل مياه إحدى العيون بالجبل الأخضر إلى عددٍ من القرى المجاورة) ونقلها إلى مصر وبيعها هناك. وقد طلب الملك إدريس، عبر الوالي حسين مازق، من الناظر بن حليم **تقديم استقالته**، وهو ما قام به على الفور. غير أنَّ **لجنة تحقيق** برئاسة ونيس القذافي (شكلها الوالي بناءً على أوامر الملك) **برّأت بن حليم من تهمة سرقة الأنابيب**.[١٠]

عاد بن حليم إلى منصبه كناظر للأشغال العامة والمواصلات بولاية برقة، وكلف عام **١٩٥٣**، خلال فترة حكومة محمود المنتصر، بالانضمام إلى **الوفد الليبي المشارك في المفاوضات الليبية – البريطانية** بلندن خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٣ حول معاهدة التحالف والصداقة بين الدولتين.[١١] ومن لندن توجّه إلى **جنيف** (بصحبة كل من الدكتور علي نور الدين العنيزي ونجم الدين فرحات) لحضور اجتماعات **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** التابع لهيئة الأمم المتحدة، والذي كان يبحث يومذاك موضوع تقديم العون المالي والفني للدولة الليبية الوليدة.[١٢] وقد بقي بن حليم في منصبه كناظر للأشغال العامة والمواصلات في "المجلس التنفيذي" لولاية برقة إلى أن تمَّ اختياره **وزيراً اتحادياً** للمواصلات[١٣] في الحكومة التي شكلها محمد **الساقزلي في ١٥/ ٢/ ١٩٥٤** خلفاً لحكومة محمود المنتصر.

---

٩ المصدر نفسه، ص ٢٩.

١٠ انظر: بن حليم، ص ٣٧-٣٩.

١١ المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٥.

١٢ المصدر نفسه، ص ٤٥.

١٣ أورد بن حليم في (ص ٤٩) من مذكراته أنّه لاحظ أنَّ دعوة الساقزلي له للمشاركة في وزارته كانت فاترة، ممّا جعله يتردّد في قبولها قبل مراجعة الملك، الذي أفهمه أنَّ الاقتراح باختياره وزيراً للمواصلات جاء منه، أي من الملك، وليس من الساقزلي.

وفي ٨/ ٤/ **١٩٥٤**، إثـر الأزمـة التي واجهتها حكومة السـاقزلي مع القصر بسـبب قـرار المحكمة العليـا الاتحادية في قضيـة حل المجلـس التشريعي لولاية طرابلس، والتي اضطرّت السـاقزلي لتقديم اسـتقالته،[١٤] **كُلف بن حليم بتأليف الوزارة.**

لقـد كان تعيـين بـن حليـم **وزيـراً** في حكومـة السـاقزلي في حـدّ ذاتـه مثار اسـتغراب الكثيرين وتساؤلهم إذ إنَّ العلاقة بين الرجلين – كما اعترف بن حليم نفسـه – كانت مطبوعة **بالشـك والريبة**، الأمر الذي أكّد للعديدين منهم أنَّ هذا التعيـين كان **بتأثـير جهة أخرى**، هي على الأرجح الجهـة ذاتها التي اقترحت على الأمير إدريس تعيين بن حليم في عام ١٩٥٠ وزيراً للأشغال العامة والمواصلات في وزارة إمـارة برقـة، وهو **ناظـر الخاصّة الملكية إبراهيم الشـلحي**. وقد **تجدّدت هذه التسـاؤلات وعلامات الاسـتغراب مع اختيار الملك فجأة لبن حليم ليتولى، بعد استقالة الساقزلي، تأليف الوزارة الجديدة.**

مصطفـى بـن حليـم لا ينكـر في مذكراتـه معرفتـه **القديمـة والوطيـدة والدقيقة** بإبراهيم الشـلحي، كما يؤكد في المذكرات ذاتها أنّه كان على معرفة به في الإسـكندرية منذ عام **١٩٣٨**، وأشـار أيضاً إلى أنَّ إبراهيم الشلحي هو الذي نبّه الأمير إدريس عام ١٩٥٠ إلى نجاح بن حليم وخبرته كمهندس في الإسكندرية، كـما يعـترف بن حليم بـأنّ قوة هـذه العلاقة وتوطّدهـا هي التـي حفزته على أن يحـاول التوسّـط للمصالحـة بـين رئيـس الـوزراء محمود المنتـصر وبـين إبراهيم الشـلحي خـلال عـام ١٩٥٣ (وكان بن حليم مـا يزال ناظراً يومـذاك بالمجلس التنفيذي لولاية برقة).[١٥]



أمَّـا **الدكتـور خـدوري** فيلقي الضوء عـلى بعض جوانب هـذا الموضوع في كتابه "**ليبيا الحديثة**" وقد جاء فيه:

"... وقـد قـوّى بن حليم علاقته **بالشـلحي** بعد عودته إلى ليبيـا، كما أنّه أصبح ذا صلـة متينة مع السـيد **عبـد الله عابد السـنوسي** أحد أفراد الأسرة السنوسـية

---

١٤ راجع الفصل السابق "حكومة الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً".

١٥ بن حليم، ص ٤٧، ٤٨، ٨٨، ١١٢.

وصفـيّ الشـلحي، وكان الثلاثة، وكثيراً ما يشـار إليهم "**بالثلاثـي**"، يتعاونون تعاونـاً وثيقـاً أدّى إلى نجاحهم في عالمـي المال والسياسـة. وكان بن حليم أقدر الثلاثـة وأذكاهم، وكان يطمـح إلى الوصول إلى أعلى المناصب السياسـية، وقد قنـع الاثنان الآخران بما حققاه من مكاسـب مالية، و**أوحيـا إلى الملك أنَّ مقدرة بن حليم تؤهّله لأن يكون رئيس وزراء ليبيا المقبل**."

"... قَبِـلَ (بـن حليـم) تكليـف الملـك بأن يعمل مع السـاقزلي، بنـاءً على طلب الملك أملاً، في الحصول على مناصب سياسية أعلى في ميدان السياسة. وقد واتته الفرصة أسرع ممّا أمّل..".

"**.. وقـد ذهب بعض ناقديه إلى أنَّ فكرة خلافته للسـاقزلي كانـت أمراً مدبّراً في السابق ..**".[١٦]

وقـد مرّ بنا أنَّ الوزير المفوض **فيلارد** أعدَّ تقريراً بتاريخ **١٣/ ٤/ ١٩٥٤** [١٧] حول الأزمة الدسـتورية التي شـهدتها البلاد في إبريل/ نيسان ١٩٥٤ وعصفت بحكومـة السـاقزلي، وجاءت ببن حليـم على رأس الوزارة، وقد نسـب في ذلك التقريـر إلى زميله الوزير المفـوض الإيطالي **ماريو كونتـي** Mario Conti اعتقاده **بأنَّ بن حليم مدين بتعيينه في هذا المنصب لإبراهيم الشـلحي، وأنَّ الشلحي وبن حليم وعبد الله عابد السـنوسي يشـكلون ثلاثياً تحرّكه المصالح الشـخصية المالية أكثر ممّا تعنيه المصلحة العامة لليبيا.**

لقد وُصف بن حليم **بنعوتٍ كثيرة** خلال مراحل مختلفة من عمر حكومته. فقـد وصفـه الوزير البريطـاني المفوض في ليبيـا أليك كيركبرايـد، في تقرير مبكّر بعث به إلى وزير الخارجية البريطاني إيدن بتاريخ **٩/ ٤/ ١٩٥٤**، بالآتي:

".. إنَّ اختيـار الملـك إدريـس لمصطفى بن حليم ليخلف السـاقزلي هو أمر مثير للاهتـمام، حيـث إنَّ مصطفـى بك كان دائـماً **متزعّـماً للولايات ضـدّ محاولات الحكومة الاتحادية فرض سيطرتها ونفوذها**..".

"لقـد كان مصطفـى بن حليم رئيس الـوزراء الجديد المعيّن دائـماً "**رجل الملك**"

---

١٦ خدوري، ص ٢٧٨-٢٧٩.

١٧ راجع مبحث "الأزمة الدستورية" في الفصل الثالث "حكومة الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" من هذا المجلد.

... وهـو لم يكـن معادياً للمصالح البريطانية في الماضي، وكان مسـؤولاً بصورة كبـيرة، خـلال المباحثات في لندن، عن تمكننا من الحصول على حصَّة مرضية إلى حدٍّ كبير بشأن الأراضي المتفق عليها في ولاية برقة .."[18]

كـما وُصف بـن حليم في تقريـر مبكر آخر، بعـث به **القنصـل الأمريكي** في بنغازي بتاريخ **٩/ ٤/ ١٩٥٤**، على النحو التالي:

".. وكما تعلمون في الخارجية، فإنَّ بن حليم سـياسي حاذق، وصديق للشـلحي والملك. وهو سـلطوي قاس لا يعرف الرحمة. عنده طموحات شخصية، وكان أثنـاء توليه نظارة الأشـغال في برقة يعتبر بشـكل عام غير أمـين.[19] ومن المتوقع أنّه إذا ألف الوزارة فسـينفذ أوامر الملك دون مراعاة للشكل الدستوري. (كان بن حليم قد صرّح مراراً بأنَّ الدسـتور متقدّم أكثر من اللازم لليبيا). وهو ليس محبوبـاً من نـواب برقة، كـما أنّ علاقته بنـواب طرابلس غير مؤكـدة، ولذا فإنَّ أساليبه الاستبدادية Heavy Handed التي استخدمها مع المجلس التشريعي في ولاية برقة قد لا تنجح مع البرلمان."[20]

وفي رسـالة سرّية أخرى، بعث بها السفير البريطاني في ليبيا **أليك كيركبرايد** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٥٤، جاء في وصف بن حليم:

".. إنَّ مصطفى بن حليم **ذو شـخصية مراوغة جداً** لدرجة تجعل الشـخصيات الشرقيـة الأخـرى مـن أمثـال محمـود المنتـصر ومحمـد السـاقزلي تبـدو صادقة للغايـة. إلا أنّه، من ناحيـة أخرى، يملك من **القدرة وقوة الشـخصية** ما يمكنه مـن السـيطرة على زملائـه بقدر لم يتمكن من سـبقه من تحقيقـه. وأعتقد أنَّ **همّه الأسـاس المحافظة على مصالحـه المادية الخاصة، وأن يضمـن وجوده في الجانب المنتصر**."[21]



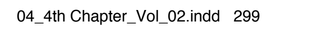

---

١٨ يتناقض هذا مع ما أورده بن حليم بهذا الخصوص. راجع ص ٤٣-٤٤ من المذكرات.

١٩ لعل الإشارة هنا هي للاتهام الذي سبقت الإشارة إليه بشأن سرقة أنابيب نقل المياه. والعبارة كما وردت بالإنجليزية في هـذه البرقيـة هـي: (.. And when Nazir of Works in Cyrenaica was generally considered dishonest).

٢٠ البرقية السرّية رقم (٨٨)، الملف المركزي (711.563 373).

٢١ بن حليم، الملحق رقم (٢)، ص ٥٨٤-٥٨٥.




وفي **١٩٥٦/٢/٧** بعث السفير الأمريكي في ليبيا **المستر تابن** برقية إلى واشنطن ضمّنها بعض آرائه الصريحة والعدائية بحق رئيس الوزراء بن حليم:

".. في تقييمي الشخصي فإننّا، عند تعاملنا مع بن حليم، نواجه شخصاً يكاد يكون صاحب "**شخصية مزدوجة" ذكيّ بدرجة خطيرة، انتهازي، شاب، فطن، وطموح سياسياً ومن أجل المكاسب الشخصية**..".

".. إنَّ جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية في ليبيا، الذي تحدّثت معهم مؤخّراً، يؤكدون أنَّ بن حليم قد صار بعد الانتخابات الأخيرة **منفوخاً بالسلطة ومسكوناً بشهية نهمة لا تعرف الشبع**".[٢٢]

٢٢ راجع مبحث "السفير الأمريكي يفتح النار على بن حليم" في الفصل الخامس "حكومة مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا" من هذا المجلد. وتجدر الإشارة إلى أنّ السفير الأمريكي ذاته قام، بعد تركه لمنصبه في ليبيا في ١٩٥٨/٣/١٧ واستقالته من الخارجية الأمريكية، بتأسيس شركة تجارية مع مصطفى بن حليم عُرفت باسم"Eastern Development Corporation". راجع تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا ذا الرقم (A-178) المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٠.



تشكيل الوزارة وتعديلاتها

شرع بن حليم في إجراء **المشاورات** بشأن تشكيل وزارته فور تكليفه بها يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤. وقد ورد بالبرقية السرّية رقم (٨٨)، التي أرسلها **القنصل الأمريكي** في بنغازي إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **٩/ ٤/ ١٩٥٤**، ما ترجمته:

"بعد ظهر أمس أمر الملك مصطفى بن حليم، وزير المواصلات في الوزارة السابقة، بتشكيل حكومة جديدة. **وقد بدأ مشاوراته ليلة أمس بمعونة عبد الله عابد**".

وقد أكد ما جاء في هذه البرقية ما أورده **محمد عثمان الصيد** في مذكراته عن كيفيّة دخوله **وزيراً للصحة** في وزارة بن حليم:

"ولمّا كانت علاقتي بمصطفى بن حليم علاقة عادية، فقد أرسل إليّ صديقي **السيد عبد الله عابد السنوسي**، في اليوم الذي تلا يوم تعيينه رئيساً للوزارة، سيارته في فندق "فيينا" الذي أقيم فيه ببنغازي، وطلب مني الالتحاق به في منزله، وهناك **أبلغني أنَّ السيد إبراهيم الشلحي** الذي كان يكنّ لي التقدير والاحترام، وكنت أبادله الشعور نفسه منذ أن عرفته في عام ١٩٥٠ **يطلب منّي قبول منصبٍ في هذه الحكومة**. وبعد عودتي إلى الفندق جاء إليّ **عبد الحميد المبروك بن حليم**، ابن عم مصطفى بن حليم، مرسلاً من ابن عمّه، وقال لي إنَّ السيد مصطفى يريدك في مكتبه في رئاسة الحكومة. ذهبت إليه ووجدت عنده بعض الوزراء هناك فطلب مني التعاون معه بالدخول في حكومته **كوزير للصحة، فقبلت عرضه وشكرته**، لأنّني كنت أعلم مقدّماً من الذي رشّحني لذلك".[٢٣]

---

٢٣ الصيد، ص ٩٩. ومن اللافت للنظر أنّ بن حليم لم يأتِ على ذكر أيّة صلة سياسية وتجارية له مع السيد عبد الله عابد، بل لم يتردّد في وصفه بكافّة نعوت الجشع والطمع واستغلال النفوذ. راجع ما ورد حول صلات بن حليم التجارية بالسيد عبد الله عابد في فصل "جوانب من قصّة البترول الليبي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

وقـد أتمّ بن حليم تشـكيل وزارته في ١١/ ٤/ ١٩٥٤ واحتفظ لنفسـه، إلى جانب رئاسـة الحكومـة، بمنصب وزير المواصلات مؤقتـاً، ووزّع بقية الحقائب على النحو التالي:

الدكتور علي نور الدين العنيزي	وزيراً للمالية
خليل القلال	وزيراً للدفاع
عبد السلام البوصيري	وزيراً للخارجية
عبد الرحمن القلهود[٢٤]	وزيراً للعدل
مصطفى السراج[٢٥]	وزيراً للاقتصاد الوطني
إبراهيم بن شعبان	وزيراً للمعارف
محمد عثمان الصيد	وزيراً للصحة

وفيما عدا **عبد السـلام البوصـيري** وزير الخارجية **ومصطفـى السراج** وزير الاقتصـاد الوطنـي، فقد سـبق لبقيـة الـوزراء أن عملـوا في إحـدى الحكومتين السـابقتين أو كليهـما. وفي **٣/ ١٢/ ١٩٤٥** عـيّن **عبـد السـلام البوصـيري** والياً لولاية طرابلس، وتولى بن حليم **وزارة الخارجية** بدلاً منه.

وقد شهدت حكومة بن حليم، التي وُصفت بأنّها **عانت من عدم الانسجام**، خمسة تعديلات:

- **الأول في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٤**

خـرج، بموجب هذا التعديل، **خليل القلال**[٢٦] مـن الوزارة والتحق بها وزيـران جديدان هما **الدكتور علي السـاحلي**، وزيراً للمواصلات، و**سـالم لطفي القـاضي**، وزيـراً للاقتصاد الوطني. كـما نقل **إبراهيم بن شـعبان** من المعارف إلى وزارة الدفـاع (بدلاً من القلال) ونقل **مصطفـى السراج** من وزارة الاقتصاد إلى

٢٤ كان الشيخ عبد الرحمن القلهود والنائب مصطفى السراج عضوين بارزين في حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي تمّ حله في فترة حكومة المنتصر.

٢٥ انظر الملاحظة السابقة.

٢٦ عيّن السيد خليل القلال سفيراً لليبيا لدى مصر حيث لعب دوراً رئيسياً عام ١٩٥٥ في المحادثات السرّية التي جرت في القاهرة وأسـفرت عن إقامة علاقاتٍ دبلوماسـية مع الاتحاد السـوفييتي في سـبتمبر/ أيلول من العام نفسـه. وقد جرت هذه المحادثات برعاية مصر.

وزارة المعارف بدلاً من بن شعبان.

- **الثاني في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥**

وقد خرج بموجبه **مصطفى السراج** من الوزارة وخلفه **عبد السلام بسيكري** وزيراً للمعارف، وأصبح **الدكتور الساحلي** وزيراً للمالية بدلاً من الدكتور **علي نور الدين العنيزي** الذي عيّن **محافظاً للبنك الوطني** الوليد، كما التحق **عبد المجيد كعبار** بالوزارة ليحل محل الدكتور الساحلي في وزارة المواصلات ويصبح أيضاً **نائباً لرئيس الوزراء**.

- **الثالث في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦**

أصبح، بموجب هذا التعديل، **عبد الرحمن القلهود** (وزيراً للمعارف)[٢٧] و**علي جعودة** (وزيراً للدفاع) والدكتور **علي الساحلي** (وزيراً للعدل) والدكتور **محي الدين فكيني** (وزيراً للدولة) و**إسماعيل بن لامين** (وزيراً للمالية) و**مفتاح عريقيب** (وزيراً للاقتصاد)، و**سالم لطفي القاضي** (وزيراً للمواصلات) كما عاد **خليل القلال** وزير دولة ونائباً لرئيس الوزراء إذ إنَّ **عبد المجيد كعبار** عاد إلى منصبه السابق كرئيس لمجلس النواب، كما استبعد إبراهيم بن شعبان[٢٨] عن تشكيل الوزارة.

- **الرابع في ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦**

خرج، بموجب هذا التعديل، **خليل القلال** (الذي كان كثيراً ما يعارض مقترحات رئيس الوزراء) ونقل الدكتور **علي الساحلي** لوزارة الخارجية، وانضمّ إلى الوزارة **محمد بو دجاجة** للاقتصاد الوطني، و**الطاهر باكير** للمعارف، و**عبد القادر العلام** للدفاع، وأصبح **مفتاح عريقيب** وزيراً للدولة، و**الدكتور فكيني** وزيراً للعدل.

- **الخامس في ١٤/ ٣/ ١٩٥٧**

نقل الدكتور **علي الساحلي** من وزارة الخارجية إلى المواصلات،[٢٩] وعاد **عبد المجيد كعبار** ليتولى وزارة الخارجية، فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء، كما ترك **سالم لطفي القاضي** الوزارة، إذ انتخب رئيساً لمجلس النواب خلفاً لكعبار.

---

٢٧ انظر: بن حليم، تحت عنوان "دسائس ومؤامرات إنجليزية تؤدّي إلى عزل وزير المعارف"، ص ٤١٦-٤١٨.
٢٨ لمعرفة أسباب إبعاد السيد إبراهيم بن شعبان عن تشكيل الوزارة انظر: بن حليم، ص ٢٥٤؛ الصيد، ص ١١٢.
٢٩ لخلفيات هذا التعديل انظر: بن حليم، ص ٥١٠-٥١٣؛ الصيد، ص ١١١.






يتحدّث **بن حليم** عن جوانب من **أسلوب عمل مجلس الوزراء** في ظل رئاسته، وعن طريقة تعاملهم مع مجلس النواب، فيقول:

".. أدّت الوزارة الجديدة **اليمين الدستورية** بين يدي الملك، ولم يبدِ الملك أيّ اعتراض على وجود اثنين من أقطاب المعارضة، هما عبد الرحمن القلهود[٣٠] ومصطفى السراج، ضمن تشكيلة الوزارة. وعلى الفور بدأنا سلسلة من الاجتماعات الطويلة لرسم سياسة الوزارة الجديدة وتحديد معالم الطريق الذي ستسلكه.[٣١] فقمنا بإعداد "**البيان الوزاري**" الذي ستتقدّم به الوزارة الجديدة إلى مجلس النواب للحصول على ثقته. وكان العامل الرئيسي المسيطر على تفكيرنا، ومن ثم الهدف الذي حاولنا الوصول إليه بقوة وبسرعة، هو **كيف نصل بالوطن إلى وضع يمكننا من الاستغناء عن العون الأجنبي**، وقد وردت إشارة صريحة في البيان الوزاري إلى الأهمّية القصوى التي توليها الوزارة للوضع الاقتصادي في البلاد وتعهّدها بجعل إصلاحه من أولويات اهتماماتها".

وبعد أن يشير بن حليم إلى أنَّ حكومته **فازت بالثقة البرلمانية بأغلبية كبيرة**، بعد مناقشة طويلة وصريحة داخل مجلس النواب، يتناول **أسلوب العمل داخل مجلس الوزراء** فيقول عنه:

"كان جوّ المناقشات في مجلس الوزراء صريحاً للغاية، بل إنّني تعمّدت تشجيع الحوار فكانت القرارات لا تتخذ إلا بعد بحثٍ دقيق وحوار شامل وفحص عميق".[٣٢]

ومن الواضح أنَّ بن حليم كان يلقى **معارضة شديدة من بعض زملائه في مجلس الوزراء** حول عددٍ من القضايا، من ذلك ما أشار هو بنفسه[٣٣] إليه عن حدوث مناقشاتٍ حادّة في مجلس الوزراء حول تأسيس **كلية طرابلس** (التي شُرع في الاتفاق على تأسيسها مع بريطانيا على غرار كلية فيكتوريا بالإسكندرية) وكيف أنَّ وزير المعارف الشيخ **عبد الرحمن القلهود** كان بوجهٍ خاص شديد

---

٣٠ كان الشيخ عبد الرحمن القلهود في وزارة محمد الساقزلي المستقيلة.

٣١ ذكر بن حليم في ص ١٦٢-١٦٣ أهداف وزارته كما اتفق عليها مع عدد من أعضاء وزارته.

٣٢ المصدر نفسه، ص ٦٤.

٣٣ بن حليم، ص ٤١٦-٤١٧.

المعارضة لهذه الفكرة.

كما أكدّ وجود هذه المعارضة داخل مجلس الوزراء **محمد عثمان الصيد**، الذي كان وزيراً للصحة في حكومة بن حليم، فقد أورد في مذكراته[٣٤] أنَّ رئيس الوزراء كان يلقى معارضة، منه ومن الوزراء **إبراهيم بن شعبان والدكتور عبد السلام البوصيري وخليل القلال**، وأنَّ من بين الموضوعات التي دار حولها نقاش حاد وجدل واسع **الاتفاقية الموقعة مع الحكومة الأمريكية حول تأجير قاعدة ويلس**.

أمَّا عن **أسلوب تعامل الوزارة مع مجلس النواب**، فيقول بن حليم:



"..كنّا نواجه مناقشات مجلس النواب كفريق متجانس ومترابط، فقد كنّا نناقش جدول أعمال مجلس النواب ونستعدّ للردّ والمناقشة، ونتفق في جلسات مجلس الوزراء على المواقف التي سنتخذها في مناقشات مجلس النواب. فلم تكن مهمّتنا في مواجهة النواب بالسهلة الميسّرة، بل كانت تنتابها أوقات حرجة صعبة، فقد كان في النواب بعض المعارضين الأشدّاء، أمثال **عبد العزيز الزقلعي ومحمد الزقعار وصالح بويصير وعبد السلام بسيكري ومصطفى ميزران ورمضان الكيخيا ومفتاح عريقيب** وكثيرون غيرهم."



"واستحدثت سياسة جديدة مع مجلس النواب وهي **المصارحة** بقدر الإمكان، وإشراك المجلس مع الوزارة في اتخاذ بعض القرارات الهامّة، وقد حرصت على توطيد **الصداقة الشخصية مع أغلب المعارضين**، بل **لجأت في بعض الأحيان للاستعانة بالمعارضة سرّاً في رفض كثيرٍ من طلبات القصر، ومعارضة كثيرٍ من ضغوط الدول الغربية**."[٣٥]

"وعلى العموم فقد كانت **الحياة النيابية وطنية نشطة في جوٍّ من الحرّية التامّة، وبالرغم من غياب المؤسسات الحزبية، الضرورية في الأنظمة الديمقراطية، فإنَّ الحياة النيابية، وجوّ الحرّية في سنوات الاستقلال الأولى، كان يمكن أن يكونا نواة لحياة نيابية ونظام ديمقراطي معقول**."[٣٦]

---

٣٤ الصيد، ص ١٠١-١٠٢.

٣٥ راجع ما ورد بهذا الخصوص في الفصل التالي.

٣٦ بن حليم، ص ٦٤-٦٥. راجع ما ورد في مبحث "آراء ومواقف لبن حليم" بالفصل الأول من المجلد الثالث "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من أقوال نُسبت لبن حليم خلال لقاء له مع السفير الأمريكي المستر جون ويزلي جونز بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٦٠ عبّر فيها عن تبرّمه بهامش الحرّية الواسع الذي كان البرلمان والصحافة في ليبيا يتمتّعان به يومذاك.



ذيـول الأزمة الدستورية

جـاء بـن حليم إلى رئاسـة الـوزارة و**الأزمـة الدسـتورية الناجمـة عن حكم المحكمة العليا ببطـلان الأمر الملكي**، الذي قضى بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلـس والصادر في ١٩/ ١/ ١٩٥٤، ما تزال قائمـة. ومن ثمّ فقد كان طبيعياً أن يسـارع بن حليم، حتى قبل أن **يفرغ من تشـكيل وزارته**،[٣٧] إلى محاولة معالجة هـذه القضيـة والبحـث لهـا عن **حل يتمشّـى مـع الدسـتور ويحافظ عـلى كرامة المحكمة العليا**.[٣٨]

ويمكن تلخيص **الوقائع** المتعلقة بهذا الموضوع وتطوّراته كالآتي:

- التقـى بـن حليـم، فـور تكليفـه، بالملك إدريـس وشرح لـه وجهة نظـره في حكـم المحكمـة العليا، وأنّـه يرى ضرورة احـترام الحكم وتنفيذه، حرصاً على سـمعة البلاد، واحتراماً لأعلى سـلطة قضائية فيها، وطلب إمهاله بعـض الوقت للاتصال برئيس المحكمة العليا والاتفاق معه على مخرجٍ من هذه الأزمة.[٣٩]

- قبـل يـوم واحد مـن تأليف الـوزارة، وتحديـداً فجر يـوم ١٢/ ٤/ ١٩٥٤، التقى رئيس الوزراء المعيّن بن حليم برئيس المحكمة العليا المستشـار **محمود صبري العقاري**، الذي حـضر إلى بنغازي. ويبدو أنّـه تـمّ الاتفاق بـين الاثنين على صيغة حل للمشـكلة الدسـتورية يتمثـل في قيام رئيـس الوزراء الجديد بالتوقيع على المرسـوم الملكي (الـذي صدر الحكم ببطلانه) ومن ثمَّ يمكـن حينئذٍ اعتبار أنَّ حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس قد تمّ دستورياً.[٤٠]

---

٣٧ ذكر بن حليم، في ص ٦٤ أنّه دارت مناقشة طويلة حول هذا الموضوع، الذي رأى فيه بعض الزملاء أهمية كبيرة بل **شرطاً أساسياً لقبولهم الاشتراك في الوزارة**.

٣٨ بن حليم، ص ٦٤

٣٩ المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

٤٠ انظر: خدوري، ص ٢٨٠؛ بن حليم، ص ٦٠. ويشكك علي الديب في أن يكون رئيس المحكمة العليا قد وافق على مثل هذا الاقتراح. انظر: الديب، ص ٧٤-٨٩.



- ألقى رئيس الوزراء بن حليم **بياناً في مجلس الأمّة** تعهّد فيه بأنّه سينفذ حكم المحكمة العليا نصّاً وروحاً.[٤١]

- في ٥/ ٥/ ١٩٥٤ أصدرت **دائرة القضاء المدني** بالمحكمة العليا، برئاسة المستشار **عثمان رمزي**،[٤٢] حكماً قضى بتأجيل النظر في قضية كانت معروضة أمامها إلى أجل غير مسمّى، إلى أن يتمّ تمثيل النيابة العامة بالمحكمة العليا تمثيلاً صحيحاً بتعيين "**نائب عام**" بمرسوم ملكي. ولأنّ دائرة **القضاء الإداري والدستوري** قد سبق لها أن نظرت في قضية المجلس التشريعي، رغم عدم وجود نائب عام تمّ تعيينه بطريقة صحيحة (إذ إنَّ رئيس الدائرة المستشار علي علي منصور اكتفى بندب أحد مستشاريها الشيخ محمود المسلاتي لتمثيل النيابة العامة)، فقد أدّى صدور حكم المستشار عثمان رمزي المذكور إلى أن يعدّ بعضهم حكم محكمة دائرة القضاء الدستوري والإداري، ببطلان الأمر الملكي، باطلاً لمخالفته للدستور، إذ لم يكن قد صدر حتى يومذاك أيّ مرسوم ملكي بتعيين "**نائب عام**".[٤٣]



- كان ردّ فعل الملك ورجال القصر لحكم دائرة القضاء المدني بالمحكمة العليا "سريعاً وجهوراً" إذ استدعى الملك إدريس رئيس الوزراء بن حليم وأفهمه أنّه (أي الملك) في حل من أيّ وعدٍ سابق، إذ إنَّ المحكمة العليا قد تناقضت في أحكامها وأثبتت دائرة القضاء المدني بطلان حكم دائرة القضاء الدستوري والإداري القاضي بعدم دستورية الأمر الملكي الخاص بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس، وأنَّ الواجب الآن تجاهل الحكم الأخير بعد أن ثبت خطؤه وبطلانه، واعتبار المجلس التشريعي منحلاً قانوناً.[٤٤]

---

٤١ الديب، ص ٧٤، ٨٣، ٨٩.

٤٢ كان المستشار عثمان رمزي عضواً في هيئة محكمة دائرة القضاء الإداري والدستوري بالمحكمة العليا التي نظرت في مشروعية الأمر الملكي الخاصّ بحل المجلس التشريعي في جلسة ٩/ ٣/ ٥٤، ثمَّ انسحب منها ليحل محله المستشار الشيخ عبد الحميد عطية الديباني.

٤٣ خدوري، ص ٢٨٠-٢٨١؛ بن حليم، ص ٦٠-٦١. وقد ناقش علي الديب هذا الموضوع مناقشة مستفيضة في ص ٩٨-١٠٢، وعدّ هذه الواقعة بدعة واختلاقاً صحفياً وسياسياً.

٤٤ بن حليم، ص ٦٢.

- يزعـم بـن حليم في مذكراتـه أنّه عـلى الرغم من تسـليمه بتضارب أحـكام المحكمـة العليـا، وبتخطئة أحدهـا للآخر، فإنّـه يجب على الجميـع احترام أحكام المحكمـة مهما كان التناقـض بينها صارخاً، وأنّه تمكن في النهاية من إقناع الملك بإصدار **مرسـوم ملكي بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٤ مصحّحاً المرسوم الملكي المطعون في دستوريته.**[٤٥]

- وفي **٣/ ١١/ ١٩٥٤** صـدر مرسـوم ملكي **بتعديـل قانون المحكمة العليا الاتحادية**، فأصبحت **رئاسـة المحكمة محصورة في المستشارين الليبيّـين دون غيرهـم**، وتكـون الرئاسـة لمـدة سـنة واحـدة قابلـة للتجديـد. وقد وقع الاختيار على المستشـار **محمد خليل القماطي**[٤٦] (رئيـس محكمـة اسـتئناف طرابلـس) ليكـون **أوّل رئيـس ليبـي للمحكمـة.**[٤٧] وقـد جاء في **خطـاب العرش**، الذي ألقـاه بن حليم أمام مجلس الأمّة يوم ٩/ ١١/ ١٩٥٤، بهذا الصدد:

  "ترى حكومتـي أنَّ المحكمة العليا الاتحادية هي مرجع الأمر في مبـادئ القضـاء وأحكامـه، وقـد عدّلت حكومتـي قانون هذه المحكمـة ممّا يجعل رئاسـتها لأحد المستشـارين الليبيّين، لمـا لهذا المنصب من صفة الصدارة والإشراف بالنسـبة للنظام القضائي".[٤٨]

ويختـم بن حليم سرده للوقائع المتعلقة بمآل الأزمة الدسـتورية بعبارة جاء فيها:

> **"... ويتضـح أنَّ الملـك إدريـس اقتنـع في آخـر المطـاف، فتراجـع في تواضـع، وصحّح مرسومه الملكي المطعون فيه، وبذلك أعطى مثالاً عالياً في التواضع وفي احترامه وخضوعه لأحكام القضاء. فلقد كان الملك يكنّ احتراماً كبيراً للسلطة القضائية ويسعى دائماً إلى الحفاظ على هيبتها وعدم تجاوز أحكامها".**[٤٩]

---

٤٥ يلاحظ أنَّ المرسـوم الملكي التصحيحي حمل اسم **علي العنيزي** رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وليس اسم مصطفى بن حليم رئيس الوزراء. راجع نص المرسوم في كتاب علي الديب، ص ١٨٣.

٤٦ جـاء التعيين بنـاءً على ترشـيح من الشيخ عبد الرحمن القلهود وزير العدل.

٤٧ بن حليم، ص ٦٢-٦٣؛ الصيِّد، ص ١٠٠؛ حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ٢٤٧.

٤٨ الديب، ص ١٠٧.

٤٩ بن حليم، ص ٦٣.

أمَّا فيما يختصّ بالمشكلة المتعلقة **بالوضع القانوني للولاة**، ومدى مسؤوليتهم أمام السـلطة التشريعيـة بالولايات، وهي المعضلة التي بـرزت منذ أيام حكومة محمـود المنتصر،[٥٠] فقد سـعت حكومة بـن حليم في أواخر عـام ١٩٥٤ إلى إيجاد حل لها، من خلال **إدخال تعديلاتٍ على النظم الأساسـية للولايات تمّ بموجبها اسـتحداث منصـب رئيـس المجلس التنفيـذي في كل ولاية يكون مسـؤولاً أمام مجلسها التشريعي وأمام الملك**.[٥١]

وذكـر بن حليـم أنَّه بذل محاولة أخـيرة في اتجاه تقليص سـلطات الولايات وربطهـا بربـاط قوي بالحكومـة الاتحاديـة، دون اللجـوء إلى تعديل الدسـتور، وذلـك من خـلال إعطاء الحكومة الاتحادية حق ممارسـة الرقابة المالية على أوجه صرف الأمـوال التـي تدفعهـا للولايات كمنح سـنوية، غير أنَّ هـذه المحاولة لم يُكتب لها النجاح.[٥٢]



٥٠ راجع الفصل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" من هذا المجلد.
٥١ خدوري، ص ٢٦٩؛ الصيد، ص ١٠٠.
٥٢ بن حليم، ص ١٣٥-١٣٦.

اغتيـال الشلحي وتداعياته

شـهدت حقبـة بن حليم وقـوع **أخطر حادث سـياسي عرفته ليبيـا الملكية،** ونعنـي بـه اغتيـال ناظر الخاصـة الملكية **إبراهيم الشـلحي** على يـد **الشريف محي الدين السنوسي** حفيد السيد أحمد الشريف السنوسي وابن أخي الملكة فاطمة.

كان **إبراهيم الشلحي** على امتداد نحو **أربعين سنة** أقرب شخصية إلى الملك إدريـس، وأكثرهـم حظـوة عنده. ويذكر معاصرو الشـلحي أنّه كانت له **خصال طيبـة كثـيرة،** منها الوطنيـة[٥٣] ودماثة الأخلاق والوفاء الشـديد للملـك وتفانيه في خدمته. غير أنَّ دائرة تعامل الشـلحي، بحكم منصبه، كانت محدودة ولم يكن له اتصال مباشر بالمواطنين، ومن ثمَّ فإنّه لم يكن يحسّ بهذه الخصال سـوى القلة من الناس من بين المتعاملين معه، أمّا **الغالبية من الليبيّين فلم يكونوا يعرفونه إلا مـن خلال السـماع عن تدخّلاته غـير القانونية وغير المقبولة في شـؤون الحكم،**[٥٤] **وعداوته لفرع السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية.**

زيـارة الكونت مارزوتّو[٥٥]

في أواخـر **شـهر سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٤** قـام المليونـير الإيطـالي **الكونـت "مارزوتي"** بزيارة خاصّة إلى **بنغازي** على ظهر يخته، بناءً على دعوة من السيد **عبد الله عابد السنوسي،** في إطار تعاون تجاري بين الاثنين.

يقول **بن حليم** في مذكراته عن خلفيات هذه الزيارة:

"يبـدو أنَّ "الكونـت مـارزوتي" أجـرى اتصالاتٍ مـع عبـد الله عابد بغرض

---

٥٣ كـما كانـت لـه توجّهاته المصرية التـي كانت مثار مخاوف لدى السـفارة البريطانية بسـبب تأثير هـذه التوجّهات على مواقف الملك وسياساته.

٥٤ انظر: بن حليم، ص ٨٨-٩٤ و١١١-١١٥؛ خدوري، ص ٢٨٢-٢٨٤؛ الصيد. ص ١٠٣-١٠٤؛ كاندول، ص ١٤٧. وانظـر أيضـاً ما ورد في الفصـل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبـة" والفصل الثالث "حكومة الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" من هذا المجلد.

٥٥ أسـمه الصحيـح مارزوتـو (Gaetano Marzotto) وليس "مارزوتي" أو مرزوطي" كـما ورد في مذكرات بن حليم والصيد.

إقامـة نوع مـن التعاون بينهما لاسـتغلال أراضي مـارزوتي في الجبل الأخضر[٥٦] وتطويرها وتنميتها وجعلها نموذجاً للزراعة في برقة ..".

"ويبدو أنَّ عبد الله عابد قد **أحاط صديقه إبراهيم الشلحي علماً بتطوّرات تلك العلاقـة**، وعندمـا لمس منه أنَّه لا يمانع ببحث الموضوع، أسرع إلى الوالي **حسـين مازق وأوحى إليه بأنَّ القصر الملكي يرحّب بزيارة مارزوتي لبرقة.**"[٥٧]

وبعـد وصول الثري الإيطالي إلى بنغازي، أقـام احتفالاً كبيراً على ظهر يخته دعا إليه السيد عبد الله عابد وكبار رجال الدولة،[٥٨] ثمَّ قام بزيارة صحبَه فيها عبد الله عابد السنوسي إلى منطقة المرج بالجبل الأخضر التي تملّكها خلال فترة الحكم الإيطـالي، والتي كان الاثنـان ينويان إقامة تعاون بينهما لاسـتغلالها زراعياً. وقد تمّت هذه الزيارة تحت حراسة شرطة قوة دفاع برقة.[٥٩]

يقول بن حليم:

"ووجـد **أبو القاسـم بن أحمـد الشريف السـنوسي**[٦٠] - العـدوّ اللـدود لعبد الله عابـد- فرصته الذهبيـة، فقام بإثارة قبائل الجبل الأخضر، وشـجّعهم على رفع شـكوى مسـتعجلة إلى الملك اسـتنكاراً لعودة الإيطاليين المستعمرين تحت جبَّة عبد الله عابد، ثمَّ ذهب أبو القاسـم إلى الملك وأسرَّ إليه أنَّ عبد الله عابد يصرّح علنـاً بـأنَّ القصر الملكـي يوافق على عـودة مارزوتي لأراضيـه بالجبل الأخضر، وأنَّ القـصر الملكـي أوعز بهذا إلى والي برقـة، وممّا أعطى هـذا الادّعاء نوعاً من المصداقية أنَّ والي برقة حضر جميع المآدب".[٦١]



٥٦ بـن حليـم، ص ١١٥. كان الكونـت مارزوتو قد اشـترى خـلال حقبة الاحتـلال الإيطالي في ليبيا أراضي شاسـعة في منطقة المرج بالجبل الأخضر، وبعد الاستقلال وضعت الحكومة الليبية يدها على جميع الأراضي المملوكة للدولة الإيطاليـة والأفـراد الإيطاليـين في برقـة تمهيداً لمطالبـة إيطاليـا في المفاوضات المقبلة بـردّ تلـك الأراضي جميعها إلى الحكومة الليبية. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٥٧ بن حليم، ص ١١٥. ويلاحظ أنَّ بن حليم يحاول أن يقنع القارئ بعدم علاقته أو علمه بالموضوع، وهذا في اعتقادنا أمر مستبعد جداً، ولا يمكن فهمه في ضوء حميمية العلاقة بينه وبين السيد عبد الله عابد السنوسي وإبراهيم الشلحي أقله حتى يومذاك.

٥٨ كانت رئاسـة الحكومة يومذاك في مدينة بنغازي، ومع ذلك فيحرص بن حليم على أن يعطي القارئ الانطباع بأنّه لم يكن شخصياً في الصورة بشأن ما كان يجري.

٥٩ خدوري، ص ٢٨١.

٦٠ ينسب الصيد هذا الفعل إلى السيد **الصديق الرضا السنوسي** ابن أخي الملك الذي كان يملك مزرعة في منطقة المرج ويقيم بها، وأنّه هو الذي قام بتأليب مشايخ قبائل العرفة والعبيد والسلاطنة الذين قرّروا تشكيل وفودٍ لمقابلة الملك. انظر: الصيد، ص ١٠٣-١٠٤.

٦١ بن حليم، ص ١١٥.

"واستشاط الملك غضباً فأصدر أمراً ملكياً[٦٢] بإيقاف والي برقة السيد حسين مازق عن العمل (لمدّة شهر)، كما جرّد عبد الله عابد عن لقبه ووضعه تحت الإقامة الجبرية،[٦٣] وأصدر الديوان الملكي بياناً ينفي أن يكون للملك أيّ علم أو علاقة بموضوع مارزوتي".

ويعلق بن حليم على هذه التطوّرات:

"**وقد شكلت كل هذه الإجراءات نكسة كبرى لعبد الله عابد وأصدقائه، ومنهم إبراهيم الشلحي، ونصراً كبيراً لأبي القاسم وأخوته** ..".[٦٤]

اللقـاء الأخير بين بن حليم والشلحي

يصف بن حليم ما دار في مكتبه برئاسة الحكومة ببنغازي **بينه وبين ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي صباح ٥/ ١٠/ ١٩٥٤** قبل أن يلقى الأخير مصرعه بدقائق:

".. كنت طلبت موعداً مستعجلاً مع الملك بعد أن أصدر أمره بإيقاف والي برقة ... وربّما شعر الملك بأنّني أريد مقابلته لاعتراضي على ذلك الأمر الملكي، المخالف للقانون والمسبّب للكثير من البلبلة والشائعات، فتباطأ في الردّ على طلبي".

"ولمّا كان الموضوع من الأهمّية والحساسية بحيث أنَّ معالجته بسرعة أصبحت في نظري ضرورة ملحّة، لذلك فقد اتصلت هاتفياً بناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي وأبديت له رغبتي الاجتماع به، أملاً في أن يساعدني في تحديد موعدٍ سريع مع الملك، وردّ بأنَّه سيتوقف عندي وهو في طريقه إلى قصر الغدير[٦٥] (حيث يسكن الملك)".

"وفي اجتماعنا ذلك شرحت لإبراهيم الشلحي الخطأ الكبير الذي وقع فيه

---

٦٢ صدر هذا الأمر الملكي في ٢/ ١٠/ ١٩٥٤.

٦٣ يضيف الصيد أنَّ السلطات طلبت من الإيطالي **مرزوطي مغادرة البلاد فوراً**. انظر: الصيد، ص ١٠٤.

٦٤ بن حليم، ص ١١٦

٦٥ المعروف أنَّ رئيس الوزراء بن حليم هو الذي يذهب عادة للقاء ناظر الخاصّة إبراهيم الشلحي في مكتبه وليس العكس. لقد علم المؤلف أنَّ واحداً من أبناء إبراهيم الشلحي على الأقل يتساءل باستنكار عن السرّ وراء حضور والده إلى مكتب رئيس الوزراء صباح ذلك اليوم بالذات.

الملـك، وأنَّ مسـؤولاً كبـيراً كوالي برقـة لا يجب أن يعاقب قبـل محاكمته أو على الأقـل التأكـد ممّا نُسـب إليه من اتهامـات، وشرحت لناظر الخاصّـة مدى الأثر السـيئ الـذي تركه هـذا الأمـر، وما يترتـب عليه من شـعور بعدم الاسـتقرار وزعزعة الثقة في مركز الحكومة".

"وكان ردّ إبراهيم الشلحي أنّه فوجئ هو كذلك بذلك الأمر الملكي، وأنَّ الملك لم يسـتشره، بل لم يفاتحه في الموضوع إطلاقاً،[٦٦] ثمَّ أردف، إنَّ الملك لم يعد يركن لنصحه، وكثيراً ما اتخذ من المواقف ما هو متعارض مع نصائحه، وكانت تظهر على وجه إبراهيم مشـاعر الأسـف والمرارة لهذا الوضع، ثمّ اسـتطرد معبّراً عن خوفه من عواقب التسرّع والتخبّط دون تمحيصٍ وتروٍّ."[٦٧]

حـادث الاغتيال والمحاكـمة



إثر خروج **إبراهيم الشلحي** من الزيارة التي قام بها لرئيس الوزراء بن حليم في مكتبه ببنغازي صباح يوم **٥/ ١٠/ ١٩٥٤**، لحق به السيد **الشريف محي الدين السـنوسي**[٦٨] إلى سـيارته التي أوقفهـا أمام مبنى رئاسـة الحكومة بشـارع أدريان بلت، وأطلق النار عليه من مسـدس كان يحمله، فأرداه قتيلاً في الحال، ثمَّ سـلم الفاعل نفسه للشرطة.

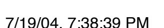
نعى الديوان الملكي المرحوم الشلحي ببيان جاء فيه:

"بمزيـد الأسـف والحـزن العميـق ينعَـى الديوان الملكـي إلى الشـعب الليبي الكريم فقيد الوطن الكبير السـيد إبراهيم الشـلحي ناظـر الخاصة الذي اغتيل غـدراً يوم ٧ صفر ١٣٧٤ هـ الموافـق ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٤ ففقدت البـلاد بوفاته رجلاً أميناً، ووطنياً صادقـاً، ومجاهداً مخلصاً قضى حياته في خدمة

٦٦ ربّما يعود ذلك لعلم الملك بتورّط الشلحي في هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦٧ بن حليم، ص ٩١-٩٢. علق بن حليم على ما دار في هذا اللقاء بقوله: "لا شـك أنَّ إبراهيم الشـلحي كان له نفوذ كبير لدى الملك إدريس، وأنَّ العلاقة بينهما كانت علاقة جذرية بين شـخصين متمّمين لبعضهما البعض، وأنَّ الملك إدريس كان يثق في إبراهيم الشـلحي ثقة عميقة، وأنَّ إبراهيم أخلص لسـيده إخلاصاً منقطع النظير، ولكن القول بأنَّ الملك كان آلة في يد الشـلحي، أو أنه لم يكن يتخذ قراراً إلا بعد استشـارته، قول يجافي الوقائع التي لمسـتها بيدي وشاهدتها بعيني". بن حليم، ص ٩٢.

٦٨ السـيد الشريف محي الدين السـنوسي هو من مواليد مرسـى مطروح بمصر بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٣٢، وكان قد تلقى تعليمـه بمـصر ولبنان، حيث درس بالكلية اللبنانية بسـوق الغرب، وقد اختلط بشـباب الأحزاب العربية وتشـبّع بالحـركات القوميـة. ويطرح كثير من المهتمين سـؤالاً يتعلق بالكيفيّة التي علم عن طريقها القاتل بوجود الشـلحي صباح ذلك اليوم بمكتب رئيس الوزراء بن حليم، وهو أمر غير مألوف وغير معروف عادة.

مليكه ووطنه، فكان مثالاً للاستقامة والنزاهة والوفاء.

وإزاء هـذا المصـاب الفـادح لا يسـع الديوان الملكـي إلا أن يدعـو الله تعالى أن يتغمّد الفقيد برحمته ويسكنه فسيح جناتـه وأن يعوّض عنه البـلاد خيراً، وأن يلهم آله الصبر والسلوان، إنّه سميع مجيب الدعوات".

كما أعلنت **حالة الحداد** العام في البلاد لمدّة سبعة أيام، وأعلنت كذلك **حالة الطـوارئ** في ولايـة برقة، ومن جانبه سـارع بـن حليم إلى أن **استصدار أمر من الملك بإعادة حسـين مازق** إلى العمل **فوراً وبإلغاء أمر تحديد إقامة السيد عبد الله عابد السنوسي**.

تولى **الدفاع** عن السيد الشريف محي الدين السنوسي **المحامي سالم الأطرش** والمحامـي **فهيم الخير**،[٦٩] وبدأت محاكمة المتهم أمام **محكمة الجنايات** ببنغازي يوم **٢٩/ ١١/ ١٩٥٤**. ترأسّ هيئة المحكمة القاضي الإنجليزي **"وود"**. وقد ضمّت الهيئة، إلى جانبه، القاضي **خليل الكوافي** والقاضي **عبد الرزاق البشتي**. وقد سمح لعددٍ محدود من الجمهور بحضور جلسـات المحاكمة، كان من بينهم البوصيري الشـلحي (نجـل القتيل)، وممثل للسـفارة البريطانية وآخر للسـفارة الأمريكية. وأصدرت المحكمـة حكمها يوم **١١/ ١٢/ ١٩٥٤ بإعـدام الجاني الشريف محي الديـن السـنوسي**. وطعن المحامي سـالم الأطرش في الحكم أمـام **المحكمة العليا** التـي نظرت في الطعن يوم ٢٧/ ١/ ١٩٥٥ بهيئتها التي تشـكلت برئاسـة رئيس المحكمة **محمد خليل القماطي** وعضوية المستشارين J.A. Bell (بريطاني) و James Robinson (أمريكي) وحسـن أبو علم وعثمان رمزي وعوني الدجاني ومنصور المحجـوب، وبحضـور النائـب العام المستشـار محمـود القاضي. **وقـد أصدرت المحكمة العليا حكمها برفض الطعن المقدّم، وتأييد الحكم الصادر بإعدام الجاني الشريف محي الدين السنوسي. وقد تمّ تنفيذ حكم الإعدام في الشريف محي الدين السنوسي داخل سجن بنغازي يوم ٦/ ٢/ ١٩٥٥**.

---

٦٩ أصدرت السلطات في ١١/ ١١/ ١٩٥٤ أمراً بإبعاد المحامي **فهيم الخير** عن البلاد بحجّة أنَّه مصري الجنسية. انظر: حكيم، المصدر نفسـه، ص ٢٣، كما صدرت أوامر من الملك تقضي بإبعاد بريطانيين كانا يعملان في ليبيا هما المسـتر فورسـايث D. W. Forsyth والمسـتر هاريس G. S. Harris، وكان أوّلهما يعمل مع السـيد أبي القاسـم السنوسي. وتجدر الإشارة إلى وجود **تقرير بريطاني سرّي جداً لم يجرِ الإفراج عنه، رغم مرور ثلاثين سنة عليه**، وهو يحمل الرقم الإشاري (JT- 6 1612/5) يُعتقد أنّ له علاقة بأسرار وخفايا حادث اغتيال إبراهيم الشلحي.

تنـاول بـن حليم بعـض **الملابسـات التي أحاطـت بتنفيذ حكـم الإعدام** إذ قال:

".. لقـد أصـدر الملك أوامـره إلى قائد قوة دفاع برقة (محمـود بوقويطين) بأن ينفـذ حكـم الإعدام في نفس المـكان الذي نفذ فيه الشريـف محـي الدين جنايته، أي في وسط أهم ميدان في بنغازي وأمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء..".

"وجـاءني المدّعي العام الاتحادي **المستشـار محمود القـاضي**، وكان رجلاً فاضلاً ورعـاً، وطـوداً قانونياً متزناً، وأبلغني بصراحة تامّـة أنّه لن يوافق على تنفيذ أمر الملـك حتى لو اسـتدعى الحـال أن يقدّم اسـتقالته، فلا يمكن لـه أن يوافق على خرق القانون لإرضاء شـهوة التشفي لدى أبناء إبراهيم الشلحي، حتى لو كان الأمر صادراً من الملك إدريس.."[70].

ثمَّ يصف بن حليم كيف أنّه نجح في إقناع الملك بأن يتمّ تنفيذ حكم الإعدام داخل السـجن، وفقاً لما ينصّ عليه القانون، مع السماح لأبناء الشلحي بالحضور إلى السـجن لكي يشـاهدوا بأعينهم إقامة الحدّ على قاتل والدهم. ثمَّ أورد كيف أنّ الفريق "بوقويطين" أمر، زيادة في التشفي، بإلقاء جثة القتيل أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء ليتسلمها أهله هناك.[71]

مـا هي دوافع الشريـف محي الدين السـنوسي لاغتيال ناظـر الخاصّة الملكية

٧٠ بن حليم، ص ١٢١-١٢٢.

٧١ قـد يأخـذ بعضهم على الملك هذا الموقـف، غير أنّه من حقه أن نذكر له أنّه تراجع عنـه عندما وجد من ينصحه. ولا يغيب عن القارئ أنَّ شتى مدن بنغازي وساحاتها ومدنها الرياضية وحرم جامعاتها شهدت عمليات تنفيذ الإعدام الوحشـية في عـشرات المواطنين الليبيّـين في ظل النظام الانقلابي منـذ عام ١٩٧٧، ولم يكترث ذلك النظام بتسـليم جثث الضحايا لذويهم أو حتى إبلاغهم عن مكان دفنهم. وقد ورد بالنشرة الدورية **لمنظمة العفو الدولية** الصادرة في شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٣ ما نصّه "تمّ شنق السيد **محمد مهذب حفاف** في ليبيا الذي كان سجيناً منذ سنة ١٩٧٣، حيث حكم عليه بالسجن مدى الحياة لانتمائه إلى إحدى المنظمات. وقد أفاد شاهد عيان أنَّ الشنق تمّ علناً أمام مبنى كليـة الهندسـة بجامعـة طرابلس في ٧ إبريل/ نيسـان ١٩٨٣. وأنّه اتضـح من الذهول وعلامات الاسـتغراب التي ظهرت على وجه الضحية أنه لم يبلغ بقرار الشـنق قبل إحضاره. وقد أنزله أفراد اللجنة الثورية من السـيارة باللكم والركل والصراخ، وكانت الأيدي والعصي تنهال عليه حتى سالت الدماء من جسمه ورأسه بغزارة، ثمّ علق بحبل المشـنقة بطريقـة بدائية، وقد اسـتمرّ أعضاء اللجنة في ضربـه، وتعلق أحدهم برجله متأرجحاً من حبل المشـنقة، ثمّ تُركت الجثة معلقة لمدّة سـاعات عارية تماماً من الملابس، وقد احتشـد الطلبة لإلقاء نظرة على مصير (أعداء الثورة) كـما قالت اللجنة، ويُذكـر أنَّ **اللجنة الثورية أعدمت احفاف، المحكوم عليه بالسـجن مدى الحياة، دون الرجوع إلى سلطة قضائية**". ويؤكد شهود عيان أنَّ العقيد القذافي كان واقفاً بشرفة أحد الفنادق المطلة على ميدان الكاتدرائية ببنغـازي يشـاهد منهـا عملية الإعـدام التي نفـذت يـوم ٧/ ٤/ ١٩٧٧ في اثنين من زعـماء الطلبـة اللذين حكمت عليهـما محاكم ثورية بالإعدام لاشـتراكهما في مظاهرات كانت تنادي ببعض المطالـب الطلابية في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦.

إبراهيم الشلحي؟

أكانت وطنية محضاً؟ عائلية محضاً؟ أم كانت شخصية وطنية في آن معاً ؟!

يزعم **سامي حكيم** أنَّ المرحوم الشريف السنوسي قال للفريق بوقويطين الذي كان قد حضر للسجن قبل تنفيذ حكم الإعدام:

"أنا لم أقدم على هذا الأمر إلا من تلقاء نفسي، لأنَّ الشلحي كان وراء كل فسادٍ جرى في البلاد .. إنَّه كالإخطبوط .. إنَّه جرثومة فساد .. قتلته لتخليص الوطن..".[٧٢]

كما زعم أيضاً أنّ المرحوم الشريف السنوسي **اعترف للقاضي محمد السوداني**، الذي حضر لتلقينه بعض الآيات القرآنية قبل تنفيذ الحكم فيه، بأنّه اعترف له اعترافاً كاملاً بأنّه القاتل الوحيد للشلحي الذي أجرم في حق وطنه، وأنّه كان يتمنّى أن يطول به الأجل ليقتل غيره من المفسدين الأشرار أمثال عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم. وقد نسب تقرير سرّي أعدّته السفارة الأمريكية (يحمل الرقم ٩٥ ومؤرّخ في ١٣/ ٩/ ١٩٦٠) إلى الملكة فاطمة القول ذاته منسوباً إلى ابن أخيها السيد الشريف محي الدين السنوسي (الملف 773.11).

ويتضح من **الرسالة**[٧٣] التي نشرها **مكتب الادعاء العام** في الجزء الثاني من كتاب "**حقيقة إدريس – وثائق وصور وأسرار**" (١٩٧٦) وزعم أنَّ السيد الشريف السنوسي كان قد بعثها من بيروت بتاريخ **٤/ ١١/ ١٩٥٣** إلى أحد أصدقائه في بنغازي (يُعتقد أنّه المرحوم سالم بوقعيقيص) أنَّ **دوافعه كانت وطنية وأنّه كان ناقماً على الوضع برمّته.**

وأيّاً ما كانت دوافع المرحوم الشريف لارتكاب جريمة اغتيال المرحوم الشلحي، فمن المؤكد أنَّ هذا الحادث كان من أخطر الوقائع، إن لم يكن أخطرها على الإطلاق، في تاريخ العهد الملكي، فقد ظلّت تأثيراته وانعكاساته تلقي

---

٧٢ سامي حكيم، **هذه ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ٤٣-٤٤.

٧٣ زعم الانقلابيون أنّهم عثروا على هذه الرسالة داخل حقيبة في بيت العقيد عبد العزيز إبراهيم الشلحي غداة انقلاب الأول من سبتمبر.

بظلالها الثقيلة على مسيرة ذلك العهد.[٧٤]

يقول المستر **دي كاندول** في معرض حديثه عن اغتيال إبراهيم الشلحي:

"عندما اغتيل إبراهيم الشلحي في سنة ١٩٥٤ كانت الصدمة عنيفة جداً إلى الحدّ الذي فقد معه الملك اتزانه المعتاد، فأقدم على عملٍ منافٍ للصواب. ويقال إنَّه لم يتغلب نهائياً قطّ على تأثير تلك الصدمة".[٧٥]

كما يقول **بن حليم** عن تأثير اغتيال الشلحي على الملك:

"لا شك في أنَّ اغتيال الشلحي خلق فراغاً رهيباً حول الملك وأفقده عنصر اتزان واستقرار مهماً، فبدأت تظهر بعد وفاة إبراهيم الشلحي كثير من الثغرات ..".[٧٦]

علاقة الملك بأبناء الشلحي

في اعتقادي أنَّه ليس بمقدور أيّ باحث في سيرة العهد الملكي أن يشير إلى أيّة علاقة، قامت قبله واستمرّت في ظله، وكان لها من التأثيرات المتواصلة والبالغة الأهمّية والخطورة على البلاد وعلى وجهة ذلك العهد، مثلما كان لعلاقة الملك إدريس بناظر خاصّته إبراهيم الشلحي[٧٧] ومن بعده بأبنائه وأسرته.

لقد امتدّت هذه العلاقة بين الملك إدريس والسيد إبراهيم الشلحي نحو أربعين سنة، كانت في معظمها سنين قاسية صعبة، كما كان جلّها قبل أن تولد المملكة الليبية المتحدة، منذ أن كان السيد إدريس السنوسي وريثاً للحركة السنوسية، ثمّ أميراً لبرقة إلى أن أصبح ملكاً لليبيا.

٧٤ استقبِل اغتيال إبراهيم الشلحي بارتياحٍ واسع في الأوساط الشعبية التي كانت تعدّه رمزاً للفساد السياسي في البلاد. وقد شهدت مدينة بنغازي توزيع منشورٍ سرّي بتوقيع "الشباب الحر" أشاد فيه بعملية اغتيال الشلحي. وقامت السلطات باعتقال شابين من مدينة بنغازي هما (الفيتوري) و(بلها) ومثلا أمام المحكمة حيث دافع عنهما المحامي سالم الأطرش (القضية رقم ٢٤٣/ ٥٥). انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ٤٦-٥٢.

٧٥ دي كاندول، ص ١٤٧. لا ينبغي أن يغيب عن نظر القارئ ما ورد في تقرير السفارة الأمريكية بليبيا رقم (٣٥٤) المؤرّخ في ١٧/ ٦/ ١٩٥٣ أي قبل ما يزيد عن عام على وقوع حادث الاغتيال. لقد تحدّث هذا التقرير عن "إزاحة الشلحي من مسرح الأحداث" وعن تأثير ذلك "إيجابياً" على الملك إدريس من وجهة النظر الأمريكية. راجع مبحث "توتّر العلاقة مع الملك" في فصل "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" بهذا المجلد.

٧٦ بن حليم، ص ٩٢.

٧٧ أورد بن حليم أنَّ كثيراً من الناس كانوا يظنّون أنَّ إبراهيم الشلحي لديه نوع من السحر شديد التأثير جعله يسيطر على أفكار السيد إدريس سيطرة تامّة. بن حليم، ص ١١٢.

يقول المستر **دي كاندول** عن المرحوم إبراهيم الشلحي:

"لقد خدم الشلحي الملك بتفان وإخلاص كاملين في السرّاء والضرّاء طيلة أربعين عاماً، وقد توطدت خلالها بينهما علاقة أخوية صادقة، إذ إنَّ الثقة التي وضعها الملك في إبراهيم الشلحي أثبتت صمودها أمام تجارب الزمن، وكانت في محلها تماماً. فهو رجل أمين راجح العقل، كان لسداد رأيه وكياسته نفع كبير للملك في كثير من الأوقات العصيبة والأزمات".[78]

غير أنَّ هذه العلاقة خلقت بالمقابل لدى الملك **نقطة ضعفٍ** كبيرة تمثلت في عطفه البالغ والزائد على إبراهيم الشلحي وعائلته أثناء حياته، وازداد هذا العطف لدى الملك نحو الأبناء بعد تعرّض والدهم للاغتيال على يد أحد أقاربه، وأسفر تناميه عن ازدياد نقطة ضعف الملك تجاههم وضوحاً وسفوراً، فأصبحت مع الأيام مثار استنكار واستياء متعاظمين من الآخرين، ولاسيما مع **ازدياد تجاهل هؤلاء الأبناء لمقتضيات ومسؤوليات عاطفة الملك نحوهم وعطفه عليهم**.

تناول بن حليم **العوامل الجديدة** التي طرأت على **معادلة العلاقة** بين الملك وآل الشلحي وألقت بظلها على تلك العلاقة إثر وفاة إبراهيم الشلحي، ولخّصها في الآتي:

"أ- شعور الملك بنوع من **المسؤولية الأدبية** نحو أبناء ناظر خاصّته الذي اغتيل وهو في خدمته، **فاشتدّ حنوّه عليهم جميعاً**، ولعب وفاؤه المشهور نحو أبناء من أخلص في خدمته لعبته الفعّالة في نفس الملك، **وأصبح لا يرى أيّ خطأ أو إثم أو حماقة يرتكبها أيّ من أبناء ناظر خاصّته القتيل، وأصبح لا يرفض لأيٍّ منهم طلباً ولا يقبل في أيٍّ منهم طعناً أو نقداً**، ويشعر بأنّه ملتزم التزاماً أدبياً بتلبية جميع رغباتهم والسكوت عن تدخّلاتهم حتى في شؤون الدولة.

ب- **زادت نقمة الملك على فرع السيد أحمد الشريف**، وتأجّجت نار الشك والظنون التي كانت تراوده نحو ذلك الفرع من العائلة

---

78 كاندول، ص ١٤٧.

السنوسـية، وأكد له اغتيال ناظر خاصّته بيد حفيدٍ من أحفاد السيد أحمـد الشريـف خطورة ذلك الفـرع، وخشي مـن عواقب خطرهم على الاستقرار في البلاد.

ج- نظـراً لأنَّ **ناظـر الخاصّـة الجديـد**[٧٩] (البوصيري الشـلحي) لم تكن لـه أيّ خـبرة أو دراية بأمـور البلاد، لذا أصبح الملـك في أوّل الأمر لا ينتظـر من ناظر خاصّته الشـاب تلك النصائـح الحكيمة والآراء السـديدة التـي كان يتلقاها من والـده (إبراهيم الشـلحي)، ولكن الملـك في الوقـت نفسـه **كان لا يـترك فرصـة ولا تفوته مناسـبة إلا ويُظهـر عطفـه ورعايتـه للبوصـيري وإخوتـه**، ومـع الأسـف فإنَّ البوصـيري، تحت إغـراء المنافقين الذي أحاطوا به، **بـدأ يتدخّل في الشؤون السياسية للدولة**.

د- سرعان ما سـببت **البطانة الفاسـدة** التي أحاطت بالبوصيري به إلى الزج به في مآزق ومثالب خطيرة كان لها أثر سياسي غير حميد.

هـ- أدّى **الفـراغ** الـذي نتج عن اغتيال إبراهيم الشـلحي، والذي عجز ابنه وخليفته في المنصب عن ملئه، إلى **تسارع كثير من المنافقين للملك، وقد قام هؤلاء بأسوأ الأدوار في إفساد** الحكم وتوريط الملك في كثير من الأمور، التي ما كان ليوافق عليها لولا تزييفهم لها.



و- **أدّى غيـاب إبراهيـم الشـلحي مـن حـول الملـك إلى فتـح البـاب عـلى مصراعيـه أمـام الكثير من رجـال الحاشـية، فأسـاءوا للملك بنصائحهم المغرضة، واستغلوا وجودهم حوله أسوأ استغلال**".[٨٠]

الملـك يعتزم مغادرة البلاد

كان من بين تداعيات حادث اغتيال إبراهيم الشلحي أنَّ الملك إدريس **فكّر وشرع في اتخاذ الترتيبات للاستقالة ومغادرة البلاد والإقامة بالحجاز**.

٧٩ انظر "تعيين البوصيري الشلحي" من هذا المبحث.
٨٠ بن حليم، ص ٩٢-٩٣.



يقول **بن حليم**:

".. رجعت إلى الملك (يوم الحادث) فوجدته منهاراً تماماً، وقد جفت عيناه من البكاء واحمرّتا، وبدا عليه حزن عميق، وسيطر عليه يأس غريب، فلقد كانت **الإساءة ذات طبيعة مزدوجة،** فاجعة فقدان من كان في مقام ابنه الوحيد، وأنَّ القاتل لم يكن مواطناً عادياً وإنّما كان أحد أفراد الأسرة السنوسية، وبالتحديد من فرع السيد أحمد الشريف، وما سيحدثه ذلك من شرخٍ هائل في جدار الأسرة السنوسية لا يمكن تجاوز آثاره مستقبلاً.. ".

"وقرّر الملك الإقامة في **طبرق،** خلوداً للسكينة، وبعداً عن المكان الذي قتل فيه ناظر خاصّته .. وبعد يومين استدعاني الملك إلى طبرق، وطلب منّي أن أحضر له جواز سفرٍ له ولعائلته، ثمّ زرته في طبرق، واستفسر منّي عن الجوازات فسألته: لماذا تريد جوازات سفر؟ فردّ ببساطة (لأنّني أريد أن أجاور في الحجاز وقرّرت الاستقالة ومغادرة ليبيا في الأسبوع القادم..)".[81]

ويروي **بن حليم** تفاصيل حوار زعم أنّه دار بينه وبين الملك إدريس، استطاع في نهايته أن يقنعه بالعدول عن الفكرة، وبأن تأخذ العدالة مجراها في محاكمة المتهم بقتل إبراهيم الشلحي.[82]

يؤكد محمد عثمان الصيد أنَّ الملك فكر فعلاً في اعتزال الحكم ومغادرة البلاد غير أنّه ينفي أنّ الملك كان منهاراً، فيقول:

".. هناك بعض الروايات ذكرت أنّه (أي الملك إدريس) كان منهاراً، وهذا محض افتراء .. حيث دُفن الجثمان (في البيضاء) جاء الملك إلى بنغازي وذهب إلى منزل أسرة إبراهيم الشلحي وقدّم لهم العزاء، وأبلغهم بأنّه سيعتبرهم جميعاً أبناءه .. ثمَّ قرّر الملك الانتقال إلى طبرق، فقد كان مستاءً أشدّ الاستياء من عملية الاغتيال، كما كان متأثراً لأنّها تمّت بواسطة أحد أقاربه..".

"والواضح أنّه اكتأب كثيراً، لذلك استدعى **أخاه ولي العهد الأمير السيد الرضا**

---

٨١ المصدر نفسه، ص ١١٧–١١٨.
٨٢ المصدر نفسه، ص ١١٨.

مـن طرابلـس، وأبلغـه بأنّه ينوي اعتـزال الحكم ومغـادرة البـلاد. وحين علم مصطفـى بن حليم بذلـك، ذهب إلى الملك بصفته رئيسـاً للحكومة، ورجاه أن يعـدل عـن قراره، وأن لا يقدم على هذه الخطوة وهو في حالة غضبٍ وحزن ... تراجع الملك عن فكرة اعتزال الحكم".[83]

يؤكد الأسـتاذ **سـامي حكيم**[84] واقعة تفكير الملك بالاعتزال ويضيف إليها أنّ الملـك اسـتدعى وليّ العهـد الأمير محمـد الرضا فوصل إلى طـبرق يوم ٧ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ على متن طائرة حربية أمريكية (من قاعدة ويلس) ليتسـلم منه سـلطات المُلـك. غير أنَّ سـامي حكيم يعزو تراجـع الملك عن هذه الفكرة إلى تدخّل رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، والولاة الذين طلبوا إلى الملك التريّـث في مغادرة البلاد. وصدر عـلى إثر ذلك بلاغ من الديوان الملكي جاء فيه ما نصّه:

"راجـت في الآونة الأخيرة إشـاعة مفادها أنَّ حـضرة مولانا الملك المعظم قد اسـتدعى صاحب السـمو الأمير وليّ العهد لكي يسـند إليه المُلـك نظراً للرغبة السامية في السفر إلى مصر.




ويعلن الديوان الملكي أنّه لا أساس لهذه الشائعات من الصحة مطلقاً، وأنَّ الحقيقـة هي أنّ سـموَّ الأمير وليّ العهـد قد غادر طرابلـس إلى بنغازي ثمّ طبرق يـوم ٩ صفر ١٣٧٤ هــ. الموافق ٧ أكتوبـر ١٩٥٤م لتقديم التعزيـة[85] إلى المقام السامي".

تعييـن البوصيري الشلحي

عندما وقع حادث اغتيال إبراهيم الشلحي، كان نجله الأكبر "البوصيري" لم يتجاوز الثالثة والعشرين من العمر بعد، وكان ما يزال يدرس بجامعة "أكسـتر" ببريطانيا، وكان قد تزوّج من فتاة إنجليزية زميلة له في الدراسة.[86]

٨٣ الصيد، ص ١٠٥.
٨٤ يستند الأستاذ سامي حكيم في معظم كتاباته عن العهد الملكي في ليبيا إلى تقارير المخابرات المصرية في ليبيا. راجع في هذا الموضوع كتابيه: هذه ليبيا ص ٥٤، و حقيقة ليبيا ص ٢٥٦.
٨٥ يؤكد سامي حكيم أنَّ الملك سبق له أن تلقى التعزية من وليّ العهد بعد الحادث مباشرة.
٨٦ كاندول، ص ١٤٧.





فـور وقـوع الحادث، طلـب الملك مـن رئيس الـوزراء بن حليـم الاتصال بالبوصـيري الشـلحي في لنـدن واسـتدعاءه للحضور فـوراً إلى بنغـازي.[٨٧] **وفي ١٣/ ١٠/ ١٩٥٤ صدر أمر ملكي بتعيينه ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده.**

كيف تمّ التعيين؟ وهل كان لبن حليم أو لغيره دخل في اقتراح هذا التعيين؟ للأسـف فإنّ شـيئاً لم يـرد في مذكرات بن حليـم حول هذا الموضـوع.[٨٨] غير أنَّ **سامي حكيم** ذكر أنَّ بن حليم هو الذي اقترح على الملك تعيين البوصيري في هذا المنصب، وأنّ الملك أبدى في البداية رغبته بأن يواصل البوصيري دراسته.[٨٩]

يقول المستر **دي كاندول** واصفاً البوصيري الشلحي:

".. والحقيقة أنَّ **البوصيري** كان لا يملك أيّاً من الصفات اللازمة لشغل منصبه الرفيـع .. وهو، مثل أبيه، اكتسـب نفوذاً كبيراً لـدى الملك، إلا أنَّه، على خلاف أبيه، كان ينزع إلى العجرفة والاستبداد..".[٩٠]

يقول **بن حليم** عن البوصيري الشلحي:

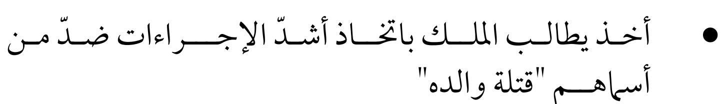
".. صحيح أنَّ البوصيري كان على درجة عالية من الوطنية والنزاهة، ولكنّه لم تكن له خبرة والده ولا حكمته، ولم يكن له نفوذ والده عند الملك، ذلك النفوذ الذي تكوّن خلال أربعين سنة من الخدمة المخلصة الأمينة".

".. وبرغـم صفاته الطيبة، من وطنية صادقـة ونزاهة، وإخلاص للملك، إلا أنَّ تعيينه في ذلك المنصب الخطير في تلك السـن، وهو لم يكتسب خبرة ولا علماً يؤهّلانه لذلك، زاد من غروره ونزعاته الطائشة".

ويشـير بن حليم في هذا السياق نفسه إلى أنَّ البوصيري، تحت تأثير المنافقين وأصحـاب المصالـح الشـخصية الذين كانـوا يوغرون صـدره ويدفعونـه دفعاً للأخذ بثأر أبيه، ويصوّرون له أنَّ جميع أفراد عائلة السيد أحمد الشريف ضالعون في قتل أبيه..

---

٨٧ بن حليم، ص ١١٧؛ الصيد، ص ١٠٥.
٨٨ انظر: بن حليم، ص ٩٢؛ الصيد، ص ١٠٥.
٨٩ حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ٢٥٩.
٩٠ كاندول، ص ١٤٧.



- أخذ يطالب الملك باتخاذ أشدّ الإجراءات ضدّ من أساهم "قتلة والده"
- كما أخذ يتدخّل في الشؤون السياسية للدولة.

ويعلق بن حليم على هذا التدخّل بقوله:

"وكان تدخّله في أوّل الأمر محدوداً ولا يخلو من فائدة، فبالرغم من قلة خبرته وجهله بأمور البلاد، إلا أنَّ وطنيّته وتوجّهاته العربية القومية كانت تعوّض عن تلك النواقص".[91]

ملاحقة وإقصاء

لم تعرف ردود فعل الملك إدريس على اغتيال ناظر خاصّته حدّاً تجاه أقاربه من أبناء فرع السيد أحمد الشريف السنوسي الذي ينتمي إليه القاتل، كما أنّ تصرفاته حيالهم اتسمت بالمبالغة في القسوة. ويعتقد بعضهم أنَّه ممّا زاد في سَوْرة غضب الملك ضدّهم قيام أكبر أبناء العائلة السيد **إبراهيم أحمد الشريف**، الذي كان يشغل منصب سفير لليبيا في مصر، بعددٍ من التصرّفات التي أخذها الملك عليه وعلى بقية أفراد العائلة، من ذلك قيام السيد إبراهيم باستصدار **شهادة ميلاد مزوّرة للجاني**،[92] وقيامه كذلك بتوجيه **رسالة خطية إلى الملك إدريس** ضمّنها عدداً من الشتائم، والاتهامات بسلبه العرش منه،[93] ثـمّ قيامه **بطلب اللجوء السياسي إلى مصر**.[94]

لقد كان من بين **ردود فعل الملك**، فضلاً عمّا أشرنا إليه من قبل، قيامه بـ:

- الطلب من عائلة الشريف أن يتخلوا عن ابنهم، وألا يساعدوه بمحام إن كانوا فعلاً لا يقرّون على فعلته.
- طلب إقالة إبراهيم أحمد الشريف سفير ليبيا في مصر لأنّه قام



---

٩١ بن حليم، ص ٩٢-١٢٠،٩٤-١٢١. وتجدر الإشارة إلى أنَّ العلاقة بين بن حليم و البوصيري أصابها عطب كبير منذ أواخر عام ١٩٥٦. راجع مبحث "علاقة بن حليم بالبوصيري" من هذا الفصل.

٩٢ تُبيّن الشهادة أنّ الشريف محي الدين السنوسي هو من مواليد ١٩٣٦/١٠/٢٦ على حين أنه في الحقيقة من مواليد ١٩٣٢/١/٢٩.

٩٣ بن حليم، ص ١١٩.

٩٤ المصدر نفسه، ص ١٢٠.

بتزوير شهادة ميلاد تثبت أنَّ الجاني كان قاصراً يوم ارتكب الجريمة.

- إصدار مرسوم ملكي في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٤ ينظم ولاية العرش، قصر فيه "الأسرة المالكة" على شخص الملك والملكة وأطفالهما وشخص وليّ العهد، كما نصّ على حرمان من عداهم من أعضاء الأسرة السنوسية من أيّة ألقاب أو مزايا أو حقوق خاصّة.
- الإصرار على فصل جميع أفراد العائلة من وظائفهم.
- وضع أفراد العائلة السنوسية جميعاً (من فرع السيد أحمد الشريف) تحت الإقامة الجبرية.
- إصدار الأوامر بإلقاء القبض على عددٍ من شباب عائلة السيد أحمد الشريف (وهم علي صفي الدين السنوسي، ورضا صفي الدين السنوسي، وبشير إبراهيم السنوسي، وكامل إبراهيم السنوسي، ومصطفى الرضا، وأحمد محي الدين السنوسي) وتغريبهم إلى بلدة هون، لعدم استقامتهم ومخالفتهم لتقاليد الأسرة السنوسية.[٩٥]
- إصدار الأوامر بنفي جميع الشباب والرجال الأصحّاء إلى "جادو" جنوب غربي ولاية طرابلس، وبعضهم إلى "جنزور" الواقعة غربي مدينة طرابلس.[٩٦]

هروب صالح بويصير

كان السيد **صالح مسعود بويصير** من الشخصيات الوطنية والسياسية

---

٩٥ انظر: حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٥؛ **حقيقة ليبيا**، ص ٢٥٥.

٩٦ الصيد، ص ١٠٥. ذكر بن حليم أنَّ الملك كان ينوي في أواخر عام ١٩٥٦، تحت تأثير البوصيري الشلحي، نفي جميع أفراد عائلة السيد أحمد الشريف إلى "جادو" بجبل نفوسة، وأنّه نجح في إقناع الملك بالعدول عن هذه الفكرة، الأمر الذي أثار البوصيري الشلحي عليه وأدّى إلى تدهور العلاقة بينهما. انظر: بن حليم، ص ٤٩٤-٤٩٧. راجع مبحث "علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي" من هذا الفصل.

اللامعة في ليبيا[٩٧] منذ الفترة التي سبقت استقلال ليبيا. وهو، فضلاً عن انتمائه إلى إحدى قبائل برقة الكبيرة (قبيلة العواقير)، كان من القلائل الذين تمكنوا من الحصول على قسطٍ وافر من التعليم فقد درس بالأزهر، كما كان مثقفاً وصاحب مواقف وطنية بارزة.[٩٨] انتخب بالتزكية لأوّل برلمان ليبي (فبراير/ شباط ١٩٥٢) عن منطقة (توكرة) شرقي بنغازي، **واختير نائباً لرئيس مجلس النواب**. وكان في الوقت نفسه صاحب جريدة "**الدفاع**" التي كانت منبراً لكثير من أصحاب الأقلام الوطنية الذين عبّروا من خلال صفحاتها عن شتى القضايا الوطنية والقومية. وفضلاً عن ذلك، كان صالح بويصير **معروفاً بصلاته الوطيدة مع أبناء فرع أسرة السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية** (ولاسيما السيد أبو القاسم أحمد الشريف) ولذلك كان محسوباً عليهم. ومن ثمَّ كان طبيعياً، عندما وقع حادث اغتيال إبراهيم الشلحي عن طريق أحد أبناء هذه الأسرة، أن يجد السيد بويصير نفسه في خضمّ تداعياته.[٩٩]



بعد صدور الحكم بإعدام الجاني الشريف محي الدين السنوسي، وتأييد ذلك الحكم من المحكمة العليا الاتحادية، فكر السيد بويصير في طريقة ينقذ بها رأس السيد الشريف من حبل المشنقة، فقام، بالاشتراك مع شاب فلسطيني يدعى (**مروان العفيفي**) كان يعمل مترجماً بالسفارة الأمريكية في بنغازي، **بتزوير توقيع الملكة فاطمة** على رسالة موجّهة إلى ملكة بريطانيا إليزابيث، ترجوها فيها التدخّل لدى الملك إدريس لكي يخفف حكم الإعدام الصادر بحق ابن أخي الملكة فاطمة.

عندما اكتشف الملك إدريس حقيقة هذا الأمر،[١٠٠] غضب غضباً شديداً وأمر رئيس الوزراء بن حليم باتخاذ إجراءاتٍ شديدة ضدّ بويصير والشاب

٩٧ راجع مبحث "الحركات الوطنية والنشاط السياسي والحزبي" في الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول من هذا الكتاب.

٩٨ انظر حكيم، **صالح بويصير**. غير أنَّ مصطفى بن حليم يتهمه بأنّه كان في الظاهر معارضاً شديداً للحكم، وفي الباطن لم يخل من اتصالٍ حميم ومتواصل مع المرحوم إبراهيم الشلحي وابن أخته عبد السلام الغماري. بن حليم، ص ٥٥٠.

٩٩ كان المحامي **فهيم الخير**، الذي تولى الدفاع عن الشريف محي الدين السنوسي وقامت السلطات بطرده، صديقاً حميماً لصالح بويصير.

١٠٠ تضاربت الأقوال حول الكيفية التي اكتشف بها الملك حقيقة وجود الرسالة المزوّرة. فبن حليم يذهب إلى أنَّ الملك علم بموضوع الرسالة عن طريق السفير الأمريكي (ص ٥٥٠ من مذكراته)، على حين يرى الصيد أنَّ الملك قد علم بالموضوع عن طريق السفارة البريطانية التي اتصلت بالقصر تستوضح عن هذا الموضوع (ص ٢١٦-٢١٧ من مذكراته).



الفلسطيني. غير أنَّ بن حليم، الذي كانت تربطه ببويصير علاقة صداقة ترجع إلى عام ١٩٤٠ بمصر، أهمل تعليمات الملك فيما يتعلق ببويصير ونصحه سرّاً (عن طريق سكرتيره عبد الحميد المبروك بن حليم) بالاحتياط لذلك، ومكنه من الهرب من ليبيا إلى تونس وهو يرتدي زيّ امرأة.[١٠١]

وذكر بن حليم أنَّ الملك غضب عليه من موقفه، ورفضه ملاحقة بويصير قضائياً، وقد سوّغ بن حليم موقفه هذا بأنَّه كان يشعر بأنَّ ملاحقة بويصير تضرّ بسمعة ليبيا وسمعة الملك نفسه، كما أنَّ فيها خرقاً لمبدأ الحصانة البرلمانية، إذ إنّه كان عضواً في البرلمان الليبي.[١٠٢]

كما ذكر الصيد أنَّ الملك إدريس أمر **بمصادرة جميع أملاك** بويصير وتجميد أمواله في البنوك، وقامت سلطات ولاية برقة بتنفيذ الأمر، غير أنَّ الشيخ **منصور المحجوب**، الذي كان قد تولى رئاسة المحكمة العليا، أبلغ الملك أنَّ قرار مصادرة أملاك بويصير وتجميد أمواله ليس دستورياً إذ تنصّ المادة (٣٢) من الدستور الليبي على أنَّ "**عقوبة المصادرة العامة للأملاك محظورة**". وكان جواب الملك إدريس أنّه لا يريد أن يتخذ قراراً يخالف مقتضيات الدستور، وطلب من رئيس المحكمة العليا الاتصال بسلطات ولاية برقة لرفع الحجز عن أموال وأملاك صالح بويصير، وتقرّر تسليمها لأقاربه.[١٠٣]

البحث في إعلان الجمهورية

يقول **بن حليم**:

".. وكنت أميل دائماً إلى مواجهة المشاكل الوطنية الهامة قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها، وكانت أمامي فرصة ذهبية في أحداث خريف ١٩٥٤ (يقصد اغتيال إبراهيم الشلحي)، ففاتحت الملك في شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤ بالمشكلتين الدستوريتين (أعني النظام الاتحادي والنظام الملكي) ... وقلت له ربّما آن الأوان لتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا..".

---

١٠١ استقرّ المقام ببويصير في مصر. وقد عيّن بعد انقلاب سبتمبر وزيراً للخارجية والوحدة.
١٠٢ بن حليم، ص ٥٥٠-٥٥١.
١٠٣ الصيد، ص ٢١٧.

".. كما اقترحت أن يشـترط ألا يقل عمر رئيس الجمهورية ونائبه عن خمسـين عاماً وأن يكونا من أبوين ليبيّين مولودين في ليبيا، وعندما استغرب الملك لهذين الشرطـين قلت له: لقـد جعلتهما خصيصاً لأبعد عن نفسـي الاتهام للفوز بأحد المنصبين (إذ كان عمري آنذاك ٣٣ سنة وولدت في المهجر في مصر)".[١٠٤]

تناول الدكتور **مجيد خدوري** هذا الموضوع **بإسهابٍ وبدقة أكبر** كالآتي:

"وقد اسـتاء الملك، بعد اغتيال الشـلحي، من تصرّف رجال البيت السـنوسي البارزيـن، ففكـر جدّيـاً في قضيـة وراثة العـرش. ولم يكن باسـتطاعة بن حليم أن يجـد فرصـة أكثـر ملاءمـة من هـذه ليقـترح[١٠٥] عـلى الملـك أن يحـل النظام الاتحـادي ويسـتبدل بالملكية جمهورية. واقـترح أن يصبح **الملك إدريس رئيسـاً للجمهوريـة مـدى الحياة**، على أن تكون مدّة الرئاسـة بعد ذلك **عشر سـنوات** فقـط. ويكـون رئيس الجمهورية، بوصفه رئيسـاً للدولة، مسـؤولاً مباشرة عن الإدارة في الولايـات، دون الحاجـة إلى وجود حكومات ولايات منفصلة. ويلي الرئيس **نائب الرئيس**، وهو الذي يخلف الرئيس مؤقتاً في حالة وفاة الرئيس إلى أن ينتخـب خلفاً لـه. وينتخب الرئيس ونائبه برلمان منتخب يمثل الأمّة، وذلك باجتـماع في **مؤتمر وطني**. ومعنى هذا أنّ الشـكل الجديـد للحكومة هو **حكومة رئاسية لا برلمانية**".

"ولمّا كان الملك راغباً في وضع حدٍّ لهذه المشكلة فقد طلب من بن حليم أن يضع **مذكـرة** عن شـكل الحكومة المقـترح. وكان بن حليـم راغباً في إنهـاء النزاع بين السـلطة الاتحادية وحكومة الولايات، فحفزه ذلك على أن يقدّم للملك مذكرة وافية اقترح فيها **حل النظام الاتحادي** والاستعاضة عنه بنظام **وحدة لا مركزية**، وارتـأى أن يكون **شـكل الحكومة رئاسـياً، على غرار النظـام الأمريكي بدل أن يكون برلمانياً**."

وبعـد أن يشـير الدكتور خدوري إلى أنَّ منتقدي بـن حليم لاحظوا أنّه كان قـد وجّـه همّه إلى منصب نائـب الرئيس، وأنّه كان يأمل أن يتـولى بعد وفاة الملك

١٠٤ بن حليم، ص ١٣٥،١٢٦.

١٠٥ يقـول دي كانـدول (ص ١٢٤) إنّ الملـك هـو الـذي أمـر رئيـس وزرائه بإعـداد مشروع تغيـير النظـام الملكي إلى جمهوري.



رئاسة الجمهورية، يصف المذكرة بأنّها، وبقطع النظر عن غاية بن حليم، "**كانت ولا شك عمل رجلٍ نظر إلى الحكم بعينٍ مدرّبة واهتمام دقيق**"،[106] ثمّ يعرض للنقاش والحوار الذي دار حولها:

"وقد وضعت مذكرة بن حليم على بساط البحث في **اجتماعات** عقدت في **طبرق** (١١-١٥ كانون الثاني/ يناير **١٩٥٥**) برئاسة الملك، وكان من بين الذين دعوا إلى الحضور **أدريان بلت** الذي كان مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، و**حسين مازق** والي برقة[107] و**عبد السلام البوصيري**[108] رئيس الديوان الملكي و**الشلحي الأصغر** (يقصد البوصيري الشلحي) ناظر الخاصّة الملكية. وقد افتتح الملك **البحث بالتساؤل: هل حان الوقت لتحويل النظام الاتحادي إلى وحدة، واعترض كذلك على شكل** الحكومة الرئاسي الذي يجعل الرئيس، بوصفه رئيساً للدولة، مسؤولاً بالمقارنة مع النظام البرلماني الذي يجعل رئيس الوزارة مسؤولاً، مع أنَّ الملك كان مؤيّداً لمبدأ الجمهورية. وقد اقترح الشلحي الأصغر (البوصيري)، الذي كان يناصر الجمهورية أيضاً، تعيين عددٍ من نواب الرئيس، كل واحد يمثل واحدة من الولايات، وعندما يموت الرئيس ينتخب الثلاثة من بينهم واحداً لتولي الرئاسة."

"وكان **بلت** ينصح بالتروّي، وقد لفت النظر إلى أنَّ مثل هذا التغيير في شكل الحكومة يقتضي **تغييراً في الدستور**، وقد يلقى هذا التغيير معارضة. وقد ذكر **الملك** أنَّ رغبته في تغيير الملكية إلى جمهورية قد تتيح للبرلمان الفرصة لتعديل الدستور وتحويل النظام الاتحادي إلى نظام وحدوي. وكان تعليق بلت، وهو حريص على أن تظل ليبيا ملكية، هو أنَّ خصوم النظام الاتحادي سيكتشفون يقيناً سرّ تغيير الدستور، وقد يكون ردّ الفعل عندهم مقاومة الحكم الجمهوري المقترح."[109]

"وأفاض **بن حليم** في ذكر مآثر الوحدة، وأشار إلى أنَّ النظام الاتحادي باهظ

---

١٠٦ على الرغم من أنَّ بن حليم تحدّث في مذكراته بإسهاب عن مضمون هذه "المذكرة" إلا أنّه للأسف حرم القرّاء من الإطلاع على نصّ تلك المذكرة القيّمة.

١٠٧ زعم بن حليم في مذكراته أنّه هو الذي أصرّ على أن يشارك مازق في تلك الاجتماعات وأنَّ الملك كان ضدّ هذه الفكرة.

١٠٨ لم يشر بن حليم إليه، علماً بأنّه كان ضمن الحاضرين.

١٠٩ خدوري، ص ٢٩٧-٣٠٠.

النفقـات في بـلادٍ مواردها ضئيلـة، وأوضح أنَّ الشـكل الوحـدوي للحكومة يوفر على الخزينة (٧٥٠) ألف جنيه سـنوياً (على أسـاس موازنة ١٩٥٥) يمكن استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية. وقد أعرب والي برقة **حسين مازق**[١١٠] عن شكّه في حكمة إلغاء النظام الاتحادي."

"ولم يصل المجتمعون إلى قرار ...".[١١١]

يقول بن حليم:

".. شـعر الملك بأنَّ إسـهام بلت في التعديلات الدسـتورية قليل الفائدة، وأنهى اجتماعنـا به .. واسـتمرّت اجتماعاتي مع الملك، الذي قـرّر أن يقوم بأوّل خطوة في تقريب النظام الاتحادي من النظام الموحّد بإصدار **مرسوم ملكي يجعل الولاة الثلاثـة مسـؤولين أمام رئيس الـوزراء الاتحـادي، وأن يكون تعيينهـم بناءً على اقتراحٍ منه** ..".[١١٢]

يذكر بن حليم بعد ذلك أنّه ألحّ على الملك إدريس بدعوة والي برقة **حسـين مـازق** للمشـاركة معهـا في الحوار الدسـتوري (يـورد أنَّ الملك كان ضـدّ فكرة مشـاركة السـيد مازق في الحوار)، كما يشـير إلى الجدل الذي قام بينه وبين السيد مازق حول مشروع الإصلاحات الدسـتورية المطـروح، والذي كان واضحاً أنَّ مازق كان يعارضه معارضة شـديدة. وقد **حسم الملك هذا الجدل بأن وضع ثقله في كفـة الأخـذ بالإصلاحات المقترحة**. كما يورد بن حليـم أنّه رجع إلى طرابلس وبدأ بحماسـة عظيمة في تحضيـر جهازٍ خاص ليعمل معـه في صياغة التعديلات الدستورية.

يقول الدكتور **خدوري**:

"ولم تكـد أخبـار اجتماع طبرق تتسرّب حتى توافد **زعـماء القبائل البرقاوية** إلى الديـوان الملكي للاحتجاج على الخطة الرامية إلى اسـتبدال الجمهورية بالملكية، وتغيير النظام الاتحادي إلى وحدة. وقد اتضح من احتجاج القبائل أنَّ الوقت لم

١١٠ يزعم بن حليم أنَّ حسين مازق لم يُدعَ للمشاركة في الاجتماعات التي حضرها المستر بلت.
١١١ خدوري، ص ٢٩٧–٣٠٠. وقد اقتطف بن حليم من هذه الصفحة ليعزّز بها صحّة روايته.
١١٢ بن حليم، ص ١٢٨.

يحـن بعد لتحويل النظام الاتحـادي إلى وحدة، كما أنّه **أيّد وجهة نظر الملك في أنَّ خـير ضـمانٍ للوحـدة الليبية هو النظـام الاتحادي بالرغـم من التذمّـر الذي يثار حوله**".[١١٣]

أمّا **بن حليم** فيقول في هذا الصدد:

".. ولكـن لم تمـضِ إلا أيـام قليلـة وإذا بالملـك يرسـل إليّ ببرقية شـفرية مسـتعجلة يطلـب مني أن أعيد له عـلى وجه السرعة المرسـوم الملكي الذي وقع عليه مؤخّراً، والذي جعل الولاة الثلاثة مسؤولين أمام رئيس الحكومة الاتحادية ... ويطلب مني أن أحضر إلى طبرق على الفور...

وعنـد وصـولي إلى طـبرق، علمت أنَّ وفـوداً عديـدة **أغلبها** من قبائـل برقة قد تقاطـرت على القصر الملكي وقابلت الملك وحذّرته من أيّ تعديلٍ في الدسـتور وخاصّـة إلغـاء النظـام الملكي، ومع الأسـف فإنَّ بعضـاً من **شـخصيات برقة اللامعة** تجاوبت مع **توجيه** الوالي حسين مازق **وشاركت في إقناع الملك بالعدول عـن الإصلاحات الدسـتورية**. كان من أهمّ تلك الشـخصيات **محمد السـاقزلي ويوسف لنقي ومحمود بوهدمة وأحمد عقيلة الكزة ومحمد السيفاط وعبد الحميد العبـار** وكثيرون آخرون من برقة، بل إنَّ **يوسـف لنقي** عميد بلدية بنغازي نشر مقـالاً طويلاً في جريدة "الزمان" هاجم فيه الإصلاحات الدسـتورية، كما حذّر بعضهم الملك من السير وراء بن حليم".[١١٤]

وعـلى الرغم من أنَّ **حسـين مـازق** نفى أيّة صلة له بهذه الوفـود،[١١٥] فإنَّ بن حليم أصر على القول بوجود قرائن قوية تشير بأصابعها نحو حسين مازق، بأنّه كان هو موجّه تلك الوفود ومنظمها:

"إنّنـي أكاد أجزم أنَّ السـيد حسـين مازق، بعد أن فشـل في إقنـاع الملك بالحجّة والبرهان، لجأ إلى هذا الأسـلوب للضغط على الملـك وإجباره على العدول عن كل ما يمسّ النظام الملكي القائم ..".[١١٦]

---

١١٣ خدوري، ص ٣٠٠.
١١٤ بن حليم، ص ١٣٠.
١١٥ المصدر نفسه، ص ١٣٠؛ خدوري، الهامش ٣٣، ص ٥٣٧.
١١٦ بن حليم، ص ١٣١.

السـيد **الصيـد** يعارض مـا ذهب إليه السـيد بن حليـم باتهام السـيد مازق بتحريض قبائل برقة لمعارضة تحويل النظام الملكي إلى نظام جمهوري، ويقول:

".. ولكـن الحقيقـة هـي أنَّ القبائل تحرّكت من تلقاء نفسـها وجـاءت من فزان وبرقـة وطرابلـس لمعارضة المخطط، لأنّ الأكثرية السـاحقة من الشـعب الليبي في ذلـك الوقـت كانت ترى أنّ النظـام الملكي أضمن لاسـتقرار ليبيا، وللمضيّ قدماً في بنائها بناءً سليماً."

بل إنَّ **الصيد** يذهب إلى القول:

"في اعتقـادي أنّ النظـام الملكـي في ليبيا بدأت عملية تقويـض دعائمه ومقوّماته في تلك السـنة التي قدّمت فيها مذكرة تدعو إلى تحويل النظام الملكي الدستوري إلى نظام جمهوري".[١١٧]

وأيّـاً مـا كانـت الدوافـع الحقيقية مـن وراء تلـك المحاولة لإعـلان النظام الجمهـوري في ليبيا، والأسـباب الحقيقية التـي أدّت إلى إجهاضها ووأدها، فمن الواضح أنّ المآل الذي آلت إليه فرض على الملك إدريس أن ينصرف إلى التفكير جدّيـاً في **قضية وراثة العرش**، ووضع حدٍّ نهائي للخصومات السياسـية القائمة حولها.

الزواج الثاني للمـلك

بعد فشـل مشروع إعلان الجمهورية، قرّر الملك، **بنـاءً على اقتراح مـن بـن حليـم**،[١١٨] وبتشـجيع من ناظـر خاصّتـه الجـديـد البوصيري الشــلحّي،[١١٩] أن يبنـي **بزوج ثانيـة** أملاً في أن تنجب لـه وليّ عهـد. وفي ٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٥ تـزوّج الملك من الآنسـة (عالية لملـوم) في القاهرة، وحضر عقـد القران الرئيس جمال عبد الناصر.

بـن حليم يعـترف بأنّه صاحب فكـرة زواج الملك مـرّة ثانية، غـير أنّه ينكر

١١٧ الصيد، ص ١٦٦.
١١٨ المصدر نفسه، ص ١٣٤.
١١٩ دي كاندول، ص ١٤٧، فقد ورد فيها "وكان له (البوصيري الشلحي) دور مهم في تدبير زواج الملك من ابنة الوجيه المصري لملوم باشا". يذكر دي كاندول أن تاريخ الزواج كان يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٥٥ والصحيح ما ذكرنا.

أن يكـون قد اقترح زوجـاً بعينها، ويرجع فكرة الزواج من السـيدة المذكورة إلى **المرحوم إبراهيم الشلحي**.

"... لم أقـترح عليـه زوجـة بالـذات، بل لم أتدخّـل من قريبٍ أو بعيـد في اختيار السـيدة لملـوم، إلا أنّني علمـت فيما بعد أنّ فكـرة الزواج من عليّـة لملوم كانت فكـرة اقترحهـا إبراهيم الشـلحي في الأربعينـات عندما كان الملـك في المهجر. وعندمـا اقترحت أنـا على الملك أن يتزوّج ثانية فإنّه عـاد، بناءً على توصية **محمد عبد السلام الغماري**،[120] إلى اقتراح إبراهيم الشلحي فخطب عليّة لملوم،[121] إلا أنّها كانت قد تجاوزت الأربعين بعدّة سنوات عندما تزوّجها الملك ..".[122]

وعـلى أيٍّ حـال، فإنّ هـذا الـزواج لم يعمّر طويـلاً، إذ إنّ الملك بعد **تسـعة أشهر** فقط اقترح على زوجته الجديدة أن تسافر لقضاء إجازة بين أهلها في مصر، ومكثت هناك زهاء عامين، ثمّ **طلقها بعد ذلك في أواخر عام ١٩٥٧**.[123]

اختيـار وليّ العـهد

مع قيام السـيد **أحمد الشريف** بتسـليم قيـادة الحركة السنوسـية عام ١٩١٦ للسـيد إدريس، اتفق معه على أن يتولى قيادة الحركة بعد وفاة السـيد إدريس ابنه السيد **العربي أحمد الشريف السنوسي**.[124]

بعد استقلال ليبيا وقيام المملكة الليبية المتحدة، التي نصّ دستورها في المادة (٤٥) منـه عـلى أنَّ عرش المملكة وراثـي وأنَّ تنظيم وراثة العـرش يُترَك لأوامر ملكيـة تصـدر بذلك، **ثار خلاف بين الملـك إدريس وأبناء السـيد أحمد الشريف حول تفسـير الاتفاق الذي تمّ بين السـيد أحمد الشريف وبين السيد إدريس بشأن وراثة قيادة الحركة السنوسية.**

---

١٢٠ صهر إبراهيم الشلحي.

١٢١ والدهـا هـو (عبـد القادر باشـا لملـوم)، وصفه دي كانـدول بأنّه نصـير السنوسـية المخلص وأحد مـلاك الأراضي المصريين، كما ذكر أنّ العروس كانت في سنّ الثامنة والثلاثين. انظر: كاندول، ص ١٢٥.

١٢٢ بـن حليـم، ص ١٣٤. وقـد نسـب تقريـر أعدّته السـفارة الأمريكيـة (رقـم ٩٥ مـؤرّخ في ١٣/ ٩/ ١٩٦٠، الملف 773.11) إلى الملكـة فاطمـة قولها إنَّ رئيس الوزراء بن حليم حاول مرّة إقناعها بالانتقال إلى سـويسرا للعيش فيها، وعرض أن يزوّدها بكل ما تحتاجه من مال إن هي وافقت على ذلك، وقالت إن هدف بن حليم من وراء هذه الخطوة أن يحرم الملك من مصدر كان يقوم بإطلاعه على حقيقة ما يجري في البلاد.

١٢٣ انظر: الصيد، ص ١٦٧؛ حكيم، **حقيقة ليبيا**، ص ٢٦٤-٢٦٥.

١٢٤ لم يكن السـيد العربي أكبر أبناء السـيد أحمد فالأكبر هو السيد إبراهيم الذي شغل منصب سفير ليبيا بالقاهرة. راجع ما ورد حول هذا الاتفاق في كتاب كاندول، ص ٣٤.

"فقد فهم الملك إدريس أنَّ الاتفاق المذكور ينصرف إلى قيادة **الحركة السنوسية**، أمَّـا الإمـارة ومن ثم المملكة، فلم تكن قائمة أثنـاء تفاهمها، بل نتجت بناءً على أوضاع وظروف سياسـية تالية، وكان واضحاً أنَّ **الملك إدريس كان يميّز تمييزاً كاملاً بين الطريقة السنوسية وبين المملكة الليبية**."

"أمَّا **أبناء السـيد أحمد الشريف** فقد كان فهمهم للاتفاق يتلخّص في أنَّ والدهم هـو أوّل مـن تولى قيادة الجهاد ضدَّ إيطاليا، وأبلى بلاءً حسـناً مشـهوداً له به من الجميـع، وخلع عليه خليفة المسـلمين (العثماني) رتبة نائـب الخليفة في طرابلس وبرقـة بـل وفي شـمال إفريقيـا كلهـا، وأنّه عـلى عهـد والدهم تأسّسـت الحركة السنوسـية وبذلـك فإنَّ **رئاسـة الطريقة تتبعها -بلا شـك في نظرهـم- الزعامة السياسـية على أيّة هيئة كانت إمارة أم مملكة**، يضاف إلى ذلك أنَّ والدهم كانت له شعبية كبيرة تستند على أنّه الزعيم المسلم المجاهد الورع، وهو بذلك خير من كان يجب أن يتولى رئاسـة البلاد لولا مناورات الدول المعادية للإسلام بريطانيا وإيطاليا."[١٢٥]

حسم الملك إدريس الجدل حول هذا الموضوع بإصدار الأمر الملكي المؤرّخ في **٢١/ ٩/ ١٩٥٢** بوضـع نظام لتوارث عرش المملكة، **والأمر الملكي** المؤرّخ في **٢١/ ١٢/ ١٩٥٣** بتعيـين أخيه الأصغر **محمد الرضـا** وليّاً للعهد، وبذلك **حصر عرش ليبيا في فرع السـيد المهدي السـنوسي، واسـتبعد فرع السيد أحمد الشريف عن وراثة العرش استبعاداً تامّاً.**

يقول المستر **دي كاندول** عن وليّ العهد **السيد محمد الرضا**:

"أخـوه محمـد الرضا، لم يكن رجلاً مسـنّاً معتل الصحة فحسـب، بل كان يفتقر أيضاً إلى الصفات والهيبة الشـخصية اللازمة لتولي عرش البلاد بعده (بعد الملك إدريس)".[١٢٦]

عـلى أيّـة حال، فإنَّ وليّ العهد السـيد محمد الرضا لم يعمّـر طويلاً، **فقد توفي** فجـأة في **٢٩/ ٧/ ١٩٥٥** إثـر مـرض قصـير. **ومع فشـل مشروع إعـلان النظام**

١٢٥ بن حليم، ص ١١٤.
١٢٦ دي كاندول، ص ١٢٤.




الجمهوري في بدايات عام ١٩٥٥ وفشـل زواج الملك الثاني في أن ينجب للملك وليّاً للعهد من صلبه،[١٢٧] **فإنّ مشكلة ولاية العهد أصبحت أكثر إلحاحاً.**

كان من المفترض أن ينصرف تفكير الملك إلى اختيار الابن الأكبر لأخيه، وليّ العهد الراحل، السيد **الصديق الرضا** "الذي كان يتمتع بشخصية قوية، ويعرف جميع قبائل ومناطق ليبيا، وله شـعبية واسـعة ومحبوب من جميـع الليبيّين، إلا أنّه لسوء الحظ تصرّف تصرّفاً أغضب عليه الملك حين اغتيال إبراهيم الشلحي،[١٢٨] وقد أغضب الملك هذا التصرّف غضباً شديداً، فقد عدّه الملك متواطئاً مع أولاد السيد أحمد الشريف وأمر بتحديد إقامته وتجريده من كل شيء"،[١٢٩] **وصرف من ثمّ النظر عن اختياره وليّاً للعهد.**[١٣٠]

يقول بن حليم:

> ".. وعاد الملك مرّة أخرى لمشـكلة الوراثة فشـاورني في أن يعيّن **السـيد أحمد بن إدريس** ابن محمد عابد السـنوسي وليّاً للعهد، وقلت (إنَّ أحمد بن إدريس رجل تقـي ورع طيّب القلب حسـن النيّات، ولكنّه غير مؤهّـل لتولي الملك، فلا علم له ولا خبرة سياسـية إطلاقاً، وأهم من هذا كله فإنّه لطيبته وحسـن نواياه واقع تحت تأثير أخيه عبد الله عابد، وباختصار إذا عيّنت، يا مولاي، أحمد بن إدريس فإنّك تكون قد أسلمت أمور البلاد لعبد الله عابد) ... وعدل الملك عن ترشيح أحمد بن إدريس".[١٣١]

ثـمّ يعـود للحديث عن ملابسـات تعيين السـيد الحسـن الرضا السـنوسي

---

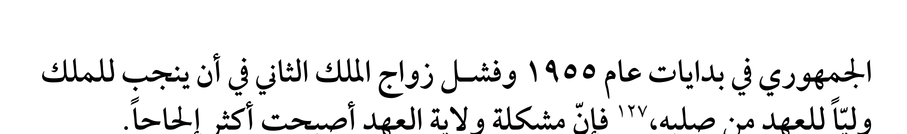
١٢٧ رفض الملك في عام ١٩٥٥ فكرة عرضها عليه أدريان بلت بأن يتبنّى الملك طفلاً يكون وليّاً للعهد من بعده.

١٢٨ كان السـيد الصديق الرضا موجوداً عند الملك عندما وصل بن حليم لإبلاغه بحادث اغتيال إبراهيم الشـلحي يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، وبـدلاً مـن أن يبقى الصديق الرضا إلى جانب عمّـه الملك في تلك اللحظة الحرجة قام بالانصراف وبمغادرة القصر. الصيد، ص ١٠٤.

١٢٩ الصيد، ص ١٦٤.

١٣٠ يقـول بـن حليـم في ص (١٢٦) مـن مذكراته "وللأمانـة التاريخية والإنصاف فقـد كان في العائلة السنوسـية بعض الأفاضـل ذوي المـاضي الطيـب والوطنية والعفة، أمثال محمد صفي الدين السـنوسي والسـيد العربي أحمد الشريف وغيرهـم. بيـد أنَّ الملـك لم يكن ليطمئن لأحـدٍ منهم، بل الأهم من ذلـك أنَّ جميعهم من فرع السـيد أحمد الشريف وليس من فرع السـيد المهدي، حيث حصر الدسـتور الليبي وراثة العرش في فرع المهدي". وتجدر الإشـارة إلى أنَّ **السـيد صفي الدين** توفي في المنفى ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٧، واختار الملك قبل وفاته بمصر (١٩٨٣) بأشـهرٍ قليلة السـيد **محي الدين السـنوسي** أكبر أنجال السـيد أحمد الشريف الأحياء (ووالد الشريف محي الدين السنوسي قاتل الشلحي) ليخلفه في رئاسة الطريقة السنوسية.

١٣١ بن حليم، ص ١٣٤. لا يذكر بن حليم تاريخاً لهذه الواقعة، ومن المرجّح أنّها كانت في مطلع عام ١٩٥٦.



(النجل الأصغر لوليّ العهد الراحل) وليّاً جديداً للعهد:

"وفي صيف سـنة **١٩٥٦** استشـارني الملك في تعيين الحسـن الرضـا وليّاً للعهد فقلـت لـه إنّني لا أعرفه معرفة عميقـة، ولو أنّني أقدّر فيه أنّـه لم يطلب منّي إلى اليـوم طلبـاً ماديـاً واحـداً أو تدخّل لديّ لترجيح عطـاء أو صفقة مالية أو عمل فيه محسـوبية بعكس أغلبيـة أقاربه، ونظراً لأنّـه ما يزال شـاباً فيمكنكم تعليمه وتدريبه تحت إشرافكم ..".[١٣٢]



لا يبدو أنَّ الملك إدريس استشـار كثيريـن حول هذا الموضوع إذ إنّ الجميع فوجئوا بتعيين السيد الحسن الرضا وليّاً للعهد (بمن في ذلك السيد الحسن نفسه) في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء بن حليم يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦.

حول هذا الموضوع، يقول **محمد عثمان الصيد**:

".. لم يكـن أحـد يعلـم بالقـرار (تعيين وليّ العهـد)[١٣٣] إلا بعد أن أرسـل الملك الفقـرة التـي اقترح إضافتهـا إلى خطاب العرش، وكما أسـلفت كانت قد كتبت بخـط يـده، لأنَّ قرار تعيين وليّ العهد يصدر بأمر ملكي بتوقيع الملك ولا يحتاج إلى توقيع آخر. **وقد عبّر مجلس الوزراء عن ارتياحه للقرار**".

"ومن ملابسـات قرار التعيين أتذكر أنَّ الملك اتصل بمدير شرطة برقة الفريق **محمود بوقويطين**، وطلب منه إحضار السـيد **الحسـن الرضا**، فاعتقد بو قويطين أنّه تقرّر نفيه مثل باقي أفراد العائلة السنوسـية، ولم يكن أحد يعلم بأنّه سـيعيّن وليّـاً للعهد، وكانت سـنّه آنذاك في حـدود ثلاثين عامـاً،[١٣٤] وبالفعل قبل إلقاء خطاب العرش عند افتتاح الدورة البرلمانية في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦ جاء وليّ العهد وحضر افتتاح الدورة، واستقبل المهنئين بعد ذلك".[١٣٥]

١٣٢ بن حليم، ص ١٣٤.
١٣٣ يؤكد دي كاندول (ص ١٢٥) أنَّ تعيين وليّ العهد لم ينل إطلاقاً أيّ تأييدٍ شعبي.
١٣٤ السـيد **الحسـن الرضا** مـن مواليد بنغازي في عـام ١٩٢٨، وتلقى تعليمه الابتدائي في بنغـازي، ثمّ درس نحو خمس سـنواتٍ أخرى بالأزهر، حيث درس اللغة العربية والتاريخ والشريعة والنحو والحسـاب. وقد ذهب إلى **سـويسرا** في مايو/ أيـار ١٩٥٧ للعـلاج من **السـل** وعاد في سـبتمبر/ أيلول، ثمّ عاد إلى سـويسرا مرّة أخـرى لمواصلة العلاج في ديسـمبر/ كانون الأول مـن العـام نفسـه، ولم يعـد إلا في فبراير/ شـباط من عـام ١٩٥٨. تقرير سرّي للسـفارة البريطانية عن وليّ العهد السـيد الحسـن الرضا. أغسـطس/ آب ١٩٦٨. الملف (FCO 39/124 60604). للمزيد حـول شـخصية ولي العهد راجع فصل "حكومة الصيد.. الصراع بـين ولي العهد وناظر الخاصة الملكية"، في الفصل الثالث من المجلد الثالث من هذا الكتاب.
١٣٥ الصيد، ص ١٦٧-١٦٨.



وبعـد أن يـورد **الصيد** في المذكرات ذاتها أنَّ **الملك** أخبره في وقت لاحق عن **الأسـباب** التي جعلته يقرّر اختيار السيد الحسن الرضا وليّاً للعهد، والتي تمثلت في أنَّ والده الراحل (أخا الملك) كان يشيد بأخلاق ابنه الحسن ويصفه بأنّه طيّب وصادق ولا يخالف توجيهات والده قط، وأنّه عازف عن حبّ المال ولا يطمع، **يؤكد الصيد بأنَّ الملك لم يستشر أحداً حول هذا التعيين.**

يجمـع معاصرو السـيد الحسـن الرضا أنّـه كان ضعيف الشـخصية، محدود الثقافـة والتعليـم، قليـل الخـبرة، ويميـل للانطـواء،[١٣٦] وفي الواقـع فإنّـه لـولا ملابسـات حـادث اغتيـال إبراهيم الشـلحي، مـا كان أحد يتصـوّر أن تكون له أيّـة فرصة في أن يُعيَّن وليّاً للعهد (سـواء من بين أبناء فرع السـيد المهدي أو فرع السيد الشريف)، وهو التعيين الذي كان له بدوره تداعياته الخطيرة، والتي أتت في مقدّمتها خيبة أمل الملك إدريس المبكرة فيه،[١٣٧] وشـعوره بأنّه قد أسـاء الاختيار بتعيينه له وليّاً للعهد، الأمر الذي جعله يهمله ولا يهتم بتوجيهه أو تدريبه.

وتجدر الإشـارة إلى أنّه كان من التداعيات المبكرة لاغتيال إبراهيم الشلحي أن أصيب بن حليم بنكسة مؤقتة إذ إنّ تأييد الشلحي له كان يعدّ عاملاً أساسياً في قوّة وزارته،[١٣٨] "وراجت إشـاعات في برقة مفادها أنَّ مصطفى بن حليم أصبح عاجزاً عن العمل بعد اغتيال سنده الوحيد إبراهيم الشلحي، لذا طلب من الملك إصدار بلاغ من الديوان الملكي يشير إلى مساندة الملك لحكومة بن حليم ودعمه لها، وقد صدر هذا البلاغ في أواسط أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٤".[١٣٩]

---

١٣٦ يصفه الصيد (ص ١٦٩) بأنّه "**وإلى جانب محدودية ثقافته، ونفوره من التعلم، على اعتبار أنَّ ذلك يمسّ بكرامته، لم يكن وليّ العهد ميّالاً للعمل العام** ...".

١٣٧ يقول بن حليم إنَّ وليّ العهد **كان ينتقد عمّه (الملك) في مجالسـه الخاصّة**، وأنَّ الملك صرّح لبن حليم، في أواخر أيامه في الـوزارة وبعـد خروجه منها، عن خيبة أمله في وليّ العهد. بن حليم، ص ١٣٥. كما يقول الصيد "إنَّ الملك أصبح تتجاذبـه عـدّة أفكار بشـأن وليّ العهد، ومجمـل القول إنَّ العلاقات بينهما لم تكن طيّبة بسـبب تصرّفـات وليّ العهد، وأعتقد أنه خيّب ظنه فيه". الصيد، ص ١٧٣.

١٣٨ خدوري، ص ٣٢٠.

١٣٩ الصيد، ص ١٠٦. وقد أشـار إلى صدور هذا البيان أيضاً خدوري، ص ٣٢٠. أمّا بن حليم فإنّه لم يشر لصدور هذا البيان لا من قريبٍ ولا بعيد.

وقائع وأحداث وتطوّرات

شـهدت حقبة حكومة بن حليم جملة من **التطورات والأحداث** الهامَّة، من ذلك:




- جـرى في ١٣/ ٥/ ١٩٥٤ تعيـين أول **قـاضٍ أمريكـي** ضمـن مستشاري المحكمة الاتحادية الأولى.
- قام رئيس الوزراء خلال شـهر يونيو/ حزيـران ١٩٥٤ بزيارة لمـصر أجرى خلالها **محادثاتٍ مع الرئيـس المصري عبد الناصر** وصِفـت بأنَّهـا ناجحـة، فقـد تمَّ خلالهـا وضع أسـس جديدة للعلاقة بين البلدين.[١٤٠]
- جرى في ٢٩/ ٦/ ١٩٥٤ تجديد **الاتفاقية المؤقتة مع فرنسـا** لمدَّة ستة أشهر جديدة.
- جرى في ٣١/ ٧/ ١٩٥٤ أول **تعداد سـكاني** عام في البلاد.[١٤١] (وقد أعلنت نتائج هذا التعداد في ٧/ ٥/ ١٩٥٥).
- تـمَّ بتاريـخ ٩/ ٩/ ١٩٥٤ التوقيـع بـين الحكومتـين الليبيـة والأمريكيـة عـلى **اتفاقيـة** جديـدة بشـأن **تأجير قاعـدة ويلس** والمسـاعدات المالية الأمريكية لليبيا.[١٤٢] مدَّة الاتفاقية عشرون عاماً (تبدأ مـن تاريخ الاتفـاقية المؤقـــتة في ديسـمبر/ كانون

---

١٤٠ انظر: بن حليم، ص ١٧٠-١٧٤.

١٤١ تردَّد أنَّ سـلطات ولايتي برقة وفزان تلاعبت في نتائج التعداد بالزيادة. راجع على سـبيل المثال الوثيقة السرّية التي بعثـت بهـا البعثة الدبلوماسـية الأمريكيـة في ليبيا إلى واشـنطن ذات الرقم الإشـاري (١٠٣) المؤرخـة في ٢٨/ ١/ ١٩٥٥.

١٤٢ رفعـت الولايات المتحدة الأمريكية مسـتوى تمثيلها في ليبيا إلى درجة سـفارة، وجرى تعيـين الزعيم **جون ل. تابن**، الذي كان ضابط ارتباط في شـمال إفريقيا أيام الحرب العالمية الثانية، وأصبح فيها بعد أحد العاملين في إدارة مشروع مارشال، كأوَّل سفيرٍ لها في ليبيا. راجع الفصل التالي "حكومة بن حليم والاتفاقية مع أمريكا".

الثاني ١٩٥١). صادق مجلس النواب على الاتفاقية يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٥٤ كما صادق عليها **مجلس الشيوخ** في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤.[١٤٣]

- أقدم السيد **الشريف محي الدين السنوسي** (ابن أخي الملكة فاطمة وحفيد السيد أحمد الشريف السنوسي) على **اغتيال ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشلحي** في مدينة بنغازي يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤. قام الملك بتعيين النجل الأكبر للقتيل **البوصيري الشلحي** يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٥٤ خلفاً لوالده في منصبه.[١٤٤] سلم الجاني نفسه للعدالة وجرت محاكمته وصدر حكم الإعدام بحقه يوم ١١/ ١٢/ ١٩٥٤ **وتمَّ تنفيذ الحكم فيه** يوم ٦/ ٢/ ١٩٥٥. وقد جرى إعلان **حالة الطوارئ** في ولاية برقة يوم حادث الاغتيال نفسه ولم ترفَع إلا في ٢٦/ ٢/ ١٩٥٥.

- قامت السلطات، بناءً على أوامر الملك إدريس، وكردٍّ فعلٍ منه لاغتيال ناظر خاصّته، **بحملة اعتقالاتٍ** يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٥٤ شملت عدداً من **أفراد العائلة السنوسية**، وتمَّ وضع بعضهم تحت الإقامة الجبرية، ونفي بعضهم الأخر إلى مناطق نائية في ليبيا. وكان من تداعيات هذه الاعتقالات أن طلب السيد **إبراهيم الشريف السنوسي** (الابن الأكبر للسيد أحمد الشريف السنوسي) وكان يشغل منصب سفير ليبيا في مصر، اللجوء السياسي إليها يوم ١٣/ ١١/ ١٩٥٤.[١٤٥]

---

١٤٣ لم تتم مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية إلا بعد إقصاء رئيسه **عمر منصور الكيخيا** يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٥٤ الذي كان معروفاً بمعارضته الشديدة للاتفاقية، وقد تردَّد أنَّ من بين الأسباب الأخرى التي أسهمت في إقدام الملك على إقصاء عمر منصور عن منصبه تخلفه عن المشاركة في جنازة ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشلحي الذي كان قد جرى اغتياله في بنغازي يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤. وقد حل محل الشيخ الكيخيا في رئاسة المجلس الشيخ **علي العابدية**.

١٤٤ راجع مبحث "اغتيال الشلحي وتداعياته" في هذا الفصل.

١٤٥ كان من بين تداعيات هذا الحادث أيضاً اضطرار **صالح بويصير** نائب رئيس مجلس النواب يومذاك، والذي كان محسوباً على فرع أسرة السيد أحمد الشريف السنوسي (الذي ينتسب إليه الجاني)، إلى الفرار خارج ليبيا يوم ٨/ ٨/ ١٩٥٥ بعد أن نما إليه أنَّ السلطات كانت تنوي إلقاء القبض عليه. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مذكرات بن حليم والصيد، وما ورد أيضاً في مقالة محمد صالح بويصير التي نُشِرت في صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية العدد رقم (٥٦٤٦) بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٤. راجع أيضاً مبحث "اغتيال الشلحي وتداعياته" في هذا الفصل.

- مـن بين ردود الفعل الأخـرى التي صدرت عن الملك إدريس نتيجة مصرع السـيد إبراهيم الشـلحي إصداره لمرسوم مؤرَّخ في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٤ ينظـم **ولايـة العـرش**.[١٤٦] وشـهد مطلع ١٩٥٥ قيام الملك بالتفكير جدياً في **الاستقالة واستبدال النظام الملكي بآخـر جمهوري**.[١٤٧] كما قرَّر بالفعل نقـل مقرّ إقامته من مدينة بنغازي إلى **مدينة طبرق** (القريبة من الحدود المصرية).

- صـدر بتاريـخ ٣/ ١١/ ١٩٥٤ قانـون جديـد يعيـد **تنظيـم المحكمة الاتحادية العليا**، وقد اشـترط القانون المعدَّل أن يكون رئيس المحكمـة العليا مواطناً ليبيـاً. وبتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٤ صـدر مرسـوم ملكي بتعيـين **المستشـار محمد خليـل القماطي** رئيسـاً جديداً للمحكمة العليا خلفاً للمستشار **محمود صبري العقـاري** (مصري الجنسـية) الذي كان قد شـغل المنصب منذ تأسيس المحكمة في عام ١٩٥٣.[١٤٨]

- في أواخـر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ قام رئيس الوزراء بن حليـم بزيارة ثانية للرئيس المـصري **عبد الناصر** بناءً على دعوة مـن الأخـير، وقد تـمَّ الاتفاق خـلال هذه الزيارة على أسـس **التعـاون بـين ليبيا ومصر من أجـل دعم الثـورة الجزائرية** التي كان مقرَّراً لها أن تنطلق في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاتـه. وقد تناول هذا التعاون قيام ليبيا بتسـهيل وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين عبر أراضيها.[١٤٩]

---

١٤٦ وقـد قصر المرسـوم المذكور "**الأسرة المالكة**" على شـخص الملـك والملكة وأطفالهما وشـخص وليّ العهد، كما نصَّ على حرمان من عداهم من أعضاء الأسرة السنوسية من أيَّة ألقاب أو مزايا أو حقوقٍ خاصَّة. راجع مبحث "اغتيال الشلحي وتداعياته" في هذا الفصل.

١٤٧ من بين الشـخصيات التي استشـارها الملك حول هذا الموضوع المسـتر **أدريان بلت** مندوب الأمم المتحدة السـابق الـذي أشرف على ترتيبات اسـتقلال ليبيا. للمزيد حول هذا الموضوع انظـر: خدوري، ص ٢٩٧-٣٠١؛ كاندول، ص ١٢٤-١٢٥، بن حليم، ص ١٢٥ وما بعدها؛ الصيد، ص ١٠٥؛ مبحث "اغتيال الشـلحي وتداعياته" في هذا الفصل.

١٤٨ راجع مبحث "ذيول الأزمة الدستورية" من هذا الفصل.

١٤٩ بـن حليـم، ص ١٧٤. للمزيد حول صور الدعم التـي قدَّمتها ليبيا للثورة الجزائرية انظـر: بن حليم، ٣٤٩-٣٧٧؛ الصيد، ص ١٧٦-١٨٠. وتجدر الإشـارة إلى أنَّ الملك إدريس خاطب الرئيس أيزنهاور (١٩٥٦) والملكة إليزابيت (١٩٥٨) بشـأن الجزائر والمغرب العربي. وفضلاً عن ذلك فقد شـارك الشعب الليبي بجميع فئاته ومناطقه في دعم ومساندة الثورة الجزائرية معنوياً ومادياً.





- درجت الحكومة الاتحادية منذ الاستقلال على **الانتقال بين العاصمتين طرابلس وبنغازي** كل ستة أشهر تقريباً، وقد انتهز بن حليم فرصة قرار الملك بنقل مقرّ إقامته إلى مدينة طبرق، فطلب منه الإذن **بنقل مقرّ الحكومة الاتحادية إلى طرابلس**، وهو ما حدث بالفعل فقد استقرَّت الحكومة في مدينة طرابلس نحو **ثلاث سنواتٍ متتالية**.[١٥٠]

- ترتّب على إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل **هيئة ليبية أمريكية مشتركة** (لارك)، يرأسها مسؤول ليبي كبير، ويكون من بين أعضائها عناصر ليبية وأمريكية، تكون مهمتها الإشراف على أموال المساعدات التي تقدمها أمريكا بموجب تلك الاتفاقية.[١٥١]

- استخدمت الحكومة الجزء الأول من المساعدات المالية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية ١٩٥٤ في إنشاء **البنك الوطني الليبي**[١٥٢] **والمصرف الزراعي الليبي**[١٥٣] في عام ١٩٥٥، وقد ترتب على إنشاء البنك الوطني الليبي (البنك المركزي) إلغاء "**لجنة العملة الليبية**" التي كان يرأسها بريطاني، وكان مقرّها مدينة لندن، وقد لقيت فكرة إنشاء بنك وطني مركزي معارضة الحكومة البريطانية في البداية.[١٥٤]

- شهد عام ١٩٥٥ تأسيس **نواة الجامعة الليبية** بدءاً بكلية الآداب

---

١٥٠ راجع ما أورده الدكتور خدوري ص ٢٨٩-٢٩٠، حول ما دار بين بن حليم والوزراء الطرابلسيين في وزارته حول هذا الموضوع، وكيف أنَّ هؤلاء الوزراء (**عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد السلام البوصيري وإبراهيم بن شعبان**) اشترطوا، لموافقتهم على الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجوب عودة مقرّ الحكومة إلى مدينة طرابلس (؟!)

١٥١ عِرفت هذه الهيئة باسم الهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير Libyan American Reconstruction Commission (LARC) وأسندت رئاستها إلى **عبد الرازق شقلوف** الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وكيل وزارة المالية. وقد تمَّ إنشاء هذه الهيئة بموجب القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٥٥ م.

١٥٢ صدر قانون تأسيس البنك الوطني الليبي (المصرف المركزي) رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ برأسمالٍ اسميٍّ قدره مليون جنيه ليبي دُفع منه عند التأسيس مبلغ (٥٠٠) ألف جنيه، كما جرى في التاريخ نفسه تعيين **الدكتور علي نور الدين العنيزي** كأول محافظٍ للبنك.

١٥٣ بدأ البنك الزراعي نشاطه في الإقراض الزراعي في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧.

١٥٤ انظر: بن حليم، ص ١٥٨، ٢١٦، ٢١٧.

والتربية. وقد تبرَّع الملك إدريس بقصره المعروف بقصر المنار في مدينة بنغازي ليكون مقرّاً للجامعة الوليدة التي بدأت عامها الدراسي الأول في ٥٥/ ١٩٥٦. وقد وافق الرئيس المصري عبد الناصر شخصياً على تزويد الجامعة الليبية بأربعة من خيرة أساتذة كليات الآداب بالجامعات المصرية[١٥٥] على أن تكون مرتباتهم على نفقة الحكومة المصرية.[١٥٦] **جرى افتتاح الجامعة رسمياً يوم ٢٢/ ١/ ١٩٥٦**، ولم يتجاوز عدد الطلاب في أول عام دراسي بالكلية (٣٢) طالباً. وقد ارتفع عدد الكليات في العام الدراسي التالي إلى ثلاث كليات بافتتاح كلية العلوم في طرابلس وكلية التجارة والاقتصاد في بنغازي. وبلغ عدد الطلاب المسجلين خلال العام الجامعي ٥٦/ ١٩٥٧ (١٩٧) طالباً وطالبة.

- صدر في ٢١/ ٤/ ١٩٥٥ **قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥**.[١٥٧] وقد نظم هذا القانون شؤون البترول في البلاد، وفي مقدّمتها منح عقود الامتياز للتنقيب عن البترول، وتحديد حصَّة الحكومة من العائدات البترولية. كما نصَّ القانون على تكليف "**لجنة البترول**" بالإشراف على تنفيذه نيابة عن الولايات الثلاث على أن تخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الوطني. وقد صدر في ٢١/ ٥/ ١٩٥٥ مرسوم ملكي بتعيين **الدكتور أنيس القاسم** أول رئيس لتلك اللجنة.[١٥٨] (جرى نشر قانون البترول في الجريدة الرسمية يوم ١٩/ ٦/ ١٩٥٥ وأصبح ساري المفعول بدءاً من ١٩/ ٧/ ١٩٥٥).

١٥٥ هم الدكاترة محمد **عبد الهادي أبو ريدة** (أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة) **ومحمد عبد الهادي شعيرة** (أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس) و**محمد طه الحاجري** (أستاذ النقد الأدبي بجامعة الإسكندرية) و**عبد العزيز طرّيح شرف** (أستاذ الجغرافيا بجامعة الإسكندرية).

١٥٦ انظر: بن حليم، ص ١٧٦. وتجدر الإشارة إلى أنَّ المستر دي كاندول المعتمد البريطاني السابق في برقة ذكر (ص ٨٤) أنَّ الحكومة المصرية قامت عام ١٩٤٨ بإعارة إقليم برقة (الذي كان ما يزال تحت الإدارة البريطانية) عدداً من المعلمين الأكفاء (٤٢ مدرساً وعشر مدرسات) مع تزويد مدارس برقة بالكتب والمعدات اللازمة.

١٥٧ راجع ما ورد حول هذا القانون في فصل " جوانب من قصة البترول الليبي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٥٨ الدكتور **أنيس القاسم** فلسطيني الجنسية وكان يعمل مستشاراً قانونياً بوزارة العدل. ضمَّت لجنة البترول إلى جانبه السادة **محمد السيفاط** و**الطاهر البشتي** و**أبا بكر أحمد** أعضاء فيها.



- شاركت ليبيا في "**مؤتمر باندونج**" للدول الآسيوية-الإفريقية، والذي عرف بمؤتمر الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وقد عقد المؤتمر خلال الفترة ما بين ١٨-٢٤ إبريل/ نيسان ١٩٥٥، وكانت ليبيا إحدى ست دول أفريقية حضرت ذلك المؤتمر هي مصر والسودان والحبشة وليبيريا وساحل الذهب.

- جرى التوقيع في ١٠ أغسطس/ آب ١٩٥٥ على **اتفاقية مع فرنسا**، وأبرمت الاتفاقية في ١٠/ ٤/ ١٩٥٦ بعد أن وافق عليها البرلمان الليبي في جلسة سرِّية. كانت المفاوضات حول هذه الاتفاقية قد استؤنفت في يوليو/ تموز ١٩٥٥ بعد أن كان قد تمَّ الاتفاق مع الحكومة الفرنسية في مطلع يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥ على مبدأ جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي الليبية (فزان). وقد تعرَّضت الاتفاقية للنقد الشديد من قبل أوساط ليبية وعربية كثيرة، ووجّهت إلى الحكومة اتهامات بالتفريط في التراب الوطني.[١٥٩]

- أعلن في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥ عن **إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي**[١٦٠] إثر اتصالاتٍ سرية للغاية جرت في القاهرة بين مندوبي البلدين، وبالتنسيق مع الرئيس عبد الناصر. وصل أول سفير سوفييتي إلى ليبيا في ٦/ ١/ ١٩٥٦. قال رئيس الوزراء بن حليم لدى استقباله السفير السوفييتي "المستر **جنرالوف**" لاستلام أوراق اعتماده "إنَّ هذه الخطوة لا تعني قبول ليبيا للمبادئ الشيوعية، وإنَّ ليبيا غير مستعدَّة للتساهل مع النشاط الشيوعي داخل حدودها"

١٥٩ انظر ما ورد حول هذه الاتفاقية: بن حليم، ص ٢٣٥-٣٠٦؛ خدوري، ص ٢٩١-٢٩٥؛ الصيد، ص ١٠٨-١١٠، ٣٠٤-٣٠٧؛ سامي حكيم، **معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا: تحليلها ونصوصها** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤). وموضوع هذه المعاهدة جدير بالمزيد من البحث والدراسة الموضوعية المنصفة، ولاسيما في ضوء ما ورد بشأنه في الوثائق الفرنسية التي أفرج عنها.

١٦٠ أعلنت الحكومة الليبية في ١/ ١٠/ ١٩٥٥ عن رغبتها كذلك في إقامة علاقاتٍ دبلوماسية مع يوغوسلافيا.

وردَّ عليه السفير الروسي بأنَّ الاتحاد السوفييتي لا ينوي تصدير الأفكار الشيوعية إلى ليبيا. وقد ترتب على هذه الخطوة:[١٦١]

- **قبول ليبيا عضواً في هيئة الأمم المتحدة في شهر** ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٥٥ بعد أن توقف الاتحاد السوفييتي عن استعمال حق "الفيتو" ضدَّ طلبها بدخول المنظمة العالمية.

- سادت حالة من **التوتر علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**. وشهدت عواصم البلدان المعنيَّة كمّاً غير عادي من الزيارات[١٦٢] والمراسلات السرّية.

- انتهت **الهيئة البرلمانية الأولى** بموجب مرسوم ملكي صدر في ١١/ ١١/ ١٩٥٥. وجرت في نهاية الأسبوع الأول من شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦ **ثاني انتخاباتٍ عامَّة في البلاد**. تردّدت الاتهامات للسلطات الحكومية بالتدخّل في سير العملية الانتخابية ونزاهتها،[١٦٣] ورغم ذلك فقد أسفرت الانتخابات عن فوز عددٍ من معارضي الحكومة.

---

١٦١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "العلاقات مع بريطانيا" من هذا الفصل وما ورد في الفصل التالي. وقد غادر السفير جنرالوف منصبه في ليبيا يوم ١٤/ ٦/ ١٩٥٩ خلال فترة حكومة كعبار.

١٦٢ كان من بين الشخصيات الأمريكية البارزة التي زارت ليبيا في هذا الشأن المستر (**هنري كابوت لودج**) مندوب الولايات المتحدة يومذاك لدى مجلس الأمن. وقد ذكر بن حليم أنَّ سفير أمريكا في ليبيا زاره في مكتبه عدَّة مرات، وعبَّر له عن أسف الولايات المتحدة الأمريكية الشديد لاتخاذ ليبيا لهذه الخطوة (إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي) التي ستعرّض أمن ليبيا واستقرارها للخطر، وعبّر له كذلك عن استغرابها من إتمام هذه الخطوات دون التنسيق مع واشنطن. كما أورد أيضاً أنَّ السفير البريطاني قد زاره هو الآخر حاملاً الرسالة نفسها تقريباً. كما أشار أيضاً إلى أنَّ رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن قد حذَّره، أثناء لقائه به في لندن خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٦، من خطر التغلغل المصري- الروسي في ليبيا. بن حليم، ص ٢٠٤- ٢٠٩. للمزيد راجع ما ورد بمبحث "العلاقات مع بريطانيا" في هذا الفصل وما ورد في الفصل التالي.

١٦٣ على سبيل المثال، جرى منع **علي الديب** رئيس المجلس التشريعي الطرابلسي السابق (الذي ارتبط اسمه بالأزمة الدستورية التي عصفت بحكومة الساقزلي) من الترشّح لعضوية البرلمان.

- طلبت الحكومة في ١٥/ ٥/ ١٩٥٦ من جميع **البعثات الدبلوماسية الأجنبية** (بما في ذلك البريطانية والأمريكية) **إيقاف كافة صوَر نشاطها الثقافي والإعلامي** المتمثل في توزيع المطبوعات وعرض الأفلام وعقد المحاضرات والملتقيات. وعلى الرغم من أنَّ قرار الحكومة هذا كان يستهدف الحدّ من تغلغل النشاط المصري والسوفييتي فإنَّ البعثات الغربية احتجَّت عليه بأنَّه أخذ البريء بجريرة المذنب.[١٦٤] (قامت الحكومة بإغلاق النادي المصري بطرابلس في ٧/ ٤/ ١٩٥٧، وقد جرى في ٤/ ١١/ ١٩٥٧ رفع جزئي للحظر المفروض على نشاط المراكز الثقافية الأجنبية في طرابلس).

- **تبرَّع الملك إدريس** خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٦ بقصره المعروف بـ**(قصر الغدير)** خارج مدينة بنغازي ليكون مقرّاً **للكلية العسكرية الملكية** التي صدر قرار الحكومة بتأسيسها في ٤/ ٤/ ١٩٥٧. (افتتحت الدراسة بالكلية في أغسطس/ آب عام ١٩٥٧. كانت مدَّة الدراسة فيها ثلاث سنوات ثم خُفضت إلى سنتين. تخرَّجت أول دفعة من ضباطها في أغسطس/ آب من عام ١٩٦٠).[١٦٥]

- جرت في مدينتي بنغازي والبيضاء خلال شهر سبتمبر/ أيلول (١٤-٢١) عام ١٩٥٦ احتفالات امتدَّت عشرة أيام احتفاءً بمرور **الذكرى المئوية** لوفاة السيد **محمد بن علي السنوسي** مؤسس الحركة السنوسية.

- تمَّ في ٢/ ١٠/ ١٩٥٦ التوقيع على **معاهدة مع الحكومة**

---

١٦٤ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية المؤرخة في ٨/ ٥/ ١٩٥٦ ذات الرقم الإشاري ١٠١٣٥/ ٥٦، الملف FO 371/119714.

١٦٥ كان المقدم **آدم الحواز** (أول وزير للدفاع بعد انقلاب سبتمبر ١٩٦٩) على رأس خرّيجي الدفعة الأولى من هذه الكلية برتبة ملازم ثانٍ. كما تخرَّج من الكلية كافة الضباط الذين شاركوا في انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، ولا سيما من الدفعات السابعة حتى العاشرة.

الإيطاليـة. أقرَّ البرلمان الليبي المعاهدة في جلسـة سرّية وأبرمها الملك في ٣٠/ ٣/ ١٩٥٧ .[١٦٦]

- جـرى في ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٦ تأسـيس هيئـة الخدمـات الليبية- الأمريكية المشتركة للتنمية Libyan-American Joint Services Development Organization (LAJS) لإدارة المسـاعدات الماليـة التـي تقدّمهـا الحكومـة الأمريكية لتمويـل مشروعات التنمية في ليبيا.

- قامـت في أواخـر عـام ١٩٥٦ **أزمة بشـأن تعديـل الحدود بين الولايات الثلاث**، فقد طالبت ولاية برقة وولاية فزان بتعديل حدودهما مع ولاية طرابلس. (طالبت ولاية برقة بضمِّ منطقة "**النوفلية**" إليها، وطالبت ولاية فزان بضمِّ منطقة "**الجفرة**" إلى أراضيها).



- شـهد عـام ١٩٥٦ تطـوراتٍ هامَّـة في **العلاقة مع مـصر**. فقد سـارعت الحكومـة إلى إعلان تأييدها للخطـوة التي قامت بها مـصر بتأميم قنـاة السـويس في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦. كما حرصت عـلى الحصول مـن بريطانيا على تعهداتٍ شـفوية وكتابية بعدم اسـتعمال قواتهـا المتمركـزة في ليبيـا بـأيِّ هجـوم ضـدَّ مصر، وسـعت فضلاً عـن ذلـك إلى توظيـف علاقتها مع واشـنطن لجعـل الأخيرة أكثر تفهـماً لموقف مصر. وفور وقـوع **العدوان الثلاثـي** عـلى مـصر في أواخـر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٥٦ سـارعت ليبيـا إلى إدانـة العـدوان وتوجيـه تحذيـر شـديد إلى بريطانيـا، كـما شـاركت في مؤتمـر القمَّـة العربية الـذي انعقد في بـيروت في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦ معلنـة تأييدهـا لموقف مصر. غـير أنَّ **العلاقات المصرية الليبيّـة** سرعان ما تدهورت إثر قيام الحكومـة الليبيـة بطرد **الملحق العسـكري المـصري** (القائمقام

١٦٦ للمزيـد حـول هـذه المعاهـدة وخلفياتهـا انظـر: حكيـم، **حقيقـة ليبيـا**، ص ٢٦٧-٢٨٣. وهـي جديرة بالدراسـة الموضوعية المنصفة، ولاسيما في ضوء وثائق الحكومة الإيطالية التي يفرج عنها بشأن هذا الموضوع.

إسماعيل صادق) الذي كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية واسعة في عدد من المدن الليبية.[١٦٧] (شرعت الحكومة الليبية كذلك في بذل جهود جادَّة من أجل استبدال المدرّسين المصريين بغيرهم من الدول العربية).

- وقع اختيار الملك إدريس في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٦ على السيد **الحسن الرضا المهدي السنوسي** (٢٥ عاماً) **وليّاً جديداً للعهد** بعد وفاة والده وليّ العهد السابق السيد محمد الرضا المهدي السنوسي فجأة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥ (عن عمر ناهز ٦٥ عاماً).
- شهدت **علاقة الحكومة مع بريطانيا** توتراً بل تدهوراً خلال عام ١٩٥٦، ولاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر. وكان من بين مظاهر هذا التدهور وأسبابه في الوقت نفسه قيام الحكومة **بطرد المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية** (سيسيل غريتوريكس) خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦. وكان من مظاهره وأسبابه أيضاً سعي الحكومة إلى إعادة النظر في معاهدة التحالف الليبية البريطانية.[١٦٨]
- سعت الحكومة خلال عام ١٩٥٦ إلى الحصول على المزيد من **المساعدات المالية والعينية** من كل من **بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية**. ولجأت في هذا الصدد إلى **أساليب ذات طابع ابتزازي ماكر**، من ذلك ما عرف بـ"**العرض الروسي**" للمساعدات الاقتصادية والفنّية و"**العرض المصري**" لتقديم عتادٍ عسكري و"**العرض المصري- السعودي-السوري**"

---

١٦٧ بن حليم، ص ٣٨١-٤٦٣، وقد علق دي كاندول (ص ١٢٦) على تأثيرات أزمة السويس على النظام الليبي بقوله: "وليس ثمَّة أيّ بلدٍ عربي تضرَّر من آثار أزمة السويس بقدر ما تأذَّت ليبيا، إذ أضحت حكومتها هدفاً مباشراً للسخط المصري بسبب تحالفها مع بريطانيا. وانهال من إذاعة القاهرة سيل جارف من الشتائم والدعايات المغرضة التي زعمت أنَّ القوات البريطانية هاجمت السويس انطلاقاً من قواعد ليبية، ممَّا أدَّى إلى إثارة قلاقل في طرابلس وبنغازي لم يكن من السهل تهدئتها. والحقيقة أنَّ الحكومة الليبية كانت قد بادرت إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان عدم اشتراك القوات البريطانية بليبيا في حرب السويس. كما أنَّ السفير المصري في ليبيا أحيط علماً بتلك الإجراءات في حينها، ولكن على غير جدوى لوقف الحملة الإعلامية المصرية". وقد اعترف الزعيم المصري عبد الناصر في خطابٍ ألقاه في مدينة بور سعيد بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٧ بدور الملك إدريس وحكومته خلال العدوان الثلاثي على مصر، وشكرهم لتجميدهم للقواعد البريطانية في ليبيا وعدم سماحهم للقوات البريطانية بالتحرّك من هذه القواعد ضدَّ مصر.

١٦٨ انظر: بن حليم، ص ٤٤٨-٤٥١ و٤٨١-٤٩٢؛ راجع أيضاً مبحث "العلاقات مع بريطانيا" من هذا الفصل.



لمساعدة ليبيا اقتصادياً بمقدار يغنيها عن المساعدات الغربية. وقد أسفرت هذه المساعي عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم "**عرض سخي**" بمساعداتٍ اقتصادية وعسكرية إضافية لليبيا، شريطة أن يقترن قبول الحكومة الليبية لهذا العرض برفضها للعروض الروسية، وهو ما حدث بالفعل، وقد صادق البرلمان الليبي في ٣٠/ ٣/ ١٩٥٦ على قرار الحكومة في اليوم السابق برفض العرض الروسي بالمساعدات الفنية والاقتصادية لليبيا.[١٦٩]

- حصلت الحكومة على **مساعداتٍ محدودة** من بريطانيا وأمريكا وتركيا ومصر في **شكل أسلحة ومعدات عسكرية للجيش الليبي**،[١٧٠] كما تلقت **وعوداً** من بريطانيا وأمريكا بتقديم المزيد من هذه المساعدات (من ذلك وعد من الحكومة البريطانية في عام ١٩٥٦ بتسليح وتجهيز **١٠,٠٠٠** من أفراد الجيش الليبي دون مقابل، ووعد أمريكي بتقديم كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد والآليات).

- شهدت هذه الفترة تبادل الزيارات وتوطد العلاقات مع **تركيا**[١٧١] ومع **تونس** خلال عام ١٩٥٧،[١٧٢] كما قام **الملك سعود** بزيارة رسمية لليبيا في فبراير/ شباط ١٩٥٧.[١٧٣] وكان آخر الأعمال التي قامت بها وزارة بن حليم هو إعلانها عن قبولها **لمبدأ أيزنهاور** في ١٥/ ٣/ ١٩٥٧، وقد ترتب على هذه الخطوة حصول ليبيا على مبلغ (٧) ملايين دولار كمساعدات إضافية من الولايات المتحدة الأمريكية.[١٧٤]

---

١٦٩ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: بن حليم. ص ١٩٨-٢٠٩؛ راجع أيضاً ما ورد حول هذا الموضوع في بقية هذا الفصل والفصل الذي يليه.

١٧٠ قام الجيش الليبي بأوّل مناورة عسكرية له يوم ٢٧/ ١/ ١٩٥٥.

١٧١ ذكر بن حليم (ص ٣٦١-٣٦٣) كيف أنَّه تمَّ في إحدى هذه الزيارات الاتفاق على التنسيق مع رئيس الوزراء التركي المرحوم عدنان مندريس لدعم الحكومة التركية للثورة الجزائرية بالسلاح سراً.

١٧٢ تمَّ التوقيع على معاهدة صداقة مع تونس في ٦/ ١/ ١٩٥٧، وتمَّ إبرامها في ١١/ ٥/ ١٩٥٧.

١٧٣ صدر في أعقاب تلك الزيارة بيان مشترك بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٥٧ وقعه الملك إدريس والملك سعود، دعا إلى انسحاب إسرائيل غير المشروط من قطاع غزة وخليج العقبة.

١٧٤ قام نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة ثانية لليبيا في أوائل مارس/ آذار ١٩٥٧، كما زارها أيضاً عدد من المسؤولين الأمريكيين. خدوري، ص ٣١٣-٣١٩.





- وفي إطار استكمال **البنيان التشريعي** والإداري للدولة أصدرت الحكومة عدداً من القوانين كان من أهمّها:

  - قانون **تنظيم القضاء** الصادر في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤.
  - قانون **ديوان المحاسبة** رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥.
  - قانون **الخدمة المدنية** لسنة ١٩٥٦ و**قانون التقاعد** لسنة ١٩٥٧.
  - قانون بشأن **حالة الطوارئ** وقانون **الأحكام العرفية** الصادر في ٥/ ١٠/ ١٩٥٥.
  - مرسوم ملكي بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس الصادر في ٥/ ١٠/ ١٩٥٥.
  - قانون **تنظيم الاجتماعات العامَّة والمظاهرات** الصادر في ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦.
  - قانون تنمية الصناعات الوطنية رقم (٥١) لسنة ١٩٥٦.

وقد جرى في عام ١٩٥٥ تأسيس **معهد السيد محمد بن علي السنوسي** كما أصدرت الحكومة قراراً خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٦ يقضي بتأسيس **مجلس الإعمار** مهمّته الرئيسية هي التنسيق بين مختلف برامج التنمية، وكان دوره استشارياً، وقد أسندت رئاسته إلى **نجم الدين فرحات**.

- شرعت الحكومة منذ ١٧/ ٥/ ١٩٥٦ (العام المالي ٥٦/ ١٩٥٧) في الإنفاق على **مشروع بناء مدينة البيضاء** كعاصمة إدارية جديدة للبلاد، وقد بلغ إجمالي الإنفاق على هذا المشروع خلال السنوات المالية الأربع ٥٦/ ١٩٥٧ - ٥٩/ ١٩٦٠ نحو (٢،٤) مليون جنيه على التفصيل التالي:

العام المالي	١٩٥٧/٥٦	٩٦,٠٠٠	جنيه ليبي
	١٩٥٨/٥٧	٦٣٠,٠٠٠	=
	١٩٥٩/٥٨	١٠٠٨,٠٠٠	=
	١٩٦٠/٥٩	٦٦٦,٠٠٠	=
	الإجمالي	٢,٤٠٠,٠٠٠	جنيه ليبي[١٧٥]

- شـهدت هذه الفترة عدداً من **التطورات في مجال النفط** وحركة التنقيب عنه في البلاد كان مـن أبرزها (فضلاً عـمَّا أشرنا إليه آنفاً):

  - إبـرام أول عقـديْ امتيـاز للبـترول في البـلاد في ٢٠/ ١١/ **١٩٥٥** كان الأول منهـا مع **شركة أسّـو الأمريكية** (إحدى الـشركات الكـبرى) والثاني مع **شركة نيلسـون بنكرهانت الأمريكية** (مستقلة).

  - لم ينتهِ شـهر يناير/ كانون الثـاني من عام ١٩٥٦ إلا وكان عـدد عقـود الامتيـاز الممنوحـة قـد بلـغ سـبعة وأربعين عقداً.[١٧٦]

  - **حفر أول بئـر بترولية من قبل الشركـة الليبية-الأمريكية للنفـط** في منطقة جردس العبيد شـمالي برقة في أواخر عام



١٧٥ جـرى إنفـاق بعض هـذه المبالغ على عددٍ من الإنشـاءات بمدينة طبرق، حيث كان يقيم الملـك إدريس، وقد جرت تغطية هذه المصروفات بموجب **مراسـيم اسـتثنائية**، ولم يتردَّد عدد من النواب في إثارة الأسـئلة حولها أمام البرلمان. انظـر: الصيـد، ص ١٣٨-١٣٩؛ خدوري، ص ٣٤٢. ويُفهم من التقرير الذي أعدّه المسـتر لويس كلارك Lewis Clerck (منـدوب الولايـات المتحدة في المجلس الاستشـاري للأمـم المتحدة الذي أشرف على اسـتقلال ليبيا) إثر عودته من المشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا ممثلاً للرئيس كنيدي، أنَّ الملك إدريس ذكّر المستر كلارك عند اسـتقباله له يومذاك كيف أنَّ بناء مدينة البيضاء، كعاصمة جديدة لليبيا، جاء أصلاً كفكرة منه (المسـتر لويـس) منذ عشر سـنوات مضت. راجـع التقرير المعدّ من قبل المسـتر كلارك إلى الرئيس كنيـدي ذا الرقم (٤٥٩) المـؤرّخ في ١٠/ ١/ ١٩٦٢ (الملـف 873.424). راجـع أيضاً مبحـث "في الذكرى العاشرة للاسـتقلال" في الفصل الرابع بالمجلد الثالث من هذا الكتاب، وما ورد بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٧٦ تضمّنت التقارير السرّية التي بعثت بها السفارتان الأمريكية والبريطانية في تلك الفترة حول حركة منح الامتيازات النفطية في ليبيا اتهامات كثيرة بالفساد والمحسوبية وخدمة المصالح الشخصية لبعض المسؤولين.

١٩٥٦ في منطقة عقد الامتياز رقم (١٨).

- طلبت **لجنة البترول** من شركة "شل" سحب ممثلها البريجادير (موريس لاش)[١٧٧] من ليبيا بسبب استعماله لأسلوبٍ غير مقبول للحصول على امتيازاتٍ خاصَّة لشركته، وهو ما تمَّ على الفور.

- سعت الحكومة لإبرام اتفاقٍ مع "**أنريكو ماتاي**" رئيس شركة (**أجيب**) الإيطالية يتمّ فيه تقاسم الأرباح بين الحكومة الليبية والشركة الإيطالية على أساس **٧٥**٪ و**٢٥**٪ وكانت تلك محاولة مبكرة لتجاوز **مبدأ مناصفة الأرباح** الذي كان أساساً معمولاً به في كافة العقود البترولية في الشرق الأوسط وليبيا.[١٧٨]

• حفلت هذه الفترة بصوَر متعدّدة من **المشاركة الشعبية في مناصرة وتأييد القضايا القومية** (الثورة الجزائرية، تأميم قناة السويس وتداعياته). وقد أخذت هذه المشاركة صوراً شتى، كان من أبرزها مواقف **الصحافة الأهلية** (فضلاً عن الرسمية)، وتسيير **المظاهرات** الشعبية الحاشدة وتنظيم **الإضرابات العامَّة**. ومن الأمثلة على ذلك:

- خروج مظاهرات **طلابية** في طرابلس أيام ٤-٧/ ٤/ ١٩٥٦ احتجاجاً على سياسة فرنسا في الجزائر وعلى قيامها ببيع طائراتٍ عسكرية لإسرائيل.

- خرجت يومي ٢٣، ٢٤/ ٤/ ١٩٥٦ مظاهرات **عمَّالية** مؤيّدة لمصر.

- خرجت يوم ٣١/ ٧/ ١٩٥٦ مظاهرة **طلابية** في طرابلس

---

١٧٧ كان البريجادير (لاش) يشغل منصب الحاكم العسكري لطرابلس الغرب خلال حقبة الإدارة البريطانية في ليبيا. بن حليم، ص ٣٢٩.
١٧٨ بن حليم، ص ٣٣٢-٣٣٣.



مؤيّدة لمصر.

- خروج مظاهـرات في مدينتي بنغازي وطرابلس يومي ٩ و١٦/ ٨/ ١٩٥٦ تأييـداً لقـرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميـم قناة السـويس، ومظاهـرات أخرى فـور تعرّض مـصر للعـدوان الثلاثي في أواخـر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦.

- **الإضراب العام** والمظاهرات الاحتجاجية التي خرجت في عـددٍ من المدن الليبية يومـي ٢٤، ٢٦ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ احتجاجاً على اختطاف فرنسـا لطائرة قادة الثورة الجزائرية الخمسة.

- **الإضراب العام** الذي شـهدته مدينـة طرابلس يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٦ تأييداً لمصر وعبد الناصر.



- شـهدت حقبة هذه الـوزارة فضلاً عـن ذلك عـدداً من **أعمال العنـف بحق أهدافٍ أجنبية بالبلاد** في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر.. من ذلك:

- تفجير قنبلة في مقرّ بنـك باركليز بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٦ (ليـلاً) أدَّت إلى جـرح ثمانية أشـخاص لم يكـن من بينهم بريطاني واحد.[١٧٩]

- ثلاثـة تفجـيرات أخـرى وقعـت في طرابلـس ليلة ١-٢ نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٦، الأولى اسـتهدفت تفجير أنبوب بالميناء، واسـتهدفت الثانية إنشـاءاتٍ في معسـكر العزيزية، وأدَّت الثالثة إلى حريق محدود.[١٨٠]

١٧٩ برقيـة سرّية مرسـلة من السـفارة البريطانيـة إلى الخارجية البريطـانية تحمـل الرقـم الإشـاري (٤١٠) ومؤرّخة في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦ (الملف FO 371/119 782).

١٨٠ تقريـر سرّي مـن السـفارة البريطـانية إلى خارجيتهـا. الرقم الإشـاري ١٦٨٠/ ٥٦. مـؤرّخ في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦. (الملف FO 371/119 782).

- عـدد من التفجيرات الصغيرة الأخرى اسـتهدف أحدها نـادي الضبـاط الإنجليز، والآخر سـيارة طبيـب إيطالي يعمـل بشركة خطـوط جويـة بريطانية، والثالـث متجراً لأحد اليهود، ووقع الرابع بمنطقة قرجي.[181]

- التفجير الذي وقع في أحد خزانات الوقود بمعسكر تابع للقـوات البريطانيـة في ضواحـي بنغـازي يـوم ٦/ ١١/ ١٩٥٦ ليلاً.[182]

- إلقاء قنبلة يدوية على نادي الضباط الإنجليز بمدينة درنة في اليوم نفسه (٦/ ١١/ ١٩٥٦).[183]

- إحراق أربع سيارات تابعة لإحدى الوحدات العسكرية البريطانية في بنغازي يوم ١١/ ١١/ ١٩٥٦.[184]

(ويلاحظ أنَّ حالة الطـوارئ كانت قد أعلنت في عموم البلاد بدءاً من ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦).

- وفضـلاً عـن ذلـك شـهدت الحقبـة ذاتهـا عـدداً مـن **الأعمال الاحتجاجية الموجّهة ضدَّ الحكومة**، من ذلك **توزيع منشورات سرّيـة معاديـة للنظام** في مدينـة بنغازي في مطلع شـهر إبريل/ نيسان ١٩٥٥.[185] ومن ذلك أيضاً لجوء أحد المواطنين الليبيّين بمدينة طرابلس إلى السـفارة الأمريكية يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٥٦ طالباً منحه اللجوء السـياسي، بحجّة أنَّ السـلطات الحكومية تتعقبه وتضطهده باعتباره أحد أنصار حزب المؤتمر الطرابلسي (المنحل)، وأنَّه شارك في المظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها طرابلس خلال شـهر نوفمبر/ تشرين الثـاني ١٩٥٦، وأنَّه من

---

١٨١ تقرير السفارة البريطانية السرّي السابق.

١٨٢ التقرير السرّي السـابق وكذلك البرقية السرية المرسـلة من السـفارة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن. الرقم الإشاري (٤١) مؤرّخة في ٨/ ١١/ ١٩٥٦.

١٨٣ تقرير السفارة البريطانية السرّي السابق.

١٨٤ تقرير السفارة البريطانية السرّي السابق.

١٨٥ البرقيـة السرّيـة رقـم (١٤٠) المؤرخـة في ٦/ ٤/ ١٩٥٥ المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة بطرابلـس إلى الخارجية الأمريكية.

المشاركين في تنفيذ الانفجار الذي استهدف مقرّ بنك باركليز، والحريق الذي شبَّ في ميناء طرابلس.[186]

- عانت البلاد من أربعة مواسم متواصلة من **الجفاف** (١٩٥٣-١٩٥٦) وكان لذلك تأثيره المباشر على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، كما عانت تلك المحاصيل فضلاً عن ذلك من هجمات "**الجراد**" خلال شهري مايو ويونيو (أيار وحزيران) ١٩٥٥ [187] الذي أتى على كل ما هو أخضر. وقد زاد ذلك كله من تفاقم وتردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشيّة في البلاد.

تطوّرات إقليمية ودولية



ومن أبرز **التطورات الإقليمية والدولية** التي تزامنت مع فترة وزارة مصطفى بن حليم، وكان لها تأثيراتها البعيدة والقريبة على النظام الملكي في ليبيا:

- تصاعد نجم **عبد الناصر**، والمدّ الثوري الناصري والدعوة القومية، ولاسيما بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر.

- تصاعد حمّى **الحرب الباردة** وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية **لمبدأ أيزنهاور** عام ١٩٥٧ المؤسس على نظرية الفراغ في الشرق الأوسط، وتنامي التغلغل **والنفوذ السوفييتي** في المنطقة.

- تسارع **انحسار النفوذ البريطاني** في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وتخليه التدرّجي عن مواقعه فيها لمصلحة النفوذ والتواجد الأمريكي. وعندما انعقدت **قمّة بيرمودا** (التي

١٨٦ البرقية السرّية رقم (٢٤٤) المؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٥٦ المرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى الخارجية الأمريكية.
١٨٧ تكرَّر تعرّض المحاصيل الزراعية لهجمات الجراد خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٧.

عُرفت بقمَّة التسليم والتسلم) في ٢٥ مارس/ آذار ١٩٥٧ بين الرئيس الأمريكي أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، قام وزيرا خارجية البلدين (دالاس وسلوين لويد) ببحث "موضوع ليبيا" باختصار وقد وصفه سلوين لويد بأنَّه "**عاجل**". واتفق الطرفان على مواصلة بحثه قريباً في واشنطن، وهو ما حدث بالفعل، فقد واصل الجانبان محادثاتهما السرّية بالنسبة للمسألة الليبية خلال الفترة ما بين ٢٢ و٢٤ من إبريل/ نيسان ١٩٥٧. [١٨٨]

كما شهدت هذه الحقبة حصول دولتين عربيتين جارتين لليبيا على استقلالهما، الأولى هي (**السودان**) في ١٩/ ١١/ ١٩٥٥، والثانية هي (**تونس**) في ١٥/ ٦/ ١٩٥٦ فضلاً عن **المغرب** في ٢/ ٣/ ١٩٥٦.

١٨٨ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ٩٥٥-١٩٥٧: إفريقيا**، المجلد الثامن عشر، ص ٤٧٩-٤٨١ *Foreign Relations of the United Sates, 1955-1957*, Vol. XVIII, Africa (Washington D. C.: Departments States of America, US Government Printing Office, 1989).

انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة**: (الجزء الأول) **سنوات الغليان** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ١٥٨.



العلاقـات مع بريطانيا

تـدلّ الوقائـع المتعلقة بفـترة تولّي مصطفى بن حليم رئاسـة الـوزارة، أنّها كانـت حافلـة بشـتى التحـرّكات والمواقف مـن جانـب الحكومة الليبيـة، الأمر الـذي جعل العلاقـات بينها وبين الحكومة البريطانية تتعـرّض للتوتر وتمرّ بعددٍ من الأزمات.

ملامح سياسة بن حليم مع بريطانيا



يمكن تلخيص أهم معالم وملامح سياسـة بن حليم تجاه بريطانيا، كما بدت من خلال مذكراته ومن خلال الوثائق البريطانية المفرَج عنها، في الآتي:

١- **ازديـاد النفـوذ المصري في ليبيا**.[١٨٩] وقد أشـار بـن حليم إلى أنّه عقـد خـلال السـنوات ١٩٥٤-١٩٥٦ عـدّة اجتماعـات مع الرئيـس جمـال عبد الناصر، أرسـى فيها قواعـد صداقة حميمة وتفاهـم صـادق بين مـصر وليبيا دام عدّة سـنوات، كما نسَّـقا خلالها سياسة المزايدة بين الشرق والغرب.[١٩٠]

٢- **اندفاع السياسـة الليبية الجديدة في اتجـاهٍ قومي عربي**،[١٩١] وكان من مظاهـر ذلك قيام الحكومة الليبيـة، بمباركة الملك إدريس نفسـه، وبالاتفاق مع عبد الناصر، بدعم الثورة الجزائرية التي

١٨٩ انظر بن حليم، ص ١٧٠-١٧٦؛ خدوري، ص ٣٠١-٣٠٧؛ كاندول، ص ١٢٧. وقد أشار بن حليم، (ص ١٩٨) فضلاً عن ذلك، إلى قصة مناورة السـلاح المصري للجيش الليبي إذ قال: "كانت تجربة المزايدة الأولى التي قمت بها في أواخر سنة ١٩٥٥ هي أنّني استدعيت السفيرين البريطاني والأمريكي على حدة، وأبلغتهما أنَّ الرئيس جمال عبد الناصر يودّ تقديم هدية من السـيارات المدرّعة إلى الجيش الليبي، وقلت لهما إنّني، حرصاً على تجنّب أي سـوء فهم، فإنّنـي أبلغهما أنني بسـبيل قبول الهديـة المصرية. ولم يمضِ إلا يومان فقط[!!] وإذ بالحكومـة البريطانية تتقدّم بهدية للجيش الليبي هي عبارة عن عشر سيارات مدرّعة من أحدث طراز، وتقوم الحكومة الأمريكية بتقديم خمس عشرة سيارة مدرعة بنصف جنزير، وسيارات أخرى لنقل الجنود، وقبلنا الهديتين في احتفالٍ رسمي في ميدان الشهداء".

١٩٠ راجع أيضاً مبحث "لقاءات متكرّرة مع عبد الناصر" من هذا الفصل.

١٩١ بن حليم، ص ٢١٩.

انطلقت في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤ دعماً سياسياً وعسكرياً ومادياً كاملاً،[١٩٢] كما كان من مظاهرها قيام مصطفى بن حليم خلال عام ١٩٥٥ بإطلاق تصريحاتٍ معادية لحلف بغداد،[١٩٣] وقيام ليبيا "باتباع سياسة، فيما يتعلق بالمسألة العربية/ الإسرائيلية، موالية تماماً لسياسة الجامعة العربية، بما في ذلك مقاطعة إسرائيل إلى أقصى حد فيما يعنيها".[١٩٤]

٣- **الإصرار على إلغاء لجنة العملة الليبية** (التي يرأسها بريطاني ومقر اجتماعاتها في لندن) وإصدار قانون بإنشاء **البنك الوطني الليبي** في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ رغم معارضة بريطانيا الشديدة.[١٩٥]




٤- قيام الحكومة في شهر يوليو/ تموز من عام ١٩٥٥ بإصدار **قانون البترول الليبي** الذي رفض أن يعطي "**حق الأولوية**" لشركات البترول البريطانية، وفقاً لما كانت تطالب به لها حكوماتها.[١٩٦] كما كان الأسلوب الذي اتبعته لجنة البترول، في توزيع عدد من الامتيازات للتنقيب عن البترول، موضوع تذمّر الشركات البريطانية.

٥- شروع الحكومة منذ بدايات عام ١٩٥٥ (بالاتفاق مع عبد الناصر) في إجراء **محادثاتٍ سرّية مع الاتحاد السوفييتي**[١٩٧] في مبنى السفارة الليبية بالقاهرة (قاد هذه المحادثات عن الجانب الليبي السفير خليل القلال). وفي ٢٥ من سبتمبر/ أيلول من العام نفسه أعلنت ليبيا عن عزمها على إقامة **علاقات**

---

١٩٢ كان من النتائج التي ترتبت على هذا الموقف قيام توتر في العلاقات الثنائية بين ليبيا وبريطانيا، وبين ليبيا وفرنسا. المصدر نفسه، ص ٢١٧-٢١٨ و ص ٣٤٩-٣٧٨.

١٩٣ راجع التقرير السرّي للسفارة البريطانية عن تطورات الأوضاع في ليبيا خلال عام ١٩٥٥ المؤرّخ في ٧/ ١/ ١٩٥٦.

١٩٤ راجع التقرير السابق نفسه، الفقرة الثالثة.

١٩٥ بن حليم، ص ٢١٥-٢١٧.

١٩٦ المصدر نفسه، ص ٣١٩-٣٢٣.

١٩٧ إحدى النتائج الهامّة التي ترتبت على هذه الخطوة هي تمكن ليبيا من أن تصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة في ١٤/ ١٢/ ١٩٥٥ بعد أن توقف الاتحاد السوفييتي عن استخدام حق النقض ضدّ دخولها هذه الهيئة.

دبلوماسـية مع الاتحـاد السـوفييتي. وفي ٦ يناير/ كانون الثاني عـام ١٩٥٦ وصـل السـفير (**جنرالـوف**) كأوّل سـفير لبلاده في ليبيـا.[١٩٨] وفـور تقديـم السـفير السـوفييتي لأوراق اعتماده في ١٣/ ١/ ١٩٥٦ أقـام رئيـس الوزراء بن حليم حفل عشـاءٍ خاصّـاً بـه،[١٩٩] كما نقل السـفير الفرنـسي في ليبيـا أنَّ **التصفيق قـد دوّى عاليـاً في قاعـة البرلمـان الليبـي** يـوم ٢١/ ١/ ١٩٥٦ عندمـا أعلن رئيس الوزراء الليبـي عن خطوة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والاتحاد السوفييتي.

٦- طلبـت حكومـة بن حليـم، خلال شـهر سـبتمبر/ أيلول عام ١٩٥٥، مـن الحكومـة البريطانيـة تقديم **قرض** (لمـدّة عشرين سـنة) بمبلـغ (٤,٢) مليون جنيـه إسـترليني لتمويل مشروع إعـادة **بناء محطة كهربـاء مدينة طرابلس**، وهـو المشروع الذي اعتبرتـه على درجة مـن الأهمية[٢٠٠] توازي أهمّية مشروع السـدّ العالي بالنسبة للمصريين. وقد قبلت الحكومة الليبية في البداية اعتـذار الحكومة البريطانية عن تقديـم القرض المطلوب، غير أنَّ قيـام الحكومة البريطانيـة بالإعلان (مع أمريـكا) عن نيّتها لتقديـم قرض لبناء السـدّ العالي في مصر، ومسـاعدة الحكومة الأردنية، **جعل الحكومة الليبية تحتجّ بقوة على موقف الحكومة البريطانية وتجدّد طلبها مرّتـين** بتمويل القرض المطلوب. وقد نقل السـفير البريطاني في رسـالة بعث بها في أعقاب لقاءين له

١٩٨ صرّح السـفير **جنرالـوف** عند وصولـه مطار طرابلس أنه يأمل أن يقـوم بتقوية العلاقات الثقافيـة والاقتصادية بين بـلاده وليبيـا. ويذكـر خـدوري (ص ٢٩٦) أنّ بـن حليم أوضح للسـفير السـوفييتي، قبل أن يقـوم بتقديم أوراق اعتـماده، أنّ ليبيا غير مسـتعدّة للتسـاهل مع النشـاط الشـيوعي داخـل حدودها، وأنّ السـفير ردّ عليه بـأنّ الاتحاد السوفييتي لا ينوي تصدير الأفكار الشيوعية إلى ليبيا.

١٩٩ وقـد عـدّ السـفير البريطـاني، في رسـالة سرّية بعث بهـا يـوم ١٧/ ١/ ١٩٥٦، أن حفل العشـاء هـذا كان دلالة على "**حرارة**" أكثر من اللازم.

٢٠٠ انظر بن حليم، ص ٢٢٢ والملحق رقم (١٣) الوارد في ص ٦٢٤-٦٢٥. حصلت حكومة كعبار في ٢٩/ ٦/ ١٩٥٩ على قرض من إحدى المؤسسـات المالية الأمريكية لتمويل هذا المشروع. وتفيـد وثيقة أمريكية تحمل الرقم G-60، ومؤرخـة في ٦/ ١/ ١٩٦٠ أن بـن حليم قام، فور تركه لمنصبه كسـفير لدى فرنسـا وبدء نشـاطه التجاري، بالتعاقد لتقديم خدماته الاستشـارية الهندسـية لشركة فيرجسـون H. K. Ferguson الأمريكية المنفذة لمشروع بناء المحطة. راجع ملحق عينات من الوثائق الأمريكية.

برئيس الوزراء بن حليم يومي ٢٠ و٢٣ من ديسمبر/ كانون الأول صورة عن غضب بن حليم وعدد من وزرائه من معاملة الغرب لأصدقائه. وقد ورد في فقراتٍ من رسالة **السفير البريطاني غراهام** التي بعث بها في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٥ عقب لقاءٍ له مع بن حليم ما يلي:

"لقد أخبرني بن حليم أنَّ عدداً من أعضاء مجلس وزرائه، الذين كانوا مجتمعين في قاعة ملاصقة لمكتبه (الذي تمّ فيه اللقاء)، كانوا غاضبين بسبب التقرير الذي وصلهم عن أنَّ أمريكا وبريطانيا قامتا، بعد رفضهما منح ليبيا القرض الذي طلبته (لتمويل إعادة بناء محطة كهرباء طرابلس) بالإعلان عن استعدادهما لتقديم قرض أكبر لتمويل مشروع السدّ العالي في مصر. لقد أخبرني بأنَّ وزراءه (الغاضبين) يستغربون كيف أنَّ الغرب يعامل **أصدقاءه** بطريقة أقل شأناً من تلك التي يعاملون بها "**المشاغبين**" .. وأنّه إذا كان الأمر كذلك **فإنَّ على ليبيا أن تتعلم درساً جديداً**..".

وختم السفير البريطاني رسالته بالعبارات التالية:

"إنَّ بن حليم لم يستعمل أيّة تهديداتٍ في هذه المرّة .. ومع ذلك فإنّني أخشى أنَّ فكرة ما قد تولّدت في ذهنه منذ بعض الوقت وأنَّ هذه الفكرة تزداد نمّواً .. وقد تقوده إلى تغييرٍ جوهري في تكتيكاته (إزاء الغرب) إن لم يكن في سياساته ذاتها..".

"وربّما يكون من قبيل المبالغة في الخيال والإفراط في التشاؤم، أن أفترض أنَّ هذه المقابلات الأخيرة (لرئيس الوزراء بن حليم) معي ومع تابين (السفير الأمريكي) هي بمثابة الوقع الأوّل لقطرات المطر المتجمّع على الجانب الآخر.. وأنّ ليبيا في المستقبل سوف تنهل من الشرق لا من الغرب".

أمّا **التقرير السـنوي** الذي أعدّه السـفير البريطاني عن **مجريات الأحداث في ليبيـا خـلال عام ١٩٥٥** فقد كان أكثر وضوحاً في هـذا الصدد، فقد ورد في جزءٍ من الفقرة السابعة منه ما يلي:

"احتجّ بن حليم بقوّة (على إعلاننا الاسـتعداد لتمويل السـدّ العالي) مباشرة بعد رفضنا المسـاعدة في مشروع يتعلق بتوسيع شركـة كهرباء طرابلس (بحجّة صعوبـة أوضاعنا المالية). بل هدّد، بـأنَّ الغرب مادام يبدو أكثر كرماً مـع الدول "**الصعبة**" ممّـا هـو عليه مـع الحلفـاء الموالين، فمـن المنتظر أن تغـيّر ليبيا مـن تكتيكهـا .. وربّـما كان هـذا التوجّه في التفكـير هو وراء قـرار مجلس الوزراء (الليبـي) **بتأجيل النظر في قائمة تضمّنت اقتراحاً بتعديل عددٍ من بنود الاتفاقية العسكرية التي قدّمناها لبن حليم في الصيف الماضي** (١٩٥٥)...".



"لا يوجـد أيّ شـك بـأنَّ الحكومة الليبية تفكـر بجدّية فيما إن كان من مصلحتها أن تصبح "**صعبة**" بدلاً من "**معقولة**" وأن تستبدل أسـلوب "**التعاون**" (مع الغرب) بأسلوب "**التهديد والابتزاز**"".



٧- وضعـت حكومـة بـن حليـم، **بالتعـاون مـع هيئـة المصالـح الليبية/ الأمريكية المشتركة (لارك)**، في الفترة (أغسطس/ آب - سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٥)، مشروع خطـة للتنمية الاقتصادية في ليبيـا. وقد أظهرت التقارير المتعلقـة بهذا المشروع أنَّ تمويله يواجـه عجـزاً سـنوياً بمعـدّل (٨,٥) مليون دولار لمـدّة **أربع سـنوات**. وقد قامـت الحكومة الليبيـة، خلال الفترة نفسـها، بالاتصـال **بحكومتـي بريطانيـا وأمريـكا** طالبةً منهـا بإلحاح تغطيـة العجـز في تمويـل الخطـة المقترحـة، الأمر الذي شـكل بدوره عامل ضغطٍ إضافياً على الحكومتين المذكورتين.

وقد أشـارت إلى هذا الموضوع رسالة **السفير البريطاني** المؤرّخة في ١٣/ ١/



١٩٥٦ في فقراتها (٧-٩) على النحو التالي:

"إنَّ مبلغاً إضافياً قدره (**٨,٥**) مليون دولار ينبغي تدبيره سنوياً على مدار الأربعة أعوام التالية إذا أريد عدم إجراء تخفيضات على الخطة. إنَّ الليبيّين يمكن أن يُستدرَجوا، فيما يتعلق بهذا الموضوع، **بالتوجّه إلى الروس**. ومن ثمَّ فإنّه بمقدورنا نحن والأمريكيين أن نقوم بمبادرة (لقطع الطريق على الروس) في مجال تدبير هذا المبلغ".

"إنَّ السفارة الأمريكية هنا (في طرابلس) قامت بالإبراق إلى واشنطن، موصية بأن تقوم أمريكا، بالاشتراك مع بريطانيا، بتدبير مبلغ الثمانية ونصف المليون دولار سنوياً. وإذا كانت بريطانيا غير قادرة على المشاركة في تدبير هذا المبلغ، فإنَّ السفارة (الأمريكية) تقترح بأن تقوم أمريكا بتدبيره بمفردها".

ويقترح **السفير البريطاني** في رسالته المذكورة على حكومته أن تقوم، إن كانت عاجزة عن المشاركة في تدبير هذا المبلغ، وإن وجدت ذلك الأمر مناسباً، ومحافظَة منها على ماء وجهها، **بتقديم المزيد من المعدات العسكرية كهدية**. وتجسّد الفقرات الأخيرة من هذه الرسالة الحيرة الحقيقة التي كانت تغلب على السفير، وكذلك بريطانيا، في التعامل مع المطالب المالية لليبيا بعد أن **ظهرت روسيا** على مسرح السياسة الليبية.[٢٠١]

٨- لجأت حكومة بن حليم فعلاً إلى أسلوب **المزايدة والابتزاز** من أجل تحقيق مطالبها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة مخاوفهما من تغلغل النفوذ السوفييتي والمصري في ليبيا وفي بقية المنطقة. ويتضح من مطالعة الوثائق السرّية للخارجية البريطانية والأمريكية ومذكرات مصطفى

٢٠١ انظر: بن حليم، ص ٢٢٢ والملحق رقم (١٣) ص ٦٢٤-٦٢٥.

بن حليم أنَّ الحكومة الليبية استخدمت هذا الأسلوب في عددٍ من المناسبات والمجالات:

(أ) مجال الحصول على **معدّات وأسلحة وذخيرة للجيش الليبي** (عشر سيارات مدرّعة حديثة من بريطانيا وخمس عشرة سيارة مدرعة بنصف جنزير وسيارات أخرى لنقل الجنود من أمريكا).[٢٠٢]

(ب) في مجال السعي للحصول على **مساعداتٍ مالية**، كما في حالة القرض الخاص بتمويل **مشروع محطة كهرباء طرابلس**، ومحاولة توفير العجز في تمويل خطة التنمية الاقتصادية المقترحة التي مرّت بنا، وكذلك في **مناورة العرض الروسي** الشهير التي تعرّض بن حليم لها بإسهاب في مذكراته،[٢٠٣] ومناورة أخرى **تتعلق بعرض سعودي مصري سوري** (وهمي) بمساعداتٍ اقتصادية لليبيا تغنيها عن المساعدات الغربية (مارس/ آذار ١٩٥٦).[٢٠٤]



(ج) في مجال السعي للحصول على **مساعداتٍ عينية** (كميات من قمح الإغاثة، وبناء مدرسة خاصّة عربية/ إنجليزية من طراز ممتاز، وخدمات لبعض المدرّسين والخبراء الإنجليز).[٢٠٥]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بن حليم لم يكن يخوض معارك هذه السياسات بمفرده، فمن الثابت أنَّ هذه السياسات كانت تلقى موافقة ومباركة الملك إدريس،[٢٠٦] ودعم ومساندة عدد من زملائه في الوزارة، وتعاون عددٍ من كبار

٢٠٢ انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨ ورسالة السفير البريطاني في ليبيا المؤرّخة في ١٣/ ١/ ١٩٥٦، ولاسيما الفقرتين الخامسة والسادسة.

٢٠٣ انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨-٢٠٩ والفصل التالي من هذا الكتاب.

٢٠٤ انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٨ والملحق رقم (١٣) ص ٦٢٣، والفصل التالي من هذا الكتاب.

٢٠٥ انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢ والملحق رقم (١٣) ص ٦٢٤، ٦٢٥.

٢٠٦ أشار بن حليم إلى موقف للملك إدريس إزاء مناورة العرض الروسي بالعبارة التالية "وذهبت لزيارة الملك ووضعته في الصورة وطلبت منه أن يؤازرني عندما تصله شكاوى واشنطن ولندن... ضحك الملك كثيراً ووعدني بتأييده". المصدر نفسه، ص ٢٠١.





المسؤولين في الحكومة،[٢٠٧] وكذلك تأييد وتعاون عدد من أعضاء البرلمان الليبي، كان مـن أبرزهـم عبد العزيز الزقلعـي.[٢٠٨] كما قامت الصحافـة الوطنية المحلية، ولاسيما صحف "**الرائد**" و"**الأخبار**" بدورها المساند في هذا المجال.[٢٠٩]

مخـاوف وردود فعـل بريطانية

كيف كانت **ردود الفعل** البريطانية لانتشار النفوذ المصري في ليبيا، ولمفاجأة الوجود الدبلوماسي السـوفييتي فيها خلال تلـك الحقبة؟ ثمّ ما هي **النتائج** التي حققتها سياسـات حكومة بن حليم في مجال زيادة المسـاعدات المالية والعسكرية والعينية لليبيا من بريطانيا؟





أمّـا بالنسـبة لردود الفعل البريطانية تجاه **سياسـات بن حليـم الموالية لمصر**، والتي كانت سبباً ومظهراً للنفوذ المصري في ليبيا في تلك السنوات، فقد تناولتها عدّة وثائق سرّية للخارجية البريطانية أشـارت إليها صحيفة "**الشرق الأوسـط**" اللندنية في عددها الصادر بتاريخ **٢٨/ ٢/ ١٩٨٦**.[٢١٠] وقد تراوحت المقترحات الـواردة بتلـك الوثائق، المتعلقة بالفـترة ما بين يونيو/ حزيران وسـبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، ما بين **التلويح المغلف بإيقاف المسـاعدات المالية، وتدبير انقلاب لإبعاد بن حليم من رئاسـة الوزارة (؟!) أو إسـقاطه في الانتخابـات التالية في نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٥**.[٢١١] كما تضمّنت مقترحاتٍ تتعلق بالإكثار من **عدد الخبراء البريطانيـين** وموظفـي الحكومة، بدعـم مالي من الحكومـة البريطانية، وبخوض **معركة مع المصريين في مجال التعليم للفوز بعقول الجيل الجديد**.

عوامـل زادت المخاوف

وقبل أن نعرض لردّ فعل بريطانيا إزاء **التواجد السـوفييتي المباغت في ليبيا**،

٢٠٧ من الأسماء التي برزت في هذا الصدد: البوصيري الشـلحي، الدكتور علي نور الدين العنيزي، خليل القلال، عبد الرازق شقلوف، محمد عبد الكافي، اللواء محمد الزنتوني، والعقيد عبد الحميد بك درنة.

٢٠٨ أشار بن حليم إلى تعاون عددٍ من أعضاء مجلس النواب (ولاسيما من بين المعروفين بمعارضتهم للحكومة). المصدر نفسه، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

٢٠٩ انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

٢١٠ انظر: المصدر نفسه، الملحق (٣) ص ٥٨٧-٥٩١.

٢١١ اتسمت بعض المقترحات بفهم غريب وقاصر للأوضاع السياسية في ليبيا، فما الحاجة مثلاً للقيام بانقلابٍ من أجل إبعـاد بـن حليم عن رئاسـة الـوزارة إن كان وجوده مرهوناً بـإرادة الملك إدريس، والأمر لا يحتـاج لأكثرٍ من إقناع الملك باسـتبداله بغيره؟ كذلك فإنّ بعض المقترحات يفترض أن بن حليم تولى الوزارة بناء على حصوله على أغلبية في البرلمان (على غرار نمط النظم الديمقراطية الغربية) وأنَّ بقاءه في الوزارة يتوقف على أغلبية في الانتخابات التالية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥!

ولتوقعات التغلغل الروسي فيها، ولسياسات حكومة بن حليم القائمة على **ابتزاز هذه الحالة الجديدة**، يحسن أن نشير إلى **جملة من العوامل التي زادت من مخاوف بريطانيا، والغرب** عموماً، بسبب الوجود الدبلوماسي السوفييتي في ليبيا، ونعني بها:

١- **إبقاء موضوع المحادثات، التي كانت جارية في مبنى السفارة الليبية في مصر بين ليبيا والاتحاد السوفييتي بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، سرّاً وطيّ الكتمان، وعدم قيام الليبيّين بإبلاغ بريطانيا وأمريكا به وعدم إطلاعهما عليه إلا بعد الإعلان عنه في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥**. وقد أشار السفير البريطاني في تقريره السنوي الذي أعدّه بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٦ إلى هذه النقطة بقوله "لقد عبّرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالطرق الخاصّة عن أسفهما لقيام ليبيا بالإقدام على مثل هذه الخطوة الهامّة (العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي) دون إخطارهما بها مقدّماً".



٢- **شخصية (جنرالوف) الذي اختير كأول سفير للاتحاد السوفييتي في ليبيا**، والذي يبدو أنّه كان معروفاً في الأوساط الدبلوماسية الغربية بأدواره الخطيرة في الحرب الباردة، فقد أشار إليه التقرير السابق ذاته بالعبارة التالية: "إنَّ السلطات الليبية تبدو مشدودة الأعصاب إلى حدٍّ ما بسبب ما أقدمت عليه، ولاسيما أنَّ أوّل سفير للاتحاد السوفييتي سيكون **جنرالوف** N. I. Generalov الذي كان سفيراً لبلاده في كانبيرا Canberra (بأستراليا) عندما وقعت قضية بيتروف (Petrov).

٣- اعتبرت بريطانيا والولايات المتحدة هذه الخطوة **جريئة في توجّه الاتحاد السوفييتي الجديد نحو التغلغل في الشرق الأوسط**،[٢١٢] وقد زاد من هذا التخوّف لدى الغرب أنَّ إذاعة

٢١٢ يلاحظ أنَّ قيام ليبيا والاتحاد السوفييتي بالتعبير عن رغبتهما في إقامة علاقات دبلوماسية بينهما قد جاء متزامناً مع الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر (١٥/ ٩/ ١٩٥٥) التي كانت مَعلماً بارزاً في التوجّه الجديد لدى الاتحاد السوفييتي نحو مصر والشرق الأوسط.

موسكو الناطقة باللغة العربية أذاعت يوم ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٥ أنَّ هدف السياسة السوفييتية في ليبيا هو "**سحب كافة القوات الأجنبية منها، وتمتين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينها وبين الاتحاد السوفييتي**".[٢١٣]

٤- أنَّ خطوة إقامة ليبيا علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي **لقيت ترحيباً واسعاً على الصعيد الشعبي في ليبيا، وفي البرلمان الليبي، وفي الصحافة الليبية، فضلاً عن رئيس الوزراء بن حليم**[٢١٤] (لم يشك الغرب في حقيقة موقف الملك إدريس الموالي للغرب والذي يتخوّف في الوقت ذاته من الاتحاد السوفييتي، وكذلك في حقيقة موقف بن حليم).[٢١٥]

٥- تخوّف بريطانيا من أن تلجأ السفارة السوفييتية في ليبيا، عبر **نشاطاتٍ ثقافية واسعة، متخصّصة ومدعومة مالياً، إلى التأثير على الرأي العام في البلاد**، الذي أظهر، على الرغم من تخوّفه من الاتحاد السوفييتي، اهتماماً وترحيباً بالسفارة الجديدة.[٢١٦] وتشير الفقرة الرابعة عشرة من رسالة السفير البريطاني في ليبيا (بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٦) إلى نقطة ذات أهمّية كبيرة في هذا الصدد وهي:

"**أنَّ للروس ميزة عاطفية واحدة يتميّزون بها علينا** (الغرب)، وهي أنَّ غالبية الليبيّين يعتقدون أنَّ بريطانيا وأمريكا هما وحدهما القائمتان على وجود دولة **إسرائيل**، وأنّها دون مساعدتنا لها ستنهار فوراً. كما أنّهم يعتقدون أنَّ مساعداتنا العسكرية لفرنسا هي وحدها التي تمكنها من قمع القومية العربية في شمال إفريقيا. إنَّ روسيا تعلن صراحة وقوفها إلى

٢١٣ راجع الفقرة (٢) من رسالة السفير البريطاني في ليبيا المؤرّخة في ١٣/ ١/ ١٩٥٦، والفقرة (٥) من التقرير السنوي للسفارة البريطانية المؤرّخ في ٧/ ١/ ١٩٥٦.

٢١٤ راجع التقرير السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٦ ورسائل السفير البريطاني في ليبيا بتاريخ ١٣، ١٧ من يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، وما نقله السفير الفرنسي في ليبيا بحضوره جلسة مجلس النواب الليبي يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٦ التي أعلن رئيس الوزراء فيها عن هذه الخطوة التي سلفت الإشارة إليها.

٢١٥ راجع الفقرة الرابعة من رسالة السفير البريطاني المؤرّخة في ١٣/ ١/ ١٩٥٦ التي سلفت الإشارة إليها.

٢١٦ المصدر نفسه، الفقرة الثالثة من الرسالة نفسها.






جانب العرب في كلتا الحالتين، وهذا من الأهمّية بمكان".

٦- ما صاحبَ هذه الخطوة من **إشاعات وأقاويل**، لم تؤكدها الحكومة الليبية ولم تنفها، حول **الإذن للسوفييت بتشغيل مطار خاصّ بهم في ليبيا، الأمر الذي يمنحهم حق القيام برحلات جوية، فضلاً عن تسهيلاتٍ** خاصّة بأجهزة الاتصال اللاسلكي الدبلوماسية، وما تردّد حول منح السوفييت امتيازاتٍ للتنقيب عن البترول في ليبيا.[٢١٧]

٧- التخوّف من أن يدرك الروس حاجة الليبيّين الماسّة إلى المساعدات المالية فيقوموا بتقديم **عروض سخيّة** بالمساعدات، وأن **تقوم الحكومة الليبية من جانبها بابتزاز هذه الحالة فتطلب المزيد من المساعدات المالية من الغرب، الأمر الذي يضع بريطانيا وأمريكا تحت رحمة لعبة ابتزاز ومزايداتٍ لا تتوقف.** ولقد أشارت إلى هذا التخوّف عدّة وثائق بريطانية، من ذلك ما ورد في رسالة **السفير البريطاني** في ليبيا المؤرّخة في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٥:





"إنَّ هناك خطراً علينا أن نتنبّه له .. لقد رأى بن حليم لتوّه كيف أنَّ عرضاً من المصريين بتقديم أسلحة لليبيا أدّى إلى أن يحصل على هدية أمريكية/ بريطانية، وكيف أنَّ عرضاً سوفييتياً بالتمويل أدّى إلى أن تحصل مصر على عرض مقابل من أمريكا وبريطانيا. ولا بدّ أن يكون قد سمع فور انتهاء مقابلتي معه (جرت المقابلة يوم ٢٣/ ١/ ١٩٥٦) عن العرض السعودي المصري السوري لمساعدة الأردن بديلاً للعرض البريطاني..".

---

٢١٧ رسالة السفير البريطاني المؤرّخة في ١٧/ ١/ ١٩٥٦ التي سلفت الإشارة إليها. وتوضح الوثائق البريطانية والأمريكية الخاصّة بهذا الموضوع أنَّ **العقيد كين** آمر قاعدة الملاحة الجوية (التابعة للولايات المتحدة) كان أكثر المسؤولين الغربيين انزعاجاً من هذه الإشاعات، وقد أكد للسفيرين البريطاني والأمريكي أنَّ من شأن مثل هذه الامتيازات أن تقضي بصورة كاملة على أمن قاعدة ويلس "الجوية"، وأنَّ أية طائرة سوفييتية (مدنية اسماً) تحلق في الأجواء الليبية حاملة على متنها قنبلة هيدروجينية قادرة على تدمير القاعدة والقضاء عليها قضاءً مبرماً، وبصورة تجعل من "**بيرل هاربر**" بالمقابل نزهة مدرسية. كذلك فقد عبّر **الفرنسيون** عن مخاوفهم على مصالحهم وسياستهم في شمال إفريقيا.



"إنَّ بـن حليم قـد يقرّر أنَّ من الأفضل له أن يمسـك بإحدى يديـه عـلى جانب من جانبـي الحلبة، بدلاً من الإمسـاك بكلتا يديه على جانبٍ واحد من جوانبها (الغرب)".

"إنَّ بـن حليـم ليـس مغفـلاً، ولا يخالجني شـك في أنّـه مادام باقيـاً في الـوزارة فلن يكون هناك أدنى خطـر في احتمال تحوّل ليبيـا باندفاع وتهوّر إلى أحضان الروس، أو التحالف المصري السـعودي، ذلك أنَّ آراءه في الاثنين سـيّئة .. غير أنّه قد يلجأ إلى اسـتخدامها لممارسـة ضغوطٍ علينا .. وقد يحاول ممارسـة هـذه الضغوط عـن طريـق انتهاج أسـلوب التمنّع بـدلاً من الترحيب، ووضع "الخل" بدلاً من "الزيت" في الطبق".

وعـن هـذا التخـوّف ذاتـه، أورد **السـفير البريطاني** في رسـالة أخرى له مؤرّخة في **١٣/ ١/ ١٩٥٦** ما يلي:

"إنّـه لمن حسـن الحـظ، أنَّ الملـك إدريس ورئيـس الوزراء، كليهـما، مـدركان لخطر التغلغل السـوفييتي، ولسـوف يحتاج الأمـر إلى هجـوم محكـم التصويب كـي يسـتطيع أن يتخطّى اسـتحكاماتها .. **غـير أنَّ المصريـين بيّنوا للـروس بالفعل إلى أيـن يتجه تصويبهـم .. نحو الجيوب. إنَّ ليبيـا،**[٢١٨] **مثل مصر نفسها، سهلة الاستهداف، وضعيفة جداً من هذه الناحية.**"

وبعـد أن يعـبّر السـفير، في رسـالته المذكورة، عـن حيرته إزاء ما يجـب القيام به في مواجهة العروض السـوفييتية بالمسـاعدة المحتملة لليبيا: انتظار لما سـيفعله الـروس، ثمَّ القيام بعروض بريطانيـة وغربية مقابلة، أم أخـذ زمام المبادرة بتقديم عروض سـخيّة لمسـاعدة الليبيّين، دون انتظار لما يقوم به السوفييت، أم ترك السـوفييت يفعلون أسـوأ ما بمقدورهم فعله، وهو الأمر الذي قد يؤدّي في النهاية إلى إزالة القوات الأجنبية من ليبيا؟

---

٢١٨ كان ذلك قبل اكتشاف البترول في ليبيا.

ثـمّ يؤكـد السـفير في الفقرتـين العـاشرة والحاديـة عـشرة من الرسالة ذاتها:

"**إنَّ أيّة مسـاعداتٍ سـوفييتية كبيرة الحجم لليبيا سـوف تزيد من سوء الوضع لبريطانيا وأمريكا في ليبيا**".

"حتـى لـو اسـتجابت بريطانيـا (ومعهـا أمريـكا) بتقديـم مسـاعداتٍ لليبيـا الآن فإنّـه لا ينبغـي لهـا أن تتوقـع عرفانـاً بالجميل لأمدٍ طويل (أي أنَّ الليبيّين سـيطلبون فيما بعد المزيد من هذه المسـاعدات)[٢١٩] – بل لا يوجد ما يضمن أنَّ الروس أنفسهم لن يتقدّموا بعروض أخرى في المستقبل".

ويختم رسالته هذه بالعبارة التالية:

"إنّنـا بالتأكيـد في وضع صعـب.. ومن بين الأبـواب الثلاثة المفتوحة أمامنـا للخروج من هذا الوضع، يبدو المخرج الثاني (وهـو خيـار انتظار ما سـيفعله السـوفييت ثمَّ القيـام بتقديم عـروض غربية بديلة) هو أوسـعها وأكثرها إغـراءً، غير أنّني أشعر بأنّه سوف يؤدّي إلى أقل الطرق أملاً في المستقبل".




وقد بلغـت المخاوف بالسـفير البريطـاني (وبريطانيا) حدّها، من **احتـمالات الابتـزاز والمزايـدات** السـوفييتية، عندما أورد في الفقـرة الخامسـة عشرة مـن رسـالته المؤرّخـة في ١٧/ ١/ ١٩٥٦ ما يلي:

"أمّا النقطة الأخرى فهي أكثر إلحاحاً، وإن كانت أقل أهمّية، وهـي أنَّ بريطانيـا متى أبلغـت ليبيا (وهو ما يبـدو أنّها كانت تزمـع القيـام به) بعدم قدرتها على اسـتمرار إمـدادات **الفحم**

٢١٩ أشـارت إلى هذه النقطة بوضوح الفقرة الثالثة عشرة من رسـالة تالية للسـفير البريطاني مؤرّخة في ١٧/ ١/ ١٩٥٦ جـاء فيهـا: "يمكننا الاتصال بالليبيّين وتقديم عروض سـخيّة لهـم، مع التأكيد على أنّها مشروطـة برفض كل أنواع المسـاعدة الروسية، ورفض منح أية امتيازاتٍ خاصّة للسـفارة السوفييتية. إذا تمّ ذلك، فإنّ الليبيّين سيعملون غالباً على رفع حصّتهم كل عام (كما يفعلون حالياً فيما يتعلق بمنح الأسلحة والمساعدات المصرية) وسوف نجد أنفسنا في الموقف الحرج الذي يتعرّض له كل من يرضخ للابتزاز. ولكنّ ذلك قد يكون وسيلة للحفاظ على قواعدنا".

الطبيعـي البريطـاني التـي تقدَّم **لمحطـات الكهربـاء والغاز في طرابلس** مقترحة كبديلٍ لذلك أن تسـعى ليبيا للحصول على الفحم الطبيعي الأمريكّي".

ويتساءل السفير:

"مـاذا لو علم الـروس بذلك وتقدّموا بعـرض لتوفير **الفحم الطبيعي الروسي؟**".

ويختم رسالته قائلاً:

"أنـا لا أدري إن كان بإمكانهـم ذلـك، ولكـن إن توفرت لهم تلك القدرة فسـتكون تلك وسيلة مواتية لتمكينهم من وضع قدم لهم في البلاد."

ويتضح من هذه المقتطفات أنَّ بريطانيا (والولايات المتحدة) كانتا مدركتين **للعبـة المزايدة والابتـزاز** وواعيتين لها، بل **توقعتاها قبـل شروع كل من الحكومة الليبية والاتحاد السـوفييتي في الدخول فيها**، غـير أنّهما لم يجدا بدّاً من الرضوخ لها إلى حدٍّ ما، بسبب **عنصر المباغتة** في ظهور الاتحاد السوفييتي على المسرح السياسي الليبي، وبسبب محدودية الخيارات أمامهما.[٢٢٠]

ردود الفعـل

هـذه **هـي العوامل التي زادت من مخـاوف بريطانيا والغرب عموماً بسـبب الوجـود الدبلومـاسي السـوفييتي المفاجئ في ليبيـا**، كما بدت مـن الوثائق السرّية للخارجية البريطانية .. فكيف كان ردّ **الفعل البريطاني** إزاء هذه الخطوة؟

أمّا على **الصعيد العملي**، فقد تمثلت ردود الفعل البريطانية في الآتي:

أ- عقـد عدّة **اجتماعات** في طرابلس بين كل من **السـفير البريطاني والسـفير الأمريكـي**، والعقيـد كـين قائـد القاعدة العسـكرية

٢٢٠ رسـالة السـفير البريطـاني المسـتر غراهـام إلى المسـتر واتســون Watson بالخارجية البريطـانيـة المـؤرّخة في ١٩٥٦/١/١٧.

الأمريكية في طرابلس، والجنرال (مورو) القائد العام للقوات البريطانية في ليبيا، وأعضاء آخرين من السفارتين.

ب- **مقابلة الملك إدريس، ورئيس الوزراء بن حليم**، والاستيضاح منهما عن حقيقة الأمور، ونقل مخاوف بريطانيا (وأمريكا) بشأن تطورات العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفييتي. (كان الاقتراح بأن يجري التأكيد، خلال الاجتماعات مع رئيس الوزراء، **بمخالفة ليبيا لروح الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية إذا ما قبلت بالمساعدة الروسية أو منحت روسيا أيّ قدر من الامتيازات الخاصة، بما في ذلك التصريح بفتح مركز ثقافي، أو زيادة موظفي عدد السفارة الروسية فوق حدٍّ معيّن، وأن يجري تهديده بأنّه إذا خالفت ليبيا الاتفاقيتين بهذا الشكل فإنَّ بريطانيا وأمريكا تعتبران في حلّ منهما**).[٢٢١]

ج- عقد عدّة **اجتماعات** منذ أواخر شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦ في **وزارة الخارجية البريطانية**، وعلى مستوى "**لجنة التوجيه الاقتصادي البريطانية، ولجنة رؤساء أركان القوات المسلحة البريطانية**"، لدراسة التطوّرات المتسارعة في ليبيا، والناجمة عن التحرّك الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي السوفييتي حيالها،[٢٢٢] وما يمكن عمله إزاءها.

د- قام **المستر لويد** وزير الخارجية البريطاني في **١٢/ ٣/ ١٩٥٦** بمخاطبة **حكومتي بغداد وأنقرة**، عبر السفير البريطاني في كل منهما، شارحاً لهما الجهود التي تبذلها روسيا لزعزعة الوضع الغربي في ليبيا، والعروض الروسية والمصرية/ السورية/ السعودية بمساعدات لليبيا تغنيها عن المساعدات الغربية، ومشيراً إلى حجم المساعدات المالية والعسكرية التي تقدّمها بريطانيا وأمريكا لليبيا، وأنَّ **بريطانيا تعكف حالياً على دراسة**

٢٢١ مذكرة عن "علاقات ليبيا بالغرب"، من محاضر وزارة الخارجية البريطانية، توقيع المستر واتسون في ٢١/١/١٩٥٦.

٢٢٢ قدّمت إلى هذه الاجتماعات مجموعة من التقارير والتحليلات الهامّة.



برنامج إضافي للمساعدات. وبعد أن ذكّرهما **بأهمّية ليبيا كقاعدة تزويد لحلف بغداد**، وبالمكانة التي تحظى بها كل من العراق وتركيا لدى ليبيا، طلب منهما أن **توضّحا للحكومة الليبية**، عبر سفيريهما في طرابلس، مخاطر قطع العلاقة مع الغرب، ونصحها بألا تعير اهتماماً لمداهنات الآخرين، **لأنَّ هدفهم الحقيقي هو تفكيك ليبيا داخلياً، وتحطيم مواقع الدفاع في الشرق الأوسط**.[٢٢٣]

هـ- بعثت **وزارة الخارجية البريطانية في ١٣/ ٣/ ١٩٥٦** برقية إلى سفيرها في واشنطن بشأن **المساعدات الليبية**، عبّرت فيها عن أنَّ **الحكومة الليبية تجد نفسها تحت ضغوطاتٍ تدفعها إلى الالتزام بقبول عروض إمَّا من الروس وإما من المصريين والسعوديين**، وأنَّ أسلم طريقة لمنع ذلك هو **التعهّد في الحال**، وبصورة عامة لرئيس الوزراء (بن حليم) ثمَّ يتبع ذلك تفاصيل لعرض إيجابي. وقد طلبت الوزارة من سفارتها تذكير الأمريكان **بأنَّ بريطانيا تقدّم في الوقت الحالي مساهمة في دعم الاقتصاد الليبي أكبر بكثير ممّا يقدّمه الأمريكيون**، وقد حان دورهم الآن.[٢٢٤] وتتساءل البرقية عما إذا كانت السفارة قد أجرت الترتيبات لإخطار وزير الخارجية **دالاس** بقلق رئيس الوزراء إيدن ويطلبه أن يرسل المستر دالاس تعهّده إلى رئيس الوزراء الليبي. وختمت البرقية بتوجيهٍ مفاده أنّه إذا كان لدى السفير (البريطاني) انطباع بأنَّ المستر دالاس لن يكون قادراً على اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هذا الموضوع أثناء رحلته، **فإنَّ رئيس الوزراء إيدن على استعداد لأن يناقش هذا الأمر مع الرئيس أيزنهاور**.[٢٢٥]

---

٢٢٣ انظر: بن حليم، الملحق رقم (٣) ص ٦٠٤-٦٠٥.

٢٢٤ كانت السفارة البريطانية في واشنطن قد بعثت بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٥٦ برقية إلى الخارجية البريطانية، كان ممّا جاء فيها أن الحكومة الأمريكية قد بعثت بتفويض لسفيرها في ليبيا تابن بالتعهّد للحكومة الليبية بمساعدات إضافية مالية وعينية وعسكرية حدّدتها. كما طلبت منه أن يوضح للحكومة الليبية أنَّ هذه البرامج كانت تحت الدراسة قبل تقديم العرض السوفييتي، وأنّها لم تأتِ بأيّ حال من الأحوال كردّة فعل له. راجع الفصل التالي.

٢٢٥ كان دالاس قد عقد اجتماعاً مع وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٥٦ في وزارة الخارجية الأمريكية خصّصاه للتغلغل الاقتصادي السوفييتي في الشرق الأوسط، غير أنّهما لم يتعرّضا خلال ذلك الاجتماع للحالة الليبية.

لقـد سـلفت الإشـارة، تحت البنـد (ج) آنفـاً، أنَّ الفترة منذ أواخـر يناير/ كانـون الثـاني ١٩٥٦ شـهدت عـدّة اجتماعـات في وزارة **الخارجيـة البريطانية**، وعلى مستوى "**لجنة التوجيه الاقتصادي**" و"**لجنة رؤساء أركان القوات المسلحة البريطانيـة**"، لدراسـة التطـوّرات المتسـارعـة في ليبيـا، والناجمـة عـن التحـرّك الدبلومـاسي والسـياسي والاقتصـادي السـوفييتي حيالها، ولاقـتراح ما يمكن عمله إزاءها.

وقـد حفلـت التقارير، والتحليلات التي قدّمت خـلال تلك الاجتماعات، ببيانـاتٍ ضافيـة عـن **الأهميـة الاسـتراتيجية والعسـكرية والسياسـية لليبيا**. كما وصفـت الحالـة في ليبيـا، في ظـل التحـرّك السـوفييتي المذكـور، بأنّهـا **تتدهـور بصورة متسـارعة، وبأكثر ممّا كان متوقعاً، في اتجاه حرمان الغرب منها**. ومن بين التقاريـر التي قدّمت لتلك الاجتماعات تحليـل مؤرّخ في **٢١/ ١/ ١٩٥٦** بعنوان "**العلاقـات بـين ليبيا والغرب**" قدّمه وكيل الخارجية البريطانية المسـتر واتسـون Watson يحسـن أن نعرض لبعض ما جاء فيه من **توصيات ومقترحات** لأهمّيتها ودلالاتها الكثيرة.



بعـد أن يصف التقرير المذكـور أعراض الحالة القائمـة في ليبيا، وخلفياتها، و**أهمية ليبيا الاسـتراتيجية** لبريطانيا، وللغرب عمومـاً الذي ينبغي أن يكون على اسـتعداد لدفع "**قسـط التأمين**" الذي ارتفع إلى حدٍّ كبير بسـبب تدخّل الروس ومـا تقدّمـه ليبيا لمصر، وكيـف أنَّ **معظم الليبيـين ينظرون إلى المسـاعدات التي تقدّمهـا بريطانيـا لبلادهـم على أنّهـا لا تعدو أن تكـون إيجاراً مجزياً للتسـهيلات العسـكرية التي تتمتع بها فوق أراضيهم**، يعرض هـذا التقرير للخيارات الثلاثة المفتوحة أمام الغرب، وهي:

"(أ) **ألا نفعـل شـيئاً** .. غـير أنَّ هـذا الخيـار قـد يـؤدّي لأن يصبح وجودنـا عديـم الفائـدة بسـبب عـدم تعـاون الليبيّـين، ومن المحتمل أن نواجَه في النهاية بمطلبٍ شعبي بسحب قواتنا.

(ب) **أن ننتظر** إلى أن يقدّم الروس والمصريون عرضهم، ونقوم نحن فيما بعد بتقديم **عرض مقابل** .. إنَّ هذا الخيار قد يساعدنا على

المحافظة على وضعنا في ليبيا، غير أنّه سيعطي الليبيّين الانطباع بأنَّ أسلوب الابتزاز مجز.

(ج) أن **نقوم بمبادرة جريئة**، أو بعدّة مبادراتٍ، مرهونة ليس فقط بتعهّدٍ بسلوك جيّد ومستمر (من الليبيّين) ولكن أيضاً بشروطٍ أخرى، كعدم إعطاء الروس والمصريين أيّة امتيازات، وعدم قبول هدايا أو قروض منهم، وحصر نشاط السفارة السوفييتية في ليبيا بأضيق نطاق ممكن، وتمديد مدّة المعاهدة البريطانية/ الليبية لما بعد عام ١٩٧٣".

ثمّ يعرض التقرير بعد ذلك إلى **نوع المبادرات بالمساعدات التي يمكن أن يقدّمها الغرب**، وكيف أنَّ هذه المبادرات يمكن أن تكون **بريطانية** صرفاً أو **أمريكية** صرفاً أو **مشتركة**، كما أشار إلى إمكان مشاركة **فرنسا** و**إيطاليا** في مثل هذه المبادرات. ومنها:

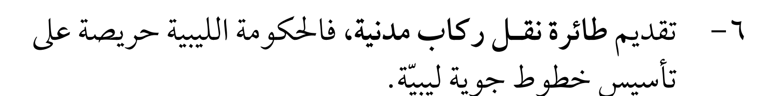
١- تقديم **قرض** لليبيا يساعدها على تمويل مشروع تطوير وتوسيع محطة كهرباء طرابلس.

٢- **زيادة المساعدات المالية السنوية لليبيا**، واقترح أن ترفع بريطانيا مساعداتها بمبلغ (١) مليون جنيه سنوياً وأن تقوم أمريكا من جانبها بزيادة حجم مساعداتها.

٣- **تأسيس مدرسة عربية/ إنجليزية** خاصّة في ليبيا على غرار "**مدرسة فيكتوريا**" في مصر (إذ إنَّ لرئيس الوزراء اهتماماً خاصّاً بهذا المشروع).

٤- **بناء محطة إذاعة** بقوة إرسال (٥٠) ك. على الموجة المتوسطة، ومساعدة الليبيّين في تشغيلها.

٥- **دعوة الملك إدريس إلى زيارة رسمية لبريطانيا** في عام ١٩٥٧ (إذ إنَّ برنامج الزيارات لعام ١٩٥٦ مليء بالكامل).



٦- **تقديم طائرة نقـل ركاب مدنية**، فالحكومة الليبية حريصة على تأسيس خطوط جوية ليبيّة.

٧- **رشوة رئيس الوزراء والملك**.[٢٢٦]

ثـمَّ يشـير التقرير إلى أنَّ **السـفير الأمريكي** في ليبيا اقترح عـلى بلاده أن تدير الشـؤون الليبيـة عـلى أسـاس "**دبلوماسـية الـدولار**"، وأنّه في حال فشـل هذه الطريقـة فإنَّ على **الحكومة الأمريكيـة أن تضع المعاهدة الليبية/ الأمريكية موضع التنفيـذ** لكبح التغلغل الـروسي في ليبيا. ثمّ يقترح هذا التقريـر أن تحذو بريطانيا حـذو أمريكا في هذا الشـأن، **وتطالب الحكومة الليبية بتنفيـذ التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة البريطانية/ الليبية**.

محادثات بريطانية/ ليبيّة

هذا على **صعيد التقارير والتوصيات**، أمَّا على **الصعيد العملي**، فسنرى كيف أنَّ **الولايـات المتحـدة** قامـت في **١٩/ ١/ ١٩٥٦** بتفويض سـفيرها في طرابلس بالتحـدّث مـع الليبيّـين حـول عـرض أمريكي بالمسـاعدة الماليـة والعسـكرية وكمّيات من القمح.[٢٢٧]

وفي **١٤ من مارس/ آذار ١٩٥٦**[٢٢٨] وصل وزير الدولة البريطاني للشـؤون الخارجيـة المسـتر **سـلوين لويـد إلى طرابلس**، حيـث بقي بضع سـاعاتٍ أجرى خلالهـا **محادثاتٍ** مع رئيـس الوزراء الليبي في بيته. وقد أشـار بن حليم[٢٢٩] إلى ما دار في تلك المحادثات.[٢٣٠]

كما لخّصت رسالة **السفير البريطاني** في ليبيا إلى الخارجية البريطانية، المؤرّخة

---

٢٢٦ يعلـق التقريـر على هذا الاقـتراح بالعبارة الآتية: "إنَّ رئيس الـوزراء (بن حليم) **معروف بأنّـه ليس مترفعاً عن أخذ الأمـوال. أمَّـا الملك فلـن يأخذ أيّة أموال**، إلا أنَّ إهداء **طائرة خاصّة** له (من نوع Havilland Heron مثلاً) سـوف ترضي كبرياءه".

٢٢٧ راجع ما ورد في الفصل التالي "حكومة بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا".

٢٢٨ سـلفت الإشـارة إلى أنَّ الخارجية البريطانية بعثت يوم ١٣/ ٣/ ١٩٥٦ إلى سـفيرها في واشـنطن تطلب إليه أن يحث الأمريكان على إعادة النظر في حجم مساعداتهم لليبيا. راجع الفقرة (هـ) ص ٣٧٠.

٢٢٩ بن حليم، ص ٢١٩-٢٢٣.

٢٣٠ قـام أيضـاً وزير الحرب البريطـاني بزيارة لليبيا خلال الفترة مـن ١٨ إلى ٢٢ مـارس/ آذار ١٩٥٦. راجع ما دار من حديـثٍ مطـوّل بين بن حليم والسـفير تابـن في أعقاب حفل غـداء أقامه الأخير على شرف وزيـر الحرب البريطاني الزائر المسـتر أنطـوني هيد Anthony Head. **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصـدر نفسـه، ص ٤٤٥-٤٤٩.



في ١٦ مارس/ آذار **١٩٥٦**،[٢٣١] مطالب المساعدات التي قدّمها رئيس الوزراء الليبي خلال تلك المحادثات والتي تلخّصت في:

- المساهمة في سدّ عجز خطة التنمية.
- قرض بلا فوائد قدره (٢) مليون جنيه إسترليني لتمويل مشروع توسيع محطة كهرباء طرابلس.
- المساعدة في إنشاء مدرسة عربية/ إنجليزية ممتازة.
- تسديد عجز الميزانية العامة للسنوات ٥٦/ ١٩٥٧ وما تلاها.

ومن الواضح أن **بن حليم لم يحصل من المستر لويد خلال تلك المفاوضات القصيرة سوى على وعدٍ بالنظر في بعض المطالب الليبية، وببذل الجهد لدى أمريكا بأن تزيد حجم مساعداتها لليبيا**. وفضلاً عن ذلك، اقترح الوزير البريطاني على بن حليم أن يقوم بزيارة رسمية لبريطانيا حيث يمكن بحث تفاصيل هذه الأمور "وإرساء قواعد ثابتة للتعاون والتفاهم بين البلدين".

وفي الحادي عشر من شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٦ وصل **رئيس الوزراء بن حليم إلى لندن** في زيارة رسمية لبريطانيا لاستكمال محادثاته مع الحكومة البريطانية، والتي بدأت بلقائه مع المستر لويد قبل ذلك، وقد تناول بن حليم في مذكراته[٢٣٢] هذه الزيارة وما دار خلالها من مفاوضات، فأشار إلى أنّه **بذل جهوداً مضنية** خلال تلك المحادثات التي أجراها مع البريطانيين من أجل الحصول على المزيد من المساعدات المالية منهم، وذلك لأنّ **الاتفاقية المالية المبرمة بين البلدين في عام ١٩٥٣ لا تجيز إعادة النظر في الحجم السنوي للمساعدة المالية التي تقدّمها بريطانيا إلا بعد مرور السنوات الخمس الأولى، أي في عام ١٩٥٨**. كما يذكر بن حليم أنّه اضطرّ إلى استخدام بعض "**الحيل**" المالية، بالتعاون مع وكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف**، ومدير عام الجمارك **محمد عبد الكافي السمين**، من أجل **إظهار إيرادات الدولة الذاتية الفعلية (من الجمارك والرسوم وغيرها) بأقل من حقيقتها**، وبشكل يسهّل إقناع البريطانيين بزيادة حجم المساعدة السنوية

---

٢٣١ بن حليم، الملحق رقم (١٣) ص ٢٢٤-٢٢٥.
٢٣٢ ص ٢٢٤-٢٣٤.



التي يقدّمونها لتغطية العجز المالي في الميزانية العادية للحكومة.

وقد مرّت **المحادثات المضنية** التي أجراها رئيس الوزراء الليبي في لندن خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٦ بساعاتٍ حرجة وفتراتٍ عصيبة، غير أنّها **أسفرت في اللحظات الأخيرة منها عن اتفاقٍ مع الحكومة البريطانية** حول[٢٣٣]:





١- زيادة حجم القوات الليبية المسلحة إلى **خمسة آلاف مقاتل**، كمرحلة أولى من برنامج يصل بالقوات المسلحة الليبية إلى **عشرين ألف مقاتل**، وتعهّدت الحكومة البريطانية بتجهيز تلك القوات، ومدّها بالأسلحة والعتاد، وتدريبها تدريباً عصرياً. ولم يكن في الاستطاعة تحديد المساعدات المالية اللازمة لزيادة عدد القوات المسلحة الليبية وتسليحها وتدريبها قبل أن تنتهي لجنة الخبراء من دراستها، ولكن **التقديرات الأولية كانت تصل إلى حوالي عشرة ملايين جنيه إسترليني للأسلحة والمعدات، وحوالي أربعة ملايين إسترليني سنوياً للمرتبات والتدريب والتشغيل والصيانة.**

٢- زيادة المساعدات البريطانية لتسديد عجز الميزانية الليبية على الوجه الآتي:

أ- بالنسبة للسنة المالية ٥٦/ ١٩٥٧ تكون الزيادة **ربع مليون** جنيه إسترليني.

ب- بالنسبة للسنة المالية ٥٧/ ١٩٥٨ تكون الزيادة **ثلاثة أرباع مليون** جنيه إسترليني.

٣- أخذت الحكومة البريطانية علماً برغبة الحكومة الليبية في **إنشاء سلاح بحري، وسلاح طيران**، ووافقت الحكومتان على أن تفحص لجنة من الخبراء إمكان إقامة السلاحين المذكورين.

---

٢٣٣ المصدر نفسه، ص ٢٢٦-٢٢٧ والملاحق المرفقة ص ٦٢٦-٦٥١. وقد شارك في هذه المحادثات عن الجانب الليبي، فضلاً عن رئيس الوزراء، السفير الليبي في بريطانيا محمود المنتصر، والدكتور محي الدين فكيني، و سليمان الجربي (وكيل وزارة الخارجية)، و عبد الرازق شقلوف (وكيل وزارة المالية)، والمستشار البريطاني هارد ايكر. وتمّ الاتفاق بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٥٦.

وبينما أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لمدّ ليبيا بالسفن والأسلحة اللازمة لسلاح البحرية، فإنّها رغبت أن تتولى الولايات المتحدة مسؤولية مساعدة ليبيا في إنشاء سلاح الطيران.

٤- وعدت الحكومة البريطانية، سواء على لسان رئيس الوزراء إيدن، أو من قبل وزير الخارجية لويد، ببذل قصارى الجهد لحمل الحكومة الأمريكية على الاستمرار في تمويل خطة التنمية الليبية بسخاءٍ وعناية.

ويؤكد **بن حليم** أنّ لهذا الاتفاق **أهمّية خاصّة من حيث المبدأ** فقد "حمل بريطانيا على الاعتراف بأنَّ المبلغ المتفق عليه في معاهدة عام ١٩٥٣(٢,٧٥ مليون جنيه إسترليني) لسدّ العجز في الميزانية الليبية قد ثبت عدم كفايته، ومن ثم فقد سلمت بريطانيا بمبدأ التزايد في المساعدة المالية لسدّ عجز الميزانية الليبية، ممّا يجعل المفاوض الليبي في مركز أقوى عندما يفاوض بريطانيا على العون الاقتصادي للسنوات الخمس التالية (١٩٥٨-١٩٦٣).[٢٣٤]

بعد عودة بن حليم إلى طرابلس، ألقى بياناً أمام **مجلس النواب بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٥٦** عن الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه مع بريطانيا. **ويقول عن ذلك**:

"أدليت ببيانٍ في مجلس النواب فيه كثير من التفاؤل، وقوبلت بحماسٍ كبير من الشعب ومن النواب، وشعرت بأنّني نجحت في إقامة تفاهم مع بريطانيا، وأنّني حصلت لوطني على عونٍ كبير في مجالاتٍ كثيرة، ولم أدرِ أنَّ **جزءاً كبيراً من آمالي هذه سيتحطّم على صخرة الاعتداء الثلاثي (البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي) سنة ١٩٥٦ على مصر، والذي جعل ليبيا تهبّ لنصرة الشقيقة مصر، وتضرب عرض الحائط بعلاقاتها القديمة والجديدة مع بريطانيا العظمى**".[٢٣٥]

---

٢٣٤ المصدر نفسه، ص ٢٢٧-٢٢٨؛ انظر أيضاً التقرير السرّي السنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا عن مجريات الأمور خلال عام ١٩٥٦ والمؤرّخ في ٢٢/ ١/ ١٩٥٧، الرقم الإشاري (JT 1011/1)، الملف (FO 371/126023).

٢٣٥ بن حليم، ص ٢٣٤.

تأميـم قناة السويس

وكـما هو معروف، فقد شـهد النصف الثاني من عـام ١٩٥٦ أحداثاً خطيرة عـلى الصعيديـن العالمي والعـربي. ففـي **٢٦ من شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٥٦** قام الرئيـس المصري الراحل جمال عبـد الناصر **بتأميم قناة السـويس**، كما قامت كل من بريطانيا وفرنسـا وإسرائيل بشـنّ عدوانها الثلاثي على مصر في **٣١ من شـهر أكتوبر/ تشرين الأول** من العام نفسه.

وقـد اتسـم **ردّ الفعـل الرسـمي والشـعبي في ليبيـا بالتأييـد الكامـل لمصر، وشجب مواقف بريطانيا وحلفائها**، وقد تمثل ردّ الفعل هذا في:




١- قيـام الحكومة الليبية (حكومة مصطفى بن حليم) بتأييد مصر تأييـداً كامـلاً في قرارها بتأميم قناة السـويس، وتهديد بريطانيا من مغبّة الاعتداء على مصر، ولا سـيما إذا استخدمت القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا في هذا الاعتداء.

٢- قيـام الحكومـة الليبية بمنـع بريطانيا مـن اسـتخدام قواعدها العسـكرية في ليبيـا أثناء العدوان الثلاثي على مصر، والسـعي لدى الرئيس الأمريكي أيزنهاور لدعـم موقف مصر.[٢٣٦]

٣- تسيير المظاهرات والمسيرات الشعبية والطلابية والنقابية تأييداً لمصر وشجباً لسياسات بريطانيا وحلفائها.[٢٣٧]

٤- شـنّ الحمـلات المتواصلـة في الصحـف المحلية ضـدّ بريطانياً وحلفائها تأييداً لمصر.

٥- وقوع عـددٍ من التفجيرات وأعمال التخريب التي اسـتهدفت بعض المنشآت البريطانية (عسكرية ومدنية) في ليبيا.[٢٣٨]

٢٣٦ تناول بن حليم موقف حكومته إزاء التأميم وأثناء العدوان الثلاثي على مصر بالتفصيل. المصدر نفسه، ص ٤٠٣-٤٥١.

٢٣٧ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "وقائع وتطوّرات" من هذا الفصل.

٢٣٨ راجع ما ورد حول هذا الموضوع أيضاً في مبحث "وقائع وتطوّرات" من هذا الفصل.

ليبيـا تدعو بريطانيا إلى تعديل المعاهدة

وفضلاً عمّا سبق، فقد أعلنت حكومة بـن حليم في **٢٦/ ١١/ ١٩٥٦**، من خـلال **خطاب العرش** الذي ألقي في جلسـة افتتاح البرلمـان الليبي يومذاك، عن عزمهـا على تعديل **معاهـدة التحالف الليبية البريطانية** بـما يجعلها تتضمّن النصّ صراحة على أنّها ليسـت موجّهة ضدَّ أيّ قطـر عربي مجاور، كما تتضمّن صراحة، تعهّـداً من بريطانيا بألا تسـتخدم قواتهـا المرابطة في ليبيا ضـدّ أيّ بلدٍ عربي، بأيّة طريقة وفي أيّة ظروف وبأيّة كيفية تخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[٢٣٩]

كذلـك فقــد أقدمـت حكــومـة بـن حليم عـلى طـرد المستشـار الشرقي بالـسـفارة البريطانيـة في ليبيـا ومســؤول المخابـرات فيهـا، المسـتر **سيسـيل غريتـــوريكـس** C. Greatorex في مطلـع شـهر نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٦ متهمة إيّاه بالقيام بنشاطٍ هدّام، ونشر دعاياتٍ ضدّ الحكومة.[٢٤٠]

وقد انعكسـت هذه المواقف، والسياسـات الليبية المؤيّدة لعبد الناصر، سلباً عـلى العلاقـات الليبية-البريطانيـة، فأصابتهـا بالتململ والفتور وانعـدام الثقة، والـذي بـدأ مع قيـام الحكومـة الليبية بتأييد عبـد الناصر في قـراره (في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦) بتأميم قناة السـويس. وتجسّد وثيقة سرّية من وثائق الخارجية البريطانية مؤرّخة في ٧/ ١٠/ ١٩٥٦ هذه الحالة حيث تنص:

[قال وزير الخارجية (البريطاني):

"لقـد وافقنـا، ليس فقط على زيادة دعم الميزانية الليبية فحسـب والاسـتمرار في تقديم مسـاعداتنا الأخرى، بل لقد وافقنا على تمويل زيادة الجيش الليبي إلى ما يقرب من خمسـة آلاف. ولكـن ليس في إمكاننا أن نقوم بـكل شيءٍ بمفردنا. **إنَّ الليبيّين يطالبون الآن بإنشـاء سـلاح طيران وسلاح بحري،** ثمَّ إنَّ الولايات

---

٢٣٩ انظـر: خـدوري، ص ٣٢٢-٣٢٣؛ بـن حليـم، ص ٤٨٥-٤٩٢، ٤٩٩-٥٠١؛ التقرير السرّي السـنوي للسـفارة البريطانيـة في ليبيـا المؤرّخ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧ الخاص بأحداث عام ١٩٥٦. وقد أشـار بن حليم إلى أنّه شرع فعلاً في اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الاتجاه، غير أنّه لقي تردّداً من أطراف ليبية كثيرة في مقدّمتها الملك إدريس الذي لم يكن يرى أنَّ الوقتٍ مواتٍ يومذاك لتلك الخطوة. كذلك نصحته الحكومة الأمريكية بالتريّث في تلك الخطوة إلى أن تفرغ من تنسيق موقفها مع الحكومة البريطانية فيما يخصّ ليبيا من الوجهة المالية والعسكرية. بن حليم، ص ٤٨٥-٤٨٩.

٢٤٠ بن حليم، ص ٤٤٨-٤٥١؛ خدوري، ص ٣٠٦؛ الصيد، ص ١١٤.

المتحـدة تقـدّم مسـاهمة كبيرة للاقتصـاد الليبـي، ولذلك فـإنّ وزيـر الخارجية (البريطاني) يتسـاءل هل يمكـن أن تتحمّل الولايات المتحدة عبء ومسـئولية إنشاء سلاح الطيران الليبي؟".

ردّ المستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكي):

"**إنَّ خـبراء الولايـات المتحـدة لا يحبّـذون كثـيراً فكـرة تأسـيس سـلاح طيران ليبـي، فمـن الضروري ألا يمكنوا (الليبيّين) من الطـيران فوق قاعدة "ويلس" الاسـتراتيجية النوويـة**. فردّ وزيـر الخارجية البريطـاني بأنّه يظـنّ أنَّ الليبيين لا يريدون إلا الحصول على بعض الطائرات، ربّما للتدريب. وردّ مستر دالاس أنَّ الولايات المتحدة قد تقبل البداية بهذه الطريقة، ولكنّه يخشـى أن تزداد شهيتهم (أي شـهية الليبيـين) ومهـما كان من أمر فقد وافق مسـتر دالاس على أن يبحث موضوع مساعدة الولايات المتحدة لإنشاء سلاح طيران ليبي".

ثمّ قال وزير الخارجية البريطاني:

لا بـدّ لنـا أن نقرّر إلى أيّ مدى نحتـاج لليبيا؟ وما هو مقـدار العون المالي الذي نسـتطيع تقديمه. ثمّ سـأل المسـتر دالاس زميله البريطاني: "ولكن أين يقف بن حليـم؟" فردّ وزيـر الخارجية البريطـاني "إنَّ بن حليم من الضخامـة بحيث أنّه يستطيع أن يقف في الجانبين معاً في وقتٍ واحد!" [أي معنا وضدّنا!][٢٤١]

بريطانيا تفكر في الانسحاب من ليبيا

أمّـا بعـد وقـوع **العـدوان الثلاثـي** في **٣١/ ١٠/ ١٩٥٦** على مـصر، وإقدام ليبيـا عـلى الخطوات التي أتينا عـلى ذكرها، والتي تمثل آخرهـا في طلب ليبيا يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦ من بريطانيا الدخول معها في محادثات من أجل إعادة النظر في بعض بنود معاهدة التحالف بينهما، فقد تحوّل **شـعور عدم الثقة والتململ لديها إلى غيظٍ دفين ورغبة أكيدة في الانسـحاب من ليبيا، ومحاولة التملص من أعبائها ومن المحاولات الابتزازية للحكومة الليبية**.[٢٤٢]

---

٢٤١ بـن حليـم، الملحـق رقـم (١٨)، ص ٨١٧-٨١٩، الوثيقـة تتضمّـن ملخّصاً بالمحادثـات التي جـرت بين وزيري الخارجية دالاس ولويد بشأن ليبيا. وهي تحمل الرقم (JT 1053/108) بالملف رقم (FO 371/119728).

٢٤٢ على ما ورد في ص ٤٨٣ من مذكرات بن حليم.

ويتضح هذا في برقية الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية المؤرّخة في **٢٦/ ١١/ ١٩٥٦**، الموجّهة إلى **السفير البريطاني في ليبيا**، وقد جاء فيها:

١- ردّاً على برقيتكم رقم (٤٨٢) الخاصّة **بطلب إعادة النظر في معاهدة التحالف الأنجلو- ليبية.**
في الوقت الذي نشعر فيه أنَّ هذا الطلب (طلب الحكومة الليبية) قد سبّبته الحالة الداخلية التي يواجهها بن حليم، فإنَّ هذا الطلب يجعلنا نستعجل إعادة تقييم تسهيلاتنا في ليبيا، أي قواعدنا البرّية والجوّية، وبحث مستقبلها، وكذلك يجعلنا نبحث إلى أي مدى سنضطرّ للوقوع تحت رحمة الابتزاز (أي ابتزاز بن حليم) ممّا يجعلنا نتخلى عن تسهيلاتنا هناك. إنّ هذا الموضوع يستدعي بحثاً متروّياً.

٢- أرجو أن تزوّدني بآرائك (بالحقيبة الدبلوماسية القادمة) ويهمني أن أعلم منك، بنوع خاص، إلى أي مدى تظنّ أنَّ هذه المناورة الأخيرة هي مثال آخر على طبع بن حليم الانتهازي! وإلى أي مدى تظنّ أنَّ (مؤتمر القمَّة العربية) في بيروت قد شجّعه على هذه المناورة الجديدة. كما أودّ أن تبيّن لي ما تظنّه عن أنَّ بن حليم قد تأثر في مناورته الأخيرة بمثال الأردن؟

٣- سأحدّد لكم في برقيتي القادمة الخطوط الرئيسة لردّنا الذي تقدّموه [تقدّمونه] لبن حليم.[٢٤٣]

وكما جاء على لسان **مدير عام الإدارة الإفريقية والشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية** في الوثيقة السرّية المؤرّخة في ٧، ٨، ٩، من ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٥٦.

وقد ورد في **الفقرة الثالثة** من هذه الوثيقة ما يأتي (والكلام لمدير عام قسم إفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية):

---

٢٤٣ المصدر نفسه، الملحق رقم (٨٦)، ص ٨٢٩-٨٣٠.

"**لأن الاعتبارات المالية في غاية الأهمّية فإنّه يمكننا "بقرصة" واحدة بتر تسهيلاتنا في ليبيا بتراً صارماً** وذلك بتوفير تكاليف الحفاظ على قواتنا في ليبيا وتوفير جزءٍ كبـير من الدعم الذي ندفعه لليبيا، ولكن هـذه التوفيرات يمكننا إجراؤها بعد سـنة ١٩٥٨، ذلـك لأنّ تعهّداتنـا لليبيا تسـتمرّ إلى سـنة ١٩٥٨، وكذلك لكي يكون لدينا الوقت اللازم لإعادة نشر وتوزيع قواتنا (خارج ليبيا)".

وورد في **الفقرة الخامسة** من الوثيقة نفسها:

"وفي هذه الظروف الصعبة يطالبنا بن حليم بما أسماه "إعادة النظر في معاهدة التحالف" ومطالبه تتلخّص في النقاط الثلاث الآتية:

أ- أن نتعهّد بأنّنا لن نستعمل قواتنا المرابطة في ليبيا ضدّ أيّ بلدٍ عربي، وكذلـك لا نسـتعمل قواتنا بأي طريقة تخالف مبـادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ب- أن ننقل معسكرات القوات البريطانية بعيداً عن المدن الليبية.

ج- أن نتعهّـد بتغطيـة تكاليف زيـادة الجيش الليبي عـدداً وعتاداً، وفي الوقـت نفسـه، وبمقدار زيادة الجيش الليبي، نقلـل ونحجّم عدد القـوات البريطانيـة المرابطـة في ليبيـا – بل لقـد بلغنـا أنَّ بن حليم يفكر جدّياً في أن يسـتبدل بالبعثة العسـكرية البريطانية (التي تقوم بتدريب الجيش الليبي) بعثة عسكرية عراقية.

ويبـدو لي أنّه من غير المعقول، في الظـروف التي شرحتها، أن نوافق "بن حليم" عـلى طلبه بخصوص تحمّل (الخزانة البريطانية) لتكاليف توسـيع الجيش الليبي عـدداً وعتـاداً، **كما أنصـح بأن نتمسّـك باحتفاظنا بحق اسـتعمال قواتنا التي قد نبقيها في ليبيا – ضدّ أيّ بلدٍ عربي يعمل ضدّنا بالتعاون مع روسيا**".

وأخيراً يعلق **وكيل الخارجية البريطانية** الدائم على المذكرة بالآتي:

"**إنّنـي أعتقـد أنَّ المذكرة بعاليـه هي على صواب عندما اقترحـت تخفيض قواتنا البرّيـة في ليبيا تخفيضاً صارماً، بل ربّما من الأفضل أن نسـحب قواتنا جميعها من**

ليبيا في المستقبل القريب.

وإذا كان مـن الضروري الاحتفاظ بقوة صغيرة، لردع المصريين، وحماية الملك، فربّـما وجدنا بعض المسـوّغات لذلـك، ولكنّني أرى أنَّ قواتنـا البرية في ليبيا لا تعطي حلف بغداد أيّة مساندة على الإطلاق، وكما أرى الأمور الآن **فإنّني أميل إلى اتخاذ قرار سحب جميع قواتنا من ليبيا**".

محادثات بريطانية/ أمريكية مكثفة

غير أنّه من جهة أخرى، فإنَّ **العدوان الثلاثي** والنتائج العسكرية والسياسية والاقتصاديـة التي ترتبت عليه، وعلى الدور والموقع الخاص لبريطانيا في الشرق الأوسـط، وفي العالم عموماً، **كانت لها انعكاساتها الأخرى الخاصّة بليبيا، وتلك المتعلقة بالتزامات بريطانيا المالية والعسكرية تجاهها.**

فقد شـهدت الفترة ما بين **١٥، ١٧ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٥٧ محادثاتٍ مكثفة في وزارة الخارجية البريطانية بين وفد أمريكي** برئاسة المستر **جوزيف بالمر** Joseph Palmer (نائب مسـاعد وزير الخارجية لشـؤون الـشرق الأدنى) وضمّ عدداً كبيراً من المسـؤولين الأمريكان، من بينهم السـفير الأمريكي في ليبيا **المستر تابـن** Tappin. وبـين **ممثلين للحكومـة البريطانية** برئاسـة الوكيل الدائـم لوزارة الخارجيـة البريطانيـة السـير **إيفـون كيركباتريـك** Sir Ivone Kirkpatrick، وقد تركزت المحادثات حول **أهمية ليبيا للغرب**، والتزامات البلدين المالية والعسكرية تجاهها، وقد عبّر الجانب البريطاني عن رغبة بلاده، في ظل أوضاعها الاقتصادية والتزاماتها الواسـعة، في **تخفيض المسـاعدات المالية التي تقدّمها للحكومة الليبية** إلى نحـو (١،٢٥) مليـون جنيه إسـترليني **وتقليص عـدد قواتها في ليبيـا تدريجياً تمهيداً لإنهاء وجودها العسكري مع نهاية عام ١٩٥٩.**

وتوضح البرقية السرّية التالية، المرسـلة من **السفير الأمريكي في لندن** المستر **ألدريتـش** Aldrich إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ **١٥/ ١/ ١٩٥٧**، كثيراً ممّا دار في **تلك المحادثات:**

"افتتحـت المحادثات صباح يـوم ١٥ يناير/ كانون الثاني بالمسـتر **كيركباتريك**

الوكيل الدائم للخارجية البريطانية يعرض وضع بريطانيا. أشار (كيركباتريك) **أنَّ بريطانيا تقوم بإعادة تقييم سياستها الخارجية في العالم بهدف تكييف التزاماتها بما يتوافق بشكلٍ أكبر مع المحددات المالية والاقتصادية لوضعها في الوقت الراهن** ... لقد تحدّث **بانفعالٍ** خاصّ عن الأعباء البشرية والاقتصادية التي تتحمّلها بريطانيا في الوقت الحاضر .. كما عبّر عن **استياء بريطانيا من أنّها تتحمّل أكبر عبء عن أيّ بلدٍ أوروبي داخل حلف الناتو أو خارجه .. وباختصار فإنَّ بقاء بريطانيا الاقتصادي يتطلب إجراء إعادة تحديد واقعية لالتزاماتها الخارجية في ضوء إمكاناتها المادية المتاحة**".

"وفي ظل هذه الخلفيّة تحوّل المستر كيركباتريك للحديث عن ليبيا، فأشار إلى أنّ ليبيا، وفقاً لوجهة نظر الاستراتيجية الدفاعية لبريطانيا، **أخذت تفقد أهمّيتها كقاعدة بشكل متواصل**. وفي ظل تزايد النفوذ السوفييتي في كل من مصر وسوريا، فقد تنامى **اهتمام بريطانيا بضرورة تأمين مصالحها في العراق وفي الخليج الفارسي، وإنَّ ليبيا أصبحت ذات أهمّية هامشية**".

"وقد أكد المستر **كيركباتريك**، أنَّ بريطانيا، مع ذلك، تدرك **أهمّية المصالح الاستراتيجية والسياسية للغرب بصفة عامة في ليبيا**، معبّراً أنّ من الممكن أن يجري تأمين هذه المصالح بشكلٍ إضافي إذا ما وجدت فكرة السيد بن حليم،[٢٤٤] حول الاتحاد الكونفيدرالي **لدول المغرب العربي**، طريقها إلى التطبيق".

"وفي الوقت نفسه، فإنَّ **التهديد السوفييتي لمصر وسوريا** يثير التساؤل حول **أمن ليبيا ذاتها**، ومن وجهة نظر بريطانيا فإنَّ ذلك يضع خطاً تحت أهمّيتها الهامشية .. **ومع ذلك، فإنَّ بريطانيا، كعضو في المجتمع الغربي، على استعداد للاستمرار في المساعدة فيما يتعلق بليبيا شريطة أن يكون ذلك في الحدود التي يسمح بها اقتصادها المتأزّم وأوضاعها المالية**".

وتواصل برقية السفير الأمريكي في لندن نقل ما دار في تلك المحادثات (البريطانية/ الأمريكية) حول ليبيا:

"وقد ردّ ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية بكياسة، مؤكدين أنّه **وفقاً لتقديرهم**

٢٤٤ يبدو أنّ بن حليم قد طرح هذه الفكرة في أعقاب خيبة أمله في عبد الناصر في أواخر عام ١٩٥٦.



فـإنَّ مصالح الغـرب في ليبيا هي أكبر أهمّية ممّا أشـار إليه الجانـب البريطاني. إنَّ أمريكا لها في ليبيا **تجهيزات عسكرية ثابتة لا يمكن إيجاد نظيرٍ لها في أيّ بلدٍ آخر في العالم. كذلك فقد لاحظت أمريكا باهتمام التوجّه الحالي نحو تطوير تجمّع شـمال أفريقي صديق للغرب".**

"لقـد أكدنـا الخطـر الـذي يلحق جنـاح الناتـو إذا ما وقعـت ليبيا تحـت النفوذ السوفييتي .. ومن ثـمّ **فإنَّ الولايات المتحدة تعتبر ليبيا عظيمة الأهمّية، ليس فقط مـن وجهـة نظر تجهيزاتنا العسـكرية فيها، ولكن من وجهة نظـر عموم المجتمع الغربي."**

"لقـد عـبّر ممثلو الولايـات المتحـدة (في المحادثـات) عن تثمينهم لمسـاهمات بريطانيـا في الدفاع عن العالم الحر، كما ينظرون بعين العطف نحو وضعها المالي، غـير أنّهم شـدّدوا على أنّ أمريـكا بدورها تحمل على كاهلها أعبـاءً كبيرة .. **وإنَّ الولايـات المتحدة تعتبر (قاعدة ويلس) مسـاهمة حيويـة في الدفاع عن المجتمع الغـربي. وإنَّ فاعليـة (قاعدة ويلس) تعتمد على اسـتقرار الحكومـة الليبية، التي تعتبر المساعدات البريطانية ذات أهمّية قصوى لها.."**.

"لقـد عبّرنـا (الجانـب الأمريكي) عـن اعتقادنا بأنّه توجـد في ليبيا فرصة غير عادية، لكي نجسّـد من خلالها فكرة "**نافذة العرض**"[245] **يُقدّم من خلالها لدول الشرق الأوسط نموذج للعلاقات (مع الغرب)"**.

"وقد عبّر المستر **كيركباتريك عن أنّه معجب هو نفسه بفكرة** "نافذة العرض"، وقـد أشـار إلى "**برلـين الغربيـة**" كنمـوذج ناجـح في هـذا المضـمار .. **غـير أنَّ المشـكلة المالية تظـل تفرض نفسـها .. فبـن حليم مـن جانبه يلـحّ على تخفيض بريطانيـا لقواتهـا في ليبيـا، وزيـادة مسـاعداتها الماليـة لها بشـكلٍ كبـير. ومجلس الـوزراء البريطـاني يـدرس حاليـاً تخفيـض حجـم المسـاعدات المالية السـنوية لليبيـا مـن مبلـغ (٤) ملايين جنيه إسـترليني إلى مليـونٍ واحد، كـما أنَّ بريطانيا تـدرس إمكان المسـاهمة بنحـو (٢,٧٥) مليون جنيه إسـترليني كمبلغ مقطوع (مـرّة واحـدة) لتجهيز الجيـش الليبي**. إنَّ هـذه المبالغ تشـكل مقترحات وزارة

٢٤٥ تـردّدت هـذه الفكرة "نافـذة العـرض" Show Window في عددٍ من الوثائـق الأمريكية المتعلقـة بليبيا ثمَّ توقفت الإشارة إليها فجأة(؟!)

الخارجيـة (البريطانية) لبرنامج التخفيضات الماليـة لليبيا، غير أنَّ وزارة الخزانة (البريطانية) حريصة على إحداث تخفيضاتٍ أكثر. وقد أشار المستر كيركباتريك إلى أنَّ الفجـوة بين الأموال المتاحة للمسـاعدة من وجهـة النظر البريطانية وبين المطالبات الليبية تبلغ نحو (١٢) مليون جنيه إسترليني".

"وقـد واصـل المسـتر **كيركباتريك** (الوكيـل الدائم لـوزارة الخارجيـة) حديثه قائـلاً: إنَّ بريطانيا تخطّط لسـحبٍ تدريجي لقواتها من ليبيـا، والبالغة في الوقت الحـاضر نحـو (٨٠٠٠) جندي إلى نحـو (٤٠٠٠) جنـدي في نهاية عام **١٩٥٧** ثـم إلى (٢٠٠٠) جنـدي مـع نهايـة عـام **١٩٥٨**. وأنَّ هاتين الوحدتين سـوف تتمركزان في برقة للمساعدة في المحافظة على القانون والنظام فيها، وللمساعدة في الدفاع عنها ضدّ مصر، **وسـيعاد النظر في مستقبل هذه الوحدات في نهاية عام ١٩٥٨**. وترغب بريطانيا في المحافظة على حق قواتها البرّية والجوّية في الدخول والتنقـل والمـرور والإقلاع عـبر الأراضي والأجـواء الليبية، وهو مـا تعتقد أنَّ المبالغ المقترحة تشكل ثمناً له هي مستعدة لدفعه".

ويختم **السفير الأمريكي** برقيته قائلاً:

"لقـد عبّرنـا عـن قلقنـا **لكـبر الفجوة** (بين المطالـب الليبيـة والاسـتعدادات البريطانيـة) والتي سـوف تعـرّي الوضع المالي للحكومـة الليبيـة، إذا ما قامت بريطانيـا بالفعـل بتطبيـق التخفيضات المقترحـة. **وأعربنا عن أملنـا في أن تقوم الحكومة البريطانية بكل ما في وسـعها للإبقاء على مسـاعداتها (لليبيا) عند أعلى معـدّل مسـتطاع**. وأضفنـا أنّنا في الولايـات المتحدة لا نسـتطيع أن نقول ما هو الإجـراء الـذي بمقدورنـا القيام بـه إذا ما ووجهنـا بهذه الحالة (التـي تواجهها بريطانيـا في ليبيـا). ووعدنـا البريطانيـين أن نقـوم بنقـل وجهـات نظرهـم إلى واشـنطن، وسـنقوم بإخطارهم على الأقل بردّ الفعل المبدئي خلال هذه الجولة من المحادثات".[٢٤٦]

كما توضّح برقية سرّية أخرى مرسـلة من **السـفير الأمريكي في لندن** (المستر

٢٤٦ راجـع **العلاقـات الخارجية للولايـات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسـه، ص ٤٦٥-٤٦٦ وسـوف يتضح من هذه المحادثـات أنَّ بـن حليـم كان يضغط على بريطانيا بتعديل معاهـدة التحالف بينها وبين ليبيـا في الوقت الخطأ، مالياً وسياسـياً وعسـكرياً، ومن ثمَّ فإنَّ المرء ليتساءل عمّا إذا كانت ضغوط بن حليم على بريطانيا في ذلك الوقت بالذات هي بتأثير أمريكي؟ (راجع فقرة "قمّة التسليم والتسلم" من هذا المبحث).

ألدريتش) بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٥٧، أنّه، وفي انتظار تعليمات وزارة الخارجية، سيحاول إقناع البريطانيين بالاستمرار في تقديم المساعدات إلى ليبيا بحجمها الحالي. **كما نصح بعدم إبلاغ الليبيّين بنيّات بريطانيا، واقترح أن تبلغ أمريكا بريطانيا باحتمال قيامها بالمسؤوليات المتعلقة بالجيش الليبي.**[٢٤٧]

وفي ١٨/ ١/ ١٩٥٧ بعثت السفارة الأمريكية في لندن ببرقية أخرى مفادها أنّها **علمت بأنَّ الحكومة البريطانية على استعدادٍ للاستمرار في تقديم المساعدات لليبيا بحجمها الحالي حتى ٣١/ ٣/ ١٩٥٨**، وأنّها لم تقرّر أيّ شيءٍ بالنسبة للمساعدات فيما يتجاوز ذلك التاريخ، وأنّها على استعداد لئلا تخطر الليبيّين، إلى حين تتمكن الولايات المتحدة[٢٤٨] من رسم سياستها بهذا الخصوص.

قمّة التّسليم والتسلّم في برمودا

أسفر **العدوان الثلاثي** الفاشل على مصر عن نتائج سياسية وعسكرية ومالية وخيمة على **بريطانيا** وعلى مكانتها ودورها في العالم. وكان من تداعيات ذلك الفشل ونتائجه انعقاد ما عُرف بقمّة "**بيرمودا**" في الولايات المتحدة الأمريكية في **٢٥/ ٣/ ١٩٥٧** بين الرئيس الأمريكي أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني المستر هارولد ماكميلان.[٢٤٩]

يقول الأستاذ **محمد حسنين هيكل** عن هذه القمّة:

".. وفي "مؤتمر برمودا" الذي عقد بين الرئيس الأمريكي "**أيزنهاور**" وبين رئيس الوزراء البريطاني "**هارولد ماكميلان**" جرت **عملية التسليم والتسلم**. ولعلها كانت أوّل مرّة في التاريخ تحدّث فيها مثل هذه العملية رسمياً، وتُسجّل على ورق وتوقع وتختم. وتسجّل وثيقة فريدة من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية هذا المشهد الغريب من التاريخ بعنوان "**اتفاق على تخفيض الالتزامات البريطانية وراء البحار**".

---

٢٤٧ انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٦-٤٦٧.

٢٤٨ المصدر والصفحات نفسها.

٢٤٩ خلف المستر ماكميلان المستر إيدن في رئاسة الوزارة البريطانية.

"١- إنَّ الرئيـس الأمريكـي يعـبّر لرئيـس الـوزراء البريطـاني عـن فهمـه للـضرورات التـي تدعـو الحكومـة البريطانيـة إلى تخفيـض أعبائهـا في الـشرق الأوسـط. وهـو يتعاطف مع رغبـة هذه الحكومـة في جعل التزاماتها في المنطقة متوازنة مع مواردها المالية والعسكرية.

٢- أنَّ الرئيـس قد أخطـر رئيس الـوزراء البريطاني بـأنَّ الولايات المتحدة لن تسـتطيع تحمّل كل الأعباء البريطانية التـي ترى الحكومة البريطانية أنّها مضطرّة إلى التخـلي عنها، ولهذا فإنَّ الولايـات المتحدة تأمل في أن تواصـل الحكومـة البريطانيـة إخطـار الحكومة الأمريكيـة بخططها في المستقبل.

٣- أنَّ الرئيـس سـوف يتخـذ الترتيبات التي تكفل اسـتمرار التشـاور مع الحكومة البريطانية في المسائل والحالات التي يتعيّن فيها استطلاع رأي الحكومة البريطانية، وسوف يكون موضع الاعتبار.



٤- أنَّ الرئيـس يعـرب عـن أملـه في أنَّ الحكومـة البريطانيـة سـوف تقوم بتخفيضـاتٍ تدريجية ومنتقاة بما يناسـب المصالح الغربيـة بصفة عامّة، ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة".[٢٥٠]

وكان رئيس الوزراء ماكميلان، وفقاً لما أورده الأستاذ هيكل، على استعدادٍ للقبـول، وكان لـه طلب واحد بالمقابـل، وهو أن تحصل بريطانيـا على دعم ماليٍّ عاجل قيمته (٤٠٠) مليون جنيه إسترليني.

الـذي يعنينا هنا، أنَّ وزير الخارجية الأمريكي دالاس، والبريطاني **سـلوين لويد**، قاما أثناء تلك القمّة ببحث "**موضوع ليبيا**" باختصار، وقد وصف الوزير البريطـاني موضـوع ليبيـا بأنّه "**عاجـل**"، واتفق الطرفان على اسـتئناف بحثه في القريب في واشنطن.

تواصـل المحادثات البريطانية/ الأمريكية

خـلال الفـترة مـا بـين **٢٢، ٢٥ من شـهر إبريل/ نيسـان من العـام ١٩٥٧**

٢٥٠ هيكل، المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٨.





انعقـدت في مبنـى وزارة الخارجية الأمريكية في واشـنطن **المباحثـات حول ليبيا** بين **ممثلي** الولايات المتحدة الأمريكية (برئاسـة المسـتر **جوزيف بالمر** مرّة أخرى) ووفـدٍ بريطـاني (برئاسـة المسـتر **واتسـون** J. H. A. Watson). وتوضّـح البرقية التالية المرسـلة مـن وزير الخارجيـة الأمريكية دالاس إلى السـفارة الأمريكية في ليبيا **بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٥٧** ما دار في تلك المحادثات:[٢٥١]

"اختتمـت صباح اليـوم وزارة الخارجيـة (الأمريكية) محادثاتهـا مع الخارجية البريطانية التي بدأت يوم ٢٢ إبريل/ نيسان. ونظراً لأنّنا لم نكن في وضعٍ يسمح لنـا بـأن نعطي البريطانيـين أيّة تأكيـدات بأنّنا نسـتطيع أن نسـاعد ليبياً في حال تغيّر الموقف، أو أنّنا نستطيع تحمّل مسـؤولية تدريب الجيش الليبي وتجهيزه في المستقبل، فإنّ **المحادثات لم تسفر عن أيّة قراراتٍ أساسية**".

ثـمَّ تمـضي البرقيـة في سرد **تفاصيـل مـا دار في تلـك المحادثات** عـلى النحو التالي:

"أخبرنا البريطانيون بأنَّ **سـلوين لويد** (وزير الخارجية البريطاني) يعتزم مقابلة السفير الليبي في لندن يوم **٢٥ إبريل/ نيسان**، وهو يشعر أنَّ من واجبه أن **يطلعه بشـكل مجمل عن نيّة بريطانيا بتخفيض مسـاعداتها لليبيا وسـحب قواتها**، وأنّه يأمـل أن يكون بمقـدوره أن يبلغه بـأنَّ بريطانيا شرحت هـذه الحالة للولايات المتحدة، وأن يبلغه كذلك بأنّه متفائل بأنَّ أمريكا سـوف تسـاعد (ليبيا) في ظل الحالة الجديدة".

"**إنَّ بريطانيـا تحـسّ بأنّـه من المهم ألا يشـعر الليبيّـون بأنّها تتخلى عـن ليبيا دون بعض التأكيدات من الغرب بأنَّ ليبيا لن تتعرّض لأيّة معاناة**".

"**لقد أكدنا للبريطانيين أنّهم لا يستطيعون إلزامنا بأيّة وعود في هذا الشأن**".

"**أعـرب البريطانيون لنا عن أنّه لم يعد ضرورياً الإبقاء على قوات بريطانية كبيرة في ليبيـا، سـواء لأغـراض حمايتهـا أو لاعتباراتٍ اسـتراتيجية**، وأنّهـم يعتزمون

---

٢٥١ قام المستر بوتوملي السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن، الذي شارك في تلك المباحثات، بمتابعة بعض الموضوعـات التفصيلية يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٥٧ مع المسـتر جوزيف بالمر. انظر: **العلاقـات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٤٧٩-٤٨١.




تقليص حجم قواتهم البرّية إلى نحو (٢٠٠٠) مقاتل مع **نهاية شهر مارس/ آذار ١٩٥٨**. أمّا فيما يتعلق بأماكن تمركز هذه القوات فإنّه سوف يتوقف جزئياً على رأي الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الليبية، على الرغم من أنَّ الحكومة البريطانية تميل إلى تفضيل منطقة **طرابلس** بسبب التسهيلات الموجودة بها، مع الإبقاء على وحدة صغيرة في منطقة **طبرق**".

"أكد لنا **البريطانيون** أنّهم يتوقعون أن تستخدم الحكومة الليبية جزءاً على الأقل من المساعدة التي ستقدّمها لها في المستقبل، والتي ستكون في حدود (٢٥, ١) مليون جنيه سنوياً، في دعم عجز ميزانيتها العامة، ومع ذلك فإنّهم على استعداد **لإعادة النظر في هذا الموضوع بحيث يخصّص المبلغ كله لأغراض الميزانية العامّة**".

"وبناءً على اقتراحنا، **فقد وافق الجانب البريطاني على النظر في إمكان الإبقاء على مساعداتهم لليبيا عند مستواها الحالي حتى نهاية شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٨**، وأن تبقي بريطانيا الباب مفتوحاً أمام احتمال زيادة مساعداتها فيما بعد في حال سمحت ظروفها بذلك".

"لقد بيّنا **للبريطانيين أنّ تخفيض حجم قواتهم في ليبيا لا يشكل عاملاً مهماً في حماية المنشآت الأمريكية في ليبيا، على الرغم من اعتقادنا بأنَّ وجود هذه القوات يشكل رادعاً ضدّ أيّ اجتياح خارجي أو اضطرابات داخلية**".

"**وعلى الرغم من تفضيلنا لأن تتركز القوات البريطانية المتبقية في برقة،** فإنّنا لم نرَ من المناسب أن نوجّه إليهم النصح في هذا الموضوع".[٢٥٢]

"أعرب لنا البريطانيون **عن أنّهم لا يرغبون في إبلاغ الليبيّين بأنّهم قد بحثوا معنا موضوع القوات البريطانية**، سواء فيما يتعلق بالحجم أو أماكن التواجد، لأنَّ هذا الموضوع سوف يجري طرقه مع الليبيّين عند بحث موضوع حجم المساعدات. لقد أكد لنا البريطانيون أنّهم ينوون الوفاء بالتزاماتهم تجاه ليبيا بموجب المعاهدة معها، غير أنّهم يعتقدون أنَّ ذلك يمكن أن يتمّ دون الحاجة لتمركز حشود عسكرية كبيرة هناك".

٢٥٢ طلب الوزير دالاس عند هذه النقطة أن تقدّم السفارة مقترحاتها في هذا الشأن.



"لقد شرحنا للبريطانيين أنَّ **الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تدرس إمكان تولي المسؤولية الرئيسية في تدريب وتجهيز الجيش الليبي**. غير أنّنا لا نستطيع التعهّد بأيّ التزام الآن. أمّا فيما لو قرّرنا في النهاية القيام بهذه المسؤولية، فسنعمل معهم سويّا على وضع جدول زمني ينظم تبادل المواقع بيننا وبينهم. وقد أكدنا لهم أنَّ **السفير ريتشاردز**[٢٥٣] قد وافق على القيام بدراسة احتياجات ليبيا العسكرية والأمنية".

"أكد البريطانيون أنّهم يرغبون في أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بالجيش الليبي، وأنّهم على استعداد للإبقاء على بعثة التدريب البريطانية (الموجودة في ليبيا) لمدّة معقولة خلال الفترة الانتقالية إذا ما رغبنا نحن في ذلك".

"وفي إجابة عن تساؤل من جانبنا، أبلغنا البريطانيون أنّهم وافقوا خلال **شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٦** على أن يأخذوا علماً **برغبة ليبيا في زيادة عدد جيشها**، وأنّهم وافقوا على تجهيز هذه الزيادة. وقد عبّر البريطانيون عن أملهم في أن نتولى نحن هذه المسؤولية، وأكدوا أنَّ العدد الذي ذكره الليبيّون وهو (٥٠٠٠) مقاتل لا يعدّ ملزماً".

وبعد أن خصّصت البرقية عدّة فقرات منها لبعض المشكلات والقضايا المتعلقة بالمساعدات العسكرية المقترحة، وبمهمّة البعثتين العسكريتين الأمريكية والبريطانية، **ختمت بالعبارة التالية:**

"لقد تمّت المناقشات الآنفة في ظل إطار واضح، وهو أنَّ بحث الولايات المتحدة الأمريكية للمشكلة (المساعدات المالية والعسكرية لليبيا) لم يكتمل بعد، وأنّ ممثلي الحكومة الأمريكية في هذه المحادثات غير مخوّلين بتقديم أيّة تعهّدات".[٢٥٤]

وفي ٢٥ من إبريل/ نيسان ١٩٥٧ أرسلت الخارجية الأمريكية برقية إلى سفارتها في ليبيا، أشارت فيها إلى أنَّ موضوع اضطلاع أمريكا بمسؤوليات

---

٢٥٣ مبعوث الرئيس الأمريكي المكلف بما عُرف بمشروع أيزنهاور. انظر: بن حليم، ص ٢١٠-٢١٣؛ خدوري، ص ٣١٣-٣١٩.

٢٥٤ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٤٧٩-٤٨١.

بريطانيا في ليبيا سوف يحتاج إلى المزيد من النظر من مستوياتٍ أعلى في أمريكا، وطلبت من السفير (تابن) استطلاع الموضوع بصفة غير رسمية مع الليبيّين.

وفي اليوم ذاته قام المستر لويد (وزير الخارجية البريطاني) بتسليم السفير الليبي في لندن **مذكرة**[٢٥٥] أعرب فيها عن توقعه أن **تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالحلول محل بريطانيا في الاضطلاع بمسؤولياتها التي تخلت عنها تجاه ليبيا**. كما **اقترح عقد مشاوراتٍ ثلاثية** بمشاركة أمريكا في القريب.





٢٥٥ تفيد الوثائق السرّية الأمريكية أنَّ كلاً من بالمر وبوتوملي اتفقا على أنَّ هذه المذكرة قد تجاوزت ما تمّ التفاهم حوله، ذلك أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتزم حتى ذلك التاريخ بتحمّل التزامات بريطانيا السابقة تجاه ليبيا. انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٤٧٩، وانظر أيضا ما ورد في ص ٤٨١-٤٨٥.

لقاءات متكرّرة مع عبد النـاصر

استعرض بن حليم في مذكراتـه[٢٥٦] **العلاقات الليبية-العربية**، والشـوائب التي كانت عالقة بسمعة ليبيا العربية في أذهان بعض الزعماء العرب، والأسباب الكامنة وراء تلك الشوائب، والتي أرجعها إلى **العوامل التالية:**

- الـدور السـلبي الـذي قام بـه **عبد الرحمـن عزام** الأمـين العام للجامعـة العربيـة حتى عام ١٩٥٣ في تشـويه سـمعة المملكة الليبيـة، بسـبب العـداء الدفـين الـذي يكنّـه للملـك إدريس والزعامة السنوسية.[٢٥٧]
- توقيـع ليبيا عـلى **معاهدة الصداقـة والتحالف مـع بريطانيا في** يوليو/ تموز ١٩٥٣.[٢٥٨]
- موقـف **الإعـلام العـربي**، ولاسـيما المـصري، المعـادي لهـذه المعاهدة.
- **أسـلوب الحكومة الليبية** في معالجة الأزمة في العلاقات العربية - الليبية وغياب الحكمة والموضوعية فيه.
- الدور السـلبي المغـرض الذي قامـت به **المفوضيـة المصرية في** بنغازي.

كـما أشـار إلى أنَّ حكومتـه كانت قـد حدّدت من بـين أهدافهـا **التفاهم مع الـدول العربية عموماً، ومع مـصر بنوع خاص**، ومصارحتها بصدق وشـجاعة بالصعوبات التي تفرض على ليبيا مسـار التعاون مع دول الغرب، ثم خلص إلى

٢٥٦ بن حليم، ص ١٦٦-١٦٩.
٢٥٧ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: خدوري، ص ١٤١-١٤٣.
٢٥٨ يلاحظ أنَّ بن حليم لم يشر في هذا السياق إلى الاتفاقية التي أبرمها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

القول:

"**وكانت مصر سنة ١٩٥٤ هي قلب العروبة النابض، ولسانها المعبّر عن آمال العرب وتطلعاتهم البعيدة، وكان التفاهم مع مصر هو حجر الزاوية والمدخل الرئيسي للتفاهم مع أغلب الدول العربية، ولذلك قرّرت**[٢٥٩] **أن أزور (الأسد في عرينه)! وأن أدخل (الحصن من بابه الرئيس) فأبرقت إلى الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق سفارتنا بالقاهرة معبّراً عن رغبتي بالاجتماع به**"[٢٦٠].

خصّص بن حليم صفحاتٍ عديدة من مذكراته للعلاقة الحميمة التي ربطته بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، وللزيارات العديدة التي قام بها للعاصمة المصرية خلال فترة حكومته، وقابل خلالها الرئيس المصري وكبار المسؤولين المصريين.[٢٦١]

وتحت عنوان "**اجتماعات عديدة وتنسيق مع الرئيس جمال عبد الناصر**"[٢٦٢] تحدّث بن حليم عن أوّل لقاءٍ بينهما في القاهرة خلال **شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٤** عقب زيارته لتركيا قال عنه:



"وعقدت معه (أي الرئيس عبد الناصر) اجتماعاً طويلاً شاملاً أرسينا فيه قواعد صداقة حميمة وتفاهم صادق بيننا، وتعاون وثيق بين مصر وليبيا دام لسنواتٍ عديدة .."[٢٦٣].

كما تحدّث، تحت العنوان نفسه، عن عدّة اجتماعاتٍ عقدت بين الاثنين بالقاهرة والإسكندرية في **أواخر عام ١٩٥٥** يقول عنها:

"نسّقنا في تلك الاجتماعات سياساتنا تجاه الدول الغربية، وقمت ببعض المساعي لتقريب وجهات النظر بينه وبين الحكومة البريطانية (استجابة لرجاءٍ من "سلوين لويد" وزير خارجية بريطانيا)، واتفقنا كذلك على كثير من المناورات، أهمّها قصة مناورة السلاح المصري للجيش الليبي، كما نسّقت معه

---

٢٥٩ لم يشر بن حليم للدور الذي لعبه إبراهيم الشلحي في هذا المضمار فقد كان الأخير على صلة قوية بالنظام المصري، وكان ما يزال على قيد الحياة عندما قام بن حليم برحلته الأولى لمصر (يونيو/ حزيران ١٩٥٤).

٢٦٠ بن حليم، ص ١٦٩.

٢٦١ انظر أيضاً: خدوري، ص ٣٠١-٣٠٧؛ الصيد، ص ١٠٠-١١٥؛ دي كاندول، ص ١٢٥-١٢٦.

٢٦٢ بن حليم، ص ١٧٠-١٧٩.

٢٦٣ المصدر نفسه، ص ١٧٠.

خطـة سرّية لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السـوفييتي .. كذلك نسّـقنا سياسة المزايدة بين الشرق والغرب .." .[٢٦٤]

كما تحدّث عن **لقاءٍ آخر** بينهما في مطلع **ذلك العام ١٩٥٥** [٢٦٥] وأشـاد بمأثرة طيّبة للرئيس المصري الذي استجاب على الفور لطلب قدّمه إليه بتزويد الجامعة الليبية، التي كانت سـتفتتح عامها الجامعي الأول في العام نفسـه، بمجموعة من خيرة أساتذة الجامعات المصرية.

كـما تنـاول تحت مبحـث "**الاتفاق مـع عبد النـاصر لتهريب السـلاح لثوّار الجزائـر**"[٢٦٦] الاتفاقـات التـي جـرت بينه وبين الرئيـس عبد الناصر بشـأن دعم **الثورة الجزائرية**، وقد جاء فيه:

".. عندمـا زرت القاهرة في آخر شـهر أكتوبر[٢٦٧] (اشريـن الأول ١٩٥٤) ... اتصـل بي الرئيـس عبد النـاصر ودعاني لاجتـماع منفرد معه، وفاجـأني الرئيس قائـلاً: إنّه يـودّ أن يتحدّث معي عن الثـورة الجزائرية التـي اندلعت اليوم (١/ ١١/ ١٩٥٤)[٢٦٨]، وشرح أنّـه اتفـق مع الملك سـعود والأمـير فيصل (وليّ عهد المملكة العربية السـعودية، وفيما بعد الملك فيصل) على أن تقوم المملكة العربية السـعودية بتقديـم كافة الأمـوال اللازمة لشراء السـلاح والعتـاد والإمدادات اللازمة للثـورة الجزائرية، وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السـلاح والعتاد وإيصاله إلى الحـدود الليبية، وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلو الثورة الجزائرية.

قال (عبد الناصر) هذا ببساطة من يتحدّث عن شيءٍ عادي روتيني، ثمَّ أضاف: أو لعلـك ستخشـى الفرنسـيين أو تخـاف بطشـهم؟! وأرفـق جملتـه الأخـيرة بضحكة عالية.

---

٢٦٤ المصدر نفسه، ص ١٧٦.
٢٦٥ لعل هذه هي الزيارة التي تمّ فيها زواج الملك إدريس من السيدة عالية لملوم في ٥/ ٦/ ١٩٥٥.
٢٦٦ الباب التاسع من المذكرات الذي يحمل عنوان "ثورة الجزائر ودور ليبيا الخطير في مساندتها". ص ٣٤٧-٣٧٨.
٢٦٧ كانت الزيارة أصلاً في إطار محاولة لتصفية أوضاع السفير الليبي في مصر السيد إبراهيم أحمد الشريف بعد أن قامت بينه وبين الملك إدريس معركة كلامية حادّة. بن حليم. ص ١١٩-١٢١، ٣٥٠-٣٥١.
٢٦٨ من الواضح أنَّ اللقاء بينهما صادف يوم انطلاق الثورة الجزائرية.

وبرغـم صدمـة المفاجأة، وبرغـم إدراكي أنَّ عبـد الناصر كان يقصـد المزاح في جملتـه الأخـيرة، إلا أنّني تضايقـت، ولم تعجبنـي الدعابة التـي أطلقها، وقلت (يـا ريّـس! لعلك تعرف أنَّ جـدّ الملك إدريس جـاء إلى ليبيا مـن الجزائر هارباً مـن الطغيـان الفرنسي، وأمضى حياتـه في نشر الدعوة الإسـلامية لتقاوم موجة الطغيان والتنصير الفرنسي، ووالد الملك إدريس ظل يقاوم تغلغل المدّ الفرنسي في تشاد والسودان والنيجر، حتى لقي وجه ربّه .. والسيد أحمد الشريف والملك إدريس أفنيا عمرهما في الجهاد ضدّ الطليان.."[٢٦٩]

خصّـص بن حليم مبحثاً خاصّاً لتحليل شـخصية الرئيـس عبد الناصر كما عرفـه عن قرب من خلال تلـك اللقاءات،[٢٧٠] ثمَّ خصّـص مبحثاً آخر **للاجتماع الأخـير الـذي تمّ بينه وبين الرئيـس المصري عبد الناصر بالقاهـرة يوم ١٢/٨/١٩٥٦**، ننقله كما ورد في مذكراته لما له من أهمّية ودلالات:[٢٧١]

"بعـد اجتماعـي الطويـل مع رئيس الـوزراء التركـي [عدنــان مندريس] أبرقـت للرئيـس عبد النـاصر قائــلاً إنّني قـادم إلى القاهرة يوم **١٢ أغسـطس** [آب]، وبالفعـل عند وصــولي إلى القاهرة، وجـدت بعـض أعوان الرئيس عبـد الناصر في انتظـاري، ثمّ رافقــوني مبـاشرة إلى مجلس قيــادة الثــورة، ذلـك المبنـى المطل عـلى النيـل، حيــث وجـدت الرئيس عــبـد الناصر في انتــظـاري. كان يبدو عليه مزيـج من الإعياء والعصبيـة، وتظــهر على وجهه آثـار الأرق والإجــهاد. لذلك بـدأت حديثي بمـــحاولـة رفـــع معنوياته ببعـــض المداعبة والنـكات، ثمّ بـــدأت في شرح تفاصيل محادثاتي مع رئيس وزراء تركيا، فسرّ بما سمع منّي وشكرني كثيراً على ذلك الجهــد، كما لخّصت له اتصالاتنـا ببريطانيـا، والتعهّـد الكتـابي الذي قدّمتـه لنا بأنّها سـتحترم معاهدة التحالـف والصداقـة (بـين ليبيـا وبريطانيـا) نصّـاً وروحـاً، كـما أحطتـه علماً باتصالاتنـا العديـدة مـع أمــريـكا **ومحاولاتنـا توظيـف علاقتنا المـمتــازة مع**

٢٦٩ المصدر نفسه، ص ٣٥١. خصّص بن حليم بقية هذا الباب من مذكراته حتى ص ٣٧٨ للدور الذي لعبته ليبيا ملكاً وحكومة وشعباً في دعم وتأييد الثورة الجزائرية بلا حدود.

٢٧٠ المبحث بعنوان "لمحة عن شخصية الرئيس عبد الناصر"، ص ٣٩٠-٣٩٤ بالباب العاشر من المذكرات الذي يحمل عنوان "ليبيا والعدوان الثلاثي على مصر-مقدمات ونتائج". وللمزيد حول موقف ليبيا أثناء حرب السويس انظر: خدوري. المصدر نفسه، ص ٣٠١-٣٠٧؛ الصيد، ص ١١٣-١١٥؛ كاندول، ص ١٢٦-١٢٧.

٢٧١ نحسـب أنَّ العلاقـة بين بـن حليم والرئيس عبد الناصر جديرة بالبحث والدراسـة والتحليل وتسـليط الضوء على بواعثها وأهدافها ونتائجها وأسباب توترها واضمحلالها.

واشـنطن[٢٧٢] بغرض جعل إدارة الرئـيس "أيزنهـاور" أكثر تفهّماً لموقف مصر، ثـمّ اقترحـت على الرئيس عبـد الناصر أن يـشرح لي الظروف والأسـباب التي جعلته يتخذ قراره الخطير بتأميم القناة.

لمسـت من شرح الرئيس المسـهب عن أسـباب تأميمه لقناة السويس أنَّ العامل الرئيـسي الذي دفعه لذلك العمـل الخطير إنّما يرجع لكراهيته الشـديدة لشركة قنـاة السـويس الأجنبيـة، التـي رأى فيهـا -عـن حـق- رمـزاً حيّـاً لاسـتمرار الاسـتغلال الأجنبي لمصر والمصريـين، وكان شرحه يفيض بما علق في ذهنه من مـآسٍ وضحايا صاحبت إنشـاء القناة، والتي هلك فيهـا آلاف العمال المصريين "عمّال السخرة" الذين قضوا نحبهم وهم يحفرون القناة بأيديهم.

بعبـارة موجـزة، كان دافعـه الرئيـسي هـو اسـتعادة حقـوق مـصر التـي بدّدها الخديوي إسـماعيل، والانتقـام لكرامة مصر التـي أهانتها شركة قناة السـويس ربيبـة الاسـتعمار البريطـاني الفرنسي .. وأنّه انتهـز فرصة الإسـاءة الكبيرة التي عوملت بها مصر عندما سحبت بريطانيا وأمريكا عرضهما بتمويل السدّ العالي، لتحقيق حلمه باسترداد ملكية مصر لقناة السويس.




وبعد أن فرغ من شرحه سـألته قائلاً "أخ جمال قل لي بصراحة .. ألم يكن أمامك طريـق آخر لتمويل السـد العالي غير تأميم القناة؟. قـال "نعم. كان لديّ عرضاً روسياً [عرضٌ روسيٌّ] لتمويل بناء السد العالي". فسألته "ولماذا لم تقبل العرض الروسي، وتجنّب مصر وأشقائك [أشقاءك] العرب هذه الأزمة الدولية الحادّة؟" وهنا ظهرت أمارات الاستغراب على وجه الرئيس عبد الناصر، وأشار بإصبعه في اتجاهـي قائـلاً "أنت .. مصطفى بن حليم تشـجعني على قبول عرض روسي لتمويـل السـد العـالي!"[٢٧٣] قلـت "نعم، أشـجّعك على قبول العـرض الروسي لتمويل السـد العالي، اللهمّ إلا إذا كان العرض الـروسي مناورة مثل المناورات التي قمنا بها أنت وأنا من قبل!".

أكـدّ الرئيـس عبد النـاصر أنَّ لديه عرضاً روسـياً لتمويل بناء السّـد العالي وأنّه

٢٧٢ هـل كانـت علاقـة ليبيا مـع الولايات المتحدة ممتـازة يومذاك؟ يبـدو أنَّ بن حليـم يتحدّث عن علاقتـه الخاصّة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
٢٧٣ لا يخفى أنَّ هذا الاستغراب من جانب الرئيس عبد الناصر له مغزاه.

لـو قبله لكنت أنت، مصطفى بن حليم، أوّل من سـارع إلى القاهرة للاحتجاج عليه، لأنّه يفتح باب مصر والعالم العربي واسعاً أمام النشاط الشيوعي.

قلـت للرئيـس "لا أعتقـد أنّـك مصيب في توقعك هـذا، ألا تذكـر أنّني هنأتك وأيّدتـك عندمـا عقدت صفقة السـلاح الروسي (خريف عـام ١٩٥٥)؟ ثمَّ ما هو الفرق بين تسـليح القوات المسـلحة المصرية بسلاح روسي، وتمويل مشروع السد العالي بقرض روسي؟" ردّ الرئيس "بل هناك فوارق هامّة وكثيرة .. اسمع يا صديقي .. السلاح الروسي أستلمه على أرصفة ميناء الإسكندرية، أمّا تمويل السـد العـالي فسـيجلب معـه آلاف الخـبراء الـروس للإقامة والعمـل في مصر لسنواتٍ عديدة، وماذا يضمن لي أنَّ نصفهم لن يكون من المخابرات الـKGB؟ ثمّ ماذا يضمن لي أنَّ هؤلاء الخبراء لن يعملوا بجدٍّ على نشر مبادئ الشـيوعية؟ إنَّ الفـارق كبير يا صديقـي، وأنا حريص على ألا أدع الروس يغلغلون مبادئهم الشيوعية في مصر والعالم العربي!".

"وكنت أشـعر أنَّ الرئيس عبد النـاصر كان يتحدّث بعفوية وصدق، ولذلك قلت"يـا أخ جمـال كلامـك هذا في غايـة الأهمّية، وصدوره منـك بعفوية تامّة يجعلني أصدقك تماماً، ولذلك **فإني أودّ أن أستأذنك في نقل هذا الكلام العفوي إلى الرئيـس أيزنهاور**[٢٧٤] .. لأنّك، كـما تعلم، متهم من قبل الإنجليز بأنّك تعمل بنشـاطٍ وتعاون مع الروس لبسـط نفوذهـم ونشر مبادئهـم ودعايتهم في مصر والعالم العربي، وفي أحاديثي الكثيرة مع الأمريكان شعرت بأنَّ وزير خارجيتهم "دالاس" بـدأ يصـدّق مكـر الإنجليـز ودسّـهم". ردّ الرئيـس جمـال "**بـل إنّني أشجّعك على نقل كلامي هذا للأمريكان**".

واسـتمرّ حديثـي مـع الرئيس جمـال وانتقلنا إلى مـا يجب عمله في حالة نشـوب حـرب بين بريطانيـا ومصر. ومن الطبيعـي أنَّ جزءاً هامّاً مـن الحديث دار عن القواعـد الغربيـة في ليبيـا، **ولاسـيما القواعد البريطانيـة**. فأكـدت للرئيس عبد الناصر أنّ:

١ - معاهـدة التحالـف والصداقـة بـين بريطانيـا وليبيـا لا تسـمح لبريطانيا

٢٧٤ مـا هـي الحظوة الخاصّة التي كانت لبن حليم عند الرئيس أيزنهـاور؟ لم نطالع في مذكرات بن حليم ما يجعل القارئ يقتنع بوجود حظوة له عند الإدارة الأمريكية أو رئيسها.



باستعمال قواعدها ضدّ أيّ بلدٍ عربي.

٢- استعرضت معه التصريحات العديدة الصادرة منّي ومن الحكومة الليبية، والتي تؤكد دون شك أو ريب أنَّ ليبيا لن تسمح باستعمال القواعد الغربية ضدّ أيّة دولة عربية مهما كانت الظروف.

٣- قلت للرئيس عبد الناصر "أؤكد لك لو ارتكبت بريطانيا حماقة وحاولت أن تستعمل قواعدها في ليبيا للهجوم على مصر فإنّها ستواجه معارضة مسلحة من الجيش الليبي ومن المقاومة الشعبية الليبية قبل أن تتمكن من الهجوم على مصر".

٤- ثـمَّ اتفقنا على عددٍ من **الوسائل السرّية** لكي أزوّده **بمعلوماتٍ دقيقة** عن عدد ونوع القوات البريطانية في ليبيا وتحرّكاتها، واستعرضنا عدّة احتمالات، واتفقنا على أنَّ احتمال لجوء بريطانيا لاستعمال القوة هو احتمال ضعيف (هكذا كنّا نظنّ!) ولو لجأت لاستعمال القوة فإنَّ الرئيس عبد الناصر كان يرجّح أن يلعب الأسطول البريطاني في البحر المتوسط الدور الرئيسي قبل أيّ إنزال للقوات البريطانية، ولذلك فإنّه قد سلح السواحل المصرية، ولاسيما المناطق المحيطة بالإسكندرية وبور سعيد، بمدفعية ثقيلة بعيدة المدى، كما أنَّ السلاح الجوي المصري والمدفعية المضادة للطائرات قد وصلت إلى درجة عالية من الاستعداد. ثمَّ انتقل الحديث إلى النواحي الدبلوماسية، وركز الرئيس عبد الناصر طلباته منّي في النقاط الآتية:




١- **توظيف نفوذ ليبيا لدى الولايات المتحدة وصداقتها معها** في محاولة جادّة لشرح وجهة النظر المصرية حول تأميم قناة السويس للرئيس "أيزنهاور"، والتأكيد له أن لا صحّة لما يدّعيه الإنجليز من أنَّ الرئيس عبد الناصر يساعد على تغلغل النفوذ الروسي في العالم العربي، بل الحقيقة على العكس من ذلك، فهو شديد الحرص على علاقات تفاهم وودّ مع واشنطن. كذاك فقد طلب مني الرئيس عبد الناصر السعي لدى واشنطن لكي

تكبـح من جماح السياسـة العدوانيـة الحمقاء التي يسـير عليها "أيدن" والإصرار على حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، وأنّه على اسـتعداد للتفاهم شريطة أن يفهموا أنّه لا رجوع في تأميم القناة أو السيادة المصرية الكاملة عليها.

٢- في الوقت نفسـه طلـب منّي التأكيد **لبريطانيا** عـن تضامن ليبيا والعـالم العربي كلـه مع مصر تضامنـاً تامّاً، ونصحهـا بمعالجة أزمة تأميم القناة بدبلوماسـية هادئة وسياسـة سـلمية حكيمة، بعيـداً عـن التهديـد والوعيـد الذي لا يجـدي شـيئاً مع مصر، وإفهـام بريطانيـا أنَّ أيّ اعتـداءٍ على مصر هو اعتـداء على ليبيا التي لن تسـمح للقوات البريطانيـة الموجودة على ترابها بالقيام بأيِّ عدوان من أيّ نوع على شقيقتها مصر.



٣- لمّا كانت **العلاقـات الليبية-الإيطالية** تدخل مرحلة من التفاهم (كمقدّمـة لتوقيـع الاتفـاق الليبي-الإيطالي لتصفيـة موضوع الممتلـكات الإيطالية) فـإنَّ الرئيس جمال عبد الناصر أشـار إلى أملـه أن توظّف ليبيـا صداقتها الجديدة مـع إيطاليا لحملها على الوقـوف موقفاً معتدلاً من مصر في مؤتمر المنتفعين المزمع عقده في لنـدن، وكذلـك اتخاذ مواقـف معتدلة في معالجـة أزمة تأميم القناة، وحث حليفتيها بريطانيا وفرنسا على الاعتدال والتوقف عن التلويح باستعمال القوة والتهديد بالحرب والقتال.

وعند انتهاء اجتماعاتنا قال لي الرئيس عبد الناصر أنّه أمر بوضع طائرة عسكرية مصريـة تحت تـصرّفي لنقـلي إلى طرابلـس. وكـرّر شـكره لموقف ليبيـا حكومة وشعباً، وتقديره الخاص لجهودي في مساندة مصر.

شـكرته على تخصيص الطائرة العسكرية وقلت مبتسماً: وسأجعل طاقم الطائرة يلتقط ما يشاء من صور لقاعدة العضم البريطانية! (القريبة من طبرق)."[٢٧٥]

٢٧٥ المصـدر نفسـه، ص ٤٠٩-٤١٢. هذا التـصرّف من بن حليم تجـاوز أعرافاً كثيرة في نظر بعضهـم على الأقل، ومع ذلك فلم يشفع له ذلك لدى النظام المصري كما يتضح من المذكرات. انظر: ص ٤٥٢-٤٦٣، ٤٧٨-٤٨٠. وتجدر الإشـارة في هذا الخصوص إلى أنَّ أحد التقارير الأمريكية السرّية نسـب إلى **الملكة فاطمة** أقوالاً مفادها أن بن حليم قام أثناء رئاسـته للوزارة بتزويد المصريين بكل "أسرار الملك"، وأن المصريين أرسـلوا، بعد أن جرى تعيين بن حليم سـفيراً لليبيا في فرنسـا، جميع هـذه "المعلومات السرّية" إلى الملـك وأبلغوه أنَّ بن حليم هو الـذي زوّدهم بها. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٩٥) المؤرّخ في ١٣/ ٩/ ١٩٦٠، الملف (773.11).

إشارات متناثرة

احتوت الوثائق الأمريكية المنشورة عدداً من الإشارات إلى جملةٍ من مواقف رئيس الوزراء بن حليم يمكن أن تُلقي الضوء على بعض من جوانب شخصيته. من ذلك:[٢٧٦]

- ما ورد **بالتقرير الأسبوعي** المشترك للسفارة الأمريكية في ليبيا (الأسبوع رقم ١٩) المؤرّخ في ٧/ ٥/ ١٩٥٥ ذي الرقم (٣٢١) [الملف (W) 773.00] بأنّ السفارة البريطانية في ليبيا تعتقد أنّ رئيس الوزراء بن حليم كان قد شجّع **مصطفى السراج** (الذي كان يشغل منصب وزير المعارف في وزارته كما كان سابقاً عضواً بارزاً في حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي المنحل) على التوقيع على **عريضة** موجّهة إلى الملك إدريس تلتمس منه السماح بعودة السيد **بشير السعداوي** (زعيم حزب المؤتمر المذكور) من منفاه. غير أنّ بن حليم عندما، علم إثر عودته في ٥/ ٥/ ١٩٥٥ (من زيارة لمصر) أنّ الملك مستاء من تقديم العريضة إليه، قام على الفور بالتخلي عن الوزير السراج وأخرجه من الوزارة.

- ما ورد ببرقية **السفير الأمريكي تابن** إلى وزير الخارجية الأمريكي ذات الرقم (٤٣) المؤرّخة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥ (773.13) حول اتصال رئيس الوزراء بن حليم بالسفارة الأمريكية في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٥ وطلبه منها تخصيص إحدى طائرات السلاح الجوي الأمريكي (بقاعدة ويلس) **لنقله**

---

٢٧٦ راجع ما ورد بهذا الشأن في مبحث "آراء ومواقف لبن حليم" بالفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من المجلد الثالث، وما ورد في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.



وعائلته وبعض مساعديه إلى تونس لقضاء إجازة عيد الأضحى بها (تبدأ الإجازة يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٥٥). وكانت حجّة بن حليم في هذا الطلب تعذّر وجود رحلات تجارية إلى تونس خلال فترة الإجازة. وقد عبّر السفير الأمريكي في برقيته عن رأيه بأنّه لا يجد، من الناحية السياسية، أيّة مشكلة بالاستجابة إلى طلب بن حليم، غير أنّه لا يلمس في الوقت ذاته الحكمة وراء الاستجابة لمثل هذا الطلب لأغراض الترفيه والاستجمام.

- ما ورد في **تقرير** بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٦ يحمل الرقم (٣٢) [الملف 773.00] من أقوال نسبت إلى اللواء **محمود بوقويطين** قائد قوة دفاع برقة جاء فيها:

"إنّ الملك إدريس يؤمن بضرورة إعطاء رؤساء حكوماته حرّية التصرّف في وضع سياسات حكوماتهم وفي تنفيذها. غير أنّ الملك اعتاد في الوقت نفسه أن يراقب أعمال هؤلاء، كما أنّه لا يتردّد في استبدالهم في حال فشل سياساتهم. وبالنسبة لرئيس الوزراء بن حليم فقد فشل. إنّ ٩٥٪ من الليبيّين يعارضونه. وفضلاً عن ذلك، فإنّ بن حليم قد أمر في السرّ بتحريك المظاهرات التي خرجت في ١٦/ ٨/ ١٩٥٨ (تأييداً لمصر في أعقاب تأميم قناة السويس وتداعياته) ثمّ قام في الوقت ذاته بالتوجّه إلى الملك ليدّعي أمامه بأنّه ضدّ تلك المظاهرات، وليطلعه على قرار الحكومة بمنع تسيير المظاهرات. وفضلاً عن تحريك رئيس الوزراء سرّاً لتلك المظاهرات فإنّه قد سمح لعملاء الحكومة المصرية بتوزيع الأموال من أجل إثارة الناس للمشاركة فيها. وعندما جرى القبض على عددٍ من المتظاهرين ذكر كثيرون منهم أنّهم لم يقوموا بأيّ شيءٍ خطأ وأنّهم كانوا يعبّرون عن تأييدهم لرئيس الوزراء".

علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي

لخّص **الدكتور خدوري** علاقة رئيس الوزراء بن حليم بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي على النحو التالي:

"... حلّ الشلحي الابن مكان أبيه، وترفّع في البداية عن التدخّل في السياسة، وكان على صلة طيّبة ببن حليم. ولكن لم يلبث الشلحي الشاب أن اكتشف النفوذ الذي كان باستطاعته أن يستخدمه في الديوان الملكي، فبدأ يُعنى بالشؤون العامّة. وكان الصراع الذي دار بين الرجلين، في نهاية الأمر، **صراعاً في سبيل النفوذ،** فقد استغل الشلحي الخلاف بين أعضاء الوزارة استغلالاً فيه مهارة، بحيث **أصبح مركز بن حليم مضطرباً..**".[٢٧٧]

وأشار **محمد عثمان الصيد،** الذي كان وزيراً للصحة في وزارة بن حليم، إلى العلاقة بين بن حليم والبوصيري في عدّة مواضع من مذكراته، كان ممّا جاء فيها:

"تولّى البوصيري الشلحي مهامّه كناظر للخاصّة الملكية، وأصبح يشكّل مع مصطفى بن حليم وعبد الله عابد كتلة واحدة، تجمعهم رابطة متينة، يتشاورون حول كل شيء يتعلق بشؤون الدولة والعائلة السنوسية ..".[٢٧٨]

"اتّسعت دائرة الذين أشركهم بن حليم في تسيير أمور الدولة في منتصف الخمسينات، لتشمل السفير المصري اللواء أحمد حسن الفقي... ومنذ وصول السفير الفقي (إلى ليبيا) أضحى يلتقي باستمرار مع مصطفى بن حليم والبوصيري الشلحي وعبد الله عابد في اجتماعاتٍ تجمعهم جميعاً".

"وكان بن حليم يهدف من إشراك البوصيري الشلحي في أمور الدولة ضمان

٢٧٧ خدوري، ص ٣٢٣.
٢٧٨ الصيد، ص ١٠٦.

موافقة الملك إدريس السنوسي على جميع مقترحاته ... والغرض من إشراك السفير المصري هو ضمان تأييد الرئيس عبد الناصر لابن حليم..".[279]

ثـمّ يقول **الصيد** في موضع آخر يتعلق بالفترة التي أعقبت حرب السويس وطرد **الملحق العسكري المصري العقيد إسماعيل صادق** من ليبيا:

"وغادر الملحق العسكري المصري الأراضي الليبية تحت حراسة قوات الأمن الليبية. ويبدو أنَّ بن حليم أعطى وعوداً للرئيس المصري، وهذه الوعود لا يعرفها أحد إلا بعض المقرّبين من الطرفين، ولم يستطع ابن حليم تنفيذها، ولذا بدأ الفتور يدبّ في العلاقة بينهما، وفي هذه الأثناء توطّدت العلاقة بين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي والرئيس عبد الناصر وأصبحت الاتصالات مباشرة بينهما".

"بتزامن مع ذلك بدأت علاقة ابن حليم مع البوصيري الشلحي يسودها الفتور، وكان كل طرفٍ يخفي هذا التحوّل في علاقته مع الآخر، ولكن سرعان ما بدأ الخلاف يطفو إلى السطح، وهو ما أدّى إلى ارتباك بن حليم، لأنَّ جميع الاقتراحات التي يطلب من الملك الموافقة عليها تُرفض، بعد أن أصبح ناظر الخاصّة يعمل ضدّ بن حليم. كان سبب الخلاف هو أنَّ ابن حليم أراد التقليل من نفوذ البوصيري في تسيير أمور الدولة. بعبارة أخرى رغب بن حليم في ممارسة سلطاته كرئيس للحكومة ولكن بعد فوات الأوان، وأراد بن حليم إخراج البوصيري الشلحي من الحكم بعد أن ظل شريكاً وحليفاً له أكثر من سنتين، ولم يقبل البوصيري الشلحي ذلك." [280]

خصّص **بن حليم** من جانبه صفحاتٍ عديدة من مذكراته لشخصية البوصيري الشلحي، ولعلاقته به والمراحل المختلفة التي مرّت بها هذه العلاقة.

لقد تحدّث في بداية مذكراته[281] عن صفات السيد البوصيري الشلحي، فوصفه بأنَّه "**كان على درجة عالية من الوطنية والنزاهة وأنّه كان ذا توجّهاتٍ**

---

٢٧٩ المصدر نفسه، ص ١١٠.
٢٨٠ المصدر نفسه، ص ١١٥.
٢٨١ المصدر نفسه، ص ٩٢-٩٤.

عربيـة قوميـة.."، غير أنّـه "**كانـت تنقصه خبرة والـده وحكمتـه**" و"**كان يجهل أمور البلاد**" و"**أحاط نفسـه ببطانة فاسـدة زجّت به في مـآزق وأوقعته في مقالب خطيرة كان لها أثر سـياسي غير حميد**". ذلك كله جعل بن حليم يلوم نفسـه لأنّه "**لم ينصـح الملك بالعدول عـن تعيين البوصيري في منصب ناظـر الخاصّة الملكية الخطـير**" أو لأنّه "**لم يوقـف تدخّل ناظر الخاصّة الملكية الجديد في شـؤون الدولة منذ البداية**".

كما أعاد الحديث بالمعنى نفسه في المذكرات ذاتها:

"وزاد مـن دقـة موقفـي أنَّ ناظـر الخاصّـة الملكيـة الجديـد السـيد البوصيري الشـلحي قد خلف والده في منصبه وهو في سـنّ الرابعـة والعشرين من عمره، وبرغم صفاته الطيبة من وطنية صادقة ونزاهة وإخلاص للملك، إلا أنَّ تعيينه في ذلك المنصب الخطير في تلك السـن، وهو لم يكتسـب خبرة ولا علماً يؤهّلانه لذلك، زاد من **غروره ونزعاته الطائشة..**".[٢٨٢]

كما أشـار إلى الدور الذي لعبه البوصـيري في محاولة **إنجاح الجهود** التي قام بهـا الملك ورئيس وزرائه بن حليـم **لإحلال النظام الجمهوري محل النظام الملكي** في مطلع عام ١٩٥٥،[٢٨٣] وإلى الدور الإيجابي الذي لعبه البوصيري بالنسبة لدعم ليبيا **للثورة الجزائرية**.[٢٨٤]

غـير أنَّ بـن حليم خصّص فصلاً كامـلاً في نهاية مذكراتـه بعنوان "**الخلاف مع ناظر الخاصّة الملكية**" استعرض فيه علاقته بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، والمراحل التي مرّت بها، جاء فيه:

"لقـد ذكـرت في مواضع كثـيرة من هذه المذكـرات، وشرحت **الـدور الوطني** الذي كان يقوم به ناظر الخاصّة الملكية، البوصيري الشـلحي، في دعم سياسـتي الوطنيـة وشرحها للملك. وأهم من ذلك دوره في احتواء وإزالة الآثار الضارّة والوشـايات التي كانـت تصدر من بعض رجال الحاشـية الملكيـة، ومن بعض

---

٢٨٢ بن حليم، ص ١٢٠-١٢١.
٢٨٣ المصدر نفسه، ص ١٢٨ وما تلاها.
٢٨٤ المصدر نفسه، ص ٣٥٢ وما تلاها.

زوّار الملك الذين كانوا يعارضون سياسة حكومتي، ويحاولون، بوسائل لا تشرّفهم، عرقلة التوجّهات الوطنية لحكومتي.

وإذا تذكر القارئ أنَّ الملك إدريس كان يقيم في مدينة طبرق أغلب الوقت، بينما كانت الحكومة الليبية تقيم في طرابلس، وأنَّ اجتماعاتي بالملك كانت لا تتجاوز اجتماعاً واحداً في الأسبوع في أحسن الأحوال، بعد رحلة طويلة في طائرة عسكرية من مطار طرابلس إلى مطار "العضم" في طبرق، أقول إذا ما تذكر القارئ هذه الحقائق فإنّه يدرك أهمّية دور "**الحماية**" و"**المتابعة**" التي كان يقوم بها ناظر الخاصّة الملكية أثناء فترات غيابي عن الملك. وأشهد أنّه كان يقوم **بهذا الدور الوطني الخطير** وفاءً لميوله الوطنية الصادقة وخدمة الوطن والملك. وعلى مدى **ثلاث سنوات**[٢٨٥] كان ناظر الخاصّة الملكية بالنسبة لي **الحليف الأمين والصديق المعين**. لذلك فإنَّ انقلاب هذا الحليف الأمين إلى مناوئ شديد، وذلك الصديق المعين إلى **عدوٍّ مبين** أصاب اندفاع سياستي الوطنية بضربة قوية، وأفسح المجال أمام المعارضين لسياستي، فنشطوا في وضع العراقيل وإشاعة الشكوك وبث الأكاذيب. **وبالرغم من علاقتي القوية مع الملك إدريس فإنَّ جوّاً من التردّد والحذر بدأ يسيطر على تلك العلاقة**"[٢٨٦].

ويتناول بن حليم **أسباب التدهور والتبدّل في علاقته** مع البوصيري[٢٨٧] فيرجعها إلى تدخّله[٢٨٨] لدى الملك في أواخر شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٥٦ والحيلولة دون تنفيذ الأوامر التي كان قد أصدرها - بتأثير من البوصيري وحاشيته- باعتقال جميع أفراد عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي دون استثناء ونقلهم إلى "**جادو**" جنوب غربي ولاية طرابلس.

يقول **بن حليم** في وصف ردّ الفعل لدى البوصيري بسبب هذا التدخّل:

"مساء ذلك اليوم، وبينما كنت في مكتبي بمسكن رئيس الوزراء، زارني دون

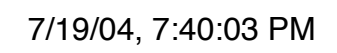
٢٨٥ لا بدّ أنَّ بن حليم يقصد سنوات ١٩٥٤ (جزء)، ١٩٥٥، ١٩٥٦ جزء). إذ لو حسبت السنوات الثلاث بالكامل منذ تولي البوصيري منصبه لتجاوزت المدة فترة بقاء بن حليم في الوزارة.

٢٨٦ المصدر نفسه، ٤٩٣.

٢٨٧ يزعم الصيد أنّه سمع من البوصيري، أثناء محاولة منه للمصالحة بينه وبين بن حليم، أنَّ الأخير اقترح على الملك تعيينه كسفير خارج ليبيا حتى يبعده عن منصبه كناظر للخاصّة الملكية، الصيد، ص ١١٧.

٢٨٨ جرى هذا التدخّل من رئيس الوزراء بناءً على اتصالٍ أجرته الملكة فاطمة (التي تنتمي إلى عائلة السيد أحمد الشريف) مع زوجة رئيس الوزراء. انظر: بن حليم، ص ٤٩٤



موعد ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وكان في حالة هيجان وغليان وغضبٍ شديد، وبادرني بدون مقدّمات بهجوم عنيف، وكال لي سيلاً جارفاً من الاتهامات بخيانة ذكرى "الشهيد" والده والتآمر على عائلته والتلاعب بهم...".[289]

"طال النقاش الحاد بيننا، ولكنّه كان نقاش طرشان دون أن أتمكن من إقناع البوصيري الشلحي، الذي أصرّ على موقفه، **واعتبر أنَّ تدخّلي لدى الملك لإيقاف نفي عائلة السيد أحمد الشريف عمل عدائي في حقه وحق عائلته...**".[290]

وأشار **بن حليم** بعد ذلك إلى أنّه حاول مراراً إصلاح العطب الذي أصاب علاقته بناظر الخاصّة الملكية ولكن دون جدوى، كما أشار إلى أنَّ الملك أصبح يتردّد بين سياسة رئيس الحكومة ونصائح ناظر خاصّته، وكان لهذا التردّد أثره السيئ على الحكومة، وأصابها بنوع من الشلل، وألحق الوهن والتخبّط بمواقف وزارته. وكيف أنّه عندما زادت عراقيل البوصيري شكاه إلى الملك صراحة وعرض عليه رغبته في الاستقالة لأنّه بدأ يحسّ بأنّه لم يعد يحظى بثقة الملك، وأنَّ الملك ردّ عليه واعداً إيّاه بوضع حدٍّ لتدخّلات ناظر خاصّته وعراقيله.

أزمات متلاحقة

أدّى **تدهور العلاقة** بين بن حليم وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي إلى أن **تواجه الحكومة الاتحادية أزماتٍ متلاحقة** أدت إلى تعثرها، بل شل حركتها، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى أن يقدّم رئيسها استقالته.

الأزمة الأولى

وقعت الأزمة الأولى أثناء **قيام الملك سعود**[291] بزيارة إلى ليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر **فبراير/ شباط ١٩٥٧** بناءً على دعوة من الملك إدريس نقلها إليه بن حليم. وقد حدث أن قام ناظر الخاصّة الملكية أثناء تلك الزيارة بجملة من "التصرّفات الصبيانية الطائشة غير اللائقة، والمنغّصات والإحراجات التي

---

٢٨٩ بن حليم، ص ٤٩٦.
٢٩٠ المصدر نفسه، ص ٤٩٧.
٢٩١ ذكر بن حليم، في معرض حديثه عن هذه الزيارة، أنَّ علاقته بالملك سعود كانت ممتازة، وقد توطّدت بنوع خاص في مؤتمر قمّة بيروت خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦. وقد فات بن حليم أن يبيّن للقارئ كيف قامت تلك العلاقات الممتازة.

استهدف من خلالها إهانة رئيس الوزراء بن حليم أمام الملأ".[٢٩٢] وقد احتجّ رئيس الوزراء لدى الملك حول تلك التصرّفات التي صدرت عن ناظر خاصّته وقدّم إليه استقالته، غير أنَّ الملك طيّب خاطره بعبارات من الثناء ممّا جعله يعدل عن الاستقالة.

الأزمة الثانية

الأزمة الثانية ارتبطت بالزيارة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية الأمريكي **نيكسون** يوم **١٥ مارس/ آذار ١٩٥٧**، وهي الزيارة المتعلقة **بمبدأ أيزنهاور** (الذي أعلن عنه في ٥/ ١/ ١٩٥٧ وأقرّه الكونجرس الأمريكي في ٩/ ٣/ ١٩٥٧)، فقد حاول ناظر الخاصّة، بالتعاون مع وزير الخارجية آنذاك الدكتور **علي الساحلي**. أن يقلل من شأن تلك الزيارة، وأن يضع العراقيل أمام نجاحها.[٢٩٣] ومرّة أخرى احتجّ بن حليم لدى الملك على تصرّفات ناظر خاصّته، وطلب إقالة الدكتور علي الساحلي من الوزارة كلية كشرطٍ لاستمراره على رأس الوزارة، غير أنّه لم يتمكن في النهاية من نيل موافقة الملك إلا على **نقل الدكتور الساحلي من وزارة الخارجية إلى وزارة المواصلات**.



الأزمة الثالثة

وقد **نجمت هذه الأزمة عن مطالبة ولاية برقة وولاية فزان بتعديل حدودهما مع ولاية طرابلس**: الأولى بضمّ منطقة "**النوفلية**" إليها، والثانية بضمّ منطقة "**الجفرة**" إليها. وقد تمّ إقناع ولاية برقة بإبقاء الحدود الطرابلسية البرقاوية دون تعديل، وتمّ الاتفاق بين ولايتي طرابلس وفزان على أن تتنازل الأولى عن منطقة "الجفرة" مقابل أن تتنازل الثانية لها عن منطقة "غدامس". **وقد قابل الأعضاء الطرابلسيون** في مجلس النواب موضوع التعديل بالسخط والاحتجاج، واستجوبوا الحكومة وهاجموها "**هجوماً بلغ القمّة في العنف، ونزل بلغة الحوار إلى دركٍ سحيق في جلساتٍ متعدّدة لم يشهد مجلس الأمّة مثلها عنفاً وشدّة وهيجاناً**".[٢٩٤] واضطرّ رئيس المجلس إلى إيقاف الجلسة عدّة مرّات ليهدّئ من غضب الأعضاء ويسيطر على إدارة الجلسات.[٢٩٥]

---

٢٩٢ لمعرفة ما ورد بهذا الخصوص انظر: بن حليم، ص ٥٠٣-٥٠٤؛ الصيد. المصدر نفسه، ص ١١٦-١١٧.

٢٩٣ لمعرفة تفاصيل هذا الموضوع انظر: بن حليم، ص ٥٠٩-٥١٣؛ أشار الصيد إلى انحياز الدكتور علي الساحلي (وزير الخارجية) والدكتور محي الدين فكيني (وزير العدل) إلى جانب ناظر الخاصّة الملكية البوصيري ضدّ رئيس الوزراء. انظر: الصيد، ص ١١٨.

٢٩٤ انظر: بن حليم، ص ٥١٢؛ خدوري، ص ٣٢٣.

٢٩٥ بن حليم، ص ٥١٣-٥١٧. ومن اللافت للنظر أنَّ محمد عثمان الصيد قد تجاهل الإشارة إلى هذا الموضوع في مذكراته.

الأزمـة الرابعة

مصـدر الأزمـة الرابعة هو **الصديق المنتصر** والي طرابلـس (الذي كان وراء الأزمـة الدسـتورية عـلى أيـام حكومتي محمـود المنتصر ومحمـد السـاقزلي).[٢٩٦] فبعد شـهر العسـل السـياسي بينه وبين رئيس الوزراء،[٢٩٧] والذي لم يدم طويلا، بـدأ الأخـير يضيق به، وقد وصفه بقولـه: "**بعد أن زاد عبثه وظهـر ظلمه للناس وغطرسـته عـلى المواطنـين، وكانـت تصدر منـه أقـوال وأفعال تفضح مشـاعره السـيّئة نحوي..**".[٢٩٨] وقد تمكن رئيس الوزراء بن حليم في **٣/ ١٢/ ١٩٥٤** من إقصـاء الصديـق المنتصر عن منصب والي طرابلس.[٢٩٩] غـير أنَّ القصر أصرّ على إيفاد الصديق المنتصر سـفيراً لليبيا في واشـنطن وقبل بن حليم قرار القصر "على مضض وربّما لكي يتخلص من عبثه".[٣٠٠]

ووفقـاً لمـا أورده بـن حليم في مذكراته، قام السـفير الصديـق المنتصر، أثناء وجوده بواشـنطن، بالعديـد من الأقوال والأفعال كلهـا اتهامات وتهجّمات على حكومـة بلاده.[٣٠١] ودفعاً للشـبهة، وحسـماً للظنـون، قرّر بن حليم نقل السـفير المنتصر إلى سفارة القاهرة. يقول بن حليم:

".. صـادف وصول الصديق المنتصر إلى القاهرة (أوائل عام ١٩٥٧) برود في العلاقـات الليبية المصرية عموماً، وتدهور في العلاقات الشـخصية مع الرئيس عبـد الناصر .... ثمّ ظن الصديق (المنتـصر) أنَّ فرصة العمر قد نزلت عليه من السـماء عندما جاء إلى القاهرة ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي غاضباً مـن الملـك إدريـس لأنّه بـدأ يـتردّد في تأييده لـه ضدّ رئيـس الحكومة، وشـعر الصديـق أنَّ ناظـر الخاصّة هو الآخر عـلى خلاف وعداوة مـع رئيس الحكومة فضمّ جهوده إلى جهود البوصيري...".[٣٠٢]

---

٢٩٦ راجع الفصلين الأول والثالث في هذا المجلد.

٢٩٧ أشـارت صحيفـة **طرابلس الغرب** في عددها الصادر يـوم ١٩/ ٤/ ١٩٥٤ إلى أنَّ رئيس الوزراء بن حليم أقام حفل غـداء فاخراً في بنغـازي على شرف والي طرابلس الصديق المنتصر حضره كبار رجـال الدولة. نقلاً عن الديب، ص ٨٣-٨٤.

٢٩٨ بـن حليـم، ص ٥١٧. وقـد أورد السـفير البريطـاني كيركبرايد في برقيـة سرّيـة إلى الخارجيـة البريطانيـة، مؤرّخة في ٢٧/ ٤/ ١٩٥٤، أنَّ رئيس الوزراء بن حليم أبلغه في (اليوم السابق) ٢٦/ ٤/ ١٩٥٤ أنَّ الملك إدريس قبل نصيحته بتنحية الصديق المنتصر من وظيفة والي طرابلس وإعادة تعيينه في منصب لا يمكن من خلاله القيام بأيّ فعل تلقائي غير محسوب. الديب، ص ٢٢٠-٢٢١، ٢٥٥-٢٥٦.

٢٩٩ عيّن محله السيد عبد السلام البوصيري الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في أول تشكيل لوزارة بن حليم.

٣٠٠ بن حليم، ص ٥١٨.

٣٠١ اتهم بن حليم السفير المنتصر باتهامـات كثيرة تتعلق بصلاته المشبوهة بالحـكومة البريطـانية. بـن حلـيم، ص ٥١٨- ٥٢٠. لعلها لعبة صراع بين المخابرات البريطانية والأمريكية التي كانت على أشدّها في تلك الحقبة.

٣٠٢ المصدر نفسه، ص ٥٢٠.

كما يشير بن حليم[٣٠٣] إلى أنَّ **السفير المنتصر كان يجتمع علناً بالطلبة الليبيّين** الذين أوفدتهم الحكومة الليبية لتلقي العلم في الجامعات والمعاهد المصرية، وكان يحثهم على المطالبة بزيادة مخصّصاتهم الشهرية، ويشجّعهم على الإضراب عن الدراسة والاعتصام في السفارة.[٣٠٤]

ويصف بن حليم[٣٠٥] **صراعاً ضارياً وسجالاً بينه وبين البوصيري الشلحي حول الإبقاء على السفير الصديق المنتصر بالقاهرة (كما يصرّ ناظر الخاصّة الشلحي) أو نقله للاستيداع سفيراً بوزارة الخارجية بطرابلس (كما يصرّ رئيس الوزراء)**، فقد انتصرت إرادة البوصيري[٣٠٦] في النهاية – بعد ثلاث جولات من الكرّ والفرّ– ونجح في الإبقاء على الصديق المنتصر سفيراً بالقاهرة[٣٠٧] مستخدماً تأثيره على الملك ونفوذه لديه.



يقول بن حليم في هذا الصدد:

"واتضح لي جليّاً أنَّ حكم البلاد لم يعد أمراً بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بل إنَّ ناظر الخاصّة له قول فصل ورأي أخير، وهذا وضع لا يمكن لرجل دولة، يحترم نفسه ويحرص على مصالح وطنه العليا، أن يقبله".

٣٠٣ المصدر نفسه، ص ٥٢١.

٣٠٤ لم تكن الحكومة المصرية بالطبع بعيدة عن تلك الأحداث والتطوّرات.

٣٠٥ المصدر نفسه، ص ٥٢١–٥٢٢.

٣٠٦ لم تتوقف علاقة بن حليم عند هذا الحد، إذ يشير الصيد إلى أنَّ البوصيري استغل علاقته بالرئيس عبد الناصر – التي ازدادت رسوخاً– ليطلب منه أن تشنّ الصحافة المصرية حملة إعلامية ضدّ مصطفى بن حليم، وأنَّ ذلك كان وراء سلسلة المقالات التي نشرتها صحيفة **الأهرام** خلال شهر **يونيو/ حزيران** ١٩٥٧ (بعد استقالة بن حليم) تضمّنت أشياء حدثت وأخرى مختلقة. كما دعا البوصيري إلى تشكيل لجنة تحقيق حول الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال حكومة بن حليم في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، والتي رشّح فيها بن حليم نفسه للمرّة الأولى والأخيرة. الصيد، ص ١٢٠. كما يضيف **بن حليم** حول تطوّرات علاقته مع البوصيري الشلحي قائلاً: "واليوم، وبعد أكثر من ثلث قرن من هذه الأحداث، كثيراً ما ألوم نفسي لأنّني لم أبذل جهداً أكبر، ولم أسعَ سعياً حثيثاً أكثر لإزالة سوء التفاهم مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي. فبالرغم من موقفه الأحمق الذي شرحته باختصار، فقد كان عليّ أن أراعي مواقفه الوطنية ومساعدته لي حول الملك في تنفيذ سياسة حكومتي الوطنية. وربّما كان عليّ أن أتنازل بعض الشيء عن كبريائي، وأكون أكثر مرونة وأحافظ على ذلك التعاون الوطني الممتاز. رحم الله البوصيري." ثمّ يضيف: "واستمرّ ذلك العداء بين البوصيري وبيني إلى ما بعد خروجي من الوزارة وذهابي إلى باريس، وبعد عودتي منها سعى بعض الأصدقاء إلى إزالة سوء التفاهم، والتقيت مع البوصيري وتصارحنا وأسف كلانا على ما حدث". بن حليم، ص ٥٠٥.
وقد أشار الصيد إلى هذه المصالحة التي جرت بين بن حليم والبوصيري، في مذكراته ص ١٣٩، وأرجعها إلى أسباب ومصالح مادية وتجارية، وهو ما أكّدته السفارة البريطانية في تقريرها السنوي عن عام ١٩٥٩ المؤرّخ في ١١/ ١/ ١٩٦٠ إذ ورد في هذا التقرير أنّ مصالحة تمّت في الفترة ٧–١٢ من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩ ما بين رئيس الوزراء السابق بن حليم (الذي أصبحت استقالته من منصب سفير ليبيا بباريس على وشك الإعلان) وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، وذلك تمهيداً لدخولهما في شراكة تجارية. (الرقم الإشاري JT 1011/1، الملف رقم FO 371/147 452).

٣٠٧ نحسب أنَّ شخصية الصديق المنتصر، بعلاقاتها وأدوارها الخفيّة والعلنية، جديرة بالدراسة والتحليل من قبل الباحثين في تاريخ العهد الملكي.

مساعي شركات البترول

تكشف الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنّ بعض كبار المسؤولين في عددٍ من الشركات البترولية العاملة في تلك الفترة في ليبيا، كانوا حريصين على بقاء بن حليم على رأس الحكومة الليبية، كما قاموا بنقل رسائل عنه إلى الإدارة الأمريكية.

من هذا القبيل **مذكرة المحادثة الهاتفية**[٣٠٨] المؤرّخة في **٣٠/ ٤/ ١٩٥٧** التي تشير إلى أنّ المستر **وليام ويتمان** William Witman المسؤول بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن قد تلقّى مكالمتين هاتفيتين من نيويورك يومي ١٢ و٣٠ إبريل/ نيسان ١٩٥٧، الأولى من المستر **فينش** Finch والثانية من المستر **ريتشارد لو** Richard Lowe، وهما من كبار المسؤولين في شركة **سوكوني موبيل أويل** Scony Mobil Oil Co.، [٣٠٩] وقد أثار المسؤولان النفطيان خلال هاتين المحادثتين الموضوعين نفسيهما: **الأول** يتعلّق بالرغبة Desirability في إصدار بيانٍ على مستوى عالٍ من الإدارة الأمريكية يعبّر عن تأييدها لسياسة الحكومة الليبية الحالية[٣١٠] (حكومة بن حليم) في الشؤون الدولية[٣١١]. أمّا الموضوع **الثاني**، فقد تناول إمكان دعوة رئيس الوزراء بن حليم لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.[٣١٢]

وتفيد المذكرة أنّ المستر ويتمان أبلغ محدّثه في المكالمة الثانية (المستر ريشارد

---

٣٠٨ المذكرة محفوظة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00.

٣٠٩ كانت هذه الشركة قد وقّعت حتى يومذاك عشرة عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا، منها (٧) عقود في ٣١/ ١٢/ ١٩٥٥ وعقد ثامن في ٢/ ٥/ ١٩٥٦، وتاسع في ٢٦/ ١/ ١٩٥٧، ووقّع العقد العاشر في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٧.

٣١٠ إنّ المقصود هنا هو على الأرجح رغبة الشركة وليس رغبة بن حليم لأنّ العبارة وردت مبنية للمجهول.

٣١١ وصف التقرير المشترك الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٧ الخاص بالأسبوع رقم (١٤) في الفقرة الأولى منه أنّ رئيس الوزراء كان في تلك الآونة في حالة صراع من أجل البقاء في منصبه. التقرير رقم (٣٧٤)، الملف (W) 773.00

٣١٢ إنّنا نتصوّر أنّ هذين الموضوعين إمّا أن يكونا بإيعازٍ من بن حليم، الذي كان يواجه يومذاك العديد من الضغوط من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ومن ورائه المصريون، أو أن يكونا قد نوقشا على الأقلّ معه من قبل مسؤولي الشركة الأمريكية المعنية.

لو Lowe) أنّ نائب الرئيس **نيكسون** قد عبّر خلال زيارته الأخيرة لطرابلس[٣١٣] عن تأييد الولايات المتحدة لسياسة الحكومة الليبية (حكومة بن حليم). كما عبّر المستر ويتمان لمحدّثه المستر لو عن رأيه بأنّ إصدار بيانٍ آخر في هذا الوقت قد لا يكون أمراً مرغوباً فيه، ومع ذلك، فإنّه يظلّ على الدوام في حسبان الوزارة أن تلجأ إلى إصدار بيانٍ آخر متى رأت أنّ الوقت ملائم لذلك، وأنّه سوف يحقّق المرجوَّ منه.

أمّا بالنسبة **للموضوع الثاني** (دعوة بن حليم لزيارة أمريكا رسمياً)، فتفيد المذكرة أن المستر ويتمان اعتذر لمحدّثه المستر لو عن إمكان تحقيق ذلك بسبب انشغال الرئيس أيزنهاور في تلك الفترة.






٣١٣ كان نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد قام بزيارةٍ لليبيا يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٥٧ قابل خلالها الملك إدريس.

الاستقـالة

تفيـد مطالعـة مذكرات مصطفى بن حليم أنّه قدّم اسـتقالته **عدّة مرّات**، ثمّ تراجع عنها إلى أن كانت المرّة الأخيرة في أواخر شـهر مايو/ أيار من عام ١٩٥٧ إثـر الخلاف الحاد بينـه وبين ناظر الخاصّـة الملكية البوصيري حول نقل السـفير الصديق المنتصر من القاهرة.

يتحدّث بن حليم في مذكراته عن **المرّة الأولى** التي قدّم فيها استقالته ثمّ عن تراجعه عن تلك الاستقالة:

"كنـت أسـتمع لخطاب الرئيس عبد الناصر مـن جهاز راديو صغير في حديقة منـزلي بطرابلس، وعندما وصل في خطابه إلى ذكر قراره بتأميم القناة[٣١٤] انتابني شـعور غريب هـو مزيج من الخوف والإشـفاق على مصر، واعتـزاز وإعجاب بجـرأة القـرار. واسـتدعيت وكيـل وزارة الخارجيـة عـلى الفور وأمليتـه برقية موجّهة إلى الرئيس جمال تعبّر عن تأييد ليبيا التام وتهنئته على خطوته الشجاعة. كـما احتوت برقيتي تعريضاً صريحاً بالدول الغربية التي تحاول فرض سياسـتها على الشـعوب المحتاجـة لمسـاعدتها وقروضهـا، وتعاقبها بحبس تلـك المعونة والقـروض إن أظهـرت اسـتقلالاً في مواقفها. وأمـرت وكيـل الخارجية بنشر برقيتـي وإذاعتهـا وتوزيعها على جميع وكالات الأنباء. وأعترف أنّني لم أسـتشر أحداً من زملائي في هذا الأمر وأنَّ برقيتي كانت عنيفة وتحتوي على تحدٍّ صريح للدول الغربية.

ولم يمـضِ إلا يـوم واحـد وإذ **بالملك إدريس** يرسـل لي برقية شـفرية، كلها لوم شـديد عـلى تسرّعي في تأييد تأميـم القناة، وتجاهلي بحث هـذا الموضوع الخطير معـه وتحذيري من العواقـب الوخيمة التي يجرّها عملي هذا عـلى مصالح ليبيا، وأمـراً قاطعاً [وأمرٌ قاطـعٌ] لي بالامتناع عن الإدلاء بأيّ تصريح أو تعليق حول

---

٣١٤ كان خطاب تأميم قناة السويس في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦.



هـذا الموضوع الخطير. وكانـت البرقية تحتوي على ألفـاظ لم أتعوّدها من الملك، ولهجـة شـديدة شـعرت أنّها تمـسّ كرامتـي وتعبّر عن عـدم الثقة في شـخصي، فكتبت **اسـتقالتي**، وطرت إلى طبرق، واجتمعت بالملـك، وذكرت له بعباراتٍ صريحة أنّني لا أقبل هذه المعاملة وأشـعر بأنَّ ثقته فيّ قد تلاشـت، ولذلك فإنّني أقدّم اسـتقالتي. واستغرب الملك من موقفي وسأل: أليس من حقه أن يصحّح مسـار وزارته إن رآها تحيد عن طريق الصواب؟ ولفت نظري لما يسـبّبه تأييدي العلنـي لمصر من أثر ضار عـلى علاقاتنا بدول الغرب، خصوصاً أنَّ تأميم القناة سيشعل أزمة دولية عالمية لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وأنّه يودّ أن أستمرّ في منصبي بشرط ألا أتخذ أيّة خطوة هامّة إلا بعد التشاور معه.

وخرجـت من اجتماعـي مع الملـك دون أيّ اتفاق، فلا أنا قبلـت أن تقيّد يداي في رسـم سياسـة الحكومة، ولا هو قبل أن تسـير حكومته في سياسـة يخشى من مخاطرها على استقلال البلاد دون الرجوع إليه جملة وتفصيلاً.

ولـدى خروجـي مـن مكتـب الملـك، كان **ناظـر الخاصّـة الملكيـة البوصـيري الشـلحي**[٣١٥] ينتظـرني فانفجرت فيـه وصببت جام غضبي عليـه، وقلت كلاماً كثيراً أسـفت فيما بعد على صدوره مني، وحاول أن يثنيني عن اسـتقالتي فقلت لـه: "لم أعـد أرغب أن أبقى رئيسـاً لـوزارة لا تملك أن تمـارس صلاحياتها التي خوّلهـا لهـا الدسـتور" فتحمّلني بحلـم لم يكن معروفـاً عنه، ودخـل إلى مكتب الملـك وبقي لديه فترة قصـيرة، ثمّ جاءني وأرجعني إلى غرفـة الملك. **ولا أدري أيّ سـحر اسـتعمله البوصـيري**، فقد وجدت **الملـك** في غايـة المجاملة، وطيّب خاطـري، وأكـد ثقتـه فيّ، وحاول رفع معنويـاتي، **وشرح أنّه لا يـودّ أن يعرّض اسـتقلال الوطن للمؤامرات الغربية، وأنّه يخشـى مؤامـرات بريطانيا ومكرها، وأنّـه حريـص على سـلامة مـصر حرصه عـلى سـلامة ليبيـا، ولكنّه يخشـى من المغامـرات الدوليـة التي لا قبل لليبيا بهـا** ..... الخ. على أيّ حال، اسـترجعت اسـتقالتي وأكدت للملك أنَّ حرصي على استقلال الوطن واستقراره لا حدود لـه .. وأكدت له أنَّ تأييدنـا لمصر يزيد مركزنا الدولي قوّة، ويظهرنا أمام شـعبنا بمظهـر الحكومـة الوطنية المتجاوبة مـع رغبات الجماهير العربيـة ... وقلت له:

---

٣١٥ لم تكن علاقة بن حليم مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي قد ساءت بعد.

أرجـو يا مولاي ألا تسـتمع لدسّ الإنجليز وأؤكد لـك أنّنا لن نتعرّض لأذاهم طالما وقفنا صفاً واحداً.

وخرجـت مـن لـدى الملـك يخالـجـني شـعور بـأنَّ التـفـاهـم معـه لم يكن بالعــمق والشـمول الذي تتطـلبـه معـالجة الأزمة الدوليـة التي أصبـحت على الأبواب".[316]

كما تحدّث بن حليم في مبحثٍ يحمل عنوان "**تحديد ملامح سياسـتنا الجديدة مـع بريطانيـا**"[317] عـن أنّـه كان حريصـاً على **قضيـة إعـادة النـظـر في معاهدة التحالـف الليبية-البريطانيـة**، وأنّـه واجـه صعوبات جمّة من الملـك بتأثير بعض رجـال الحاشـية،[318] وأورد أنَّ السـفير البريطـاني في ليبيـا زاره في مكـتبه في أواخر **شـهر إبريل/ نيسـان ١٩٥٧** (على ما يذكر؟) وأبلغه أنّه استدعي من قبل القصر الملكي لزيارة الملك في طبرق، وأنَّ الملـك عبّر له (للسـفير البريطـاني) عـن رغبتـه في تأجيل مفاوضات إعـادة النظر في معاهـدة التحالف إلى أجـلٍ غير مسمّى.



ويورد بن حليم أنّه "أسـقط في يده لدى سـماعه الخبر من السفير البريطاني، وشـعر بألم ومرارة وأسى" وأنّه قام بمقابلة الملك حول الموضوع، حيث علم منه الدور الذي لعبه بعض رجال الحاشية ... و"أنّه رجع من زيارته للملك في طبرق يسيطر عليه شعور غريب بخيبة الأمل.." ثمّ يقول:

"مهـما كان مـن أمـر، فـإنَّ تلك الأزمـة وذلك الخـلاف في الرؤية بـين الملك إدريـس وبعض رجال الحكم مـن جهة، وبيني وبين زملائـي من جهة أخرى، كان هـو **السـبب الحقيقـي** الذي جعلنـي أقرّر الاسـتقالة وأصرّ عليهـا. ولكن إخـلاصي للملـك إدريس، وإجلالي وحرصي على سـلامة النظـام، ما كان كل ذلـك ليجعلنـي أصرّح بأنّني اسـتقلت لخلافٍ مـع رئيس الدولة على سياسـتنا تجـاه بريطانيـا العظمى فأخرج من الحكم خروج الأبطال على حسـاب سـمعة

---

٣١٦ بن حليم، ص ١٧٩-١٨١.
٣١٧ المصدر نفسه، ص ٤٨٥-٤٩٢. راجع أيضاً مبحث "العلاقة مع بريطانيا" من هذا الفصل.
٣١٨ يؤكد بن حليم أنَّ ناظر الخاصّة الملكية لم يكن بين أولئك الـذين ورّطوا الملك في هذا المـوقف. المصدر نفـسه، ص ٥٠٠.



الملك إدريس، ولذلك فقد بدأت **أبحث عن سـبب آخر**[٣١٩] يبرّر اسـتقالتي ولا يحـرج الملـك، ويترك المجال مفتوحاً ميسّراً أمام مـن يخلفني ليعالج أمر معاهدة التحالف مع بريطانيا بصبرٍ ورويّة".

روايـة أمريـكية

هناك **رواية أمريكية** للأسـباب والملابسـات التي أدّت إلى استقالة بن حليم كشفت عنها بعض الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية المفرَج عنها.[٣٢٠]

فقد أوردت البرقية السرّية رقم (٥٠) المؤرّخة في **٢٦/ ٣/ ١٩٥٧** والمرسلة من مكتب السفارة الأمريكية ببنغازي إلى وزير الخارجية الأمريكية **قصة** نسبتها إلى **عبـد الـرازق شـقلوف** وكيـل وزارة المالية ورئيـس مجلس الإعـمار نقلاً عن المستشار المالي البريطاني **بيت هارد ايكر** والمستر **هانوم** Hanuum، جاء فيها:



"بينما كان **شقلوف** في طبرق خلال الأيام الماضية، أبلغه **الملك** أنَّه استلم رسالة مـن الرئيس **عبد النـاصر** اتهم فيها رئيس الوزراء بن حليـم بإخراج أمواله من مـصر بطريقة غـير قانونية. وقد وصل الملك إلى قناعة بأنّه ينبغي احترام قوانين جميـع الـدول **ومن ثمّ فيجب على بن حليم أن يقدّم اسـتقالته**. وقد طلب الملك

---

٣١٩ هل يفهم من هذا أنَّ خلافات بن حليم مع ناظر الخاصّة الملكية كانت مفتعلة، أو أنّها لم تكن تعني لديه شيئاً ؟! كم كنّا نتمنّى ألا يورد بن حليم هذه الفقرات في مذكراته، ولاسيما أنَّه لم يقدّم أيّ دليل يعزّزها بالنسبة لما يتعلق بالملك، وأنّه كان يتكلم من الذاكرة ويتحدّث عن نيّة في ضميره لا يعلم بها سـوى الله، وجميع شـهودها أموات، وفي النهاية ما الذي يجعل المعاهدة مع بريطانيا تختلف في جوهرها وطبيعتها عن تلك التي وقّعها هو نفسه مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

٣٢٠ هنـاك **سـت وثائق** سرّية أمريكيـة تتعلق بهذه الفترة الأخيرة من عمـر حكومة بن حليم تمّ سـحبها ولم يجرِ الإفراج عنهـا، ونحسـب أنَّ الإفراج عنها سـوف يكشـف الكثير حول حقيقة أحـداث هذه الفترة وطبيعـة علاقة بن حليم بالإدارة الأمريكية وتقييمها له ولدوره. والوثائق المسحوبة هي:

(١) البرقية السرّية رقم (٣٤٤) المؤرّخة في ١٨/ ٣/ ١٩٥٧ مرسلة من السفارة بطرابلس إلى الخارجية الأمريكية. الملف 773.13.

(٢) البرقية السرّية رقم (٧٣٠) المؤرّخة في ١٨/ ٤/ ١٩٥٧ مرسلة من الخارجية الأمريكية إلى السفارة بطرابلس. الملف 773.13.

(٣) البرقيـة السرّيـة رقـم (٧١٩) المؤرّخـة في ٢/ ٥/ ١٩٥٧ مرسـلة مـن السـفارة بطرابلـس إلى وزيـر الخارجية الأمريكية. الملف 773.13.

(٤) جزء من ملف كامل. المؤرّخ في مايو/ أيار ١٩٥٧. الملف 773.13/5 NND 906405 Box 3678.

(٥) البرقية السريّة رقم (٤٢٦) المؤرّخة في ١٧/ ٥/ ١٩٥٧ مرسلة من السفارة بطرابلس إلى الخارجية الأمريكية. الملف 773.13.

(٦) البرقيـة السرّيـة رقـم (٧٧٨) المؤرّخـة في ٢٣/ ٥/ ١٩٥٧ مرسـلة من السـفارة بطرابلس إلى وزيـر الخارجية الأمريكية. الملف 773.13.

من شـقلوف تشـكيل وزارة جــديدة. وقد اعتذر شـقلوف على أســـاس أنّه ليس مسـتعدّاً لتحمّل المسـؤولية، وطلـب من الملــك إعطاء بـن حليم فرصة لـكي يبرّئ نفسـه، وقـد وافق الملك عـلى أن يبقى في رئـاسـة الــوزارة حتى **نهاية شهر رمضان**".[٣٢١]

كـما أضاف مرسـل البرقية **المسـتر جـود** Judd أنَّ السـفارة علمـت بوجود **محمـد عثمان الصيد** وزيـر الصحة في المدينة، وأنّه أبلغ أصدقـاءه عن اعتقاده بأنّ (البوصيري) **الشلحي** سوف ينتصر في معركته مع بن حليم، وسوف يتمّ إقصاء الأخير من منصبه. كما عبّر عن اعتقاده بأنَّ رئيس الديوان الملكي السابق **منصور بن قدارة** سوف يكلف بتشكيل الوزارة الجديدة.

وقـد **علّقت** برقيـة السـفارة الأمريكية على هـذه المعلومات بعبـارات جاء فيها:

"**المصريون** معروفون بكراهيتهم الشـديدة لبن حليـم، ومن المحتمل أن يقوموا الآن بتنسـيق جهودهم مع جماعـة البوصيري للإطاحة ببن حليـم. إنَّ الملك لا ينظر بإكبار إلى عبد الناصر غير أنّه سـيكون، مع ذلك، على اسـتعداد لقبول هذا الأسلوب الذي لجأ إليه المصريون".

وبعد أن يشـير التعليق إلى الأزمة المشـابهة التي نجح بن حليم في مواجهتها خـلال الصيـف السـابق يؤكـد أنَّ **الوضع الحـالي يحمل معـه مخاطر كبـيرة تهدّد مركزه.**

وجـاء في برقية تاليـة[٣٢٢] موجّهة إلى وزير الخارجيـة الأمريكي بتاريخ **٢٦/ ٣/ ١٩٥٧** أنَّ المسـتر **هارد ايكر** أبلغ موظف السـفارة الأمريكية في طرابلس أنَّه أقنع شـقلوف بـأن يطلب من الملك إعطـاء رئيس الوزراء بن حليم فرصة سـتة أشهر لتبرئة نفسه، وإذا لم يقتنع الملك في نهاية هذه المدة فيمكن لشقلوف أن يقبل رئاسة الوزارة.

وتشير برقية تالية مؤرّخة في **٢٨/ ٣/ ١٩٥٧** وتحمل الرقم الإشاري (٥٤)

---

٣٢١ اللافت للنظر أنّه مع أهمّية هذه الواقعة وخطورتها فإنّ بن حليم تجاهل الإشارة إليها في مذكراته.

٣٢٢ البرقية مرسلة من المستر Judd وتحمل الرقم الإشاري (٥٢). الملف 773.13.

إلى أنَّ المستر **بيت هارد ايكر**[٣٢٣] أبلغ السفارة الأمريكية بأنَّ الأزمة التي يتعرّض لها بن حليم قد انتهت وأنَّ الأخير سوف يبقى على رأس الوزارة في الوقت الحاضر.

وسواء أصحّت هذه الرواية الأمريكية أم لم تصحّ، وسواء أصحّت مزاعم بن حليم في هذا الصدد أم بدورها هي الأخرى لم تصح، إذ إنّ بن حليم لم يقدّم دليلاً يقطع بصحّة ما أورده حول أسباب استقالته، فمن الثابت أنّه **واصل البقاء في رئاسة الوزارة** إلى أن وقعت الأزمة المتعلقة بنقل **السفير الصديق المنتصر** من القاهرة والتي جرت أحداثها خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٧.



يقول **بن حليم** أنّه قام، إثر الكرّ والفرّ المتعلق بإصدار مرسوم نقل السفير المنتصر، بإملاء **برقية شفرية للملك** عبّر له فيها عن أنّه لم يعد باستطاعته أن يستمرّ يوماً واحداً في حكم البلاد بعدما ظهر جليّاً أنَّ **الملك لم يتمكن من إيقاف تدخّلات ناظر خاصّته في صلاحيات الحكومة**، وأنّه يرفع إليه استقالته ويصرّ عليها ويلتمس منه قبولها. وبعد ساعاتٍ قليلة وصلته **برقية شفرية من الملك** قال عنها:

"... كانت غاية في اللّطف واللّين، فلم يظهر غضبه لاستقالتي العنيفة ولا للأسباب الصريحة المحرجة التي بررت بها استقالتي، بل إنّه تخطّى ذلك كله فعبّر عن شعوره بأنّه كلفني ما لا أطيق وأرهقني، ثمّ قال: ربّما لو كانت زياراتي له أكثر عدداً وأطول وقتاً ربّما سهّلت علينا تفاهماً أكثر، وأفسحت أمامه فرصة تقدير صعوباتي، ثمّ قال إنّه، مع الأسف، يقبل استقالتي مبدئياً، ويأمل أن أرسل له رسالة خطية تكون أكثر حصافة وأقل عنفاً من برقيتي".[٣٢٤]

وفور تسلّمه لبرقية الملك، قام بن حليم بإرسال **كتاب استقالته** المؤرّخ في **٢٣/ ٥/ ١٩٥٧**[٣٢٥] بصحبة نائب رئيس الوزراء **عبد المجيد كعبار** ووكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف**،[٣٢٦] فيما بقي بن حليم في طرابلس لمواجهة

٣٢٣ يبدو من هذه البرقيات الثلاث أنَّ المستر هارد ايكر يدرك أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على بقاء بن حليم في رئاسة الوزارة.

٣٢٤ بن حليم، ص ٥٢٣.

٣٢٥ راجع نص كتاب الاستقالة بملاحق مذكرات بن حليم. الملحق رقم (٩٠). ص ٨٤٢.

٣٢٦ السبب الذي ذكره بن حليم في اختياره لشقلوف كي يصاحب عبد المجيد كعبار في نقله لكتاب استقالته يبدو متهافتاً وغير مقنع، ولاسيما في ضوء ما ورد في فقرة "رواية أمريكية" من هذا المبحث.



جلسة **مجلس النواب** والردّ على استجواب الحكومة بشأن تعديل الحدود بين ولايتي طرابلس وفزان.[٣٢٧]

قَبِل الملك استقالة بن حليم[٣٢٨] وكلف في الوقت نفسه **عبد المجيد كعبار** بتأليف الوزارة الجديدة التي صدر مرسوم ملكي بتشكيلها في **٢٦/ ٥/ ١٩٥٧**. كما عبّر الملك عن رغبته في تعيين كل من مصطفى بن حليم ومحمود المنتصر في منصب مستشار خاصّ للملك بمرتب ورتبة رئيس وزراء.[٣٢٩]

وهكذا انتهت حقبة وزارة بن حليم الزاخرة بالإنجازات وبالأحداث الجسام والأزمات، والتي يصفها المستر **دي كاندول** بأنّها:

".. كانت مفعمة بالتحرّك الدبلوماسي ... وبن حليم يستحق الكثير من التقدير لتمكنه من التوفيق بين اعتماد ليبيا الكامل على الغرب وبين انتمائها العربي القومي.."[٣٣٠]

و استطاع بن حليم، كما ذكر الدكتور خدوري، "أن يقود سفينة بلاده أكثر من ثلاث سنوات من **السنوات العصيبة**".[٣٣١]

ويقول عن سياسة بن حليم ونهاية حقبته:

".. بينما كانت سياسة بن حليم الداخلية ناجحة على العموم، وخاصّة فيما يتعلق بتزويد عددٍ من المشروعات الإنشائية بالمال اللازم، فإنَّ مجازفاته في السياسة الخارجية كانت موضع نقدٍ لاذع... ومن ثمّ فقد بدت سياسته وكأنّها صفقة تجارية تهدف إلى إثراء خزينة البلاد".[٣٣٢]

وبعيداً عن شهادات بعض معاصريه وخصومه السياسيين، فإن الوثائق البريطانية والأمريكية، المفرج عنها منذ صدور كتابي الدكتور خدوري والمستر

---

٣٢٧ سلفت الإشارة إلى هذا الموضوع في مبحث "أزمات متلاحقة" من هذا الفصل.

٣٢٨ يلاحظ أنّ الرسالة الواردة بالملحق رقم (٩١) من مذكرات بن حليم، والتي وردت على أنّها نص رسالة الملك إلى بن حليم بقبول استقالته، مؤرّخة في ٢٧/ ٥/ ١٩٥٧ على حين أنّ مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة ورسالة رئيس الوزراء الجديد إلى مجلس النواب يحملان تاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧. (؟!)

٣٢٩ بن حليم، ص ٥٢٥. ويشير محمد عثمان الصيد في ص ١١٩ من مذكراته إلى أنّ البوصيري واصل مضايقاته لكل من المنتصر وبن حليم في المنصب الجديد لكليهما.

٣٣٠ دي كاندول. المصدر نفسه، ص ١٢٢، ١٢٧.

٣٣١ خدوري، ص ٢٧٧.



٣٣٢ المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

دي كانـدول، بقـدر ما تؤكد على كثير من إيجابيات شـخصية مصطفى بن حليم وانجازات حكومته، ولكنها تشير أيضاً إلى العديد من الجوانب السلبية في مواقفه وأرائه وممارساته، والتي كان طابعها الميكيافيلية وأساليب المناورة والمراوغة، كما غلبت عليها الأنانية، وخدمة المصلحة الذاتية، والجشع المادي.[٣٣٣]





٣٣٣ للمزيد حول شـخصية بن حليم بعد تركه رئاسـة الوزراء راجع ما ورد في الفصل الأول من المجلد الثالث بعنوان "حكومـة كعبـار.. واكتشـاف النفـط"؛ ومـا ورد في فصل جوانب من قصـة النفط الليبي" بالجـزء الثاني من هذا الكتاب.





نسخة إلكترونية







الفصل الخامس

حكومة مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا










مباحث الفصل الخامس

❊ تمهيد

❊ من مذكرات السيد بن حليم

❊ من المذكرة التفسيرية

❊ الاتفاقية أمام مجلس الأمَّة

❊ من وثائق الخارجية الأمريكية

❊ التوقيع على الاتفاقية

❊ المساعدات الأمريكية منذ توقيع الاتفاقية






نسخة إلكترونية



تمهيد

كان في مقدّمة المهام التي اضطلعت بها حكومة بن حليم فور تشكيلها، استئناف المفاوضات القائمة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول "**الاتفاقية العسكرية المؤقتة**" الخاصّة بتأجير قاعدة ويلس الجوية. وعلى الفور قامت بإعادة تشكيل الوفد الليبي المفاوض، فأصبح يضمّ، إلى جانب رئيس الوزراء نفسه، كلاً من الدكتور عبد السلام البوصيري (وزير الخارجية) والدكتور علي نور الدين العنيزي (وزير المالية) وسليمان الجربي (وكيل وزارة الخارجية). وشهد شهر مايو/ أيار ١٩٥٤ استئناف المفاوضات بين الجانبين الليبي والأمريكي، وتمحور الخلاف بين الجانبين حول نقطتين أساسيّتين هما:

- سريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية في ليبيا.
- مقدار الإيجار السنوي مقابل استعمال القاعدة.

وقد قام رئيس الوزراء بن حليم، من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض سير المفاوضات، **بزيارة لتركيا**، طالباً منها – بحكم علاقاتها الحميمة مع الإدارة الأمريكية – توسّطها في هذا الصدد، كما قام **بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يوليو/ تموز** من العام نفسه (١٩٥٤). وقد أفضت هذه الجهود إلى توقيع الاتفاقية في بنغازي يوم ٩/ ٩/ ١٩٥٤،[١] كما قدّمت الاتفاقية إلى **مجلس الأمّة الليبي** في شهر **أكتوبر/ تشرين الأول** فصادق عليها يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤.

ويمكن تسليط الضوء على هذه الاتفاقية، والمفاوضات التي سبقتها، من

---

١ قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٥٤ رفع تمثيلها الدبلوماسي مع ليبيا إلى درجة سفارة، وعيَّنت المستر جون تابن John Tappin السفير في إدارة مشروع مارشال، كأوّل سفير لأمريكا في ليبيا. وقد وصل السفير الجديد إلى طرابلس وقدّم أوراق اعتماده بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥٤. (كان المستر فيلارد قد غادر طرابلس خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤ إلى منصبه الجديد كمستشار سياسي أوّل للشؤون الإفريقية والشرق الأدنى لوفد أمريكا لدى الأمم المتحدة).

خلال اسـتعراض ما ورد بشأنها في عددٍ من المصادر والمراجع الليبية والأجنبية، مـن بينها مذكـرات مصطفى بن حليم (رئيس وزراء ليبيا الأسـبق الذي أبرِمت الاتفاقيـة في عهده) والوثائق السرّية للخارجيـة الأمريكية والخارجية البريطانية الخاصّة بتلك الحقبة.

من مذكرات السيد بن حليم

جرى إبرام الاتفاقية مع أمريكا، كما هو معروف، خلال حكومة مصطفى بن حليم (الذي ترأَّس الوزارة خلال الفترة من ١١/ ٤/ ١٩٥٤ حتى ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧)، ومن ثمَّ كان من الطبيعي أن يخصَّ بن حليم هذا الموضوع بعدّة إشارات في مذكراته التي نشرها في عام ١٩٩٢ تحت عنوان "**صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**".

من هذه الإشارات، ما ورد تحت عنوان "**اتفاقية تأجير قاعدة الملاحة للولايات المتحدة الأمريكية**":

"وفي مايو (أيار) ١٩٥٤ بدأتُ المفاوضات مع الحكومة الأمريكية يعاونني الدكتور عبد السلام البوصيري وزير الخارجية والدكتور علي العنيزي وزير المالية وسليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية، واقترحنا بالنسبة لسريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية أن تطبَّق نفس النصوص المطبقة في معاهدة الصداقة والتحالف بين ليبيا وبريطانيا في معاهدة التحالف. أمَّا بالنسبة لمقدار الإيجار فقد طلبنا إيجاراً سنوياً مقداره **خمسة عشر** مليون دولار.

وقد رفض الأمريكيون الاقتراحين بشدّة، خصوصاً مقدار الإيجار، وسرعان ما توقفت جهودنا في طريقٍ مسدود. وكنّا نواجه وضعاً غريباً: فمن ناحية نظرية، كنّا أصحاب حق، ولا يمكن أن يستمرَّ استعمال القوات الأمريكية لقاعدة الملاحة إلا بمعاهدة تنظم ذلك الاستعمال بموافقتنا ورضانا، ولكن من الناحية العملية لم يكن لدينا لا القوة السياسية ولا العسكرية لإرغام أمريكا على قبول طلباتنا أو إجلاء قواتها عن قاعدة الملاحة. كما أنّنا كنّا في أشدّ الحاجة إلى العون المالي الكبير الذي ننتظره من أمريكا لتوظيفه في تطوير وتنمية اقتصادنا، كما أنَّ الوقت لم يكن لصالحنا على الإطلاق. وكنت أكره أن

أتفاوض من موقف ضعف ودون أن تكون لي "نقاط ارتكاز" أستند عليها في الضغط على الجانب الآخر، وزيادة في ضعف موقفنا فإنَّ الأمريكيين كانوا على علم تام بضعفنا ذلك وشدَّة حاجتنا لعونهم الاقتصادي.

وعرضت الموقف على الملك وشرحت له بإسهابٍ أنَّني لا أستطيع أن أوافق على تأجير قاعدة الملاحة بإيجارٍ تافه (مليون دولار سنويا !) وأعتمد على حسن نوايا الكونجرس الأمريكي! وأنَّه أفضل لنا أن نعلن على العالم أنَّ أمريكا تحتل قاعدة الملاحة بالرغم منَّا، وأنَّها تحاول أن تملي علينا شروطاً لو قبلناها لكنَّا محل سخرية العالم! وقلت إنَّ مثل هذا الموقف سيرغم الولايات المتحدة في آخر المطاف إلى قبول طلباتنا."

"ولكنَّ **الملك إدريس رحمه الله كان يكره مواقف المجابهة الشديدة ويميل بطبيعته إلى التريّث والصبر والعمل الحثيث للوصول إلى تفاهم بالطرق السلمية**، واقترح عليَّ اقتراحاً حكيماً كان له الفضل في تذليل المصاعب مع الأمريكيين.

قال الملك إنَّ علاقات تركيا قويّة وودّية مع الولايات المتحدة، وتركيا عضو بارز في حلف الأطلنطي تعتمد الولايات المتحدة عليها اعتماداً كبيراً، ثمَّ إنَّ للأتراك خبرة طويلة في التعامل مع أمريكا التي لها قواعد عديدة على التراب التركي، وكذلك فإنَّ نفوذ تركيا كبير في واشنطن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ علاقات تركيا مع ليبيا علاقات تاريخية ووطيدة، والأتراك يعطفون كثيراً على ليبيا ويعدّونها الدولة العربية الوحيدة التي وقفت معهم موقفاً مشرّفاً إلى آخر لحظة، بل قد عرَّض قادة الجهاد الليبي مصالح بلادهم لمخاطر عظمى في سبيل الوقوف بجانب الأتراك في محنتهم. ولذلك فإنّي (الكلام للملك إدريس) على يقين من أنَّ قادة تركيا سيقفون معنا – إذا طلبنا منهم ذلك – ويبذلون كل الجهود الممكنة لجعل الولايات المتحدة تتجاوب مع طلباتنا، ولذلك فإنّي أنصحك أن تتّصل بالحكومة التركية لهذا الهدف وسترى بنفسك مدى المساعدة التي سيقدّمونها لنا في سبيل إنجاح

تفاوضنا مع واشنطن. ثمّ أضاف الملك: أمّا إذا فشلنا بعد هذا الجهد فلكل حادثٍ حديث".[2]

زيارة تركيا

يتناول بن حليم رحلته التي قام بها إلى **تركيا**[3] والنتائج التي أسفرت عنها تحت عنوان "**دعم تركي بدون حدود**" على النحو التالي:

"وبمجرّد أن أشعرت رئيس الوزراء التركي "**عدنان مندريس**" برغبتي بزيارته بادر بتوجيه دعوة ودّية حارَّة إليّ لزيارة أنقرة، ولبّيت الدعوة ومعي وفد كبير مكوَّن من الوزراء **العنيزي** و**البوصيري** و**الجربي** وعدد كبير من المختصّين.

وكان ترحيب الأتراك بنا ترحيباً قلبياً صادقاً. أحاطونا بعناية كبيرة، وفتحوا لنا قلوبهم وعقولهم وعاملونا معاملة أخوية صادقة، وكلما حاولنا شكرهم قاطعونا بأنَّهم يردّون لنا بعض الجميل، فهم لا ينسون أبداً موقف **السيد أحمد الشريف** السنوسي من تركيا وأعماله البطولية الإسلامية ومخاطرته بثمار الجهاد في وطنه ليبيا نصرة للأتراك. بل إنَّ جريدة "**الوطن**" التركية كانت صريحة إلى الغاية إذ وصفت ليبيا بأنَّها الدولة العربية الوحيدة التي لم تطعن تركيا من الخلف.



وعقدنا عدَّة اجتماعات مع الرئيس "**جلال بايار**" ورئيس الوزراء "**عدنان مندريس**" والوزراء الأتراك، وعرضنا عليهم بصراحة تامّة الموقف الحرج الذي نجد أنفسنا فيه مقابل الولايات المتحدة التي تستعمل قاعدة الملاحة وترغب دفع إيجار اسمي مقداره مليون دولار في السنة وترفض التعاون على مقدار الإيجار بحجّة أنَّها تدافع عن العالم الحرّ، وترى أنَّه من غير اللائق أن تدفع إيجاراً لقواعدها التي تدافع بها عن العالم الحرّ! ومن جهة أخرى تصرّ على ألا يخضع أفراد القوات الأمريكية لأيّ قوانين ليبية. هذا من جهة ما فهمنا أنّه موقف الولايات المتحدة. أمَّا موقفنا فإنَّه يلخّص في أنّنا لا نعارض تأجير قاعدة الملاحة لأمريكا لمدّة خمس عشرة سنة مثلاً لتدافع بها عن العالم الحر،

---

٢ بن حليم، ص ١٨٢-١٨٤.

٣ غادر بن حليم ليبيا يوم ٢٠/ ٦/ ١٩٥٤ متوجّهاً لزيارة تركيا. وقد أشار التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا المؤرّخ في ٣/ ٧/ ١٩٥٤ إلى أنّ بن حليم عاد إلى ليبيا يوم ٢٧/ ٦/ ١٩٥٤ مبهوراً من زيارته لتركيا وقد وصف الأتراك بأنّهم "واقعيّون بشكل شجاع" "Hard-Headed Realists".

ولكـن لكـي نكـون نحن في ليبيـا أعضاء في هذا العـالم الحرّ فلا بدَّ لنـا أولاً من أن نحـرّر أنفسـنا من الفقـر والجهل والمـرض وتخلف قرونٍ عديـدة عن ركب الحضارة والتطوّر. ولذلك فإنّنا على اسـتعدادٍ لتأجـير قاعدة الملاحة للولايات المتحدة لعددٍ من السنين على أن نستعمل ما نحصل عليه من إيجار مجزٍ للقاعدة في تنميـة الموارد الاقتصادية الوطنية والنهوض بالوطن من كبوته وإلحاقه بموكب التقدّم الحضاري.

وشرحـت أنَّ أجـدى طريقة للدفاع عـن العالم الحرّ ضدَّ التغلغل الشـيوعي إنَّما تكمـن في القضاء على الفقـر والجهل والمرض في دول العالم الحرّ خصوصاً تلك الدول التي توفر للولايات المتحدة القواعد العسكرية لذلك الدفاع.

وأبـدى الأتراك تفهّماً كبيراً لموقفنا، وشرحوا أنَّ **الكونجرس الأمريكي لا يميل بطبيعته إلى الموافقة على دفع "إيجار" عن استعمال أمريكا قواعد في بلاد هي جزء مـن العالم الحـرّ لأنَّ الكونجرس يـرى أنَّ فكرة الإيجار تتعـارض مع الأغراض النبيلـة التي تدفعهم للدفاع عن العالم الحـرّ**. ولكنَّه (والكلام لمندريس) على ثقة شبه أكيدة أنَّ هذا الإشكال يمكن حله إذا أقنعنا الكونجرس أنَّ كل ما ستدفعه أمريـكا مـن "إيجار" للقاعدة سيسـتعمل للنهوض بمسـتوى الطبقـات الفقيرة وتنميـة الاقتصاد الليبي ونشر التعليـم والعناية الصحية والاجتماعية للشـعب الليبـي، وأنَّ هـدف الحكومـة الليبيـة هـو الوصول في زمـنٍ معقـول إلى توازن اقتصـادي اجتماعـي جيد يجعل ليبيـا في مأمنٍ من خطر التغلغل الشـيوعي، كما يجعلها في غير حاجة شديدة للمساعدات الخارجية.

ورداً على مندريس، أذكر أنّني اقترحت أنّنا على اسـتعدادٍ لوضع كل ما نحصل عليـه من إيجار أو مسـاعدة أمريكية تحت تصرّف **مجلس ليبي-أمريكي مشـترك** يـشرف على صرف تلـك الأموال في أغـراض التنمية الاقتصاديـة، وإعادة بناء دمـار الحـروب في المرافـق العامة الأساسـية ومحاربة الفقر والجهـل والمرض في ليبيـا. وأكـدت أنّني أتعهّد بألا يدخـل شيء من الإيجار أو المسـاعدة الأمريكية إلى الميزانية الليبية (لأنَّ بريطانيا تعهّدت بتسديد عجز تلك الموازنة). وأضفت، وتيسـيراً للأمـور فإنّنـي لا يهمّني أن يسـمَّى ما نسـتلمه من الولايـات المتحدة إيجاراً أو مسـاعدة إضافية أو مسـاعدة أساسـية إذا كان هذا يرضي حساسـيات

الكونجرس الأمريكي.

أمَّا بالنسبة لخضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية، فإنّني لا أستطيع أن أعرض على أمريكا أكثر ممَّا ورد في معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى.

وكان مندريس – وهو رجل دولة من الطراز الأول– يبدي تفاؤله ويشرح أنَّ **واشنطن تفتقر إلى خبرة لندن وباريس في التعامل الدولي**، ومن المهمّ بالنسبة لواشنطن أن نراعي المبادئ التي يقرّرها الكونجرس ونجد الوسائل لمسايرة هذه المبادئ أو الالتفاف حولها، إذا لزم الأمر. وأكد أنَّه إذا تمكنا من عرض وجهة النظر الليبية بطريقة لبقة ذكية، فإنَّه على يقين أنَّنا سنجد أنَّ المساعدات الأمريكية سخيّة ومجرّدة من الشروط ولا أهداف استعمارية وراءها، ولكن **يجب أن يشعر الكونجرس أنَّ من يتلقى عونهم يقف في خندق الدول الحرَّة التي تحارب التغلغل الشيوعي**. وكرَّر مندريس هذه الفكرة الأخيرة العديد من المرَّات، وفي الختام أكد لنا أنَّه سيرسل عدَّة رسائل إلى الرئيس أيزنهاور وإلى وزير الخارجية "دالاس" وإلى بعض الأعضاء البارزين في الكونجرس، وأنَّه على يقين من أنَّنا سنلمس تغيّراً واضحاً في الموقف الأمريكي في الأسابيع القليلة القادمة."[٤]



وختم بن حليم الحديث عن زيارته لتركيا بذكر الهدية التي قرَّرت الحكومة التركية تقديمها إلى الشعب الليبي، والمتمثلة في حمولة **باخرة من القمح** والشعير، لمساعدته في مواجهة حالة الجفاف الشديدة التي كانت ليبيا تعاني منها يومذاك.

"وجاء يوم مغادرتنا أنقرة، وبعد مراسم التوديع الرسمي واستعراض طابور الشرف .. رافقني الرئيس مندريس إلى سلم الطائرة، وقبل وصولنا إلى الطائرة بحوالي خمسة أمتار انحنى نحوي وقبّلني وأسرَّ في أذني أنَّه أمر بشحن باخرة شعيراً وقمحاً وإرسالها إلى ليبيا هديّة من الشعب التركي، لأنَّه سمع بأنَّنا نعاني في ليبيا من سنة جفافٍ شديد، ولمَّا حاولت شكره قال، لقد تعمّدت أن أذكر لك

٤ خصَّص بن حليم عدداً من الفقرات لما دار بينه وبين رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في جلسات سرّية حول قضايا إسرائيل وعلاقات تركيا بها، وقبرص، والعلاقات التركية مع عبد الناصر. انظر: بن حليم، ص ١٨٦–١٨٧.

هذا الخبر في آخر لحظة قبل مغادرتك حتى لا تتمكن من الشكر لأنَّه ليس بيننا شكر، والآن أستودعك الله ومع السلامة!

لقد تأثرت كثيراً من الطريقة اللبقة اللطيفة التي قدَّم بها هديّة قيّمة في تلك الظروف الصعبة، ولكنَّه قدَّمها بلطفٍ وتواضع كأنَّه هو الذي يجب عليه أن يشكرني، رحمه الله رحمة واسعة".[5]

واجتماعات مع عبد الناصر

وتحت عنوان "**اجتماعات عديدة وتنسيق مع الرئيس جمال عبد الناصر**"، تعرَّض بن حليم بإسهابٍ لما دار بينه وبين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، خلال زيارة قام بها للقاهرة خلال **شهر يونيو/ حزيران ١٩٥**، في أعقاب زيارته لتركيا.[6] وقد أورد تحت ذلك العنوان:

".. ثمَّ انتقلت إلى الموضوع الرئيسي واستعرضت بإيجاز الظروف الاقتصادية الصعبة التي نواجهها في ليبيا واضطرار **حكومة السيد محمود المنتصر** عقد معاهدة صداقة وتحالف مع **بريطانيا** لنحصل منها على ما يسدّ عجز الميزانية الليبية، وقلت: "برغم أنَّني من دعاة التعاون الوثيق مع دول الغرب لغرض تطوير اقتصادنا ودفعه إلى التوازن واللحاق بموكب التقدّم، إلا أنَّني أرى أنَّ الاعتماد على دولة أجنبية لتسديد عجز ميزانيتنا عمل قصير النظر خطير العواقب لأنَّه يؤدّي بالتأكيد إلى تبعية تكاد تكون دائمة، ولقد رأينا – زملائي وأنا– أن نتّبع سياسة تهدف إلى تنمية مواردنا الوطنية وتطويرها بحيث يقف اقتصادنا الوطني على رجليه في مستقبل قريب، **عند ذلك نراجع ارتباطاتنا الدولية ونتخلص من كل التنازلات التي اضطرتنا ظروفنا الاقتصادية السيّئة إلى قبولها**. ولكن لكي نصل إلى هذا الهدف النبيل، أي إلى **الاستقلال الكامل**، لا بدَّ لنا من عدَّة سنوات من العمل الجادّ الصبور وقبول بعض الدواء المر .. لذلك فقد قرّرنا البدء في مفاوضات مع **الولايات المتحدة الأمريكية** بغية الاتفاق معها

---

٥ المصدر نفسه، ص ١٨٤–١٨٨.

٦ أورد التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا المؤرّخ في ٣/ ٧/ ١٩٥٤ أنَّ بن حليم عاد من زيارته من تركيا ومصر يوم ٢٧/ ٦/ ١٩٥٤، وبدا مسروراً من المحادثات التي أجراها مع رئيس وزراء مصر جمال عبد الناصر. كما قام بن حليم بزيارة القاهرة مجدَّداً في العاشر من أغسطس/ آب ١٩٥٤ حيث التقى عبد الناصر مرَّة أخرى.

على تأجير قاعدة الملاحة لمدَّة **عشر سنوات أو خمس عشرة سنة** والحصول منها على أكبر قدرٍ من المساعدات الاقتصادية". وشرحت أنَّ **قاعدة الملاحة تستعمل من قبل سلاح الطيران الأمريكي منذ ما يقرب من عشر سنوات، وليست لدينا لا القوّة العسكرية ولا السياسية لإخراجهم**، إذن فلستغل فرصة بقائهم فيها ونأخذ منهم أعلى مقدارٍ من الإيجار والمساعدات الإضافية، ونوظفها في تنمية اقتصاد وطننا وتطوير مواردنا حتى نصل إلى مرحلة لا نحتاج فيها إلى أيّة مساعدات، وعند ذلك فقط يمكننا أن نحقق استقلالاً كاملاً".




وكان الرئيس **جمال** ينصت باهتمام لكلامي ثمَّ قال: "**إنَّني أفهم ظروفكم الصعبة تمام الفهم وأوافقكم على ما شرحتم من سياسة، بل إنّي أشجعّكم على ربط صداقة قوية مع الولايات المتحدة فهي دولة غنيّة يمكنها أن تساعدكم، وليست لها سياسة استعمارية مثل إنجلترا وفرنسا**، بل أكثر من ذلك **فإنَّني أشجعّك على التفاهم مع أمريكا فقد تساعدوننا أنتم بصداقتكم معها على الضغط على بريطانيا للاتفاق معنا على إجلاء قواتها من مصر**". وعندما ابتسمت مظهراً دهشتي، قال: "**إنَّني أعني ما قلت**"، فأجبت: "أي، **قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر!**".

ثمَّ استمرَّ الرئيس **جمال** في شرح مشاكله مع بريطانيا وتعنّتها وتمسّكها بمواقفها الاستعمارية القديمة ذاكراً أنَّ **أمريكا تتفهّم موقف مصر وتعطف عليها** وتحاول الضغط الودّي على بريطانيا لإجلاء قواتها عن مصر مقابل إيجاد نوع من التنظيم الدفاعي عن الشرق الأوسط، ولكنَّها (أي أمريكا) تُصرّ على تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ضدَّ الشيوعية كبديل لبقاء القوات البريطانية في مصر، وهي كذلك تراعي مصالحها الكثيرة مع بريطانيا ولا ترغب تأييد مصر إلى درجة إغضاب حليفتها بريطانيا العظمى. ثمّ قال: إنّني **أعني ما أقول عندما أؤكد أنَّ صداقة قوية بين أمريكا وليبيا ستساعدنا على تشجيع أمريكا في ضغطها على بريطانيا، مثلما شجَّعت العلاقات القوية بين المملكة السعودية وأمريكا على جعل السعوديين ينجحون في حث أمريكا في اتجاه تأييد مصر**".[٧]

٧ المصدر نفسه، ص ١٧١-١٧٢.



مفاوضات في واشنطن

وتحت عنوان "**عودة المفاوضات الليبية الأمريكية**"، شرح بن حليم الأسباب التي دفعته للقيام برحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤، [٨] وبعض ما دار خلال اجتماعاته بالمسؤولين الأمريكيين، على النحو التالي:

".. وعقد **الوفدان الليبي والأمريكي** عدَّة اجتماعات طويلة ومضنية ولكنّها مع الأسف كانت تدور في حلقة مفرغة، وتبيّن لي أنَّ الوفد الأمريكي ليس لديه لا الصلاحية ولا سعة الأفق اللازمة للخروج بالمفاوضات من دائرتها المفرغة إلى أفقٍ أوسع، وأنَّ أعضاء الوفد الأمريكي يراجعون واشنطن في كل كبيرة وصغيرة، وبدا لي جليّاً أنَّ مرجعهم في واشنطن يتصرّف وكأنَّه يقول لهم "قولوا لليبيّين لا بدَّ أن يوافقوا على ما نقدّم لهم!"، ولذلك استدعيت رئيس الوفد الأمريكي وقلت له إنّني أرى أنَّ استمرارنا في المفاوضات فيه مضيعة للوقت، وإثارة لشعورٍ سيء في النفوس، وأنّني أقترح أن توقف المفاوضات فوراً، وأن نستأنفها مع الرئيس أيزنهاور والوزير دالاس في واشنطن، خصوصاً ذلك الجزء من المفاوضات الذي يتناول الجوانب المالية. وبرّرت قراري هذا بشعوري أنّنا أمام مفترقٍ هام للطرق يجب أن يتولى الأمر فيه من له سلطة القرار الأخير. وتقبَّل أعضاء الوفد الأمريكي كلامي بدهشة، وطلبوا مهلة لرفع الأمر إلى سلطاتهم العليا في واشنطن، ويبدو أنَّ الضغط والنصح التركي كان قد بلغ مداه ووصل إلى شخص الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية دالاس، لأنَّه لم يمضِ أسبوع إلا وتلقيت دعوة من الرئيس أيزنهاور لزيارته والإقامة في ضيافة البيت الأبيض في واشنطن.



وسافرت إلى أمريكا يرافقني وزير المالية **الدكتور علي العنيزي** ورئيس المجلس التنفيذي الطرابلسي الدكتور **محي الدين فكيني** ووكيل الخارجية **سليمان الجربي**، والخبير المالي "**بيت هاردايكر**"، وانضمّ إلينا في واشنطن سفيرنا الدكتور **فتحي الكيخيا**.

---

٨ وصل بن حليم إلى واشنطن في زيارة رسمية لها يوم ١٨/ ٧/ ١٩٥٤.

وعقدنا اجتماعات كثيرة سواء في "بليرهاوس" – قصر الضيافة الملحق بالبيت الأبيض– أو في وزارة الخارجية مع الوزير دالاس، ووكيل الخارجية "هنري بايرود"، ووزير الدفاع ووكلائه. على أنَّ أهمّ الاجتماعات هو ذلك الذي عقدته مع أيزنهاور في مكتبه بالبيت الأبيض، وكان هذا الاجتماع في نظري هو حجر الزاوية في بناء التفاهم الليبي الأمريكي، كان يصحبني الدكتور علي العنيزي، وبدأت الحديث شاكراً الرئيس على دعوته وكرم ضيافته، ثمَّ دخلت في صلب الموضوع مباشرة فقلت: لقد شعرت منذ اللحظة الأولى من اطلاعي على ملف العلاقات الليبية–الأمريكية أنّنا على تفاهم تام كامل في **الأهداف** يكاد يصل إلى التطابق، ولا خلاف بيننا إلا في **الوسائل**، ولمّا كانت الأهداف التي نسعى إليها، نحن وأنتم، على درجة عالية من النبل وبعد النظر فقد شعرت بأنَّه لا بدَّ لنا، أنتم ونحن، من تعديل نظرتنا للوسائل لكي لا تفوتنا فرصة بلوغ الغايات النبيلة لأهدافنا المشتركة .. (وكان الرئيس إلى هنا يستمع دون أن يظهر عليه أنَّه فهم ما أعني).



واستطرت قائلا: ولكي أفسّر الطلاسم في حديثي فإنّني أقول إنّكم تقومون بواجبٍ نبيل هو الدفاع عن العالم الحرّ ضدَّ تغلغل النفوذ الشيوعي الملحد، وبذلك تدفعون الأذى عن حرّية الشعوب وتقيمون حاجزاً منيعاً ضدَّ المدّ الديكتاتوري فتترعرع حرّية الشعوب وديمقراطيتها وتقف على أرجلها سريعاً فتشترك معكم في نشر مبادئ الحرية والعدالة والمساواة في العالم، دعني أقول لك يا سيدي الرئيس أنَّنا في ليبيا نتّفق معكم تمام الاتفاق، بل نشعر بأنَّنا نقف معكم في نفس الخندق – خندق الدفاع عن الحرية والديمقراطية– وأنَّ تاريخ بلادي فيه الأدلة القاطعة على ما أقول. غير أنَّه يتحتّم علينا في ليبيا قبل أن نشارككم جهودكم النبيلة هذه أن نحرّر وطننا من التخلف والمرض والفقر والجهل حتى يكون لمساهمتنا في الدفاع عن العالم الحرّ طعم وهدف وقبول شعبي .. إنّني – سيدي الرئيس – **لم آتِ إلى هنا لأساومكم على إيجار قاعدة الملاحة بل لطلب مساعدتكم في إعادة الحياة لاقتصاد ليبيا ونفض غبار التخلف ومحاربة الجهل والفقر والمرض وذلك عن طريق هيئة ليبيّة–أمريكية مشتركة** ولنسمِّها "المجلس الليبي–الأمريكي لإعادة الإعمار" يوضع تحت تصرّفه كل الأموال التي نحصل عليها منكم (سواء كانت إيجاراً أو مساعدة اقتصادية) بحيث





لا يـصرف منه دولار واحد إلا لأغراض التنميـة الاقتصادية في ليبيا، وعلى أيّ حال سـأقدّم لـوزارة الخارجية مشروعاً مفصّلاً بأفكاري هذه بحيث تلمسـون فيهـا رغبتنا الصادقة في اسـتعمال مسـاعدتكم لإعادة بناء بلادنـا حتى نصل في سـنين قليلة إلى توازن اقتصادي بين مواردنا ومصروفاتنا الوطنية فنسـتغني عن أيّ عونٍ خارجي. **نحن لا نشـترط عليكم رقماً محدّداً**. كل ما نودّ أن تؤكدوه لنا أنّ مشروعـات التنمية الاقتصادية التـي تعرض على المجلس الليبي-الأمريكي ويوافق عليها ستموّل بمساعدات أمريكية تُخصَّص لذلك، وأن تكون العبرة أو الحدّ الأعلى لتلك المساعدات **هو ما يمكن لمشروعات التنمية الليبية استيعابه**.

وأضفـت أنّنـي أنوي أن أجعل رئاسـة هذا المجلس الهام لوزيـر المالية الليبي أو وكيلها وأن أعيّن أعضاء من خيرة الليبيّين المتخصّصين في الشـؤون الاقتصادية وأنّني آمل أن ينضمَّ إلى المجلس عدد معقول من الخبراء الأمريكيين الممتازين.

قال الرئيس **أيزنهاور** إنَّه يشعر بعطفٍ خاصّ نحو مشكلة التنمية الاقتصادية في ليبيا وأنَّه يميل كثيراً إلى الطريقة التي أقترحها لاسـتعمال المسـاعدات الأمريكية في إعـادة الإعـمار الليبي بل إنَّ مثل هذه الطريقة يسـهل على الكونجرس قبولها والتعاطـف معها، غير أنَّه حذَّر من أنَّ **الكونجرس لا يميل إلى الارتباط بخططٍ طويلـة الأمد** إذ أنَّـه يرغب أن **تكون لـه حرية التقرير في الاعتمادات المالية سـنة بسـنة**، ولكنّه برغم هذا فإنَّه سـيحاول إقناع الكونجرس بإعطاء موافقة مبدئية على مجموعة المشروعات لفترة **خمس سـنوات** ويُعاد النظر سـنوياً لتخصيص ما يلـزم من مسـاعدة في كل سـنة على حدة. ثمَّ انتقل الرئيـس أيزنهاور إلى حديثٍ طويـل عن أهـداف السياسـة الأمريكية نحو الشـعوب الناميـة، ورغبة أمريكا في مسـاعدة تلك الشـعوب، ثمَّ تحدّث عن إعجابه بالأتراك ووفائهم ووقوفهم مع أمريكا في حرب كوريا وإرسـالهم جنودهم للدفاع عن حرية الشـعوب. ثمَّ قال:



"ولقد اتصل بي **الزعماء الأتراك** موصين بكم مشدّدين علينا أن نعاملكم معاملة خاصّـة لأنَّكم -كما قالوا- كنتم الشـعب العربي الوحيد الـذي وقف معهم إلى آخر لحظة، **وأنا أعجب بالوفاء والشرف في المعاملات برغم مناورات السياسـة وثناياهـا، ولذلـك فإنّني أودّ أن أؤكد لك أنّني سـأتبنّى رعايـة الاقتصاد الليبي**

ومساعدته كما تبنّت أمريكا اقتصاد الفلبّين".

شكرت الرئيس أيزنهاور وقلت له: سأتذكر دائماً وعدك رعاية اقتصاد ليبيا كما تبنّت أمريكا اقتصاد الفلبّين! وعلى أيّة حال سنواصل بحث هذا الموضوع مع رجالكم في الخارجية".[9]

التوقيع على الاتفاقيـة

ثـمَّ يواصـل بـن حليم بإيجاز عرض مـا دار خلال تلـك الزيـارة و**النتائج التي أسـفرت عنها** الأمر الذي مهَّـد **الطريق لتوقيع الاتفاقيـة الليبية/ الأمريكية في ٩/ ٩/ ١٩٥٤:**

"وفي اليوم التالي استأنفنا الاجتماعات في وزارة الخارجية الأمريكية واتفقنا فيما بيننا (أعضاء الوفد الليبي) على أن نتّخذ المواقف الآتية:

١- بالنسبة لخضوع أفـراد القوات الأمريكيـة للقانون الليبي فـإنَّ أقصى ما نعـرض هو تطبيق النصوص الـواردة في معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أفراد القوات الأمريكية.

٢- بالنسبة لإيجار القاعدة والمساعدات الاقتصادية بنوع عام، يجب علينا:

أ- أن نقنـع أمريـكا بصدق عزمنا على تنمية اقتصـاد الوطن حتى يقف على رجليه في أقرب وقت ممكن، وبذلك نسـتغني عن المسـاعدات الاقتصاديـة. وسـيصادف هذا الاتجـاه ترحيباً في واشـنطن، ولكي نزيـد مـن اطمئنـان الأمريكيين لصـدق نوايانـا يجـب أن نؤكد لهم أنَّ إيجـار قاعـدة الملاحـة الذي سـنتّفق معهم عليه سـيوضع ضمن الأموال التي ستخصّص للتنمية الاقتصادية.

ب- أن نقيم مجلسـاً للتنمية نسـمّيه (المجلـس الليبي-الأمريكي لإعادة الإعـمار – (Libyan-American Reconstruction Committee يرأسه مسؤول ليبي كبير وأعضاؤه ليبيّون وأمريكيون، ويقوم ذلك

٩ المصدر نفسه، ١٨٨-١٩٠.



المجلس بالإشراف على إنفاق أموال العون الأمريكي (مضافاً إليها أموال إيجار قاعـدة الملاحة) على خطة التنمية الاقتصادية التي نتّفق عليها.

ج- على أنّنا رأينا أن نشـترط أن تخصّص واشـنطن كل ما يلزم من عون اقتصـادي إضافي للخطة التي يضعها المجلـس المذكور، وأن تكون العـبرة أو الحدّ الأعلى للعون هو ما يمكن للتنمية الاقتصادية الليبية استيعابه.

وبعـد جلسـات مضنيـة قَبِلَ الأمريكيـون وجهـة نظرنـا بالنسـبة لموضـوع الصلاحيات القانونية، أمَّا بالنسـبة للمسـاعدات الاقتصادية فقـد رحّبوا كثيراً بفكرة إنشـاء المجلس الليبي-الأمريكي لإعادة الإعـمار، واتفقنا على تخصيص **سـبعة ملايين دولار للسـنة الأولى** (أي سـنة ١٩٥٤) توضع تحت تصرّف ذلك المجلـس، ووقعـت الاتفاقيـة في بنغـازي يـوم **٩ سـبتمبر ١٩٥٤**، وقدِّمت إلى **البرلمان الليبي** في شـهر أكتوبر ١٩٥٤، وبعد مناقشات وبحثٍ وتمحيص، وافق عليها البرلمان يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤".[١٠]

ثـمّ يقـول بن حليـم في معـرض تسـويغ وشرح الاتفاقيـة التـي أبرمها مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

"... كان لا مفرَّ أمامنا من إيجاد مصدرٍ جديد لتمويل تلك المشروعات التنموية البالغـة الأهمّيـة، والتـي كنّـا نأمـل أن تكـون - بعـد تحقيقهـا- الركيـزة الثانية للاقتصـاد الليبـي، أمَّـا هذا المصـدر الجديد فهو مـا قرّرنا أن نحـاول الحصول عليه كعونٍ اقتصادي من الولايات المتحدة نظير الموافقة على اسـتمرار استعمالها لقاعـدة الملاحـة، وهـذا، بالإضافة إلى مـا كنّا نحصـل عليه من إيجـار القواعد العسكرية إلى بريطانيا، يشكل جوهر الخطة قصيرة المدى، أو الخطة العاجلة.

وقد يتسـاءل القارئ عن الفرق بين هذا وما فعله سـابقونا عندما أجّروا قواعد عسـكرية لبريطانيا مقابل عونٍ مالي يسـدّ عجز الميزانية. والسـؤال يبدو وجيهاً

---

١٠ المصدر نفسه، ص ١٩١-١٩٢.

لأوّل وهلة من خلال نظرة سطحية، ولكن إذا أمعنّا النظر وتعمّقنا في البحث لعلمنا أنَّ الاتفاق مع الولايات المتحدة على العون المالي قد حُدِّد، بناءً على طلبنا، بتخصيص كل المساعدات الأمريكية للصرف على التنمية الاقتصادية في ليبيا، ولإعادة بناء المرافق العامّة الضرورية، مع التأكيد على ألا يُخصّص أيّ جزءٍ من العون الأمريكي لتغطية عجز الميزانية الليبية، وهكذا يتبيَّن الفرق بين الطريقتين. كذلك فإنَّ مقدار العون الأمريكي بلغ مائة وسبعين مليون دولار في السنوات العشر الأولى من تقديمه أي بمعدّل ١٧ مليون دولار للسنة الواحدة،[١١] وهو أضعاف العون المالي البريطاني حسب معاهدة الصداقة والتحالف. ولكي نضمن بطريقة أكيدة ألا نضطرّ إلى استخدام أيّ جزءٍ من العون الأمريكي لتغطية عجز الميزانية فقد ضغطنا بكافة الوسائل (كما سأبيّن فيما بعد) على الحكومة البريطانية لتوافق على إعادة المفاوضات في معاهدة الصداقة والتحالف. وتمكنّا من الحصول على زيادة العون المالي للميزانية وعلى وعدٍ رسمي بتجهيز وتسليح قواتنا المسلحة على نفقة الحكومة البريطانية".[١٢]




١١ لا ندري من أين جاء السيد بن حليم بهذا المبلغ؟
١٢ المصدر نفسه، ص ١٦٦.

من المذكرة التفسيرية

في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، قدّمت حكومة بن حليم الاتفاقية، التي وقعت عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من شهر سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، إلى البرلمان الليبي للمصادقة عليها. وقد أرفقت بالاتفاقية المذكورة مذكرة تفسيرية مؤرّخة في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٤ وتقع في ثماني صفحات، كان من بين ما جاء في مقدّمتها:

"من المعلوم أنّه عندما عالجت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القضية الليبية في عام ١٩٤٩ وقرّرت أن تصبح ليبيا دولة مستقلة، قدّمت دولتان اقتراحين مختلفين يرمي كل منهما إلى تقرير جلاء الجنود الأجنبية من الأراضي الليبية. ومن المعلوم أيضاً أنّه لم يكتب النجاح للاقتراحين. وبناءً على ذلك، كان من أوّل واجبات الدولة الليبية الناشئة أن تعالج هذه المشكلة مع الدول صاحبة الشأن بما ينظم حالة جنودها. وفعلاً اتصلت الدول الثلاث صاحبة الشأن بالحكومة الليبية المؤقتة التي قامت قبل الاستقلال بقرارٍ من الجمعية التأسيسية الليبية، وأدّى الأمر إلى توقيع اتفاقيات مؤقتة، يوم الاستقلال للاحتفاظ بالحالة الراهنة فيما يخصّ القوات البريطانية ببرقة وطرابلس والقوات الفرنسية بفزان. أمّا بالنسبة للقوات الأمريكية، فقد وقعت الحكومة الليبية في يوم الاستقلال كذلك على اتفاقية كانت المفاوضات حولها دارت بين الجانبين، وبما أنَّ الجانب الأمريكي كان يصرّ على أن تكون الاتفاقية نهائية أبدت الحكومة الليبية أنّه لم يكن بوسعها التوقيع على مثل هذه الاتفاقية لأنَّ أيّة اتفاقية لا تصبح نهائية إلا بعد إبرامها بمقتضى أحكام الدستور الليبي. وعليه تمّ الاتفاق، بموجب مذكرتين تبادلتهما الحكومة الليبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق القائم بأعمال مفوضيتها بليبيا، على أن تكون الاتفاقية الموقع عليها "اتفاقية مؤقتة إلى أن تبرم اتفاقية نهائية في الأمر بمقتضى شروط الدستور الليبي". وتبادل الطرفان أيضاً مذكرة تعهّدت فيها حكومة الولايات المتحدة



بدفع مبلغ مليون دولار سنوياً لمدّة عشرين سنة أي لطول الاتفاقية الموقع عليها، "لترقية خير الشعب الليبي ولمساعدة حكومة ليبيا في إدراك اقتصادٍ مستقر بالمواظبة".

وفي **٢٤ أغسطس ١٩٥٢**، وبعد أن أعادت الحكومة الليبية النظر في نصوص الاتفاقية والمساعدة المالية، طلبت إلى الجانب الأمريكي إعادة النظر في مقدار المساعدة وفي مدة الاتفاقية لزيادة الأولى وإنقاص الثانية وذلك تمهيداً لتقديم الاتفاقية إلى مجلس الأمَّة، فاعتذرت الحكومة الأمريكية عن الاستجابة إلى طلب الحكومة الليبية زاعمة أنَّ الاتفاقية كانت نهائية من حيث الموضوع ومؤقتة بالنسبة للفترة بين التوقيع عليها وعرضها على المجلس وإبرامها.

وفي **٢٧ نوفمبر ١٩٥٢** بعثت الحكومة الليبية بمذكرة أخرى إلى المفوضية الأمريكية ضمَّنتها كشفاً بملاحظاتها عن مواد الاتفاقية والمبادئ التي ترى الحكومة الليبية الأخذ بها في تعديل المواد. ونقلت الرسالة وملحقاتها إلى واشنطن وكان الوزير المفوض الأمريكي إذ ذاك بالعاصمة الأمريكية ليشرح لحكومته الموقف. ولمَّا عاد ذكر أنَّ عزم الحكومة الليبية على إعادة النظر في الاتفاقية بأسرها قد خلق حالة جديدة، وأنَّه كان من نتائج رحلته أن صرّح له بتقديم مساعدة إضافية ولكن على أساس الإبقاء على نصوص اتفاقية ٢٤ ديسمبر ١٩٥١. وبما أنَّ الحالة وصلت بذلك إلى نقطة ميتة انقطعت الاتصالات بين الطرفين في الموضوع حتى **١٢ يناير ٥٣** عندما قبل الوزير المفوض الأمريكي أن يستمع الجانب الأمريكي إلى مقترحات التعديل، دون التزام، ويرفع النتيجة إلى واشنطن.

وبناءً على ذلك عهد إلى لجنة أمريكية، أعضاؤها موظفون بوزارة الخارجية وبالمفوضية الأمريكية، إلى الاجتماع والتباحث في طلبات الحكومة الليبية على أن يرجع كل من الطرفين إلى جهاته العليا لإقرار ما يتّفق عليه أو تعديله. وشرعت في المحادثات في شهر أغسطس ٥٣ واستمرّت هذه المحادثات تحت إشراف مجلس الوزراء، متقطعة حتى **فبراير ١٩٥٤**.

وفي شهر مارس ١٩٥٤ رأت حكومة **محمد الساقزلي** تأليف لجنة مفاوضات



تكـون عـلى اتصـال بمجلـس الـوزراء ويشـترك فيهـا رئيـس الـوزراء ووزير الخارجيـة بالنيابـة وأحد الوزراء وبعـض الموظفين من الجانـب الليبي والوزير المفوض الأمريكي وبعض معاونيه من الجانب الأمريكي وذلك كسـباً للوقت. وباشرت اللجنة أعمالها يوم ٩ مارس ١٩٥٤ واستمرّت فيها حتى ٣١ مايو (مع تبديـل في بعض أعضاء اللجنة الليبية نتيجة للتبديل الوزاري)، وتمكن الطرفان مـن الوصول إلى اتفاقٍ على كافة نصوص الاتفاقيـة، ما عدا على المادة العشرين الخاصّـة بالحصانات القضائية وبعـض نقاطٍ تتناول الصياغـة أكثر منها المبادئ ومـا عـدا مبلغ المسـاعدة الماليـة، إذ كان الوفد الليبي يصرّ على عـدم قبول نصّ المـادة العشريـن في الاتفاقية القديمة لأنَّـه يعدّها مجحفة، كـما كان يصرّ الجانب الأمريكـي على عدم إمكانه تقديم أكثر من مليوني دولار سـنوياً وهو آخر مبلغ وافقت عليه الحكومة الأمريكية.

وقرّرت الحكومة الليبية في آخر الأمر إيفاد وفدٍ إلى واشـنطن لمحادثة أولي الأمر إيماناً منها بأنَّ الاتصالات الشـخصية كثيراً ما تذلـل العقبات وتقرّب وجهات النظر.

وسـافر الوفـد الليبـي إلى واشـنطن، وقـد تكلّلـت مسـاعيه بالنجـاح إذ قبلت الحكومـة الأمريكية النصّ الحالي للمادة العشريـن الذي يحتوي في مجمله المبادئ التي قامت عليها المادة ٣٢ من الاتفاقية العسكرية البريطانية الخاصّة بالحصانات القضائية، كما أعادت النظر في المسـاعدة المالية بالتعهّد بتقديم مسـاعدة إضافية سـنوية في حدود الاعتـمادات التي يخصّصها الكونغرس الأمريكي للمسـاعدة الخارجية، كما سيأتي الكلام في مكانه من هذه المذكرة."



الاتفاقية أمام مجلس الأمَّة

لم يتعرَّض بن حليم بالتفصيل لما حدث للاتفاقية عند عرضها على مجلس الأمَّة الليبي (مجلسي النواب والشيوخ) خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، وهذا ما نترك لمؤلفي كتابي "**ليبيا الحديثة**" و"**حقيقة ليبيا**"[١٣] تسليط الضوء عليه.

يقول الدكتور **مجيد خدوري**:

"**وكانت المفاوضات حول قاعدة ويلس دائرة في الوقت ذاته الذي كانت تدور فيه المفاوضات حول المعاهدة البريطانية**، إلا أنَّ الأولى طال أمدها لأنَّ ليبيا كانت على العموم حريصة على توقيع المعاهدة البريطانية أولاً، وبسبب بعض المشكلات العاجلة التي كانت تواجه بلداً حديث العهد بالاستقلال. وقد تركزت النقاط التي دار الجدل عليها حول الترتيبات المالية المتعلقة بمساحة القاعدة، ولكنَّ أموراً أخرى، مثل تحديد وضع الأمريكيين المقيمين في القاعدة، ساعدت على تأخير المفاوضات. وكان من بين هذه الأمور علاقة القوات الأمريكية بالقضاء الجزائي وفرض الضرائب المحلية والرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية.



وفي **تموز (يوليو) ١٩٥٤** زار بن حليم الولايات المتحدة، حيث تمَّت المفاوضات، إلا أنَّ توقيع المعاهدة رسمياً تمَّ في بنغازي بتاريخ **٩ أيلول (سبتمبر)**. فقد كانت زيارة بن حليم للولايات المتحدة تهدف إلى تأمين الحصول على المساعدات المالية اللازمة لتنمية اقتصاد ليبيا، ولتوثيق صلات الصداقة التي كانت قائمة من قبل بين البلدين. وقد جاء في مقدّمة الاتفاقية التي أشارت إلى الأهداف العريضة، ما يلي:

---

١٣ سبقت الإشارة إلى كلا هذين المرجعين.

إنَّ حكومـة المملكة الليبيـة المتحدة وحكومة الولايـات المتحدة الأمريكية رغبـة منهـما في تعزيز الصداقـة والتفاهـم الوثيقـين القائمـين الآن بينهما، وتأكيـداً لعزمهـما عـلى التعاون الـودّي والتأييـد المتبادل في الميـدان الدولي والمساهمة في صيانة السلم والأمن في نطاق ميثاق الأمم، واعتقاداً منهما بأنَّ التعاون في الأراضي الليبية سيساعد على إدراك هذه الغايات ...إلخ.

ونصّـت الاتفاقية - بوجهٍ خاص- على أنَّ ليبيا منحت الولايات المتحدة الإذن "بأن تشغل وتستعمل لغايات عسكرية" مساحات معيّنة محدّدة طول مدّة هذه الاتفاقيـة. وللولايـات المتحـدة حـق الإشراف التام عـلى "الطائرات والسـفن والمراكـب المائية والمركبات التي تدخـل إلى المناطق المتفق عليها أو تخرج منها". وقد أجيز للولايات المتحدة أن تنشـئ وأن تصون، خارج المناطق المتفق عليها، وسـائل المواصلات السـلكية. ونصّـت الاتفاقية أيضاً على أنّـه يجوز للولايات المتحـدة "أن تحـضر إلى ليبيا أعضـاء من قـوات الولايات المتحـدة لأجل تنفيذ أغراض هذه الاتفاقية" و"أن لا تطبق قوانين المملكة الليبية المتحدة بطريقة تمنع دخول أعضاء قوات الولايات المتحدة إلى ليبيا أو الخروج منها".

وأهمّية قاعدة ويلس يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أنّهـا حلقة في نظـام القواعد فيما وراء البحار الـذي أقامته الولايات المتحدة ضدّ الاتحاد السوفييتي.
٢- نقطة عبور هامّة في منطقة البحر المتوسط.
٣- مركز لتدريب رجال السلاح الجوي في منطقة البحر نفسه.

لقاء هذه التسـهيلات العسـكرية تعهّـدت الولايات المتحـدة، بموجب **اتفاقية للتعـاون الفنـي** وقعـت سـنة ١٩٥٤ وأعيد النظـر فيها سـنة ١٩٥٥، بأن تدفع خـلال السـنة الأولى **سـبعة ملايـين** دولار للتنمية و٢٤,٠٠٠ طـن من القمح لنجـدة المناطـق المصابة بالجفـاف. وتعهّدت الولايـات المتحدة أن تقـدّم **أربعة ملايين** دولار سـنوياً لمدّة **ستّ سـنوات**، ثمَّ **مليون دولار** سنوياً **للإحدى عشرة** سنة التالية.

وقـد وصفت الاتفاقية في الولايات المتحدة بأنّهـا "**حجر هام في بناء الدفاع عن**

العالم الحر"، وأنّها وثيقة ترمي إلى "تمتين روابط الصداقة التي تربط بين شعبي البلديـن". وقد يسَّرت لليبيا مشـاركة مباشرة مع دولة كبيرة ومسـاعدة مالية للتنميـة الاقتصاديـة. ووعـدت الولايـات المتحدة أيضـاً أن تقـدّم لليبيا العون لتطوير البرامج الصحية والتعليمية والزراعية.

بـما أنَّ **اتفاقيـة قاعـدة ويلس** كانت **اتفاقيـة تنفيذية فلم يكن مـن الضروري أن تعرض على مجلس الأمَّـة الأمريكي لإقرارها**. أمَّا **في ليبيا** فقد اعتبرت **الاتفاقية مهمّـة لدرجـة بحيث كان من الـضروري أن تُعرض على البرلـان**. وقد أثارت كتلة مؤلفة من **سـتة عشر عضواً** بعض الاعتراضات قبل عرضها على البرلمان. وحـين كان البرلمان يناقـش الاتفاقية في أوائل تشريـن الأول (أكتوبر) **١٩٥٤ اغتيل إبراهيم الشلحي**. فدار في خلد الكتلة البرلمانية أنَّ مركز بن حليم أصبح ضعيفـاً بعد اغتيال الشـلحي، لذلك ركزت هجومها عـلى الاتفاقية مؤملة أن يقـدّم بـن حليم اسـتقالته. ومن ثمَّ فقـد اقترح بعض مؤيدي بـن حليم تأجيل المناقشـة حتى تتحسّـن الأحوال. على أنَّ بن حليم، الذي سعى للحصول على تأييد الملك شـخصياً، طلب منه أن ينشر بياناً مؤدّاه أنَّ حكومة بن حليم تتمتّع بثقته التامَّة.

وقبـل أن يقوم البرلمان بإقرار الاتفاقية واجـه بن حليم **صعوبة أخرى** كان عليه أن يتخطاها. فقد طلب الوزراء الطرابلسـيون الأربعة **(القلهود والسراج وعبد السـلام البوصـيري وبن شـعبان) وجـوب عـودة الحكومة إلى طرابلـس مقابل تأييدهـم لاتفاقيـة قاعدة ويلس**. ولم يكـن بن حليم راغبـاً في إيغار صدر الملك حـول هـذه القضيـة لذلك أقـترح تأجيـل هـذه النقلة إلى مـا بعـد الموافقة على الاتفاقيـة. فلمّا اغتيل الشـلحي، ونقل الملك مقرّه مـن بنغازي إلى طبرق أصبح أيـسر عـلى بن حليـم أن يطلب موافقـة الملك على نقـل الحكومـة إلى طرابلس. وإذ اعتـبر هذا الأمر انتصاراً لأعضاء الوزارة الطرابلسـيين، فإنَّه **شـجّعهم على تأييـد بن حليم علنـاً في اتفاقية قاعدة ويلس**. وكان بن حليـم ميّالاً، بعد اغتيال الشـلحي، إلى الانتقال إلى طرابلس ليتسـنّى له حرّية العمل في تصريف شـؤون الحكومة.

ولم يكن هذا كل ما في الأمر، فإنَّ **عمر منصور الكيخيا**، رئيس مجلس الشـيوخ،

لم يكـن على علاقـة طيبة مع بن حليم، وأظهر سـخطه الشـخصي بتوجيه النقد إلى الاتفاقيـة الأمريكيـة، مع أنَّ ابنه فتحي كان قد قام بـدورٍ فعَّال فيها وحاول أن يوضح لأبيه فوائد الاتفاقية. فلمّا شـهَّر عمر منصـور بالاتفاقية علناً، تحدّث بـن حليم مع الملك في الموضوع، فاسـتاء من تصرّف عمـر منصور الذي كانت تعـوزه اللباقـة. وكان الملك قد أحنقه **تخلف عمر منصور عن جنازة الشـلحي**، لذلك **أصدر أمراً بإعفائه من رئاسة الشيوخ بتاريخ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤**. وكان تصرّف منصور في رئاسـة الشـيوخ موضع انتقادٍ من قبل، ولكن يبـدو أنَّ تصريحاتـه الأخيرة حـول الاتفاقيـة أدّت إلى أن عيل صـبر الملك منه، ولو أنَّ بن حليم لم يكن يرغب في أن يصل الأمر إلى أن يمتهن السـياسي القديم بالعزل وهو الذي صرف حياته في خدمة بلاده.

وأخـيراً **حـاول بـن حليم أن يؤثـر في الكتلـة البرلمانيـة** بتوضيح الفوائـد المادية للاتفاقية، فشرح طبيعة المسـاعدة الاقتصاديـة الأمريكية، ودعا إلى الموافقة على سياسـته لمصلحة البلاد. ففـي ١ تشرين الأول (أكتوبر)، قبل اغتيال الشـلحي بأربعـة أيـام، دعا بن حليـم نائب رئيس مجلـس النواب **صالـح بويصير** لتناول طعام الغداء في منزله، ودعا أيضاً **حسين مازق** ومعه **أبو القاسم السنوسي**.

هنـاك أوضـح بـن حليم لضيوفـه المنافـع التي تعـود على البـلاد مـن الاتفاقية الأمريكيـة، وطلـب عون بويصـير، ملمّحاً لـه باحتمال ضمّـه إلى وزارته. لكن محاولـة بن حليم لكسـب بويصير لم تؤتِ أكلها بسـبب اغتيال الشـلحي، ذلك لأنَّ نفي السـيد أبي القاسـم، صديق بويصـير الحميم، **جعـل معارضة بويصير للاتفاقية أعلى صوتاً**.

عُرضـت الاتفاقيـة على **البرلمان** للموافقـة عليها **في ٣٠ تشريـن الأول (أكتوبر) ١٩٥٤** بعـد أن دققتهـا لجنـة برلمانية سـباعية. ويقال إنَّ أكثريـة اللجنة أوصت برفـض الاتفاقيـة، ولكن هـذه التوصية، حـين عرضت على البرلمان في **جلسـة سرّيـة**، لم تقبلها الأكثرية التي اقترعـت بالموافقة عليها. وقد **أبرم الملك الاتفاقية بمرسـوم ملكي صدر في اليوم نفسـه ووضعت موضع التنفيـذ اعتباراً من ذلك اليوم**. وقد كان إبرام المعاهدة فوزاً لجهود بن حليم الذي كان يريد اتّباع سياسة ثبت نجاحها في تحقيق التطور الاقتصادي للبلاد".[١٤]

١٤ خدوري، ص ٢٨٧-٢٩١.





أمَّا الأستاذ سامي حكيم فيذكر بهذا الصدد، في كتابه (الذي يتحامل فيه على العهد الملكي):

"وقيّد بن حليم استقلال بلاده لقاء مساعدة مالية تقدَّر بنحو أربعين مليون دولار تقسم على عشرين سنة هي عدد سنيّ الاتفاقية، بالإضافة إلى أربعة ملايين دولار، بدلاً من المليونين المقرَّرة، لمدّة ست سنوات بدأت من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٠، على أن تكون الدفعات في السنوات التالية بواقع مليون دولار مع تقديم مساعدة أخرى تقدَّم سنة بعد سنة في شكل مشروعات تعدّها لجنة ليبية أمريكية توافق الحكومة الأمريكية على تمويلها في نطاق المساعدات الخارجية التي يعتمدها الكونجرس الأمريكي.

ونالت ليبيا مساعدة أخرى لتخفيف أثر الجفاف الذي اجتاحها في عام ١٩٥٤ وذلك بتقديم أربعة وعشرين ألف طن من القمح تسلم حتى نهاية يونيو ١٩٥٥، غير ستة آلاف طن أخرى سبق تقديمها.."

وتحت عنوان "البرلمان والاتفاقية" يورد سامي حكيم ما يلي:

"واستعدَّ بن حليم لعرض الاتفاقية على البرلمان فعجم عود أعضائه من المجلسين الشيوخ والنواب، واجتمع بهم فرادى وجماعات، وخاصّة بعد أن أدخل في وزارته **مصطفى السراج وعبد الرحمن القلهود** من أقطاب المعارضة، وفي خلال ذلك أعلن عمر باشا **منصور الكيخيا** رئيس مجلس الشيوخ معارضته للاتفاقية الأمريكية فأعفي يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٥٤ من منصبه ومن عضويته بالمجلس، وعيّن بدلاً منه "**علي العابدية**".

"وفي هذا الجو أرسلت الاتفاقية إلى البرلمان فأحالها مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الخارجية يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٥٤ وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء هم **محمد سيف النصر** و**صالح بويصير ومصطفى ميزران ورمضان الكيخيا ومفتاح عريقيب وعبد السلام بسكيري وسالم بن حسن وحسين الفقيه**، فاتفقت كلمة خمسة أعضاء على رفض الاتفاقية، على حين رأى العضوان الأول والأخير الموافقة على الاتفاقية تحت ستار حاجة ليبيا إلى العون المادي، وأعدَّ كل فريقٍ تقريراً بوجهة نظره..

واجتمع **مجلس النواب** يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٤ فاقترحت الحكومة استبعاد تقرير الفريق المعارض ودراسة تقرير الفريق المؤيّد، وأيَّدها المجلس في ذلك.

وبهذا اجتازت الاتفاقية المرحلة الأولى في يسر وسهولة فوافق عليها المجلس باستثناء المعارضين السابقين وكان في **مقدمة النواب الموافقين محمد الزقعار الذي قاوم من قبل المعاهدة البريطانية ..**

ثمَّ عُرضت الاتفاقية على **مجلس الشيوخ** يوم **٣١ أكتوبر ١٩٥٣** فمرَّت بين مساريه مروراً سريعاً، ولم تجد معارضة تُذكر إذ وافق عليها في الحال، وسارعت الحكومة برفعها إلى الديوان الملكي للتصديق عليها وتمَّ التوقيع في نفس اليوم.

وعندما افتتح مجلس الأمَّة يوم **٩ ديسمبر ١٩٥٤** وألقى مصطفى بن حليم خطاب العرش نيابة عن الملك، اعتبر عقد هذه الاتفاقية نجاحاً كبيراً، إذ جاء في هذا الخطاب ما نصّه:



"... ويسرّ حكومتي أن تنوّه بالنجاح الذي تكللت به جهودنا بخصوص تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية حتى أصبحت أكثر صلاحية لخدمة البلاد".

وتضمَّن مشروع الردّ على خطاب العرش الذي وافق عليه مجلس النواب يوم **١٣ من يناير ١٩٥٥** الفقرة التالية: "إنَّ المجلس يشارك حكومتكم سرورها لما أحرزته من نجاح في تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية في صالح البلاد، ويحدوه الأمل في أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل مساعدتها الاقتصادية لليبيا حسب تعهداتها".[١٥]

كما تناول الأستاذ سامي حكيم الموضوع ذاته **في كتابه الآخر عن المرحوم صالح بويصير**، فأورد ما يلي:

"واستقالت وزارة الساقزلي، ثمَّ تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة يوم ١١ من إبريل ١٩٥٤ فاستؤنفت المفاوضات مع ممثلي الحكومة الأمريكية لعقد

---

١٥ حكيم، حقيقة ليبيا، ص ١٢٩-١٣٢.

المعاهدة الجديدة، واستمرّت هذه المفاوضات حتى مايو ١٩٥٤ إلى أن تمكن الطرفان من توقيع المعاهدة الجديدة يوم ٢٥ من سبتمبر ١٩٥٤.[١٦]

وبعد عشرة أيام اضطربت الأمور في ليبيا في أعقاب اغتيال الشريف بن محي الدين، إبراهيم الشلحي ناظر الخاصّة الملكية يوم ٤ من أكتوبر ١٩٥٤ [١٧] فأعلنت **حالة الطوارئ** واستفادت الحكومة القائمة من هذه الحالة للحصول على موافقة مجلس النواب على المعاهدة."

ويواصل الأستاذ سامي حكيم تناوله لما تعرّضت له الاتفاقية في البرلمان الليبي، من خلال استعراضه لموقف الأستاذ صالح بويصير منها، على النحو التالي:

> "وعارض "**صالح بويصير**" عقد هذه الاتفاقية في جميع مراحلها التمهيدية والنهائية لا سيّما بعد أن أدخلت الوزارة في عدادها قطبين من أقطاب المعارضة هما **عبد الرحمن القلهود** و**مصطفى السراج** اللذين وافقا على عقدها تحت ستار حاجة ليبيا إلى المال.. ورغم ذلك بذل "صالح بويصير" كل جهد لإنقاذ بلاده من تلك المعاهدة، وبذل المساعي الجبارة لدى كثير من الشيوخ والنواب وعلى رأسهم عمر منصور الكيخيا رئيس مجلس الشيوخ الذي بارك جهود "صالح" ورحّب بضرورة مقاومة المعاهدة المقترحة بجميع الوسائل المشروعة، فأعلن عمر منصور الكيخيا في جميع مجالسه معارضته لتلك الاتفاقية، الأمر الذي ترتّب عليه إقالته من منصبه يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٥٤.
>
> ورغم ما يوحيه هذا الإعفاء عن رغبة القصر في فرض تلك المعاهدة على البلاد، إلا أنَّ "صالح بويصير" استمرَّ في محاولاته فتزعّم معارضة الاتفاقية عندما أُحيلت إلى لجنة الشئون الخارجية والدفاع وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء هم صالح بويصير ومصطفى ميزران ورمضان الكيخيا ومفتاح عريقيب وعبد السلام بسيكري وسالم بن حسن وحسين الفقيه ومحمد سيف النصر.
>
> واتفقت كلمة الخمسة الأوائل على رفض الاتفاقية على حين رأى العضوان



١٦ تمَّ التوقيع على الاتفاقية يوم ٩/ ٩/ ١٩٥٤ وليس ٢٥/ ٩/ ١٩٥٤.
١٧ جريمة اغتيال الشلحي وقعت يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ وليس ٤/ ١٠/ ١٩٥٤.

الأخيران الموافقة عليها، وأعدَّ كل فريق تقريراً بوجهة نظره..

واجتمع مجلس النواب يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٤ في جلسة سرّية لمناقشة هذين التقريرين .. ولكن رئيس الحكومة اقترح استبعاد تقرير الأغلبية وأصرَّ على مناقشة تقرير الأقلية الخاص بقبول الاتفاقية .. **فاعترض "صالح" على هذا الرأي واعتبره مخالفة دستورية فاضحة، ولكن معظم الأعضاء أيّدوا رئيس الحكومة في موقفه، ولم يعد أمام "صالح" ورفاقه الأربعة سوى إعلان معارضتهم الكاملة للاتفاقية..".**[18]

١٨ حكيم، **صالح بويصير**، ص٧٠-٧٢.

من وثائق الخارجية الأمريكية

تناولـت الوثائق السرّية للخارجية الأمريكيـة،[١٩] التي جرى الإفراج عنها، هذه الحقبة المتعلقة بالتطورات والوقائع التي جرت منذ تسـلّم بن حليم لرئاسـة الوزارة وإبرام الاتفاقية العسـكرية المتعلقـة بقاعدة ويلس في **٩/ ٩/ ١٩٥٤** وما تلا ذلك من وقائع مرتبطة بها..

بن حليـم يشكّل الوزارة

- في ٨/ ٤/ ١٩٥٤ بعثـت المفوضية الأمريكية من مقرّها في بنغازي إلى واشنطن برقية **تفيد توقف المفاوضات** بين الجانبين الليبي والأمريكي حول الاتفاقية العسكرية إثر تقديم **محمد الساقزلي** لاستقالته ظهر يوم ٨/ ٤/ ١٩٥٤.

- وفي ٩/ ٤/ ١٩٥٤ قامت البعثة بإرسال برقية أخرى تتحدّث فيها عن تكليف **مصطفى بن حليم** وزير الأشـغال العامة في الوزارة المسـتقيلة بتأليف الوزارة الجديدة وأنّه شرع في هذه المهمّة بمسـاعدة **السيد عبد الله عابـد السـنوسي**. وقـد وصفـت البرقية بـن حليم بأنّـه قريب من الملـك إدريس و**إبراهيم الشـلحي**، كـما نعتته بأنّه "**سـلطوي، وقاس، وصاحب طموح شخصي**، وعندما كان ناظراً للأشغال العامة في برقة عدّ من الجميع بأنّه **غير أمين**".[٢٠] وختمت المفوضية برقيتها معبّرة عن اعتقادهـا بـأنّ المفاوضات حـول الاتفاقيـة الخاصة بالقاعدة **سـوف تشـهد تقدماً** ذلك أنّ بن حليم أظهر نفسـه حتى الآن **متعاوناً ومعيناً**. كما أشارت إلى أنّ المفوضية تلقت رسالة مفادها أنّ **المفاوضات سوف**

---

١٩ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلد الحادي عشر، ج١، ص ٥٨٤-٥٩٨.

٢٠ في عبارات التقرير "He is authoritarian, ruthless, personally ambitious and when Nazir of works in Cyrenaica was generally considered distrust". المصدر نفسه، ٥٨٤.

تستأنف في القريب.

مطـالب الوفد الليبي

- في ١٦/ ٤/ ١٩٥٤ بعث المستر **فيلارد** المفوض الأمريكي بليبيا ببرقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية أشـار فيها إلى أنَّ جميع الإشـارات التي تلقتها المفوضية من الأطراف الليبية كافة، بما في ذلك الملك وعدد من النواب وآخرين، تتمحور بالنسـبة لمطالبهم حول **المقابل المالي** لتأجير القاعـدة وضرورة **إخضاع أفـراد القوات الأمريكيـة في ليبيا للقوانين الليبية.**

كـما أضافت البرقية ذاتهـا أنَّ الوفد الليبي المشـارك في المفاوضات قد جرى تعديله ليتكوَّن من **الدكتور علي العنيزي** (وزير المالية) والشيخ **القلهود** (وزير العدل) و**سـليمان الجربي** (بديلاً مؤقتاً عن عبد السـلام البوصيري الذي أصبح وزيراً للخارجية).

وقد ضمَّن المسـتر فيلارد برقيته تلخيصاً لما دار في جلسـة المفاوضات التي جرت في اليوم السـابق (١٥/ ٤/ ١٩٥٤) فقد أورد أنَّ **الدكتور العنيـزي** قام فـور افتتاح المحادثات بإثارة **موضوع المسـاعدات المالية لليبيا، مؤكداً ضرورة زيادتها** بمقتضى الأسباب الآتية:

١- أنَّ **الاتفاقيـة ينبغـي أن تكـون مقبولـة لـدى البرلمان والشـعب الليبـي**، وكلاهما يتوقع أن يكون حجم المسـاعدات الأمريكية لليبيـا كبيراً مقابل تقديم التسـهيلات العسـكرية لها، لأنَّ هذه التسـهيلات تعـرِّض المدن الليبيـة لأخطار العـدوان والدمار، فضـلاً عـن أنَّ **حجم هـذه المسـاعدات ينبغي أن يتناسـب مع مـا تدفعـه أمريكا لـدول أخرى سـمحت لها باسـتعمال قواعد عسـكرية** فوق أراضيها (مثل إسـبانيا واليونان) أو لم تسمح لها بذلك (مثل **إسرائيل**). كما ينبغي أن تتناسب أيضاً مع **ما تقدّمه لليبيـا بلد كبريطانيا التـي تعهّدت بالدفاع عـن ليبيا فضلاً عن تقديم مسـاعدات مالية لها، رغم الصعوبات المالية الكبيرة التي**

تعـاني منها بريطانيا. وأخيراً فإنَّها ينبغي أن تتناسـب مع النظرة السائدة عنها بأنَّها أغنى بلد في العالم.

٣- أنَّ ليبيا بلد فقير جداً وهي بحاجة ماسَّـة إلى المزيد من الأموال من أجل توظيفها في تحسين وتطوير أوضاعها الاقتصادية.

٤- أنَّ قيام ليبيا بالتوقيع على اتفاقية أخرى مع الغرب **سوف يجعل وضعها السـياسي صعباً عربياً**، ولاسيما في ضوء إعلان الرئيس **عبـد الناصر** بأنَّه يعتبر أنَّ تحالـف أيّة دولة عربية مع دول الناتو هـو ضـدَّ مصالح مصر وجامعـة الدول العربيـة، وأنَّ حصول ليبيا على مسـاعدات مالية/ اقتصادية من أمريكا سوف يجعلها **أكثـر عرضـة للهجـوم الذي يمكـن أن تواجهه** مـن الخارج إذ يتوقـع أن يكون أعنف مـن ذاك الذي تعرّضت له عند توقيعها لمعاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا، كما يتوقع لهذا الهجوم أن يجد تأييداً شعبياً في داخل ليبيا.

وقـد أورد **فيـلارد** في برقيتـه إلى الخارجيـة الأمريكيـة أنَّـه ردَّ عـلى **مطالب الجانب الليبي** بالآتي:

- **أنَّ أمريـكا كانت دومـاً متعاطفة مـع ليبيـا واحتياجاتها، وأنَّها تبنَّـت اسـتقلال ليبيا في الأمم المتحـدة**، وأنَّها فضـلاً عن ذلك قامت بمفردها، من خلال برنامج **النقطة الرابعة** أو من خلال الأمـم المتحـدة، بتقديـم المسـاعدات التـي اعتبرتهـا ضرورية لتطوير الاقتصاد الليبي.

- غير أنَّ برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية محكوم بدواعي الاقتصاد، كما أنَّه يتعرّض لإجراء التخفيضات.

- **أنَّ المقارنـة بين بريطانيا والولايات المتحدة هي غير ذات صلة. وأنّه من سـوء الحظ أن يسـمح لتصريحات غير مسؤولة تصدر عن جامعة الدول العربية، أن تؤدّي إلى تعثر الوصول إلى اتفاقٍ**

من الواضح أنَّه يخدم المصلحة المشتركة لجميع أطرافه.

- لا يتوقـع أن تقوم أمريكا بتعويـض ليبيا عن **خطر افتراضي في المستقبل**، ولاسيما أنَّه ستكون، في مثل هذه الحالة الافتراضية، أجـزاء كبيرة مـن العالم الحرّ بـما في ذلك الولايـات المتحدة قد تضرّرت - وربّما بشكل أكبر- من هذا الخطر الافتراضي.

- **يشـك في وجـود وقـت كافٍ لدراسـة أيّـة مشروعـات ليبيـة تحتـاج للدعـم** (العاجـل)، ومع ذلك فـإنَّ الولايـات المتحدة على اسـتعدادٍ لدراسـة أيّة مشروعات من هذا القبيل ولتقديم التمويل اللازم لها في ضوء الإمكانات المالية المتاحة.

كما أشـار فيلارد إلى أنَّه استعرض مع الوفد الليبي تاريخ المفاوضات حـول المسـاعدات الأمريكيـة، وكيـف **أنَّ الجانب الليبي لم يسـبق له أن حـدّد عـلى وجـه التفصيـل حجـم المسـاعدات الماليـة المطلوبة أو المقابـل المالي المطلوب لتأجير القاعدة**. كما أنَّـه ذكرهم بأنَّه كان مخوّلاً في خريـف عـام ١٩٥٢ ببحث إمـكان زيادة المقابل المـالي عن تأجير القاعدة، غير أنَّ الجانب الليبي لم يكن مسـتعداً لبحث هذا الموضوع عـلى الإطلاق. أمَّـا الآن، وفي ظل **تقليص حجـم احتياجات أمريكا العسـكرية في ليبيا** فمن المشـكوك فيه أن يكون لدى **أمريكا استعداد لدفع مبلغ يزيد عن مليون دولار سنوياً كإيجار للقاعدة**.

ثـمَّ ذكر فيـلارد في برقيته أنَّـه، بعد نقاش طويل، أشـار **الدكتور علي العنيـزي إلى المبلـغ المقـترح كمقابل سـنوي عن تأجـير القاعدة وهو (٧) مليـون جنيـه، وكيـف أنَّه ردَّ على هـذا الاقتراح بأنَّـه رقم خرافي "Fantastic"**.

كـما أورد فيـلارد بأنَّه ذكر الجانب الليبي بـأنّ الولايات المتحدة، على الرغـم من أنَّها على اسـتعداد لأن تقوم بدفـع مبلغ (١) مليون دولار تخـصّ الفـترة حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٥١، فإنَّ هذا **المبلغ سـوف يسـقط مـا لم يتم إبـرام الاتفاقية قبل نهاية شـهر يونيو/ حزيران ١٩٥٤**. وأنَّ

مـن مصلحة ليبيـا الإسراع بإبرام الاتفاقية حتـى يمكن ضمان تدفق المساعدات المالية إليها.

وأشـار فيلارد إلى أنَّ **العنيزي ردَّ بأنَّه يعدّ الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة قانونياً بسداد قيمة الإيجار السنوي لليبيا. وفيما يتعلق بموضوع سـقوط الحق في المطالبة بالمبالغ الخاصة بالسنوات السابقة فإنَّه سوف يتشـاور مع بقية زملائه في الوزارة. وقد أكد الدكتور العنيزي حرص ليبيـا عـلى سرعة تقنين وجود القـوات الأمريكية في ليبيـا لأنَّ الوضع الحـالي القائم على الاتفاقية المؤقتة هو غير مرض.** وأنَّه يتوقع أن تبذل الولايات المتحدة جهداً في سبيل تقريب وجهات النظر حول المسائل موضوع الاختلاف. كما طلب نقل المطالب الليبية إلى واشنطن.

وقـد ختمـت البرقيـة بملاحظة أنَّ المبلـغ الذي ذكره الجانـب الليبي **(٧ ملايـين جنيـه)** يشـكل الحدّ الأقـصى للمطالـب الليبيـة، **وقد رفع خصّيصاً لأغراض المفاوضات وأنَّه قابل للتخفيض بشـكل كبير.** كما أشارت البرقية إلى أنَّه لم يجر تحديد موعدٍ تالٍ للمفاوضات.

- وفي **٢١/ ٤/ ١٩٥٤** أرسـلت المفوضيـة الأمريكية بليبيا برقية أخرى إلى واشنطن أكدت فيها أنَّ مبلغ **(٧ ملايين جنيه)** الذي ورد على لسـان الوفد الليبي المفـاوض (الدكتور العنيزي) هو لأغـراض المفاوضات فقط، وأنَّ **الجانـب الليبي يجمع على أنَّ الحدّ الأدنى لمطالبهم المالية من أمريكا لا يقل عن (١٠) ملايين دولار سنوياً.**

- وقـد اقترحـت المفوضيـة، إذا رئي النظر في هـذا الرقم الأخير بجدّيـة، أن يكـون محل إعادة نظـر في نهاية السـنوات الخمس التاليـة. وأوصـت المفوضية أن **تنظـر بتجاوب** مع هـذا المبلغ الأخير، وذلك أخذاً في الاعتبار أنَّ **أمريكا استثمرت الكثير في ليبيا، وأنَّ الحكومة الليبية لم تضع إلا القليل من المحدّدات على عمليـات الطيران الأمريكي فوق أراضيهـا، فضلاً عن أنَّ ليبيا**

هي البلد العربي الوحيد الذي سـمح بإقامة قاعدة اسـتراتيجية فوق أراضيه.

- وفي التاريـخ نفسـه (٢١/ ٤/ ١٩٥٤) بعثـت المفوضيـة الأمريكيـة في ليبيـا ببرقية إلى واشـنطن اقترحـت فيها أن تقوم الحكومـة الأمريكية **بتقديـم مبلـغ مالي للحكومـة الليبية**، إذ لم يجـرِ دفـع أيِّ مبلغ للأخيرة (على حسـاب إيجـار القاعدة) منذ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ً.

- وقد تضمّن **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية، (رقم ١٦) المؤرّخ في **٢٣/ ٤/ ١٩٥٤**، إشـارة أخرى مقتضبة لما دار في **جلسـة المفاوضات** بين الجانبين التي جرت يوم ١٥/ ٤. كما تضمّـن التقرير ذاته في الفقرة الثانية منه إشـارة إلى أنَّ عضوي البرلمـان الليبي (**محمـود بوشريدة ورمضان الكيخيـا**) قد أبلغا المسـتر فيـلارد بأنَّ **الليبيّـين يتوقعون من الولايـات المتحدة أن تقـوم بتمويل عددٍ هائل من مشروعـات التنمية الاقتصادية في** بلادهـم من أجل إعـادة إعمارها بعد الدمـار الذي أصابها من جـرّاء الحرب، وأنَّه إذا لم تـشرع أمريكا في هذه المهمّة، أو إذا لم تقـم بتزويد ليبيـا بالأموال اللازمة لها، فإنّهم سـوف **يصوّتون ضـدَّ الاتفاقيـة مـع أمريـكا عنـد عرضهـا عليهـم** في البرلمـان للمصادقـة. وقد عقبـت المفوضية على هـذه الفقـرة بأنَّه يبدو أنّ الليبيّـين انتهزوا فرصة تقديم المسـتر **هارد ايكر** (المستشـار المـالي والاقتصادي للحكومة الليبية) لمقترحاته في هذا الشـأن (سلفت الإشارة إليها) وبالغوا فيها بشكل غير معقول.



كما حمل التقرير ذاته إشارة مقتضبة إلى أنَّه يتّضح من تصريحات الحكومة الجديدة (حكومة بن حليم) أنَّ موضوع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية سـوف يأخذ مكاناً بارزاً في سـلم أولوياتها.

الملك يستقبل فيلارد

- تضمّن **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية في ليبيا، رقم (١٧) المؤرّخ في ٣٠/ ٤/ ١٩٥٤، إشارة في الفقرة الثامنة منه لما دار بين الملك إدريس وبين المستر فيلارد يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٥٤ جاء فيها:

"لقد عبّر المستر فيلارد عن أمله بألا يجري تعطيل المفاوضات لأجل غير معلوم بسبب المطالب غير الواقعية من جانب الوفد الليبي. وأجاب الملك بأنَّ الليبيّين هم أيضاً مهتمّون بالتعجيل في سير المفاوضات، غير أنَّ الليبيّين يعوّلون على استمرار المساعدات الأمريكية لهم، وربّما في **شكل تعهّدٍ شامل من جانب الولايات المتحدة بالإسراع إلى نجدتهم اقتصادياً أو عسكرياً**".



"وقد ردَّ المستر فيلارد بأنَّه على يقين بأنَّ **تعهّداً بهذه الكيفية لا يمكن الحصول عليه** (من الولايات المتحدة الأمريكية)، وأنَّ من الأفضل إبرام الاتفاقية مقابل تعويضٍ معقول مع ترك بقية المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية أو العسكرية لمحادثات مقبلة بدلاً من المخاطرة بالوصول في المفاوضات الحالية إلى طريق مسدود".

"وقد وافق الملك على ضرورة **تجنّب الوصول بالمفاوضات إلى طريقٍ مسدود**، غير أنّه أكد على ضرورة أن (تفتح الولايات المتحدة الأمريكية باب مساعداتها الاقتصادية لليبيا على مصراعيه، وكلما كان ذلك سريعاً كان أفضل)".

وختم التقرير بإشارة إلى أنَّ المحادثات بين الجانبين الليبي

والأمريكـي حول موضوع "**ولايـة القوانين الليبيـة على أفراد القـوات الأمريكية**" قد استـؤنفت، وأنَّ **الجانـب الليبي مصرّ عـلى الاحتفـاظ بحق سريـان القوانـين الليبية لأسبابٍ تتعلق بسـيادة بلادهم**، ومع ذلك فيبدو أنَّهم على استعدادٍ للتنازل لنا عن عددٍ من القضايا غير ذات أهمّية خاصّة بالنسبة إليهم.

- وفي ٦/ ٥/ ١٩٥٤ تلقـت المفوضيـة الأمريكيـة تفويضـاً مـن واشـنطن يـأذن للمسـتر فيـلارد بتقديـم مبلغ المليـون دولار الموجـود بعهدتـه للحكومة الليبية كدفعـة مبدئية، دون حاجة إلى المزيد من الإجراءات من واشنطن مع تفضيل أن يتمَّ الدفع قبل نهاية شـهر يونيو/ حزيران، وسـواء تـمَّ التوصّل إلى إبرام الاتفاقية العسكرية أم لم يتم.[٢١]

مناورات وتصريحات ليبية متضاربة

- في ٨/ ٥/ ١٩٥٤ أرسـلت المفوضيـة الأمريكيـة في ليبيـا بتقريرهـا الأسـبوعي المشـترك (الأسـبوع رقـم ١٨) والـذي أشـارت في الفقـرة (٧) منـه إلى أنَّ رئيـس الـوزراء **بـن حليم أسرَّ بصفة شـخصية للمفوضيـة بأنَّه على اسـتعدادٍ لأن يتعهّد بالتصديـق عـلى الاتفاقيـة العسـكرية مـع أمريـكا إذا وافقت الأخيرة على تقديم مساعدات مالية واقتصادية إلى ليبيا بحجم المسـاعدات التي تقدّمهـا بريطانيا لها (بما يعـادل ١٠،٥ مليون دولار سـنوياً)**. وقد عقبت المفوضية على ما قاله بن حليم بأنّه يتحدّث باسـمه الخـاص ولا يعكس بالـضرورة وجهات نظر زملائه الذين يشك بأنَّه قد ناقش معهم هذا الموضوع (لم يغب عـن المفوضية أيضاً أن تلاحظ أنَّ بن حليم قد خفض المطالب إلى نصـف ما ورد على لسـان زميليه **العنيـزي والقلهود** خلال جولة المفاوضات السابقة).[٢٢]

---

٢١ قام المستر فيلارد بالفعل بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٥٤ بتسليم شيك بمبلغ مليون دولار أمريكي إلى رئيس الوزراء الليبي **مصطفى بن حليم** بمكتب الأخير في طرابلس.

٢٢ كان الدكتـور العنيزي (وزير المالية وعضو الوفد الليبي المفاوض) قد حدّد المسـاعدات الليبية السـنوية المتوقعة من أمريكا بمبلغ (٧) ملايين جنيه.

- تضمّن **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا، رقم (١٩) المؤرّخ في **١٥/ ٥/ ١٩٥٤**، إشارتين إلى موضوع المفاوضات الجارية بين الجانبين الليبي بشأن الاتفاقية العسكرية. وردت **الأولى** تحت الفقرة **(٣)**، وجاء فيها بأنَّ **الصديق المنتصر** (والي طرابلس حينذاك) أبلغ أحد موظفي البعثة بأنَّ كلاً من الملك ورئيس الوزراء حريص على إبرام الاتفاقية بالسرعة الممكنة، وأنَّه يتوقع أن تشهد الأسابيع القادمة تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بالقضايا الأساسية العالقة (كولاية القوانين الليبية) فقد ذكر الوالي بأنَّ الحكومة الليبية على استعدادٍ للالتقاء بهم حتى قبل منتصف الطريق إذا **أظهر الأمريكان بعض الكرم**.

  أمَّا **الإشارة الثانية** الواردة في الفقرة (٤) من التقرير، فقد نسبت إلى المستر **هارد ايكر** وصفاً للاجتماع الذي عقده الجانبان المتفاوضان يوم ٨/ ٥ بشأن الاتفاقية بأنَّه **حقق تقدّماً بطيئاً ولكن ثابتاً**. وقد أخبر الأخير مستشار البعثة بصفة شخصية بأنَّ رئيس الوزراء (بن حليم) على استعداد لقبول مبلغ **(٧) ملايين دولار كتعويضٍ سنوي عن استعمال القاعدة**.

- وتضمّن **التقرير الأسبوعي المشترك** للبعثة الأمريكية في ليبيا، رقم (٢٠) المؤرّخ في ٢٢/ ٥/ ١٩٥٤، إشارات مهمة تتعلق بالمفاوضات الجارية حول الاتفاقية.

  جاءت **الإشارة الأولى** في الفقرة رقم **(٥)** من التقرير بأنَّ **رئيس الوزراء بن حليم** أسرَّ للوزير المفوض (فيلارد)، بصفة شخصية وبشكل لا يحمل أيّة مواربة، بأنَّ ليبيا **على استعداد للتنازل عن مطلبها المتعلق بسريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية مقابل زيادة في حجم التعويض الاقتصادي الذي تحصل عليه من أمريكا**. وقد عقب التقرير على هذا الخبر

بـأنَّ هـذا كان رأي البعثة على الـدوام بأنَّ الحكومـة الليبية إنَّما تسـتخدم هذا المطلب كوسـيلة ضغط خـلال مفاوضاتها. **غير أنَّ حديـث بن حليم عن هذا الموضوع بهـذه الطريقة الصريحة قد أضعف موقف الجانب الليبي، وذلك من خلال وضعه ثمناً مالياً لموضوع طالما عبّر الليبيّون أنَّه يشـكل بالنسبة إليهم قضية مبدئية.**

أمَّا **الإشارة الثانية**، فقد وردت في الفقرة رقم (٦) من التقرير، وهـي تتعلق بما أدلى به **خليل القلال** (وزير الدفاع في وزارة بن حليـم) من تصريحات تتعلـق بالاتفاقية الأمريكيـة مفادها **أنَّه مـا لم يتـمّ التوصّل إلى اتفاقيـة مع الولايات المتحـدة الأمريكية ترعى المصالح والمطالب الليبية، فإنَّه يتعيّن إجلاء كافة القوات الأمريكية عن التراب الليبي.**[٢٣]

وقد عقـب التقرير على هذه التصريحات بعبارة مفادها أنَّه على الرغم من **أنَّه لا يوجد شك بأنَّ هذه الفكرة تدور في خلد كثيرٍ مـن الليبيّـين، إلا أنَّه لم يسـبق التعبـير عنها بهذا الشـكل الذي قُصد منه أن يصل إلى مسامع الأمريكيين مباشرة.**



أمَّـا **الإشـارة الثالثـة** (الفقـرة رقم ٧)، فقـد تناولـت بإيجاز ما دار في الاجتـماع الـذي وقـع يـوم ١٩/ ٥ بين الجانبـين الليبي والأمريكـي، والذي كان من أبـرز ما دار فيه **أنَّ الجانب الليبي أبلـغ الجانب الأمريكي أنَّه لا يسـتطيع أن يقدّم له أيَّة امتيازات** (في شـكل نصـوص مـواد الاتفاقيـة أو بموجـب مذكـرات تفاهـم) **فيما يتعلق بموضوع خضوع أفـراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية، أكثر من تلك التي وردت في المعاهدة الليبية/ البريطانية.**[٢٤]

---

٢٣ لا يوجـد شـك بأنَّ ما سـبق لبـن حليم أن أسرّ بـه للوزير المفوض الأمريكـي فيلارد قد أضعف مـن وقع وأثر هذا التصريح الخطير والأول من نوعه من الجانب الليبي.

٢٤ إنَّ تصريحات السيد بن حليم، للأسف، أفقدت الجانب الليبي قوّة حججه وكذلك مصداقيتها.

- وقد أشار **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في ٢٨/ ٥/ ١٩٥٤ إلى أنَّ الاجتماعات بين الجانبين الليبي والأمريكي حول الاتفاقية قد تواصلت في بنغازي، وأنَّه قد جرى الاتفاق بين الجانبين على كافة القضايا الأساسية **فيما عدا موضوع خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية**. أمَّا فيما يتعلق **بالمقابل المالي** لاستخدام القاعدة، فقد أشار التقرير إلى أنَّ الوزير المفوض (فيلارد) يعتزم في القريب العاجل تقديم العرض النهائي الأمريكي بهذا الخصوص والذي يتمثل في مبلغ (٢) **مليون دولار** بشكل مساعدات اقتصادية سنوية.

عروض أمريكية أخرى




- في **٢٩/ ٥/ ١٩٥٤** تلقى المستر **فيلارد** برقية من **الخارجية الأمريكية** تخوّله فيها تبليغ الحكومة الليبية بأنَّ الحكومة الأمريكية قد خصَّصت، بعد موافقة الكونجرس ولجنة الميزانية، **مبالغ إضافية لتمويل مشروعات اقتصادية في ليبيا**.

- وفي **٣١/ ٥/ ١٩٥٤** بعث **فيلارد** برقية إلى **الخارجية الأمريكية** أبلغها بموجبها أنَّه عرض على الحكومة الليبية مبلغ (٢) مليون دولار سنوياً (كإيجار للقاعدة). كما أبلغ الليبيّين بأنَّ ليبيا سوف تتسلم، في حال المصادقة على الاتفاقية العسكرية قبل ٣٠/ ٦/ ١٩٥٤، مبلغ (٦) ملايين دولار تقريباً على الفور.

هارد ايكر يمارس دوره

- في ٢/ ٦/ ١٩٥٤ بعث فيلارد برقية إلى واشنطن تناول فيها ما دار بينه وبين **المستر هارد ايكر** (المستشار البريطاني للحكومة الليبية) الذي كان قد قام بزيارته في اليوم السابق إثر انتهاء اجتماع وفدي المباحثات الأمريكية/ الليبية (وهو الاجتماع

الـذي عرض خلالـه فيـلارد مبلـغ (٢) مليون دولار سـنوياً كمقابل لتأجير القاعدة).

وقد نسـب المسـتر **فيـلارد** إلى المسـتر **هـارد ايكر** قولـه خلال تلـك المقابلة إنَّ **الليبيّين في حالة ذهول بسـبب انخفاض المبلغ المعروض كمقابل للقاعدة وأنَّهم كانوا يميلون إلى رفض المبلغ المعروض في الحال، لو لا قيامه** (أي المسـتر هـارد ايكر) **بنصح رئيـس الوزراء بقبول العرض**، وأنَّه اقترح عليهم الوصول إلى اتفاق مع أمريكا حول القاعدة العسكرية قبل أن تقوم الأخيرة بإحـداث المزيد من التخفيضات في احتياجاتها العسـكرية من تلك القاعدة. كما **أشـار عليهـم أنَّ القاعدة العسـكرية فقدت أهمّيتهـا بالنسـبة للاقتصـاد الليبـي وأنَّ العلاقـات الطيبـة مع أمريكا أصابها العطب.**

كـما نسـب **فيـلارد** في برقيته إلى المسـتر هـارد ايكـر إعجابه بما أقـدم عليـه الأول خـلال الاجتـماع الأخـير، وطرحـه لفكرة أنَّ الولايـات المتحـدة الأمريكية على اسـتعداد لأن تنظر بعين العطـف إلى أيّـة مطالب ليبية بمسـاعدات اقتصاديـة إضافية، وإبدائـه اسـتعداد الحكومـة الأمريكيـة لإنفاق مبلـغ (٣٠٠) ألـف دولار إضافيـة لتطويـر مصد مـياه القره مانلـلي (بميناء طرابلس).



وأضـاف فيلارد على لسـان **هارد ايكـر** أنَّ رئيس الـوزراء **بن حليـم لا يسـتطيع، لأسـبابٍ سياسـية، أن يرفـض أو أن يقبل العـرض الأمريكـي بــ(٢) مليـون دولار**. فبالنظـر **للمبالغـة السـابقة** بمبلـغ المسـاعدة الأمريكيـة المتوقـع، فإنَّـه يبـدو من الـضروري الآن ترتيب الأمر في **جلسـة سرّيـة لمجلس النواب** والحصـول على موافقته من أجل السـعي لضمان مبلغ أكبر من خلال زيارة **لواشنطن**، ثمّ إبلاغ البرلمان بالنتائج في دورة تالية. ولـن يكون بمقدور الحكومة الحصول على موافقة البرلمان على



الاتفاقيـة وقبـول العـرض الأمريكـي الحالي مـا لم تتمكن من إقناعه بأنّها بذلت قصارى جهدها من أجل الحصول على أعلى مقابـل مالي كإيجـار للقاعـدة، والخطوة الأولى في هـذا الصدد سـوف تتمثل في دعوة الحكومة إلى اجتماع خاص وعرض هذا الموضوع على الملك.

وأشـار فيـلارد في برقيتـه إلى أنَّـه أبلـغ **هـارد ايكـر** بأنَّـه قـدّم للحكومـة الليبية **نصيحة مفاجئة**، غير أنَّه عقب مضيفاً أنَّه، في الوقت **الذي يستطيع فيه فهم الدوافع السياسية من وراء رحلة رئيس الوزراء المزمعة إلى واشنطن، فإنَّه عبّر له عن اعتقاده بأنَّ تلك الزيارة سـوف تكـون مضيعة للوقت والمـال**،[٢٥] فموقف الولايات المتحدة الأمريكية ثابت ولا توجد أيّة **إمكانية لزيادة مقدار المبلغ المعروض كتعويض** (إيجار).

وقـد عقب **هـارد ايكر** مؤكداً أنّه حتى لو لم تسـفر **تلك الزيارة عن أيّة نتائج، فإنّها تعدّ خطوة ضرورية لإقناع البرلمان بالموافقة عـلى الاتفاقية**. ولم ينـسَ **هارد ايكـر**، وفقاً لما نقلـه فيلارد، أن **يلوم بشـدّة الدكتور العنيـزي لاعتباره أنَّ المبلـغ الذي اقترحه (٧ ملايين جنيه) هو السـبب وراء تشـدّد الموقف الأمريكي بما يتعلق بقضية إيجار القاعدة**.

وقـد ختم فيلارد برقيته بتسـجيل اعتقاده أنَّ بن حليم سـوف يقترح موعـداً لرحلته للولايـات المتحدة يجعلها تتناسـب مع رحلتـه المزمعـة إلى تركيـا خلال شـهر يونيو/ حزيـران، وبأنَّه **يتوقـع أن يحـاول بن حليم مقايضـة موضوع سريـان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية في ليبيا بموضوع "الإيجار" السنوي للقاعدة**.

أمريـكا تطلب تأجيل زيارة بن حليم

- في ٩/ ٦/ ١٩٥٤ بعث فيلارد برقية إلى واشنطن يبلغها فيها أنَّه



٢٥ يتأكد أيضاً هاهنا الدور التجّسسي آنذاك للمستشارين الأجانب في ليبيا.

سيحاول إقناع رئيس الوزراء بن حليم بتأجيل موعد رحلته المزمعة إلى واشنطن. غير أنَّ بن حليم ردّ عليه أنَّ الرحلة لا مندوحة عنها. وقد عقب فيلارد أنّه من المشكوك فيه أن يخاطر بن حليم بمستقبله السياسي بأن يقدّم الاتفاقية لمصادقة البرلمان دون أن يقنع الأعضاء بأنَّه يبذل قصارى جهده من أجل زيادة القيمة عن تأجير القاعدة.

- وفي **١٢/ ٩/ ١٩٥٤** بعث المستر **فيلارد** ببرقية إلى الخارجية الأمريكية لخَّص فيها **آراءه وقناعاته، بشأن سير المفاوضات بشأن القاعدة والاتفاقية الخاصّة بها**، في الآتي:

١- **أنَّ حكومة بن حليم، بتأييدٍ من الملك، مصمّمة على الحصول على أعلى مقابل (ثمن) للاتفاقية**. وليس بالضرورة أن يكون المقابل الذي تسعى الحكومة الليبية للحصول عليه متمثلاً بمقابل مالي نقدي، فهي قد ترضى، بما يتعلق بالمبالغ التي تزيد عن (٢) مليون دولار، بأن **تأخذ شكل مساعدات لتمويل مشروعات اقتصادية معيّنة**. ومن المتوقع أن تستخدم الحكومة الليبية ورقة "**سريان القوانين الليبية**" للضغط في هذا الاتجاه.[٢٦]

٢- أنَّ المفاوضين الليبيّين سيلجأون إلى ممارسة **الأساليب نفسها** التي اتّبعوها عند التفاوض مع البريطانيين حول معاهدة الصداقة والتحالف خلال عام ١٩٥٣، بما في ذلك تغيير **مكان المفاوضات** في مرحلتها النهائية إلى واشنطن (لندن في الحالة السابقة).

٣- **الوزير الفرنسي** المفوض في ليبيا، الذي يبدو عليه الإحباط واليأس، يرى هو الآخر أن لا مندوحة من دعوة الليبيّين

٢٦ علق المستر فيلارد على هذه النقطة بعبارة تجسّد روحاً عدائية دفينة حين ذكر أنَّ قيام الليبيّين باستعمال هذه الورقة هو **من قبيل الابتزاز المالي الذي يبيّن أنَّ الليبيّين لم يتغيّروا كثيراً عن تقاليدهم البربرية في القرصنة**. انظر: المرجع السابق، ج١،ص ٥٨٨.

لمحادثات مباشرة في باريس قبل انقضاء موعد الاتفاقية الفرنسية المؤقتة مع ليبيا في ٣٠/ ٦/ ١٩٥٤، وفي اعتقاده **أنَّ الليبيّين سوف يستغلون الحالة ويستعملون كلاً من أمريكا وفرنسا ضدَّ الأخرى.**[٢٧]

٤- من المتوقع أنَّ ليبيا سوف تلجأ، فيما لو فشلت في الحصول على مساعدات مجزية، إلى **شنِّ حملة إعلامية واسعة تتضمّن التهديد بإلغاء الاتفاقية المؤقتة باعتبارها وثيقة غير قانونية وأنَّه جرى التفاوض حولها تحت الإكراه قبل حصول ليبيا على استقلالها، وكذلك التهديد بطرح الموضوع أمام الأمم المتحدة والرأي العام العالمي.**[٢٨]



٥- نظراً لأنَّ الليبيّين عبّروا على الدوام عن عدم استعدادهم للإصغاء إلى وجهات النظر الأمريكية، وأنّهم يتوقعون أن تقوم الولايات المتحدة بضمان اقتصادهم، فإنّه **يلزم عند الالتقاء بهم في واشنطن عدم إغفال جوهر الموضوع، وعلى الأخصّ الأهمّية التي أصبحت تعنيها القاعدة بالنسبة لسلاح الطيران الأمريكي، والتأثيرات المحتملة لأيّة معاملة خاصّة من أمريكا لليبيا على بقية العالم العربي.**

٦- أنَّ المفوضية سبق لها أن **حذّرت من تزايد المطالب الليبية، التي يبدو أنّها جاءت بتحريضٍ من المستر هارديكر،** وترى المفوضية أنَّ ما يُعرض على رئيس الوزراء الليبي أثناء زيارته لواشنطن **لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ (٣) ملايين دولار** بشكل مساعدات مالية لعام **١٩٥٥** مضافاً

---

٢٧ أشار مصطفى بن حليم في مذكراته إلى أنَّه أثار موضوع العلاقات الليبية مع فرنسا مع الرئيس أيزنهاور أثناء زيارته لواشنطن خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤.

٢٨ تناولت **الصحافة المحلية** موضوع المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت بعض الصحف إلى أنَّ المفاوضات قد تأجّلت بسبب تعنّت وعناد الجانب الأمريكي حول المقابل المالي وخضوع أفراد القوات الأمريكية في ليبيا للقوانين الليبية.

إليها **مساعدات عينية** في شكل شحنات قمح مع وعودٍ بضمان مساعدات اقتصادية في المستقبل. كما أكدت المفوضية **ضرورة مرور جميع المساعدات المقدّمة إلى ليبيا عبر قنواتها، حتى لا تعتاد الحكومة الليبية تخطي المفوضية الأمريكية بالنسبة لهذا الموضوع في المستقبل.**

لقاءات مع الملك وبن حليم

- تناول **التقرير الأسبوعي** المشترك الذي أعدّته البعثة الأمريكية بتاريخ **١٢/ ٦/ ١٩٥٤** ما دار بين **الملك إدريس ورئيس وزرائه مصطفى بن حليم** وبين والوزير الأمريكي المفوض **فيلارد** يوم ١٠/ ٦ حول وضع المفاوضات بشأن الاتفاقية.

وقد أورد التقرير أنَّ رئيس الوزراء ذكر أنَّ **الحكومة الليبية لا تستطيع مواصلة المباحثات بشأن نصّ الاتفاقية والمساعدات الاقتصادية في ليبيا (بنغازي) وأنَّه ينوي إرسال وفدٍ ليبي إلى واشنطن بأسرع وقت ممكن، وفي موعدٍ لا يتجاوز النصف الثاني من شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤.**

وقد عبَّر **الملك** عن تفهّمه لاحتجاج الوزير المفوض بشأن **رغبة واشنطن في تأجيل وصول الوفد الليبي إلى واشنطن، غير أنَّه لا يرغب بالتدخّل في الموعد الذي حدّده رئيس الوزراء كموعدٍ أقصى للزيارة.**

وقد تضمّن التقرير تعقيباً من القنصلية الأمريكية في بنغازي جاء فيه أنَّه مادامت احتجاجاتنا القوية قد فشلت في إثناء الليبيّين عن رغبتهم في تأجيل موعد زيارة وفدهم المزمعة لواشنطن إلى ما بعد التاريخ الذي حدّده رئيس الوزراء، وبالنظر إلى أنَّ الجانب الليبي قد رفض حتى مجرّد بحث نصّ الاتفاقية قبل زيارة واشنطن، فإنَّ **استقبال وفدٍ ليبي في واشنطن غدا أمراً لا يمكن تجنّبه إذا أريد لهذه المفاوضات**

ألا تتوقف نهائياً. ويبدو أنَّ هدف الجانب الليبي هو أن يناقش في واشـنطن قضيتـي "**ولايـة القوانـين الليبية**" و"**المسـاعدات الاقتصاديـة**" مـع تجنّـب الخـوض في بقية الجوانـب الأخرى المتعلقـة بنصّ الاتفاقية. وإذا ما شـعر الليبيّـون بأنَّهم حصلوا عـلى أكبر قدر مرض من المزايا والامتيازات، فسـيكونون على استعدادٍ – فيما يبدو – للموافقة على بقية نصوص الاتفاقية فور عودة الوفد من واشنطن.

- وفي ١٥/ ٦/ **١٩٥٤** بعـث المسـتر **فيلارد** بتقرير إلى واشـنطن حول ما دار بينه وبين الملك خلال استقبال الأخير له في مدينة بنغازي جاء فيه:

"قبـل تسـلّمي لتعليماتكـم (واشـنطن) بشـأن المسـاعدات الأمريكيـة لعـددٍ مـن الـدول الأجنبيـة، اسـتقبلني الملـك إدريس في بنغازي، وقد انتهزت الفرصة وقدّمت له **نسـخة، باللغة العربية**، من الرسـالة التي كنـت قد وجّهتها إلى رئيس الوزراء بن حليم مؤرّخة في **٢١ مايو/ أيار**.

ولقـد شرحـت لجلالتـه، أنَّـه بالنظـر إلى أنّه قد جـرى إبلاغ حكومتـه بسياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي قـد تنعكس على المفاوضات المتعلقـة بالقاعدة الأمريكية، فإنّني قد رأيت أنَّه قد يكون من المناسب أن يكون بين يدي جلالته وثيقـة آمل أن تكون الأسـاس لتفاهم أفضل بـين بلدينا فيما يتعلق بهذا الموضوع".



ويمضي الوزير المفوض في تقريره عن مقابلته مع الملك إدريس (التي لم يشر إلى تاريخها على وجه التحديد):

"**شـكرني الملـك إدريـس لإعطائـي هـذه الوثيقـة له غـير أنّه لم يُـشر بـأيِّ تعليق لمحتواهـا**. وفي الوقت الذي قـد تُقدَّر فيه هـذه الوثيقـة ذات أهمّية في حال وصـول المفاوضات (حول



الاتفاقيـة العسـكرية) إلى طريقٍ مسـدود، إلا أنَّ **الملك لم يُبدِ حتى الآن أيَّ إحسـاس بأنّه قد اقتنـع بالحجج التي عرضتها فيـما يتعلق بالمسـاعدات الأمريكيـة**، مثله كمثـل بقية أعضاء حكومته، وشـأنه في ذلك شأن رئيس وزرائه الحالي والرئيس الذي سـبقه وشأن بقية وزرائه وكبار المسؤولين الليبيّين، **فإنَّ الملـك يصرّ على وجهة النظر التـي تتصوّر أنَّ مهمّة الولايات المتحـدة الأمريكيـة في ليبيـا هي إعـادة بناء مـا دمّرته الحرب العالميـة الثانيـة في ليبيـا، وأن تتـولى عـلى نطاقٍ واسـع تمويل برامج تنمية اقتصادية في ليبيا تضمن سـلامة الاقتصاد الليبي في المستقبل**".

ثـمّ يسـتطرد الوزير المفـوض في برقيته معلقـاً على مـا ورد إليه من واشـنطن بشـأن اسـتخدام الإشـارة (أثناء حديثه عن الليبيّين) إلى تعـاون **الحبشـة** (من خـلال اتفاقية عسـكرية مماثلة مـع أمريكا) في جهـود الأمن الجماعي عبر الأمم المتحدة. **ويحذر الوزير المفوض في تعليقه من إثارة هذا الموضوع مع الليبيّين لأنّهم سـوف يستخدمونه لصالحهم ويرتدّ سـلباً على أمريكا**، ذلك أنَّ الليبيّين سيرحّبون بهذه الفكرة ويشـترطون لها أن يكونوا أعضاءً في الأمم المتحدة (وهو ما لم يحدث حتى ذلك الوقت) **كما أنَّهم سيستخدمونها حجّة للمطالبة بتدريبهم عسكرياً وتزويدهم باحتياجاتهم العسكرية**.

ويذهب **الوزير المفوض**، للتدليل على صحّة وجهة نظره، بالإشارة إلى أنَّ **وزيـر الدفـاع الليبـي** (خليل القلال) اسـتخدم هـذه الحجّة بالفعل – في مناسبة سابقة – للمطالبة **ببرنامج مساعدات عسكرية شـامل من الولايات المتحدة الأمريكية** وذلك حتى تتمكن ليبيا من المشـاركة في إجراءات دفاعية في ظل سياسـات الأمـم المتحدة. ثمّ يختـم فيلارد اسـتطراده بهذا الشـأن بنصيحـة مفادها أنّـه **ما لم تكن الولايـات المتحدة مسـتعدة للاسـتجابة لمطالب الحكومـة الليبية في هـذا الصدد – ولـو عند منتصف الطريق – فإنّه لا ينصح بالإشـارة**

أمام الليبيّين إلى اسـتعداد أطرافٍ أخرى في الشرق الأوسط لمجابهة الشيوعية عسكرياً.

موافقـة أمريكية على الزيارة

- في ١٢/ ٦/ ١٩٥٤ أخطرت الخارجية الأمريكية المستر فيلارد **أنّـه بالنظـر لرغبـة الملـك** في أن يقوم رئيـس وزرائه بـن حليم بزيـارة للولايـات المتحدة الأمريكيـة فإنَّ **الأخـيرة لا تمانع في استقبال رئيس الوزراء الليبي** والوفد المرافق له خلال النصف الثاني من شـهر يوليو/ تموز من ذلك العام. كما أبلغت الوزارة **رئيس بعثتها في ليبيا (فيلارد) توقعها أن يتولى هو رئاسة الوفد الأمريكي خلال المفاوضات في واشنطن، ومن بعد في ليبيا، إن كان هناك ضرورة لذلك.**

- وفي ١٤/ ٦/ ١٩٥٤ أخطـر فيـلارد وزارة الخارجيـة **برغبـة الليبيّين في إجراء مقابلات مع مسـؤولين في الإدارة الأمريكية، كما عبّر عن اعتقاده أنّه لا يرى جدوى لترؤسه الوفد الأمريكي في المفاوضات في واشـنطن**. كما أشـار إلى أنّه لا يتوقع أن يقوم الليبيّـون باسـتئناف المفاوضـات فيـما بعـد في ليبيـا. كما نصح الـوزارة بـأن تسـتعدّ، مـن خـلال المفاوضات التي سـتجري في واشـنطن، إمَّـا للوصـول إلى اتفـاق حول النقـاط الخلافية والوصـول بالمفاوضـات إلى نتيجـة ناجحة، وإما تأجيلها إلى أجل غير محدّد، أو إنهاء المفاوضات كلية.

- وفي ١٨/ ٦/ ١٩٥٤ بعـث المسـتر فيلارد ببرقية إلى واشـنطن يبلغهـا فيهـا بأنَّه سـوف يقوم في تمـام السـاعة ٧,٣٠ بتوقيت جرينتـش من صباح يوم ٦/١٩ بتسـليم رئيس الوزراء الليبي شـيكاً بمبلغ (١) مليون دولار خـلال احتفال بمبنى الحكومة الاتحادية بطرابلس.

وقـد جـاء في الرسـائل المتبادلـة في هذا الخصـوص بين رئيس

الوزراء والوزير الأمريكي المفوض ما يلي:[٢٩]

صاحب السعادة

يشرّفني أن أبلغكم أنّه بالنظر لاهتمام الولايات المتحدة المستمر بتطوير الاقتصاد الليبي، فقد جرى تخويلي بأن أقدّم إلى المملكة الليبية المتحدة **دفعة مقدّمة** بمبلغ (مليون) دولار أمريكي **كجزءٍ من المساهمة التي تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية تقديمها كمساعدة اقتصادية لليبيا.**

إنَّ هذه المساهمة جرى تقديمها في ظل تفاهم واضح مفاده أنَّ المملكة الليبية المتحدة بقبولها لهذه المساهمة، لا تضر بحقها في أيّة ترتيبات مستقبلية محتملة بين حكومتي البلدين تتعلق بالمساعدات الاقتصادية ..



فيلارد

الوزير المفوض

يشرّفني أن أخطركم باستلامي لرسالتكم المؤرّخة في ١٨ يونيه، والتي تنوّهون فيها إلي تخويلكم بتقديم مبلغ (١) مليون دولار إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة كدفعة مقدّمة من إجمالي المساهمة التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تقديمها كمساعدة اقتصادية، كمظهر لاهتمامها المستمر بتطوير الاقتصاد الليبي.

---

٢٩ جرى إعداد الرسالتين وترجمتها إلى العربية بمعرفة المفوضية الأمريكية وبموافقة رئيس الوزراء بن حليم. جرت الإشارة إلى هذا الموضوع أيضاً في التقرير الأسبوعي المشترك الذي أعدته البعثة بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٥٤ – الفقرة رقم (١).

ووفقاً لما نقلته إليّ رسالتكم، فإنّني أفهم أنَّ
المملكة الليبية المتحدة بقبولها لهذه المساهمة،
فإنَّها لا تضرّ بحقها فيما يتعلق بأيّة ترتيبات
مستقبلية محتملة بين حكومتي البلدين تتعلق
بالمساعدات الاقتصادية.

مصطفى بن حليم

- ورد في **التقرير الأسبوعي المشترك** الذي أعدّته البعثة الأمريكية في ليبيا بتاريخ **١٩/٦/١٩٥٤** أنَّ برنامج الحكومة الليبية لإرسال وفدٍ لواشنطن قد ازداد ترسّخاً إذ إنَّ وزير المالية **الدكتور علي نور الدين العنيزي**، ووكيل وزارة الخارجية **(سليمان) الجربي**، وناظر العدل في ولاية طرابلس **الدكتور محي الدين فكيني**، سوف يصلون نيويورك في الأسبوع الأول من شهر يوليو/ تموز حيث سيلحق بهم خلال الأسبوع الثاني من يوليو كل من المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الليبية المستر **بيت هادايكر** وكذلك رئيس الوزراء. وقد طلب رئيس الوزراء **موعداً مع وزير الخارجية دالاس**، وهو فضلاً عن **ذلك** سوف يحمل **رسالة من الملك إدريس إلى الرئيس أيزنهاور** يسلمّه إيّاها في حال أتيحت له مقابلة الرئيس أيزنهاور شخصياً.

وأضاف التقرير أنَّ الليبيّين، فيما يبدو، على استعداد لحصر المفاوضات في موضوعي "سريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية في ليبيا" و"المساعدات الاقتصادية". كما أنّهم وافقوا على ألا تتجاوز المفاوضات في واشنطن **مدّة أسبوع واحد**. وإذا ما تمَّ الوصول إلى اتفاقٍ حول الموضوعين الآنفين، فإنَّ المفوضية تتوقع عدم مواجهة أيّة صعوبات تحول دون الوصول إلى اتفاقٍ بالنسبة لبقية بنود الاتفاقية.

كما أضاف التقرير أنَّ المستر فيلارد سوف يغادر طرابلس في حدود يوم ٢٤/ ٦ من أجل المشاركة في هذه المحادثات التي ينتظر أن يشارك فيها بصفة استشارية.

وتضمّن التقرير ذاته فقرة أخرى (الفقرة رقم ٣) تتعلق بموقف **الصحافة الليبية** تجاه رحلة الوفد الليبي إلى واشنطن. وأشار التقرير إلى أنَّ الصحافة الليبية سارت في خط يؤكد أنَّ الوفد الليبي سوف "يتخذ **موقفاً وطنياً بالدفاع عن حقوق الوطن**" ممزوجاً بتعبيرات متفائلة حول تفهّم الولايات المتحدة الأمريكية للمطالب العادلة لليبيا، والتي يقصد بها عموماً قضية خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية والمساعدات الاقتصادية.

زيارة بن حليم لتركيا ومصر

- تناول **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا رقم (٢٦) المؤرّخ في **٣/ ٧/ ١٩٥٤** الزيارة التي قام بها **رئيس الوزراء بن حليم** إلى كل من **تركيا ومصر** والتي عاد منها إلى ليبيا في **٢٧/ ٦/ ١٩٥٤** فقد بدا، كما وصفه التقرير، **سعيداً بالمحادثات التي أجراها في كلا البلدين**. وعقب التقرير على هذا الخبر بالآتي:

> "لا يوجد شك في أنَّ بن حليم يعوّل كثيراً على دعم الأتراك له في محاولته الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من أمريكا خلال محادثاته المقبلة في واشنطن. أمَّا محادثاته مع المصريين، فقد استوجبتها حقيقة أنَّ **مصر هي أقرب جارٍ لليبيا**، ولا يستطيع في ضوء العلاقات (المتوتّرة) بين تركيا ومصر أن يظهر بمظهر الساعي لصداقة تركيا على حساب مصر، ولاسيما أنَّ **تركيا وباكستان** شريكان في حلفٍ قد يضمّ مستقبلاً بعض الدول العربية (العراق)".

كما تضمَّن هذا التقرير في فقرة أخرى بيانات حول سفر الوفد الليبـي المفاوض إلى واشـنطن، إذ ينتظر وصولـه إلى العاصمة الأمريكية مع نهاية الأسبوع الأول من شهر يوليو/ تموز.[٣٠]

وفضـلاً عن ذلك، نسـب التقريـر في فقرة أخرى منـه (الفقرة ٩) إلى **بـن حليـم تصريحـاً**، أدلى بـه إلى أحد منـدوبي المفوضية الأمريكية في الليلة السـابقة على سـفره مـن طرابلس، **نفى فيه بشـدّة أن يكون بنيّته التخطيط لإجـلاء القوات الأمريكية عن ليبيا أو تحديد نشاطاتهم فوق الأراضي الليبية، حتى لو لم ينجح في الوصـول إلى اتفاقيـة في واشـنطن مؤسّسـة عـلى دعـم مالي واقتصـاديٍّ كبـير**. وقـد عقب التقريـر على تصريـح بن حليم بأنّـه يعكـس بالـضرورة **نظرة بـن حليـم الواقعيـة للعلاقات الخارجية**.



مفاوضـات واشنطن

- نشرت صحيفة **"برقة الجديدة"** (الحكومية) في عددها الصادر يـوم ١٦/ ٧/ ١٩٥٤ خـبراً يتعلـق بافتتـاح المفاوضـات في واشـنطن، ويتناول وجهات النظر بين رئيس الوزراء والجانب الأمريكـي. وأشـارت الصحيفـة إلى أنَّ النجـاح المتوقـع لهذه المفاوضات سوف يتحقق.[٣١]

- وفي **٢٠/ ٧/ ١٩٥٤** بعـث وزيـر الخارجيـة الأمريكي دالاس برقيـة إلى المفوضية الأمريكيـة بطرابلس وبنغـازي ينقل فيها مـا جرى الاتفاق عليه بـين الوفدين الليبي والأمريكي في ليبيا

٣٠ ضـمَّ الوفـد الليبي الذي توجّه إلى الولايـات المتحدة رئيس الـوزراء مصطفى بن حليم (ومديـر مكتبه عبد الحميد المبروك بن حليم)، ووزير المالية الدكتور علي نور الدين العنيزي (ومدير مكتبه محمود بن غلبون)، وسـليمان الجربي (الوكيـل الدائم لـوزارة الخارجية)، والدكتـور محي الدين فكيني (ناظـر العدل بولاية طرابلس، وقد كان مرشـحاً حينـذاك لتـولي رئاسـة المجلس التنفيـذي للولاية)، فضلاً عن المسـتر بيت هارد ايكر المستشـار المـالي والاقتصادي للحكومـة الليبيـة (بريطاني). وقد توقف بن حليم في طريقه إلى واشـنطن بلندن حيث أمـضى عدّة أيام قابل خلالها بعـض المسـؤولين البريطــانيـين. تقـــرير السـفارة الأمريكيـة بلندن رقـم (١٣٣) المـؤرّخ في ١٢/ ٧/ ١٩٥٤. المـلف 773.13.

٣١ التقرير الأسبوعي للبعثة الأمريكية في ليبيا رقم (٦) المؤرّخ في ١٧/ ٧/ ١٩٥٤.

حتى ذلك التاريخ. وقد كان من ضمن ما تضمّنته هذه البرقية السرّية (**التي جرى الإفراج عن جزء من محتوياتها فقط**) ما يلي:

١- اختتمت المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العسكرية والمساعدات المالية بنجاح يوم ٢٠/ ٧/ ١٩٥٤ وسوف يغادر بن حليم العاصمة الأمريكية إلى نيويورك، ثم يغادرها إلى بلاده التي يتوقع أن يصلها يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٥٤ بعد أن يتوقف في طريق عودته في كل من باريس ولندن.

٢- الصيغة التي قبلتها أمريكا فيما يتعلق **بخضوع الجنود الأمريكان للقوانين الليبية** هي على غرار الفقرة رقم (٣٢) الواردة بمعاهدة التحالف والصداقة الليبية البريطانية **مضافاً إليها فقرة سرّية أخرى تعهّدت ليبيا بموجبها أن تعفي الأفراد الأمريكان من الخضوع للقوانين الليبية فيما عدا الحالات ذات الأهمّية الخاصّة.**

٣- سيجري تناول بقية الموضوعات العالقة مع **سليمان الجربي** في اليوم التالي.

٤- الصيغة الرسمية للاتفاقية سوف يجري التوقيع عليها في ليبيا كما سيجري تقديمها إلى البرلمان خلال شهر سبتمبر/ أيلول.

٥- **المساعدات الاقتصادية**، التي وعدت أمريكا بتقديمها، تتكوّن من:

أ- التسّريع بتقديم مبلغ (٤٠) مليون دولار من ميزانية سلاح الطيران الأمريكي على أساس تقديم مبلغ سنوي مقداره (٤) ملايين دولار عن

عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠، وتقديم مبلغ (١) مليون دولار سنوياً فيما بعد.

ب- (٣) ملايين دولار من ميزانية برنامج الأمن المشترك MSP للسنة المالية ١٩٥٥.

ج- تقديم معونة إضافية مقدارها (٢٥,٠٠٠) طن من القمح لمساعدة ليبيا على مواجهة حالة الجفاف التي تعانيها.

وفضلاً عن ذلك، **فقد تعهّد الجانب الأمريكي بأن ينظر بتعاطفٍ لاحتياجات ليبيا الاقتصادية المستقبلية**. كما ستقوم كل من ليبيا والولايات المتحدة بدراسة مشتركة للمشروعات التي يمكن أن تخصّص الأموال السالف الإشارة إليها لتمويلها.

وأشارت البرقية، فضلاً عن ذلك، إلى المقابلات التي أجراها رئيس الوزراء الليبي، وكان من بينها لقاء مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور والزيارة التي قام بها **للمنشآت البترولية في تكساس ولويزيانا**. كما تضمّنت البرقية نصّ **البيان المشترك** الذي اتفق على إصداره يوم الجمعة التالي والذي نصّه:

"اختتمت المفاوضات التي جرت بين الحكومة الأمريكية والحكومة الليبية في واشنطن بنجاح. وكان على رأس الوفد الليبي رئيس الوزراء السيد مصطفى بن حليم، فيما ضمَّ الوفد الأمريكي عدداً من المسؤولين في الإدارة الأمريكية. وقد جرى الاتفاق على كافة القضايا الأساسية المتعلقة بالاتفاقية الخاصّة باستعمال القاعدة. وسيجري التوقيع على الاتفاقية في ليبيا عقب عودة رئيس الوزراء، وستقدّم الاتفاقية إلى البرلمان الليبي للمصادقة عليها.

وفضـلاً عـن ذلك، فقـد كانت زيـارة رئيس الـوزراء الليبي لواشنطن مناسـبة طيبة لعقد محادثات مرضية حول عددٍ من المشـاكل ذات الاهتمام المشـترك بما في ذلـك تطوير الاقتصاد الليبـي، والوسـائل التـي يمكن عـن طريقها دعـم علاقات الصداقة القائمة بين البلدين".

- وقـد تضمّن **التقرير الأسـبوعي** المشـترك للبعثـة الأمريكية في ليبيـا المـؤرّخ في **٢٤/ ٧/ ١٩٥٤** إشـارتين إلى المحادثات التي جرت في واشنطن:

- وردت **الأولى** في الفقـرة (٤) منـه حيث ذكـر أنَّ **الدكتور محي الديـن فكيني** عضو الوفـد الليبي المفاوض وصل إلى طرابلس يوم ٢١/ ٧ عائداً من واشـنطن وكان في اسـتقباله والي الولاية وعدد كبير من الشـخصيات المحلية، وقـد **بدا الدكتور فكيني سعيداً برحلته للولايات المتحدة الأمريكية**.

- كـما وردت الإشـارة الثانيـة في الفقـرة (٢) مـن التقرير حيث ورد أنَّ **الصحـف المحليـة اليوميـة جميعهـا**، في كل من بنغازي وطرابلس، قامت بنشر **النصّ الكامل للبيان الرسـمي المشترك** الصـادر في اختتـام المفاوضات الليبيـة الأمريكية. وقد لاحظ التقرير أنَّه فيما **كانت افتتاحيات الصحف الصادرة في طرابلس متحمّسـة للنتائـج التـي تـمّ التوصّـل إليها، عـبّرت الصحف الصـادرة في بنغـازي عـن درجـة مـن التحفـظ بشـأن حجـم المساعدات الاقتصادية**.

- وفضلاً عن ذلـك، كانت المفاوضـات الليبية/ الأمريكية التي جـرت في واشـنطن في الفترة ما بـين ١٤ - ٢٠ من يوليو/ تموز ١٩٥٤ موضوع **برقية سرّية بعث بها وزير الخارجية الأمريكي دالاس بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٥٤** إلى المفوضية الأمريكية في ليبيا كان من أهم ما ورد فيها:

١- الإشارة إلى الزيارات والمقابلات التي أجراها الوفد الليبي برئاسة بن حليم، **كما جرت الإشارة بشكل بارز إلى عضو الوفد الليبي الدكتور علي العنيزي** (الذي نزل مع رئيس الوزراء الليبي ضيفاً على "بلير هاوس" في واشنطن في الليالي الأربع الأولى من رحلتهما إلى واشنطن).

٢- الإشارة إلى **إهمال الصحافة الأمريكية كلياً لأخبار زيارة الوفد الليبي والمفاوضات التي أجراها**، ولم تقم أيّ من الصحف الرئيسية في واشنطن ونيويورك بنشر البيان المشترك الذي صدر في ختام تلك المباحثات، بل لم تشر إلى هذه المباحثات من قريبٍ أو بعيد.

٣- أسهبت البرقية في الإشارة إلى **ما دار خلال جلسات المفاوضات** من مساهمات من الجانب الليبي الذي ضمَّ، فضلاً عن رئيس الوزراء والدكتور العنيزي، كلاً من الدكتور محي الدين فكيني وسليمان الجربي والمستر بيت هارد ايكر.




٤- عقدت **اللجنة الفرعية المختصّة بالشؤون الاقتصادية** (خلال المفاوضات) اجتماعين كان المستر **بيت هارد ايكر** المتحدّث الرئيس فيهما عن الجانب الليبي. وقد قام الأخير بتقديم قائمة طويلة تضمّ المشروعات الاقتصادية التي تحتاج ليبيا لتمويلها، وقدِّرت تكلفتها بنحو (٥٥) مليون جنيه ليبي. **إلا أنّه (هارد ايكر) قام بالخفاء،**[٣٢] **عن الوفد الليبي**، بإبلاغ الجانب الأمريكي بأنّ ما تتوقعه ليبيا بالفعل هو مجرّد تعهّدٍ من أمريكا بالاستعداد لتمويل مشروعاتها الاقتصادية، وأنّ المشروعات التي تشكل أهمّية عاجلة لدى الحكومة الليبية **لا تتجاوز خمسة**

٣٢ نموذج آخر للدور الذي يقوم به المستشارون الأجانب ضدّ مصلحة البلاد.

مشروعات هـي (تطوير ميناء بنغازي، إعـادة بناء محطة كهربـاء طرابلـس، مشروعـات توصيل الميـاه في مدينتي طرابلس وبنغازي، وبناء عددٍ من الطرق الاتحادية)، وأنّ تكلفـة هذه المشروعـات لا تتجـاوز (١٠) ملايين جنيه، وإتمامهـا سـوف يسـتغرق قرابـة (٥) سـنوات. كـما عبّر الجانب الليبي خلال الجلسـة الثانية لهـذه اللجنة الفرعية عـن رغبة ليبيا في اسـتخدام جـزءٍ من المسـاعدات المالية التـي تحصل عليها من أمريـكا في تطوير نظامها المصرفي، وعلى الأخصّ في تقديم قروضٍ في المجال الزراعي.

٥- أشـارت البرقيـة إلى أنَّ رئيـس الـوزراء الليبـي أثـار مع المسـتر بايـرود Henry A. Byroade[٣٣] **موضـوع تطويـر الجيـش الليبـي وزيـادة عـدد قواتـه إلى (٥٠٠٠) جندي وطلـب مسـاعدة أمريـكا في هذا الأمـر**. وقـد اقتصر ردّ المسـتر بايرود على مجرّد الوعد بدراسـة الموضوع في ضوء التزامات أمريكا المتعدّدة الأخرى.

- وفي برقيـة بعـث بهـا القائـم بالأعـمال الأمريكـي في طرابلس المسـتر Ness إلى واشـنطن بتاريـخ **٢٩/ ٧/ ١٩٥٤** أكـد **روح التفـاؤل والثقـة التـي تسـيطر عـلى رئيـس الـوزراء الليبي إثر عودته من رحلته إلى واشـنطن** بسـبب الحفـاوة التي عومل بها خلالها، كما أكد على سيطرة التفاؤل على الأجواء المتعلقة بإبرام الاتفاقية والمصادقة عليها من قبل البرلمان الليبي.

- ورد في **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية، رقم (٣٠) المؤرّخ في **٣١/ ٧/ ١٩٥٤**، أنَّ بن حليم عاد إلى ليبيا يوم ٢٧/ ٧ من رحلته إلى واشـنطن، وقد بدا واضحـاً أنَّه كان **معجباً جداً بالمحادثات التي أجراها وبالحفاوة التي استقبل بها في العاصمة**

---

٣٣ رئيـس الوفـد الأمريكي في المفاوضات والذي كان يشـغل يومذاك منصب مسـاعد وزير الخارجية لشـؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا.

الأمريكيـة. وقد قام بن حليم على الفـور بالتوجّه **لمقابلة الملك واطلاعه على نتائج المحادثات**. وقد نسـب التقرير إليه قوله إنَّ الملك كان **سـعيداً للغاية بالنتائج التي أسفرت عنها المحادثات الليبية الأمريكية**.

- كما ورد في **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية (القسم الاقتصـادي) رقـم **(٣١)** المؤرّخ في **٧/ ٨/ ١٩٥٤** أنَّ رئيـس الوزراء **بن حليم** عقد اجتماعاً مطوّلاً **مع كل من القائم بأعمال المفوضيـة الأمريكيـة ومدير بعثـة عمليات الولايـات المتحدة الأمريكية/ لنـدن**[٣٤] المسـتر Easton يـوم ٢/ ٨، وقـد تنـاول الاجتماع عدّة **موضوعات** كان من بينها:

١- تشـكيل فريق بريطاني/ تركي/ أمريكي لوضع توصيات بشأن **البنك المركزي والبنك الزراعي** المقترحين.

٢- **تخصيص أخصائي أمريكي** في "**المزارع الجافة**" للعمل مع الحكومة الاتحادية.



٣- تأسـيس **لجنـة ليبيـة- أمريكيـة مشـتركة للتخطيـط الاقتصادي** وفقاً لما جرى الاتفاق عليه في واشنطن لتنفيذ الجانب الاقتصادي من الاتفاقية الخاصة بالقاعدة.

أمّـا في القسـم السـياسي مـن التقريـر ذاتـه، فقـد وردت عدّة إشارات تتعلق بموضوع **الاتفاقية**. ذكرت الأولى أنَّ **بن حليم يعتزم تقديم الاتفاقية للبرلمان للمصادقة عليها في منتصف شهر سبتمبر/ أيلول**، وهو على الرغم من اعتقاده بوجود عددٍ كافٍ من أعضاء مجلسي النواب والشـيوخ سوف يصوّتون في صالح الاتفاقيـة في البرلمان ممّـا يكفل المصادقة عليها، فإنَّه مع ذلك ما يـزال يرغب في أن تكـون "**الأغلبية**" التي تجاز بها الاتفاقيـة في

٣٤ United States Operations Mission-Libya. كان هـذا الاجتماع موضـوع تقرير خـاص بعـث بـه القائـم بالأعمال المستر سمرز Lionel M. Summers إلى واشنطن مؤرّخاً في ١١/ ٨/ ١٩٥٤.

المجلسين **كبيرة**، ومن ثمّ فإنّه سوف يبدأ قريباً في برنامج دعاية وإقناع كبيراً فور عودته من إجازته. وقد ذكر هذا التقرير أنَّه يتوقع **معارضة قوية** من عضو البرلمان **صالح بويصير**.

أمّا الإشارة الثانية، فهي تتعلق بموقف **الصحافة الليبية** من الاتفاقية، إذ أورد التقرير أنَّ الصحف في **ولاية برقة** واصلت – بناءً على تعليمات بن حليم– ثناءها على الاتفاقية، غير أنّها **ظلت على موقفها المتحفظ** إلى أن يتبيّن حجم وشكل المساعدات الاقتصادية. وقد عقبت البعثة على ذلك بأنَّ الصحف في برقة سوف ترحّب بالاتفاقية في حال قيام بن حليم بعرض المساعدات في شكل "مشروعات" بدلاً من "مبالغ مقطوعة". وقد توقع التقرير أن يقوم بن حليم بذلك فور قيام الحكومة الأمريكية بالإفراج عن المساعدات.

أمّا عن موقف **الصحافة في طرابلس**، فقد أورد التقرير نفسه أنّه قد **تحوَّل فجأة، منذ عودة بن حليم، من موقفٍ متشكك يثير التساؤلات حول الحكمة من وراء التوقيع على اتفاقية مبنيّة بدرجة كبيرة على وعودٍ أمريكية، إلى موقفٍ مؤيّدٍ للاتفاقية.**

دعوة لتحالفٍ عربي مع الغرب

- في **١٤/ ٨/ ١٩٥٤** التقى بن حليم مع **القائم بالأعمال الأمريكي** المستر سمرز Summers وحدّثه باستفاضة عن رحلته التي قام بها مؤخّراً إلى كل من **لبنان ومصر** وما نقله إلى القادة العرب الذين التقى بهم خلال هذه الرحلة. وقد نقل سمرز ما دار بينه وبين بن حليم إلى واشنطن ببرقية[٣٥] مؤرّخة في ١٥/ ٨/ ١٩٥٤، كان ممّا جاء فيها:

---

٣٥ وردت إشارة إلى الموضوع ذاته في الفقرة رقم (١) من **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا المؤرّخ في ١٤/ ٨/ ١٩٥٤ (الأسبوع رقم ٣٢).

"تحدّث معي بن حليم يوم أمس حول رحلته التي قام بها مؤخّراً إلى كل من **لبنان ومصر** والتي قابل خلالها عدداً من الشخصيات اللبنانية والعراقية والمصرية، من بينهم رئيس وزراء لبنان ووكيل وزارة الخارجية اللبنانية والسفير العراقي في لبنان وقائد الأسراب المصري حسن إبراهيم.

وكان فحوى ملاحظاته أنَّ **الدول العربية ينبغي عليها أن تتحالف مع الغرب** وأنَّ الوقت مواتٍ لذلك. **كما ذكر لهم أنَّ انحياز ثمانية دول إلى الغرب سيكون له تأثير كبير على أيّة صعوبات قد تواجهها الدول العربية مع إسرائيل، إذ إن أمريكا لن تخاطر بسهولة في فقدان الصداقة الحقيقية لمثل هذه الكتلة الكبيرة**".

وأضاف بن حليم، وفقاً لما ذكره القائم بالأعمال الأمريكي في برقيته:

"اقترحت عليهم **أنَّ تعاون الدول العربية مع الغرب يمكن تحقيقه بإحدى طرقٍ عديدة**. فتركيا مثلاً أعلنت عن ذلك خلال انضمامها إلى حلفٍ بينها وبين باكستان، ومع دول البلقان، ومع الناتو في الوقت نفسه".

"وخلال محادثاته مع حسن إبراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة المصري) ذكر له أنَّ ليبيا تجنّبت خلق صعوبات لمصر طالما استمرت المشاكل المتعلقة بقناة السويس قائمة (بينها وبين بريطانيا)، **غير أنَّ الوقت قد حان لمصر كي تنضمّ إلى الغرب، وإنَّ إخفاقها في القيام بذلك قد يضر بقيادتها للدول العربية التي يفكر عدد منها في انتهاج هذا السبيل**".

"وقد أخذ (بن حليم) الانطباع (من حسن إبراهيم) بأنَّ **مصر ستنضمّ إلى الغرب في حالة الحرب** غير أنَّها تتردّد في الدخول بأيّة اتفاقية دفاعية معه في حالة السلم خشية أن يؤدّي ذلك إلى وجود قوات أجنبية فوق أراضيها".

وواصل القائم بالأعمال الأمريكي تقريره عن لقائه مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم:

> "ومن أجل إنجاح وجهات نظره، سيحاول بن حليم طرح موضوع "**العلاقات مع الغرب**" كأحد موضوعات جدول أعمال اجتماعات جامعة الدول العربية القادمة."

وقد **علق المستر سمرز Summers على ما سمعه من بن حليم بالعبارات التالية:**

> "يبدو أنَّ بن حليم يبذل **أقصى جهوده من أجل إبراز نفسه كأهمّ رجل دولة ليبي على الصعيد العالمي**، ومن ثمّ يستطيع أن يواجه الشكاوى المتواصلة، وإن لم تكن فعّالة، من **إبراهيم الشلحي وعبد الله عابد السنوسي**، ضدّ نشاطاته على الصعيد الداخلي".



> "ومن خلال سعيه لتحقيق تقاربٍ بين الدول العربية والغرب، يبدو أنَّ لدى بن حليم **مزية مزدوجة**، فهو من جهة يستفيد من الظرف المؤاتي في العالم العربي بعد التوقيع على المعاهدة الخاصّة بقناة السويس (بين بريطانيا ومصر)، كما أنّه يترك من جهة أخرى انطباعاً جيداً لدى الغرب (وأمريكا خاصة) عنه وعن حيويته وقدرته الإقناعية".

> "ومن الطبيعي، أنّه يحاول أن يضخّم دوره وأن يجعل اقتراحاته تبدو أكثر أهمّية ممّا هي في الحقيقة. وبالنظر إلى قدراته الطبيعية وقوة تأثيره، فمن غير المستبعد أن يحقق نتيجة ما بحيث لا تذهب وجهات نظره كافة أدراج الرياح".[٣٦]

---

٣٦ لا يسع المرء إلا أن يتساءل عمّا كان سيؤول إليه مسار الأحداث ومقادير العالم العربي لو جرى تبنّي وجهات النظر التي عبّر عنها من قبل الدول العربية؟ أَوَ كان الغرب وأمريكا سيرضيان بذلك؟ وهل كانت إسرائيل، ومجموعات الضغط التي تعمل لصالحها في أوروبا والولايات المتحدة، ستقف موقف المتفرّج أو تسمح أصلاً بحدوث ذلك؟!



- وقد تضمّن **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في ١٤/ ٨/ ١٩٥٤ إشارة في الفقرة رقم (٢) منه إلى عددٍ من **التطوّرات المتعلقة بالاتفاقية** الخاصّة بالقاعدة أوجزها كالآتي:

(أ) أنَّ رئيس الوزراء بن حليم يرغب في التوقيع على الاتفاقية في **الأوّل من سبتمبر ١٩٥٤**.

(ب) أنَّ رئيس الوزراء **يعتزم تقديم الاتفاقية إلى البرلمان خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر**، كما ينوي أن يضمّن المذكرة، التي يقدّم بها مشروع الاتفاقية إلى البرلمان، استعراضاً لتاريخ المفاوضات حول الاتفاقية، إضافة إلى نيّته تضمينها نصّ الاتفاقية المبرمة في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ وذلك من أجل أن يبيّن لأعضاء البرلمان الجهود التي بذلها في تعديل نصوص تلك الاتفاقية لشكلها الجديد المطروح أمام البرلمان.



(ج) أنَّ **مشروع الاتفاقية** الجديد سوف يعرض بكامله **أمام مجلس الوزراء** خلال اجتماعه المزمع في البيضاء يوم **١٩/ ٨/ ١٩٥٤**، وقد عبّر بن حليم من **أنّه لن يتسامح مع أي اتجاه (داخل مجلس الوزراء) لمناقشة التفاصيل والجزئيات، وأنَّ على المجلس أن يقبل أو يرفض مشروع الاتفاقية ككل**.

- وأشار **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في **٢١/ ٨/ ١٩٥٤** بعدّة إشارات لما دار **خلال اجتماع مجلس الوزراء**،[٣٧] الذي انعقد في مدينة البيضاء يوم **١٩/ ٨/ ١٩٥٤** والذي ناقش مشروع الاتفاقية مع أمريكا. وقد جاء في تلك الإشارات:

٣٧ أشار الصيد، وزير الصحة في حكومة بن حليم، إلى بعض ما دار خلال مناقشة المجلس لمشروع الاتفاقية. انظر: الصيد، ص ١٠٠-١٠٢.

١- أنَّ بعـض أعضـاء المجلـس يعتقـدون أنَّ **النـصَّ الجديد الخـاص بالمسـاعدات الاقتصاديـة** الـوارد في مـشروع الاتفاقية **يشكل تراجعاً عن الموقف الذي عبّر عنه الجانب الأمريكي خلال محادثات واشنطن.**

٢- أنَّ **رئيـس مجلـس الوزراء بـن حليم واجـه ظرفاً أصعب ممّا كان يتوقع** خلال مناقشـات المجلس لمشروع الاتفاقية رغم أنَّ معظم المناقشات لم تكن بذات أهمّية تذكر.

٣- فيـما يتعلق بموضوع **المسـاعدات الاقتصادية،** عبّر مجلس الـوزراء عـن رغبتـه في أن يكـون غالبيـة **أعضـاء الهيئـة الأمريكية/ الليبيـة الجديـدة، المقترحـة لإدارة برنامـج المسـاعدات، من الليبيّين، فضلاً عن رئيس الهيئة المزمعة،** وذلـك رغبـة منهـم في تجنّـب تكـرار المسـاس بمظاهـر سـيادة الدولة مثلما حدث خلال مناقشـة المعاهدة الليبية البريطانيـة. ومـن جهة أخـرى، فإنَّ المجلس يصرّ بشـدّة عـلى فكـرة أن تكـون الهيئـة الجديـدة **"مشـتركة"** (بـين ليبيـا وأمريـكا) **وذلك من أجل تجنّب أيّـة اتهامات لهم في المسـتقبل بإسـاءة استخدام "أموال المسـاعدات"** من قبل أيّـة معارضة داخليـة أو حتى من قبـل الولايات المتحدة الأمريكية.

وقـد توقّع التقرير أن يواصـل المجلس انعقاده يوم ٢٣/ ٨ من أجل استكمال بحثه لمشروع الاتفاقية المعروض أمامه.

شكـوك ليبية وتطمينـات أمريكية

- في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٤ بعـث رئيـس الوزراء **بن حليـم** برقيــة إلى **المسـتر بايـرود** طلـب فيهـا **توضيحـات إضافيـة فيـما يتعلــق بالمسـاعــدات المـاليــة التـي تعهّـدت الإدارة الأمريكيـة بدفعهـا للحكومـة الليـبيـة** بموجـب الاتــفـاق الـذي تـــمّ

التوصّل إليـه في واشنطن.

أكّد بن حليم في برقيته أنّه حسـب ما اسـتقرَّ في فهمه سـيكون هنـاك **نوعان** من المسـاعدات الأمريكيـة لليبيـا: **الأول يتمثل بمبلـغ محـدّد ونهائي هو (٤٠)** مليـون دولار، و**الثاني هو مبلغ إضافي متجدّد وتجري الموافقة عليه سنوياً**.

وأضـاف بـن حليم أنَّ هنـاك **شـكوكاً**[٣٨] أثيرت حـول ما إذا كان الالتـزام بشـأن المبلـغ الأول (٤٠) مليـون دولار **نهائيـاً وقطعيـاً**. وطلب توضيح إذا كانت الدفعات الخاصّة بالالتزام الأول هي موضوع موافقة سـنوية من قبل الكونجرس ولجنة الميزانيـة أم لا، كما طلب تأكيد أنَّ المسـاعدات الثانية الإضافية هي وحدها التي ستكون موضوع مصادقة سنوية.

وقـد ردَّ المسـتر **بايـرود** عـلى تسـاؤلات وشـكوك بـن حليـم بموجـب **رسـالة موقعة من وزيـر الخارجية المسـتر دالاس** إلى المفوضيـة الأمريكيـة بطرابلـس ومؤرّخـة في **٢٤/ ٨/ ١٩٥٤** مؤكـداً فيهـا أنَّ التزام الولايات المتحـدة الأمريكية **بدفع مبلغ (٤٠) مليـون دولار للحكومـة الليبية هو قاطـع ونهائي**، وقد تمَّ التعهّد به بناءً على موافقة الكونجرس والسلطات المختصّة وليـس بحاجـة إلى مصادقـات جديدة. كـما أكـد أنَّ المصادقة المطلوبـة من قبـل الكونجـرس هي خاصّـة بالنـوع الثاني من المساعدات وفيما يتجاوز السنة المالية ١٩٥٥.

منشورات وملصقات معاديـة

- ومـن جهـة أخـرى، ورد **بالتقرير الأسـبوعي** المشـترك للبعثة الأمريكيـة في ليبيـا المـؤرّخ في **٢٨/ ٨/ ١٩٥٤** أنَّ الشرطـة في

[٣٨] أثيرت هذه الشـكوك والتسـاؤلات خلال اجتماع مجلس الـوزراء الذي انعقد بمدينة البيضـاء يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٥٤ لاستكمال مناقشة مشروع الاتفاقية الأمريكية (راجع أيضاً التقرير الأسبوعي المشترك الذي أرسلته البعثة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٤).



مدينـة طرابلس عثـرت على كميـات ضخمة من المنشـورات والملصقـات المعاديـة للاتفاقية الليبية/ الأمريكيـة التي هرّبت مـن مصر. وقـد جرى إلصـاق عددٍ مـن هـذه الملصقات على جـدران بعض المسـاجد قبـل أن يتمكن الشرطة مـن مصادرة بقيّتها.

وقد تردّد أنَّ هذه المنشـورات/ الملصقات هي من عمل الطلبة الليبيّـين في مـصر، غـير أنَّ نوعيـة هـذه الملصقـات وأعدادها والطريقـة التي جرى بها نقل هذه المواد يقود الشرطة للاعتقاد بأنّها من إعداد **الإخوان المسلمين**.[٣٩]

وقد علّق التقرير بالقول إنَّ هذه الملصقات/ المنشـورات لم تثر أيّ اهتـمام أو تعليق بـين الليبيّين. كما يبـدو أنَّ هذه **الملصقات هي البداية في حملة موجّهة ضدَّ الاتفاقية الأمريكية شبيهة بتلك التي جرت خلال الوقت نفسـه من العام السـابق ضدَّ المعاهدة البريطانية.**



٣٩ لم يبيّن التقرير ما إن كان يعني بذلك الإخوان المسلمين في مصر أو في ليبيا.

التوقـيع على الاتفاقيـة

منذ **التاسع من شهر سبتمبر ١٩٥٤** قامت المفوضية الأمريكية بإرسال عددٍ من التقارير والبرقيات إلى واشـنطن تتعلق بالاتفاقيـة الليبية/ الأمريكية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- البرقيـة المؤرّخـة في **٩/ ٩/ ١٩٥٤** والتـي **تتعلق بالتوقيع علـى الاتفاقية في مدينـة بنغازي في تمام السـاعة (١١) من صبـاح ذلـك اليـوم**. (كان التقريـر الأسـبوعي المشـترك للبعثة الأمريكية المؤرّخ في ٤/ ٩ قد تضمّن إشـارة إلى أنَّ **المسـتر John E. Utter** رئيس مكتب الشـؤون الإفريقية لـوزارة الخارجية الأمريكيـة قد حـضر إلى ليبيا من أجل متابعـة موضـوع الاتفاقية، وجرى اسـتقباله من قبل كل من الملك ورئيس الوزراء بن حليم).

- **التقريـر الأسـبوعي** المشـترك المـؤرّخ في **١١/ ٩/ ١٩٥٤** الذي تضمّن عدّة إشارات إلى موضوع الاتفاقية كالآتي:

  - قـام بالتوقيـع عـن الجانـب الليبـي رئيس الـوزراء **مصطفـى بن حليم** وعـن الجانب الأمريكـي القائم بأعمال المفوضية **المسـتر سـمرز** Summers **والميجور جنـرال غلانتسـبرغ** Glantisberg قائد الفرقة (١٧) لسـلاح الجو الأمريكي. وبعد التوقيع **توجَّه الجانب الأمريكي إلى البيضاء حيث استقبله الملك إدريس**.

  - سافر **بن حليم إلى طرابلس** فور إتمام مراسم التوقيع لمهمّة ذات هدفين:

(أ) **استباق وإفساد أيّة خططٍ لمعارضة الاتفاقية قد تخطط لها عناصر المعارضة في طرابلس.**

(ب) **محاولة إقناع أنصار العناصر الطرابلسية الأربعة في الوزارة بالعدول عن رأيهم المطالب بضرورة عودة الحكومة الاتحادية إلى طرابلس.**

- أثيرت قضية **استخدام جزءٍ من قاعدة ويلس مؤقتاً لأغراض الطيران المدني** وإلى حين الانتهاء من إصلاحات مطار إدريس الدولي.

- علمت **البعثة الأمريكية أنَّ أعضاء سابقين في حزب المؤتمر (المنحل) في طرابلس، مدعومين من مصر، يعدّون العدَّة للقيام بمظاهرات احتجاجية ضدَّ الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة.**

- **البرقية** المؤرّخة في **١٤/ ٩/ ١٩٥٤** الخاصة بإحالة الوثائق المتعلقة بالاتفاقية المبرمة والرسائل والمذكرات المتبادلة بشأنها إلى واشنطن.

- **التقرير الأسبوعي المشترك** المؤرّخ في **١٨/ ٩/ ١٩٥٤** ويتضمّن الفقرات الآتية:

- واجه بن حليم **صعوبة لم تكن متوقعة بشأن الاتفاقية من قبل الأعضاء الطرابلسيين في البرلمان الليبي**، ولم يكن مصدر هذه المشاكل اعتراضهم على نصوص الاتفاقية، **بل رغبتهم في عدم العودة إلى بنغازي في ذلك الوقت لحضور دورة خاصّة للبرلمان يناقش فيها الاتفاقية**. وقد اضطرَّ بن حليم (وفقاً لما رواه التقرير) من أجل إقناع النواب الطرابلسيين

(المعارضين) إلى أن يعدهم بعودة الحكومة الاتحادية إلى طرابلس في الخريف.[٤٠]

- أسرَّ بن حليم لأحد ضباط سلاح الطيران الأمريكي بالقاعدة بأنَّه على ثقة بأنَّ نحو ٧٠٪ من **أصوات أعضاء البرلمان الليبي مؤيّدة للاتفاقية**، وأنَّه يتوقع أن يزيد من هذه النسبة عبر حديثه مع المزيد من الأعضاء.

- أنَّ بن حليم قد ارتكب **خطأً فنّياً خلال تقديمه لشروط الاتفاقية إلى الرأي العام**، وذلك بتأكيده على أنَّ الولايات المتحدة سوف تقوم في المستقبل **بتزويد الجيش الليبي بأسلحة حديثة**. وقد أخذت دوائر كثيرة هذا التأكيد على أنَّه يعبّر عن التزام محدّد من قبل الولايات المتحدة، على حين أنَّ ما دار فعلاً في هذا الصدد لم يتجاوز مجرّد حديثٍ عام جداً.



- **التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة المؤرّخ في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٤** والذي اقتصر على توقع البعثة بأن يجري عرض مشروع الاتفاقية الليبية/ الأمريكية **على البرلمان الليبي للمصادقة يوم ٢٧/ ٩**، وتوقّعها أيضاً أن يحوز المشروع مصادقة البرلمان رغم وجود إحساسٍ عام لدى الجميع (الليبيّين) بأنَّ حجم المساعدات الاقتصادية ضئيل جداً.

- **التقرير الأسبوعي المشترك المؤرّخ في ٢/ ١٠/ ١٩٥٤** الذي أشار إلى **شروع مجلس النواب الليبي مساء** يوم الاثنين ٢٧/ ٩/ ١٩٥٤ بالنظر، خلال دورة خاصّة، في مشروع الاتفاقية الليبية/ الأمريكية إذ قام بن حليم

---

٤٠ أشار الدكتور مجيد خدوري إلى هذا الموضوع (استناداً إلى مقابلة شخصية له مع عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج) بطريقة مغايرة. انظر: خدوري، ص ٢٨٩-٢٩٠.

بتقديمها إلى المجلس الذي قام بإحالتها للدراسة على **لجنة الدفاع والشؤون الخارجية** المتفرّعة عن المجلس (تضمّ اللجنة كلاً من السادة الأعضاء محمد سيف النصر، ومصطفى ميزران، وصالح بويصير، وعبد السلام بسيكري، ومفتاح عريقيب، وحسين الفقيه، وسالم بن حسن، ورمضان الكيخيا). وفور اجتماع مجلس النواب، عقد مجلس الشيوخ جلسة قصيرة استمع خلالها إلى خطبة رئيس الوزراء التي قام سكرتيره بتلاوتها، ولم يقم مجلس الشيوخ بإحالة مشروع الاتفاقية إلى اللجنة المختصة إلا يوم **٣٠/ ٩/ ١٩٥٤** (تتكوّن هذه اللجنة من الشيوخ محمد شليد، راسم كعبار، عبد الحميد العبار، أبو بكر أحمد، عبد الكافي السمين، صالح خربيش، ومحمد المنصوري).

كما تضمّن التقرير ذاته إشارة ثانية إلى مشروع الاتفاقية تناولت نشاط **الأستاذ مصطفى بن عامر**، رئيس جمعية المختار (المنحلة) في بنغازي، فقد ذكر التقرير أنّه يقوم بمعارضة نصوص الاتفاقية من خلال **توزيع المنشورات المندِّدة بها ومن خلال الإدلاء بتصريحات صحفية تعبّر عن معارضته الشديدة لنصوصها**، وأنّه يوجد شعور عام لدى الليبيّين بأنَّ حجم المساعدات الاقتصادية غير كافٍ، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد حجم المعارضة المتوقعة للاتفاقية في البرلمان، إذ ينتظر أن يصوِّت عدد كبير من أعضاء البرلمان لصالح الاتفاقية بضغوطٍ من الملك ومن رئيس الوزراء، رغم أنّهم يعارضونها شخصياً.

- **البرقية** المؤرّخة في **١٤/ ١٠/ ١٩٥٤** والتي تتضمّن

التفاصيل المتعلقة بالاتفاقية خلال الفترة من ٢٠/ ٧/ ١٩٥٤ (انتهاء المحادثات في واشنطن) وحتى ٩/ ٩/ ١٩٥٤ (تاريخ التوقيع على مشروع الاتفاقية في بنغازي).

- **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة المؤرّخ في **٩/ ١٠/ ١٩٥٤** والذي تضمّن الإشارات التالية:

  - انتشار **إشاعة** على نطاق واسع في مدينة طرابلس مفادها أنَّ **ثلاثة وزراء** في وزارة بن حليم هم **عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج** (من طرابلس) **وخليل القلال** (من بنغازي) **قدّموا استقالتهم** من الوزارة **احتجاجاً على الاتفاقية مع أمريكا**.

  - **ظهرت**، قبل الاضطرابات التي نجمت عن اغتيال[41] **إبراهيم الشلحي** وخلالها، **معارضة متزايدة للاتفاقية داخل البرلمان**. وقد أبلغ بن حليم القائم بالأعمال الأمريكي يوم ٧/ ١٠/ ١٩٥٤ أنَّ "**لجنة الدفاع والشؤون الخارجية**" بالبرلمان، التي كانت قد شرعت في مناقشة الاتفاقية، قد ركزت اعتراضاتها على عدم كفاية المساعدات الاقتصادية، غير أنَّه تمكن من إقناع ثلاثة من أعضاء اللجنة الستة بالتصويت لصالح الاتفاقية، إلا أنَّ أحد الأعضاء الثلاثة الباقين (يُعتقد أنَّه **صالح بويصير**) سوف يصوِّت دون أدنى شك ضدَّ الاتفاقية، فيما يرغب



---

٤١ يلاحظ أنَّه جرى خلال هذا الأسبوع، وتحديداً يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، اغتيال إبراهيم الشلحي ناظر الخاصّة الملكية في مدينة بنغازي أمام مبنى الحكومة الاتحادية، على يد شاب من الأسرة السنوسية هو الشريف محي الدين السنوسي. وهو الحادث الذي أدّى إلى إعلان حالة طوارئ في ولاية برقة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن مستبعداً أن يكون موقف إبراهيم الشلحي مناوئاً لإبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما عرف عنه من ميول مصرية، ولا يغيب عن البال ما ورد على لسان بن حليم أثناء لقائه مع القائم بالأعمال الأمريكي سمرز Summers يوم ١٤/ ٨/ ١٩٥٤، وكيف أن بن حليم كان يواجه معارضة لنشاطاته من كل من إبراهيم الشلحي وعبد الله عابد السنوسي.

الاثنان الباقيان في استئناف فتح مفاوضات جديدة حولها من أجل الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية.

- حضور كل من والي طرابلس **الصديق المنتصر**، ووالي برقة **حسين مازق**، ونائب والي فزان **سيف النصر عبد الجليل إلى بنغازي، من أجل التعبير عن تأييدهم لرئيس الوزراء بن حليم بشأن الاتفاقية الأمريكية.**

- يبدو أنَّ المعارضة الموجّهة ضدَّ الاتفاقية (على الأقل في ولاية طرابلس) لا تستهدف الاتفاقية ذاتها، ولكن **على أساس أنَّها من إنجاز رئيس الوزراء بن حليم** الذي يبدو أنَّ النفور منه وعدم الثقة به أخذا يقويان خلال تلك الفترة في ولاية طرابلس. وقد أشار التقرير إلى أنَّ **المفتي**[٤٢] يجاهر بمعارضته لبن حليم.

- **البرقية** المؤرّخة في **١٥/ ١٠/ ١٩٥٤** التي تفيد بأنَّ **مجلس النواب الليبي** قد صادق على الاتفاقية، إذ صوَّت إلى جانبها **(٣٩)** نائباً وعارضها **(١٢)** آخرون فيما غاب عن التصويت أربعة نواب.

- **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة المؤرّخ في **١٦/ ١٠/ ١٩٥٤** الذي أعطى المزيد من المعلومات حول عملية التصويت التي جرت في مجلس النواب مساء يوم **١٤/ ١٠** على النحو التالي:

- أنَّ توزيع النواب الذين صوّتوا إلى جانب الاتفاقية بين الولايات الثلاث كان **(٢٤)** من نواب ولاية

---

٤٢ هو الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم الذي ترأَّس اجتماعات الجمعية الوطنية التأسيسية التي وضعت أول دستور لليبيا في ٧/ ١٠/ ١٩٥١.



طرابلس و(١٠) من نواب ولاية برقة و(٥) هم كامل نواب ولاية فزان.

- أنَّ جميع الوزراء (أعضاء المجلس) صوّتوا لصالح الاتفاقية.

- **أنَّ جميع الأعضاء الغائبين عن جلسة التصويت كانت لديهم أعذارهم المشروعة.**

- من العوامل التي ساعدت في إقناع عددٍ من النواب بالتصويت لصالح الاتفاقية الوعود بالمساعدات والخدمات و"**الرشاوى**" الفعلية التي قدّمها بن حليم لهم، فضلاً عمَّا قام به **الولاة الثلاثة** في هذا الصدد أيضاً.



- أنَّ تقرير الفريق المناهض للاتفاقية في داخل اللجنة البرلمانية "للدفاع والشؤون الخارجية" كان بتأثير **صالح بويصير** الذي استدعى النائب رمضان الكيخيا من دمشق من أجل المشاركة في التصويت ضدَّ الاتفاقية.

- **البرقية** المؤرّخة في **١٧/ ١٠/ ١٩٥٤** التي تفيد بأنَّ **مجلس الشيوخ** أجاز الاتفاقية الليبية الأمريكية إذ وافق عليها (١٥) عضواً فيما عارضها (٤) أعضاء وغاب عن الجلسة (٥) أعضاء.

- **البرقية** المؤرّخة في **٢١/ ١٠/ ١٩٥٤** التي تفيد بأنَّ **الملك قد صادق في ذلك اليوم على الاتفاقية.**

- **التقرير الأسبوعي** المشترك للبعثة الذي أشار إلى مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية، كما نسب التقرير ذاته إلى والي طرابلس (**الصديق المنتصر**) إثر عودته من إجازة

قضاهـا في رومـا، تصريحاً مفاده **أنّه يعدّ الاتفاقية "سـيئة"** بسـبب ضآلـة حجـم المسـاعدات الاقتصاديـة المحـدّدة فيهـا، وأنّه يتوقع أن **تواجه صعوبات في التنفيذ** ما لم تقدّم الولايات المتحدة مساعدات أكبر لليبيا.

- **البرقية** المؤرّخة في **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤** التي تفيد بأنَّ رئيس الوزراء بن حليم قد سـلّم رسـمياً إلى المفوضية عند ظهر ذلك اليوم **مذكرة** أخطرها بموجبها بأنَّ الاتفاقية الخاصّة بتأجير القاعـدة **قد جرت المصادقة عليهـا بموجب كافة الإجـراءات المنصـوص عليهـا دسـتورياً**، وأنَّ **الاتفاقيـة صـارت بموجـب ذلـك سـارية المفعـول منـذ تلـك اللحظة**.[٤٣]

- **التقرير الأسـبوعي** المشـترك للبعثة المـؤرّخ في **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤** الذي تضمّن فقرة نسب فيها إلى السفير البريطاني في ليبيـا السـير **أليـك كيركبرايـد** Sir Alec Kirkbride تصريحاً مفـاده **بأنّه يتمنـى أن يحصل للقـوات البريطانية في ليبيـا عـلى الامتيازات نفسـها التي أعطيـت (بموجب الاتفاقيـة الجديدة) لأفـراد القوات الأمريكيـة فيما يتعلق بسريان القوانين الليبية عليهم**.

- **البرقيـة** المؤرّخـة في **٥/ ١١/ ١٩٥٤** التـي تضمّنـت تفاصيـل الوقائـع المتعلقة بالاتفاقية الليبية الأمريكية منذ ٩/ ٩/ ١٩٥٤ (تاريـخ التوقيع عليهـا في بنغازي) وحتـى ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤ تاريخ إخطار المفوضية رسمياً بالمصادقة عليها.

- ووفقاً لما ورد في **التقرير الأسـبوعي** المشـترك للبعثة الأمريكية المـؤرّخ في **١٣/ ١١/ ١٩٥٤**، فقـد وصـل المسـتر **جـون تابن** John L. Tappin **كأول سـفير للولايات المتحدة الأمريكية** يوم

٤٣ راجع الفقرة رقم (١) من التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية في ليبيا المؤرّخ في ٦/ ١١/ ١٩٥٤.

(١٢) من الشهر ذاته وأنَّه ينوي القيام بزيارة لوزارة الخارجية الليبية في اليوم نفسه، كما توقع التقرير أن يقوم السفير تابن بتقديم أوراق اعتماده إلى الملك في طبرق يوم ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ دون توقعه أن تتمكن **الملكة فاطمة** من استقبال زوجة السفير الأمريكي بسبب توعكها.

وقد أورد التقرير الأسبوعي التالي (المؤرّخ في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٤) أنَّ السفير الأمريكي تابن قدّم أوراق اعتماده إلى الملك في الموعد المتوقع (١٦/ ١١/ ١٩٥٤)، وأشار هذا التقرير إلى أنَّ الملك قام لأول مرّة بإرسال ثلاثٍ من سياراته الخاصّة لكي تقلّ السفير الأمريكي من مطار "العدم" إلى قصره بطبرق حيث جرت مراسم تقديم أوراق اعتماده في جوٍّ ودّي.

- وقد أشار **التقرير الأسبوعي** للسفارة الأمريكية المؤرّخ في **٢٠/ ١١/ ١٩٥٤** إلى التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء بن حليم **خلال زيارته التي أجراها لمصر**، والتي نقلتها الصحافة الليبية، وجاء فيها أنَّ **ليبيا سوف تستخدم كافة الأموال التي ستتلقاها كمساعدات اقتصادية من الدول الأجنبية في تمويل مشروعات إنشائية**، وأنَّ أهمَّ مشروعين شُرع العمل بهما هما إعادة بناء **محطة كهرباء مدينة طرابلس، وإصلاح ميناء مدينة بنغازي البحري**. كما ورد في تصريحات رئيس الوزراء أنَّ مشروعات القوانين الخاصّة بتأسيس **المصرف المركزي** و**المصرف الزراعي** قد انتهي من إعدادها بمساعدة **خبراء مصريين** وسيجري تقديمها قريباً إلى البرلمان الليبي من أجل المصادقة عليها.

- وأشار **التقرير الأسبوعي** للبعثة الأمريكية في ليبيا المؤرّخ في ١١/ ١٢/ ١٩٥٤ إلى افتتاح **مجلس الأمّة الليبي** (٩/ ١٢/

١٩٥٤) إذ ألقى رئيس الوزراء بن حليم خطاب العرش نيابة عن الملك واعتبر فيه أنَّ عقد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية هو نجاح كبير. وأشار هذا التقرير إلى الفقرة التالية التي وردت في خطاب بن حليم:

"وبهذه المناسبة فإنَّ حكومتي لا تتردّد في التعبير عن ثقتها بأنَّها سوف تتلقى من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية على نطاق يضمن توسيع برنامج الإنشاءات الذي يهدف إلى تعزيز جهود بلادنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

- وفي **١٣/ ١٢/ ١٩٥٤** بعث المستر **دالاس** (وزير الخارجية الأمريكية) ببرقية إلى زميله المستر **ويلسون** (وزير الدفاع) يخطره فيها بمصادقة الحكومة الليبية على الاتفاقية الخاصّة بقاعدة ويلس وبالمساعدات الاقتصادية التي تقرَّر تقديمها لليبيا. كما أبلغه بموجب تلك البرقية بأنَّ **كافة الوثائق المتعلقة بالاتفاقيات (العسكرية والمالية) المبرمة مع ليبيا هي قابلة للنشر عدا "مذكرة التفاهم" و"الملاحق الخاصّة بتحديد المناطق المطلوب استخدامها من قبل القوات الأمريكية في ليبيا" حيث أنَّها ستبقى سرّية.**

الاتفاقية في الوثائق البريطانية

حفلت الوثائق السرّية للخارجية البريطانية بعدَّة إشارات إلى المفاوضات المتعلقة باستئجار قاعدة ويلس العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الاكتفاء في هذا الصدد بالإشارة إلى ما ورد في التقرير السنوي الذي أعدّته البعثة الدبلوماسية بليبيا عن أحداث عام ١٩٥٤ والمؤرّخ في ٢٠/ ١/ ١٩٥٥، إذ جاء فيه:

"لقد كان التقدّم نحو إبرام الاتفاقية بين ليبيا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تأجير قاعدة ويلس الجوية والتسهيلات المرتبطة بها، بطيئاً

بشكل يبعث على خيبة الأمل، إلى أن تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة وقرَّر أنَّ أفضل سبيل هو أن يقوم بزيارة للولايات المتحدة من أجل بحث موضوع الشروط المالية المتعلقة بالاتفاقية، وهذا ما قام به بالفعل. وبعد التوقيع على الاتفاقية في شهر سبتمبر تمكّن من ضمان موافقة البرلمان الذي كان يعارضها إلى حدٍّ ما، مدّعياً بأنَّه استطاع أن يحصل من الأمريكان على مبالغ أكبر من تلك التي كانوا يعرضونها في الماضي".







المساعدات الأمريكية منذ توقيع الاتفاقية

لم يمـضِ وقـت طويل على إبـرام الاتفاقية المتعلقة بتأجـير قاعدة ويلس،[٤٤] والاتفاقيـات الخاصّة بالمعونات الاقتصادية لليبيا، حتى بدأ **المسـؤولون** الليبيّون يحسّون بخيبة أمل كبيرة في اطراد زيادة تلك المساعدات بالسرعة الموعودة.

يصف بن حليم موقف الحكومة الليبية إزاء المساعدات الأمريكية:

"إلا أنَّ آمالنـا في اضطراد الزيادة بالسرعة التي وعدنا بها الرئيس أيزنهاور بدأت تتقلص، وانتاب حماس واشـنطن في العناية بطلباتنا نوع من التثاقل والتسويف، ممّا دفعنا إلى اتّباع طرق ضغطٍ لا تخلو من المزايدة والتهديد المبطن.

ذلك أنَّه في أوائل سنة **١٩٥٥** لاحظنا أنَّ **الحماس الأمريكي في التمويل كان دون وعـود الرئيـس أيزنهاور**، وفي نفـس الوقت بدا في الأفق نجاح سياسـة الرئيس **عبد الناصر** في إقامة نوع من المنافسـة بين الشرق والغرب، فازداد اهتمام الدول الغربية بمصر وتمثل في وعودٍ سخيّة لتمويل مشروع السد العالي في نفس الشهر الذي **اعتذرت فيـه الولايات المتحدة وبريطانيا عن تقديم قرضٍ ميسّر الشروط لتمويل محطة كهرباء كبرى في ولاية طرابلس الغرب لتوزيع الكهرباء** لأغراض الري في الشريط السـاحلي الطرابلسي، ذلك المشروع الزراعي الحيوي الذي كنّا نعتبره "سـدنا العـالي"! لذلك بدت لنا – زملائي وأنـا– ضرورة إعادة النظر في طريقة تعاملنا مع الدول الغربية والولايات المتحدة بنوع خاص".[٤٥]

وكما سـلفت الإشـارة، فقد أعلنت ليبيا في **٢٥/ ٩/ ١٩٥٥** عن عزمها على

---

٤٤ وفقـاً للوثائـق السرّية الأمريكية، كما مرَّ بنا، فإنَّ مجلس النواب الليبي انتهى من المصادقة على الاتفاقية في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٤، وكذلـك فعـل مجلس الشـيوخ في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٤، وأنَّ الملـك أبرم الاتفاقيـة في ٢١/ ١٠/ ١٩٥٤، وأنَّ رئيس الوزراء بن حليم قام ظهر يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤ بتسليم المفوضية الأمريكية رسمياً مذكرة أخطرها بموجبها أنَّ الاتفاقيـة جـرت المصادقة عليها باتباع كل الإجـراءات المنصوص عليها دسـتورياً، وأنَّها صارت بموجب ذلك سـارية المفعول منذ تلك اللحظة. وتختلف هذه التواريخ عمّا ورد في كتابي الدكتور مجيد خدوري والأسـتاذ سـامي حكيم بهذا الخصوص.

٤٥ بن حليم، ص ١٩٣.

إقامة **علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي**. وفي ٦/ ١/ **١٩٥٦** وصل المستر **جنرالوف** كأوّل سفير لبلاده في **ليبيا، وكان الترحيب به متميّزاً على المستويين الرسمي والشعبي**.

كما شهدت الفترة نفسها، على النحو الذي سلفت الإشارة إليه أيضاً، قيام حكومة بن حليم بالطلب من كل من الحكومتين الأمريكية والبريطانية[٤٦] تقديم قرض للحكومة الليبية بمبلغ **(٢،٤)** مليون جنيه لتمويل مشروع **إعادة بناء محطة كهرباء طرابلس**، وقيامها كذلك بمناورة **العرض الروسي** الشهير، ومناورة أخرى في مارس/ آذار ١٩٥٦ تتعلق **بعرض سعودي مصري** (وهمي) بمساعدات اقتصادية لليبيا تغنيها عن المساعدات الغربية، وقد أثارت هذه المناورات والخطوات الليبية ردود فعل لدى الحكومة الأمريكية[٤٧] انعكست على موقفها فيما يتعلق بمساعداتها المالية لليبيا.

مناورات وردود أفعال (العرض الروسي)



- **يسجّل بن حليم ردود فعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك الحكومة البريطانية) لسياسات ومناورات حكومته** في الصفحات (١٩٣-٢٠٩) من مذكراته ويتحدث عن ردّ فعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إقدام الحكومة الليبية على إقامة **علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي** كالآتي:

"كنّا في أوائل سنة **١٩٥٥** قد بدأنا **اتصالات سرّية للغاية** بالاتحاد السوفييتي بغية إقامة علاقات دبلوماسية معه، وأجريت المحادثات مع الاتحاد السوفييتي في **القاهرة** في سرّية تامّة، وقام بها من الجانب الليبي سفيرنا هناك **خليل القلال**. وعندما أذعنا خبر إنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي كانت المفاجأة في واشنطن ولندن مفاجأة تامّة،

---

٤٦ انظر: بن حليم، ص ١٩٨-٢٠٩؛ مبحث "بن حليم والعلاقات مع بريطانيا" من الفصل السابق.
٤٧ فضلاً عن الحكومة البريطانية كما سلفت الإشارة. انظر: مبحث "بن حليم والعلاقات مع بريطانيا".





وكان **ردّ فعـل العاصمتين أقرب إلى الغضب والاسـتنكار منه إلى الدبلوماسية الهادئة.**

جـاءني **السـفير الأمريكـي** بتعليمات من واشـنطن، يعـبّر فيها عن الأسـف الشـديد لاتخاذ هـذه الخطوة التي سـتعرّض أمن ليبيـا واسـتقرارها إلى الخطـر، و[عـن] الاسـتغراب [من] أن تتمَّ خطوة خطيرة كهذه **دون التشاور مع واشنطن**. ولم يختلف جوهر حديث **السفير البريطاني** - الذي جاءني في اليوم التالي- عـن حديث زميله الأمريكي، إلا أنّـه لَمّح إلى معاهدة الصداقة والتحالـف وبنود التشـاور المدرجـة فيهـا**!** وكان ردّي حازماً وموجـزاً، ملخّصه أنَّ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع أيّة دولة، بـما في ذلـك الاتحاد السـوفييتي، هو **عمـل من أعمال السـيادة الليبية**، لا نشـاور فيه أيّـة حكومة أجنبية مهـما كانت صداقتنا معهـا، ونحـن أدرى بشـؤون الأمـن والاسـتقرار في وطننـا، وأضفـت أنّنـي أعتبر التـمادي في بحث هذا الموضوع مساسـاً بكرامتنا**!**

وبدأنـا بطـرقٍ ذكيـة سرّيـة في **تسريـب إشـاعات** مثـيرة عـن مسـاعدات مـن الـروس يحاولون تقديمهـا لنا .. إشـاعة عن عرضٍ سـخي من القمـح للتوزيع عـلى الفقـراء والمتضرّرين مـن الجفـاف، وإشـاعة أخرى عن مسـاعدات كبـيرة في مجال الصحة، وإشـاعة ثالثة عن قـروض ومنح كبيرة. وكنّا نتهرّب من الرد عندما يسألنا الغربيون، ممّا كان يزيد قلقهم ويضاعف فضولهـم. وبـدأت **أزمـة في علاقاتنـا مـع كل مـن بريطانيـا وأمريكا**، وظهر نوع من **الجفاء والشك** يسيطر عليهما وشعرنا **بحملة مضادة** من السـفارتين البريطانيـة والأمريكية ظاهرها نصـح الليبيّـين بأنَّ مسـاعدات الـروس فخ خطير يـؤدّي إلى تغلغل الشـيوعية الدولية وسقوط ليبيا فريسة في مخالب الدب الـروسي البغيض. ولم تخلُ حملة السـفارتين من الطعن الدفين

في سياسة الحكومة الليبية والتشكيك في إخلاصها وحرصها على سلامة البلاد".[٤٨]

"وبإيجاز سادت حالة الهرج والمرج، وأصبحت الشكوك والظنون تسيطر على علاقاتنا مع بريطانيا وأمريكا".[٤٩]

- ويورد بن حليم تفاصيل **مناورة العرض الروسي "الوهمي"** وردود الفعل المباشرة للسفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا[٥٠] على النحو التالي:

"كانت **السفارة الروسية** فتحت أبوابها في طرابلس، وبدأت الاتصالات بينها وبين وزارة الخارجية الليبية، وكنت أعتمد كثيراً على وكيل الخارجية الدائم **سليمان الجربي**، وكان يمتاز بكفاءة عالية، ومقدرة عجيبة على العمل المضني، ودبلوماسية ولباقة. وكنت كذلك أعتمد على السفير المصري **اللواء أحمد حسن الفقي**، وكان صديقاً حميماً "لجنرال الوف" السفير السوفييتي، وأوعز الجربي للفقي بأنَّ الرئيس (يعني بن حليم) قد يكون مستعداً لقبول عرض روسي للمساعدة الاقتصادية إذا كان عرضاً سخياً غير مقيّد بشروط، وبدأت الأمور تتفاعل بين الأطراف الثلاثة، السفير الروسي والسفير المصري ووكيل الخارجية الليبي،وأنا أراقب عن كثب التفاعلات دون أن أشترك فيها. ومضى أكثر من شهر قبل أن تصل الإشارة الأولى[٥١] (عن طريق السفير المصري) تبشّر بأنَّ عرضاً روسياً في طريقه إلينا. وبعد ذلك بأيام طلب **السفير الروسي** من وكيل الخارجية الجربي أن يحدّد له موعداً لمقابلة رئيس الوزراء في أقرب فرصة ممكنة.



٤٨ المصدر نفسه، ص ١٩٣-١٩٤.
٤٩ المصدر نفسه، ص ١٩٧.
٥٠ راجع ما ورد بهذا الخصوص في الفصل السابق.
٥١ من الواضح أنَّ السيد بن حليم يعتمد على الذاكرة عند روايته لبعض الأحداث.

وفهمت أنَّ الغرض من المقابلة هو تقديم **عرضٍ روسي بالمساعدة الاقتصادية**. ونتوقف هنا قليلاً لشرح خلفيةٍ مهمّة، فقد كان في وزارة المالية خبير إنجليزي اسمه "**بيت هاردايكر**" من بقايا الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، وكان حائزاً على ثقة سلفي محمود المنتصر. **وكان بيت هاردايكر يظهر إخلاصه وتفانيه في خدمة ليبيا**، ويشيع أنَّ الحكومة البريطانية غير راضية عن بقائه في ليبيا لأنّه ليبي أكثر من الليبيّين! وعند استلامي مقاليد الحكم **أبقيت بيت هاردايكر برغم نصائح الملك إدريس الذي كان يقول لي عنه إنّه "بصَّاص" ! أي جاسوس، وينصحني بطرده.**[٥٢] وكنت أردّ على الملك بأنّني أعرف أنَّه بصَّاص ولكنّني في حاجة إليه لكي "يبصَّ" لحسابي دون أن يشعر هو بذلك!

وجاءت فرصتي الأولى يوم وصول السفير الروسي لمقابلتي (لتقديم العرض الروسي) فقد استدعيت بيت هاردايكر قبيل وصول السفير الروسي وجعلته ينتظر في مكتب سكرتيري الخاص إلى أن رأى السفير ومستشار السفارة الروسية يدخلان مكتبي برفقة وكيل الخارجية سليمان الجربي، وبعد المجاملات أخرج السفير الروسي من حقيبته مظروفاً كبيراً في رسالة مطبوعة باللغة الروسية على ورقٍ من نوع "البرشمان" الممتاز وفي أعلاها شعار الاتحاد السوفييتي، وأرفق الرسالة بترجمة إنجليزية على ورقة بيضاء من نوع "فولسكاب".

وكانت الرسالة تبتدئ بمقدمة تعبير عن النيّات الحسنة للاتحاد السوفييتي نحو ليبيا ورغبته في المساهمة في تطوير الاقتصاد الليبي، ثمَّ عرض في الفقرة الثانية بتقديم قرضٍ بمقدار مليون روبيل أي حوالي مليون جنيه بفائدة ٢،٥ بالمائة

---

٥٢ لا شك في أنَّ هذه الحادثة تستوقف القارئ وتدل على مدى إدراك الملك إدريس للبيئة السياسية والأخطار المحيطة به وببلاده ولمصدر لتلك الأخطار.

يسدّد على مدى عشرين سنة بشرط استعمال القرض في شراء معدات من الاتحاد السوفييتي. (هذا هو العرض الروسي الشهير أعلن عن تفاصيله ربّما لأول مرّة!).

وبعد أن تلوت الترجمة الإنجليزية شكرت السفير، وأظهرت له بلباقة أنّني كنت أنتظر عرضاً أكثر سخاءً وأوسع مدًى لأنَّ قبولنا لمساعدة روسية سيزعزع علاقاتنا مع أمريكا، وربّما سيتسبّب في توقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية إذا اضطررنا لذلك، وعلى أيّة حال، قلت للسفير الروسي، إنَّني أشكره وطلبت منه أن يعطيني مهلة لدراسة الموضوع من جميع نواحيه ثم أتصل به فيما بعد.




ودّعت السفير الروسي واستبقيت وكيل الخارجية سليمان الجربي وأمليت عليه (رغم احتجاجه) مقدمة العرض الروسي كما جاءت في الترجمة ولكن غيّرت الفقرة الثانية، فبدلاً من عرض بمليون جنيه، جعلت العرض يعادل **حوالي ١٢ مليون دولار** أمريكي. وأخفيت الترجمة الإنجليزية الأصلية وجعلت الأصل الروسي مطروحاً على مكتبي يسهل للواقف أمامي أن يراه مكتوباً باللغة الروسية، وعليه شارة الاتحاد السوفييتي، واستدعيت **بيت هاردايكر** الذي كان ينتظر لدى سكرتيري وأظهرت على وجهي علامات الحيرة والقلق. وعندما سألني عن سبب تجهمي، قلت: انظر إلى هذه الرسالة الروسية، إنّني حائر في أمر هذه القنبلة الزمنية، هذا عرض من موسكو إذا قبلته قامت قيامة أمريكا وبريطانيا، وإذا رفضته فالويل لي من الشعب الليبي والبرلمان، فكيف أبرّر لهم رفضي عرضاً سخياً بالمساعدة في الوقت الذي يعاني فيه الشعب من الفقر والجهل والمرض. ثمَّ طلبت من وكيل الخارجية أن

يتلـو على بيت هارديكر نـص ترجمة العرض الروسي (طبعاً الترجمـة المزوّرة التـي ألفتها أنا، المحتوية عـلى ال١٢ مليون دولار).

وظهـرت الحيرة على وجه بيت هارديكر، وسـأل: ولكن ماذا سـتفعل يا سـيادة الرئيس؟ قلت: لا أدري الآن، سأفكر كثيراً وأتكلـم قليلاً، وأرجوك يا "بيت" أن تفكر معي، لإيجاد مخرج من هـذا المأزق الخطير. وبمجرّد أن خـرج بيت هارديكر من مكتبـي اتصلت بالخط التليفوني المبـاشر **باللواء محمد الزنتوتي** مدير عـام الشرطة الاتحادية وطلبت منه وضع بيت هارديكر تحـت رقابـة دقيقة طـوال الليـل والنهـار وإعلامي شـخصياً بتحرّكاته واتصالاته.

وفي صبـاح اليـوم التـالي، أخـبرني اللـواء الزنتـوتي أنَّ بيـت هارديكـر زار البارحة منزليْ السـفيرين البريطاني والأمريكي. عنـد ذلك تأكـدت أنَّ المرحلة الأولى مـن المناورة قد نجحت، فلا شـك أنَّ بيت هارديكر أبلغ السـفيرين أنَّ عرضاً روسـياً لمسـاعدة ليبيا يبلغ قدره اثنا [اثني] عشر مليون دولار قد قدِّم لرئيس الوزراء الذي يجد نفسـه في موقفٍ في منتهى الإحراج، وبلـغ السـفيرين هـذا الخـبر عـن طريـق "**جاسوسـهم**" دون أن يمكـن لأيٍّ منهـا أن ينسـب الخـبر لأي جهـة ليبيـة ولا يمكـن لهما أن يلومـا الحكومة الليبيـة (إذا افتضح أمر العرض المـزوّر) على خبرٍ وصلهما عن طريق **خبير إنجليزي خان أمانة مستخدميه**".

ويواصل بن حليم حديثه عن مناورة العرض الروسي قائلاً:

"وذهبـت لزيـارة **الملـك** ووضعته في الصـورة وطلبت منه أن يؤازرني عندما تصله شكاوى واشنطن ولندن لأنّني على يقين من أنَّ **مناورتي سـتنجح إذا ما وقفنا صفاً واحداً**، وسـنحصل



منها على ١٢ مليون دولار من المساعدات الأمريكية البريطانية الإضافية. ضحك الملك كثيراً **ووعدني بتأييده**."[٥٣]

"وبدأت المناورات وانتشرت الشائعات، فمن قائل إنَّ الروس يحاولون الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول، ومن قائل إنَّهم طلبوا الحصول على تسهيلات لهبوط طائراتهم في المطارات الليبية، إلى قائل إنّهم سيقدّمون لليبيا عوناً اقتصاديا يغنيها عن عون دول الغرب، ولم ننفِ الشائعات ولم نؤكدها ممّا زاد نارها اشتعالاً!





وجاءني **السفير الأمريكي**، لف ودار، وأخيراً، عندما رأى أنّني لم أفتح معه موضوع العرض الروسي، سألني سؤالاً مباشراً: هل صحيح أنَّ السفير الروسي قدّم لكم عرضاً بالمساعدة الاقتصادية؟ قلت: نعم، قال: هل يمكنني أن أعرف مقداره وتفاصيله؟ قلت: لا! قال: إنَّ بلدينا على صداقة وطيدة. قلت: وهذا يدعوكم لاحترام سيادتنا. كيف نطلعكم على ما يدور بيننا وبين دول أخرى؟ هل ترى من الصواب أن نطلع الروس على ما يدور بيننا وبينكم؟ قال: الفارق كبير، نحن أصدقاء وهم أعداء! قلت: لم يكن الروس أعداءً لنا في يوم من الأيام. وهكذا كانت مناقشة "طرشان".

وجاءني **السفير البريطاني** في اليوم نفسه، ولكنّه كان أكثر لباقة وكياسة، وفهم من الدقائق الأولى أنّني لن أقول له إلا أنَّ العرض الروسي قُدّم لنا وهو موضوع دراستنا.

وتوالت **تقارير الشرطة الليبية** تصلنا عن **اجتماعات يعقدها السفيران البريطاني والأمريكي في السفارة الأمريكية** ويحضرها

٥٣ إنَّ هذه الواقعة تجعل المرء لا يستبعد أن تكون بعض الحوادث والمواقف السياسية اللاحقة، وبالذات في مواجهة الحكومتين الأمريكية والبريطانية (على سبيل المثال المطالبة بإلغاء المعاهدات في عام ١٩٦٤)، قد تمّت باتفاقٍ سرّي بين الملك ورؤساء الوزارة المعنيّين (المنتصر في تلك الفترة) رغم أنّه ظهر كما لو أنَّ الملك كان على خلافٍ مع رئيس وزرائه لدرجة جعلته يقدم استقالته (لاحظ أنَّ الملك في تلك المناسبة تراجع عن استقالته ولم يقم بإقالة رئيس الوزراء المنتصر). راجع المجلد الخامس من هذا الكتاب.

قائدا القوات البريطانية والأمريكية وعدد من كبار المسؤولين عن المخابرات والإعلام من السفارتين. وفهمنا أنَّ الغرض من تلك الاجتماعات هو تنسيق موقف وجهود الحكومتين لمواجهة المنافس الروسي ومحاولة بث الشك والريبة حول كل ما هو روسي أو مصري، ونشر المخاوف من خطر تغلغل الشيوعية نتيجة تعاون الروس مع المصريين الموجودين في ليبيا بكثرة (خصوصاً في مجال التعليم) بل إنَّ **حملة السفارتين لم تخلُ من هجوم مبطن ضدّي شخصياً بتصويري كعميل لمصر ومتواطئ مع السوفييت!**".

"ولم نقف مكتوفي الأيدي أمام الهجوم الإنجليزي الأمريكي. فقد أوعزنا **للجرائد الليبية**[٥٤] أن تقوم بحملة مركزة على بريطانيا وأمريكا وتوجّه لهم النقد والتهكم على ضآلة مساعداتهم التي لا تتمشّى مع وعودهم ومع ما قامت به ليبيا من تضحيات في سبيلهم".

"بل إنّني كنت أكتب المقال الرئيسي في جريدة "الرائد" تحت اسم مستعار هو "**ابن العاص**" **أهاجم فيه الحكومة (التي كنت أرأسها!) على قبولها المساعدات الغربية التافهة وأحثها على البحث مع دول أخرى عن مساعدات مجدية لليبيا.**

أمّا بعد أن قدّم السفير الروسي عرض المساعدة الروسية فقد اشتدّت حملة الجرائد الليبية، وعلى الخصوص المقال الرئيسي في جريدة "الرائد"، على الحكومة الليبية التي لم تقبل العرض الروسي في التوِّ وعلى الفور".

"ثمَّ استدعيت **عبد العزيز الزقلعي**[٥٥] (وكان فعلاً زعيم

---

٥٤ لا شك في أنَّ هذه المواقف، وما انطوت عليه من تعاونٍ وتنسيق بين الحكومة ورجال الصحافة (بما فيها الصحافة المستقلة) وأعضاء البرلمان، تجسّد روح الحرص على المصلحة العليا للوطن فتعطي الحق بالفخر لكل من شارك بها، وتستوجب من الآخرين أن يذكروها لهؤلاء الرجال.

٥٥ تأكيد على ما ورد في الهامش السابق.

المعارضة في مجلس النواب)، وأمليته استجواباً عن العرض الروسي، متى ستقبله الحكومة الليبية؟ ومتى ستحيط مجلس النواب علماً بتفاصيله؟ وطلبت منه أن يوجّه إليَّ هذا الاستجواب، وقلت سأردّ عليك بأنَّنا ندرس الموضوع وسنُعلم المجلس في المستقبل القريب، وطلبت منه أن يقوم هو وزملاؤه ببعض الاحتجاج ثمَّ يوافق على إمهال الحكومة وقتاً للدراسة".[56]

موفد من الرئيس الأمريكي

ثمَّ يعرض بن حليم بعد ذلك لردّ فعل الحكومة الأمريكية - لا السفارة الأمريكية في ليبيا فحسب- على هذه المناورة على النحو التالي:

"وفي هذه الأثناء تلقيت رسالة وديّة من **وزير الخارجية الأمريكي دالاس** يقول فيها إنَّ الرئيس أيزنهاور سيرسل "مستر **هنري كابوت لودج**" مندوبهم في مجلس الأمن (والرجل الثالث في الحزب الجمهوري الحاكم بعد أيزنهاور ونيكسون) حاملاً **رسالتين شفهيّتين للملك ولي**. وعقدت مع لودج اجتماعين طويلين منفردين حاول أن يعطيني محاضرة عن الخطر الشيوعي وعن ماضي السفير "جنرالوف" (السفير السوفييتي في ليبيا) وأعماله السيئة عندما كان سفيراً لبلاده في أستراليا، وحاول أن يفهم منّي ما هو موقفنا من عروض المساعدة التي تتقدّم بها روسيا وعن **مدى استعدادنا للتعاون مع الكتلة الشرقية**. قلت لمستر لودج إنّني عندما زرت واشنطن في يولية ١٩٥٤ وعدني الرئيس أيزنهاور بأنَّه سيتبنّى الاقتصاد الليبي كما تبنّى اقتصاد الفلبين، **ونقلت أنا بدوري تفاؤلي العظيم بأنَّ المساعدات الأمريكية ستتدفق على ليبيا إلى البرلمان والشعب الليبي**، ولكن المساعدات لم تتدفق بل وصلت قطرة قطرة ممّا جعلني أواجه حملة عنيفة في البرلمان الليبي وأفقد شعبية كبيرة لدى الرأي العام، لأنّني في نظر معارضيَّ راهنت رهاناً خاسراً !! وأمام الشحّ والتقطير في المساعدات الأمريكية يتقدّم الروس بعروض المساعدة لليبيا دون أي شروط

٥٦ بن حليم، ص ١٩٩-٢٠٤.

أو قيود ... فماذا تريدني أن أفعل؟

هل أستطيع أن أرفض العروض وشعبي يعاني الأمرّين من التخلف والفقر، أي أن أمنعه من عونٍ هو في أشدّ الحاجة إليه، خصوصاً بعدما **اتّضح للشعب الليبي أنَّ الوعود الأمريكية تكاد تكون حبراً على ورق**. إنَّنا في ليبيا يا مستر لودج نكره الشيوعية وما يصاحبها من ديكتاتورية وظلم وكبت، ونميل بطبعنا نحو مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة التي ينادي بها الغرب عموماً، وأمريكا على وجه الخصوص، ولكنّي لا أستطيع أن أطعم شعبي الجائع مبادئ حرية وديمقراطية! إنّني في حاجة ماسّة إلى مساعدات سخيّة لنفض غبار تخلف قرون عديدة لحق بوطني، وسيثلج صدري أن أتلقى تلك المساعدات من أصدقائنا، من الذين وثقنا بهم وتعاونّا معهم **وأعطيناهم من التسهيلات ما جعلنا نبدو أمام إخواننا العرب وكأنّنا ربطنا مصيرنا بهم إلى الأبد!** أمَّا إذا كان عون أصدقائنا لا يصلنا إلا بالنزر اليسير، وبما لا يكفي للتنمية الحقيقية لاقتصاد الوطن، فلا مفرَّ أمام أي مسؤول ليبي من أن يقبل العون الضروري من مصادر أخرى قد لا يرتاح لها ارتياحاً تامّاً. ثمّ بودّي يا مستر لودج **أن تستمع لبعض المعارضين** للتأكد بنفسك بأنَّني في موقفٍ لا أحسد عليه، وهنا أبدى مستر لودج رغبته في الاجتماع مع معارضي الحكومة، فدعوت ثلاثة منهم وعلى رأسهم **عبد العزيز الزقلعي** (وقد عُرف عنه عنف شديد في معارضة الحكومة وسياستها الموالية للغرب كما كان مشهوداً له بالنزاهة والوطنية).[٥٧]

واجتمع لودج مع المعارضين الثلاثة على عشاءٍ أقمته في منزلي في اليوم التالي. وقد أوعزت للثلاثة بألا يتردّدوا في توجيه أعنف النقد لسياسة الحكومة الليبية والولايات المتحدة. وقد قام ثلاثتهم في أحاديثهم مع لودج بهجوم ذكيٍّ ومركز على الولايات المتحدة ومساعداتها، وعلى سياسة الحكومة الليبية المتعاونة مع أمريكا إلى درجة جعلت لودج يقول لي – بعد انتهاء الاجتماع – إنَّ **معارضيك أعنف كثيراً من معارضينا في الحزب الديمقراطي!!**

ورافقت لودج في زيارته للملك، الذي أجابه، عندما أثار المخاوف من

٥٧ صورة أخرى نادرة من صوّر التنسيق والتعاون البنّاء بين الحكومة والمعارضة. وكنّا نتمنّى أن نعرف من كان المعارضان الآخران اللذان حضرا مع النائب عبد العزيز الزقلعي ذلك العشاء.

التغلغل الشيوعي، "إنَّنا في ليبيا سنعتمد عليكم في إعطائنا وسائل مقاومة خطر أي تغلغل شيوعي، وربّما كانت أنجع وسيلة هي زيادة مساعداتكم لليبيا بدرجة تجعل الشعب يلمس فائدة التعاون مع دول الغرب ولا يحتاج لمساعدة الروس".

وبعد رجوع **لودج** بدأ نوع من الترطيب في علاقاتنا مع واشنطن، وبدأوا يسألوننا: هل إذا قدّمنا لكم عوناً اقتصادياً مجزياً **ترفضون علناً العرض الروسي؟ وهل تقبلون مطالبة الروس بتحجيم عدد دبلوماسيّيهم إلى عشرة بدلاً من الخمسين؟ وهل تؤكدون لنا أنّكم ستفرضون على الدبلوماسيين الروس حدّاً جغرافياً لا يتعدّونه - كما يفعلون هم في بلادهم؟** (وكانوا يودّون أن يمنعوهم من الاقتراب من قاعدة الملاحة!) وهل ... وهل ...، سلسلة طويلة من الأسئلة والمساومات".[٥٨]



الملك يدافع عن رئيس وزرائه

ويواصل بن حليم في مذكراته:

"وأخيراً طلب السفير الأمريكي **"جون تابن"** - لدى عودته من واشنطن- **موعداً على انفرادٍ مع الملك، أو بمعنى آخر مقابلة مع الملك لا أحضرها أنا، ورفض الملك ذلك الطلب**، ولكنّني أقنعته بأنَّه من حق رئيس دولة أجنبية أن يبلغه رسالة فيها شكوى من أحد وزرائه، وفي هذه الحالة من حق المشكو فيه أن ينيب عنه مندوباً يحضر الاجتماع، فقبل الملك بعد تردّدٍ كبير، وأنبت أنا **عبد الرازق شقلوف** لحضور المقابلة.[٥٩]

ونقل **السفير الأمريكي** إلى الملك تحيات الرئيس أيزنهاور وتمنّياته الطيّبة ثمَّ عرج على **رسالة شفوية** من الرئيس تقول إنَّ **بن حليم جرى على سياسة ابتزاز خطيرة مع الولايات المتحدة وأصبح يحاول المزايدة بينها وبين الاتحاد السوفييتي وأنَّ مقياسه الوحيد هو مقدار العون الذي يقدَّم لليبيا**، ويضعنا في نفس الميزان مع الاتحاد السوفييتي، أي لا فرق عنده بين مساعدات الأصدقاء التي تقدّم بنوايا

٥٨ المصدر نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٦.

٥٩ موقف آخر يُذكر للملك إدريس، عظيم الدلالة بشأن التعاون والتنسيق بينه وبين رؤساء وزرائه.

حسـنة، ومسـاعدات الأعداء التي ما هي إلا سـبيل للتغلغل وزعزعة استقرار البلاد، **وهذه سياسـة خطـيرة قد تجعل الولايات المتحدة تنسـحب من "المزاد" آسفة لذلك.**

ومضى **السفير** يشرح بإسهابٍ خطر تغلغل الشيوعية عن طريق تلقي مساعداتها والسماح لدبلوماسـيّيها بنشر دعايتهـم في البلاد، وعـرج إلى تذكير الملك بدور الصداقة والمسـاعدة الذي قامت به الولايات المتحـدة، **ورغبة الرئيس أيزنهاور أن تسـتمرَّ تلك الصداقة، وأخيراً طلب أن يُلجَم بن حليم أو أن تُسـهَّل إزاحته بطريقـة لطيفة** (لخّص لي الملك إدريس طلـب الأمريكان في "أن يُلجَم بن حليم أو يُحجّم أو يُدحرج **بلطف!**").

وردَّ **الملـك** بمجامـلات مناسـبة ثـمَّ انتقـل إلى صلـب الموضـوع فقال للسـفير الأمريكـي: "**إنَّ بـن حليـم تحت ضغـطٍ كبير من الـرأي العام ومـن المعارضين في البرلمـان الذيـن يظهرون خيبة أملهم في المسـاعدات الأمريكيـة وينتقدون بن حليم لسـكوته ومسـايرته لكم**. ثـمَّ إنّني لم أشـعر بأنَّ بن حليـم عمل ضدَّكم، بـل بالعكس هو صديق لكـم ولكنّه في نفس الوقت يريـد أن يثبت للجميع أنَّ صداقتكم والتعاون معكم يفيد ليبيا مادياً وسياسـياً، ثمَّ إنَّ إزاحة بن حليم من أسـهل الأمور فهو ليس متمسّـكاً بمنصبه، ولكنّني لن أقـوم بهذا لأنّني أحتاج إليـه، ولـو أقلته إرضاءً لكم فإنَّ هذه هي أسـوا خدمة أقدّمهـا لكم. لذلك فإنَّه من الخير لكم التعاون مع بن حليم وقبول طلباته المعقولة بدلاً من أن تضطرّوا للعمل مع من يخلفه الذي لن يكون أحسن منه".

ويمـضي **بـن حليـم** معقّباً على مـا دار خـلال **المقابلة التي جـرت بين الملك إدريس والسفير الأمريكي** "تابن" على النحو التالي:

"إنّني لم أتمكّن من العثور على تقرير السـفير الأمريكي عن تلك المقابلة الشـهيرة التـي أوعز فيها إلى الملك تلاشي ثقة حكومته (الحكومة الأمريكية) في بن حليم وأملها في أن يزاح عن المسرح السياسي (**يبدو أنَّ ذلك التقرير سيظل في الكتمان لمـدّة طويلـة**). غير أنّني عثرت على تقرير لمقابلة هامّة جرت بين الملك والسـفير الأمريكي يوم **١٣ فبراير ١٩٥٦** وهي مقابلة سـبقت طلب إزاحتي عن المسرح

السياسي ولكنّها ربّما كانت تمهيداً لذلك الطلب".

ويشير **بن حليم** إلى بعض ما ورد في ذلك التقرير الذي عثر عليه وجعله ضمن الملاحق التي أرفقها بمذكراته (الملحق رقم ١٠) على النحو التالي:

"في مقابلة **١٣ فبراير** يشكو السفير بمرارة من "بعض الوزراء" الذين يزايدون بين العروض الروسية والعروض الأمريكية، ويتّخذون مع أمريكا موقف **"أعطونا هذا وإلا أخذناه من الروس!"** كما **يشكو السفير الأمريكي من تغلغل النفوذ المصري ومؤازرته للتغلغل السوفييتي**، وهو على العموم يبث بذور الشك ويحاول زعزعة الثقة بين الملك وحكومته. ويختتم السفير تقريره بأنَّ الملك، رغم محاولاته، إلا أنَّه **"كرَّر طلب زيادة العون الأمريكي، ولو أنَّه قدَّم طلبه بطريقة مؤدّبة تفوق كثيراً في أدبها طريقة رئيس الوزراء!"**. كما أشار **السفير إلى دفاع الملك المبطن عن رئيس وزرائه! وأنَّ الملك راضٍ عن سير الأمور على يد بن حليم.**"

ويواصل بن حليم **سرده لما جرى خلال تلك الحقبة بينه وبين السفير الأمريكي** في ليبيا:

"بعد رجوع السفير تابن من زيارة الملك جاءني يشرح لي ما تمّ في المقابلة، فقلت له إنَّني على علم تام بما دار فيها. وعندما حاول أن يبرّر شكوى حكومته منّي قلت: لقد تألمت فقط من أنَّ عملهم هذا يؤكد **أنَّهم يكرهون التعامل مع السياسيين الذين يحرصون على مصالح أوطانهم، ويحرصون كذلك على صداقتهم داخل ذلك الإطار. إنَّكم تحاولون دائماً التخلص دوماً من هذا النوع من السياسيين .. تحاولون إزاحتهم وإحلال طبقة من السياسيين "العملاء" محلهم .. أولئك الذين لا يعرفون إلا ترديد كلمة "آمين"**، ثمَّ تماديت وقلت للسفير: إنّني نسيت هذه الزلة من أصدقائي الأمريكيين ويهمّني الآن أن أفتح صفحة جديدة في علاقاتنا خصوصاً وقد تبيّن لكم أنَّ **الملك، رغم ما يشاع، لا يختلف مع سياسة حكومته تجاهكم** ... ومرَّة أخرى أؤكد لك أنَّني لا أحمل لكم العداء، ولكن لا يمكنني أن أقيم صداقتكم على حساب مصالح وطني. وعلى أيّة حال آمل أن تصلني من واشنطن عروض سخيّة للمساعدات الاقتصادية

تغنينا عمّا عداها من المساعدات".[٦٠]

العرض الوهمـي الجديد

ثمَّ يشـيربن حليم، إلى العرض "**السعودي السـوري المصري**" الوهمي وردّ فعل السفيرين **البريطاني والأمريكي** على ذلك العرض:

"وبعـد ذلـك بأيـام قليلـة عاجلتهـم **بمنـاورة أخـرى** كانت هـي القشّـة التي قصمـت ظهـر البعـير الأمريكـي والبريطـاني. ذلـك أنّني اسـتدعيت **السـفير البريطاني** وذكرت له أنَّ **السـفير المصري** نقل لي اليوم رسـالة شفهية من **الرئيس جمـال عبـد النـاصر** تسـتمزجني فيما يكـون ردّ فعـل ليبيـا إذا مـا تقدّمت مصر والمملكة السـعودية وسـوريا **بعرضٍ لمسـاعدة ليبيا اقتصادياً بمقـدار يغني ليبيا عن المسـاعدات الغربية**. وطبعـاً كانت القصة مُختلَقة تمامـاً (ولو أنّني كنت على اتفاقٍ حولها مع السـفير المصري**!**). وكان هـذه المناورة وقع الصاعقة على لندن وواشـنطن (كما اتضح لي من الوثائق السرّية للحكومتين الأمريكية والبريطانية التي نشرت بعد مرور ثلاثين سنة من وقوع أحداثها)".

"وانطلـت الحيلـة عليهـم، فقد وجّهت السـفارة البريطانية في ليبيـا بتاريخ **١١ مـارس ١٩٥٦** برقية عاجلـة إلى وزارة الخارجية في لنـدن بخصوص (العرض المصري/ السوري/ السعودي لمساعدة ليبيا) جاء فيها:

"بالطبـع هنـاك احتـمال أنَّ رئيس الـوزراء الليبي قد اختلق هـذا العرض لكي يضع المزيد من الضغط على بريطانيا وأمريكا.

ولكـن كـون أنَّ السـفير الليبـي في القاهـرة ليـس لديـه أي علـم أو دراية بهذا الموضوع فإنَّ ذلك لا يعني شـيئاً على الإطلاق، إذ إنَّه من المحتمل أن يكون قد تمَّ تجاهله في هذا الأمر، **كما أنَّ نفي عبد الناصر لا يمكن أن يعتمد عليه.**

إنَّني أميل إلى صحّة هذا العرض وتصديقه لأنَّه طالما ليس هناك ما يدعو للشك في صحـة العـرض الـروسي، فليـس هناك مـا يدعو رئيـس الـوزراء الليبي إلى اختلاق فكرة العرض المصري".[٦١]



---

٦٠ المصدر نفسه، ص ٢٠٦-٢٠٨.

٦١ أورد بن حليم نص رسالة السفير البريطاني في الملحق رقم (١١)، ص ٦٢٢.

ثـمَّ يتنـاول **ردّ فعـل السـفير الأمريكـي في طرابلـس** والذي تمثـل في قيامه بإرسـال برقيـة إلى وزيـر خارجيتـه في واشـنطن، مـع صـورة منها إلى السـفارة الأمريكية في طرابلس جاء فيها:[٦٢]

"إلحاقاً لبرقية السـفارة رقم ٣٨٥١ فإنَّ وزارة الخارجية البريطانية مستمرّة في إظهار قلقها الشـديد من جرّاء الحالة في ليبيا، ولاسـيما بعـد الكلام الذي بلغها أمس من السفارة البريطانية في طرابلس من أنَّ السفير المصري في طرابلس أبلغ رئيس الوزراء الليبي عرضاً من ناصر وسعود والقوّتلي (المجتمعين في القاهرة) لتزويـد ليبيـا بالمسـاعدات الاقتصادية والمالية بـدلاً من المسـاعدات الأمريكية والبريطانية.

إنَّ وزارة الخارجيـة البريطانيـة تنظـر لهذا التطوّر الجديـد، بالإضافة إلى العرض الروسي، على أنَّه خطير، وسـيكون له عواقبه بخصوص الإبقاء على التسهيلات العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا".

ولم تمـض إلا أيام حتى **جـاءه العـرض الأمريكي بالمسـاعدات الاقتصادية الإضافية التالية:**

١- مسـاعدات اقتصاديـة إضافيـة لمشروعات الإعـمار بمقـدار (١٢) مليون دولار لسنتي ١٩٥٦، ١٩٥٧.
٢- كميـة كبيرة من الأسـلحة والعتاد والآليـات للجيش الليبي تقـدّر قيمتها بملايين عديدة.
٣- (٢٥) ألف طن من القمح.

(عدا تلك التي جرى الاتفاق بشأنها قبل مناورة العرض الروسي).[٦٣]

كـما يشـير إلى أنَّ الأمريـكان أصرّوا عـلى أن يقـترن قبـول الحكومـة الليبية للمسـاعدات الإضافيـة برفض العروض الروسـية، وهو ما فعلتـه حكومته بعد فترة من التمنّع، حين اعتذرت للروس عن قبول مساعدتهم لصغر مقدارها!

يختم بن حليم هذا الجزء من مذكراته بالعبارة التالية:

٦٢ أورد بن حليم نص برقية السفير الأمريكي في الملحق رقم (١٢)، ص ٦٢٣.
٦٣ المصدر نفسه، ٢٠٨-٢٠٩.



"هذه هي القصة الحقيقية لمناورة "العرض الروسي" الشـهير والتي حصلنا فيها علـى أكثر مـن (١٢) مليون دولار من العون الأمريكـي وُظّفت في إعمار البلاد. وإذا كنـت، لبلـوغ هـذا الهدف النبيـل، قد اضطـررت إلى إتباع طـرق المراوغة والخداع فليغفر لي الله. فقد اضطرتني سياسـة الغرب قصيرة النظر التي تبالغ في مغازلـة الأعـداء وتهمل الأصدقاء، إلى اتّباع ما اتّبعت من سـبل ملتوية لتحقيق مصالح الشعب الليبي".[٦٤]

من الوثائق الأمريكيـة

فيـما تؤكد الوثائق السرّية للخارجية الأمريكيـة المفرَج عنها[٦٥] مجمل ما ورد في مذكـرات بـن حليم خـلال هذه الحقبة، فإنّهـا **تلقي المزيد مـن الأضواء حول مختلف وقائعها وأحداثها، الأمر الذي يحسن أن نتوقف عنده بعض الوقت حتى يستطيع القارئ أن يدرك الأبعاد الحقيقية للجهود المضنية التي بذلها رجال العهد الملكي من أجل تأمين الأموال اللازمة لدولتهم الوليدة والفقيرة.**

ردّ الفعـل الأمريكي لإقامة ليبيا علاقات مع السوفييت

- أولى هـذه الوثائـق التـي تسـتوقف الباحـث في هـذه الحقبـة، تقريـر مطـوّل بعـث بـه المسـتر "**ديفيـد ج. نيـس**" David G. Ness السـكرتير الأول بالسـفارة الأمريكيـة بليبيـا بتاريـخ **٣٠/ ١١/ ١٩٥٥** سـلط فيه الضوء على الخطوة التي قامت بها ليبيا في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥ بإعلانها عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السـوفييتي. ومن عبارات هـذا التقرير ذات الصلة بموضوع المساعدات الأجنبية لليبيا ما يلي:

"يبـدو واضحـاً أنَّ صنّـاع القـرار في ليبيـا يدركـون أنَّ الغـرب، ولاسـيما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، يميل إلى إبـداء اهتـمام أكـبر بالمناطـق التـي **يبـدو أنّهـا معرّضة**

---

٦٤ المصدر نفسه، ٢٠٩.

٦٥ فيـما عـدا الحالات المشـار إليهـا تحديداً، معظـم المقتطفات هـي من كتـاب **العلاقـات الخارجية للولايـات المتحدة الأمريكية**، المجلد الثامن عشر، ص ٤١٥-٤٨٩.

> **أكثر لخطر تغلغل النفوذ السوفييتي فيها**. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ هناك انطباعاً سائداً أنَّ من أفضل الأساليب للحصول على مساعدات أمريكية هو إظهار **مغازلة للسوفييت**. وعلى سبيل المثال، فإنَّ المستر **بيت هاردايكر** (المستشار المالي البريطاني للحكومة الليبية) أشار بطريقة خفيّة إلى احتمال اضطرار ليبيا للجوء إلى الاتحاد السوفييتي من أجل تمويل مشروع إعادة بناء محطة كهرباء مدينة طرابلس في حال عدم حصولها على التمويل اللازم لهذا المشروع من الغرب. **وفي رأي السفارة، فإنَّ ليبيا تتوقع – كنتيجة لخطوتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع السوفييت – المزيد من الاهتمام والمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية**".




> "إنَّ ليبيا سوف تستخدم كل ما بمقدورها لإقناعنا (الولايات المتحدة الأمريكية) بزيادة مساعداتنا الفنية والاقتصادية والعسكرية لها. إنَّ **مغازلة السوفييت، والأحاديث السرّية عن عروض بالمساعدات من الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه، أو تلك المعادية للغرب، سوف يكون أحد الأساليب التي تلجأ إليها ليبيا من أجل تحقيق اهتمام أكبر بمطالبها**".

ثمَّ يشير المستر (نيس) إلى **مختلف المواقف التي يمكن للإدارة الأمريكية أن تلجأ إليها في الردّ على المناورات الليبية** الآنفة:

> "أحد هذه المواقف هو **الاستجابة لمناورات** الليبيّين وإعطاؤهم أيّ شيء وكل شيءٍ يطلبونه. ومن الواضح أنَّ **هذا الموقف غير حكيم، ليس لأنَّ ما تطالب به ليبيا هو عالي التكلفة، فإجمالي ما تحتاجه ليبيا، مضافاً إلى ما ترغب في الحصول عليه، يظل محدوداً جداً**.[٦٦]

---

٦٦ اعتراف ضمني بالشحّ الأمريكي المتعمَّد بحق ليبيا .. لِمَ؟ ولمصلحة من ؟!

الموقف الواقعي الآخر، والذي تتبنّاه السفارة – إزاء المناورات والمطالب الليبية – هو أن يكون واضحاً لدينا **ابتداءً حجم ما نريد استثماره في ليبيا**. وبعد قيامنا بهذه الخطوة، التي لا يجب تبيانها لليبيّين بأيٍّ حال من الأحوال، علينا أن نتحرّك ببطء ولكن بثبات، موزّعين مساهماتنا على امتداد حقبة زمنية، نستعمل فيها أسلوب التطميع "التلويح بالجزرة" ولكن دون التهديد بتخفيض المساعدات. كما يمكننا التلويح بلباقة، بين الفينة والأخرى، بأهمّية أن تُبقي ليبيا علاقات التعاون بينها وبين الغرب".

ويختم المستر نيس تقريره الهام بالعبارة التالية:

"إنَّ السفارة تشعر بأنَّ هذا الأسلوب في سياستنا تجاه ليبيا سوف يحقق النتائج المرجوّة. غير أنَّ مفتاح النجاح في هذا الأسلوب يكمن في استمرار تركز اهتمامنا على وضعنا في ليبيا مع إدراكنا لحقيقة أنّه ينبغي علينا التركيز على ضرورة أن نفوز بتعاون الليبيّين معنا حول القضايا الأساسية".[٦٧]

- وفي **٢٧/ ١٢/ ١٩٥٥** بعث السفير تابن ببرقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية يحثها فيها على النظر، على وجه السرعة والإيجاب، في مختلف المطالب الليبية بالمساعدة.

- وفي **١٨/ ١/ ١٩٥٦** بعثت السفارة الأمريكية في ليبيا ببرقية إلى واشنطن تشير فيها إلى أنَّ بن حليم قد أبلغها أنَّ **عروض المساعدة التي قدّمها السوفييت لبلاده** – في غياب أيّة إشارات محدّدة عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة

٦٧ من الواضح أنَّ المستر نيس ينتمي إلى فئة الدبلوماسيين الأمريكيين المتعاطفة مع الدول العربية. راجع ما أورده محمد حسنين هيكل حول مواقف هذا الدبلوماسي الأمريكي عندما كان قائماً للأعمال بمصر في عام ١٩٦٦. **حرب الثلاثين سنة: الانفجار** – ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٣٢٧-٣٢٨.

- تجد ترحيباً من بقية أفراد حكومته ومن البرلمان الليبي.
وأفادت البرقية أنَّ السفير الأمريكي "تابن" اقترح أن يعرض على بن حليم الدعوة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية فيكون بمقدوره ومن ثم أن يشير إلى ذلك في خطاب العرش، الذي كان مزمَعاً أن يلقيه في ٢١/ ١/ ١٩٥٦، ويستطيع بذلك أن يخفف من حدّة النقد الموجَّه إلى حكومته في هذا الصدد.

وعد أمريكي بمساعدات إضافية

تفيد الوثائق الأمريكية أنَّ الإدارة الأمريكية قرّرت في **مطلع عام ١٩٥٦** تقديم مساعدات (عسكرية ومالية وقمح إغاثة) للحكومة الليبية.

- وفي ١٩/ ١/ ١٩٥٦ ردَّ **وزير الخارجية دالاس**، على برقيتي السفارة الأمريكية في ليبيا السابقتين، ببرقية كان ممّا جاء فيها:

- فيما يتعلق بموضوع تزويد ليبيا بمساعدات إضافية، سوف تعطي الإدارة الأمريكية هذا الموضوع المزيد من الاهتمام في ظل الأموال المتاحة وطبقاً لموافقات الكونجرس.

- وعلى أيِّ حال، **فإنَّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضع نفسها موضع المتنافس مع الاتحاد السوفييتي عند كل منعطف. ذلك أنَّ استجابة أمريكا، في كل مرَّة، لهذه الضغوط (السوفييتية) سوف يعرّضها لعملية ابتزاز لا نهاية لها، كما أنَّها سوف تفقد في النهاية الصداقة الحقيقية والاحترام والنفوذ، وهي بالتأكيد لا تشكل أساساً سليماً للتعاون بين ليبيا والولايات المتحدة.**

- **ليس بمقدور الإدارة الأمريكية دعوة بن حليم لزيارة واشنطن**، لأنَّه من الواضح أنَّ هدفه من الزيارة هو الحصول على المزيد من المساعدات الكبيرة لبلاده، وليس بمقدور الإدارة أن تتحمّل نتائج الاستجابة لتلك

التوقعـــات أو رفضها.

- **عـلى السـفير أن يطلـب مقابلـة الملك** ويحبّـذ أن يكـون ذلك **بحضـور رئيـس الـوزراء بـن حليم** وتوضيـح نظـرة أمريكا لموضوع التعاون بينها وبين ليبيا وفقاً للنقاط التالية:

  - **أنَّ أمريـكا تأخـذ صداقتهـا مـع ليبيا مأخذ الجـد،** وهذا الموقف يسـتند إلى قناعة راسـخة بأنَّ ليبيـا تبادل أمريكا نظرتهـا لهـذه الصداقـة. وقـد انعكسـت هذه السياسـة الأمريكيـة تجـاه ليبيـا **منـذ نشـأة دولتهـا وحتـى الوقت الراهـن،** وأنَّ معـالم هـذه السياسـة تتمثـل في احـترام سيادتها واستقلالها، والاحترام الكامل لدينها وثقافتها، وحريتهـا الكاملـة في الارتبـاط بالغـرب، وفي رفاهيـة الشـعب الليبـي. وقـد عـبّرت الولايـات المتحـدة عـن هـذه السياسـة بمختلف الوسـائل بـما في ذلـك برنامج المساعدات التي تقدّمها لليبيا.

  - ومن باب تجسـيد هذا الموقف، فإنَّ الولايات المتحدة قد عكفت على دراسـة عددٍ من المشـاكل التـي تواجه ليبيا، والتـي يمكـن أن يكـون بمقـدور أمريكا أن تسـاعدها في التغلـب عليهـا، ويمكـن الإشـارة بثقـة إلى موقـف أمريـكا **إزاء مـا يمكن أن تواجهه ليبيـا من صعوبات في المستقبل.**

  - أنَّ أمريـكا تدرك حاجة ليبيا الملحّة إلى **تزويدات القمح،** ويمكـن بالتالي توقع وصول كمّيات مـن القمح (٧,٥ ألف طن متري) إلى ليبيا خلال الأسـابيع القريبة التالية، وستواصل أمريكا إعادة النظر في احتياجات ليبيا في هذا المجال.

  - إنَّ أمريـكا تعـرف حاجـة ليـبيـا إلى إعـــادة بناء **محطة**

كهرباء مدينة طرابلس، وكإجراءٍ عاجل، فإنَّ أمريكا لا تمانع في استخدام أموال لارك Libyan[٦٨] American Reconstruction Commission، وستخصّص أمريكا فضلاً عن ذلك مبلغ (٣) ملايين دولار كمساعدات اقتصادية للعام المالي الحالي (١٩٥٦).

- أمّا فيما يتعلق **بالمساعدات العسكرية التي طلبتها ليبيا لجيشها فهي موضوع دراسة مشتركة مع بريطانيا.**

• ثمَّ أشار **الوزير دالاس**، في برقيته الموجّهة إلى السفارة الأمريكية في ليبيا، إلى **نيّات الاتحاد السوفييتي في ليبيا** بالعبارات الصريحة التالية:

"لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب **النمط الذي سارت فيه جهود الاتحاد السوفييتي من أجل زعزعة استقلال كثيرٍ من الدول في شتى أنحاء العالم**، ومن ثمَّ فلن يكون مستغربا أنَّه بمجرّد نجاح الاتحاد السوفييتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا، أن يحضر (دبلوماسيّوه) بأعدادٍ كبيرة (إلى ليبيا) وأن يقدّموا لها العروض بالمساعدات الاقتصادية. وإذا صحَّت الإشاعات، فسوف يتحدّثون مع الليبيّين حول **تسهيلات لهبوط طائراتهم** إلى غير ذلك من الأمور.

وعندما يذكر المرء أنَّ هذه الخطوات قد تمَّت برعاية **المستر مولوتوف** (وزير الخارجية السوفييتي)، وهو **الشخص ذاته** الذي اقترح (في أعقاب الحرب العالمية الثانية) وضع ليبيا تحت رعاية الاتحاد السوفييتي، فإنَّ الأهداف النهائية للاتحاد السوفييتي

٦٨ جرى تأسيسها للإشراف على برنامج المساعدات الأمريكية إلى ليبيا.





تغدو واضحة بذاتها".

"**ليس بمقدورنا، كما ليس في نيّتنا، أن نحاكي الاتحاد السوفييتي، سواءً في عروضه غير المسؤولة أو في دوافعه المخادعة.** إنَّ كافة ما قمنا به، إنَّما قمنا به بصرف النظر عن جهود الاتحاد السوفييتي. وكما كنَّا في الماضي، كذلك سنكون في المستقبل، على استعدادٍ لمساعدة ليبيا في مختلف احتياجاتها، وستظل مبادئنا تهدف إلى استقلال ليبيا ورفاهية شعبها. ونحن على ثقة كاملة بأنَّ جلالة الملك وحكومته يدركون أبعاد العروض السوفييتية، ولن يخدعوا بالتملق السوفييتي، وهم على معرفة بالنيّات السوفييتية الحقيقية، ومن ثمَّ فإنَّهم يميّزون بوضوح الاتجاه الصحيح الذي يخدم المصالح الليبية".

صحوة ضمير لدى السفير الأمريكي

- في اليوم نفسه **١٩/ ١/ ١٩٥٦** بعث السفير الأمريكي تابن برقية سرّية ضمّنها تفاصيل **ما دار بينه وبين** رئيس الوزراء **بن حليم** في طرابلس خلال اجتماع بحضور كل من **العقيد كين**[٦٩] Caine و**سليمان الجربي** الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الليبية، وهو الاجتماع الذي دام قرابة ساعة ونصف من بعد ظهر يوم **١٨/ ١/ ١٩٥٦**. وقد تركز هذا الاجتماع على **العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفييتي** وأبعادها وما يدور حولها من إشاعات وتوقعات ومخاوف (من الجانب الأمريكي)، وقد اتسم هذا الاجتماع بالصراحة الكاملة بين الطرفين. ونترك للسفير الأمريكي الحديث عمّا دار في ذلك الاجتماع البالغ الأهمّية.

---

٦٩ قائد قاعدة ويلس بطرابلس.



يقول السفير تابن في برقيته الطويلة الهامّة:

"ذكرت لرئيس الوزراء أهمّ إشاعة وصلتني حول تفكير الحكومة الليبية في **إعطاء السوفييت الحق في الطيران في المجال الجوي الليبي**، وأنَّ السوفييت ينوون تقديم **قروض لليبيا مقابل امتيازات للتنقيب عن البترول** فيها، وقد ردَّ رئيس **الوزراء باستبعاد الإشاعة** وأن لا أساس لها من الصحَّة، مضيفاً أنَّ السفير الروسي لم يتقدّم بأيَّة طلبات سواء في مجال حقوق الطيران أو الامتيازات للتنقيب عن البترول. كما طلب مني أن أقبل تأكيداته بأنَّ مثل هذه "الحقوق" **لن تُعطى للسوفييت حتى لو تقدموا بطلبها**".

ويضيف السفير في برقيته أنَّه عند بلوغ هذه النقطة قام **الكولونيل كين** بتقديم شرح تفصيلي وكامل للأبعاد والنتائج التي تترتب على **حصول السوفييت على حقوق الطيران في المجالات الجوية الليبية**.



ويواصل **السفير** نقل ما دار في ذلك الاجتماع:

"قام **رئيس الوزراء** بعد ذلك، واستجابة لما قام الكولونيل كين بشرحه، بإيضاح **أنَّ ليبيا قامت في ظل زيارته للولايات المتحدة الأمريكية باتّخاذ قرارٍ واضح بالانحياز للغرب في مواجهة العدو الشيوعي، ولن يُسمح تحت أيّة ظروف باتّخاذ أيّة خطوة تتناقض مع هذا القرار**".

"غير أنَّ رئيس الوزراء واصل حديثه شارحاً أنَّه الآن في "**وضع مستحيل**" في مواجهة أعضاء وزارته، والبرلمان الليبي، والقادة العرب الآخرين، بسبب **تقاعس الولايات المتحدة الأمريكية في إدراك احتياجات ليبيا والاستجابة لها**. لقد قدَّم لنا **السوفييت** عروضاً بالقمح والمساعدات الاقتصادية "غير المشروطة"، وفي **بلدي حيث يوجد مليون مواطن في حالة حرمان ومائة ألف آخرون فقراء، لا يجد**

أساساً يستند إليه في رفض أيّة عروض تُقدَّم إليه ولاسيما في غياب ما يدل على استعداد حلفائه التقليديين بالمساعدة والدعم".

ويواصل **السفير الأمريكي** في برقيته، التي نقل فيها ما دار في الاجتماع الذي ضمَّه ورئيس الوزراء الليبي وآخرين في طرابلس من بعد ظهر يوم ١٨/ ١/ ١٩٥٦، قائلاً:

"وتدخّلت عند هذه النقطة مقدّماً **طرحاً مطوّلاً عن سجل الاتحاد السوفييتي خلال الخمسة وثلاثين سنة الماضية، مقارناً بسجل الدول الغربية، ومشيراً إلى أنَّ الأمر يتعلق بالنيّات الأساسية**...[٧٠]

وعلى الرغم من أنَّ العروض السوفييتية يجري الإعلان عنها بأنّها خالية من الشروط، وعلى الرغم من أنَّ الديمقراطيات الغربية تتحرّك في بعض الأحيان بتروٍّ (أكثر من اللزوم)، فإنَّ هناك **جانباً أخلاقياً** للموضوع.

ألم يكن واضحاً أنَّ القوى الغربية هي التي سعت لأن تحقق ليبيا استقلالها المؤسّس على استقرارها السياسي ونموّها الاقتصادي كحليفٍ صديق؟ أوَليس واضحاً كيف كانت نيّات السوفييت على الطرف الآخر؟"

ويستطرد السفير الأمريكي في برقيته مشيراً إلى **أنَّ رئيس الوزراء عند بلوغ تلك النقطة كان في مركز سيء**، ويضيف:

"انتقل الحديث بعد ذلك خلال الاجتماع إلى نقاطٍ أكثر تحديداً، **قمح الإغاثة، والمساعدات الاقتصادية، والمساعدات العسكرية**، حيث استعرض رئيس الوزراء فهمه لما تمَّ

---

٧٠ أضاف السفير بين قوسين (ولأنّني ربّما كنت الموظف الأمريكي الوحيد في وزارة الخارجية الأمريكية الذي كان والد زوجته عبداً أسيراً (Slave) في أحد معسكرات سيبيريا، وقضى (٦) أسابيع في المستشفى بسبب العدوان السوفيتي المباشر، فإنَّ بمقدوري أن أتحدّث بإقناع حول هذا الموضوع).

الاتفاق عليه في واشنطن أثناء زيارته لها ولقائه مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية خلال شهر يوليو ١٩٥٤، مختتماً استعراضه هذا بالعبارات التالية (**في واشنطن جرى التأكيد لنا أنّه لا لزوم للمماحكة في التفاصيل، وأن ليبيا، في كلمات الرئيس أيزنهاور، سوف تكون الفيلبين الثانية**. وفي ضوء تطوّر الأوضاع الاقتصادية والعسكرية في ليبيا، فإنَّ الأمر يستوجب نظرة متعاطفة (من أمريكا) لاحتياجاتها. لو أنَّ بإمكاني أن أمضي عشر دقائق في واشنطن مع الرئيس أيزنهاور، والوزير دالاس ومساعده جورج ألن George V. Allen، **لأمكنني إقناعهم – دون صعوبة – بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها الأخلاقية**)".

ثمَّ يشير **السفير** في البرقية نفسها إلى أنَّ النقاش تشعَّب خلال ذلك الاجتماع المطوّل ليتناول كافة المواقف المتعلقة بالمساعدات الأمريكية لليبيا، ويضيف:



"لقد حاولت أن ألخّص الموقف بسؤالي رئيس الوزراء عمّا إذا كان بمقدوره أن **يعطيني تأكيداً قاطعاً وصريحاً، أستطيع أن أنقله إلى حكومتي، بأنّه لا يفكر في الدخول، بل لن يدخل فعلاً، في أيّة علاقة مع الاتحاد السوفييتي تتجاوز العلاقة الدبلوماسية؟ وأنّه سوف يحدّ من نشاطات البعثة الدبلوماسية السوفييتية فيما هو معروف بالنشاطات الدبلوماسية المعتادة؟ وتحديداً فقد سألته عمّا إذا كان سيحدّ من عدد أعضاء بعثتها، وما إن كان سيرفض أيّة معونة فنية (من السوفييت)؟ وكذلك أيّة معونات اقتصادية وعسكرية؟ ووعمّا إذا كان سيمتنع عن السماح لهم بإقامة مركزٍ ثقافي أو مكتبٍ للمعلومات أو تسهيلات إذاعية؟ وعمّا إذا كان سيتصدّى بقوّة لأيّة نشاطات هدّامة؟**

وقد أجاب رئيس الوزراء بأنّ من المؤكد أنّه **سوف يحصر نشاط البعثة السوفييتية في المجالات الدبلوماسية المعتادة،**

كما أجاب عن كافة النقاط التي أثرتها بالإيجاب فيما عدا "**المساعدات الاقتصادية**" التي أشار إلى أنَّه "**قد يجد نفسه مضطرّاً لقبولها مكرَهاً**".

ثمَّ أضاف السفير في برقيته هذه إشارة إلى أنَّ رئيس الوزراء كرّر ما سبق له أن ألمح به أثناء اجتماع سابق له مع **السفير البريطاني**، من أنَّه **قد يجد نفسه مضطراً إلى إغلاق جميع "المراكز الثقافية" في البلاد.**

ويختم السفير برقيته بتعقيب مطوّل، وعلى درجة عالية من الأهمّية، موجَّهٍ إلى وزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيه:

"لتتأكدوا بأنّني قدمت خلال هذا الاجتماع (مع رئيس الوزراء الليبي بن حليم) شرحاً واضحاً لوضع الولايات المتحدة الأمريكية والمحدّدات التي تتحكم فيه كترسانة للأسلحة وكمصرف لتمويل العالم الحر. كما أنّني على يقين بأنَّ توضيحاتي التي قدّمتها (خلال هذا الاجتماع) بشأن نيّات الاتحاد السوفييتي وأساليبه كانت شاملة ومقنعة".

"**وفيما يتعلق بموقف رئيس الوزراء، فإنَّني مضطرّ للقول، بأنَّه يشعر – محقاً وصادقاً– بأنَّ الولايات المتحدة قد تسبّبت في إلحاق الأذى (ببلاده) من خلال فشلها في أن تعير احتياجاتها نظرة متعاطفة**".[71]

"**وبمراجعة المحادثات التي جرت في واشنطن في يوليو ١٩٥٤ مع الليبيّين يتّضح بجلاء أنَّ أحد العوامل التي دفعت الليبيّين للتوقيع على اتفاقية القاعدة، دون المزيد من المفاوضات، هو "وعد الجنتلمان"**[72] **الذي أعطته لهم الولايات المتحدة بأن تنظر بتعاطفٍ لاحتياجاتهم للمساعدات الاقتصادية في المستقبل**".

---

٧١ اعتراف صريح وخطير على لسان السفير الأمريكي "تابن".
٧٢ يبدو أنَّ هذه المسألة تتكرّر مع الليبيّين في كل عصر ومع كل قضية.

ثمَّ يتساءل السفير الأمريكي في تعقيبه:

"أليس حقيقياً أنّ الليبيّين لم يتلقوا أيّة مساعدات حتى الآن عدا تلك التي جرى الاتفاق عليها عند التوقيع على الاتفاقية؟

أوَليس صحيحاً أنَّ ليبيا هي "نافذة عرض"[٧٣] تطمح أمريكا من خلالها أن تعرض للعالم العربي مزايا التعاون مع الغرب؟

أوَليس صحيحاً أنَّ "شهر العسل" بيننا وبين الليبيّين هو أفضل شهر عسل لنا في العالم العربي؟ وهل بمقدورنا التفكير برمي هذه المزايا عرض الحائط بسبب هذا التأخير المتواصل (في الإجراءات) حتى وإن أمكن إيعازه بالفعل للبطء الذي يطبع العملية الديمقراطية؟".

وبعد هذا السيل من التساؤلات الاستنكارية يختم السفير برقيته وتعقيباته بالفقرة التالية:

"لا يوجد شك في أنَّ الليبيّين يساومون ويزايدون ... ولكن هل بإمكاننا، منطقياً، أن نتوقع منهم فعل غير ذلك؟ أليست حجّتهم بِقوّية؟ وإذا نحن لم نقم بالاستجابة لمطالبهم العادلة سريعاً وفي الوقت المناسب .. ألا يعني ذلك أنّنا قد نجد أنفسنا في المستقبل، وفقاً لمقتضيات التنافس الدولي، في مواجهة خطر المطالبة بالاستجابة لمطالب غير عادلة؟

وبالنسبة لي شخصياً، فإنَّني سأعزف عن إضافة ليبيا إلى قائمة أعباء الولايات المتحدة العامّة الدائمة .. بل إن قُدِّر لمساعدات أمريكا العسكرية والاقتصادية للعالم، وللشرق الأوسط على الأخص، أن تستمر فإنّني أتساءل هل من دولة أخرى يمكننا

٧٣ من الواضح أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تخلت عن هذه الفكرة مبكراً تحت ضغوط العناصر المؤيّدة لإسرائيل في الإدارة الأمريكية، إذ كيف يمكن أن يُسمَح بأن تقوم علاقات متميّزة ونموذجية بين أمريكا وإحدى الدول العربية مع وجود العلاقة الحميمة والمتميّزة بين الأولى وإسرائيل؟!

إقناعها بالتزام مبادئ العالم الحر أسـهل من ليبيا؟ هل تعرفون صفقة أكثر رُخصاً؟".

في احتفـال السفير بعيد ميلاده الخمسين

- في ٢٢/ ١/ ١٩٥٦ بعثت السفارة الأمريكية **مذكرة** بما دار من حوار بين **رئيس الوزراء بن حليم والسـفير** الأمريكي و**المستر نيس** الشـخص الثـاني في السـفارة، خلال حفل عشـاء جرى في منـزل السـفير الأمريكـي في طرابلس بمناسـبة عيد ميلاده الخمسين، وكان أيضاً من بين الحاضرين لهذا الحفل **الكولونيل كين** قائد القاعدة الأمريكية بطرابلس.

تقول المذكرة:

"سـأل **المسـتر نيـس** رئيـس الـوزراء عـمّا إذا كان مـسروراً بالمعلومـات التـي وصلـت بشـأن الموافقـة عـلى مسـاعدات عسـكرية وماليـة وعينية أمريكيـة لليبيا، وعـمّا إذا كانت أنباء هذه المساعدات ستعزّز وضعه السياسي داخلياً؟

وقـد ردَّ **رئيـس الـوزراء** بأنَّـه سـعيد فيـما يتعلـق بموضـوع مسـاعدات **القمـح**، وبالأنبـاء المتعلقـة بإمـكان الـشروع في المحادثـات حـول **المسـاعدات العسـكرية**. أمَّا فيـما يتعلق **بالمسـاعدات الاقتصاديـة** فقد عـبَّر عن خيبة أمله بشـأن مبلغ **(٣)** ملايين دولار **التي وصفها بأنَّها تشكل إخفاقاً من جانب الإدارة الأمريكيـة بأن تفي بالتزاماتهـا التي عبّرت عنها خلال المحادثـات التي سـبقت التوقيـع على اتفاقية قاعـدة ويلس في شهر يوليو من عام ١٩٥٤**".

ومضت المذكرة، موضحة ما ورد على لسان رئيس الوزراء بن حليم خلال حفل العشاء المذكور، على النحو التالي:

"بعـد ذلـك اسـتعرض رئيـس الـوزراء، باسـتفاضة، رؤيتـه

الخاصّة **لما جرى خلال تلك المحادثات**، التي جاء فيها أنَّ الولايات المتحدة وعدت ليبيا حينذاك بتقديم مساعدات مالية قدرها **(٣)** ملايين دولار للسنة المالية **١٩٥٥**، وأنَّه أبلغ (من قبل الجانب الأمريكي) **أنَّ ذلك المبلغ هو مجرّد "رمز" للتعبير عن حسن النيّة**، وأنَّ أمريكا سوف تولي في المستقبل احتياجات ليبيا الاقتصادية (المعبَّر عنها في مشروعات محدّدة) اهتماماً خاصّاً. وواصل رئيس الوزراء استعراضه مؤكداً أنَّه جرى إقناعه، والوفد المرافق له، بأنَّ المساعدات الاقتصادية الأمريكية ستفوق بكثير في المستقبل مبلغ الثلاثة الملايين دولار الأصلية، وهذا ما قام بإبلاغه للبرلمان الليبي عند النظر في المصادقة على الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة. كما أكد أنَّ هذا الوعد بالنظر باهتمام وتعاطفٍ خاص لاحتياجات ليبيا المستقبلية **هو وحده الذي مكنه من الحصول على مصادقة البرلمان الليبي على تلك الاتفاقية**، وأكد أنَّه لو قام الآن بإخطار البرلمان بأنَّه حصل فقط على مبلغ (٣) ملايين دولار لهذا العام، فإنَّه سيجد نفسه حتماً في **"وضع مستحيل"**.

وتواصل المذكرة نقل ما دار بين رئيس الوزراء بن حليم و**المستر نيس** حول موضوع المساعدات الأمريكية لليبيا كالآتي:

- أوضح المستر نيس بعد ذلك أنَّ هناك عدداً من المزايا التي ينبغي ألا يغفل عنها رئيس الوزراء فيما يتعلق بموضوع **الثلاثة الملايين دولار**، وهي باختصار:

(١) **أنَّ المساعدة الخاصّة بليبيا جرى الإعلان والإفراج عنها قبل أيّة مساعدة أخرى خاصّة بأيّة دولة من دول الشرق الأدنى**. ومن ثمَّ فإنَّ ذلك يشكل اعترافاً من واشنطن بالوضع الخاص الذي تحظى به ليبيا، ولا يعني ذلك سوى شيء واحد هو أنَّ **ليبيا ينظر إليها من قبل الولايات المتحدة كحليفٍ وصديقٍ موثوق به**، وهو

ما دعا أيضاً إلى الإعلان عن مقدار هذه المساعدة حتى قبل اختتام المفاوضات التي بدأت بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل وضع سياسات جديدة تجاه دول الشرق الأدنى.

(٢) أنَّ المبلغ (٣) ملايين دولار هو في الحقيقة إضافة للمبلغ (٤) ملايين دولار جرى الالتزام بها عن **هذا العام المالي بموجب اتفاقية القاعدة**. ومن ثم فإنَّ إجمالي المساعدات الاقتصادية عن هذا العام هو (٧) **ملايين دولار. وأضاف المستر نيس بأنَّ هذا المبلغ إذا حسب على أساس حصة الفرد الواحد من المساعدات الأمريكية فإنَّ حصة الفرد الليبي تبرز كأعلى حصة مساعدات بالنسبة لغيرها من الدول.**[٧٤]




(٣) أنَّ المبلغ (٧) **ملايين دولار**، فضلاً عن ذلك، هو جزء من المساعدات الأمريكية لليبيا والتي تشمل إعانة القمح، والمساعدات الفنية، و**المساعدات العسكرية** الآن، والتي **يقدّر أن يربو إجمالي قيمتها هذا العام عن (١٠) ملايين دولار**، وهي توازي بذلك إجمالي المساعدات البريطانية لليبيا.

(٤) **إنَّ مشروعات التنمية الاقتصادية تستغرق في العادة زمناً طويلاً**، وتكون النفقات عليها عادة ضئيلة في المرحلة الأولى، ومن ثمَّ فمن المشكوك فيه أن يكون بوسع ليبيا في هذا العام "**استيعاب**" أكثر ممَّا تسلمته من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[٧٥]

ومضت المذكرة تنقل ما دار خلال حفل العشاء بين **رئيس الوزراء والمستر نيس**:

---

٧٤ منطق غريب في النظر إلى هذه المساعدات وفي تقييمها.

٧٥ كثيراً ما استخدمت هذه الحجّة في تسويغ التسويف والتأخير الأمريكي في تقديم المساعدات إلى الحكومة الليبية.

"**عقب السيد بن حليم** على ملاحظات المستر نيس قائلاً إنَّ هذه الحجج تبدو سليمة من **الناحية النظرية**، وأنَّه يودّ مع ذلك أن يبدي بعض الملاحظات بشأنها من **وجهة نظر عملية**..

(١) إنّ تخصيص مبلغ المساعدات الاقتصادية لليبيا قبل بقية دول الشرق الأدنى قد لا يكون في مصلحة ليبيا، كما أنّه لا يشكل مزيّة بالنسبة إليها، فقد يسفر عن تقاسم دول الشرق الأدنى الأخرى إجمالي المبالغ المخصّصة كمساعدات، بعد استبعاد حصّة ليبيا، على أساس درجة تعرّضها للخطر الشيوعي. ومن ثمَّ فإنَّه يفضّل لو جرى تأجيل تحديد حصّة ليبيا حتى يتمَّ تحديد حصص بقية دول الشرق الأدنى، ولاسيما **مصر**.



(٢) أثناء المفاوضات في واشنطن، جرت الإشارة إلى مبلغ الـ (٣) ملايين دولار (بالإضافة إلى مبلغ (٤) مليون دولار كإيجار سنوي للقاعدة) على أنّه يمثل الحدّ الأدنى لتلك المساعدات الإضافية وأنَّ **المساعدات الإضافية سوف تربو كثيراً عن ذلك المبلغ في المستقبل**.

(٣) إنَّه لا يستطيع اعتبار كميات **قمح الإغاثة** التي قدّمتها أمريكا من قبيل المساعدات الاقتصادية، حيث أنَّه دُرج على تقديمها للشعب الليبي كهدية من الشعب الأمريكي لليبيا **لاعتبارات إنسانية** في مواجهة حالة القحط والجفاف التي تعاني منها. أمَّا فيما يتعلق **بالمساعدات العسكرية، فإنَّ ليبيا لم تستلم بعد الأسلحة التي وعدت أمريكا بتسليمها إليها. أمَّا المساعدات الفنية**، فعلى الرغم من أنَّها **كانت فعّالة في فتح فرص عمل أمام المستخدمين الأمريكان فإنّها أثبتت أنَّها قليلة**



الفائدة والأثر بالنسبة لليبيا.

(٤) لعله صحيح أن ليس بوسع ليبيا استيعاب أكثر من (٧) ملايين دولار هذا العام، غير أنّه **يستحيل عليها أن تضع خطة للتنمية الاقتصادية ما لم يتوفر بين يديها التزام محدّد بكيفية إجمالي تمويل تلك الخطة. إنَّ ليبيا محتاجة أن تعرف إلى أيِّ مدًى يمكنها الاعتماد على الولايات المتحدة قبل أن تشرع في تنفيذ أيّة مشروعات إنمائية فعلية سوف تحمل أعباء تكلفتها في المستقبل.**

وتوضح المذكرة أنَّ **السفير تابن والكولونيل كين** انضمّا إلى المحادثة التي كانت جارية بين السيد بن حليم والمستر نيس، وأنَّ السيد بن حليم واصل تعقيبه على الملاحظات التي كان المستر "نيس" قد أبداها حول الأنباء المتعلقة بالمساعدات الأمريكية التي جرى الإعلان عنها في مطلع عام ١٩٥٦.

تورد المذكرة:

"قام بن حليم بمراجعة الملاحظات الأربع التي أبداها المستر نيس مؤكداً أنَّ "**الإجراءات التشريعية الأمريكية" تجعل من المستحيل عملياً على الليبيّين التخطيط المستقبلي لمشروعات التنمية الاقتصادية في ليبيا، طالما أنَّ حجم المساعدات قد جرى اتّخاذ القرار بشأنه على أساس سنوي**".

"وقد ذكر **السفير أنَّ كامل هذه المشكلة يجري بحثه في واشنطن على أعلى المستويات،** وأنَّ **إدارة الرئيس أيزنهاور تدعو لتبنّي نظام جديد[٧٦] تستطيع الولايات المتحدة بموجبه أن تتعهّد بتقديم التزامات (مساعدات) عن عدَّة سنوات مقدّماً، وتستطيع من ثم أن تساعد أصدقاءها في وضع خططٍ اقتصادية طويلة الأجل.** وإلى أن يتمَّ البتّ في هذا الموضوع، فإنَّه لا يوجد ما يمكن عمله في هذا

٧٦ لم يجرِ تبنّي أيّ نظام جديد في هذا الشأن وظلت "الإجراءات التشريعية الأمريكية" بشأن المساعدات على حالها.

الاتجـاه، ومن ثمَّ تبقى المسـألة **مسـالة إيـمان وثقة بالنيّـات النهائية للولايات المتحدة**".

"وأشـار **السـفير** إلى أنَّه، شـخصياً، **لا يعتقد بـأنَّ الولايات المتحدة سـتتجاهل احتياجات أصدقائها المسـتقبلية، على الرغـم من أنَّه لا يسـتطيع تقديم تأكيدات قاطعـة أو مؤكدة فيما يتعلـق بليبيا، وعلى رئيـس الـوزراء أن يعتمـد بالنسـبة للمسـتقبل على النيّات الحسـنة للولايات المتحدة**".

"وفيما يتعلق **بالانتقـادات التي وجّهها رئيس الوزراء لهيئة لارك**[٧٧] LARC ، فـإنَّ الهـدف الرئيـس من وراء تأسيسـها هـو الاطمئنان إلى التوجيـه الحكيم للمسـاعدات الأمريكيـة في تمويل المشروعات الاقتصاديـة. أمَّـا بمجرّد تحديـد المشروعات التي ينبغي اسـتخدام المسـاعدات الأمريكيـة في تمويلهـا، فـإنَّ المسـؤولية بعـد ذلك تقع على كاهل المؤسسـات والأجهـزة الليبية في وضع تلك المشروعات موضع التنفيذ".




وتمضي المذكرة:

"أشـار **المسـتر نيـس** بعـد ذلـك إلى أنّ **لارك** منـذ تأسيسـها قامت بتحويل الأموال الخاصّة بمشروعين من المشروعات الخمسـة التي تحظى باهتمام رئيس الوزراء، وهما **البنك الوطني** والبنك **الزراعي**، أمَّا بالنسـبة للمشروع الثالـث **(إعادة بناء محطـة كهرباء طرابلس)** فإنَّ الأمـوال اللازمـة موجودة للتحويـل، وهي بانتظـار التوصّل إلى اتفـاقٍ بـين الحكومـة الليبيـة والشركـة المالكـة للمحطـة حالياً (شركة إيطالية خاصّة). أمَّا فيما يتعلق بالمشروعين الآخرين، الرابع والخامـس، وهما **ميناء مدينة بنغازي وطريق فزان**، فإنَّ الدراسـات التمهيديـة بشـأنهما هي في طور الإعـداد، ومن الـضروري ألا يبدأ التنفيذ في هذين المشروعين قبل اكتمال تلك الدراسات".

٧٧ سلفت الإشارة إلى هذه الهيئة.

"وقد اعترف رئيس الوزراء بأنَّ ذلك صحيح، غير أنَّه عقب بأنَّه، في حال المشروعات الثلاثة الأولى، لا يمكن وصفها بأنَّها "مشروعات تنمية"، وكل ما فعلته لارك هو تحويل الأموال الخاصّة بها".

وقد أشارت المذكرة إلى أنَّ **السفير تابن** ردّد أطروحاته المتعلقة بالأسس الصحيحة للمقارنة بين المساعدات الأمريكية والعروض السوفييتية بالمساعدة. كما ختمت بفقرة أشارت إلى أنَّه على الرغم من أنَّ السفير والمستر نيس قد بذلا كلاهما محاولات عدَّة بشأن معرفة ما يدور في فكر بن حليم حول حجم المساعدات السنوية التي يتوقعها من أمريكا، فإنَّ بن **حليم تجنّب ذكر مبلغ محدّد مكتفياً بإشارات غير مباشرة إلى حجم المساعدات السنوية التي تتلقاها ليبيا من بريطانيا** والبالغة (**٥, ١٠**) مليون دولار، حيث بدا واضحاً أنَّه يفكر على أساس الخطة الخمسية الخاصّة بالتنمية والاستقرار والتي تقدّر إجمالي تكلفة مشروعاتها بنحو (**٦٥**) مليون دولار".

- وفي **٢٦/ ١/ ١٩٥٦** بعث السفير الأمريكي تابن ببرقية إلى واشنطن تحمل الرقم (٣٧١) أشار فيها إلى أنَّ **الاعتبارات الاستراتيجية** تستدعي معاملة ليبيا كحالة خاصّة، كما **استأذن فيها من الوزارة تخويله بأن يكون مقداماً بشكل أكبر في وعوده لليبيّين بشأن المساعدات المالية لبلادهم في المستقبل، ذلك أنَّه ما لم يقم بذلك فإنَّه يتوقع أن يقوم الليبيّون بقبول العروض السوفييتية.**

- وفي **٣٠/ ١/ ١٩٥٦** بعث السفير الأمريكي تابن برقية إلى واشنطن رقم (٣٨١) أطلعها فيها على ما دار بينه وبين **بن حليم** خلال اجتماع جرى بينهما في طرابلس، طرح خلاله السفير إمكان **عقد مؤتمر طاولة مستديرة** يضمّ، فضلاً عن نفسه، السفارة الأمريكية في ليبيا، بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا USOM،[٨٧] وممثل القاعدة الأمريكية في ليبيا، وعن الجانب الليبي رئيس الوزراء ومن يرى وجودهم معه من

٧٨ United States Operations Mission.

الـوزراء. وقد **عـبَّر السـفير الأمريكي خلال تلـك البرقية عن خيبـة أمله في مجرّد تفكير الليبيّين بمغازلة السـوفييت**، وأنَّ بن حليم يعترف بالنيّات الطيبة التي تحملها أمريكا لبلاده، غير أنَّه يرى في الوقت ذاته أنَّ ليبيا تتوقع استجابة مناسبة لاحتياجاتها من أمريكا. وقد ختم السـفير برقيته باقتراح توجيه الدعوة إلى **الدكتور علي السـاحلي** (وزير الخزانة) لزيارة واشنطن كخطوة أولى في التعبـير عـن نظـرة أمريـكا بجدّيـة لمشروع خطـة ليبيا الخمسية.

دالاس يردّ بالرفـض

- في ٢/٢/١٩٥٦ **بعـث المسـتر دالاس** إلى السـفارة الأمريكية بليبيـا ببرقيـة تضمّنـت ردّه على مـا ورد في برقية السـفارة من مقترحات **بشـأن الموقف إزاء العروض السـوفييتية المقدَّمة إلى الحكومة الليبية**، جاء فيها:



"درسـت الوزارة المشـاكل الـواردة في برقياتكم والناجمة عن العروض السوفييتية وعزوف القادة الليبيّين الظاهر عن اتباع سياسات تؤكد ضمان استقرار تعاون ليبيا مع الغرب وحمايتها من التغلغل السوفييتي".

"وكـما لخّصتـم في برقيتكم[79] فإنَّ أيَّ **حل دائم** لتلك المشـاكل لا بدّ أن يسـتند إلى سياسات بعيدة الأمد تشمل كامل المنطقة لمواجهة التهديدات السـوفييتية الجديدة. إنَّ عدم اسـتعدادنا، الذي ينبغـي أن يكون مفهوماً، للاسـتجابة للضغوط المكثفة لا ينبغـي أن يـؤدّي بالليبيّـين إلى افـتراض أنَّنا غـير مكترثين بموضوع قبولهم للعروض السـوفييتية والسـماح للسـوفييت بدخول ليبيا بأعدادٍ كبيرة. وعلى الطرف الآخر، فإنَّنا، ولأبعاد تتجـاوز المشـكلة الليبية، لا نسـتطيع إعطاء الليبيّين الشـعور

٧٩ البرقية رقم (٢٨٠) المؤرّخة في ١٩/١/١٩٥٦. سلفت الإشارة إليها في فقرة آنفة.




بأنّنا على استعدادٍ لأن ندخل في مزايدة مع السوفييت، أو أنَّ كل ما يحتاج (الليبيّون) القيام به هو الإشارة إلى السعر الذي يطالوبننا بدفعه لكي يقوموا برفض أيّ عرضٍ سوفييتي مقدَّم إليهم (وهي العروض التي يبدو لنا أنَّ بن حليم يعلم أنَّها ضدّ مصلحة ليبيا الوطنية في النهاية)".

"وفي برقية الوزارة السالفة إليكم، حاولنا البحث عن سبيل مقبول، ووسط، بين الوضعين المتطرّفين السالف الإشارة إليهما، يمكنكم الاسترشاد به في مواجهة الضغوط الليبية. **ونوضح لكم فيما يلي المدى الذي بمقدوركم أن تعبّروا في حدوده عن استعداد الولايات المتحدة لتقديم مساعدات لهم**".

ويمضي **الوزير دالاس** موضّحاً للسفارة الأمريكية في ليبيا الكيفية التي تطرح بها موضوع المساعدات الأمريكية، أخذاً في الاعتبار عروض المساعدة التي تقدّم بها الاتحاد السوفييتي، على النحو التالي:

"نرى أن تطرحوا الأمر على القادة الليبيّين **بطريقة (أ)** لا تجعلهم يعتقدون بأنَّ أمريكا تسعى بكل سبيل لاسترضاء الليبيّين بتقديم عروضٍ بالمساعدة لهم ما كنّا لنقدّمها لو لم يقم السوفييت بتقديم عروضهم إليهم. **(ب)** لا تظهر فيها عروضنا بالمساعدة لهم على أساس "اقبل العرض أو اتركه".

وفضلاً عن ذلك، وسواء أقرّرت الولايات المتحدة أنَّ من الممكن ومن المناسب زيادة مساعداتها لليبيا في المستقبل أم لا، فإنَّ **أهمَّ عنصرٍ في الحالة الراهنة** هو أن يدرك الليبيّون أن ليس في مصلحتهم الوطنية، كما هو غير منسجم مع جهودهم من أجل المحافظة على استقلالهم وسيادتهم، أن ينخدعوا بمداهنات السوفييت وتودّدهم الراهن ويغفلوا عن الدوافع الحقيقية للتحرّك السوفييتي".

"إنَّ الـوزارة تدرك بالكامل نظرتكـم للحالة (الليبية) الراهنة باهتمام شـديد، وهـي تحاول بكل همّة أن تطـرح أمامكم جملة من **التوصيات** التي قد تجدونها مناسبة لمواجهة المشكلة.

وكـما سـبق أن ألمحنـا أعـلاه، فإنَّ مـا تقوم بـه ليبيـا ينبغي أن **يـوزن بحذر في ضوء تأثيراته في مناطق أخرى**. وإنّنا نعتقد أنَّه بالإمكان، مع افتراض درجة من المعقولية من جانب الليبيّين، التوصّـل إلى تفاهم يطمئن الطرفـين (الليبي والأمريكي) فيما يتعلق بمدى الحاجة والتوقيت والفاعلية للمساعدات".

ويطلـب الوزيـر **دالاس** بعد ذلـك من السـفير تابن الحضور إلى **واشـنطن للمشـاركة في المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع. كما لا ينسى تنبيهه إلى أهمّية إخفاء هدف زيارته عن الليبيّين وإظهارها على أنَّها زيارة روتينية**، وذلك من أجل تجنّب إعطاء الليبيّين أساسـاً يبنون عليه توقعات بمساعدات إضافية ضخمة، إذ إنَّهـم سـيصابون بخيبة أمل كبيرة مـا لم تتحقق هذه التوقعـات. **كما نصح الوزير سفيره بتجنّب حتى مجرّد تلقي أيّ طلب من الليبيّين بزيادة المساعدات الأمريكية لهم**. كما نصحه بالسعي، قبل الحضور إلى واشنطن، لمقابلة **الملك**، مع الحرص على مصاحبة **مترجمه الخاص** تجنّباً لأيِّ سوء فهم. أمَّا بشأن اقتراحات السفير الواردة في برقيته السـابقة رقـم (٣٩١) (المؤرّخـة في ٣٠/ ١/ ١٩٥٦) **والمتعلقة "بمؤتمر الطاولة المسـتديرة" ودعوة الدكتور السـاحلي لزيارة واشـنطن فقـد رأى تأجيل النظر فيها إلى حين مجيء السفير إلى واشنطن**.

السفير الأمريكي يفتح النار على بن حليم!

كـما رأينـا، فقد أشـار بـن حليـم في مذكراتـه إلى موقف السـفير الأمريكي تجاهه، والذي بدأ يأخذ وضعاً معادياً لسياسـاته فيما يتعلق بالعروض السوفييتية بمسـاعدة ليبيـا اقتصاديـاً وفنياً وعسـكرياً. وتؤكـد وثائق الخارجيـة الأمريكية صحَّة ما جاء في مذكرات بن حليم في هذا الصدد.

- ففي **١٠/ ٢/ ١٩٥٦** بعث السفير الأمريكي تابن إلى واشنطن برقية (رقم ٣٩٩) جاء فيها:

"على الرغم من اعترافي الكامل بأنَّ أيَّ حل للمسألة الليبية لا بدَّ أن يكون جزءاً من **خطة شاملة تغطي الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، فقد تأكد إدراك الوزارة مدى ما **يتعرَّض له وضعنا الخاص في ليبيا للانهيار**، وما يتعرَّض له من **مزيد من التهديدات**، بسبب:

(١) النفوذ المصري (في ليبيا).
(٢) تأثير حضور البعثة الدبلوماسية السوفييتية في ليبيا.
(٣) توافق الأساليب والأهداف المصرية السوفييتية تجاه ليبيا.
(٤) استعداد حكومة بن حليم للمخاطرة بكل مزايا استمرار التعاون مع الغرب بحثاً عن بعض المنافع المادية العاجلة وتحقيق مخرج ونفوذ سياسي قصير الأمد".

ويمضي **السفير** في برقيته مشيراً إلى أنَّ **بن حليم** عاد في ذلك اليوم إلى طرابلس بعد زيارة قام بها **للملك** في طبرق، وأنَّه أبلغ بن حليم عن عزمه التوجّه إلى الولايات المتحدة في حدود يوم **١٣/ ٢/ ١٩٥٦** دون أن يبيّن له الأسباب الحقيقية لتلك الزيارة (وفقاً لتعليمات الوزارة). وقد أبلغه بن حليم أنَّه سيسعى لترتيب مقابلة له **مع الملك** (يوم ٩/ ٢/ ١٩٥٦) مع اعتذاره بأنَّه **لن يكون حاضراً خلالها بسبب ارتباطاته السابقة، الأمر الذي وقع لدى السفير موقع الاستحسان.**

وأوضح **السفير** في برقيته أنَّ حديثه مع الملك سوف يكون في ضوء التوجيهات التي وردته في برقية الوزارة **مضافاً إليها أيّة تعديلات وإضافات تقتضيها المستجدات**. وأضاف السفير أنَّه، بسبب **ما يطبع علاقته مع الملك من ودٍّ وصراحة**، ولأنَّه يقدّر آراءه كسفير للولايات المتحدة، سوف يطرح أمامه الأبعاد الكاملة لوضع ليبيا الحالي. **كما أنَّه سوف يشدّد في حديثه معه على أنَّ أساليب الحكومة الليبية في المساومة، والتي تتّسم بالحدّة، تعرّض نسيج**

العلاقـات الليبية/ الأمريكيـة للخطـر، وأنَّ هذه العلاقات قـد قامت حتى الآن عـلى الثقـة المتبادلة والأهـداف المشـتركة، وأنَّ إخفاق الحكومـة الليبية في إدراك نيّـات السـوفييت الخفيّـة، ورفضها، سـوف يـؤدّي إلى فقـدان ليبيا لاسـتقلالها السياسي والاقتصادي.

- وفي ٧/ ٢/ ١٩٥٦، وقبـل أن يجتمـع **السـفير تابـن** مـع الملك إدريس (يوم ١١/ ٢/ ١٩٥٦)، قام بإرسال برقية إلى واشنطن **ضمّنهـا آراءه الصريحة والمعادية حول بن حليم**. وبعد أن أورد السـفير أنَّه قام بنقل وجهـات نظر الوزارة الـواردة في برقيتها المؤرّخة في ٢/ ٢/ ١٩٥٦ (السالف إيرادها) إلى رئيس الوزراء بن حليم مراراً، وبشـكل قطعي وباتّ، بدأ يطرح **التساؤلات المهمة** التالية:



"**التساؤلات الأساسية** التي تواجهنا هي كما يلي:

(١) ما هي نيّات بن حليم الحقيقية؟

(٢) إلى أيّ مـدًى هو خاضع بالفعـل لتأثير أعضاء وزارته وأعضاء البرلمان الليبي؟

(٣) إلى أيّ مـدًى يسـتخدم بن حليم "**المعارضـة البرلمانية**" كوسـيلة ضغطٍ (على أمريكا) للحصول على مزيدٍ من المساعدات؟

(٤) إلى أيّ مدًى يمكن القول بأنَّ استخدام مناورة **التهديد بالتعامل مع السوفييت هو من صنع بن حليم؟**

(٥) إلى أيّ مدًى يمارس زملاء بن حليم (وكذلك البرلمان) الضغط عليه للتعامل مع السوفييت؟

(٦) **هـل يحظـى بـن حليـم بتأييـدٍ كامل مـن الملك بشـأن التعامل مع السوفييت؟** وهل يدرك الملك بشكل كافٍ الدرجة الخطيرة التي بلغتها عملية مغازلة السـوفييت (من قبل بن حليم)؟

(٧) وإلى أيّ مدًى يقوم الملك - من خلال هذه العملية - بالتخلي عن اختصاصاته لصالح الحكومة المركزية؟"[٨٠]

ثمَّ يستطرد **السفير** موضحاً أنَّه من أجل الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة، لا بدّ من أخذ جملة من الاعتبار في **الحقائق** يسردها كالآتي:

(١) أنَّ بن حليم قام، بالتواطؤ مع **المصريين**، بخطوة إقامة علاقات دبلوماسية مع السوفييت مخفياً خططه عن حلفائه في الغرب، **متذرّعاً للملك بأعذار ومسوغات واهية وغير صحيحة**. ولا يوجد أيّ مسوّغ للعلاقات الدبلوماسية الليبية/ السوفييتية إلا رغبة السوفييت في اختراق دول شمال إفريقيا، ورغبة ليبيا في دعم وضعها التفاوضي، وإن كان ذلك من خلال خطوات محفوفة بالخطر.

(٢) لقد قام بن حليم بالتحايل على الملك وجرّه للإقدام على **الزواج من مصريّة**،[٨١] مستغلاً رغبة الملك بأن يكون له وليّ عهد ذكر. وبسبب عزوف الملك عن اتّخاذ أكثر من زوجة، وعلاقته الحميمة مع الملكة فاطمة على مدى ٢٥ عاماً، وتقدّم سن الزوجة الجديدة عالية، فإنَّ **زواج الملك (من السيدة عالية) يبدو واضحاً أنَّه مجرّد مناورة بإيحاءٍ مصري لأغراض سياسية قصد منها إضعاف موقف الملك، ولعل الملك قد أدرك هذا الأمر الآن، أو لربّما لم يفعل بعد.**

(٣) أنَّ **قانون مجلس الوصاية على العرش**،[٨٢] الذي صدر مؤخّراً، كان واضح الدلالة من قبل مختلف المراقبين

---

٨٠ ألا يوجد في هذا التساؤل الأخير إيحاء بأنَّهم يفضلون ألا يعطي الملك صلاحيات للحكومة المركزية؟ هم بالطبع يدعون لهذا الأمر هنا لأنَّهم يتصوّرون أنَّه يصبّ في خانة مصالحهم رغم تعارضه مع أفكارهم المعروفة عن الديمقراطية ..

٨١ تمَّ هذا الزواج في القاهرة بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٥٥.

٨٢ صدر مرسوم ملكي مؤرّخ في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٤.

المختصين، على أنَّه صيغ بطريقة تدل على أنَّ الملك تخلى عن حرصه على استمرار ليبيا دولة "ملكية دستورية" بعد موته.

(٤) أنَّ جميع رؤساء **البعثات الدبلوماسية في ليبيا** الذين تحدّثت معهم مؤخّراً يؤكدون أنَّ بن حليم قد صار، بعد الانتخابات الأخيرة، منفوخاً بالسلطة ومسكوناً بشهيّة نهمة لا تعرف الشبع.

ثمَّ يمضي السفير في برقيته هذه يحلّل **شخصية بن حليم قائلاً:**

"في تقييمي الشخصي فإنّنا نتعامل، عند تعاملنا مع بن حليم، مع شخص يكاد يكون صاحب "**شخصية مزدوجة**"، **ذكيّ بدرجة خطيرة، انتهازي، شاب، فطن، وطموح سياسياً ومن أجل المكاسب الشخصية** ...[٨٣] ومع ذلك، فإنَّه عندما يقوم بالتعبير عن قناعاته فيما يتعلق بمستقبل الليبيّين البعيد المدى وكيف ينبغي أن يرتبط بالغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما يطالب، باعتباره "**بطل الوضع المتميّز الذي تحظى به أمريكا في ليبيا**"، بزيادة المساعدات الأمريكية اللازمة لبرامج التنمية الاقتصادية في بلاده، يكون في غاية الإقناع. ومن ثمَّ فإنَّه يبدو لي أنَّه من الضروري جداً ليّ ذراعه من خلال المشاركة في مجهودٍ دولي **يحدّد الاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية كما سلفت الإشارة في برقية سالفة لهذه السفارة**".

ويمضي **السفير** في برقيته مشيراً إلى أنَّه، وقبل أن تتسلم السفارة برقية الوزارة رقم **(٣٠٤)** المؤرّخة في ٢/ ٢/ ١٩٥٦ (سلفت الإشارة إليها)، كان بن حليم قد شرع في تشكيل "فريق عمل" غير رسمي يضمّ ممثلين عن الحكومة الليبية، والوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار (LPDSA)،[٨٤] والبعثة التابعة

---

٨٣ هناك فقرات محذوفة وغير مفرج عنها. ومن العجيب الغريب أن هذا السفير، كما سبق أن أشرنا، قام بعد ترك خدمته بالخارجية الأمريكية بتأسيس شركة تجارية مع بن حليم عام ١٩٦٠.

٨٤ Libyan Public Development And Stabilization Agency التي جرى تأسيسها في ٦ مارس/ آذار ١٩٥٢ بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ للإشراف على برامج التنمية في ليبيا والتي جرى تمويلها من قبل الحكومة البريطانية.

للأمم المتحدة في ليبيا، والهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير لارك (LARC) [٨٥] والسفارة الأمريكية، وقد حدّد لهذا الفريق [٨٦] مهمّة **إعداد مسح باحتياجات الاقتصاد الليبي العاجلة على أساس موثق** وفي شكل ميزانية من أجل تقديمه إلى أصدقائها. ولا يوجد أيّ التزام، صريح أو ضمني، بأنَّ أمريكا سوف تغطي أيّة فجوة بين احتياجات ليبيا والأموال المتاحة لديها، وأنَّ الهدف الوحيد من هذا المسح هو تقديم تقييم واقعي لاحتياجات ليبيا في المدى الطويل. وقد وعد السفير بأنّه سيتأكد بنفسه من أنَّ ممثلي الحكومة الأمريكية في ذلك الفريق سوف يجعلون ذلك الأمر (عدم التزام أمريكا بتغطية أيّة فجوة بين الالتزامات والاحتياجات) واضحاً أمام بقية أعضاء الفريق.

ويستطرد **السفير** في برقيته موضحاً **مزايا قيام "فريق العمل"** بالمهمّة المناطة به في الآتي:



(١) الابتعاد عن الأرقام الواردة بالخطة الإنمائية الخمسية على أساسٍ سياسي.

(٢) محاصرة بن حليم وإلزامه بتقديم تقديرات احتياجات ليبيا الإنمائية المعدّة على أساسٍ واقعي جرى تحديده عن طريق "فريق عمل" دولي.

(٣) أن يوضع لأول مرَّة على الورق وفي شكل ميزانية احتياجات ليبيا لأغراض التنمية في ضوء قدرة اقتصادها الاستيعابية.

(٤) تسليط الضوء على ما هو "**سياسي**" وما هو "**اقتصادي**" من مطالب ليبيا المالية.

(٥) إجبار رئيس الوزراء على قبول "**التقديرات**" (التي يتوصّل إليها الفريق) **التي سوف تكون أساساً يتعامل به مع أعضاء حكومته وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية**، الأمر الذي يمكنّنا من الخروج من الحالة

---

٨٥ Libyan American Reconstruction Commission المعروفة بلارك.

٨٦ شرع هذا الفريق اجتماعاته يوم ٧/ ٢/ ١٩٥٦. وقد ذكر الجانب الليبي خلال هذه الاجتماعات أنَّ احتياجات ليبيا حتى عام ١٩٥٦ تبلغ نحو (١١٨) مليون دولار وأنَّ ليبيا في حاجة لتوفير ما يقارب (٧٦) مليون من هذه المبلغ.

غير الصحيـة الراهنة التي نطالـب بموجبها (من قبل الليبيين) بأن نقدّم لهم، لأسـبابٍ سياسية، مساعدات مالية تفوق كثيراً المسـاعدات التي يعرض السـوفييت تقديمها لليبيا ولا نعرف حتى الآن مبالغها الحقيقية.

(٦) **اسـتخدام هـذه التقديرات كأسـاسٍ ملمـوس يمكن الحديـث حولـه مـع الملك** عنـد التطـرّق لموضـوع المساعدات الأمريكية لليبيا.

ويختم **السفير** برقيته بالفقرة التالية:

"فـإذا وجـد "**فريـق العمـل الـدولي**" – وهـو أمـر في غايـة الاحـتمال – أنَّ احتياجات ليبيا الماليـة لأغراض التنمية يجري تغطيتهـا بالفعـل عـن طريق مسـاهمات مـن مصـادر أجنبية صديقـة، فإنّنـا نكـون في هـذه الحالة قـد عطّـلنـا مفـعول سـلاح بن حليـم، أو زوّدناه بذخيرة يمكنه أن يسـتخدمها في مواجهـة الهجوم الذي يتعرّض له من قبـل البرلمان أو أعضاء حكومتـه. أمَّـا إذا توصَّـل فريـق العمـل إلى أنَّ الاحتياجات المعـقولـة لتنميـة الاقتصـاد الليبـي تفـــوق كثـيراً إجمالي المسـاعدات الماليـة الخارجيـة، فإنَّـه يكـون هنـاك في متناول حلـفـاء ليبيـا الغـربيّـين – علـى الأقـل – أسـاس يمكنهم في ضوئـه قياس درجـة حاجة ليبيــا للعروض السـوفييتية، بصرف النظر عمَّا إذا كانت أمريكا على استعداد أو راغــبة في سدّ هذه الثغرة".



المـلك يستقبل السفير تابن

في **١١/ ٢/ ١٩٥٦** اسـتقبل الملك السـفير الأمريكي تابـن في طبرق وذلك قبيل توجّه الأخير إلى واشنطن. وقد ضمّنت السفارة ما دار خلال تلك المقابلة في تقرير[٨٧] بعثت به إلى واشنطن بتاريخ **١٣/ ٢/ ١٩٥٦**.

٨٧ راجع الملف المركزي لوزارة الخارجية الأمريكية – الملف رقم (773-11/2-1356).



لقد لخّص هذا التقرير في مطلعه، وقد وقعه السكرتير الأول بالسفارة المستر روجر ديفيز Roger P. Davies ، ما دار خلال تلك المقابلة على النحو التالي:

"تمَّ استقبال السفير "تابن" من قبل الملك إدريس في طبرق يوم ١١ فبراير وذلك قبيل عودة السفير إلى واشنطن للتشاور.

وفي نقاشٍ صريح حول العلاقات الليبية الأمريكية أشار السفير إلى أنَّ الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة هو أنَّ الصداقة بين البلدين عميقة الجذور وثابتة، وأن هناك شعوراً بالقلق تجاه دوافع الروس وأساليبهم في ليبيا، وأنَّه في غاية التردّد أن يعود إلى واشنطن بالانطباع بأنَّ بعض أعضاء حكومة جلالته لم يعوا بوضوح ما ينطوي تحت العروض السوفييتية، وأنّهم استغلوها لتقديم مطالب لا تقوم على احتياجات حقيقية وإنّما تنطلق – في الواقع – من مبدأ "أعطونا هذا الشيء، وإلا فسنحصل عليه من الروس". وأجاب الملك أنَّ موقف حكومته الرسمي هو ضرورة المحافظة على العلاقات الليبية – الأمريكية ودعمها، وأنَّه على علم بالمخاطر التي تكمن وراء التحرّك السوفييتي، وأنَّ أيَّ وزير أو مسؤول يسعى لاستخدام العروض السوفييتية من أجل المساومة فهو "بدون عقل" وأنه يردّد ما يقوله له أناس آخرون، وأشار إلى أنَّ للمصريين بلا شك تأثيراً على بعض المسؤولين في الحكومة لقبول المساعدة الروسية، أو استغلال العروض للمساومة مع الولايات المتحدة. الملك على علم بأنَّ رئيس الوزراء يعاني من بعض الصعوبات داخل الحكومة بخصوص المساعدة الاقتصادية، وأنَّه قد خوَّله بتغيير الوزراء للتخفيف من المعارضة. كما أنَّه بإمكان العناصر المعارضة في البرلمان أن تستغل العروض الروسية في محاولة لإسقاط الحكومة إذا لم تستطع إثبات حرصها على تلبية احتياجات المواطنين".

ثمَّ تناول التقرير ما دار في تلك المقابلة تفصيلاً على النحو التالي:

"قام السفير تابن يوم السبت **١١ فبراير** بزيارة توديعية للملك إدريس في طبرق وتبادل وجهات النظر قبيل مغادرة السفير إلى الولايات المتحدة للتشاور. ورافق السفير العقيد "وليام كين الأصغر" قائد قاعدة "ويلس" وسكرتير أول "دايفيز" والسكرتير العربي صلاح، و**عبد الرازق شقلوف** وكيل المالية الدائم في الحكومة الليبية كممثل لبن حليم رئيس الوزراء.

توجّه السفير لدى وصوله القصر إلى مكتب الملك حيث اجتمع به منفرداً، فيما عدا السيد صلاح، الذي قام بالترجمة لمدّة أكثر من ساعة. وفيما يلي فحوى النقاش كما أورده السيد صلاح:

بعد تبادل التحية، أوضح **السفير** أنَّه أثناء رجوعه إلى الولايات المتحدة لأسباب شخصية، ستتاح له الفرصة، بالتأكيد، لمناقشة العلاقات الليبية - الأمريكية مع المسؤولين في الحكومة الأمريكية، وأنَّه يطلب إذن جلالته، في هذا الخصوص، للتعبير عن رأيه في هذه العلاقات بكل صراحة. وأجاب صاحب الجلالة أنَّ العلاقات الودية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس التبادل الصريح لوجهات النظر.

أشار **السفير** إلى الرأي الرسمي للولايات المتحدة وهو أنَّ الصداقة الليبية - الأمريكية ذات جذور عميقة، وأنَّ موقفنا قائم على اعتقادٍ راسخ بأنَّ هذا منعكس تماماً في الموقف الليبي تجاه الولايات المتحدة. وإنَّ وجهة النظر الأمريكية هذه انعكست على سياسة الدعم للمصالح الليبية والمساعدات فيما تحتاجه ليبيا، وأنَّ الولايات المتحدة واثقة من أنَّها ستعطي الاهتمام نفسه لما قد يبرز من مشاكل أخرى في ليبيا.

أجاب **الملك إدريس** أنَّ سياسة حكومته هي دعم العلاقات



الليبيـة مـع الولايـات المتحـدة والمحافظـة عليهـا .. وأنَّه هو وشـعبه عـلى علـم تـام بـدور الولايـات المتحدة في تأسـيس الاسـتقلال الليبي والمحافظة عليه. وأشار **السفير** "تابن" بعد ذلك إلى شـكل الجهود التي يبذلها الاتحاد السـوفييتي في جميع أنحـاء العـالم للنيل من الـدول المسـتقلة، إلى تواجـد الروس بأعـداد كبيرة في ليبيـا مؤخراً. وعبّر عن قلقه تجاه الأسـاليب التـي يسـتخدمها الاتحـاد السـوفييتي لتحقيق أغراضـه، وما يشـكله ذلك من خطر عـلى مصالح الولايـات المتحدة وليبيا معاً.

وقبل أن يتمكن السـفير من الاسـتمرار في شرحـه، ردَّ **الملك إدريس** بأنَّه على علم جيد بخطورة التحرّكات الروسـية، وأنَّه يفضّل ألا يوجدوا في بلده، وإنَّ ليبيا لم تسعَ إلى إقامة علاقات مـع الاتحاد السـوفييتي ولكـن الاتحاد السـوفييتي هـو الذي سـعى للعلاقـات مـع ليبيـا ... وأنَّ جلالته لا يـدري عمَّا إذا كان ذلـك بتحريضٍ من بلدٍ آخر في الشرق الأدنى أو انطلاقاً مـن سياسـتهم في المنطقة. في هذه الظروف شـعرت الحكومة الليبية بأنَّها مضطرة إلى إقامة علاقات، للتدليل لكل من مصر والاتحاد السوفييتي على أنَّ ليبيا تتمتّع باستقلال في العلاقات الخارجيـة، وأنَّهـا غـير خاضعـة لمـا تمليـه المملكة المتحـدة أو الولايات المتحدة.

عندئذٍ قال **السـفير "تابن"**: "لقد كنا سـنقوم بما قمنا به بغضّ النظـر عـن وجـود السـوفييت، كـما يشـهد على ذلـك وجود برنامـج إعانـات للولايات المتحدة في حوالي تسـعة وخمسـين بلـداً في جميـع أنحـاء العـالم ... وكما سـاعدنا ليبيـا في الماضي فسـندعمها مسـتقبلاً في مختلف المجالات، وإنَّ غاياتنا ستظل هي مبادئ الاستقلال الليبي وخير ليبيا ورفاهيتها". وأضاف قائلاً إنَّه على ضوء قناعة حكومة الولايات المتحدة بأن تؤخذ

صداقتها مع ليبيا مأخذ الجد، فإنّه في غاية التردّد بأن يعود إلى واشنطن بالانطباع أنَّ بعض أعضاء حكومة جلالته قد لا يدركون بوضوح ما تنطوي عليه المداهنات السوفييتية في شكل عروض مساعدات غير مسؤولة، وأنَّ بعضهم قد لا يدرك الاتجاه الذي تكمن فيه المصالح الليبية. وأضاف السفير، مشيراً إلى إذن صاحب الجلالة بالصراحة التامة، بأنّه لدى عودته عليه أن يخبر حكومته بأنَّ بعض المسؤولين في حكومة صاحب الجلالة – في الواقع – يستخدم الوجود والعروض السوفييتية ليقدموا قائمة مطالب لا علاقة لها باحتياجات ليبيا الحقيقية، مؤكدين على مبدأ "أعطونا هذا وإلا سنحصل عليه من الروس". إنّه يكره على حمل هذا الانطباع إلى واشنطن لأنّه على ثقة بأنَّ ردّة فعل حكومته ستكون غير حسنة.

عند هذه النقطة ظهرت على الملك علامات الانزعاج، وقاطع السفير قائلاً "أي وزير أو مسؤول يتّخذ هذا الموقف فهو لا عقل له وأنّه بالتأكيد غير ناضج .. وهو لا يزيد عن كونه يردّد ما يقوله له الآخرون".

"وعبّر **الملك** عن شكره للسفير على صراحته، كما عبّر عن جهله بمثل هذه المواقف، وأنّه سوف يستدعي رئيس الوزراء إلى طبرق لمناقشة هذا الأمر معه. "**إنّنا نعرف أصدقاءنا من تصرّفاتهم الماضية ونحن لا نعرف الروس. ومن الأفضل لدينا أن نطلب المساعدة ونقبلها ممّن نعرفهم بدلاً من أن نضع ثقتنا فيمن لا نعرف**".

أضاف **الملك إدريس** بعد ذلك أنَّ **المصريين** لهم بلا شك تأثير على أمثال هؤلاء المسؤولين الليبيّين الذين كانوا من الغباء بحيث يستخدمون العروض الروسية للمساومة للتدليل على أنَّ الولايات المتحدة لن تقدّم مساعدات أو تزيد

منها. وأجاب السفير، دون **ذكر أسماء، بأنَّ مصادر مسؤولة مختلفة أكدت له أنَّ هذا هو موقف عدد من المسؤولين داخل الحكومة الليبية.**

وذكر **الملك إدريس** أنَّ الاتحاد السوفييتي تقدّم بعروض للمساعدة، وأنَّ الروس أشاعوا ذلك على نطاقٍ عريض .. وأنَّ **لكل حكومة معارضتها**، وأنَّ المعارضة ضدَّ حكومة رئيس الوزراء ستجد من السهل إخبار الشعب أنَّ مساعدة الولايات المتحدة غير كافية لاحتياجات ليبيا على ضوء العرض الروسي، وذلك تضع هذه الحكومة تحت ضغطٍ شديد. إنَّ رفض هذه العروض سيفسّر على أنَّه عدم اكتراث تجاه مصالح الشعب. إنَّ **أعضاء الحكومة لا يمكن الاستغناء عنهم**، وقد قام الملك – تبعاً لمعلومات خاصة – بمجرّد علمه بوجود معارضة حول موضوع المساعدة الأمريكية، بتفويض رئيس الوزراء بتغيير الحكومة وإقصاء بعض العناصر المعارضة. أمَّا **بالنسبة للبرلمان فله شأن آخر** فإذا تمَّ إقناعه بأنَّ ليبيا رافضة لمساعدات على قدر كبير، فبإمكانه الإطاحة بالحكومة الحالية ولاحقاتها إذا انتهجت السياسة نفسها. إذا كانت هذه هي النتيجة فلن ترى الحكومة أيَّ نوع من الاستقرار على الإطلاق.

وكرّر **الملك** اعتقاده التام بأنَّ مستقبل ليبيا يقع على عاتق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأنَّ ما تحتاجه يأتي من هذين المصدرين. "إنَّ هذا ذو أهمية كبيرة إذ بإمكاننا أن نبرهن أنَّ المصريين على خطأ، وآخرين، ممّن يهللون بأنَّ الولايات المتحدة لن تسدَّ حاجات ومطالب ليبيا أو تزيد من مساعداتها التي كانت تقدّمها سابقاً".

"وطلب الملك من السفير "تابن" بأن يعبّر، نيابة عنه، عن تمنّياته الطيّبة للرئيس أيزنهاور، الذي تجد سياساته الحميمة

قبولاً وتأييداً عظيماً في أوساط الشعب العربي. وأنَّه يأمل بكل إخلاص بالاستمرار في المساعي الحميدة بين البلدين. كما أنَّه يأمل بأن يكون تقرير السفير الذي يقدّمه لحكومته عائداً بنتائج طيبة على ليبيا، وأنَّه يضع نفسه تحت تصرّف السفير لأيِّ مدىً من الوقت لمناقشة مفصّلة عن العلاقات الليبية - الأمريكية. ووعد السفير تابن بالسعي لمقابلة جلالته بعد عودة السفير من واشنطن".

وبعد أن أشار التقرير في ختامه إلى أنَّ السفير والوفد المرافق تناولوا وجبة الغداء مع الملك وانضمّ إليهم أثناءها كل من والي برقة حينذاك **حسين مازق** وقائد قوة دفاع برقة اللواء **محمود بوقويطين**، جرى تذييله **بالتعقيبات التالية**:

(١) يبدو من الواضح أنَّ رئيس الوزراء كان يخبر الملك بالقصة نفسها التي كان يخبرنا بها حول الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها حكومته!

(٢) تخوّفاتنا من أنَّ الضغوط المصرية قد تشجّع الليبيّين على السير في الاتجاه الروسي يبدو أنَّها تأكدت من خلال ملاحظات الملك. في هذا الصدد، أخبر **عبد الرازق شقلوف** السفير تابن، أثناء رحلتها الجوية من طرابلس إلى بنغازي، أنَّ السفير المصري (الفقي) اتجه الليلة السابقة إلى رئيس الوزراء بن حليم، الذي كان طريح الفراش من جرّاء البرد، ليتحقق من سبب لقاء السفير الأمريكي مع الملك، وحرّضه على أن يكون حاضراً لمثل هذه اللقاءات.

(٣) تصريح الملك بـ"**أنَّنا لا نعرف الروس**"، من المحزن، أنَّ هذا ينطبق حقيقة على أغلب الليبيّين. وأولئك الذين ينتابهم القلق تجاه قدرة السوفييت على القيام بنشاطات تخريبيّة، فإنَّ لديهم ثقة ساذجة في أنَّ

البوليس لديه الإمكانية بالسيطرة عليهم وضبطهم إذا قاموا بذلك.

(٤) مناشـدة الملـك إدريـس وطلبه لمزيـد من المسـاعدات الإضافية، رغم أنَّهـا جاءت في إطار أكثر أدباً من ذلك الـذي جاءت فيه مناشـدة رئيـس الوزراء، فـإنَّ الملك يعتقد بأنَّ لهذه الزيادة ما يسوّغها.

(٥) تعليق الملك على الحاجة إلى الاستقرار في الحكومة يبيّن أنَّه، على ما يبدو، غير راضٍ عن سير الأمور على يد بن حليم.

وثائـق أمريكيـة أخرى

وتجـدر الإشـارة إلى وجود عـددٍ آخر مـن الوثائـق الأمريكيـة المهمّة ذات الصلـة بحقبـة حكومة مصطفى بن حليـم، وهي موجودة بالمجلـد الثامن عشر مـن "**علاقات الولايـات المتحدة الأمريكية الخارجية**" الخاص بالسـنوات **٥٥/ ١٩٥٧**، [٨٨] ومن أهمّها:

- مذكرة سرّيـة مقدَّمة لوزير الخارجية دالاس من **المسـتر هنري كابـوت لـودج** H. C. Lodge مبعـوث الرئيـس أيزنهـاور إثر زيـارة قام بها إلى ليبيا. المذكرة مؤرّخة في **٥/ ٣/ ١٩٥٦** وتتركز حـول العلاقـات الليبية-الأمريكيـة كما رآها مـن خلال هذه الزيارة.[٨٩] وكان المستر لودج قد أرسل قبل ذلك بيومين رسالة إلى الرئيس أيزنهاور حول الزيارة ذاتها، كما أعدّ مذكرة تضمّنت "مقترحات بشأن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أساليب الاتحاد السوفييتي الجديدة في التغلغل تقنياً واقتصادياً وسياسياً في إفريقيا".

- رسـالة سرّية مـن وكيـل وزارة الخارجية الأمريكية للشـؤون

٨٨ ننصح الباحثين في العلاقات الليبية- الأمريكية خلال هذه الحقبة بالرجوع إلى هذه الوثائق.

٨٩ **علاقـات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسـه، ص ٤٣٩-٤٤٢. وقد سـلف تناول هذه الزيارة في هذا الفصل تحت عنوان "موفد من الرئيس الأمريكي".

السياسية المستر **روبرت مورفي** Robert Murphy إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر تابن مؤرّخة في **١٣/ ٣/ ١٩٥٦** يطلب فيها منه أن ينقل إلى السلطات الليبية المعنية الحدود والشروط التي بموجبها سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات المالية والعينية إلى ليبيا والتي أشارت إليها رسالة بن حليم المؤرّخة في ١٧/ ٢/ ١٩٥٦.[٩٠]

- **مذكرة محادثة** بين رئيس الوزراء بن حليم ووكيل الخارجية الليبي سليمان الجربي من جهة، والسفير الأمريكي المستر تابن والمستشار بالسفارة الأمريكية المستر نيس من جهة ثانية، ببيت السفير الأمريكي تابن في أعقاب حفل الغداء الذي أقامه الأخير يوم **٢٢/ ٣/ ١٩٥٦** على شرف وزير الحرب البريطاني المستر Anthony Head الذي كان في زيارة لليبيا يومذاك.[٩١]
- **مذكرة محادثة** بين الملك **إدريس** والسفير الأمريكي تابن في طبرق يوم **٥/ ٤/ ١٩٥٦**. وقد حضر هذا اللقاء رئيس الوزراء بن حليم من جهة والكولونيل ويليام كين قائد قاعدة ويلس والمستر روجر ديفيز السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي من جهة ثانية. وقد تركز هذا اللقاء حول برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا والنشاط السوفييتي في ليبيا.[٩٢]
- **رسالة** مصطفى بن حليم المؤرّخة في **٢٠/ ٤/ ١٩٥٦** الموجّهة إلى السفير تابن والتي أكد فيها على الصداقة بين البلدين، كما أكد بموجبها التزام الحكومة بمراعاة جملة من المبادئ والقواعد بشأن تعاون ليبيا مع الاتحاد السوفييتي.[٩٣]
- **وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي** رقم (NIE 36.5-56) المؤرّخة في **١٩/ ٦/ ١٩٥٦** والتي تحمل

٩٠ المصدر نفسه، ص ٤٤٢-٤٤٥. وهذا العرض هو الذي أشار بن حليم إليه في الصفحة (٢٠٩) من مذكراته.
٩١ المصدر نفسه، ص ٤٤٥-٤٤٩.
٩٢ المصدر نفسه، ص ٤٤٩-٤٥١.
٩٣ المصدر نفسه، ص ٤٥٢-٤٥٣.

عنوان (The Outlook for US Interests in Libya) "مستقبل المصالح الأمريكية في ليبيا".[٩٤]

- **البرقية** المرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **٢٢/ ١١/ ١٩٥٦** حول الموضوع المختصّ بتمويل **مشروع محطة كهرباء طرابلس**.[٩٥]

- **البرقية** المرسلة من الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية بليبيا **بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٦** بشأن **المساعدات العسكرية** لليبيا.[٩٦]

- **رسالة** مهمّة جداً مؤرّخة في **١/ ١/ ١٩٥٧** مرسلة من **السفير الأمريكي** في ليبيا المستر تابن إلى المستر **جوزيف بالمر** الذي كان يشغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا وهذه الرسالة تتعلق **بأهمّية ليبيا الاستراتيجية وضرورة تقديم المساعدات اللازمة لها**.[٩٧]




- **رسالة** مؤرّخة في **٨/ ١/ ١٩٥٧** مرسلة من وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية **المستر مورفي** Robert Murphy إلى المستر غراي Gray مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن العالمي تتعلق بالمساعدات العسكرية لليبيا في ضوء **نيّة بريطانيا التخلي عن التزاماتها العسكرية والمالية في ليبيا**.[٩٨]

- **مذكرة محادثات** في طرابلس يوم **١٥/ ٣/ ١٩٥٧** شارك فيها كل من رئيس الوزراء مصطفى بن حليم والدكتور وهبي البوري وكيل وزارة الخارجية الليبية من جانب، ونائب

---

٩٤ المصدر نفسه، ص ٤٥٤-٤٥٥.

٩٥ المصدر نفسه، ص ٤٥٦-٤٥٧.

٩٦ المصدر نفسه، ص ٤٥٧-٤٥٨.

٩٧ المصدر نفسه، ص ٤٥٩-٤٦٢. وتجدر الإشارة إلى أنَّ المستر بالمر ترأسّ وفداً أمريكياً كبيراً، كان من بين أعضائه المستر تابن، شارك في محادثات أمريكية/ بريطانية مكثفة بلندن في الفترة ما بين ١٥-١٧ يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٥٧

٩٨ المصدر نفسه، ص ٤٦٣-٤٦٤.

الرئيس الأمريكي المستر نيكسون والسفير تابن والمستر جوزيف بالمر من الجانب الآخر.[٩٩]

- **برقية** مؤرّخة في **٢١/ ٣/ ١٩٥٧** بعث بها من تركيا إلى الخارجية الأمريكية السفير **جيمس .ب. ريتشاردز** المساعد الخاص للرئيس أيزنهاور إثر انتهاء زيارته لليبيا التي امتدّت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ مارس/ آذار ١٩٥٧، وقد تركزت هذه البرقية على انطباعات السفير ريتشاردز عن ليبيا.[١٠٠]

- **برقية** مؤرّخة في **٢٢/ ٣/ ١٩٥٧** بعث بها السفير تابن إلى الخارجية الأمريكية حول الزيارة التي قام بها **السفير ريتشاردز** إلى ليبيا.[١٠١]

- **محضر سرّي جداً** لمحادثات الاجتماع **(٣٢١) لمجلس الأمن القومي** بواشنطن يوم **٢/ ٥/ ١٩٥٧** حول سياسات الولايات المتحدة المزمعة تجاه ليبيا في ضوء الانسحاب المنتظر للحكومة البريطانية من التزاماتها في ليبيا.[١٠٢]



٩٩ المصدر نفسه، ص ٤٦٧-٤٧٢؛ انظر: خدوري، ص ٣١٣-٣١٦؛ بن حليم، ص ٢١٠-٢١٣.
١٠٠ المصدر نفسه، ص ٤٧٢-٤٧٦.
١٠١ المصدر نفسه، ص ٤٧٧-٤٧٩. حول ما ورد حول هذه الزيارة انظر أيضاً: خدوري، ص ٣١٧-٣١٩.
١٠٢ المصدر نفسه، ص ٤٨١-٤٨٥.




نسخة إلكترونية








مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies





فهرس أعلام المجلد الثاني *





* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب، مع إهمال (الـ التعريف) و (وابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ(بن) فأُدخل تحت حرف الباء. واستُثني من الهوامش أسماء أصحاب المراجع إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض بهذا اللقب أو المنصب أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.



ب



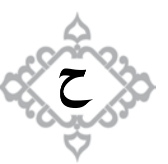







ت















ر





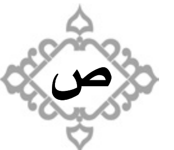








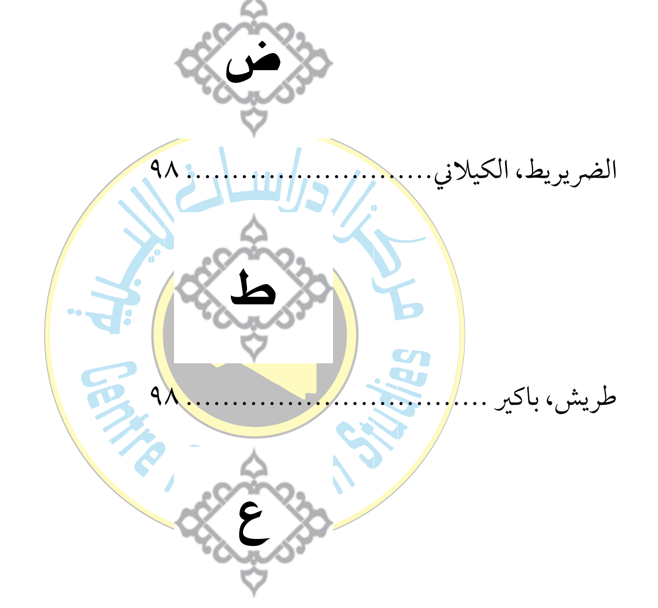



ص





ض



ط

ع









ف


ق






ك



ل







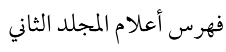




ن



هـ





و









مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies



فهرس عام

المجلد الثاني

حكومات الحقبة غير النفطية

(١٩٥١-١٩٥٧)

الفصل الأول

حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة

الصفحة



الفصل الثاني

حكومة محمود المنتصر .. والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا



الفصل الثالث

حكومة محمد الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً




الفصل الرابع

حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة





الفصل الخامس

حكومة مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا









مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA'RIKH AL-SIYASI

Part 1

Dawlat al-istiqlal

al-Huqba ghayr al-naftiyya 1951-1957

Volume II

Mohamed Yousef Al-Magariaf



Centre for Libyan Studies

LIBYA
PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 1

Libya since Independence
The pre -oil Era
1951-1957

Volume II

Published in Great Britain by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220,
266 Banbury Road,
Oxford, OX2 7DL

First published in 2004

Second revised edition 2017

A full CIP record of this book is available from the British Library



ISBN: 978-1-907187-28-5